



400

[illegible]

جماعه وقاله الراجح لو لم يتعرض الغزالي للالهم بصرف الورد لا تخلو عن الالهم بخلاف عكسه فعمل ان
العبارة بالالهم لكن قول الراجح لم يصح في مراد الغزالي ولا في نصرة الحكماء الحكم منوط بالالهم وان عدم الورد
ولا اثر لغزوها في طلبة العقب ونحوها اذا لم يتبين له به علمنا بانته لم تمت به والموت عليه موافقه
قد رفضوا من ضرب بفعله والتي عليه حرقه فانه **واباثة العقله الخفيه من الالهم بكسر الفاء** وضما مع اسكان
اللام فهما وهي القطعة كثر **الابرة** في غير مقتل **فروع** لوضربه بمقتل **غالبها** كجر ودبوس كثير
او اوطاة دابة او عصر حصيبيه عصر **اشد** به او دفنه حيا **فان مات فمده** فمده القود خير الصححين ان
يهود يا رضى واس جارية بن جحون فقتلها فامر صلى الله عليه وسلم ان يرضيها به بن جحون ولا نه فله بما
يقتل غالباً فاشبه القتل بالحد ولا نالو لوجه القود لا تحدد ذلك ذريعة الى اهلاك الناس **وان صربه**
يجمع كنه بضم الجيم واسكان الميم وهو قبض الكفاي الكف المغبوضة الاصابع **او بضم حنبه** او **جحر صخر**
في مثل او **والى صربه** **مرات** بحيث يضرب بالضربة الثانية **والمر الاول** وانها باق كل منها **او قوله** لكن
كان المضروب صغيراً او نضواي خيف الخلقه او ضعيفا **المرض** او صربه **في** شدة حرا وبرد او في غيرها
لكن **اشد** له منها **اي** المر بالضربة **مده** حتى مات **فمده** ان ذلك مهلك غالباً سواء اقتصد الضارب في المراتب
او لا كان صربه ضربه وقضدان لا يزيد عليها فسمي بضمه فصره ثانية وهكذا ولا حاجة فيها للجمع بين الام والاشد
والا اي وان لم يكن شيء من ذلك **فشبه عمد** وان **خضع** او وضع على نفسه يده او تحدة او نحوها **فاطاح** حتى
مات او لم تمته لكن **امى** المحركة **مذبح** او ضعف **وتال** حتى مات **فمده** وان زال **المر** ثم مات فلا شيء
على الفاعل لا تقطاع اثر فعله وان قصرت المدة اي مدة الخوف او نحوه بحيث لا يموت مثله **فبها** غالباً **فان**
فشيبه عمد ولو سناه سما **فقتل** كثر **الاله** غالباً **فكفر** **الابرة** في غير مقتل اي فان مات في الحال فشيبه عمد وان
بقى متاعاً منه مدة ثم مات فمده وذلك لان في الباطن اغشيه وشبهه تقطع به فاشبهه تاثيره تاثير الحارح
ظاهر البذر اما اذا كان تقتل غالباً فهو كثر **الابرة** بمقتل **فروع** لوجوبه **وسمعه** الطعام والشراب
والطلبة **له** مدة **موت** مثله **فبها** **غالباً** جو عا او عطشا ومات **كز** **القود** لكونه عمداً القود بضم القاف لا هلاك
به وتختلف المدة باختلاف المحبوس قوة وضعفا والزمان حرا وبرداً فقود الماء في الحر ليس كقود في البرد **وكذا**
يلزمه القود ان ينفق له **جوع** او عطش وكان المدة ان سلفان المدة الفاشلة **وعلمه** الحاصل **ذكر** **والا** اي وان
لم يعلم **لزمه** **نصف** **له** **اي** **نصف** **شبه** **العمد** ان ذلك شبه عمد ان لم ينفق له **ولا** اي بما هو مهلك فاشبهه ما
لو دفع انساناً في حوض خفيفاً مضطراً على سكين وراه وهو جاهل بمرته الغضاير وانما وجه النصف لان الملاك
بالجوع عني او بالعطش والذى منه احد هما **او قوله** في ذلك مدة **لا يموت** مثله **فبها** **غالباً** **ولا جوع** به **ولا عطش**
سابق ومات **فشيبه عمد** لانه لا تقتل غالباً **وان** امكنه اي المحبوس سوال الطعام وتركه او كان عنده طعاما و
شراباً فتركه خوفاً او حزنًا كما صرح به الاصل **او منعه** **الشراب** فترك الاكل خوفاً **العطش** او مات **بافضل** **ان**
السود عليه قدة كالموت بعد قالا وبلى **واخذ** والسقف عليه **وبالحوا** ووجده **في** **منازة** **فاحد**
طعامه **فان** **مات** **بذلك** **فقد** **لانه** **لم** **تحدث** **فيه** **صنعاً** **قال** **الاذ** **وعني** **وقضية** **هذا** **التوجيه** **انه** **لو** **اعلى** **عليه** **بينا**
هو **بالشرية** **حتى** **مات** **جوعاً** **او** **بضمه** **وبنه** **نظر** **فصح** **ان** **كان** **النص** **ويرى** **بها** **ارة** **بمكة** **للزوج** **منها** **فهذا** **احتمل**
وان **لم** **يمكنه** **ذلك** **لظواهرها** **او** **لزمانته** **ولا** **طاق** **في** **ذلك** **الوقت** **فالمخجه** **وجوب** **القود** **كالمحبوس** **انتهى** **وخارج**

بالحر الرقيق فانه مضمون باليد ومنع الدخان في البرد كمن الطعام فيما ذكر ولو قتل بالدخان بان
جسه في بية وسد منافذه فاجتمع فيه الدخان وضاق نفسه فمات وجب القود قاله المتولي **الطرف**
الباني فماله مدخل في الرهوق وهو ما شرط وهو ما لا يوجب في الملاك ولا يحصل بل يحصل
الثقل منه بغيره وسوقه الباني اي تاثير ذلك الغير عليه كالحفر في التربة فانه لا يوجب ثقل في التربة ولا
يحصله وانما الموتر الخطي في صوب الحفرة والحصل للثقل الترددي فيها ومصاد منها لكن لو لم يحصل الثقل
ولهذا سمي شرطا مثل الامساك للقبال فلا قضا من فيه اي في الشرط واما علة ونسب مباشرة وهي ما **فوزر**
الملاك ولا يحصله كالجراح السارية وفي اكثر النسخ السابق وفيه القضا واما سبب وهو ما يوجب فيه اي في
الملاك ولا يحصله وهو لا ينافي في الاصل **الاول حيا كالاكراه على القتل فبها القضا** لانه بما يقصد به الاكراه
غالب لانه يولد له اجبة القتل في المذكرة غالب الباني ليد في الملاك عن نفسه **وسبب** اي بانه والثاني شرعي كالفكر
لان الشهود نسبوا اليه بانه يوجب القتل في المذكرة غالب الباني ليد في الملاك عن نفسه **وسبب** اي بانه والثاني شرعي كالفكر
منه لا وحكم الحاكم بشهادتهم وقلته بمقتضاها **الا ان عتروا بالثبوت والعلامة بان قالوا انهم قد قتلنا**
انه يقتل بنبأنا وقلته **وجعله الولي فان علم به فالقود عليه** وانه لا يضر لم يلحقه حسا ولا شرعا فضا
قوام شرطا محضا كالاكراه **وسبب** اي بانه مع زيادة ذلك في الشهادات **وانما له عري كقصد** طعام
مسموم لم ياكله فان اوجرح حيا فاقولوا قتل مثل المجرم في الجرح **غالب** فان **القضا** واجب سواء
كان السم موحيا او غير موح وان كان لا يقتل غالباً فبها القضا **وكذا** بوجه القضا **كراه جاهل** بانه سم
عليه اي على شربه ومات لا اكله **عالم** بانه ذلك وكلام الاصل هنا محمول على هذا التفصيل بقرينة ذكره له في الكلام
على اكرهه على قتل نفسه حيث قال ويجري القول لان فيما لو اكرهه على شربه سم فشربه وهو عالم به وان كان جاهلا فعلى
المذكرة القضا **فان ادعى القتل في المجرم كونه سما** ونازع الولي **فقولان** احدهما لا يصدق في بطلان القضا
كالوجوه وقال لم اعلم انه يموت هذه الجراحة والثاني يصدق لان ذلك مما يخفى بخلاف الجراحة والا وحيثما
قاله المتولي انه ان كان ممن يخفى عليه ذلك صدق والا فلا **او كونه قاتلا** ونازع الولي **فالقضا** واجب لانه
لما علم انه سكران من حقه ان لا يوجوه **ولو قاتل بدينه بان السر الذي اوجره يقتل غالباً** وقدره عليه لا
يقتل غالباً **وجب القضا** فان لم يمت بدينه بل صدق بدينه فان ساعدته بدينه فلا يمين عليه كما صرح
الاصل **ومنه** اي من سبب العري **وسبب** اي بانه في الباني الرابع في موجب الدية وحكم البحر **شرع**
لو اضاف رجلا قاتلا الاولي اضاف عا قاتلا مسموم او دس سما في طعام الرجل المذكور او في ما في طريقه
وكان يتناول اي كلام في الطعام والماء **غالباً** فمات له **فلا قضا** لانه فعل ما هلك به باختيار
من غير الجاحسي ولا شرعي مع ان القضا في دابة الشبهة بل حله **الدية** اي دية شبه العدد **ان جعل**
السر لان الداس غره ولم يقصد هواه اكله نفسه فاجعل على السبب الظاهر بخلاف ما اذا علمه لا يرضه
المهلك نفسه وكذا اذا كان يتناول نادراً **وجب له قيمة الطعام** او المالا لان الداس الملقه عليه **وكذا ان**
عطي برة دهلير ودعا اليه او الي بنية وكان الغالب بانه يبيعها اذا اتاه فاقاه ووقع فيها ومات
بدون فلا قضا من بل له دية شبه العمدان جعل البير فان كانت غير معطاة او لم يدعه فهدد وتعذر ان كان
المدعى لا يبصرها لغيره او نحوه فبها القضا **وسبب** اي بانه لا يملكه لانه المالك نفسه **واضافه**

ان الشهود نسبوا اليه بانه يوجب القتل في المذكرة غالب الباني ليد في الملاك عن نفسه

او اوجره

او اوجره مسموما بسره يقتل غالباً **وسبب** اي بانه لا يملكه لانه المالك نفسه **واضافه**
واجب وان قال مسموم لان غير الميزلة اختياره والتقييد بغير الميز من يادته وبه صرح الماوردي
وابن الصباغ والمتولي وغيرهم ووقع في الانوار انه لا فرق بين الصبي والميز وغيره وقوله او اوجره صوابه او انا وله
كما عبر به الاصل انه لا يجرى له لا فرق فيه بين الميز وغيره وقد تقدم مراراً في الضرب الثالث **ولو قال لعاقل كله**
فقيم الاولي قوله اصله وفيه سمة **يقتل فاكله** ومات به **فلا قضا** من بل ولا دية كما نص عليه في الامر وجزم
به الماوردي **فصل في القتل بالاصيبا** غير مميز في ثغرة النار واما **امكنة النقص** منها بسبب اخذ
غيرها فنقص كان ترك السباحة بلا عذر **فهدر** لانه المهلك نفسه باعراضه عما يجبه **وان شك في امكان كلفه**
بان قال الملقى كان ممكنه الخروج مما القيت فيه فنقص وقال الولي لم يمكنه **صدق** الولي بيمينه لان الظاهر انه لو
امكنه الخروج لم يخرج **وفيمن باللف** منه قبل النقص في خروجه من الماء والنار وهذه الاولي من القضا لاصلها ذلك
في النار **والا** اي وان لم يمكنه التخلص لصغره كما صرح به **او لا** او لضعفه او لعدم معرفته السباحة او لظفر الماء والنار
او لغيرها او امكنة التخلص لكنه لم يقصر ومات بذلك **فالقضا** واجب لان ذلك مهلك لمثله **وان منع السباحة**
عارض ربح ونحوه كوج فبها القضا **ففيه** دية **وهو** مقصود **ترك العصب** على محل القصد مع قدرته عليه
حتى مات لان العصب موثوق به والقصد ليس بمهلك **خلاف مجروح جراحة مهلك ترك العلاج** لها حتى ما فاته
لا يهدر بل على جرحه القضا لان مجروح القضا من الجراحة مهلك وان البرد غير موثوق به لو عالج **فصرع**
لو ربطه وطرحه عند ما يزيد اليه **غالباً** فزاد ومات به **فهدر** او لا يرد فزاد ومات به **فخطا** او قد يزيد
وقد لا يزيد فزاد ومات به **فبها القضا** وفي معنى الربط عدم امكان الانتقال لغيره ما نه او طفوله **الطرف**
الثالث في اجتماع المباشرة والسبب والشرط فالشرط يسقط اثره مع المباشرة **فيجب القضا**
فيما لو حصر بربا ولو عد وانما تردى او غيره فيها **اخرى المردى لا الحافر** وفيما لو اسد فقتله **اخرى العادل لان**
المسك لان المباشرة اقوى من الشرط نعم ان منع مانع من تعلق القضا بها كان كان القاتل مجنوناً او سبعا
صار با تعلق بالمسك **بل لا يشر كل من الحافر وانا والمسك** ويجوز لانه فعل معصية لا حاد فيها ولا كفارة **ونقص**
العبد المسك القتل **بالامساك** اي بيمينه المسك فامات **والدرا على القاتل** ونقص من **واضع الصبي على المذبح**
بعد الرمي لانه المباشرة هو المردى والراي كالحافر لا قبله فلا ينقص منه بل من الراي لانه المباشرة ضرط **وسبب**
كالحافر لا قبله فلا ينقص منه بل من الراي كالحافر لا قبله فلا ينقص منه بل من الراي لانه المباشرة ضرط **وسبب**
بان اخرجها عن كونها عدا وانا مع توليده لها **كالشهيد** الذي شهد واعلى شخص بما يوجب الحد فقتله القاضي والجلاد
او بما يوجب القضا فقتله الولي او كيلة ثم سبى ان شهدتهم وروا عتروا بالثبوت والعلامة **فالقضا** واجب عليهم
بدون القاضي والولي وبابها **وقوله** ويسقط الاثر اي بمنع من يادته **وقد تغلب المباشرة كجمل التي رجلا في سما**
محرو لا يمكنه الخلاص منه **فقد اخرج بالسبب** **فالقضا** على القاتل الملتزم لاحكام لانه المباشرة ولا شيء على المميز
وان عرف الحال او كان القاتل ممن لا يضمن جرمي **فان التهمة حوت** ولو قبل وصوله الى الما فعلى الملقى القضا من
لانه القاه في مهلكه وقد هلك بسبب القاه ولا نظر الى الجهة التي هلك بها لان لجنة البحر معدن الموت فاشبه ما
لو كتمته وهدقه للسبع وفارق صورة القدر السابقة بان القدر صدر من فاعل بخلافه فيقتل بوجهه فقطع اشر
السبب الاولي والحوت لتفقر بطبعه كالسبع الضاري فهو كلاله والتقييد بالمعروف في الثانية دون الاولي

الطرف

كما تعلم مما يأتي من الغاه في سببها سكين منصوب او حية ومجنون وكانا صار من فمات بذلك فانه
بحسب القصاص على الملقى لانه العادل والسكين والضاري كالاته خلاف ما اذا كان الضاري فعل من له رويته
وغير الضاري كالتعاقل في اسقاط الضمان عن المرد في النار والتمتع بالحوت والمال قليل اي غير معزق او دفعه دفعا
خفيفا فوق على سكين خبز حوله لم يعلم اي كلام من الحوت والسكين الدافع ومات بذلك فنبهه عمد فقه
دينه وانما لم يحجب القصاص لانه لم يقصد اهلاكه ولم يعلم سبب لهلاكه فان علمه فعمد وقد يجند لان اي
السبب المبشرة كالادراك على القتل ولو من السلطان فيقتض من الامر وكذا المأمور بخطر قتل انسانا
ليأكله فانه يقتض منه ولا ان اكراه يولد في المكروه ذاعية القتل غالبا ليدفع لهلاكه عن نفسه وقد اثرها
بالتمتع فصار شركين ولا يشبه قتل الصائل فانه بالصائل متعمد فكل من دفعه وله الايات بقتله والمكروه باثم
كما ياثم المحذور والنصرح بالتصريح بمسألة المضطر من زيادة تة على الروضة فلو ان الامر في مسألة الاكراه الى
الدية ففي على الامر والمأمور كما لشركين وللوي فيها اذ الزمها القصاص ان يقتض من احد ما وبا خذ نصته
الدية من الاخر فان كان احدهما غير مكافي للقتول فعليه نصف الدية في ماله لا على عاقلة لانه قاصد
للقتل اشم وعلى الاخر وهو المكافي القصاص كشرهك الاب كانا كرهه مسلم ذميا على قتل ذمي او حر عبد اعلى
قتل عبد فالتقاص على العبد في الثانية والذي في الاول وعلى الاخر وهو الحر في الثانية والمسلم في الاولى نصف
الضمان وكان كرهه ذمي مسلما على قتل ذمي او عبد حر اعلى قتل عبد فالتقاص على الامر وعلى المأمور نصف الضمان
وان كان احدهما صديقا ميمنا او المأمور بالرمي اليه شاخصا هلاكونه اذ في القصاص على البالغ في الاولى
بناء على الاصح من ان عمد الصبي عمد وعلى الامر في الثانية وان كان شرهك مخطي لان هذه اللفظ نتيجة اكرامه فجعل
عمدا في خفة والمأمور كالالة لانه غير اشر لظنه لعل لكن لا دية على الجاهل ولا على عاقلة اذ هو كالالة واما الصبي
في الاولى ففي ماله نصف الدية بمخاطة كما سياتي وما ذكره من انه لا دية اي لا يحجب نصها على عاقلة الجاهل او
احد وجهين بوضوح من كلام الاصل فالترجيح من زيادته لكن الوجه وجوب نصها على عاقلة مخففة وهو ما بوضوح
من كلام الاثوار ولو ترك المصنف قوله المأمور وابدل قوله والامر بقوله والعالم كان اعم لكنه تبع في ذلك اصله
وان كانا مخطئين فيما ذكر بان جهل كل منهما كونه المرمي ذميا فعلى عاقلة كل منهما نصها مخففة فلا تقصاص على
واحد منهما لانهما لم يتعمدا قتلهم وان اكرهه على صعود شجرة او نزول بئر ففعل قتل فمات فنبهه عمد فلا
قصاص لانه لا يقصد به القتل غالبا ومحل كونه شبه عمدا في صعود الشجرة اذا كانت مما يزل على شلها غالبا والا
فخطا تعلق الزكشي عن تلك الوسيط للنووي **فروع** لو قال لم يميز اصل يسك وقال له اشر به هذا السم
قتلك فقتل نفسه او شرب السم فمات فلا تقصاص على الامر لان ما جرى ليس باكرام حقيقة ذاك المكروه من تخلص بها
امر به عما هو اشد عليه وهذا اتحاد المأمور به والمجرب به فكانه اختاره قال في الشرح الصغير ويشبه ان يقال
لو هدده بقتله بضمير تعذيبا شديدا لو لم يقتل نفسه كان اكرامها وعليه نصف الدية كذا قاله تبعه لا صلا قال
في الكمات وفيه نظر لان القصاص انما سقط لانها الاكراه فينتج وجوبه فلا يحجب على قاعله شي قال جماعة منهم
الزكشي وبه صرح البغوي وغيره وهو مقتضى التحليل السابق وقد ذكره الرافعي في وجوبه في الدية على الصواب
ولو قال اقطع يدك والامتنع ففقطها افتض منه لانه اكرام وان قال اقلني اذ اقطع يدي او اذ فني مع قوله
والا فقتلك او بدنه ففعل **فهر** لا دية له فيه فصا وكانا لا ماله باذنه وان حرم عليه فعل ذلك واخذ العبد

في قتله او قطع يده مثلاً لا يسقط الضمان لا بد حق السيد وهل يسقط الاولي بحسب القصاص فما اذا
كان المأذون له عبدا ايضا وجان احدهما كما قال الزكشي لا يحجب به جرم القاصي لانه ليسقط بالشبهة **فهر**
ما يقتل في المكروه والثالثة وهو المأمور بقتله فيها اي المكروه والمكروه وان قصي الدية في الثلاثة الى القتل
فهر لا نه صايل فيها **فروع** لو قال اقلني اذ اقطع يدي او اقلني اذ اقطع يدي او اقلني اذ اقطع يدي او اقلني اذ اقطع يدي
كان بخلاف القتل وانما المكروه من حمل على فعل معين لا يجد عنه محيضا فيلزم القاتل القصاص والدية ولا
شي على الامر غير الاثر وان اكرهه على اكرام غيره على ان يقتل رابعا فعلا اقتض منهم اي من الثلاثة ولو
امرهم الامام بقتله فقتله غير طاع ان الامام ظالم فان ظالما اقتض من الامام عبادة الاصل فعليه القصاص
او الدية والكفارة دونه اي المأمور فلا شيء عليه لان الظاهر ان الامام لا يامر الا بخير ولا نهي عن طاعته واجبه فيها
لا يعلم انه معصية وليس ثبوت ان يكفر لمبا شره القتل وكذا زعيم البغاة اي سيد هجر حكمة حكم الامام
فيما ذكره لان احكامه نافذة فلو علم ما موركل منها بطله انعكس الحكم اي اقتض من المأمور ومن الامر ان لا يحجب
سطوته عليه اي قصره بالبطش والمراد سطوته بما حصل به الاكراه وان خافها كالمكروه وان امره بقتله
متعلية لم يحجب امتناع امره لانه امر معصية والنصرح بهذا من زيادة تة لكنه اذا اعتقد حقيقته جاز له
ذلك والذي في الاصل فعليه القصاص والدية والكفارة وليس على الامر الا الاثر ولا فرق بين ان يعتقده حقا
او يعرف انه ظلم لانه ليس بواجب الطاعة انتهى هذا ان لم يخف سطوته فان خاف سطوته فكل مكروه فيجب
القصاص عليها بمر لا امره بالقتل جليل منزه الاكراه عليه اذ المعلوم كالمفوض المصحح به وان امره الامام
بصعود شجرة او نزول بئر ففعل فقتل بذلك فان لم يخف سطوته فلا ضمان عليه كلو امره احد الرعية بذلك
كما صرح به الاصل وان خافها فالضمان على عاقلة وان كان ذلك لمصلحة المسلمين كما اذا اكرهه على صعودها
اي الشجرة او على نزول البئر غير الامام ففعل فقتل فان خافها ضمان على عاقلة لا نه شبه عمد او خطأ كما سياتي
فتبيل العزم السابق وانما ذكره هنا سطر امع ان الاصل لم يذكره هنا **فروع** لو امر انسان عبده او عبده
المميز الذي لا يعتقده وجوب طاعته في كل ما يامره بقتل او ائلاف لغيره ظالما ففعل اشر الامر لانه معصية
واقص من العبد وتعلق الضمان اي ضمان المالك برقيقته وان امر صبيبا غير مميز او مجنوننا ضا ديا او مجنونا
فيعتقده وجوب طاعته فيما ذكره تقتل او ائلاف ففعل فالقصاص والماله على الامر وليا كان او اجنبيا عبدا او
حرا ضا والمكان وان اسع عبدا كان المأمورا وحرا ولا يتعلق برقيقته ودميته ماله لا نه كالاته فاشبهه ماله
اغري هيمية على انسان فقتلته لا سعلق بها ضمان وقد ذكر الاعلى للزم من زيادته وان امر انسان احدا مولا بقتل نفسه
فقتلها اقتض منه اي من الامر في صورة الاعلى فلا يقتض من امره لا نه لا يقتض وجوب الطاعة في قتل نفسه حال
تعمد امره ببط جرحه او بفتح عرقه القاتل بان كان بمقتل فعلا وجهله اي وجهل كونه قاتلا ضمن الامر لان الاعلى
حده لا يظنه قاتلا فيجوز ان يعتقده وجوب الطاعة اما اذا علم قاتلا فلا ضمان على امره والنصرح بقوله
من زيادته فان كان للصبي والمجنون ميمنا فالضمان عليهما دونه اي لا امر وما انكته غير المميز بلا امر خطا لا
هدر فتعلق برقيقته ان كان عبدا او بدنه ان كان حرا وكلام الاصل يقتضي ترجيح انه هدر وقد عد عنه المصنف الى ما
قاله لفرق الاسوي انه مخالف لما سبق في الرضاع من ان الصبي قاتل بوارضه وان نصح وان نصح النكاح لزومه العزم ولما سياتي
في الكلام على شرهك السبع **فروع** اذا اكرهه عبدا امره قتل مولا او قتل مولا صله ميمنا على قتل مثالا ففعل فقتله الدية

اي نصفها بوقته بناء على الاصح من ان المكره الحزب له الدية **فصل** فيما يباح بالاكراه وما لا
يباح به **باب** القتل المحرم لذاته **ولا الزنا بالاكراه** لتعلقهما بالخبر وقضيته انه لا يباح به القذف
ايضا والاصح تصور الاكراه على الزنا اذا انتشر المنعول بالشهوة ليس شرط الزنا بل يكفي مجرد الابلاج والاكراه
لا يباح فيه اما القتل المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فباح بالاكراه كما قاله ابن الرقعة **وباح به المحرم**
اي شره استمعا للمهر كما يباح لمن غصب المقتل ان يسيبها بخبر اذا تزوجها وباح به **ترك الغريضة** كالانظار
في رمضان على القول بابطال الصوم به **وباح به كراهي التكبر** والفتنة بطريق الايمان لقوله تعالى الا من اكره قلبه
مطهر بالانان **والامتناع** من التكلم بها **افضل** وان قتل مصابة وثباتا على الدين كما يعرض النفس للقتل جهادا **وباح**
به بل يحبه كما قاله الغزالي وسبيله ونقل ابن الرقعة الاتفاق عليه **الافاء ما لا الغني ومصلحة المثل** لان ابا بدة كما ذكره
بقوله **ويضمنها** اي كل من المكره والمكره المال والصيد **والقرار على المكره** لتعديده **وليس للغني** وهو المالك دفعه المكره
عن ماله بل يحبه عليه ان يفي روجه بماله كما ينال المضطر طعنا له ولما اى المكره والمالك دفع المكره بما انكره لانه
صايل وظاهر ان غير المالك من قبل وغيره كما لا شك فيما ذكر **فصل** في السبعة جنة مثالا فقلته فان
قتله اي كانت ما يقتل غالبا كافيا مكة وتعاين مصر **فقد نجا القصاص** **والافشاء** فنجته **وان القاهها عليه**
الفاه عليه او قيده وطرحه في مكان خبيث ولو ضيقا او طرحه في مسبعة او القاه ولو مكث في بين يدي سبع
في مكان متسع كصح او اغراه به فيه اي المتسع فقلته **فلا ضمان** سوا كان المقتول صغيرا ام كبيرا لا له له لرجله
اي قتله وانما قتله باختياره فصار قتله مع قتله كالمساك مع المباشرة ولان السبع ينفر بطبعه من الادمي في المتسع
بجعل اغراه في مكان عدم وقصد افارق ما من اجا بالقصاص على من لم يجنونا ضاريا او عجزا بعقد طاعة امره فقتل
فقتل ولو بمتسع نعم ان كان السبع المغري ضاريا شديدا العدو ولا يبا في المصيبة منه وجب له القصاص على ما نقله الرازي
عن القاضي وغيره وكذا نقله في الروضة لكن على القاضي فقط ثغرا لا معا وجعل الامام هذا اياها نا واستدراكا لما
اطلقه الاصحاب واما البقوي وغيره فجعلوا السبعة مختلفا فيها وجري المصنف في شرح الارشاد على ما قاله الامام
وجزم به الغزالي في سبيله وقال في المطالب انه الذي يظهر ترجحه وحمل ما ذكر في الزمانا الرقيق فانه يضمن باليد وان كان
طرحه ولو غير مكثوف او اغراه في مضيق وجسه معه اي مع السبع في بينه او يرا وهدفه له حتى اضطر اليه اليه
قتله **والسبع** ما يقتل غالبا كاسد ونمرود ذئب **فقتله في الحال او جرحه جرحا يقتل غالبا** **القصاص** لانه الحيا
السبع المقتل ولا الحيوان الضاري جبنه بصير كالالة او جرحه جرحا يقتل نادرا يعني لا يقتل غالبا كما عبر به اصله
فقتله كقتله ولو بشرطوا في القالبية المصنق الا وفق كلامه وكلام اصله ولم يفرقوا في القالبية المصنق
والمتسع كما في السبع **لانها تنفر بطبعها من الادمي** بخلاف السبع فانه يثب عليه في المصنق وفي المتسع ولهذا والقاه
مكثوف بمسبعة لم يضمنه كما مر **والجئون الضاري** **السبع** المغري في المصنق وفارقه في المتسع لان السبع ينفر فيه
من الادمي كما مر بخلاف الجئون وتركه **الزنا النافع** من المغري عليه في خلاصه من السبع كتركه **السباحة** فيما سوان رطب
باب به كلبا عقورا وادعي اليه رجلا فقهره فمات فلا ضمان لانه ظاهر عكس فقه بعضي وخوها ولانه نفوس
باختياره الطرف الرابع في اجتماع مباشرين فان دفع عليه اثنان معا فاكثر اى اسرا فقتله فان
بقي كان جرحا حرا رقبته وقدره الاخرين يقطعن وهما عامدان افضح منها وكذا ان جرحاه مكا وكل
منها جرحا يقتل غالبا كان اجافاه جابيه او قطع احدها الساعد والاخر العضد معا او نفا قبا ومات بسرايتها

استراكتها

ففيه

لا شراكتها في القتل وجهه في الاجبة ان القطع الاول قد انشئت سرايته والمدونتا ثبوت به الاعضا
الرئيسية وانضم اليها الاخر الثاني فاشبه ما لو اجاف واحد جابيه واجا خرو وسرها فمات بحج القصاص
عليها وليس اختلا فيهما في كثرة الالم وقلته ما نفا من نسا وبهما في القتل كما لو جرح واحد واجا جرحا حرا
واخر جرحا واحد فمات به ذلك فيهما فاندلان فرب جرحا لها غور ونكاية لم يحصل جرحا حرا وقوله
بقتل غالبا من زيادة هنا **فلو جرح احدها ودفع الاخر قصو القاتل** فعليه القصاص وكالدية
على ما يقتضيه الحال **ويقتض** من الجرح او يوحده منه الماله **بالجرح** ان تقدم على البدن فبب سوان توقع
البر من الجرح لو لم يطر البدن فبب ان ينقل الموت منه بعد يومين او نحوها لان جبا في الحال مستقرة
وتصرفاته باق فان تخرج جرحه عن مد فقه عزو كالجاني على الميت له قتله حرمة والقاتل هو
المذنب **والبدن فبب ان يذبحه او يذره او يخي كوسيا تحت رجل مشقوق او سبي الحشوة او تهيبه**
بغير ذلك الى حركة المذبوح وهي حالة الشخص العادم سمعا وبصرا واختيارا بان لا يبقى منها ابصار
وادراك ونطق وحركة اختيارا راي فلا يورثها الضروريتين فقد بقى الشخص وترك احتشاه في النصف الاعلى
ويجوز به ويحكم بكلمات لكنها لا تنظم وان انقطعت فليست صادرة عن روية واختياره في الحالة المذكورة
حكم الميت فلا يصح اسلامه ولا رده ولا غيرهما من سائر التصرفات وبصير فيها الماله للورثة **ولا يورث**
قريبه ولا يورثه من اسلم او عتق **حيث يذبح** بخلاف من يقبل انتهى في النسخ اليها اي الى حركة المذبوح فليس له
حكم الميت فوجب بقتل القصاص والفرق بينه وبين المقتول وان المريف جبنه لم يقطع بموته وقد نطق به
ذلك ثم تشفى بخلاف المقتول ومن في معناه فانه يقطع بانه لا يعيش **احالة على السبيل الظاهر** وجعل
في الاصل هذا اقرا فانيا فقال بعد بخلاف المقتول لان المريف لم يسبق فيه فعلى حال القتل واحكامه عليه
حتى لقد والفعل الثاني والعقد ونحوه بخلافه وقضية كلام المصنف ان المريف المذكور يصح اسلامه وورثته
وليس مراد او عبارة اصله سالمة من ذلك ثم ما ذكره هنا من انه ليس كالميت محمول على انه ليس له الجانية
اما في غيرها ففوقه كقريبه ما ذكره في الوصية من عدم صحة وصيته واسلامه وقوته ونحوها **وان**
شكك في انتمائها اليها اي الى حركة المذبوح **روى اهل الخبر** فيه وعمل بقوله والمراد قول عدلين منه
فصل فيما اذا قتل انسانا بظنه على حال فكان بخلافه اذا قتل مسلما ظنه كافرا **الزينة** اي يكونه بزي
الكا في ذوات الزينة **القصاص** والدية مع الكفارة لان الظاهر من حال من يراه اربا العصمة او الزينة في دار
الحرب او لم يظن كفره وهو بصف الكفار ولم يعرف مكانه فلا قصاص عليه **وكذا ادية** للعد والظاهر
نفسوا علمه في دارهم مسلما ام لا وسوا عين شخص ام لا وان عرف مكانه فكفنته بداره حتى اذا قصد قتله
بحج القصاص والدية المغلظة مع الكفارة او قتل غيره فاصابه بجبة الدية المحقة مع الكفارة وهذا ذكره
الاصلي في باب كفارة القتل وحده المصنف ثم وجب عليه **الكفارة** لقوله تعالى وان كان من قوم عدوكم
وهو من قوم يورثه فان من محبي في كما نقله الشافعي وغيره فان ادعى عليه **علمه باسلامه** فقال لم اعلم
به قال قوله **القاتل** يمينه لانه اعرف بحاله او مثل مسلما **عنده** ذميا او يورثه او جرحا **عنده** عيدا
او غير ذلك **الابيه** طنه قاتل ابيه او ضرب مريض طنه غير مريض ضربا يقتل مثله المريض ون غيره فانه
وجب القود اي القصاص لانه قتله عمدا وانا والظن لا يبيح القتل والضرب اما في الدمي والعبد وغير المريض

5

قطا هو راسا في المرتد فلان قتله الى الامام لا الى الاحاد فاشبه ما لو علم بخبر القتل وجوب القصاص وما لو
ولي عالما بالخبر جازا بوجوب الحد بخلاف من اوجب له الضرب كالمدوب وفيه ذلك بالظن لانه محل الخلاف في العيا
بحر القود وطعا والعرق كما قاله الرازي من وجوب القود هنا وعدم وجوبه فيما اذا جاع انسانا وبوجوب سابق
لا بجله ان الضرب ليس من جنس المرض فممكن حاله المصلا عليه حتى لو ضعف من الوجع فصر به ضربا يقتل مثله وجب القود
لا ان قتل مسلما عهده حريا وكان عازي الكفار يدان فلا فدية عليه لعدوه والتزجج من زيادته وفارق المرتد فيما مر
بان المرتد لا يخلى والحري يخلى بالمهادنة وفارق الذي والعبد بان الظن شر لا يغيره لخل خلافة لغيا وسمى القصاص
قود الاضمر بقود ون الحيا في القتل بحبل او غيره قاله الجوهري لا زهري **الركن الثاني القتل بشرط العصمة**
بايمان او امان لجنس مسلم ارتد ان اقال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني داهم واموالهم
الا يحترقوا واقله تعالى فانكروا الذين لا يؤمنون بالله الابه وقوله وان احد من المشركين استجاركم **لا يقتل مسلم**
معصوم بغير محصور كالمترد والحرز ولو صديقا وامرا وعبيدا وانما حرم قتلهم رعاية لحق المؤمن بالحى الله
تعالى والاصل فيما قاله قوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلوا من بدله دينه فاقتلوه **وكذا الزانية**
المحصنة لا تقتل به مسلم معصوم لا سبيغا به حد الله تعالى سوا قتله قتل امر الامام بقتله امر لا وسوا بدت
زناه بالبينه امر بالاقرار وتوقع في صحيح التفتيش للزواني ان ذلك فيما اذا ثبت زناه بالبينه فان ثبت بالاقرار قتل
به وكذا **اذا اول الصلاة عمد بعد الامر** وقد خرج وقيل لا يقتل به مسلم معصوم **وتقتل بقتل من عليه قصاص**
الغيره اي الغير القابل لانه ليس بمباح الدم وانما بدت عليه حق قد ترك وقد يستوفي نعم ان حكم قتله كفاطع
الطريق لم يقتل فانه الا ان يكون مثله **وبعصم تاك الصلاة بالجنون** لعدم تكليفه **والسكر** لعدم تمكنه حينئذ
منها **لا المرتد** فلا يعصم بشي من ذلك لدا ما مر **الركن الثالث القاتل بشرط التزام الاحكام الشرعية** لو كافرا
اصليا او مرتدا **ولا قصاص على صبي وجنون** وان قطع جنونه **وانما يرد ليس له اهل** الا التزام ولو رفع القلم عنهم
ولا قصص لا يخلون بالعبادة البدينية فاولي ان لا يواخذ **كاهن** بالعقوبات البدينية **فيعتصم من الذنوب**
تحرر من سكر او دوا وبصره بالفا تقتضي انه مكلف وهو جاز على طريقته والمشهور فلا فيه كاسريانه اما
اقتص منه لغديه وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب **وان قتل غيره** ثم **حي اقتص منه** ولو في جنونه
وان ثبت قتله باقراوه بخلافه اي بخلاف اقراره **في موجب حوائه** تعالى فلا يستوفي في جنونه ان الاقرار بقتل
الرجوع فيه الا في موجب القصاص **فروع** لو قال القاتل **كنت عند القتل صبيا** وامكن اصابه عنده
او مجنونا وعصم جنونه قبله وقال الولي بكونه بالغ او غير مجنون **صدق** القاتل بميمينه لان الاصل بقا
الصبي والجنون سوا قطع ام لا بخلاف ما اذا لم يكن صبيا ولم يعهد جنونه **وان قال انا الان صبي لم يكن**
انه صبي لان الحالين لا تثبت صباه ولو ثبتت لبطلت بميمينه ففي تخليفه ابطاله لخلقه **وان قامت بينتان**
لجنونه وعقله اي قامت احداهما مجنون القاتل عند قتله والاخر بعقله عنده **تعا رصنا** وقصاص على
حري وان عصم بقتله لعدم التزامه الاحكام عند القتل بخلاف المرتد بلزيمه القصاص لثلاثة الاحكام
باب ما يشترط لوجوب القصاص من المساواة بين القاتل والقتيل وما لا يشترط له منها
فلا يوزن من القصاص في منع القصاص مطلقا الاثبات الاسلام والحريه والاولاد **ولا يقتل مسلم بدمي**
ومجاهد لغير الجاهلي لا يقتل مسلم بجاهل وان ارتد المسلم القاتل لعدم المساواة عند القتل وتقتلان

هذا هو الوجه في القصاص
من المسلم بالمرتد

اي

اي الذي والمجاهد بالمسلم لا يمتثلها جميع فقتلها اولى **لا يحري** اعمد عصمته وهذا علم من الركن
الثاني **وتقتل احدهما اي الذي والمجاهد بالمرتد واختلقت الملة** كيهودي ونصراني لان الكفر كله مله واحد
من حيث ان الفسخ شمله الجميع **ولا يستقط القصاص بالسلامة** اي القاتل لنسائه وبها حاله الجاهلية في العقوبة
كالحال ليدل ان العبد اذا ارتد لم يمتل في الكفر ولو كان اسلامه **بين جراحه وسرايه** كان جرح ذي ذميا او ساهدا واسلم الخارج ثم
مات المجرع بالسرايه فانه لا يستقط القصاص لما ذكر خلاف ما لو اسلم غيبه ارسال المسلم السهم عليه وقيل
الا صابه لانه لم يساوه من اول الفعل **وتقتل عبيد مسلمين** ولو كان مثله **لما ذكره** **وتستوفى** اي
الموارث في الاولى والسبيبة في الثانية **الامام بالاذن** منها ولا يفوضه اليها ان لم يسلم الوارث **والسيد**
من تسلط الكافر على المسلم فان اسلم فوضه اليها ولو قاله ويستوفى الموارث والسيد الامام بالاذن ان لم يسلم كان اوضح
وتقتل الكافر بغيره الكافر اي بسبب قتله من عبيد **كافروا** لو كان مسلم لنسائه وللمقتول **فصل**
مرتد بدمي وان عاد الى الاسلام لنسائه وبها في الكفر عند القتل فكانا كالمسلمين لان المرتد اسوا احالا من الذي
لا يهدد بالدم ولا يخل بدينه ولا يفر بالجزية فاولي ان يقتل بالذي التفت له ذلك وعلم منه قتله بالمجاهد
والمستامن **لا عكسه** اي لا يقتل الذي بالمرتد لانه مهدد بالخروجي جامع استمالهما في الكفر **وتقتل مرتدوا**
ممنهما لنسائه وبها **وتقتل مرتد من محسن** كما يقتل بالذي **لا عكسه** اي لا يقتل ان محسن مرتد فخصما
يفضله الاسلام بخبر لا يقتل مسلم بجاهل **وتقدم قتله** اي المرتد بالقصاص الواجب عليه على قتله بالردة لانه
خارجي فان عني عنه على مال اخذ من تركته **وقيل بالردة** ولا بد بمرتد **ولو قتله** **مقتله** لانه لا قيمة له
وتقتل رقيق محررا بقتل رقيق بالذي **لا عكسه** اي لا يقتل حر برقيق ولو لغيره لقوله تعالى الحر بالحر والعبد
بالعبد ولغير البهني لا يقاد حر بعبد واما خبر من قتله عبدا فدلنا به ومن جرح جرحه فمقتل وقاله السهني
انه منسوخ وان المند ليس بتات وان صح فمحوه على ما اذا اعتقه ثم قتله فمقتل ان تقدم المملك لا منع ذلك ولا
تقتل حر بمحض كما صرح به الاصل **ولا يقتل بمحض البعض** **لونسائه** وحرية ورفا او كانت حرية المقتول لا كثر
لانه لا تقتل بحر الحرية جز الحرية وجز الرق جز الرق لان الحرية شائعة فيها بل يقتل جميعه كجميعه اي وليس
ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه عند تعدده ليدل له ولعل ذلك المال فانه يجب عند النساء في ربع الدينه
وربع القيمة في ماله وتعلق الرجان الباقين برقيقه ولا نقول بضره لانه في ماله ونصف القيمة في رقيقه
وتقتل رقيق برقيق مطلقا اي سواء استويا كغنيين ومكاتبين ام لا كانا احدهما فنيا والاخر مدبرا ام كانا
ام ام ولد للنساء وي في المملك ولا نظر الى ما اعتقد لهما من سبب الحرية **لا مكاتبه** **عبيده** اي لا يقتل به كالا يقتل الحر
بعبيده **ولو كان المقتول اباه** لانه مملوك والسيد لا يقتل بقتل **وعمن العاقل** **السلامة** فلو قتل عبيد عبيدا
ثم عتق او جرحه وعتق ثم مات المجرع لم يستقط القصاص ولو عتق المجرع بعد ارسال المسلم السهم عليه وقيل
الا صابه فلا قصاص **لا قصاص من اي** في قتله من جهل اسلامه او حرية **والقاتل حر** في الثانية ومسلم في الاولى
للمشبهه وبفارق وجوب القصاص فيما لو قتل المسلم الحر لخطا في صفوه بان محله ما هنا في قتله بدو الحرب وما هنا
في قتله بدونا بقرينه تحليلهم وجوب القصاص فيه بان الدار حرية واسلام وقرن بعضهم بان ما هنا محله
اذ لم يكن له ولي يدعي الكفارة والاني سلة اللقيط **وتقتل فرع** باصله كغيره بالاولي **وتقتل المحارم بعضهم**

بغير

بعض ذلك ولا تقتل حواشي هذا تقدم قربا لكنه اعاده ليشاركه مع ما قبله في الحكم الا في اصل بزرع
وان نزل في الحواشي واليه في صحاح لا نقاد للاحق من ابيه ولرعاية حرمته ولا يمكن سببا في وجوده فلا يكون هو
سببا في عدمه فان في نسخة فلو حكم به اي بالقتل في الصورتين حاكم نقص حكمه في اصل بزرع دون الجسد الا
بما قبله دون الحواشي دون قتل الحواشي بالجسد الا ان اصطلح بالاصل الفرع ودفعه حكم بوجوب القصاص حاكم قتل
نقص حكمه وعابه لقول الامام مالك بوجوب القصاص ولا يسل عدل وابن سلمان حروا بكار في لا عكسها اي لا
تقتل حروا بكار فان جسد وابن مسلمين ولو حكم به حاكم وذلك لاختصاص القاتل بما منع القصاص وما ذكره
من انه لا تقتل في ذلك عند حكم الحاكم يقتله مبي على ان حكمه به ينقص هو ما نقله الاصل من ان كج في قتل المسلم
بالدعي لكنه حكم عنه ايضا اخذنا انه لا ينقص فانه الوجه وصح ايضا في القصاص وتقتل الجسد تعبد
لوالدين كما لا يقتل والد لا بعد لولده كما لا تقتل بولده فروع القصاص على العادل من اي قتل من
برثته ولين وصده او مع غيره كزوجته ولين او زوجته او ابها ثم ما نته وله منها ولد لا نه اذا لم ينقص من والده
حجبا بيه على ولده فلان لا ينقص منه كحاشته على من برثته او ولي القصاص على وارث القصاص او بعضه من قتل
اباه وله اخ مات وورثته هو وحده او مع غيره لان الشخص لا ينقص من نفسه وقصته كلامهم ان الولد برث
القصاص ثم سقط وقال الامام انه الوجه لا نه لولم يرثه لورثته غيره ولما سقطت القصاص والقصاص
ينقص عدم اورثته له لان للسقط فان سبب الملك وجوز بذلك قبل صدقة المواشي فقال انه لا يجب شي
اصلا انتهى فروع لو قتل اولد الجاهل لا يقتل ابيه اي يتداعيان فلا قصاص في الحال لان اصدها ابوه
وقد اشبهه الا برهوكا لو اشبهه طاهر بن جحس لا يستعمل اخذها بغير اخذها قال الحواشي الولد بتالة اقتص منها
لا تنفذ عنه ابوها او الحواشي باحدهما اقتص من الاخر لا تنفذ نسبه عنه ولا نه شريك الاب فان زوجا عن شريكها
لم يقتل رجوعها لان صار ابنا لاصدها وفي قبول الرجوع ابطال حقه من النسب او زوج احدهما دون الاخر
فهو ابن الاخر فينقص من غيره الاول قول اصلا من الرجوع ان قتله من زنا به ولا حاجة اليه لان صورة المسئلة
ايتها قتله فان قتله اصدها فالحق بالآخر وبغيرها اقتص منه كما صرح به الاصل هذا اذا لم يكن للحق الولد باحدهما
فراشا اي بالفرش بل بالبدعي كما هو الفرض اما اذا كان بالفرش كان وطية امرأة بنكاح وشبهة في عدم من نكاح
وانته بولده وامكن كونه من كل منهما فلا يحكي في بكنى رجوع احدهما في الحق الولد بالآخر والفرق في النسب ثم ثبت من
احدهما لا يجنبه بدعواهما فان زوج احدهما الحق الولد بالآخر وهما ثبتة بالفرش فلا يسقط بالرجوع فلا يلحق الولد
بالآخر وانما يلحق به بالقابض ثم بانفسا به اليه اذا بلغ وبغيره ثم اولى من بغيره اصله باو فان الحقة القابض
با حدهما قال في الاصل وان نسب بعد بلوغه اليه اقتص من غيره اي غير من الحق به لا منه لانه ابوه وقوله فان
الحقة الاخره علم تمام وفي مسئلة التداعي السابقة لولم الحقة القابض با حدهما ثم اقام الاخر بينة بنسبه سمعت
ولم الحقة باو اقتص من الاول فان تعدد الخاق لعدم القابض وبغيره وقيل الولد قبل الا نسب فلا قصاص ان
ينفيه احدهما عن نفسه ويتبقى الاخر على استحقاقه فينقص من الاول فروع لو قتل احدهما الاخر الشقيقين
اباها والاخرهما معا والعبرة في العينة والتعاقب بالزواج لا بالخرج فلكل منهما القصاص على
الاخر لا نه قبل مورثته فان عني احدهما فلم يقع عنه ان ينقص من العاني فان لم يعف قدم احدهما للقصاص والتقدم
له بالقرعة عند النزاع لا سواهما في وقت الاستحقاق فلو اقتص احدهما من اخيه بقرعة او مبادر ابدوا

لمورثته

لمورثته اخاه بنا على الاصح من ان القاتل يحق لا يرث فينقص منه اي من المقتص ورثته اخيه ولا فرق
هنا بين بقا الزوجية بين الابوين وعدمه لانها اذا ما لم يرث اخذها الاخر وان تناقضا في قتل ابويها
والزوجية باقية فالقصاص على القاتل الثاني دون الاول لانه اذا سبق قتل الاب لم يرث منه فانه ورثته
اخوه والام فاذا قتل الاخر الام ورثها الاول فمقتل اليه حصتها من القصاص يسقط باقية ويستحق
القصاص على اخيه ولو سبق قتل الام سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل اخيه فثبت ان القصاص على
الثاني دون الاول لكن يطالب به اي الاول ورثته الثاني تعصبا لهم ان كان مورثا او ابوا والاول جلا فابهم
والمعبر بنصيب مورثهم كما في نسخة او بنصيبه من الدية للقتل الاول وان لم يرث بينهما زوجية فلكل
من الاخرين القصاص على الاخر وبعد اقتص القاتل منهما او لا بعد من سببه مع تعلق الحق بالعين فلا يصح
توكيله اي القاتل الاول في قتل اخيه لانه انما تقتل بعد قتل وتقتله بتطل الوكالة قاله الرويا في بعد قتل هذا
عن الاصحاب وعند ي ان توكيله صحيح ولهذا الوفاء ووجبه فقتل ليرث منه شي لكن اذا قتل موكله بتطل الوكالة
وان كان القاتل وقع منها معا اقتص بالقرعة كما مر يجوز قتل الاقتصا على التوكيل فيه من خرجته فرعته لانه
ينقص له في حياته فقط اي دون من لم يخرج فرعته لما مر من ان وكالة بتطل تقتله وبنه ما مر عن الرويا في فلو
وكلام من ينقص لها بان وكل كل منهما وكيله قبل القرعة ليعتص له مع شريعتين بن الوكيلين حين ينقص من
احدهما منزله وكيله لانه الوكيل منزول بموته موكله قاله البلقي فلو اقتص الوكيلان معا هل يقع الموضع لم
اخذ فيه على تعلق الظاهران فيها وقع وهما معزولان من الوكالة لان شرط دوام استحقاق الموكل قتل من وكل
في قتله ان سعى عند قتله حيا وهو معمود في ذلك وكرهه للوكيل قتل والد احد او قصاصا رعايته لحرمته
ولو شهدا حده على ابيه موجب قتل بكسر الحيم قبل لا تنفذ التهمة بل ذلك ابلغ في الجحود وقيل لا يقتل بشهادة كالا
تقتل تقتله ولا نه منهم باستحالة ميراثه ويجوز فراه ما يملأ المشاة فوق والموضع والثاني ان نسب بعبارة الاصل
فروع اخوة او بجه قتل المال الكرم والثالث الاول قوله اصله ثم الثالث اصغرهم ولم خلفا اي القليلان غير
القائلين فللثاني ان ينقص من الثالث ويسقط القصاص عنه لما ورثته من قصاص نفسه وذلك لانه لما
قتل الاكبر كان القصاص للثالث والاصغر فاذا قتل الثالث الصغير ورث الثاني ما كان الاصغر يستحقه عليه ومن
استحق قتل من يستحق قتله كان قتل زيدا بالعم وعمرا وابنا لزيد وكل منهما مشرد بالارث لم يسقط القصاص
بل لكل منهما القصاص على الاخر لان القصاص لا يجري في القصاص فصل فيما لا يورثه عدم المساواة بين
القاتل والقتيل يقتل بقتل رجل وامرأة وحكي كعكسه اي عكس كل منهما وعالم بجاهل كعكسه وشريف بخس
ويصح ليشاب كعكسها لانه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه الى عبد الله بن زيد ان يقتل بالاثني رواه النسائي وصححه
ابن حبان والحاكم وقيس ما فيه الغيبة ولا قصاص في قتل حرم بالبع عاقل اسر قبل ان يرى فيه الامام
رايه من افاق او غيره لانه باق على حكمه السابق وان وقع رجل في مشكل واقبته وشربه فلا قصاص في الحال
لاختلاف امره ثم ان صبر الى الدين فان بان وجلا اقتص منه للذكر والا بنين واخذ منه للشترين
حاكمة او بان اثني قد ليه تؤخذ منه للشترين وحكومة للذكر اي الذكور والا بنين جملها على ذلك جليسا
وان لم يصبر فان عني عن القصاص المحتمل على ما قبل الدين وطلبه حقه اعطى دية الشترين في حكم المذاكم
لان ذلك هو المتبعين فان بان اثني فمعه حقه او رجل لاقتله على ما اعطيه دية الذكر والا بنين في حكومة

قوله لو قتل موكله بتطل الوكالة قاله الرويا في بعد قتل هذا عن الاصحاب وعند ي ان توكيله صحيح ولهذا الوفاء ووجبه فقتل ليرث منه شي لكن اذا قتل موكله بتطل الوكالة وان كان القاتل وقع منها معا اقتص بالقرعة كما مر يجوز قتل الاقتصا على التوكيل فيه من خرجته فرعته لانه ينقص له في حياته فقط اي دون من لم يخرج فرعته لما مر من ان وكالة بتطل تقتله وبنه ما مر عن الرويا في فلو وكلام من ينقص لها بان وكل كل منهما وكيله قبل القرعة ليعتص له مع شريعتين بن الوكيلين حين ينقص من احدهما منزله وكيله لانه الوكيل منزول بموته موكله قاله البلقي فلو اقتص الوكيلان معا هل يقع الموضع لم اخذ فيه على تعلق الظاهران فيها وقع وهما معزولان من الوكالة لان شرط دوام استحقاق الموكل قتل من وكل في قتله ان سعى عند قتله حيا وهو معمود في ذلك وكرهه للوكيل قتل والد احد او قصاصا رعايته لحرمته ولو شهدا حده على ابيه موجب قتل بكسر الحيم قبل لا تنفذ التهمة بل ذلك ابلغ في الجحود وقيل لا يقتل بشهادة كالا تقتل تقتله ولا نه منهم باستحالة ميراثه ويجوز فراه ما يملأ المشاة فوق والموضع والثاني ان نسب بعبارة الاصل فروع اخوة او بجه قتل المال الكرم والثالث الاول قوله اصله ثم الثالث اصغرهم ولم خلفا اي القليلان غير القائلين فللثاني ان ينقص من الثالث ويسقط القصاص عنه لما ورثته من قصاص نفسه وذلك لانه لما قتل الاكبر كان القصاص للثالث والاصغر فاذا قتل الثالث الصغير ورث الثاني ما كان الاصغر يستحقه عليه ومن استحق قتل من يستحق قتله كان قتل زيدا بالعم وعمرا وابنا لزيد وكل منهما مشرد بالارث لم يسقط القصاص بل لكل منهما القصاص على الاخر لان القصاص لا يجري في القصاص فصل فيما لا يورثه عدم المساواة بين القاتل والقتيل يقتل بقتل رجل وامرأة وحكي كعكسه اي عكس كل منهما وعالم بجاهل كعكسه وشريف بخس ويصح ليشاب كعكسها لانه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه الى عبد الله بن زيد ان يقتل بالاثني رواه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وقيس ما فيه الغيبة ولا قصاص في قتل حرم بالبع عاقل اسر قبل ان يرى فيه الامام رايه من افاق او غيره لانه باق على حكمه السابق وان وقع رجل في مشكل واقبته وشربه فلا قصاص في الحال لاختلاف امره ثم ان صبر الى الدين فان بان وجلا اقتص منه للذكر والا بنين واخذ منه للشترين حاكمة او بان اثني قد ليه تؤخذ منه للشترين وحكومة للذكر اي الذكور والا بنين جملها على ذلك جليسا وان لم يصبر فان عني عن القصاص المحتمل على ما قبل الدين وطلبه حقه اعطى دية الشترين في حكم المذاكم لان ذلك هو المتبعين فان بان اثني فمعه حقه او رجل لاقتله على ما اعطيه دية الذكر والا بنين في حكومة

صل سما

الشفرين ولو طلب حقه ولم يعف عن القصاص اعطى الاقل من حكومة الشفرين مع تعدد المذكورة
ومن حكومة المذاكر ودية الشفرين بتعدد الاثمة لان ذلك هو المتيقن فان كان التي لمعه حقه او لا
اذ حتم ظهوره ذكرنا فيقتصر المذاكر فلا يستحق الحكومة الشفرين ويحتمل ظهوره اني يستحق دية
الشفرين وحكومة المذاكر المتيقن هو الاقل من واجبي الاخالفين ولا سعادان سمد حكومة الشفرين على ديتها
مع حكومة المذاكر وان قطع الجرح من المشكل امرأة وصبر الى التيقن فان بقى انما اقتصر الشفرين وطها حكومة
المذاكر او ذكر قوله دية المذاكر والاثمين وحكومة الشفرين لا يحكي التفصيل الحكم وقت الاشكال اي فيما
اذ لم يصبر وطلب حقه فان عني على مال اعطى دية الشفرين وحكومة المذاكر لان ذلك هو المتيقن وان لم يعف
اعطى حكومة المذاكر لانها المتيقن اخفا لظهوره اني يقتصر في الشفرين فلا يستحق الحكومة المذكورة ولا
دية انما اقل من دية المذاكر والاثمين وحكومة الشفرين وان ذكرنا كمال الدينان وحكومة الشفرين وان قطع
رجل او مشكل مذكورة اي المشكل وقطعة اني او مشكل شفرين فلا يطلب له على واحد منهما مال ان لم يعف
عن القصاص المحتمل لتوقع القصاص من كل منهما وان عكسا بان قطع رجل شفرين وانتي مذكورة طول كل منهما
حكومة لما قطعه وان زاد فيهما لوبانة ذكرته حكومة الشفرين على ديتها من المرأة لانها في الحقيقة ليست بشر
بل على صورتها لانها المرأة وهذا ليس بامرأة ولا حمله في ذلك للقصاص ان الزايد لا يؤخذ بالاصل والعكس
الجميع مشكل من مشكل فلا قصاص في الحالة ثم ان صبر الى التيقن وهو بان رجلين وامرأتين قطع الاصابع بالاصابع
وكذا الزايد بالزايد وتساويا محلا والا حكومة تحجب فيه وان بان واحد مذكرا والاخر انثى كما جرت
في قطع الرجل والمرأة للجميع وان لم يصبر فان عني قبل البدن اعطى كما سبق اي دية الشفرين وحكومة المذاكر
لان ذلك هو المتيقن ولو لم يعف لم يعط شيئا في الحالة لان القصاص متوقع في الجميع ورجع فيما اذا جنى على رجل
بقطع ما ذكر في قوله انه رجل اي في قوله قبل الجناية انا رجل فجاء القصاص المذكور والاثمين وديتها الا في قوله ذلك
بعدها للثمة وشبهوه عن قال ان كنت غصبت فامراني طالق فان دية غصبة قبل المين لا بعدها
برجل وامرأتين طلعت لان الغصبة ثبت عليه خلاف ما اذا ثبت غصبة بعدها لان المقصود من هذه الشهادة
الطلاق برجل وامرأتين وهو لا يقع بهم وشبهوه ايضا بما اذا شهد بروية لئلا يسأل فردة تشهداته ثم اكل
لعزرو ولو اكل ثم شهد عزرا للثمة قاله في الاصل ويصدق الرجل المحل بمينه في انه اي المقتول اقربا الا ان
كان قاله اقربا بالاثمة فلا قصاص له فانكر ان الاصل عدم القصاص والمقتول منهم فروع لو قطع
المشكل كرجل وانثيين وبان رجلا اقتصر منه وانتي قد ثبنت ولا قصاص عليه وقيل المين محال
المشكل لا يعطى الا الا ان عفا على مال فيعطاه ان القصاص قبل العفو متوقع خلافا لبعده وان قطع
بد مشكل لزمه القصاص في الحالة ونجبه في الخطا وشبهه نصف دية المرأة وكذا لو قتل لا يؤخذ الا دية المرأة
الاصلي فلو الا الامر الى المال لم يؤخذ الا المتيقن وهو نصف دية المرأة وكذا لو قتل لا يؤخذ الا دية المرأة
انتهى وظاهر ما مر ان ذلك محله اذا لم يبق في القطع انا رجل ويد له يصبرهم بالمشكل فصل لو قتل
الجماعة واحدا فملاو به وان تفاصلت الجراحات في العدد والجرح في الارش سواء قتلوه بجرح ام بمقتل
كان القوة من شاطئ او جرح لان القصاص عقوبة بجرح الواحد على الواحد فجاء على الجماعة كذا القذف ولا يشرع
لحقن له ما قتلوه بجرح عند الاشتراك لا تخذ دية التي اسكنها وزويها لكان عمر قتل ثلثا خمسة وسبعة برجل

قتلوه

قتلوه غيلة وقال لو نما لعله اهل صنعا لقتلهم جميعا وانما بعد في ذلك حواجة كل واحد
منهم اذا كانت موترة في الزهوق للروح لا حاشية حشيفة فلا عبرة بها وكان له لم يوجد سوى الجنايا
الباقية فيستحق ولي قتل الجماعة دم كل منهم امة قتل جميعهم وللولى قتل بعضهم واخذ باي الدية
من الباقيين وله ان يقتصر على اخذ الدية موزعة بعد دهر لا بالجراحات اي بعد دهرها لان تأثيرها لا
ينضببط وقد تزيد كناية الجراحة الواحدة على كناية جراحات كثيرة وخرج بالجراحات الضربات فتوزع الدية
كما سياتي ومن ادعت جراحته قبل الموت لزمه ارشها الاول قوله اصله لزمه مقتضاها فقط اي دون
قصاص النفس لان القتل هو الجراحة السارية وان جرحه اثنان متعاقيان واخذ في الاول امة ما جرحه انكره
الولى وكل خلف مدعي لا تمال منقطع عنه القصاص في النفس فان عني الولي عن الاخر لم يلزمه
النصف الدية اذ لا يقبل قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالانعزال فيلزمه كمال الدية
فروع لو قتل واحد من الاحرار في غير المحاربه جماعة او قطع ايدهم اقتصر منه لواحد منهم
وعليه للباقيين اي لكل منهم الدية وسيا في ذلك مع الكلام فيمن يقتله منهم في بابه اما لو كان القاتل
عبدا او حرا لكنه قتل في المحاربه فسياتي في فصل وفي نسخة فروع وانما في الجرح من جرحي عمد وخطا
او شبه عمد لم يقتصر منه اي في الجرح ان الزهوق لم يحصل بعد حصول بل على ما قبله الخطا يعني عاقلة
غير المتعمد نصف الدية مخففة او مثله وعلى المتعمد النصف معطاة سواء أخطأ الجراح او اخطأ ولا
ان قطع المتعمد طرفه فيقتصر منه فلو قطع اليد فعلية قضاها او الاصبع فكله مع اربعة اعشار
الدية وان امتنع القصاص في احدها المعنى فيه اقتصر من شريك اذا شهد جميعا لانه لو انفراد
تقتله لزمه القصاص فاذا شارك من لا يقتصر منه لا معنى في فعله لزمه ايضا كالولي بعد اعني الولي عن
احدها فيقتصر من شريك اب في قتل الولد وعلى الاب نصف الدية معطاة وفارق شريك الاب
شريك الخطي بان الخطا يشبهه في فعل الخطي والفعالان متصانان الى محل واحد فادوت شبهة في القصاص كما
لو صدق من واحد والابوة صفته في ذات الاب وذاته متميزة عن ذات الابني فلا تورق شبهة في حقه
ويقتصر من شريك المحرم قبل العبد ومن شريك المسلم في قتل الذي يملك من شريك سيد في قتل عبده ان
كان شريك عبدا او حرا وجرحه بعد ان جرحه سيده ثم اعنفه ومن شريك حربي في قتل من كان فيه ومن
شريك جريح حق كقطع سرقه او قصاص ومن شريك صبي ميمر ومجنون له نوع تمير في قتل من
كان فيه لان عمدها عمد بخلاف شريك من لا يميز له ومن شريك السبع او اللينة القاتلين غالبا في قتل من
كان فيه بخلاف شريك القاتلين لا غالبا لا يقتصر منه كشرريك الجراح شبه عمد ووقع النوي في تصحيح التنبية
تصحح انه لا يقتصر منه مطلقا كشرريك الخطي وجري عليه صاحب الاوار والاول هو ما نص عليه الشافعي
في الام ومن شريك قاتل نفسه في قتل من كان فيه وفي نسخة جرح نفسه ولو رميا الى اسان مسلما
بسم او سمين في صفة كغار واحدها جاهل به والاخر عال به اقتصر من العالم به لشريك السيد
فقط اي دون الجاهل وليس هو مخطيا حتى يقال ان شريكه شريك مخطي بل هو متعمد لانه قصد الفعل
والتحقق بما يقتل غالبا وانما لم يلزمه القصاص بعذر فروع لو جرح شخص اخر غير معصوم كرجل
ومرتد وصاحب ثم جرحه ثانيا بعد العصمة او جرح رجلا حتى كقتل وصرفه ثم جرحه عدوانا

في التنبية

لوليه وان ائده ما جرحه الموجب للقصاص قبل الموت كان القصاص له فان مات قبل ان يقتل فقتل
 ولله **والمال الواجب له بالجرح حكمه** ما له التات له بغير ذلك فهو موقوف فان عاد الى الاسلام اخذه والا
 اخذه الامام **فان سلم قبل ان يئده مال جرحه ثم مات بالسراية فلا قصاص في النفس** وان قل من الردة
 لانه انتهى الى حالة لو مات فيها لم يجز القصاص فصار ذلك شبهة داره له **وحمل له كالملة** وان كثرت
 ومن الردة لوقوع الجرح والموت في حالة العصمة والى العبرة في الدية باخر الامر **وكذا الاجل القصاص في النفس**
 وتجب الدية كالملة ان ارد المرمي اليه قبل الاصابة ثم اسلم بين الرمي والاصابة **فلو لم يسلم حينئذ**
اهله وقال المغيرة في المغيرة **والدية وقتل الموت** لان الضمان بدله المالك فقتل دية وقتل الثلث
 وقد روي الدية منصوبة بالمغيرة **فان جرح دميها حرام** مثله فقتل الجرح وعنده والتحق بداء الحرب
 ثم سبي واسترق ثم مات بالسراية **والجرح قصاص** كقطع يد افعى به اذ لا مانع لاي امة بخلل
 حاله اهدارها وان لم يقتل بالعبدة **فتمتته** في ذلك وفيما لم يقتل وان كانت اكثر من الارش
 اعتبرا بالمال بعد كونه مضمونا وقتل الجنابة **فلو ارثت منها فدا الارش لو كان الوارث في دار**
الحرب وما قصا منها للسيد فان لم يفضل منها شيء فلا شيء **فان كان سيده قد ارثه فدية** وفي
 تحم ان لم يسلم الجرح او دية مسلما **ان اسلم وقتل الواجب في الاول** اقل الامرس من الارش ودية دمي وفي
 الثانية اقل الامرس من الارش ودية مسلما **في القصاص في الثانية** قولان وقد حكى الاصل ذلك مع ما ذكره
 المصنف بلا ترجيح فترجح ايجاب الدية وعدم ايجاب القصاص المفهوم من ذلك من زيادة المصنف **الدية**
 في الصورتين للوارث وهو في الاول ذمي في الثانية مسلم **وان جرح شخص دمي با فاسا** وعبد القهر
فقتل ثم مات بعد الاند مال وجب ارش الجنابة ويكون ارثها في الثانية لما لا لبس له **وان الاول قال**
عنه لومه قيمته وان كان الاند مال بعد عتقه ان الجراحة اذا اندمته استقرت وخرجه عن
 يكون خنائه على النفس فنظر الى حال الجنابة على الطرف والمجنى عليه كان حينئذ مملوكا فوجب ارثها للمالك كما
 قلنا لانه حر وكان اشاء الى ذلك بقوله من يذنه **فقط بنا على الدية** اكثر من القيمة غالبا وان مات الجرح
 من الدمي والعبد السراية فلا قصاص ان كان جرح الذي مسلما وجرح العبد حرا لانه لم يقصد بالجنابة
 من يذنه بل بحرية حر مسلم وان كانت اقل من قيمة العبد في مسلمته لانه في الابد امضون وفي الانتهاء
 حر مسلم فوجب دية الموت في المسلمتين **لكن لسيد العبد** في الثانية قيمة لانه استخرا بالجنابة
 الواقعة في ملكه **وان فضل منها شيء للوارث العتق** لانه وجب بسببه الحرية وبما تقر علم انه لا حاجة لقوله
 وان فضل الى اخره مع انه لو قال للورثه وسيد العبد فان فضل من قيمته شيء فلوارث العتق كان احسن **فان**
 مما قاله **وان قطع يده** ثم عتق ثم مات بالسراية فدية بحسب ما سرق وللسيد نصف قيمته **فان**
 قيمته اي نصفها على الدية بان ساواها **فخرج لو قطع شخص دمي لعبد غيره** فقتل ثم قطع اخر يده
 الاخرى وان دمل الجرحان قطع القاطع الثاني جوا كان او عبدا او جود الكفاة **لا الاول** فلا يقطع الا ان
 حوالها على عليه للسيد نصف قيمته **فان مات منها اي من القطعتين** فلا الثاني اوجود الكفاة
 الاول ان كان حوالها ولزم الاول نصف الدية للسيد منها **بعض من نصفها** نصف الدية والباقي للوارث

اسم القاصل اليك
 لا بد من الحاشية
 ع واه بحث وتحقيق
 ته مراد الكاتب
 بت اوهان من اسم
 ك اوهان من

الدية

القيمة ولا شيء في حصة الثاني ان خنائه لم يكن في ملكه **وكذا الحكم ان اخذ الناطق لكن لا يقتله**
 اي بالمقطع **ان مات** لعليها المسقط فلو قطع حريه عبدا فقتل ثم قطع يده الاخرى وان دمل الجرحان
 اقتص منه الاخرى لا لاولي وعليه للسيد نصف قيمته **فان مات منها اقتص منه الاخرى** لا للنفس ولزمه
 نصف الدية للسيد منه نصف القيمة فان عفي عنه فعليه دية للسيد منها الاقل من نصفها ونصف
 القيمة وان قطع **اصبع يد عبدا** فقتل ثم قطع اخر رجله **فان مات منها فقتل** بالسيد على
 الاول منها الاقل من نصفها **وعشر القيمة** وان قطع من العبد يده وجليه مثلا فقتل **وجرحه** اثنان
 ومات بالسراية فعليه الدية اثنان **فللسيد الاقل من ثلث الدية** وكل القيمة الواجبة بالقطع في الرق
فخرج لو قطع حريه عبدا فقتل ثم جرحه اثنان كان قطع احد يديه الاخرى والاخر رجله ومات
 بجراحاتهم فعليه القصاص في الطرف والنفس لوجود الكفاة **ولا قصاص على الاول** لعدم ما وان عفي
 عن القصاص على الدية فعلى الاول الثلث منها للسيد منه الاقل منه **ومن فدية القيمة** الواجبة
 بالقطع في الرق وعلى كل من الاخرين المثلث ولا حق للسيد فيه **لما لم يكن** على ملكه **فان جرحه الاول**
ثانيا فقتل ومات بجراحاتهم فعليه ككل من الاخرين المثلث من الدية لما ارثها بحسب موزعة على عدد
 لا على عدد جراحاتهم **وللسيد منه الاقل من نصف القيمة** الواجبة بالقطع في الرق ومن سدد الدية
 الواجبة اخرجها في الرق لان المثلث الواجبة على الاول موزع على جراحته في الرق والحريه **واذا قطع يده**
فقتل ثم جرحه ثانيا مع اخر فعليه الدية نصفين **وللسيد على الاول** اقل من نصف القيمة وربع
 الدية لان النصف الواجب على الاول موزع على جراحته في الرق والحريه **واذا جرحه اثنان** قبل العتق
 وثالث بعده **فان بجراحاتهم** فالدية عليهم اثنان **فللسيد على الاولين** الاقل من ثلثي الدية الواجبتين
 عليهما **وارش جنايتهما في الرق** واذا جرحه قبل العتق ثلاثة واربعة فقتل **فان بجراحاتهم** فالدية عليهم
 اربعا **وللسيد على الثلاثة** الاقل من ثلثه ارباع الدية وارش جنايتهما في الرق وجرحه اثنان قبل العتق
 ثلاثة بعده **فالدية عليهم** اجاسا **وللسيد على الاثنين** الاقل من خمس الدية وارش جنايتهما في الرق واذا
 جرحه عتق ثم قطع اخر يده **فان مات منها فعليه** الدية نصفين **وللسيد على الاول** الاقل من نصف الدية
 وعشر القيمة الواجبة بالايفاض في الرق ولو اوضحه فقتل ثم جرحه تسعة فمات منهم **فالدية عليهم**
 اعشار **وللسيد على الاول** الاقل من عشر الدية وارش الموضح الواجب بالايفاض في الرق وهو نصف عشر
 الدية **فان جرحه الاول** ثانيا قبل العتق منهم فالدية عليهم اعشارا **وللسيد عليه** الاقل من نصف
 عشر الدية ونصف عشر القيمة **اذا العتق** لزم له موزع على جراحته **فخرج لو قطع حريه عبدا فقتل**
 ثم اخرج قيمته في الرقة سبطا للسراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص والدية
 كالملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد العتق ثم حرته وقيته فان حرها ثالثة بطلت سراية
 المطعنين وكانها اندملا **فان الاول** نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في اليد او نصف الدية
 للوارث وعلى الثالث القصاص في القيمة والدية كالملة للوارث وان جرحه القاطع او لا فان جرحه قبل الاندما
 لقطعه لزمه القصاص في النفس فان قتل بسقط حق السيد بنا على الاصح من ان يذلل الطرف بدخل في
 النفس وان عفي عنه الوارث وجبة الدية كالملة **وللسيد منها الاقل من نصفها** ونصف القيمة او جرحه بعد

بقيت

الاندمال عليه نعت القيمة السببه وقصاص النفس والدية كاملة للوارثه وعلى الثاني نصف الدية
وان حزه الثاني قبل الاندمال او بعده فلا يخفى للمكروه هو انه ان حزه قبل الاندمال فله الوارثه القصاص
في النفس والدية كاملة او بعد الاندمال فله الوارثه ان يقتصر منه في اليد والنفس وبما قد بدلهما اوبه
أصدها وقصاص الاخر وعلى الاول نصف القيمة للسبب بكل حال وحقه السيد فيما اذا جنى على عبد فعنق
وسرنه للثانية الى نفسه او خزل الجاني وقتنه وعنى عنه الوارثه تكون من الدية لان الواجب فيه الدية
وهي ابل فتؤخذ ويصرف للسبب حصته منها لان حقه في عينها وليست موهونة به بخلاف الدين
مع التركة فلا يمس الوارثه انما حقه عنها بان يقول انا اخذ ابل واد في اليد لغيره فقد اولا
مطالبة الجاني بما يستحقه السيد من الدية ان ابراه منه السيد ولا للسبب كجلبه الجاني باعطاء النذر
والجاني تسليمه اي حصة السيد من راهر او دنايمر للسبب فيجبر على قبولها لان ما حقه له كحق الملك
والواجب على الملك التقد فانه اني به فقد اني باصل حقه وحاصله بخير الجاني بين تسليم حصة السيد من
الدية وحصته من القيمة وهو مراد الاصل بقوله بين تسليم الدية والداهر وما ذكرنا من ان السيد يجزى
قبول حصته من القيمة قال في الاصل انه ارجح الوجهين عند الامام والخرائي قال الاسنوي والوجهان بحث
للإمام لا تغلب عن الاصحاب والذي صرح به القاضي ابو الطيب بضربه الساق في حكاة عنه في المطلب عدم
الاجبار قال الاسنوي وكلام الخرائي في بسطه نعم ان ذلك تغلب عن الاصحاب **فصل في جرح اوله**
مضمون في سؤله مضمون في الاثنا بنحو الخال كان جرح مرتد افا سلم قال الرافي وكل جرح اوله مضمون
تقره الجرح ليرتبط به الاضمان الجرح كان جرح مسلما فارتد وان كان مضمونا في الخال غير قدر
الضمان الا ان كان قطع يد عبد لغيره فعنق وما يشبه لسراية فيجوز الدية الا نصف القيمة وفي القصاص
لغير الكفاة من الفعل كالمربي للقوة وهو انما الجاني به **باب القصاص في الاطراف** الاولي في غير النفس
وقية اربعة فصول الاول في اركانها وهي ثلاثة الاول القطع فيجوز في ثبوت القصاص فيه ان يكون عمدا
محضاً وانا كما في النفس فلا يقصص في خطا كما صا به انسان بحرقه به الرامي جده ارافا وحده ولا يشبه
عمدا كاللطف يتوهم بان يتوهم محضاً ويوضع هي عظمه والضرب بالعصا الخفيف والمجرم الجرح اى الضرب بكل
منها عمدا في الشجاج لا في النفس لا يوضع عاليا ولا يقتل عاليا وقد يكون الفعل من ضرب وغيره عمدا
النفس ايضا فالاول كما يقصص شخصاً بما يوجب عاليا ولا يقتل عاليا كالضرب بعصى خفيف فانه به فيوجب
القصاص في الموصحة من النفس فيه الماورد في عما اذا مات في الحال بلا سراية والا فيوجب فيه ايضا والثاني
كف في الجرح اي يحبسها بالاصح فانه عمدا يوجب القصاص في العين والنفس لان الاصح في العين فعلم عمل السلاح
تقرين الرق الثاني والثالث بقوله ويشترط في القاطع التكليف والزام الاحكام وفي المقتطوع العيصية
والتم ماه لا النساء في البدن فيقطع رجل بامرأه كما في النفس ويطع جماعة اي ايدهم بيد الواحد خاملوا
ملها نعمة واحدة يسكنها ويخوها حتى يابونها او يابونها بضرية اجمعة اعلم كما في النفس بخلاف ما لو اشتركوا
في سرقه نصاب لا قطع على احد لان الحد محل المساهلة لانه خول الله تعالى على القوة ولهذا السرق نصابا فاد فقتل
لم يقطع ولو بان اليد في فقتل قطع لان تميزه افعالهم كان حركتهم في جانيه والثاني الجرح الجاني والدية
قطع اي اثنان قطع النساء والنوز وبالباب واليه فلا قطع على احد في الاول خلا فالصاحب للخرية ولا في الثانية

عنه

لصاحب التقريب ولا في الثانية عند الجمهور لتعذر المائدة لا اشتغال الجرح على اعصاب
ملتفة وعروق ضاربه وساكنة مع اختلاف وصفها في الاعضاء **باب في جرحهم** حكومة تليق
بجنايته جرحها بغيره اي بحيث يبلغ مجموع الحكومات دية اليد وهذا من زيادة صورة
الجمهور وصرح به في الاثنا في تبيينه ما نقله كاصله عن الجمهور في صورة المنشأ من
انه من صور التمييز مثله من كج بصورة الاشتراك الموجب للقصاص فقله الرافي وحل
الاشكال ما ذكره الامام ان الاسراية بصورة بصورتين احدها ان يتعاونوا في كل حديد
وارساله فيكون من صور الاشتراك والثانية ان يحدث كل واحد في حصة نفسه ويقتصر عن
الارسال في حصة صاحبه فيكون البعض مقطوع هذا والبعض مقطوع ذاك ويكون
الحكم ما قاله الجمهور وشبهه في الروضة على ذلك قال الاذري وغيره وما صورته الا
كلام الجمهور فتدبر به القاصي والمتولي وغيرهما وهو ظاهر النفس الثاني فما وجب
الدية في غير النفس من الجنايات **باب في جرحه وهو لا نوع شتى وقصص وازالة**
مقتطوع قال قاضي القضاة الجرح وقصاص **باب في جرحه** وكسر
السنين جمع شجه بفجتها حشر بالاستقرا **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
هو الجرح وتسمى الحرسه كما في الاصل والحريصة كما في الحكم وهي التي تسمى الجرح قليلا
الثاني التي تسمى من غير سيلان دم وقيل معدة **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
لغة **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
بينه وبين العظم قال في الاصل وتسمى المتلاخمة **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
وهي التي تسمى الجرح اي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجرح به ايضا وقد امل جرحه
وقتيه قال في الاصل وقد سمي هذه الشجة المظلي والمظاة واللاطيه **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
تسمى بعد خرق الجرحه اي يظهر من اللحم بحيث تفرع بالمرود والم يظهر كاسياي
والا وهي التي تسمى الجرح اي العظم وان لم توضحه **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
وتسمى المنقولة وهي التي تسمى من موضع الى اخر وان لم توضحه وتسمى قال في الاصل ويقال
هي التي تكسر وتنقل ويقال هي التي تكسر العظم حتى يخرج منها فرائش العظام والفرائش كل عظم
رقيق و **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
الرواء المحيطة به وهي ام الراس **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
قال في الاصل وهي مدققة وزاد بعض فيها الفاظا اخر فتقول اليها في الحطم كالدامعة بالمهلة
فتدزادها الماورد في بعد الدامعة وقال في التي تجري دما جريان الدمع **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
في الراس والجرحه وكذا يتصور في الجرحه **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
سوي الدامعة والمماور وان كان اسم السجاج لا يقع على جرح سائر البدن عند
جماعة **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا
مثلها بخلاف البقية والا في جرحه **باب في جرحه** بمهمات وهي التي تسمى الجرح قليلا

نم قال

الفصل الثاني

الاشي الموضحة ولو في البدن كان اوضح واخص وقوله كاصله ولم يكسره لاحاجة اليه بل
يؤم خلاف المراد اذ ليس المراد انه اذا كسره مع الايضاح ولا قصاص في الايضاح بل المراد
لا قصاص في الكسر فقط وهذا معلوم مما مر **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
منه المفضل ففتح الميم وكسر الهمزة وهو موضع اتصال العضو بعضو علي منقطع عظم
برباطات واصلة بينهما امام مع دخول احدهما في الاخر والاشي الموضحة **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
كركبة مرفوق **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
مفضل كعين **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
بعض الشين **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
ما لا يستحق وذلك في الاعضا المنضبطة بما ذكره وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس والعين بالعين الآية وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الرقيق بت النص في العجين
وقد كسرت ثنية جارية من الانصار كتاب الله القصاص اما اذا لم تؤمن الاجابة في اصل
الفخذ والمنكب فلا قصاص وان اجاب الجاني وقال اهل البصر يمكن ان يقطع ويحذف مثل ذلك
الاجابة لان الجواب لا ينضبط صيقا وصيغة وتأثيرا ونكابة ولذا لم يجر القصاص فيها فان
ما بالقطع قطع الجاني وان لم يكن بلا اجابة كما اقتضاه كلامهم **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
وتحذف الميملة وهو المحيط بها اذ ليس له حد مقدر كذا في الروضة وهو كذا في المهمات وغيرها
غلط لان القصاص يجب في اخرها كما يجب في جميعها وادلها وصوابه هذا السهم ميملة بعدها هاء
ها بلا فاء وهو حلقه الذي لان المحيط بها لاحد له وفي ذلك كسفي نسخ الراعي الصحيح
لو **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
قطع من اذنه **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
وحد **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
من الجاني مثله **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
فلو قطع من مفصل اي بعضه كالكوع ولم **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
لان الكوع وخوه جميع العروق والاعصاب المختلفة وضعها تسلا وتبعدا وتختلف بالحق
والهزال فلا يوفق بالماثلة بخلاف المارن والاذن وخوها فانها من خسر واحد **الاشي الموضحة**
الاشي الموضحة **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
الاعضا المعلق بجلده **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
فايده العضو وامكان الاستيفاء بما ذكره بقوله **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
بعد من احمه الجاني اهل البصر فيها **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
لعدم الرثوق بالماثلة فيه ويستثنى منه السن فانه اذا لم يكن فيها القصاص بان تشرع في
بقول اهل الحيرة وجب نص عليه في الام وحزم به الماوردي وغيره لخبر الرقيم السابق فيه
عليه الاذرع وغيره واي للجني عليه بكسر عظمه **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
محل

وان
والثاني
م

12 محل الكسر فلو كسر عظم ساعده او ساقه وابانه فله قطع يده من كوعه ورجله من كعبه
لان به يحصل استيفاء بعض الحق والميسور لا يسقط بالمعسور وليس له القطع من المرفق
والركبة له عليه **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
الي المال كما صرح به الاصل **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
يوضح **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
عشرة لتعذر القصاص فيها فعذر الي بدلها ولو اوضح وام فله ان يوضح وياخذ ثلث الد
كما صرح به الاصل ولو حذف المصنف قوله او صرح كان اخصر **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
الاشي الموضحة **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
عن محل الجناية مع القدرة عليه ولهذا فارق جوارز القصاص في الموضحة في المسائل
السابقة ولا غرم عليه لانه يستحق انلاف الجمل فلا يلزمه باللاف البعض غرم كما ان يستحق
لو قطع يد الجاني له ان يعود ويحجز رقبته ويبارق ما ياتي من انه لو قطع اصابع من قطع من
ساعده ليس له ان يقطع الكف بان الكف هنا محل الجناية خلافا لما **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
لانما لا تدخل في دية الاصابع وقد استوفاهما فاشبه ما لو قطع مستحق النفس يد الجاني
ثم غرم عن جز الرقبة وطلب الرقيم لم يجب اليها لانه قد استوفى ما ياتيها وقطع يده من مرفقه
فوت عنها **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
مع القدرة عليه **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
قطعه ولا طلب حكومته لانه يقطع من الكوع ترك بعض حقه وفتح بعضه وبارق ما مر
في الصورة السابقة من ان له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوفى لمسيل يد خلاف
منقطع الاصابع **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
لان اقرب مفصل الي محل الجناية **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
حقه وليس له العذر الي قطع المرفق والتزجج في ان له القطع من الكوع من زيادته وبه
صرح في النهاج تبعاً لمقتضى كلام اصله ولما رجحنا بقوي لكن الراعي في الشرح الصغير
رجح ما اقتضاه كلامه في الكبير وحزم به جماعة انه ليس له ذلك لانه عدول عما هو
اقرب الي محل الجناية **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
الاشي الموضحة **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
دية اربع اصابع ايضا وكلام الاصل ساكت عن الثالثة بالعليه **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
تعد الجراحات وهو عظيم الموقع ويؤخذ من العلة انه ليس قطع اصبعين فاكثر وان له
قطع اصبع واحد قد مر اما لو عني عن قطع العنصر فله دية الكف وحكومته الساعد والنظو
من العنصر صرح به الاصل او قطع يده **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
بعضوا وغيره تعبيره اعم من تعبيره اصله بالعنصر **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**
الدية **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة** **الاشي الموضحة**

ل

ينه

وله قطع يده في

وان
وكذا له

ع
العضد

من حيث شأ الخبي عليه لانه اوضح جميع راسه فيستوي قدره من اي موضع شاو صوبه
الا ذرعى وغيره قالوا وهو الذي اوردوه العراقيون وغيره حلا الامام ومن تبعه
ونص عليه الشافعي في الامام وما رجه السجاني تبعاً فيه الامام وتقليده السابق لا ياسبه وانما ياسبه
الثاني وان كان المتناسب لا عطاء من عليه حقوق ما فيه هو الاول قالوا ونقل الرازي
الاول عن الاكثرين وهو **ولا ياسبه** موصحة الرأس اذا كان أصغر **بالجسمه** كعكسه لا غير محل
الجنابة ولو قال ولا يتم بغيره كان اعم **بالمقصد** اي بقسط الباقي من الارض
اذا وزع على جميع الموصحة لتعد القصاص فيه فان كان الباقي قد رثت فاقطع
ثلث ارض الموصحة وهذا كما لو قطع ناقص الاصابع يد كاملها فانه يقطع يده ويؤخذ
ارض الاصابع الناقصة وانما لم يكن براسه كاليد الصغيرة عن الكبيرة لان ما به التفاوت
بين اليدين ليس بيد وما به التفاوت بين الموصحتين موصحة فلا يجعل تابعا ولا
المعتبر ثم اسم اليد وهذا المساحة غير ان كانت بعضه اي راس الجاني مشيحا والباقي
بغير موصحة تعين لتعد موصحة الجاني **وهذا كما قد قيل** **بأن** لا تفوق الموصحة
في محلي مقدم راسه وموخره **موصحة** **لانه** يودي الي مقابلة موصحة موصحتين
ولا يعبث **الموصحة** **بما** استكانها اي امكان استيفائها وذلك بان يستوي بعضهما
بعضا **صاحبها** **رأسه** اي بقسط منه لان البعض المستوي يقابل بالارض التام مع تمكنه
من تمام الاستيفاء بخلاف ما اذا لم يتمكن منه وهو ما سرف من قوله بل بالقسط من الارض
بخلاف **الموصحة** **فان** له ان يقتصر في احداهما وياخذ ارض الاخرى لانها جانيات
وان اوضح **الجاني** **بعضه** **اي** بعض الرأس **كان** **بما** **بذلك** **بفتح** **القاف** **وبالحجة**
وهو **جامع** **موضع** **الرأس** **يعني** **الموضع** **للايضاح** **وتبين** **ما** **يقتصر** **من** **موصحة** **من** **الرأس**
لانه **كله** **عصر** **واحد** **لا** **من** **جبهة** **والثقة** **وخوها** **لانها** **اعضا** **مختلفة** **لا** **يتم** **الساج** **اي** **موصحة**
من **العصود** **والثقة** **ولا** **عكسه** **لذلك** **وليعلم** **اذا** **الراد** **الاقتصاص** **في** **الموصحة** **موضعها**
من **رأس** **الساج** **ان** **كان** **عليه** **شعر** **وبعد** **تخطئه** **من** **سواد** **او** **حرة** **او** **خوها** **او** **موصحة** **لانه**
يحد **بحد** **واحدة** **كما** **لو** **سوى** **لا** **يسمى** **وحد** **وخوها** **ان** **كان** **او** **يحد** **به** **اذ** **لا** **يوسم** **بالزيادة**
قال **في** **الاصل** **كذا** **ذكره** **الغفال** **وغيره** **وتد** **فيه** **الروابي** **اي** **انتهى** **وعبارة** **الروابي** **في**
بعد **نقله** **ذلك** **عن** **الغفال** **وفيه** **نظر** **وقياس** **الذهب** **انه** **يقتصر** **بمحل** **ما** **فعله** **ان** **امكن**
ولعله **قال** **اذا** **الم** **يكن** **قال** **الزركشي** **وهو** **ما** **نقله** **البغوي** **عن** **القاضي** **ولم** **يذكر**
غيره **وهو** **الظاهر** **ولا** **غيره** **بغض** **الحد** **او** **الهم** **رقعة** **كما** **لا** **غيره** **بتفاوت**
كبر **الاطراف** **وعن** **المقتض** **لا** **سهم** **على** **الجاني** **من** **الشق** **دفعه** **واحدة** **او** **شيا**
فشيئا **قال** **بن** **الرفعة** **قال** **الاشبه** **الاثنين** **بمقد** **جانبته** **ان** **اوضح** **دفعه** **ودفعه**
او **بالندرج** **في** **الندرج** **و** **بصير** **الجاني** **وجو** **باليد** **بضطرب** **فان** **راد** **المقتض**
في **الموصحة** **عليه** **قدر** **حقته** **فان** **كان** **باضطراب** **الجاني** **نقد** **واو** **عند** **اقتصر** **منه**
في

وخالق

في الزايد لكن بعد ان دمار جرحه **او** **خطا** **كان** **اضطربت** **يده** **او** **عنى** **على** **ماله** **او** **ماله**
حامل **يلزمه** **لان** **حكم** **الزايد** **بالحكم** **الاصل** **وتخالف** **الحكم** **كتعد** **والجاني** **وب**
المقتض **بمقتضيه** **ان** **قال** **الخطا** **بالزيادة** **وقال** **المقتض** **منه** **بل** **تعد** **لان** **الاصل**
عدم **العقد** **ان** **تولد** **الزيادة** **باضطرابه** **وانكر** **المقتض** **منه** **فوجهان**
في **المصدق** **منها** **لان** **الاصل** **براة** **الذمة** **وعدم** **الاضطراب** **ورجح** **البليغي** **وغيره**
شهما **تصدق** **المقتض** **منه** **بمقتضيه** **سيما** **في** **ان** **الجاني** **عليه** **لا** **يمكن** **من** **الاستيفاء**
الطرف **فصوره** **ما** **ذكر** **هنا** **ان** **يرضى** **الجاني** **بذلك** **او** **يوكل** **فيه** **الجاني** **عليه** **غيره**
بما **يقتضيه** **الجماعة** **كقتله** **لنظر** **في** **كيفية** **الاشتراك** **وجوب** **القصاص**
فاذا **احملوا** **على** **الاله** **وحروها** **مع** **اوجب** **ان** **يوضح** **من** **كل** **منهم** **مثل** **تلك** **الموصحة** **وقيل**
يوزع **عليهم** **ويوضح** **من** **كل** **منهم** **بقدر** **حوصته** **لا** **مكان** **الحريية** **وان** **وجب** **مال** **وزع**
ارض **الموصحة** **عليهم** **وهو** **ما** **قطع** **به** **الماء** **وردي** **ونقله** **الرازي** **عن** **البغوي** **وقيل** **يجب**
على **كل** **ارض** **كامل** **والترجيح** **في** **الصورتين** **من** **زيادته** **وبه** **صرح** **في** **المناهج** **كصله** **في**
الاولي **جواز** **باعتقاده** **بموصحة** **التي** **لي** **شعور** **من** **شاج** **في** **شعور** **ان** **تفاوت**
في **الشعر** **حقه** **وحافه** **وقد** **من** **شاج** **اقرع** **لا** **عسره** **بان** **كان** **المشجوع** **اقرع** **والساج**
ليس **باقرع** **فلا** **يقتصر** **منه** **لما** **فيه** **من** **اللاف** **شعر** **لم** **يقله** **وعبر** **بالاقرع** **اشارة** **لما** **الي**
ما **جمع** **به** **بن** **الرفعة** **من** **نفس** **الام** **على** **انه** **لا** **قصاص** **عليه** **من** **المقتض** **بمقتض** **براسه**
وهو **ما** **نقله** **الاصل** **ونص** **المختصر** **عليه** **ان** **عليه** **القصاص** **فيحلق** **بمحل** **الشعر** **بمقتض**
منه **كما** **يفعل** **به** **ذلك** **اذا** **كان** **براسيهما** **شعر** **فلم** **نن** **الرفعة** **الاول** **على** **ما** **اذا** **كان**
عدم **الشعر** **بواسر** **المشجوع** **لفساد** **منطقه** **والثاني** **على** **ما** **اذا** **كان** **الحق** **وخوه** **فصرح**
لوجوه **الايضاح** **بان** **شك** **هل** **اوضح** **بالشجة** **اولا** **لم** **يقتصر** **مع** **الشك** **بل** **يسير** **بالجملة**
تم **الموحدة** **اي** **بمقتض** **عنه** **بمسار** **او** **خوه** **حتى** **يعرف** **وبشعر** **به** **شاهد** **ان** **او** **بشر** **يا** **مقتض**
اجاب **وهو** **اي** **الايضاح** **بالحصل** **بالدليل** **بمقتض** **حتى** **لو** **عز** **ر** **بوه** **ونتهت** **اليه**
فموضحة **وان** **لم** **تظهر** **الفعل** **للتاخر** **ففضل** **في** **الصفات** **التي** **تؤثر** **التفاوت** **فيها** **اولا** **يؤثر**
نقطه **يد** **مثلا** **سقيه** **بوجها** **تسمي** **او** **عرجا** **سقيه** **ظفر** **لا** **لا** **يخلل** **في** **العضود** **لان**
هذه **الاشياء** **علة** **ومرض** **في** **العضود** **ذلك** **اي** **يؤثر** **في** **وجوب** **القصاص** **قال** **الاذرعى** **وغيره**
ومحله **في** **علم** **الظفر** **من** **سواد** **واخضر** **او** **خوها** **اذ** **لم** **يكن** **لا** **فه** **ولم** **يكن** **جافا** **والا** **الا**
قصاص **كما** **جزم** **به** **في** **الاول** **المثوي** **ونص** **عليه** **في** **الثاني** **الشافعي** **وجري** **عليه** **الامام**
والعسم **بمهلتي** **مفتوحين** **نقش** **في** **الرفق** **او** **قصر** **في** **الساعد** **او** **العصود** **قال** **في** **الاصل**
وقال **بن** **الصباغ** **هو** **ميل** **واعوجاج** **في** **الرسغ** **وقال** **الشيخ** **ابو** **حامد** **الاعسم** **الاعسر**
وهو **من** **بطشه** **يساره** **اختر** **لا** **ساقطه** **اي** **لا** **سليمة** **ظفر** **بساقطه** **لانها** **اعلى** **منها**
ولكن **كل** **دينها** **و** **فرق** **بان** **القصاص** **تعتبر** **فيه** **المماثلة** **تخلاف** **الديه** **وعلم** **بما** **قاله**

ق

تبيين

الخصم

سوع

س

ف

قد

ت

اصبع فقطع من اعليه ديه الاصبع وحكومة منابت الاربع الباقية وانما لم يجب حكومة
 منبت الاصبع لان دراجتها في ديتها قوت لو قصرت ادبايع احدي يديه عن يده الاخرى
 ولا يفتقر قوتها من يده حتى عليه صاحبها لانها ناقصة بل فيها ديه خمس حشومة
 وعدم الجاب القصاص منها هو ما نقله الاصل عن البغوي قال الاذرعى وهي فيما اذا
 كانت تامه الحلقه مشكل وان كانت اختل اتم منها وذكر ان ركش نحوه فقال ستحت الشبان
 عليه وقصيته انه المرحج وليس كذلك بل قصيته كلام الشافعي والاصحاب انها اذا كانت تامه
 الاثامل والبشر يجب فيها القصاص اتم في كلام البغوي محمول على غير ذلك **فصل سبع**
 انه تقطع زائدة من ثلثها اذا اختلفت اذ تقطع من له اصبع زائدة زائدة ثلثها من
 اخر اقصى لها اذا اختلفت المحل وحده ايقص الصف الزائدة من قصص صاحبها من اخر
 واخذ المحل فان تقطع معتدل يده يرد في اصبع زائدة تقطعها او يوحل زائدة
 حشومة سواء كانت معلومة بعينها ام لا وله ان ياخذ ديه اليد وحكومة الزائدة
 كما صرح به الاصل لا عكسها فان قطع من له يديها اصبع زائدة يد معتدل فلا تقطع بها
 لانها فوق حقه بل يلقط احسن الاصليات وله حشومة من يده وان كانت زائدة
 يجب اصبعه بحيث لو قصعت سقطت الزائدة لم تقص الاصلية بل ياخذ مع قطع
 الاربع ديه الخامسة او كانت ثمانية على اصبع احد من انا ملها مع الاربع من
 من الاضحية بدون اخذ انابت **و ارش الباقي** فلو كانت نابتة على اغملة وسطى قطعت
 الاثملة العليا مع الاربع واخذت ديه اصبع وان كانت سادسة اصلية بان انقسمت
 القوة في الست على ستة اجزا متساوية في القوة والعمل بدلا عن القسمة على خمسة اجزا
 واخير اصل البصر بانها اصلية فله اي للجنح عليه لم يخط خمس منها متوازية من اي جهة
 ما قال في الاصل وهو قريب ان لم تكن الست على تقطيع الخمس المهوده وهبتها والافضرة
 الابهام منها بان صورة باقها فان كانت الشبهة للابهام على طرف فينبغي ان يلمط من
 جانبها وان وقعت ثابته والتي تليها على الطرف كالمخقة بها فينبغي ان يلمط من الجانب
 الاخر مع اخذ سدس ديه يد لا تقطع يدا كاملة ولم تقطع منه الا خمسة اسداس يد
 فيبقى سدس ديه اليد ولكن **خط من شئ** باذ جتهاد بين الحاكم لان الخمس المملوطة وان
 كانت خمسة اسداس يد الجاني فهي في الصورة كالمخس المعتدل وله ايضا حكومة خمسة
 اسداس الكف التي تقابل الخمس المملوطة **ولو قطع** المقلوع الست غرر بتدريه بالنظر
ولا شئ عليه نقله الاصل عن البغوي ثم قال ولا بعد لزوم شئ لزيادة الصورة قال
 الرافي وهو قدر ما حط من سدس الدية فيما مر وما حقه حزم به الصيد لا في القاضي
 وغيرها قال الاستوي وغيره وهو القياس الواضح فتعين العمل به **وان كانت** صاهي
 اي الست زائدة والنسب بالاصليه فلا نقصا في شئ منها لئلا تقطع زائدة باصلي
 مع اختلاف المحل فان باد ووقف خمسها عزروا شئ عليه لاحتمال اصله المقلوعان
 ولا

وكذا

فصل

لما

ولا له وان احتمل ان يكون الزايدة فيما استوفى لانه يقدي بما فعل والاحتمال ان قايات
 فلا شئ له كمالا شئ عليه او قطع العمل فله اليد او يده متوقان كدري في ريلتها اي
 احدي الست بان قال اهل البصر لا ندري اكلها اصليات او خمس فلا حكومة كما لا قصاص
 وعبارة الاصل فلا قصاص ايضا ولو قطع جميعها او حشا منها عزروا شئ له ولا عليه لانه
 ان قطع الكل احتمل انهن اصليات وان قطع حشا احتمل ان الباقية زائدة انتهى وباتي
 فيه الحث السابق **ولو قطع** اليد الست اصبع معتدل قطعت اصبع المائل المتقطعة
 واخذ منه ما بين خمس دية اليد سدسها وهو بعير وثلثان لان خمسها عشرة وسدسها
 ثمانية وثلث والتفاوت بينهما ما قلنا قال في الاصل وقياس ما مر حطشي من قدر التقا
 قال الرافي لان المستون سدس في صورة خمس وما حقه حزم به القاضي والامام وعزرها
 ولو قطع معتدل يده ذات الست الاصلية قطعه يده واخذ منه شئ لزيادة شئ
 المشاهدة او قطع اصبعها من فلاقصاص عليه لما فيه من استيفاء خمس سدس بل يجب
 عليه سدس ديه يد او قطع اصبعين منها فله صاحبها منه اصبع او اخذ ما بين
 خمس ديه يد من ثلثها وهو ستة ابعرة وثلثان وله قطع ثلاثتها قطع منه
 اصبعان واخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة ابعرة ولو باد وذو الست
 وقطع باصبعه المقلوعه اصبعان من اصابع المعتدل قال الامام هو كقطع صبيح بشللا
 ذكر ذلك الاصل **فقط** اصبع ذات الاربع انما اصلية معتدل اذ كان تفاوت بين
 الجملتين وهذا ما صححه الامام وحزم به القاضي والكنولي والروباني والغزالي في ٥
 وسيطه والبغوي في تعليقه وقال فيه بخلاف من له ست اصابع من له خمس لوجود الزا
 في مقلعات العدد وصح في هذا مذهبها لا تقطع بها بل تقطع ثلاث انا مل وياخذ تفاوت
 وبه حزم الغزالي في توجيهه والتوجيه في زياده المصنف **ولو تقطع** اصبعها باصبع
 المعتدل مع اخذ يادة ما بين الثلث والرابع من ديه اصبع وهو خمسة اسداس
 بعير لان اغملة المعتدل ثلث اصبع واثلة القاطع ربع اصبع ولا حاجة لقوله من زيادته
 زيادة ولو قطع اغملين قطع منه اغملتان مع اخذ ما بين نصف دية الاصبع وثلثها وهو
 بعير وثلثان صرح به الاصل وقياس ما مر كما اشار اليه الرافي حطشي من التفاوت
 فما ذكر وقد يفرق بما صرح به عن البغوي لعين البغوي **ولو قطع** المقلوع فلا قصاص
 ولزومه ربع ديه اصبع او قطع منه المعتدل **فقط** من قطع منه ثلثه واخذ منه
 ما بين ثلث ديتها ونصفه اي ارشها كالاولي ونصفها وما بينهما بعير وثلثان ولو
 قطع منه ثلاث انا مل قطع منه اغملتان مع اخذ خمسة اسداس بعير ولو قطع الاصبع
 تمامها قطعت اصبعه ولم يلزمه شئ اخر كما ذكره الامام والروباني صرح بذلك الاصل
 وان كانت الاثملة العليا زائدة لم تقطع شئ ولا اصبعها بعير لانه يده بل
 يجب ديتها وفكر حزم قطع هذه الاغملة من زيادته وان قطع المعتدل اصبعها

وت

درة لا يقطع

بان الحائي ثم لم يعترف ببطلان اصل اختلافه هنا وكان الشبهة فيما ذكرناه كان سلبها
 وان لم يتعرض لوقت الجناية وله الشهادة بتسليم المذنب الذنب بروية الاثبات
 والاثبات في سبب من سبب ليقوم بالتوفيق وطول الامتناع في اي بروية وثبوت
 المهاك واطاله تأمله لما تراه خلاف تأمله السرلة قد يوجد من الامني ووظف
 يدعي وجليه ثم مات واحد في السرية اي موته بهان في ان مات اي موته بعده
 واعتبر الاندمال قبل الموت بان طال الذي حلف الوكي لان الاصل عدم السراية ولو وافقته
 الظاهر فتحب ديان فان لم يمكن بان قصده الزمن كيوم او يومين صدق الحائي
 بلا يمن صرح به الاصل وان حلف الوكي ان قاتل ما بسبب آخر وقال الحائي بل
 بالسراية او قتله ان لم يمكن لان دعوى السراية فان امكن حلف الوكي
 انه مات بسبب آخر وذكر حلف الحائي من زيادته وهو ظاهر في دعوى قتله اما في
 دعوى السراية فالظاهر انه لا يخلط بظنيره في المسئلة لان قال الوكي وتلته انت بعد
 الاندمال فعليه ثلاث ديات وقد راجع الحائي بل قبل الاندمال فعليه دية ويمكن
 الاندمال حتى اي حلف كل منها على ما ادعاه واستقطقت الثالث حلف الحائي فلو
 انما قد استقططها وحلف الوكي انما قد وقع النقص عن ديتين فلا موجب لزيادة فان لم يكن
 الاندمال حلف الحائي علما بالظاهر انما قد راجع في رابع حاجه من حججه بان
 قال رفعته قبل الاندمال فعليه ارش واحد وقال الجني عليه بل بعده فعليك ارش
 ثلاث موصحات وامكن الاندمال حلف كل منها على ما ادعاه واستقطقت الثالث علما بالظاهر
 وان لم يمكن الاندمال حلف الحائي لذلك فان قال المجرور انما رفعته او رفعه
 آخر يقال الجراح بل رفعته انا او ارتفع بالسراية صدق المجرور بحججه لان الموصحين
 يوجب ارشين فالظاهر ثبوتها واستمرارها فان قال الحائي لم اذبحه اذ
 وقال المجرور بل اوصحت موصحتين وانما رفعته الجراح بينهما فالحائي حمله لان
 الاصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي وجوب الزيادة وانما رفعته فلهذا
 فقال الوكي مات بالسراية فعليك القتل او الدية وقال الحائي بل قد اذبحه فلهذا
 فعليه قطع اليد ونصف الدية مع الاندمال صدق حجه لان الاصل براءة الذمة ولم
 ثبت ما يوجب تمام الدية بخلاف قطع اليدين والموجب لدينين بخلاف ما
 لو قال الحائي بل مات بسبب آخر الاصل عدم السبب اما اذا لم يمكن الاندمال فصدق
 الوكي وقبض ما مرض صدق الحائي بلا يمن في صورة قطع اليدين ان يصدق الوكي
 هنا ذلك لان ما في المجرور من غير ما في الجراح فلهذا صدق الوكي
 بحججه لان حايه قد قوي بالبينة وقال الحائي ما بسبب من غلب نصف دية وقال
 الوكي بل مات بالسراية فعليك دية حلف الوكي سواء عين الحائي السبب ام لا
 لان الاصل عدم وجوب سبب آخر وقد علم هذا الاصل على اصل براءة الذمة للتحقق

۴۸۲

الحياة واستشكل ذلك بتصدق الولي في عكسه وهو ما لو قطع يديه ورجليه فأت وأدعى
أنه مات بالسراية وأدعى الولي أن مات بسبب آخر بشرطه السابق مع أن الأصل عدم وجود
سبب آخر واجيب بأنه إنما صدق الولي ثم مع ما ذكره لأن الجاني قد اشتغلت ذمته ظاهرا
بدينين ولم يتحقق وجود المسقط لأحدهما وهو السراية بامكان الاحالة على السبب
الذي ادعاه الولي فدعواه قد اعترضت بالأصل وهو شغل ذمة الجاني **في الجاني**
بعد قطع يديه **فإنه** وأدعى أنه **مات** أي أنه قتله قل أن ذمته حتى يلزم مدونه
وأدعى الولي أنه قتله بعينه حتى يلزم مدونه ونصف **حلف** الجاني لأن الأصل ألا ذمالة
فيها وقال الجاني لم يضمن صدق الجاني بيمينه لأن الأصل عدم المدونة ولو قال الجاني في قطع
اليدين مدونه يكن الأنذمال فيها وقال الولي لم يضمن صدق الولي بيمينه لذلك ويصرف
منكر **بيمينه** كان قطع كفنه واختلغا في نقص أصبع لأن الأصل عدمه **والقائل**
هو **بيمينه** **أن القائل من الجرح** **من** **لن** **فقط** **أصبعه** **فدأ** **وأجر** **جرحه**
وسقطت الكف فقال الجارح تأكل بالذوا وقال المجرع بل سبب الجرح صدق
المجرع بيمينه عملا بالنظر **الآن قال أهل الجرح** **أنه** **بينا** **كل** **أيه** **أي** **بالذوا**
بأن قالوا أنه يأكل اللحم الحي والميت الحي فيصدق الجارح بيمينه فمثل المستثنى منه
ما لو قالوا لا يأكل الحي وما إذا شبه الحال **بأن** **استقيا** **القصاص**
وهو **مورد** **كان** **فيرة** **ورثة** **القتيل** **وان** **ورثوا** **بسبب** **كالزوجين** **لأن** **حق**
موروث **فكان** **كالمال** **الموروث** **وإذا** **علم** **أن** **ورث** **الخاص** **أفقر** **بما** **من**
القائل **وخميس** **أهله** **وجواب** **بيمينه** **أي** **في** **الورثة** **حتى** **يبلغ** **حتى** **يقين** **وإن**
أقرب **حتى** **حضر** **أو** **بأذن** **ولا** **احتاج** **إلى** **الحاكم** **فجسه** **بعد** **ثبوت** **القتل** **عنده** **إلى**
أذن **الولي** **والغايب** **كما** **قاله** **الرويان** **وغيره** **وكان** **القصاص** **في** **صريح** **الحق**
الحي **عليه** **فليس** **للولي** **ولا** **للملك** **استيفاء** **عنهم** **لأنه** **إنما** **شرع** **للتشفي** **فلا** **يقوت** **علمهم**
فعم **قاطع** **الطريق** **أمره** **إلى** **الامام** **والترجيح** **التصريح** **بترجيح** **أنه** **يحتس** **في** **قطع** **الطرف**
من **زيادته** **وعلم** **بقوله** **فيحسن** **أنه** **لا** **يحتس** **لكن** **يقتل** **فقد** **نهر** **في** **نفوت** **الحق** **لا** **يستوي**
القتل **إذا** **كان** **لجاعة** **أو** **أحد** **منهم** **أو** **غيرهم** **بغير** **أمر** **أو** **أحد** **منهم**
لقرعة **بغير** **أذن** **من** **خرجت** **قرعته** **لا** **يتولاها** **الأب** **أو** **الباقي** **وقارق** **نظيره** **في**
التزويج **بأن** **مبي** **القصاص** **على** **الدر** **ويجوز** **لجميع** **المستحقين** **ولتضمن** **تأخير** **كاستقاطه**
والنكاح **لا** **يجوز** **تأخير** **وليس** **لأن** **يحتجوا** **على** **مباشرة** **استيفاء** **لأن** **فيه** **زيادة**
لقذف **على** **الجاني** **ويؤخذ** **من** **العللة** **أن** **لم** **ذلك** **إذا** **كان** **القصاص** **ينجو** **اغراق** **أو** **حرق**
وبه **صرح** **البلقيني** **ولا** **يدخل** **في** **سركه** **عاجز** **عن** **الاستيفاء** **بغير** **أمر**
لأن **القرعة** **للاستيفاء** **فحتس** **بأهله** **ودفع** **في** **المنهاج** **كأصله** **تصح** **دخوله** **فيها** **وانه**
ثبت **إذا** **خرجت** **له** **لأن** **صاحب** **حق** **كالقادر** **وعلى** **الأول** **هو** **رجح** **لنولي** **فجرح**

19
عدم الاندخال من قبل
الدين والوطن
ممكن الأمد من قبل

۱۱۱

فرع

ايضا

فصل

باب

الحجاني فرع لو قطع يد رجل وقتل آخر ثم مات الخطوع بالسراية قطع الحجاني بالقطع
 ثم قتل الاخر بقي للخطوع نصف الدية في تركة الحجاني وانما قتل الاخر دون المقتول
 سبعة مات بالسراية لان القصاص للخطوع وجب بالسراية وهي متاخرة عن وجوبه
 للمقتول فان مات الحجاني بسراية مقتله سقط في قاطعه حقه وللمقتول في تركته
 الدية **فصل في القاطع والمقتول بقطع عضو عن آخر قطع اليسار عن اليمين**
 فاسد فاما ان يترك عند العلم بفساده لكن لا قصاص في اليسار لشبهه البدل
 ويعين القصاص لها ديةها ويسقط قصاص اليمين الى الدية بذلك لان الرضخ به عفو عن
 قطعها بخلاف الصلح الفاسد عن المال الذي به لا يسقط به الحق لان ما جعله عوضا هنا
 وهو قطع اليسار قد حصل وان لم يقع بدله في الحزم بخلاف عطف الصلح ويعز كل من قاطع
 اليسار ويحرمها عند علمه بالجوهر وان طلب المقتول بيمينه فاحرج له يساره عالما
 او غير عالم فيما يظهر انما حرك عن اليمين بنية الاباحة لها اهدرت واهدرا
 مات سراية لانه بدلها محانا وان لم يلفظ بالاباحة لانه وجد منه فعل الاجزاج مقرونا
 بالنية فكان كالنطق وهذا كمن قال **عنه ما لك لا لتيه في البحر** او **صاكنه** لا كله
 فناء له والقائه في البحر او اكله لاصناف عليه وليس عدم الرفع ولو من القادر
 اباحة فلو قطع يد غيره ظلم فلم يدفعه وسكت حتى قطعها وجب القصاص لانه لم يوجد منه
 لفظ ولا فعل فصار كسكوته عن اطلاق ماله ولا يسقط بقطع اليسار مع نية الاباحة
 قصاص اليمين **ان مات المبيع او قال القاطع لليسار فطنتها جري عن اليمين**
 او علمت انها لا تجري عنها لغير جعلها عوضا عنها كما صرح به اصله **فبحر رتبها** فيها
كلا دية اليسار لانهما وقعت هدر او انما سقط قصاص اليمين في الاولى لتعذر هدره بالموت
 وفي الثانية لرضي المقتول بسقوطه اقتصا باليسار **وعلى ابيهما القصاص** ان مات سراية
 حقا تدفعه وانما لم تجب على المباشر لان السراية حصلت بقطع يسقط مثله وهذا
 فارق ما ساق في الطرف الثاني من الباب **لاي فان اخرج اليسار وقال طنتها جري**
 عن اليمين فجعلتها بدلا عنها **فلا قصاص في اليسار على القاطع لها مطلقا** اي سواء
 قال طنتت انه اباحها او انها اليمين ام علمت انها اليسار وانما لا تجري ام قطعها عن
 اليمين وطنتت انها تجري عنها لتسبحة بدلها فان قال قطعها عوضا عن اليمين
 وعلمت اي او علمت انها لا تجري عنها او طنتت اباحها وجبت الدية في اليسار
 لان صاحبها لم يبدلها محانا وهذا داخل في قوله بعد وجب سقط في اليسار وجبت
 ديتها وان قال **اخرج دهشت** فطنتتها اليمين او طنتتها قال **اخرج يسارك** فكذلك
 اي قصيب الدية في اليسار وهذا داخل فيما ذكر ايضا فكان الاولى ان يقول لا قصاص
 ان قال القاطع طنتتها تجري عنها او انها اليمين وانما لم تجب القصاص لان هذا الاشهاد
 قريب فان قال طنتتها اباحها او دهشت ايضا او علمت انها لا تجري عنها لزمه القصاص

في

كفر

في اليسار اما في الاولى فكمن قتل رجلا وقال طنتت انه اذن في قتله ويبارق عدم
 لزومه فيما لوطن اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط
 بخلاف اخرجها دهشت او طنا منه انه قال اخرج يسارك واما في الثانية فلان الدهشة
 لا يليق بحال القاطع واما في الثالثة فلا بد لم يوجد من المخرج تسليط ثم في جميع هذه
 الصور لا يسقط قصاص اليمين **لان قال القاطع طنتتها جري عن اليمين** او جعلها
 عوضا عنها كما انه بالاولى **وجبت سقط القصاص في اليسار بغير الاباحة** وجبت ديتها
 وان قال له الحجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فاحذها او ساحتها سقطه القصاص
 في اليسار بغير الاباحة **وجبت ديتها وان قال** وحصل الاخذ عفو فان كان المقتول منه مجنونا
 فكمن قال بعد اخرجها اليسار دهشت او كان للقصاص مجنونا وان قال للحجاني اخرج
 يسارك او يحبسك فاحذها له وقطعها اهدرت لانه اطلقها بتسليطه ولا يصح استيفاءه
 كما صرح به في قوله **وان لم يخرجها له وقطع يمينه لم يصح استيفاءه** لعدم اهليته
 له **وجب لكل منهما على الاخر دية** وتلقاها وفيه ما قد مر من اول الفصل **وجبت او جنى**
قصاص اليمين فوقته بعد ان حال اليسار لما في توالي من خطر الهلاك ويؤخذ من
 التعليل ان له التوالي فيما اذا كان الحجاني مستحق القتل كالمقاتل في الحاربة **وجبت او جنى**
 دية اليسار في الصور المتقدمة **في ما لا على عاقلته** لانه قطع متعمدا **او جنى**
 قطع المقتول **تأخذه وادعى الخطا** كان قال اخطأت وتوهمت انه اقطع اغله واحدة
 تجب دية الاغلة الزايدة في ماله لا على عاقلته لان اقراره لا يسري عليها وان اعترف
 بتعمده فطعت منه الاغلة الزايدة **ويصدق بيمينه** في انه اخطا لانه اعترف بلفظه
والقول قول المخرج يده فيما يوجب فلو قصد في الاجزاج ايقاعها عن اليمين وقال القاطع
 بد وقصدت الاباحة صدق المخرج بيمينه لانه اعترف بقصده **باب ان عفو عن القصاص**
وغيره لقوله تعالى فمن عفى واصح فأجره على الله ولما روي البيهقي وغيره عن انس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ما رفع اليه قصاص قط الا امر فيه بالعفو ويسري العفو
 ان تبعض فلو عفى بعض المستحقين سقط القصاص وان كره الباقيون لانه لا يجزي
 وتغليب الجانب السقوط المحقق الدماء لو عفى عن عضو من الحجاني سقط القصاص كله كما ان
 تطلق بعض المراه لكلها **ان وقت العفو** يد كالطلاق وفيه طرفان احدهما في حكم
 العفو وهو مبني على ان موجب العدم اذا قد بينه بقوله **وموجب العفو** بقوله الخيم
 القصاص **فقط** **الديه يد** عنه **لا احد** هما بينهما وذلك لقوله تعالى كتب عليكم
 القصاص في القتلى وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الربيع كتاب الله القصاص وقوله
 من قتل عمدا فهو قود رواه الشافعي وابوداود وغيرهما باسناد صحيح ولا يدل متلف
 فتعين جنسه كالمثلقات المثلية وما ذكرته تبعا للاصل من ان الدية بدل عن القصاص
 لا ينافي قول الماوردي انما يدل عن نفس الجاني عليه بدليل ان المراه لو قتلت رجلا

المستحق

القطعت

فلا

باب العفو

تطلق

لزمه اية رجل ولو كانت بدلة عن القصاص لزمه اية المرأة وذلك لانها مع انها
بدل عن القصاص بدل عن نفس المجني عليه لان القصاص بدل عن نفس المجني عليه
وبدل البدل بدل وان عني عنه على غير حال بان قال عفوت عنه او عفوت عني لا
مال سقطت الدية يعني لم تجب اذا الواجب القصاص عينا خمار والعفو اسقاط ثابت
لا اثبات معدوم فان لم يكن العافي جازا للميراث فليدفع حقتهم من الدية
على الجاني وان عني عنه مطلقا بان قال عفوت عنه واختاره ابي الدية عقيب
العفو وحيت وان ضره الجاني العفو تنزلا لاختيارها حينئذ منزلة العفو عليها
خلاف ما اذا تراخي اختياره لها عن العفو فلا يجب والتصرح بقوله ولا وان كرهه
الجاني من زيادته وكذا بقوله وان عني عنه على بعضه فان كان العفو على كل ما اوبه
صرح القاضي ورواه عن ربه على غير ما ابي الدية اي عن جرحها او على
دنيا او آخر جاز ان قيل الجاني والا فلا كل طلع واذا لم يخز فلا يسقط القصاص
لان العوض لم يحصل وليس كالصلح بعوض فاسد حيث يسقط القصاص فيه لان الجاني
ثم قد رضي والتزم فوجعا الي بدل الدم وقوله او غيره ظاهر ان صالح الجاني وليس مستقيم
بل المراد انه صالح المستحق فيحتاج الى تعديده جوازه بقبول المستحق فعلم ان قوله ان قبل
الجاني قيد في الاولي خاصة والنفس راسخ ووارثا للمدبرين وسقطت
القصاص ولهم العفو عنه بدلا على ان الواجب القصاص عينا وليس في العفو
عنه تفصيل مال العفو عن مال ينفذ لانه ممنوعون عن الشرع به الطرف الثاني في
جرح العفو وناسده والفاظه في قوله وهو ينفذ فان سرية فلا
صمان للاذن وتبع في تعديده بالرشد اليها قال الاذرع وغيره وقضية التبعير يخرج
الشعيرة وليس كذلك فان الجرح عليه في ماله لا في نفسه ولهذا ان يعفو عن القصاص قطعا
ولم يعبر الاصل والمحرر بالرشد بل بالادارة والمراد به الجرح الباطل وان كان محجورا
عليه وجب عليه الضمان لانها تجب بالحاجة على حق الله تعالى والاباحة لا تؤثر فيها
وتوقف بد رجل مثلا ومضى عن موجب قطعها فان لم يسر القطع فلا ضمان لان المستحق
استطاع حقه بعد ثبوته وان سرى الى النفس لم يسر من سرية ووقفت مع عفوة عن
ذلك وعفوت عما حدث من القطع لانه قطع عفوة عن الشيء قبل ثبوته لكن يسقط
القصاص لان السراية تولد من عفوة عنه فاستغنيت عنه لانه لا يملك
استيفاء النفس الا باستيفاء الطرف وقد عني عنه فعني قوله لم يسر من السراية انه يلزمه
نصف الدية وقوله من زيادته ان مات لا حاجة اليه فان اوصى له بعد عفوة عن
القصاص بد يد اليد فوصية للقاتل وهو صحيح فتصح الوصية فيما جرد من
القطع ايضا كان قال اوصيت له بارش القطع وارث ما جردت منه فسقط دية كل من
القطع والسراية ان جردت من الثلث والاشترط منها قدر الثلث وان عني عن عبد

لزم

لزمه اي تعلق به قصاص له ثم مات سراية صح العفو لان القصاص عليه او تعلق به
مال له كناية واطلق العفو او اوصاه الى السيد فكذلك اي يصح العفو لانه عفوة عن
حق لزم السيد في عين ماله او الى العبد لانه عفوة لان الحق ليس عليه فان عني المقطوع
ثم مات سراية او عني الوارث في حياته عني الدية ولو لم يزل العفو مطلقا صح له العفو
لانه تبرع بصد من اهل بيته وذكر عفو الوارث من الدية من زيادته وعني الجاني
فلا يصح العفو الا ان لزمته دية او كان الاولي كان ذميا وعاقبته مسلمين
او حرين فيصح العفو لمصادفة الحال وعليه الدية بخلافه في المستثنى منه لانه
يجرد وجوبها عليه فتقبل عنه فصادفة العفو ولا يفي عليه هذا اذا ثبتت الجناية
بالسنة او باعتراف العاقلة بان تطلبت العاقلة اجباية ولا بينه في اي الدية على
القاتل لانها اثبتت باعترافه ويكون العفو تبرعا عليه وان جرح جرحا لا قصاص
فيه كالجانيه وكسر الاربع فعني عن القصاص لانه العفو لعدم القصاص فان
مات المجرور جرح من اي من الجرح اقتص من الجاني لان الجناية لم تتولد من
المعفو عنه فان عني الولي اخذ الدية وكذا يقتضيه منه وان اخذ المجرور ارشيه
قبل موته لذلك وان قطع يده مثلا فعني عنه مال ثم عاد القاطع جرحه قبل الاند
لزمه القصاص في النفس لان الرهوي لم يتولد من المعفو عنه ثم لو عني الولي عن
القصاص على باقي الدية سجد باقي الدية الا انحل والاطراف تدخل في الدية
وان لم تدخل في القصاص في جرحه بعد الاند مال لزمه القصاص في النفس
ودية يد فان عني الولي عن القصاص على دية النفس استحقها ودية اليد ولو ارث
القصاص العفو عنه لانه خليفة موته ولو استحق واحد طرف انسان ونفسه
اي قصاصها بان قطع طرفه ثم جرح رقبته ولو قبل الطرف فعني وليه عن الطرف طالب
بالنفس او عن النفس طالب بالدم والانهما حقان ثبتا لم فالعفو عن احدهما لا يسقط
الاخر كسائر الحقوق لان ذهبت اي النفس بسرايتها في قطع الطرف فلا
يطالب العاني عنها بالطرف لان مستحقه القتل والقطع طرفه وقد عني عن المستحق
فليس له التوصل اليه بخلاف ما لو عني عن الطرف لا يسقط قصاص النفس كاشتمله
اول كلامه لانه يتمكن من العود الى جز الرقبة فربما قصده بالعفو لان له القطع ثم
جرح الاخر كان قصود بد يدينه فاحق بمات بسراية فقصاص النفس للوزن
وقصاص اليد للسيد وسقطت بد يدينه فاحق بمات بسراية فقصاص النفس للوزن
او حق بان كان انشئ القصاص الساري مثلا وعني بعد ذلك عن النفس لم يلزمه
عشره لقطع الطرف لانه قطع طرف من مباح له دمه فلا يضمنه كما لو قطع يده من يد
والعفو انا يوثق فيها ببقائه ما استوفى هذا اذا لم تمت بالسراية فان مات بها

بار
الوارث
م

مال

من الرحم ولو ربي حرمي او ربي قاسم قبل الاصابة ثم اصابه ومات فدية خطا فيه
 لانه لم يكن معصرا عند الرمي **فصل في دية العمد مغلطة حاله كونه الجاني فلا تحلها**
 العاقلة على قياس التلغات وكثير الترمذي بذلك **سواء اوجبت الجناية القصاص**
 فعن عن الدية **في الوالد والولدة ودية الخطا وان تغلظت ودية شبه العمد**
في عاتقه من اية فدية العمد مغلطة من ثلاثة اوجه كونها مغلطة لا موجهة وكونها مغلطة
 لا محسنة وكونها على الجاني لا على عاقلة ودية الخطا في الاشياء الثلاثة المايقة مخففة
 من الوجة الثلاثة ودية شبه العمد مع دية الخطا في الاشياء الثلاثة مغلطة من الوجه الثاني
 تخففة من الاخيرين **ويدخل تحت مغلطة لا تخفف في دية المارة** وكونه من له
 عصمة ودية دية **الزوج** بالنسبة لا لدية النفس في قتل المرأة خطا عشرين بنات محضات وعشر
 بنات لبون وهذا ان قتلها عدا او شبهة خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه
 وفي قتل الذي خطا ست بنات محاض وثلاث بنات لبون وثلاثي وهكذا في قتل
 محلا او شبهة عشر حقا وعشر جذاع وثلاث عشرة خلفه وثلاثي **الاسد فلا يدخل**
 فيها تغلظ ولا تخفيف بل **فيه يوم القتل على قياس قيم سائر المتقومات** ويجب
في قتل المرأة والخنثى وحدها **الحجب في الرمي** عاروي ذلك في المراه من
 عمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم ولم يخالفهم غيرهم وروي البيهقي خبر دية المرأة نصف دية
 الرجل والحق بها الخنثى للشك في الرأب فم كالتن في الجنتين واشهر من خاسياني بيانه
وفي ايهم ذلك **الذين تفقد لها الزمة نصف دية امه** اخذ ابن خزيمة وابن
 عن ايهم عن جدهما بن علي بن ابي اسلم عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربعة
 الاف درهم ورواه عبد الرزاق في مصنفه وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وقس على الخنثى
 بالدرهم الا بالدم وبالمسلم غيره من يضمن بالثلاثة **والسنة في حكمه** **سأبون كالتن**
 خذلك **الزينة** **وهو** **وامه بان كفوهم** **فمن لا كتاب له من الكفار وسياتي حكمه في**
المجوسى **للمعاشرة** **ديا المسلم الاولي** **الموافق** **للمطرفة** **الحساب** **ثلاث** **خمس** **هذا** **اخره** **ان**
كانوا اي اليهودي والنصراني والمجوسى **دسمن** **او معا هدين** **او مستامنين** **كما قاله**
 عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم ويعبر عن ذلك خمس دية المسلم الذي وهو له كتاب
 ودين كان حقا وتخل ذبحته ومناكحته ويغزو بالجزية وليس للمجوسى من هذه الخمسة الا
 الخمس فكانت دية خمس دية وهي اخص الديات وخرج بالشرط المذكور من لاديه له
 ولا عهد ولا امان فلا شيء فيه لعدم عصمته **فان دخل دارنا وقتل** **ومن اي** **او غيره**
من لا كتاب **ولا يقتله** **كتابا** **بكتاب** **الشمس** **والقمر** **وكذا** **الزيتون** **وقوم** **لا يقتل دينا**
لا مرتد امان **فكا** **مخوسى** **فما** **ذكر** **فجب** **فيه** **ديته** **مخلاق** **المرتد** **ومن لا امان له**
فانما **مقتول** **لان** **بكل** **حال** **ودية** **الموت** **بين** **كتاي** **ومجوس** **كديه** **الكتاي** **اعتبارا** **بالاكثر**
سواء **كان** **ابا** **ام** **ما** **حزب** **به** **الرافعي** **وبغيره** **في** **الجزية** **ونقله** **المأوردى** **عن** **نص** **لام** **كان**
 الولد

الولد يتبع اشرف الابوين دينا والصنان يغلب فيه جانب التغليب وتحرم قتله
 اي قتل من له امان لا امانه **وقتل من لم تبلغ الدعوة** اي دعوة بني لعدوه وهو اي من
 لم تبلغ دعوة بني المستامن في انه لا يقصاص على قاتله المسلم ودية المجوسى وكذا
مقتل يدين لم يقتل ولم يبلغه ما بلغه **لقد** **فانه** **المستامن** **فيما** **ذكر** **ودية** **دته** **اهل**
 دية فان كان كتابيا فدية كتابي او مجوسيا فدية مجوسى لانه ما ذكر ثبت له نوع عصمة
 فالحق بالمومن من اهل دية فان جعل قدر دية اهل دية قال ابن الرفعة يجب اخس الديات
 لانه المتيقن قال ومن لم يعلم هل بلغت الدعوة ففي ضمانه وجهان بناء على ان الثاني قبل
 ورود الشرع على اهل الايمان او الكفر قال الاذرعي والاستيلاء بالذهب ان الايمان
 اذ لا وجوب بالاحتمال قلت بل الاستيلاء بالذهب الصانع لان يولد على الفطرة وعليه ينفق
 ان يجب اخس الديات **وان لم يكن مبدل ولم يبلغه ما بلغه فدية مجوسى ولا يحل قتله**
 اي قتل من لم تبلغ دعوة بني قتل الرعا اي الاسلام هذا شامل لتوله قبل وقتل من لم
 تبلغ الدعوة وفيه اي في قتله **الكفارة** **ويقتض** **مسلم** **لم** **يهاجر** **من** **دار** **الحرب** **بعد**
 اسلامه وان تمكن ان العصمة بالاسلام **فصل في مجوسى على اخذ معيب من الابل يرد في**
 بيع ولا اخذ مريض كالمسلم فيه وان كانت ابل من لزمته كلها معينه بخلاف الزكاة لتعلقها
 بعين المال والكفارة لان مقصودها تخليص الرقبة من الرق لتسقط فاعتبرتها السلامة
 ما يوثق في العبد والاستقلال وذكر المريض بعد المعيب من باب ذكر الخلع بعد العام كان
 المريض عيب **وتحوز** **اخذ** **ذلك** **بالتراضى** **لان** **له** **استقاط** **الاصل** **فخذ** **الزبيق** **واذا**
حلت **جوزة** **دونها** **حدث** **خلعه** **وان** **كان** **القالب** **ان** **الناقة** **لا** **يجل** **حتى** **يكون** **تثنية** **لصوف**
الاسم **عليها** **ويعرف** **الحمل** **بقول** **عدي بن حبيب** **عن** **الحاقا** **له** **بالتمويم** **فان** **ماتت**
مقبوضة **للمستحق** **بقول** **العدلين** **او** **بصدقة** **شق** **بطونها** **فان** **حاملها** **غيرها**
واخذ **له** **حاملها** **حاملها** **كما** **لوحج** **المسلم** **فيه** **على** **غير** **الصفة** **المشروطة** **فان** **تنازعا**
في **الحمل** **قبل** **الشق** **شق** **جوزها** **ليعرف** **فيري** **ب عليه** **ذلك** **فان** **ادى** **الادافع** **الاستقاط**
للحمل **بان** **صادق** **الناقة** **المأخوذ** **حاملها** **فال** **المستحق** **لم** **يكن** **بها** **حمل** **وقال** **الدافع**
سقط **عندك** **فان** **الاستقاط** **بق الدافع** **ان** **اخذ** **المستحق** **بقول** **خبر**
لتايد **قوله** **بقول** **اهل** **الخبرة** **فان** **لم** **يكن** **ذلك** **او** **امكن** **واخذ** **المستحق** **بقول** **الدافع**
مع **نص** **دقته** **له** **صدق** **المستحق** **بلا** **يمن** **في** **الاوى** **وسمين** **في** **الثانية** **لان** **الظاهر** **مع**
فرض **عجب** **الدية** **من** **غالب** **ابل** **الدافع** **من** **جان** **وعاقلة** **في** **دفع** **منها** **ان** **شاوان**
خالفت **ابل** **البلد** **في** **نوعها** **وان** **شاهدتها** **من** **غالب** **ابل** **البلد** **لدي** **الحاضرة** **او**
القبيلة **لدي** **البادية** **وان** **تفرقا** **الى** **من** **لزمهم** **الدية** **فتوجه** **حصة** **كل** **واحد**
من **غالب** **ابل** **بلده** **او** **قبيلته** **ثم** **ان** **اختلفت** **اواغ** **ابل** **اهل** **من** **الاكثر** **فان**
استوبا **فما** **شا** **الدافع** **وقيل** **يؤخذ** **من** **كل** **بقسطه** **الا** **ان** **تبرع** **بالا** **شرف** **فيجبر**

الاشنان

فصل
مستحق الدية

نوع

ففي تعدد الموضحة وجهان في الاصل بلا ترجيح اقرها عدم التعدد **لولا على الحاجر**
 بينها او رفع قبل الاندما **لولا على الحاجر** اما في الاول فلان الحاصل
 بسراية فعله منسوب اليه واما في الاخيرتين وكما لو اوضح ابتدا وهذا كذا اخل الربا
 اذ اقطع الاطراف ثم حيز الرقبة قبل الاندما لخلان بالورفع الحاجر بعد الاندما
 او رفعه او وسع الموضحة غيره **نقد دق** **عليه** **ش** **وجه** لان فعل الانسان لا يبنى
 على فعل غيره وان رفع احد الجانين **بين الموضحتين** **اقتد** اي الموضحة في
 حقه **وترى** **نصف** **ارشد** **ولزم** **سأ** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
هدر فلا يستط به شيء مما وجب على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 فلا يلزمها ارش موضحة لان فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره **كأمر** **وتستط** **موضحة**
جوز **او** **نصف** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 ادلي **نصف** **فيما فيه** من الموضحة **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 به من نصف الكف فانقص من الاصابع هل له حكومة نصف الكف وجهان كذا في
 الاصل والرجح من هذين الوجهين لزوم الحكومة فينوخذ من ذلك عدم سقوطها هنا
 ولو استقلت **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 الراس او انقلت **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 دون الموضع **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 فارش لموضحة الراس وجوبه لجرح الجهة **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 لموضحة اي معها **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
فما شئت لان الهاشمة تتبع الموضحة وقد وجدت الموضحتان فيشعدا الشهر
 بتعدد هاه **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 عمدا **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 مرجح ترجيح التعدد فانه قال فيه وجهان لاختلاف الحكم فان معناه موثر فعليه
 ارش ذلك والالم يلزم الارش واحد **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 ولا ضمان عليه **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 يلزم الناطع **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 جانب ونصف الباطن من جانب **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 بان ينظر في كناية اللحم والجلد ويستط ارش الجائبة على المقطوع من الجانبين ولو
 تعدد **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**

نصل

والحاجر بينهما **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 يكن بينهما سليم فحايقه واحدة وهذا معلوم من صدر الفصل **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 غيره ما لو عاد الحاجر في موضع جالسه او اذ عن عودها فلا يزيد الواجب ويكون كما
 لو احيان ابتدا كذلك **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 في الباطن هل يكون كحرق الظاهر حتى لا يلزم الارش واحدة قال في المهمات ويوجد
 من البناء المذكور **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 لبقا الظاهر حتى يرجع الموضحة الى موضحة **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 الذي خيطت به قبل التمام **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 ولا ارش ولا حرمة او نزع **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 منها **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 تلزمه دون الارش ان لم يكن التقييد **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 لدخولها في الحكمة **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 ستة عشر عضوا **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 الاولي الواحد **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 وفي البعض من كل منها **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 من الستة عشر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 السمع لا يحلها وذلك لما في خبر عمر بن حزم وفي الاذن خمسون من الابل وعن عمرو بن
 في الاذنين الدية ولان فيهما مع الحال منفعتين جمع الصوت ليتادي الي فعل السماع
 ودفع الهوام لان صلاحها بحسب بسبب معاطتها به بين الهوام فيطردها وهذا
 هي المنفعة المتبره في ايجاب الدية **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 لو شل يده ولانه اذهب الاحساس الذي يدفع به الهوام **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 لكن مر ان الاذن الصحيحة تقطع بالمستحشفه واجمع بين جريان القصاص فيها
 وعدم تحصيل الدية ما لا يقتل فالواجب وجوب الدية وهو ما غلظه الماوردي الى
 الكبد انتهى وقد يجاب بانه لا تلازم بين وجوب القصاص وجوب الدية اذ لا
 يتبع مقدار مقتدر في العضو الثاني **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
لولا على الحاجر **لولا على الحاجر** **لولا على الحاجر**
 النفع لا ينظر اليه وفي خبر عمر بن حزم في العينين خمسون من الابل وراه ماله وردي
 النسي وبش حبان والحاجم في العينين الدية ولا تها اعظم الجوارح لغا واجل الحواس

موضحة

فوج

الحاكم

عزاه

الثاني

الثاني

بالإبانة ولم توجد وإن كسرنا مسكورة واختلف هو وصاحبها في قدر الثابت **صدقها**
 في قدرها كانت بينه لأن الأصل عدم بقاء الزائد أو كسرنا **صحتها** أثبت هو صاحبها
 في قدرها كسرنا **صدقها** الجاني في قدرها كسرنا بينه لأن الأصل براءة ذمته **وغير**
 الدية **لنفسه** في بعض أحواله بحسب نقصان السن كسواءة **التمتين**
للمرء بفتح الراء وخفيف الياء أو بفتحها **لها** لأن الغالب أن الثنايا أطول من
 الرباعيات وقيل بحسب الدية كاملة في التتمتين والتصريح بالتعديد بالشاين وبالترجيح
 من زيادته ولا دية في سن غير متفق **لعل العلم** **بأن** **التمتين** **لأن** **الغالب** **عودها** أي
 كالشعر خلقت ونومات **بما** أي قبل العلم بذلك **أو** **فكر** **تمام** **لأن** **حجبه** **وإن** **لم**
 يتفق شيء لما حصل من الألم وكما يجب تقدير العود وإن لم يبق شيء بان تقدير الجناية في حال
 كونها واجبه كإسبات إمامة العلم بالفساد فوجب الدية كما يجب القصاص وإن **لها**
قبل **التمتين** **لأنها** **أخر** **انتهت** **فإن** **لم** **تثبت** **فأمر** **بما** **أخر** **والأخيرة**
أختر **من** **الحكومة** **الأولى** **وإن** **أفسد** **ميت** **حزب** **المتفجرة** **أخر** **بعد** **قلم** **منها**
فعل **حكومة** **في** **الأول** **الأرض** **أي** **اختلاف** **للإمام** **والظاهر** **منها** **كأن**
السيط **المنع** **والافتقار** **على** **حكومة** **فإن** **سقط** **بما** **ثم** **أفسد** **شخص** **منها** **ففي**
التمتين **لأن** **الأرض** **لزم** **رد** **والظاهر** **المنع** **لما** **انقضى** **التمتين** **من** **المتفجرة** **بعد**
تلفها **بالجناية** **وأخذ** **أرضها** **لم** **تسترد** **الأرض** **لأنه** **لزم** **حده** **كوضعه** **وجايفة** **التمتين**
بعد **أخذ** **أرضها** **فإنه** **لا** **يسترد** **حالا** **يسقط** **بالتمام** **القصاص** **ويسترد** **الأرض** **في** **أمر**
أي **جميع** **المحافل** **تطيش** **أي** **عوده** **وعود** **المتفجرة** **كوجه** **كظهور** **عدم** **رد** **أرضها**
خلاف **الأجسام** **غير** **الأصا** **وسن** **غير** **المتفجرة** **فإنه** **تتحقق** **فيها** **الإبانة** **ولا** **يقتاد** **فيها**
العود **وجب** **حكومة** **الأرض** **في** **سن** **متر** **لأنه** **التمتين** **بما** **فقط** **بما** **لأنه**
أي **نقص** **نقصها** **في** **الحجاب** **الأرض** **فيجب** **الأرض** **مع** **نقص** **نقصها** **تعلق** **الجمال** **وأصل** **المنفعة**
بها **في** **الصنع** **وحفظ** **الطعام** **ورد** **الريق** **ولا** **أثر** **لصنعها** **كصنع** **البطش** **والشي** **وإن** **تزلزل**
سن **صحتها** **بجناية** **لم** **سقطت** **بعد** **لزم** **الأرض** **وإن** **لقت** **وعادت** **حكايات** **لحكومة**
تلمز **كالو** **يقت** **في** **الجراحة** **نقص** **ولا** **شئ** **أو** **عادت** **ناقصة** **المنفعة** **فالأرض** **واجب**
هذا **الافتقار** **لأصل** **والذي** **في** **الأنوار** **لزمته** **الحكومة** **لا** **الأرض** **لأن** **الأرض**
يجب **بقلعها** **حما** **قال** **وهذا** **الموضع** **منزلة** **القدم** **في** **الشرح** **والروضة** **فليتأمل** **فإذا**
قلعها **أخر** **أمر** **حكومة** **دون** **حكومة** **سن** **تخرجت** **لهم** **أو** **من** **لأن** **النقص** **الذي**
فيها **قد** **غرمه** **الجاني** **الأول** **خلافه** **في** **الهرم** **والمرض** **نقل** **الأصل** **عن** **الشيخ** **أي** **حامد** **وأقره**
أو **أثر** **في** **جوب** **الأرض** **بما** **إذا** **فلو** **قلع** **سنا** **سود** **أي** **قبل** **أن** **تغزو** **وبعد** **لزمه**
الأرض **لأن** **سوادها** **من** **أصل** **الخلقة** **فهو** **عشت** **العين** **خلقه** **فإن** **تغير** **الشخص** **بغير** **النسب**
وكسر **العين** **أي** **قلعت** **سنة** **فثبت** **سودا** **أو** **بعض** **أسودت** **وقال** **أي** **أهل** **البحر** **أنا**
 يكون

ما
 ما
 ما

ما
 ما

يكون ذلك لعل منها نفعها حكومته والابان قالوا لم تكن لعل أو أنه قد يكون لعل
 وقد يكون لغرضها فالأرض واجب لأن الرد إلى الحكومة مع حال المنفعة وعدم تحقيق
 العلة خلاف القياس ومتى ضلها فأسودت وأخضرت مثلا ومنفعتنا باقية لحكومة
 تلمز منه وحكومة الأخضر المأكل من الأسود وحكومة الأصفر الأقل من الأخضر **فصل**
ذكره **الأصل** **فإن** **فانت** **منفعتنا** **فالأرض** **فصل** **الإنسان** **في** **غالب** **القطر** **الإنسان** **فإذا**
أربع **شباب** **وهي** **الواقع** **في** **مقدم** **التم** **شنان** **من** **أعلا** **وشنان** **من** **أسفل** **ثم** **أربع** **رباعيات** **شنان**
من **أعلا** **وشنان** **من** **أسفل** **ثم** **أربع** **شواك** **ثم** **أربع** **أنياب** **وأربع** **نواجذ** **وأربع** **عشر** **منوسا**
وتسمى **الطواحين** **قاله** **في** **الأصل** **لا** **يقال** **تضيقه** **أن** **النواحد** **في** **الأشياء** **وليس** **بذلك** **بل** **في** **أخر**
الأضراس **لا** **تأمنع** **أن** **تضيقه** **ذلك** **لأنه** **غير** **في** **الأول** **بم** **ثم** **عطف** **النواحد** **والأضراس** **بالواد**
وهي **لا** **تضيقه** **ترتيبها** **وأما** **أضراسه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **فحكى** **حتى** **برق** **نواجذه** **فالمرا** **دضوا** **حكى**
لأنه **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **كان** **تسبا** **فإذا** **أقلعها** **أعلا** **أو** **من** **ثابتا** **لزمه** **مائة** **وستون** **بغير**
لما **مران** **في** **كل** **سن** **خمسة** **أعبره** **ولكنها** **يختلف** **بما** **تأمر** **بما** **أقار** **أعبره** **في** **نفسها** **فإذا**
أرضها **على** **أرض** **النفس** **خلاف** **الأصابع** **وخوها** **فإن** **أدت** **على** **أشئ** **وثلاثين** **وكان** **الزائد**
على **سنتها** **فهل** **للازيد** **أرض** **لظاهر** **الخبر** **وحكومة** **لزيادة** **على** **الغالب** **كالأصبع**
الزائده **وجها** **صح** **منها** **العوي** **والبلقيني** **والزركشي** **الأول** **وصاحب** **الأنوار** **الثاني**
والأول **أوجه** **العضو** **الثاني** **من** **الخصم** **بفتح** **اللام** **وهي** **أضيق** **الإنسان** **أسننه** **ومطفاها**
الذوق **وبينها** **الدية** **لأن** **فيها** **أحما** **لا** **ومنفعة** **ظاهرا** **ولا** **تسبعا** **الأسنان** **لأن** **كلامها**
مستقل **برأسه** **وله** **بدل** **مقدور** **واسم** **محضته** **فلا** **يدخل** **أحد** **في** **الأخر** **خلاف** **اليد** **مع**
الأصابع **ولو** **فكها** **أو** **صر** **بها** **مسما** **لزمه** **ديتها** **فإن** **تقطر** **بذلك** **لزمه** **صيفقة** **الأسنان** **ثم** **يجب**
لها **شئ** **لأنه** **لم** **كن** **عليها** **بل** **على** **العين** **نصر** **عليه** **في** **الأم** **كما** **قاله** **الأذري** **وغيره** **العضو**
التاسع **البيدات** **وبينها** **الدية** **كما** **جاء** **في** **عمر** **وبن** **حزم** **وتفعل** **الدية** **لفظ** **الأصابع**
لما **ثبت** **أن** **في** **كل** **أصبع** **عشر** **أمن** **الأبل** **وتدخل** **حكومة** **الصدق** **في** **ديتها** **أي** **الأصابع**
كما **في** **المارن** **مع** **قصته** **خلاف** **ما** **يقع** **من** **الساعد** **ومن** **المرفق** **ومن** **العصبة**
فلا **تدخل** **حكومة** **في** **كالعضو** **الواحد** **يد** **يل** **قطعهما** **في** **السرة** **بقوله** **تقالي** **والسارف**
والسارفة **فأقطعوا** **أيديها** **ثم** **بعد** **لفظ** **الأصابع** **أن** **قطع** **الظفين** **أو** **أحد** **بها** **بعد**
ذلك **هو** **أو** **غيره** **لحكومة** **يجب** **بما** **ي** **الشيخ** **مع** **السن** **لا** **اختلاف** **الجناية** **وفي** **الأصبع**
أي **في** **قطع** **كل** **أصبع** **عشره** **أعبره** **كما** **جاء** **في** **خبر** **عمر** **وبن** **حزم** **في** **قطع** **أمنه** **الأيها** **ثم**
بعضها **أي** **العشرة** **وأمنه** **غيره** **لأن** **لكل** **أصبع** **ثلاث** **أنا** **أمل** **الأيها** **فلمها**
أمنه **ثلاث** **أنا** **أمنه** **أصبع** **بأربع** **أنا** **أمل** **مساو** **بم** **ففي** **كل** **واحد** **ربيع** **العشرة** **وأخرج** **به**
الأصل **وقياس** **بهذه** **النسبة** **الزائده** **على** **الأربع** **والثاني** **قصه** **عن** **الثلاث** **وبه** **صرح**
المأورد **في** **تم** **قال** **فإن** **قيل** **لم** **لم** **يقسموا** **ديته** **الأصابع** **عليها** **إذا** **أدت** **أو** **نقصت** **كما** **في**

فصل

ما
 منفعة
 التاسع

الانامل بل او جنوا في الاصبع الزايدة حكومة قلنا الفرق ان الزايدة من الاصابع
متبينة ومن الانامل غير متبينة ومن لم عينان او شيان او خفان من الاصابع
على منتب في الاولين او مقصم ثالثة واحدة من الاصابع الاخرى هي اليد
الاصلية ففيها اي في قطعها القصاص وفي الاخرى الحكومة ويعرف القصاص
بالبصير او قوته وان كانت الباطنة او القوية مخوفة عن الذراع او ناقصة
اصبع كما افاده كلام القاضي لان اليد خلقت للبصير فهو اقوي ولها على كمالها اي اصلها
فان كانت احدها معتدلة والاخرى مخوفة فاليد الاصلية هي المعتدلة لان
كانت المخوفة اقوي بغيرها فانها الاصلية لما سر ولو كانت احدها معتدلة والاخرى
زايدة اصبع فلا يميز عند الاثرين لان اليد الاصلية كثير ما تشتمل على الاصبع الزايدة
صرح به الاصل فان في نسخة وان استويا بطشاً واحدها مستوية لكتفها اقصه
اصبر والاخرى مخوفة كالمخوفة في قوله لا امام قال الزركشي والاتباع ان المخوفة
هي الاصلية كما في زيادة البصير وذكر الماوردي انها اذا استويا بطشاً وكانت
احدها اخير من الاخرى فالكبيرة هي الاصلية فان في نسخة وان استويا بطشاً
ويزدهنما كيد واحدة فعلى قاطعها القصاص او احدى وجب مع ذلك حكومة
لزيادة الصورة وفي قطع احداهما نصف رتبة اليد وحكومة لانها نصف في
صورة الكل ولا قصاص فيها الا ان يكون للقاطع مثلهما وفي قطع الاصبع والامثلة
منها نصف ديتها وحكومة لما سر القاطع عاد القاطع احدهما بعد اخذ الارش
والحكومة منه وقطر اليد الثانية فعمله اي للمقطوع رد الارش الذي اخذه
غير قدر الحكومة وتعين منه لان الارش انما اخذ لتقدير القصاص لا الاستاطة
فاذا قطع الثانية حصل الامكان اذ لا كان القصاص يتعلق بقطع اليد من جميعا وقد
سبق منه اخذ الارش عن احدهما وهو يتضمن استقاطه فلا يعود اليه بعد استقاطه وجماع
لتطيرها في القصاص في الامثلة الوسطى والعلوية ويؤخذ منه كما قال الزركشي ترجيح
الثاني فزاع لو قطع يد يديتين باطنتين معتدلتين اي يدمعتان لم تقطع
يد او لزيادة من اي للمقطوع قطع يد منها وبها خسر دية يد ناقصة شيئا
فلا يادروا قسما غير ذلك فذهب وحزت منه حكومة للزيادة وكان في نسخة بصر
في نسخة من نسخة من وجوب زائدة حيث يمكن قصاص اي الاصلية بالقطع
والاخذ من منها فان لم تقطع من الاصلية من الزايدة لم تقطع واخذت من مافرج
لوك كانت احدى يديتين باطنتين ففقد الاخرى او اقوى بطشاً منها ففقدت
وحزت دية وقصا في نسخة او اقوى بطشاً عارضة هي
الاصلية حتى لو قطع قاطع لزمه القصاص او الدية ولكن لم يثبت ما قار
على قدر الحكومة مما اخذه للمقطوع من الدية لان بطش الاخرى نعم له نيل

فروع

فلا يعبر به مامضى وكذا لو كانت باطنتين على السراقرع من اقدمها الاول
احد بانصت الدية لليد والحكومة وزاد بطش الثانية لم يسترد من المقتطوع
الدية اي نصفها المقتطوع من اليد لا يعبر به يعني لا يسترد من المقتطوع من اليد ما
بدده الى قدر الحكومة وانما سقطت الثانية اي الاولى اقص منه اي من قاطع
الاولى او اخذت منها لا نعرفنا انها الاصلية العضو التي شر الرجلان وذهبا الدية
كما جازي خبر عن ابن حزم والاصح فيه انه لا يخلل في العضو وكذا يجب الدية من
مقطوع متبينة بكسر طهره فقطع شخص رجله الموطلة لان الرجل صحيح والخلل في غيرها
وطهره والاصابع اي اصابع الرجلين حصصا وصابعها فيما سر فيها وانما
والخذ كالسراقرع والعضد فيما سر فيها وحكم العضد وان لم يتقدم ثم صرحا فقد تقدم
ما يقتضيه والاصابع انامل الرجل في الرجل حيوان اليد وتقدم بيانها لكن
ذكر الاصابع مع ذكر العضو احدى عشر حكمة المرأة وهما المحتعان ناسب على راس
اليد من وقصم اي في قطعها الدية لان منفعه الارضاع وحال انثى بها كمنفعة اليد
وجالها بالاصابع سواء اذهبت منفعه الارضاع ام لا قال الامام ولون الحكة بخان لون
الذي غالبا وحواليها دارة على لونها وهي من الثدي لامتدادها ناسب على راس
الحلمتين حكومة فلو قطعها في الحلمتين سقطت اي الحكومة اي لم يجب لرجلها زدية
الحلمتين كالحن مع الاصابع ولو قطعها مع جلده انصرف في حكومة جلده يجب مع الدية
فان وصلت اي الجراحه الباطن في يده اي فالواجب ارش جايقة مع دية الحكة اذا
قطع حلقه رجل او حن في حكومة جب لاديه اذ ليس بينهما منفعه مقصودة بل بحر جمال
وكذا سددته وهي حكمة حكة تحت حلمته اذ لم يكن مبرورا فيجب في قطعها مع حلمته حكومة
اخرى ولا تندخل لان المقتطوع منه عضوان ومن المرأة كحقوق احد طرفي
يد امراة فقل بفتح الشين فدية يجب كاني اليد وان استرسل الحكومة لاديه لان
الفايت بحر جمال لا ان استرسل بذلك يد في حن فلا يجب حكومة حن عيين كونه امراة
لاحتال كونه رجلا فلا يحقه نقص بالاسترسال ولا يبرون حاله فاذا تبين امراة وجبت
الحكومة العشو ثانيا عشر اذ حن وفيه اي في قطعها عيين وفيه من حن وشيخ ويحبون
وعبرم الدية كما جازي خبر عن ابن حزم ونسب الدية بالحسنة اي بقطعها لان حن مانع
الذكر وهو لذه الجماع يتعلق بها واحكام الوطى فدور عليها في مع الذكر كالاصابع مع الحن
وفي قطع بعضها بعض ديتها بقسمتها منها لان الدية تغل بقطعها فسلطت على اباضاها
فاذا اخذ بالقطع بحرق البور فالأكثر من حكومة فساد المعوي وقسمته اي المقتطوع
من الوطى عليه وفي قطع اليد النحر او قطع منه حكومة وكذا في قطع الاصل كما صرح
به الاصل فان الحكة او شقة طولا فابطل منفعته فدية يجب او بعد بغيره اسراع
لا الانقباض والا بسا حكومة يجب لانه ومنفعته باقية والخلل في غيرها قال في اصل

الحوالة

والد

اي اولى

ما مع

كفقر

اي حن

وتخبرها بان يحيى على الانسان فيصيرها خدر وتبطل صلاحيتها للمضغ ودينه الذوق
موزعة على خمسة خلاوة وحسنة وسرارة وملوحة وعدوثة بطل منها خمسة اي
الدينه وفي نقصانها اي الذوق بان نقص الاحساس نقصا لا يتعد ريارش وبقي لا يتدرك
الطقوم بكمالها حكومتها وان زال اسطق وازال لا اختلاف المنفعة ولا اختلاف المحل
فالذوق في طرف الملقوم والنطق في اللسان فقدم الراجع عن المتولي وانتهى لكن جزم في موضع
احزاب الذوق في اللسان وجزم به جماعة منهم من جماعة شاذة جميع المخادقات الزكيات
والساي وغيرهما انه المشهور وعليه ينبغي ان يكون كالنطق مع اللسان فيجب دية واحدة
لللسان وممتحن اذا اختلف هو الجاني في ذهاب الذوق بالاشياء المرة وخروجها كالخامض
الحامض بان يلقها له غيره معاوضة فان لم يعسر صدق يمينه والا فالكافي يمينه التاسع والعاشر
واحد ومشترا لا سائر الاحبال والجماع في كل من ابطال قوة الامانة وقوة الاحبال ولله
الجماع ولو مع بقا المني وسلامة الذكر اذ لا ينقص من المانع المقصود ولو فواته النسل
باصحاب الامنا والاحبال وقال البيهقي الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدية لان قد ينشأ
الانزال ما يسد طريقه فتشبه ارتشاق الاذن ولم يذكر هذه العبارة الا الغزالي في ريسطة
ووجيزته وعبارته في البسيط كعبارة الغزالي وغيره فابطل منه وما قاله ظاهر قال
الا ذرعي ويشبه ان يكون محل ايجاب الدية باذهاب الاحبال في غير من طهر لا يطاق ان
عقيم والا فلا يجب وان الاول فان اذهب امناه او ذهابه في غير من طهر فذهب
تجب وان اذله كلامه ان المراد باذهاب الجماع اذهب لذته ويصدق المجني عليه في اذهاب
ذله فيمنعه لانه لا يعرف الامنة كالحيض فان الراجع الا ان يقول اهل البصرة يكن
ذهابه بهذه الجناية ومسلته تصدق بيمينه ذكرها الاصل في ذهاب الجماع خاصة وكلام
المصنف فيها شامل لها وليتبعه وهو اخس او اذهب امناه او لذته جماعة بقصص
الاشيئين قد ساء بحبان خافي اذهاب الصوت مع اللسان وان ابطال احبالها فذهب
تجب بيش بهذا ان المراد باذهاب الاحبال اذهاب من المرأة خاصة به الاصل قال
في المطلب ويحتمل تصويره باذهابه من الرجل ايضا قلت وكلام المصنف يحتمل بل هو
ظاهر فيه لتعبيره باحبالها لا بحملها اذ ابطال لبنها حار الارضاع اي حال وجود
لبنها او قبله بان يحيى على ثديها ولم يكن لها لبن ثم ولدت ولم يدر لها لبن وجوزوا
كونه جناية مخومة يجب وقارن ذلك ابطال الامنا حيث اوجب الدية بان
استعداد الطبعه للمني صفة لازمة والارضاع يبي يطرا ويذول وان خسرو صلبه
فصل منه فدية لا تسلل الذكر وحلوه لكسر الصلب فروع لو صبره على عنقه
فصاق صلبه فام بكنه ابتلاع الطعام الا لمنشقه لالنوا العنق او غيره فدية يجب
وان سده اي المبلغ فان فدية يجب لانه مات بجنايته وقال الغزالي وامامة
في الاستدلال في حق بوحده اخر دية حياة مستقرة فغير على منها دية كما
في

الاساس

بيان
الارتشاف

في سائر الجلد مع كاذ الرقبه اعلى عشر الافضا للمرأة وان ذات به اجارة وفيه
الدية عاروكي عن زيد بن ثابت ولو مات منقعة الجماع او اختلا لها ولو قدم قوله وفيه
الدية على قوله وان زالت به البكارة كان اولى مع ارجح حكم ان ازالة البكارة سياق وذكره
هنا من ذيادته فان التام محل الافضا منقعة وفيه وجب الحكومة ان يقر اثر كافي عود
البصر بخلاف الجانيه ونحوها لان الدية لم تزد بالاسم وهنا بقدر الحابل وقد سلم وهو اي
الافضا رفع ما بين التبريد والتبريد بالذكور او غيره فان كان جماع خفيقة والغالب افضا
وطيها اي الافضا فهو عود الجماع غير ما فسد من جماع من طهر وجب خطا وجب
سها اي الدية المهر اذا كان الافضا بالذكور لا بالانثى لا منفعتين مختلفتين فلا يتدخلا
وان رفعها في الدية المهر اي احزاب بين القبلة والبرق والاحزاب بين وبين خرج
البول دية للاول وحكومة للثاني لانه نقص المنفعة ولا يفوتها وقيل بالعكس لان الحيا
في الاول قوي من اعصاب عينة لا يطاق تزول بالوطي وصح المتولي ان كلاها افضا موجب
للدية لان الفتح يحيل بكل منهما ولا يطاق منها يمنع امساك الخارج من احد السبيلين فلو زال
الاحزاب لم تزد ديتان وكذا ان افضاها ولم يستند البول يجب دية وحكومة لا ديتان
ومعهم عليه وطي من يفرضها وطوه ولا يزد منها التمكن بل يحرم عليها ولا يفسد احد
من الزوجين لا الزوج بصيق ولا للزوجة بغير التمه وان خالفت العادة بخلاف الجب
والعنة لا يما يمتنعان الوطي مطلقا الا ان يفرضها باوطي كل احد من خيف وغيره فثبتت
له الحيا ولا ينفق منها حشمة كالرتق وهذا اختمه الراعي بعد ان نقل اطلاق عدم
المنع عن الاصحاب ومقابلته عن الغزالي ثم قال وينزل كلام الاصحاب على ما اذا كان
الزوج هو الذي يفرضها دول كيف اخر وكلام الغزالي على ما اذا كان يفرضها كل
احد ولم يتعرج في نظيره في الة الزوج قال الزركشي ومقتضى القياس ان يقال ان كان زكرا
لا يحمله امرأة اصلا كان كالجب او يحمله امرأة متبعة المنفذ فلا يصح ولو دفع شخص المنع
لخاومة يجب لاديه لان لم يحقق ان المنفذ فزوج وفي ازالة الجارية حكومة جرحه
لا بكارة تامة بل في ازالة بكارة اجنبية يبيع مثلا لا بد من جرحه لانه جرحه
ويقتضي بالبكارة من بكر شلها برفعه فاعل يقتض وان زالت يذكر بربا وهو مستل
اهدت بكارتها حكومة كما اهدت ميرا اذ لا يكن الوطي بدون اذلتها فحانها رصيت
بازالتها بخلاف دية الافضا لا يارصيت بالوطي بالافضا او وهي مكروهة او زالت
بشبهة من نكاح فاسدا وغيره فحكومة وهي باثبات الجان وان اذلتها بزوج ولو خشيته
فلا يبي عليه لانه مستحق لاذلتها وان اخطا في طريق الاستيفاء فحشمة او نحوها فان افضا
غير الزوج مع ازالة بكارتها رذل ارضى حكمة في الدية لانها وجبا للاتلاف
فيدخل الاكل في الاكثر بخلاف المهر لا اختلاف الجهة فان المهر للمتمتع والارض لا زالة
الكلدة الثالثة عشر البطلن وفيه اي في ابطاله الدية رذل في لانها من المنافع

ان في حش

ن
حاجزي
يد

مخرج

مه

ها

السلب

فما كلفه فيمنه فلو حفر بئر في دياره و دعه اليه انسا فان ملك بها فقد سبقت
في اول الكتابات وتقدم تقريرهم في السارح وحفر بئر في المسجد
وضع سقاية على باب داره ليستريح الناس منها **فلا يصح المالك**
بشي منها وان لم ياذن الامام ان لم يضرب الناس لانه فعله لمصلحة المسلمين والتصريح
بالتيقيد بدم الضرر في الاخيرتين من زيادة فان بني او حفر ما ذكره لعله نفسه فعل
وان اضرب الناس او لم ياذن فيه الامام وظاهر اننا نتجدر لا تقصيره بالبقاء ولا البناء
مسجدا بل لا بد من لفظ كماله ذلك قال الماوردي ولو بني مسجد في موات فملك به انسان
لم يضمنه وان لم ياذن الامام ولا يضمن بتعلق قبل وفرض حصص او حشيش وصب
عبد وبناسقف وتطيين جدار كما صرح به الاصل في المسجد ولو يذون من الامام
لانه فعله لمصلحة المسلمين **ويضمن الهلاك المتولد من جناح خارج الى شايح**
وان كان اخراجه جانبا بان لم يضرب المارة سواء اذن فيه الامام ام لا لان الارتفاق
بالشارع مشروط بسلامة العاقبة **ولو يضمن المتولد من جناح خارج الى درب**
مسجد ليس فيه مسجد او نحوه والى هذا **غير بلا اذن** من اهل الدرب في الاول
والمالك في الثانية **وان كان الجناح غالبا لتعديده خلافة فالاذن والذم في آخر**
والقيمة في الرقيق على التواضع ان تلقا بذلك وان تلف به مال ليس برقيق
ماله بحسب العنان اما اذا كان فيه مسجد او نحوه فهو كالشارع كما يشهد عليه الاذني
وغيره اخذ ما سرق الصلح **فضمن المالك التصرف المعتاد في ملكه اي ما**
يتولونه اذ لكل احد ان يتصرف في ملكه بالمعروف ولا يقيده بسلامة العاقبة لئلا
يودي حرج عظيم ويخرج الى بطلان قاعدة الملك بخلاف اسراع الجناح اذ لا ضرورة
اليه ولا يدعيه كل احد كمن نصب فيه شجرة او شبكة فاهلكت شيئا او وضع
جرحه على طرفي سطح له فسقطت بئس او هدم لها **فاهلكت شيئا او تلف**
دابة في ملكه فرسيت رجلا فاهلكته ولو كان خارج ملكه او جئت بوبه مثلا
او حفر خطبا فند اي في ملكه فطار منه شي فاهلك شيئا او حفر فيه بئرا او بالوعة
فتسدى جدار جاره فانهدم او عارب بذكر كبره اي ماها او تغيرت فانه لا يضمن
لان الملاك لا يستعينون عن مثل ذلك بخلاف اسراع الجناح كما مر فقوله **مرحوم**
لا حاجة اليه وكأنه يوم انه جواب شرط تقدم فان وسع حفرها او قهرها من جدار
اي جدار جاره خلاف العادة او وضع في اسفل حد ارضه سرجيا او لم يطوبيره ومثلها
اي مثل ارضها نهار اذا لم تطو من ماله بذكر لتقصيره ولا يضمن المتولد من
نار او قهرها في ملكه وضرر سحبه عبارة الاصل او على سطحه الا ان اوقدها واكثر
في الاقداد خلاف العادة او قددها في يوم ريح عصف اي شديد فيضمن فطرهما
في ملك غيره الا الاولي لا ان عصف الزبح بعده اي بعد الايقاد فلا يضمن لعدو نعم ان

امكنه

ع

اي في ملكه

امكنه اطفاءه فتركه قال الا ذري في عدم تضمينه نظر وان ستر بعينه كالعادة فخرج
المالك حجر فاهلك شيئا يضمنه الا ان يبقى فوق العادة او علم بالحجر ولم يحتط
فيضمن لتقصيره **فصل اذا كان الميزاب كله خارجا عن الجدار بان سمر عليه او**
بعينه داخل فيه **ويضمنه خارجا عنه** **فصل اذا كان الميزاب فيهما اسما حر لزمه الوية**
او غيره لزمته القيمة كما في الحماح وكما لو طرح ثوبا في الطريق ليطيح به سطحه
فزلق به انسان وهلك ودعوى صورة البناء اليه ممنوعة اذ يمكنه ان يتخذ لما السطح
بئر في داره او يحرق الميزاب في الجدار وان سقط ملكه **وهذا بالحارج**
والداخل او بعضه اي بعض كل منهما او بغيره **لكل لزمه نصف الدية** **الحصول**
التلف من معنوف وغير معنوف وان زادت مساحة احدها لان التلف حصل بتقل
الجميع وقوله او بعضه من زيادة **وان عصف بها** اي الميزاب ثوب مارض من ما تفقد
به **والضمان بالجناح كهو الميزاب** فيما فصله اتقا والجدار ان بني اي ابناه
شخص مستويا او مائلا الى ملكه او موات فسقط وانك شيئا **فلا ضمان** **انه يضمن**
في ملكه ولم يقصر ولا ان بني في ملكه كيف شاء نعم ان كان ملكه المائل اليها الجدار
مستويا لغيره باجاجة او وصية كما لو بناه مائلا الى ملكه غيره فيما يظهر لان منفعة
المرأثية لمنفعة القرار قال الا ذري **وان بناه مائلا الى شارع او الى ملك**
الغير بلا اذن **ضمنه** ما تلف به وان اذن الامام فيه كالتسايط والجناح فان
مال المستوي اي ذكره او غيره وسقط تلفه **في لم يضمنه ولو امكن هدمه واصلا**
واسره بان اسره يهدمه الوالي او غيره اذ لا يصح له ان يملك خلاف الميراث ونحوه
وكذلك الغير الدرب المسند ونحوه **ولو سقط ما بناه** مستويا فهو يهدمه الي الشارع
او غيره ولم يضره **لم يضمن** ما تلف به لان السقوط لم يحصل فعلم نعم ان قصر في رفعه ضمن قال
جماعة منهم الماوردي وقال الا ذري انه المختار ولو بناه مائلا بعضه فالضمان بالساقط منه
كهو الميزاب فيما مر فيه من التفصيل صرح به الاصل **ولو امكن هدم الجدار ولم يزل**
يلزمه **تضمنه** **رجحان** ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وتضمنه انه اذا مال لزمه ذلك
وليس مراد ان يخرج لو باع ناصب الميزاب او باع الجدار مائلا الدار لم يبرأ من الضمان
اي ضمان ما تلف به لو بني الجدار مائلا الى ملك الغير عدوانا ثم باعه منه وسلمه
اياه فيشبهه ان يبرأ بذكر فقد مر من حق البير في ملك الغير ان رضاه سعا به بئر الحافر
ذكره الزركشي وغيره **ومن هلك من الاديمين** فغناؤه على عاقلة البائع نعم ان كانت
عاقلة يوم التسقوط غير هاب يوم النصب او البناء فالضمان عليه صرح به البهوي في تعليقه
وقوله المصنف مائلا او ي من قول اضداد المائل لسلامته من اهانم ان الجدار الحادث
مبني كالجدار الذي بناه مائلا ولصاحب المثل مطالبة من مال جداره اي ملكه بالتقص
كاغصان الشجرة **شتر اي** هو ما تلفه فان لم المطالبة باز التها لکن توتلف بها

وصيل

فرد

مايلا

فرع

بني لم يضمن ما لكما لان ذلك لم يكن بصفه خلاف الميزاب وخوئه ثقيله البغوي في تعليقه
 عن الاصحاب فخرج لوطرح قمامة اي كنانسة او قشور بيطي او خوه او متاعا في ملك
 او في موانا او التي القمامة في سباطه مباحة لم يضمن ما تلف بشي منها لا طرادا يعرف
 بالمساحة بذلك مع الحاجة اليه او طرح شيئا منها في طريق ضمن ما تلف به سواء طرحه
 في متن الطريق ام طرفه لان الاربعاء بالطريق مشروط بسلامة العاقلة وكان في ذلك
 مضمون على المسلمين كوضع الحجر والسكين **لان شي عليه قصدا** فذلك اي لا يضمنه الا مالك
 الطارح كالونزل البير فسقط وجرح بطرحه ما لو وقعت بنفسها بترج او خوه فلا ضمان
 الا اذا قصري رفقها بعد ذلك وسياتي حكم الحام في باب اتلاف البهائم **ويضمن برش المائي**
الطريق لم يضمنه ما تلف به لما مر به برشه **مصلحة المسلمين** كرفع الغبار عن المارة
 وذلك كحفر البير لمصلحة العامة هذا **ان لم تجاوز العادة** والا فضمن كيد الطريق في
 الطريق وكقتضيه نعم ان شي على موضع الرش قصد افلاضمان كما صرح به اصله وما ذكره
 كاصله فيها اذا تجاوز العادة قضيت انه لا ضمان وان لم ياذن الامام قال الزركشي
 الذي صرح به الاصحاب وجوب الضمان اذا لم ياذن له الامام وقال المتولي انه التعيم
 كانه ليس اليه مراعاة المصالح ولا من مظهر غرضه مصلحة نفسه وهو ان لا يتاذي بالغا
 انتهى **ان بني دكة على باب داره في الطريق او وضع متاعه في الطريق لا طرف**
حائوته ضمن ما تلف وتلفه لما مر ولا نه بني الدكة لمصلحة نفسه وانما يضمن ما
 تلف بما وضعه بطرق حائوته لكونه موضوعا فيما يخص به قال الاذرعى وهو ظاهر
 اذا لم يخرج من الموضوع شيئا من طرف الحائوت والا فهو كمتاع الطوائف والحجاج وخوفا
 واولي بالتضمن وان تعدى شخص ما سار حشيه الى جدار لغيره فسقط على شي فانلف
 منه اي الجدار وما تلف به وان السقوط عن الاسناد وخامري اخر القصة خلاف
 ما لو فتح قفصا من طائر وطار حيث يفرق فيه بين طيرانه في الحال وطيرانه بعد مرة
 لان الطائر مختار والجدار لا اختيار له او اسندها الى جداره او جدار غيره بلا
 تعد فسقط او ما في الحال لا بعد حين ضمن ما تلفت على السقوط جدارا على ما لا غير
 او بناء ما يلائم سقط على ذلك خلاف ما لو وقع ذلك بعد حين كالو حفر بيراني ملكه
 وقوله او مال في الحال اي ثم سقط وان سقط بعد حين ولو حذف في الحال كان اخضر
 ومن خشي دابة رجل او ضررها بغير اذنه ولو غير موافقة ضمن ما تلفته بسبب
 ذلك او باذنه ولو موافقة ضمن المالك ما تلفته وذكر المالك مثال واولي منه
 التعيم بالواجب كما عير به في باب اتلاف البهائم فانه اعاد المسئلة ثم واولي منها
 التعيم بمن هو معه وقوله بغير اذنه اعم من قول اصله معاقصه وان استقبل دابة
 فزرت من هي مع فردها بغير اذنه ضمن ما تلفته في انصرافها فخرج لو فرض او
 ضرب رجلا حائلا لشي فتحرر وسقط ما يحمي فكما كراهه على القايه فيضمن كل منهما

وصور

العرف

وصور الاصل المحول بالرجل وهو مثال ولهذا اطلق المصنف الطرف الثالث في اجتماع
 سبين وحكمه انه يقدم اولها في التلث لاني الوجود فان وضع شخص في امثلا
فقتلها رجل كان يري تانيث الحجر وينحدر فانه الله هنا وذكره في الفصل الا في
 والمعروف تذكيره فوقع في بير حفرها اخر حالة كونها متعديين فذلك ضمن الواضع
 اذا التلث يضاف الي الحجر لكونه الملقى الي الوقوع في البير وبه علم انه لو تعدى الواضع
 فقط كان الضمان عليه وبمعنى الاصل فان غدي ان فقط وضع الاخر في
ملكه او خوه **في الضمان على التعدي** بتعديه بان وضعها اي الحجر سبل او خوه
 كسبع وجزي فقتل به رجل فوقع في البير فذلك لم يضمن التعدي بان كمال القاه السبع
 او احرى في البير وبني في ترجيح هذا في وادى الحجر في ملكه واستدل له الاصل بما
 باق من ان الحافر لو كان مالكا للبير ونصب غيره فيها سكين فوقع فيها انسان فخرجه
 فلا ضمان على واحد منهما وقرق البليقي بين مسئلتنا صاع الحجر في ملكه ومسئلة السبل
 وخو به بان الوضع في الاولي فعل من فعل الضمان فاذا سقط عنه لعدم تعدي فلا يسقط
 عن المتعدي بخلافه في مسئلة السبل وخو فان فاعله ليس فاعله للضمان اصلا فسقط
 الضمان بالتعليه انتهى واما المستدل به فيجعل على ما اذا كان الوقوع في البير متعديا
 بمروره او كان الناصب غير متعدي **ولا يضمن ناصب** **بني في بير حفره** **عروا**
جراحة من سقط فيها حرجه السكين **لا يضمنها الحافر** لان الحفر هو الملقى الي السقوط
 على السكين **فان كان الحافر** **لما كان الضمان عليه** اما المالك فظاهر واما الاخر فلان
 السقوط في البير هو الذي افيض الي السقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والاخر
 كالمتسبب بل هو غير متعدي على ما قدمته ولو كان بيده سكين فالق رجل رجلا عليها
 فذلك ضمن الملقى لا صاحب السكين **الا ان للفظ ما لا يضمن** قال الصيركي
 لو وقع على بير فرفع احدهما صاحبه فلا هو يوجب معه الدافع فسقطا فاما فان
 جذب به طامعان الخلف وكانت الحال توجب ذلك فهو معصون ولا ضمان عليه وان
 جذب به لا كذلك بل لا تلاف المحذور ولا طريق الى خلاص نفسه مثل ذلك فكل منهما ضامن
 لاخرهما لو تجارحا واما **فخرج يتنافض الضمان** حافر بعرق لبير بان حفرها واحد
 ثم عمقها اخر ولو تفادى في الحفر كان حفر احدهما ذراعا والاخر ذراعا في الحفر
 ولو طفت بير حفرت عروا فنفستها اخر فالضمان عليه لا تقطاع اثر الحفر الاول
 بالطم سوا كان الطام الحافر ام غيره فعبارة اولى من قول اصله ولو حفر بير او طمها
 فقتل لو عثر حجر وضع عدوا **ان حرجه** **تاتلف شيئا** **انتقل الضمان** من الواضع
 الى اعدائه لان الحفر انما حصل هناك بفعله وقوله عدوا انما من زيادته ولو ترك
 كان اولى وان كان حكم الوضع بلا عدوان مفهوم بالاولي والتعير بالانتقال
 من تصرفه وهو انما يناسب زيادته المذكورة **ولو وضع انسان حجر في طريق عدوانا**

فرع

ت

فصل

واخر ان حجر احسه كذلك فعتبر بها انسان وهلك فالضمان الثلاث وان تفاوتت
 انعام كالجراحات المختلفة وان عثر الماشي بواقف او قاعد او نائم في ماله او غيره
 فهلك او احدها فالماشى ضامن وماله لا يهدر لانه قتل نفسه وغيره دونهم فليسوا
 بضامنين ولا مهدرين وانما يهدر الماشي ان دخل بلا اذن عن المالك فان دخل
 باذنه لم يهدر وذكر النائم من زيادته ويهدر العاقر فقط بقاعد في طريق واسع
 او نحوه بحيث لا يقتصر به المارة لما مر وكالقاعد الواقف والنائم كما صرح بالاول
 الاصل وبالثاني المنهاج ومنه **في ضايق الطريق اهدر النائم والقاعد العاقر**
والقائم تضمنون على العاقر والعائنه اي القاييم ممدون لان القيام من مرافق
 الشارع كالمشي لكن الهلاك حصل بحركة الماشي فخص بالضمان والقيود والنوم ليسا
 من موافق الطريق فمن فعلها فقد تقدي وعرض نفسه للهلاك **فان تقى القاييم اي**
اخوف اليه اي الى الماشي لما قرب منه لا عنه فاصابه في اخراجه فضايق
 اصطفا وسياق حكمة بخلاف ما اذا اخرف عنه فاصابه في اخراجه او اخرف اليه
 فاصابه بعد تمام اخراجه فحكمه كالوكان واقفا لا يتحرك والقيام في طريق واسع او ضيق
 لغرض فاسد كسرقة او اذي كالقاعد في ضيق منه عليه الاذرعى **والمسجد بان فيه**
لقاعد اقيام فيه وكذا نائم معتكف فيه كالمكث لم فعلى عاقله العاقر دينهم وهو
مهدرون تشبيه ذلك بالملك رضى ان يملكه فيمن له المكث بالمسجد بخلاف ما لو اشتهع
 عليه كخب وحايض وكان داخل بلا اذن والمسجد نائم فيه **عنه معتكف وقاعد فيه**
فما يتره عنه **الطريق** فيفصل فيه بين الواسع والضيق طار وخرج من ذكر
 القاييم فيه لانه كالقاعد في ضيق وما تقدم من تفصيل واضع انقيامه والحجر والحافر
 والمخرج والعاقر وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية او بعضها فمثل
 لو وقع انسان في بئر فوقع اليه اثم عمره فيرجز بئرا لم يجره فقتله **الضمان**
 عليه ان قتل مثله **مثله** غابا للصيانة وعمق البئر وضيقها فهو كالورماة يجره فقتله
 فان مات الاخر فالضمان في ماله **والا اي وان لم يقتل مثله غابا** تشبيهه **عدوان**
سقط عليه خطا بان لا يختار الوقوع او لم يعلم وقوع الاول ومات بقتله عليه هـ
 وباضداده بالبئر فمنع من الدية عليه اي على عاقلته لو رثته الاول ونصف اي النصف
 الاخر اي عاقلته الحافر لانه مات بوقوعه في البئر وبقوع الثاني عليه هذا ان كان
 الحفر **عدوانا والا فهدر اي النصف الاخر** واذا غم عاقلته الثاني في صورة الحفر
 عدوانا رجعوا بما على موه على عاقلته الحافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه
 بل الجاه الحفر اليه فهو كالمختر مع المختر له على اطلاق مال بل اولى لا اتفاق قصده
 هنا بالكلية وبذلك علم ان لو رثته الاول مطابقة عاقلته الحافر بجميع الدية ولا اجره
 لهم على احد لان التراضي عليهم ذكر ذلك الراي في **فان نزل الاول في البئر ولم يضر**
 موقع

فوقع عليه اخرفقتله فان كل اي على دية الاول على عاقلته الثاني لانه القاتل هـ
 فان مات الثاني فقتله على عاقلته الحافر المتقدي بحفره لان القاتل نفسه في البئر
 عدوانا لانه القاتل لنفسه وان ماتا معا فالحي في حق كل منهما سابق
 فيما اذا مات وحده ولو حفره بئر عدوانا وسقط فيها ثلاثة وثلاثون في السقوط
 وماتوا فقتل دية الاول على عاقلته الاخرين وثلاث اي والثالث الباقي على عاقلته
 الحافر ويقتل بحب دية الاول على عاقلته الاخرين المتمرجح بالترجيح من زيادته ودية
 الثاني على عاقلتي الثالث والحافر نصفين ودية الثالث على عاقلته الحافر وان هـ
 حفر الاول الثاني الي البئر فوقع فوقه وماتا فقتله عاقلته لانه مات بحفرة فكانه
 اخذه والقاه في البئر الا انه قصد الاستسكان والتجوز عن الوقوع فكان خطيا
 ويتعلق بعاقلة الحافر نصف حية الاول ويهدر النصف الاخر لانه مات بسبب صدمة
 البئر ويقتل الثاني والثالث لكن قتل الثاني منسوب اليه وهو منسوب اليه وان
 جذب الثاني ثالثا وماتوا فعلى عاقلته الثاني ثلث دية الاول وثلث منها هدر
 وثلث آخر يتعلق بعاقلة الحافر لانه مات بثلاثة اسباب صدمة البئر ويقتل
 الثاني والثالث لكن قتل الثاني منسوب اليه وعلى عاقلته الاول نصف دية
 الثاني ويهدر النصف الاخر لانه مات بحب الاول له وحيد به لثالث وهو
 منسوب اليه ولا اثر للحفر في حقه لانه انا وقع في البئر بالحذب وهو مباشره او
 سبب فيقدم على الشرط وعلى عاقلته الثاني دية الثالث لانه الذي اهدم حيزه
 فلو جذب الثالث رابعا وماتوا فعلى عاقلته الثاني والثالث نصف دية الاول
 وربع منها يتعلق بعاقلة الحافر وربع اخر هدر لانه مات باربعة اسباب صدمة
 البئر ويقتل الثلاثة لكن ثلث منسوب اليه وعلى عاقلته الاول والثالث
 ثلثا دية الثاني وثلث منها هدر لانه مات بثلاثة اسباب حذب الاول له وفعل
 الثالث والرابع ويقتل الثالث منسوب اليه وعلى عاقلته الثاني نصف دية الثالث
 ونصف منها هدر لانه مات بسببين حذب الثاني له الرابع وهو منسوب اليه
 وعلى عاقلته الثالث دية الرابع لانه الذي اهدم حيزه وان لم يقع كل حذب
 على جاذبه بل وقع كل منهم في ناحية فدية كل حذب على عاقلته جاذبه
 والاول دية تتعلق على عاقلته الحافر اما اذا حفر البئر بغير عدوان فلا ي
 على حافرها ومنه وجبت في هذه المسائل على عاقلته دية او بعضها والكفارة
 تجب في ماله مما تكون في ماله في غير هذه المسائل **الطرف الرابع في اجتماع**
سببين متقايين فان اضطر ما اي حوران حاملان فماتوا سوا كانا راجعين
او ما شين او ماش طويل وراكب الاول او ماش طويلا وراجعا غلبتهما الدائتان
اولا رسوا اتفاقا اي المرحوبان جنسا وقوة فترسني ام لا كفارس ويعبر او بغل

الطرف

وسواء اتفق سيرهما ام اختلف كانا احدهما يمشي والاخر يعبر او سوا كانا مقبلين
ام مدبرين او احدهما مقبلا والاخر مدبرا وسواء اتفعا من كس او مستلقين ام احدهما
منحبا والاخر مستلقيا **فعل على عاقلة كل منهما** **نصف دية مخففة** لو ارث الاخر لا مات
بفعله وفعل الاخر ففعله هدر في حق نفسه معصون في حق الاخر والتصرف بحقيقة من
زيادته على الروضة هذا اذا لم يتمد الاصطدام كانا عاقلين او غافلين او في
ظلمة **ولو تعداه** **ففيه** لا عمد لان الغالب ان الاصطدام لا يفيض الى الموت فلا يتحقق
فيه العمد المحض وكذلك لا يتعلق به قصاص اذ مات احدهما دون الاخر **فعل على عاقلة**
كل منهما نصف دية مغلطة لو ارث الاخر وان تعدا احدهما دون الاخر فكل حكمه
من التخفيف والتغليظ ثم محل ذلك كله اذا لم تكن احدي الرايين ضعيفة بحيث يقطع
بانه لا اثر لحركتها مع قوة الاخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كفوز الالة
في جلد العقب مع الجراحات العظيمة فقله الاصل عن الامام واقره وحزم به بن عبد
السلام ولا ينافيه قول الشافعي سواء كان على احد الراكبين على فيل والاخر على كبش
لانا لا نقطع بانه لا اثر لحركة الكبش مع حركة الفيل ومثل ذلك ياتي في الماشيت كما
قال بن الرقعة وغيره **وعلى كل من المصطدمين في نوكته** **كفارتان** احدهما القتل
نفسه والاخرى القتل صابجا لا شتر احدهما في اهلاك نفسيين على كل منهما في نوكته
نصف قيمة دابة الاخر ام مركوبة لا شتر احدهما في الاضرار مع هدر فعل كل منهما
من نفسه وقذبحي القصاص في ذلك ولا يخفى في الدية الا ان يكون عاقلة كل منهما وارثته
وعدم من الابل هذا اذا كانت الدية لها فان كانتا لغيرها كالمعادين والمستاجرين
لم يهدر منهما شيء لان المعادين وخوهم وذكرا المستاجر وخوهم اذا التلغى ذوا اليد
اما غير الحر من الكاملين فسيما في حكمها فرع لو تجاد باجلا لها او لغيرها فانقطع
وسن انما تادى عاقلة كل منهما نصف دية الاخر وهدر الباقي لان خلاصتها
مات بفعله وفعل الاخر سواء اسقطا من كس ام مستلقين ام احدهما كذا والاخر
كذلك فان قطعها قطع غيرهما فاما فدية علي عاقلة لانه القاتل لها وان
مات احدهما بارث الاخر الجبل فنصف دية علي عاقلة وهدر الباقي لان مات
بفعله وان كان الجبل احدهما والاخر ظالم فالظالم هدر وعلي عاقلة نصف دية
المالك والمجنونان والصبيان والمجنون والصبي في اصطدامهما كالكاملين فيه
ان ركبنا أنفسهما ولد الذرا كهما الوي لمصلحةهما وكانا من يضبطان المركوب
فلا ضمان على الوي اذا نقصر قال الزركشي في شرح المنهاج ويشبه ان الوي من
له ولاية التاديب من اب وغيره خاص وغيره وقال الحاد طاهر كلامه انه وبي
المال والذي يقتضيه كلام الشافعي انه وبي الحفانة الذكرو بحزم البليغني فلو
اركبها اجنبى غير اذن الوي ولو لمصلحةها فعلى عاقلة وتبها وعلى راسها

لتقديم

لتقديم بذل او اركبها اجنبيان كل واحد فعلى عاقلة كل منهما نصف دية علي
كل منهما نصف دية **ففيه** **الدابة** لان اطلق الصغير متعديا وعلى كل منهما ضمان ما
التلفه دابة من اركبه قال في الاصل قال في الوسيط فلو تعد الصبي والحالة هذه
وقلنا عمده عدا احتل ان يحال الهلاك عليه لان المباشرة مقدمة على السب وهذا
احتال حسن والاعتذار عنه مكلن الصبي وقصية كلام الجمهور ان ضمان المركب
بذلة ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان المركوب وقصية نص الام ان كانا
كذلك فيما كالأور كبا أنفسهما وبه حزم البليغني اخذ من النص المشار اليه وان
وقع الصبي فمات منه المركب ان لم يكن ركبته لغرض من فروسيه وغيره نحو
وان اركبه كذلك وهو ممن يستمسك على الدابة لم يعينه وقول المتولي لا فرق بينه
بين الوي والاجنبى حمل بن الرقعة في الاجنبى على ما اذا اركب باذن معتبر وان
اركب الوي حو حاصته لتقدمه ولو اصددم عاقلة في تنافع الجنبين لزم
كل واحدة في تركتها اربع كفارتان لا شتر احدهما في اهلاك أنفس وعلی
عاقلة كل منهما نصف دية الاخرى كغيرها ونصف الغريرين لان الحاصل اذا
جنت على نفسها فالقتل جنينها لزم عاقلة العرة فلا يهدر منها شيء بخلاف الدية
لان الجنين اجنبى عنها بخلاف نفسها وان اصطدمت بمثلها فماتت **ولو ارث**
تفاوتا قيمته لغوات محل تعلق الجناية نعم لو اضع بيعها كانا ابني مستولون
لم يهدر الا انها جنسية كالمستولون **وامات احدهما فنصف قيمته في رقبته** **الحى**
وان ارثه فقتل الميت **الحى** فقتل تعلق عزمه بنصف قيمته العبد المتعلق برقبته
الحى وجاز القصاص في ذلك المقدار او اصطدم او عجزه فمات **الحى** فنصف
قيمة العبد على عاقلة الحر وهدر الباقي او مات الحر فنصف دية متعلق برقبته العبد
وان ماتا فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر ويتعلق بها الاولى به نصف دية الحر
لان الرقبة ثابتة فمات الدية ملها فبهاخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه
او من غيره للورثة نصف الدية **ولو ارثته** اي الحر مطالبة العاقلة اي عاقلة نصف
القيمة وان كان ملكا للسيد لسوء ثقا به الاصل عن الامام وتقل عنه ايضا انه يثبت للمجنى عليه
مطالبة قاتل الجاني فالقيمة فيما اذا كان قتل ارث برقبته عجزه فقتله اجنبى فانه يثبت
للمرثتين مطالبة قاتل المرمون بالقيمة ليتوثق بهاءم قال وفيه هذا ضمانا على ان
المرثتين هدر لانه يحاص الجاني وفيه خلاف سبق والاصح المنع ليقى فادخره المصنف
مبنى على قول الامام القائل بان المرثتين ان عاصم وهو ضعيف او اصددم مستولون
لا شيء فاما **نصف قيمته** **كل منهما** على سيد الاخرى لان ضمان جنسية المستولدة على
سيدها كاسيائ في محله وهدر نصف الاخر من كل منهما لشترهما الاخرى في قتل
نفسهما وانما يلزمه اي عدا من السيدين **ولو ارث** الجناية وقيمة مستولدة

بيان انتهى

على القاعدة من اثنائها ويقسمان ويرجع احدها على الآخر وهما رقيقان يفعل كل من
السيد من نصف القيمة اي قيمة مستولدة الاخر نصف عشرها اي عشر قيمتها لنصف
جنيتها لان الجنين الرقيق يمتن بعشر قيمته امه او وهما حران فان كانا من شهوة فعل
سيد كل منهما مع نصف القيمة الاخرى نصف عشر جنيتها او من السيد من نصف كل منهما مع
نصف قيمة الاخرى نصفها او من السيد من نصفها
نصف من جنين الاموي ويهدى الباقي لان المستولدة اذا جئت على ولدكها نفسها والوقت
جنيتها كان هدر او يتقاصان مثل ما مر لكن يحل في الفرة عند اقراء الرقيق نعم ان
كان لا احد الجنين مع سيد امه حرة ام ام وارثه وان علت ولا يرث معها فارقا في
الفرقة السدس وقدا هدر الفضة اي السدس لاجل عدم استحقاق سربها الرقيق
جنيتها قيمة لها السدس من نصيبه بنصف سدسه والضرر يفرغ من زيادته على
الروضة ومثل ما لو كانت احدهما مالا فقط وكان الجنين حرة وهي التي في الروضة
ولو كانت لكل من الجنين حرة فلها على كل سيد نصف سدس الفرة ويقع ما بقي للسيد في
التقاص على ما مر وقوله من نصيبه من تصرفه وليس قبله لان كل حرة لها على كل سيد نصف
سدس الفرة في ذمته يخرج من اي مال من امواله وشا وظاهر ان الحق انما يستحق ما
ذكر اذا كانت قيمة كل امه تحتل نصف فرة فاكثر لان السيد لا يلزمه الفدا الا باقل الاخر
خامس وما تقرر على حكم ما لو كان احد الجنين من سيد والاخر من اجنبي او كان احدهما رقيقا
والاخر حرا وان اصطلح ما سبق ان يفعل ملاحمة اي مجربها وعرقها بافهامها وهما ما بينهما
ملكها اصطدام الرقيق فيما يفرقه ونصف بدل نصيب كل منهما سفينة ونصف ما
فيها ويلزم كل منهما الاخر نصف بدل سفينته ونصف ما فيها فان ماتا بغير ذكر فزير كل منهما
كفارتان ولزم عاقلة كل منهما نصف دية الاخر واستثنى الزركشي من التشبيه المذكور ما اذا
كان الملاحمة صبيها وقامها الولي او اجنبي فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في
السفينة ليس بشرط ولان العرض الصبي هنا هو المالك واستثنى منه ايضا ففره بالنسبة
للقصاص وللديات من حيث عدم تحمل العاقلة لها ما ذكره المصنف بقوله وان خلا انفسا
واموالا في سفينتين ونقد كسرهما الاولي قول الاصل وتقد الاصطلاح ام يملك غالبا
اقتضى منهما لو احد بالقرعة وديات الباقي ولا ضمان الاموال والعنا رات
حالة كونها بعد دس اهلها من الاحراز والعبدان ماله فلو كان في كل سفينة
عشره افسس وما توامها او جعل الحال وجب في مال كل منهما بعد قبيلها لو احد من عشرين
بالقرعة سبع ديات ونصف وعلى كل واحد منهما نصف قيمة ما في السفينتين لا
يهدر منه شيء لان ماله افسسها او افسسها فمما يهدر نصفها ويلزم كل واحد منهما
نصف قيمة ما في السفينتين لا يهدر منه شيء لان ماله افسسها فمما يهدر نصفها
نصف ويلزم كل واحد منهما نصف بدل مالاخر كما في الدائنين ويقع التقاض فيما

يشتركان

44
يشتركان فيه وان تعد الاصطلاح بما لا يهلك غالبا وقد يهلك فشيء عمد وحكمه
كما لا اله الا الله لا يوجب قصاصا وتكون الدابة على العاقلة مخلقة وان لم يعد الاصطلاح
بل طنا انها حران على الزرع فاخطا او لم يعلم واخر منهما ان يعرب سفينة الاخر والدية
على العاقلة بخلافه وان كان المولى ان يغيرها او يهدمها فان كانا من شهوة فعل
فيهما اي لكل من المالكين نصف قيمة امه او نصفها او من السيد من نصفها او من السيد من نصفها
امين الاخر بالباقي من الدابة فقيمة امه او نصفها او من السيد من نصفها او من السيد من نصفها
بالباقى وهما يثر احق ان يعين اذا طالب امه بالكل فلا يمينه ان يرجع على امين الاخر بالنصف
وان كان الملاحمة عبيدين فالضمان يعلق برقيتهما صرح به الاصل فان اصطلح ما لا يخفى
فان قصرا بان سيرهما في ربح شديدة لا يغير من سفينة
اولم يعداها عن صوب الاصطلاح مع امكانه اولم يهلك عدتهما من الرجال والا لا
فالضمان لما هلك عليهما كل واحد اي مثل ما مر لكن لا يختصص وان لم يقتصر او غلب
الربح فحصل به المالك فلا ضمان لعدم تقصيرها كما لو حصل الهلاك بصاعقة فخلان عليه
الدابة كما مر لا ينافي بضبط بالتمام سواء وجد منها فعل بان سيرها ثم هاجت ربح او مروح وعجز
عن الحفظ ام كما لو شداها على الشط فهاجرت ربح وسيرها والقول قولنا يمينها عند الشراء
في انما غلب لان الاصل براءة ذمتها وان تعد احدهما او فطر دون الاخر فلكل منهما حصة
وان كانت احدهما من موطنة والاخرى سبارة فمقدمتها السبارة تكسرها فانما ضمان
على مجري الفارعة فخرج لو حرق سفينة عامدا حرقا يهدمها كالخرق بالوا
الذي لا يرفع له فخرج به انسان فالتقاص او الدية المخلطة على الخارق ومروها
لا احد لها او لغير اصلاها لكن بما لا يهلك غالبا كما فهم من القيد السابق وصرح به
الاصل شبه عمد فان سبارة بالالة غير موضع الاصلاح او سقطت من يده مجرا او غيره
فخرجت بخطا محض فخرج لو تفتت سفينة تسقا اعرال فالتقاص فيها انسان عامدا
عمدا وانما امره لم يبين لان الفرق حصل بتقل الجميع لا بفعله فقط وبفارق ما
لورمي صيدا فله برمي ثم ارمته اخرو ولو لا الاول ما ارمته حيث حكم بان ماله للذي
بان الضمان يعتبر فيه العلم بالسبب لان الاصل براءة الذمة بخلاف المالك وهل يمين
النصف او العشر وجهان كالوجهين في الجلا اذا زاد على الحد المشروع ذكره الاصل
وقصيته ترجيح العشر فصل يجوز اذا اشرفت سفينة فيها متاع ورجل على عرق
وخيف هلاك المتاع اتى بعض المتاع في البحر لسلامة البقية الاخرى ترجياها قال
البلقيني بشرط اذن المالك فلو كان لم يجز القاوه ولو كان مرهونا او لمجوز عليه
بنفسه او لمالكه او لعبد ماله عليه ديون لم يجز القاوه الا باجتماع الغرماء او الراهن
والمرتهن او السيد والمالك او السيد والمأذون قال فلوراي الولي بعض المتاع
محبوبه يسلم به باقية فتقول فقياس قول ابن عاصم العبادي فيما لو خاف الولي استيلا

ام

رها

سان
يكل

فخرج

فصل

فما صب على المال ان لم ان يودي شيئا لتخليص جوارحه هنا انتهى **وجوب القارة** وان
لم ياذن مانعها اذ اخيف الملاك **لسلامة جوارحه** محترم بخلاف غير المحترم كجزيه وموت
وزان محض **وجوب القاحل** ولو محترم **لسلامة ادي محترم** ان لم يكن في دفع العرق
غيره اي القاحل الحيوان فان امكن لم يجب القارة بل لا يجوز قال الاذرع لم لو كان هنا
اسري من الكفار وظهر للاسيران المصلحة في قتلهم فيشبه ان يبدوا بالقائم قتل الامنة
وقبل الحيوان المحترم قال ويضمن ان يراعى في الاتق تقدم الاحتس فالاحتس فيه من
المتاع والحيوان ان امكن حفظا للمال ما امكن **لا عيبه لا حرار** اي لا يجوز القارة
لسلامة الاحرار بل حكمها واحد فيما ذكره من لم يلق من لزمه الاتق حتى عرفت
السفينة **جوارحه** به شي **ولا ضمان** عليه كالمو لم يطعم ما لك الطعام المضطر حتى مات
وجوب على الشخص **الثالث المال** ولو ماله **بالخوف** لانه اضاعة مال **ويضمن بالقاب** مال
غيره ولو في حال **الخوف** بلا **ان** من ماله لانه اتلف مال غيره بغير اذنه من غير ان
يلججه الى ان لا يذنه فصار كالمو اكل المضطر طعام غيره بغير اذنه بخلاف مال الوالقاه
باذنه او اتي مال نفسه ولو اخضع الخوف بغيره بان كان بالسط او بزورق وفارقت
هذه حينئذ مسلة المضطر اذ اطعمه مالك الطعام فترا بان المطعم ثم رافع للتلف كالحالة
مخلاف **الملقى فلو قال** شخص **لا حرار** في السفينة **التق** عكر في البحر وعلى
ضمانه او على ان اصفه او على ان ضامنه **فالقارة** فيه **لزمه ضمانه** واذ لم يكن الملقى
فيها شي ولم يحصل النجاء لانه النفس اتلا فالغرض صحيح بعموم وضار كقول اعني عبدك
على كذا فصار فاعتق ومثل قولة لمن مع اسير **الطلق** الاسير ومن لم يخاصص اعني من
اقتصاص ومن لم يخاصص **اطعم هذا الجايع** **ولا عكر** كذا او على ان **اعطيك كذا**
فاجاب سؤاله في **لزمه** ما التزمه بخلاف مالو اقتض على قوله التق متاع عكر في البحر ونحوه
ففعل كضمان لعدم الالتزام وفارق ما لو قال اديني بان تقع الادا بحقق بخلاف تقع
الاتق وخالف ما ذكره هنا ما لو قال بيع من زيد بما به وعلى اخري حيث كضمان على الاتق
لانه لا يظهر فيه غرض ذكره في الضمان وفي الخلع **وهذا ضمان حقيقة** لا ضمان
الملاك كضمان المعروفة وان سمى اذ لا يضمن ما لم يجب وقول البلقيني لا بد من ان
يسمى الى ما يلفيه او يكون معلوما والافلا يضمن الاما بلقيته محضرتة فيه نظير وتغيير
المصنف فيما ياتي بالركان حسن بخلاف تغييره هنا بالركان فقد قال النووي في تعديبه
انه مكرر المعروف في اللغة الركاب لان الركبان لا يجوب الا بل خاصة وقيل راجعوا
الراية **وانا يضمن** الملتحقين **ان يخاف** الفرق فان لم يضمن كما لو اتفق
هدم دار غيره ففعل وان **يختص** **ما لك** بالناييده اي بغايده الاتق بان يختص بها
الملقى او اجنبي اوها او احدها والمالك او بم الجميع بخلاف ما اذا اخضع بها المالك
فلو قال كل ما فيها له فقال لم من بالسط او بزورق بقوله التق عكر اي متاع عكر او

بعضه

بعضه فلا يستحق به عوضا كما لو قال المصطر كل طعامك وان اناضامنك فكله لا شيء
على الملقى ولا يحمل للملك الاخذ **فلو قال** اتق متاعك في البحر **وانا ضامن** له **وركا**
السفينة او على ان اصفه انا وركابها او اناضامن له ومضامنون او انا وركاب
السفينة مضامنون كل من اعلى الحال او على ان ضامن وكل منهم ضامن **لزمه الجميع**
لانه التزمه او قال **انا وركاب السفينة ضامنون** له **لزمه** تسطه وان لم يقل معه
عكر منها كحصه وان اراد به الاضامن اي عن ضمان سبق منهم قصد موه فيه **لزمهم**
وان انكر واصدقوا وان صدقه بعضهم فكل حكمه وان قال انشأت **الضمان**
تقع **برضاهم** **بلزمهم** وان رضوا لان المعتود لا توقف وان قال انا وركاب سفينة
ومنعت عنهم بادهم طوبى بالجميع فان انكر والاذن ثم المصدقون حتى لا يرجع عليهم
مخرجهم الاصل **فلو قال** **انا وركاب السفينة ضامنون** له **واضح** او اخلصه
من ماله او من مالي **لزمه** الجميع عما لو قال اخلعها على ان اصحبها لك من ماله انا وركابه
الاتق والبشرح بقوله او من مالي في الثانيه بقوله من مالي في الاول من زيارته
وان قال **انا وركاب سفينة** له **لزمه** **باشتر** **الاتق** **بانه** اي المالك **فهل يضمن الجميع**
لان بشر الاتق **لا يضمن** **علا** **بضمه** **وضما** **يجب** **ان** **يراعي** **الاول** **عن** **القاضي**
ابي حامد وقال الاذرع ان نفس الام ولو قال اتق متاعك وعلى نصف الضمان وعلى
فلان ثلثه وعلى فلان سدسه **لزمه** **الضامن** **صرح** به الاصل وهو معلوم ما مر وتعتبر
قيمة الملقى **تقدر** **بهيئ** **ان** **القيمة** **له** **حينئذ** **ولا** **يحمل** **قيمة** **في** **البحر** **مع** **الخطر** **قيمة**
في البر وظاهر كلامهم اعتبار القيمة وان كان الملقى مثليا وهو ما رجح البلقيني لما في اجا
المثل من الاجحاف بالملتص وعنده البلقيني لا مثل لمشرى على هلاك الاشترق على
هلاك وذلك بعيد وهذا اوجه من قول الاذرع يجب في المثلي المثل فزع **لو قال** **البحر**
التق متاع **بحر** **لزمه** **على** **ضمانه** **فحمل** **ضمن** **عمر** **دون** **الامر** **لانه** **المباشر** **للاطلاق** **نعم**
ان كان الماسور المجبيا يقتض طاعة امره ضمن الامر **فزع** **لو لفظ** **ببحر** **المتاع** **الملقى**
فيه على الساحل وظفر نابه **احذر** **المال** **واسترد** **الضامن** **منه** **عنه** **ما** **علي** **ان** **كان**
باقيا وبيد ان كان تالف **ماسوي** **الايش** **الحاصل** **بالفرق** **فلا** **يسترد** **وهذا** **من** **زياد**
وصرح به الاسوي وقال الاذرع ان **واضح** **فصل** **لو** **نزل** **الشيء** **في** **فتح** **الميم**
افصح من عسرها اي لو قتل حجره **وما** **به** **او** **بغيره** **بان** **عاد** **عليهم** **سقط** **سقط** **فعل** **بطل**
منهم من دية **ولزم** **عاقلة** **الباقين** **باني** **ديته** **لانه** **مات** **بفعله** **وفعله** **فان** **كانوا** **عشره**
اهدر **العشر** **من** **دية** **كل** **منهم** **ولزم** **عاقلة** **كل** **واحد** **منهم** **من** **السقة** **عشره** **كذا**
حكم **دي** **الواحد** **من** **العشر** **ان** **ما** **ق** **اهدر** **عشره** **او** **بغيره** **من** **العاقلة** **السقة**
عشره **قال** **البلقيني** **ويشترى** **منه** **مال** **لوحصل** **عمره** **على** **بعضه** **باسبعة** **اساقون**
وقصد **وه** **بسقوطه** **عليهم** **وغلبت** **اصابته** **فموجب** **الحمل** **العاقلة** **بذ** **في** **اموالهم** **ولا** **قصاص**

ب
فمن

فمن

ته
فمن

ساق
عاقلة

عليهم كما هم شر كما يحطى وكان تركوه لانه يقصرون عندهم ونحن مورنا فلا خلاف
بيننا وبينهم قال الزركشي كالاذري وصورة المسئلة فمن مراكبال ودي بالحجر
امان مسك خشبة الخفيف اذا احتيج الي ذلك او وضع الحجر في الخفة ولم يده الجبال
فلا شيء عليه لانه منسب والمبا شر غيره قاله الماوردي والمتوي وغيرهما قال لكن
تزال يده على المتلاخ والسهم اي حد يراه الجاد بون الجبال ويتبين جديهم بقومهم
على الارض وظاهر ان النصوص بحيث تصور ما ذكر فالحق الاول والاخر الثاني
فان روائه متخصا معينا او اشخاصا معينين وغلبت الامامية به وهم حذاف
فاما بواحد قصده فمعه لصرق حد الهدية فيوجب القصاص او الدية المغلظة
في اموالهم **اولم تغلب الامامية به او قصده به غير معين كاحد الجماعة فتشبه عهده**
بوجوب دية مغلظة على العاقلة وانما لم يكن عدا في الثانية كان العدي يعتقد قصد العين
بذلك لانه لا قصاص على الامر بقوله اقتل احدها ولا الاقتل فقتل احدها لانه
لم يقصد عينه وان لم يقصد او اخذ او اصاب الحجر عينه من قصده بان عا د يقتل
بعضهم فخطا يوجب دية مخففة على العاقلة صرح به الاصل **والسهم** اذا ارى به شخص
اخر غير معين من جماعة **فذلك** اي يشبه عهده **ولو جرح شخص مرتدا فاسلم ثم جرح**
هو ثانيا وثلاثة اخرين ومات بالجميع فاقامة قلزمهم اربعة عهده كالجرح لانه
اذا ساعد الجراحات وسقوط الحنك الاخر بالردة وهذا المنفي وجه نظره قابله
بما لو جرحه واحد في الردة واربعة بعد الاسلام **ويحط الجراح المسروق** يفت من
الربع ثمن من الدية **لان جرح الردة** هو حصته من الربع الموزع عليه وعلى جرح
الاسلام ثمن فيحط من ربع جرحهما واكثر بقوله ومات بالجميع ما لو مات بعد ان ذل
الجراح الاولي فتحب الدية ارباعا بلا حط او بالعكس بان جرح ثلاثة مرتدا
فاسلم ثم جرحه مع رابع ومات بالجميع **فيحط الكل** الثلاثة ثمن لذلك ويبقى على الرابع
الربع **ولو جرحه اربعة في الردة ثم جرحه اربعة مع ثلاثة** اربعة آخرين فبها
الاسلام ومات بالجميع فعلى الثلاثة ثلاثة اسباع الدية وعلى جراح المرتدين نصف
سبع وبدو هو ثلاثة اسباع ونصف سبع لان جراحات الردة هدر وان جرحه اربعة
في الردة ثم جرحه اربعة في الاسلام فمات بالجميع لزمه ثمن من الدية **وهدر**
الباقى لما سر وعلى هذا القياس فلو جرحه ثلاثة في الردة ثم اعدم في الاسلام
لزمه ثمن الدية وهدر الباقي ولو جرحه اثنان في الردة ثم اعدم اثنان ثالث
في الاسلام لزمه سدس الدية ولزم الثالث ثلثها وهدر الباقي وان اختلفت
الجراح من واحد خطا وهدا او شارحه غيره بان جرحه خطا ثم جرحه مع اربعة
تناصف الدية وتخفف على دي حجه عن العاقلة نصف ما على جراح المرتدين

معهم

الخلاص في

الباقى

وقد

6
وقد شر عليه كما في مسئلة الردة السابقة فلو جرح شخص اخطا ثم جرحه مع ثلاثة
عدا مات بالجميع ترابعوا الدية وتخفف على عاقلة جرح المرتدين نصف ما عليه وان
جرح عبد زيد او هو جرح ثم قتل يد العبد بان قطعها بكر ثم جرح العبد **وامات**
العبد بالسراية سوا امانات زيد وعمر وبها ام لم يمتوا فعلى القاطع ليد العبد قيمته
وتخفف زيد منها بان تنقص اليد لولاد القطع على متعلق حقه قبل ان يتعلق به
حق عمر وهو اي الارش **ما تنقص من قيمته** يده لا نصف قيمته لانه يلزم عليه
انه لو قطع يد زيد احصى جميع قيمته وليس كما يروى لان الجراحة اذا اضرارت نفسا
سقط اعتبار بدل الطرف ويصار زيد وعمر في الباقي من القيمة ما بقي له فلو قطع العبد
يد مسلم جرحا اخر من اخر وقد قطعت يده بينهما وجب لكل خمسون بعيرا فاذا اضرنا
ان نقصا يده بقدر عشرة ابعره دعتا هال الاول ويبقى له اربعون وللثاني خمسون
فتقسم بينهما بقيه قيمه العبد اثناعاوان **ان جرح شخص يرا عدوان ثم احرقه هو او غيره**
سدد راسه فمقتله اخر من الاخر ما هلك بها كما مر في فرع يتناصف العيمان حاقرا
ومعصوق وان وقته **بقيمة** في يرا ولو جرحه عدوانا ولم ينصدم عبارة الاصل
ولم يتاثر بالصدمة وقيمت مدة وماتت جرحا او عطشا اهدرت فلا ضمان على
الحاقر لحدوث سبب اخر كما لو اقر سباع في البيروان نصا رباي اثنان مات
احدهما بصولته وضربه صاحبه **له** فتنصف دية واجب على صاحبه واهدرت
فقطعت ربه ولهذا الر سقط بصولته ومات فلا ضمان كما مر في الاصل وان دخل مصر
لم يعرف بلسان دس بغير دين مقروين بحبل فخنقه بحده الجبل اهدر الخلف
ما اذا عرف بالفساد فيمن ماله لتقصيره باطلاقة وتغيير الاصل صور ذلك حتى
احدهما والامر قريب الطرف الخامس في ختم السحر وله حقيقة لا خاف انه تحيل
ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قد بان بفعله او قول يتغير به حال
المسحور فيمرض ويموت عنه وقد يكون ذلك بموسول شيء الي يده من دخان وغيره وقد
يكون دونه ويحرم فعله بالاجاع ويكفر معتقدا **باحته** فان تعده تعلما او فعلا
وفي سحره فان تعلمه فكل منها حرام لحوق الافتتان والاضرار بالناس بل ان
احتج فيها الي تقديم اعتقاد كغيره قال في الاصل نقلا عن الامام وغيره ولا يظهر
السحر الا على فاسق ولا يظهر الكرامة على فاسق وليس ذلك يقتضي الفعل بل
مستندا من اجاع الامة وتحريم الشهادة اي تعلما او فعلا والتبني والتعزيب
بالرمل والحيي والشعر والشعبدة **كلا** ذكر رطلوا اي المذخورات اي اعطوا
بواسطة النعم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فان صحر الذي يخبر عن الغيبت
الواقعة كعين السارق ومكان المسروق والصاله قال في الردة ولا يفتقر بحالة

وتخفف

العرف

سان
الكاهن

من يتعاطى الرمد وان نسب الي علم واما الحديث صحيح كان ينبغي من الانبياء خط من وافق
خطه فذلك معناه من علمت موافقته له فلا بأس ونحن لا نعلم موافقه فلا يجوز
فصل في تأثير السحر من السحر اقراره به لا بالبينة لاننا لا نشاهد تأثيره
ولا يعلم قصد السحر نعم ثبت بها تأثيره فيما اذا شهد سحر ان بعد التوبة ان ما اعترف
به فلا ينقل غالبا قاله في الكفاية **فان قال قائل قتلته بسحر يقتل بها لبا فاقول** عليه
او يقتل تاذنا فسيب عمدا او قال **مقدنت به غيره فاصبته خطأ** اقراره في
الثلاثة والدية الواجبة في شبه العمد والخطا في ماله لا على عاقلته لان اقراره
لا يلزمهم الا ان صدقت اليه قبله فيجب عليها عمدا بتصديتها فروع لو قال ادتيه بسحر
ولم امره بغيره فان عاد عن رآنا السحر كله حرام فان مرض به وتالم حتى مات
كان لو قال **فانت بينة بذلك** اي بانه تالم به حتى مات او اقرب السحر كما صرح
به الاصل ثم حكى الولي انه مات بسحره وبأخذ الدية فان ادعى السحر براه من
ذلك الموضع واحتل بروه ان مضت مدة تحتل بروه فيها صدق جميعه وان قال
قتلت بسحري ولم يبين فروع لو اعترف شخص بقتله انسانا بالعين فلا ضمان ولا
كفارة وان كانت العين حقا لا ينال التقضي الي القتل غالبا ولا تقدم ملكة ودليل
انما خبر مسلم العين حق ولو كان شي سابق القدر سبقته العين ويستحب للعائنة
ان يدعوا للمعين بفتح اليم بالماثور اي المنقول وهو اللهم بارك فيه ولا تضروه وان
يقول **لا قوة الا بالله** ماشا الله وفي نسخة كبعض نسخ الروضة ماشا الله لا قوة الا
بالله والامر قريب وان يغسل جلده مما يلي ازاره مما ويبس على المعين خبر
مسلم العين حق واذا استغسلت اي طلب منك الغسل فاغسلوا قال في الروضة قال
العلل الاستغسال ان يقول للعائنة اغسل داخله اراي مما يلي الجلد بما يصب على
المعين وما قاله علم ان تغيير المصنف بجلده لا يبطئ اصله وان يغسل
المعين **برسود** اي العائنة فعن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم العائنة
يتوضأ ثم يغسل منه المعين ذكره في الروضة وفي نسخة او يغسل باو والاول هو
المطابقة للاصل **الباب في العاقلة ومن عليه الدية وفي جنابة**
الطريق وفيه اطراف اربعة الاول في بيانها اي العاقلة والامل في تحملها خبر
الصحيح ان الله صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وقبها ان امرأتين
اقتلتا مخدقا اخرها الاخرى فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان دية جنيها عرة عيدا وائمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها اي
القائلة وقتلها شبه عمد فنبوت ذلك في الخطاوي والمعين في ذلك ان القبائل في
الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ومنعون اوبيا الدم اخذ حقهم فابذل الشئ
لكل النصرة ببدل المال وحسن تحملهم بالخطا وشبه العمد انما يكسر لاسيما في متعاطي

سحر

فروع

حق

الساح

الاحكام

الاسلحة محسبت اعانتة ليل لا يتضرر بها هو معذور فيه واجلت الدية عليهم رفقا بهم
وسموا عاقلة لعلمهم الابل لعنا المستحق ويقال لتعلمهم عنه العقل اي الدية ويقال
لنعم عن القاتل والعقل المنع ومنه سمي العقل عقلا لمنع الفواحش **وجاهات التحمل**
ثلاث العصية من النسب والولد وبنت المال لا غيرها كزوجيه ومخالفة وقرابة ليست
بعصية فلا يتحمل القاتل مع وجود العاقلة فيما يتحمل فيه لما مر ولا اصله ولا فروعه
كالقاتل اذا ما لم يحاله بدليل لزوم النفقة وفي رواية لا يرد في خبر المراه من
السابق ويبر الولد اي من العقل وفي النسي لا يؤخذ الرجل بخيرية ابنه كانه الى
ولو كان بن عمدا او معتقها فلا يتحمل عنها وان كان ولي نكاحها لان البتة ضمانا بغيره غير
مقتضية ما نفعه فاذا وجد مقتضى زوج به تقدم منهم الاقرب فالاقرب والمولى
بالابوين على المولى بالاب لان العقل حكم من احكام العصوره فيقدم من ذوي الرحمات
وولاية النكاح فان عدم اي العاقل من النسب لم ينفوا بالواجب اذا وزع عليهم فالعق
يتحمل بغيره الا لجهة كلمة النسب فان فقد وكذا الوفاصل عن الواجب شي فعمته
ه ه ه من النسب ثم محقق العتق ثم عصيته وهكذا ثم معتق اي المعتق ثم عصيته
ثم معتق معتقوه هكذا ثم محقق جبر المعتق **ه ه ه** ثم عصيته **وهكذا**
الي حيث ينبغي كالارث ويلحق الاخذ من البعيد اذا لم يق الاقرب فالواجب الارث
حيث يجوز الاقرب بان لا يتقدم لميراث العصية بخلاف الواجب هنا فانه مقدر
بنصف دينه واربعه كما ينبغي قاله في الاصل ورد الارحام لا يتحملون قال المتولي
الا اذا قلنا بتوريثهم فيحملون عند عدم العصيات كما يرون عند عديمهم انهم وظا
ان محله اذا كان ذكرا غير اصل ولا فرع ولا يدخل في العاقلة **فروع المعتق ولا**
اصله لما رواه الشافعي والبيهقي ان عمر قضي على علي رضي الله عنهما با ذيققل عن
موالي صفيه بنت عير المطالب لا تثنى اخيه دون ابنتها الزبير واشتهر ذلك بينهم
وقضى بالابن بغيره من الابناء وصح البيهقي انها يدخلان قال لان المعتق يتحمل فيما
كالمتق لا كالجاني ولا سب بينهما وبين الجاني تاصلته ولا فرعية **ويقتل عتق المرأة**
الجاني عاقلتها الذين يتحملون الدية عنها لو زوجت حيا انما لم يكن اهلا للزوج
بزوج عتقها من يزوجها ومن اعترف بنسب لغيره لعصيته دية جنابته ان لم
تكذب البينة والا فالحكم لها واذا الزمت الدية عصيته لزمته هو بالاولي ان لم يكن
اللفظ اصله او فرعه **فان اعتقه حيا** عن ضرب عليهم حصته واحدة ربع دينار
او نصفه بحسب الحال فالمعتق ككفوق فيما عليه كل سنة لان الولا جميعهم لا لكل
منهم فان كانوا اغنيا فمالي العطل نصف دينار او متوسطين فربع دينار او بعضا
وبعضا فعلى كل غني حصته من النصف او كان العطل اعنيا وعلى المتوسط حصته
من الربع لو كان العطل متوسطين **فان مات** واحد منهم او جميعهم فعلى كل رجل من

484

نيه

عصية

مر

منه من كان عليه من نصف اربع حسب حاله ينال على ان الولا لا يورث
بل يورث به فلو مات معتق له وكان واحدا من عصته حمل كل منهم حصته تامة
في نصف دينار اربعة فلا يوزع عليهم ما كان يحمله المعتق تتقد برحمة خلاف ما
مراقتا لان الولا يتوزع على المعتقين فيوزع عليهم القدر المتحمل لخلاف عصبة المعتق
لا يوزع الولا عليهم اذ لا يورثونه بل يرثون به كما مر فالولا في حتم كالتب رد
يعمل عتيق ولا عصبة من معتقه اذ لا ارث فضل لو جرح ابن عتيقه ابوه رقيق
ويجلا خطا ثم اجر الولا بعق ابيه الى موالي ابيه فقلت الجرح بالسراية فعلى موالي
الام بدل ارض الجرح لان الولا حين الجرح لم يزد لفظا بل بقاءه والباقي من
الدية اذ كان على الجاني الحصول السراية بعد المعتق بخيانة قبله لا على موالي ابيه
لان قتال الولا عنهم قبل وجوبه ولا على موالي ابيه لتقدم نسبه على الاحرار ولا في بيت
المال لوجود جهة الولا بطل حال ولا في محل العاقلة على خلاف القياس فيسقط بالشبهة
كالقصاص نعم يتحمل منه موالي الام ما زاد بالجرح الا احرار فلو كان الجرح قطع اصبع
فسري الى الكف ثم اجر الولا ثم مات الجرح بالسراية لزم موالي الام مع ارض الاصبع
وهو عشر الدية ما زاد قبل الاحرار وهو اربعة اعشارها لان السراية الى الكف حصلت
حين كان الولا لم فكانت كاصل الجراحة صرح به الرافي اما اذا لم يكن باقي بان ساري
ارض الجرح الودية او زاد عليها كان قطع يديه او يديه ورجليه ثم عتق الاب ثم مات
الجرح فعلى موالي الام دية كاملة لان الجرح حين كان الولا لم يوجب هذا القدر
والمعتبر ان لا يزيد قدر الواجب على موالي الام بالسراية المحالة بعد الاحرار فان
مات الجرح بالسراية وقد جرحه جرحه فاني خطا بعد عتق الاب فعلى موالي الاب
نصفها الا في باقية ايضا اي كما يجب على موالي الام ارض الجرح وعذ الجرح
دمي مسلما خطا ومات الجرح بالسراية بعد اسلامه اي الذي فعله عاقلة الذين
ياخص الجرح لانهم عاقلة حين الجرح وباقي الدية ان كان عليه لما في نظيره وقوله
مسما مثالا وعبرة الاصل رجلا فان مات الجرح بالسراية وقد جرحه جرحه فاني
خطا بعد الاسلام فعلى عاقلة المسلمين نصف الدية وعلى عاقلة الذميين النصف
الاخر ان لم يكن الارش اقل منه فان كان اقل منه كارتس موضحة فويلهم الارش فقط
والباقي من النصف على الجاني فان كان جرحه الثاني مرفقا فكل الدية على
عاقلة المسلمين بناء على ان من جرح ثم قتل يدخل ارض جرحه في الدية ولو عاد
بعد الاسلام فجرحه مواخر خطا فعليه نصف الدية بجرحه حصته جرح الاسلام
وهي الربع على عاقلة المسلمين وعلى عاقلة الذميين ربع ان لم يكن حصته جرح
الكفر دون الربع والافعليهم قدر الارش والباقي عليه صرح به الاصل وان خللت
من رمي اليه صيد فاصاب شخصاً فمات ردة او اسلام بين الرمي والاصابة وان لم

يقتل

سور

قبل

يشمل الاصابة الردة او الاسلام بالاصابة فالدية في ماله لا على عاقلة لان شرط حملها
ان تكون صاحبة لولاية النكاح من الفعل الى الفوات ومن جرح وكان عبدا رديا بعد
او رمي صيدا فاعتق العبد او اعتق من جرحه ولا رة الى موالي ابيه او اسلام الذي
ثم بعد العتق او الاسلام تردى رجل في البئر او اصابه السم فمات من الخافز
او الرامي الدية في ماله فلا تجب على السيد لا نقال العبد عن ملكه قبل الوجوب ولا على
العاقلة لما مر في التي قبلها والنقود مسلمة حفر الذي من زيادته وان جرح عبد خطا
خطا فاعتقه سيده فذلك منه اختيار للعدا فليزعمه ان مات به اي بالجرح
الاقتل من ارشها اي الجراحة بقتل اي العبد وعلى العتيق باقي الدية ان كان لا
على سيده ولا على عاقلة لما مر وان ايت جرحه جرحا خطا وقد ارتد جرحه بعد
جرحه فلا يقتل من ارض الجرح والدية على عاقلة المسلمين والباقي من الدية
ان كان في حاله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله ولو قطع يديه
ورجله فعليه الدية ولا شيء عليه ولو جرح وهو مرتد ثم اسلم ثم مات المجروح فالدية
في ماله اذ لا عاقلة للمرتد وان املت الردة من الجرح بين اسلامه وبين
وقبل موته الجرح ففما على عاقلة من الدية اعتبارا بطرفين ام عليهم ان الجرح
والزايده عليه في ماله الحصول بعق السراية في حالة الردة فيصير شبهه دارية
للمعتق لان قال الربيع اصحهما عندي الاول وبه قطع جماعة ان عاد قريبا وعليه يستثنى
ذلك من اعتبار كون العاقلة اوليا للنكاح من الفعل الى الفوات وعلى الثاني جريبت
القنوي وغيره وهو المعتد فان فقدت العاقلة او عسر او اخطا ولم يجد القواص
الاعتد على الجاني المسلم كما يورثه الجرح انا وارث من لا وارث له اعقل
عنه وارثه لا ينفذ ومما لا يورثه انا يوضع فيه قينا له تجب الدية في حالها
موجبة فان مات احدهما كسائر الديون والميتة في ذلك كالذي في الطرف الثاني
في صفة العاقلة وهي خمس العتائف وعدم الفقر والحريه والذكورة واتفاق
الدين على مقتله من مقتله ومقتله من مقتله او مقتله من مقتله ومقتله من مقتله
كما قاله البلقيني امرأة وحشي لعدم اهليتهم لنصره ولعدم الولاية ولا ان الرقيق
لا يملك ولا يملك وان مكر ليس اهلا للمواصلة فلو مات 5 الحنفي ذكرا غنم
حصته القادها غيره اعتبارا بما في نفس الامر كافي بهذا النكاح وليس له
وصح البلقيني خلافه قال ابن النجاشي على المواكلة والمناصرة الظاهرة وقد كان
هذا في سررد الثوب كالانثى فلا نصرة به وظاهر انه يفر من الميتة لا للمردك
ويرجع المردك على الميتة ولا يعقل مسلم عنه دمي ولا عكسه لما مر ويتعاضل
المردك ونصرا في اي يعتد كل منهما من الاصل كما يتوارثان لان العنقر كله ملة واحدة
ويتعاضل دمي ومعاهد دمي عهدا لا يخل واعتبر الاصل زيادة مدة العهد

الطريق الثاني

الثاني بعد الاند مال فعليه ان ينقل ميتة او حيوات فدية او ماش فانفذ بير
وعلى الاول حكمه الطريق الثاني في الجنين التي يجب فيه العزة ووضعه كما ذكر
في المستولدة وفي نسخة في العدة وذلك بان يكون غاظر فيه موره ادمي ولو في طرف من
اطرافه او لم يظهر لكن قال القوابل فيه صرة خفيه ان قلت لويق لتصوره ان شككن
في ايد اهل ادمي وينتشر في الجباب الغرة الكاملة فيه الحكم باسلامه فلو كان من ختامين
او من احدهما ورثني او خوه فقلت غرة مسلم يجب فيه كما في دينه او من مجوسيين
او خوهما او ثلثي او ثلث خمسها يجب فيه لذلك ويشترى بها الاول به اي بقدر
الثلث او الثلثين غرة بعد اوثنتين في الاول وثلث بعير في الثاني وان نفذت
اي الغرة بان لم يوجد ذلك فالابل ان وجدت او الدوام ان لم توجد يجب وان وطى مسلم
وذي ذممة بشبهة فحلت والقت جنينا كناية واحكم الثايف باحدهما فلم حكمه وان
اشكل الامر اخذ الاقل وهو الثلث ووقف حتى يصطليحوا او يتكلموا في الحال ولو اراد
الذمي والذمية ان يصطليح على ثلث الموقوف منها يجوز ان يكون الجميع للمسلم
حق لها فيه او اراد الذمية والمسلم ان يصطليح عليه جاز لان كان الجنين كافرا
فالثالث اي ثلث الموقوف لا م فلها ان تصالح المسلم عليه وان كان مسلما فالجمل له
اي للواطي المسلم فالحق فيه لا بعدد رها فلا حق فيه للذمي وخمين المرتدة التي
حلت بقدر الردة مسلم يجب فيه غرة كاملة فلو احبها مرتد او غيره لعن بز في حال
والقت جنينا كناية فهدر الجنين الحريمين بنا على ان المتولد من مرتد كافر
لو عتقت امه جاني اجهضت جنينا كناية من الحناية والاجهاض لا سنها
وبين العتقة كما وقع في الاصل او اسلم احد ابوي الجنين الذمي وان كان الاخر وثنيا
او خوه فغرة كاملة يجب لان الاعتبار في قدر الضمان بالمال وتغييره عما قاله في الثاني
اعم من تغيير اصله بالذمين مع انه لو حذف الوصف بالذمي كان اولاد سيدها اي الامة
من ذلك اي من الغرة الاقل من الغرة ومن عشر القيمة اي قيمة الامة لان الغرة ان
كانت اقل فلا واجب غيرها او العشر اقل وهو الذي استحققه السيد وما زاد بالحرية
فلو كانت اي الجنين عليها حرية او الجاني على الامة قتل عتقها السيد وجنيتها من غير
وهو ملك له فهدر لو كان الجنين من ذم لان لم يكن مهنوا على الجاني ابتداء
فصل في الجنين الرقيق ذكر اكان او انثى او لا حتى عشر قيمه امه على وزان اعتبار
الغرة في الحر بمشردية امه وانما يقتدر قيمته في نفسه بتقدير الجنانية فيه بل
قيمة امه لعدم ثبوت استقلاله بانفساله ميتا ويجب ذلك على العاقلة كما في الجنين
الحر فلو اقت اي الامة كناية جنينا ميتا فعنقت ثم اقلت اخر من الاول عشر
قيمة الام وفي الثاني غرة اعتبارا بحال الاجهاض ويعتبر في عشر قيمتها اكثر قيمتها
وفي نسخة قيمتها من الجنانية الي الاجهاض مع تعدد ير اسلام الكافرة ورق الحرة

وسلامه

مصر

مصر

وسلامه المجيبه اذا كان الجنين غلانا في الاولين وصورة الثانية ان تكون الامة رجل
والجنين اخر بوصيته فيقتلها ما لكها فان كان الجاني نصف الام الجنين عليها وجنيتها من
زوج او زنا فعليه لشريكه نصف عشر القيمة ويهدر نصيبه وان صر بها احد الشريكين
ثم اعتقها وهو مفسر فالقت جنينا ميتا عتق نصيبه من الام والجنين وعليه نصف قيمة الام
لشريكه ولا يلزمه ما عتق من الجنين شي لان وقت الجنانية كان ملكه فان كان المعتق مورا
وحكمه بعتقها عليه فليشريكه عليه نصف قيمتها كاملا ولا يفرد الجنين بقيمه بل سبع الام
في التقويم عما يتبعها في البيع ويلزمه بالجنانية غرة اي نصفها لان حر لو رثه الجنين يوم
اي المقتل لا يقاتل وان عتق احد الشريكين نصيبه منها ثم جنى عليها مفسرا فعليه
لشريكه نصف عشر قيمة الام وعليه ما عتق من الجنين نصف غيره لو رثته وان كان
موسرا فعليه لشريكه نصف قيمتها كاملا ولا يفرد الجنين غرة لو رثته او جنى عليها بعد اعتاق
احدهما نصيبه الشريك الاخر والمعتق مفسر فعلى الجاني نصف غرة لو رثته الجنين
او موسر فعليه للجاني نصف قيمتها كاملا وعلى الجاني غرة لو رثته الجنين او عتق احدهما
نصيبه واذا جاني احدهما المقتل مفسر فعلى الجاني نصف غرة لو رثته الجنين ونصف عشر
قيمة الام للشريك الاخر لان ثلث جنينا نصفه حر ونصفه رقيق او موسر فغرة تلزم
الجاني لان ثلث جنينا حرا وان اجهضت جنينا للشريكين عليهما فليقتل منها على الاخر
ربع عشر قيمتها لان خلاصهما جاني على ملكه وملك صاحبه ونصيب كل منهما ثلث نصفها فقتل
جنانية على ملكه وثبوتها بان لان الحقتين من جنس واحد فلو اعتقاها معا او اعتقها
وعلىهما فقتل جنينا كناية من الاجهاض فعلى كل منهما ربع غرة اعتبارا بحال الجنانية
وقيل نصيبها اعتبارا بحال الاجهاض والنصير بالترجيح من زيارته وصرح به الشيخ ابو علي
للام منها الثلث او الباقي للعصبة ولا شيء للسيد لانها قاتلان فلو اعتقاها
قبل الاجهاض موهوب بعد الجنانية والجاني احدهما فعليه لو رثته الجنين نصف غرة
ولشريكه الاقل من نصف العدة ونصف عشر قيمة الام اعتبارا بحال الجنانية وقيل عليه
غرة اعتبارا بحال الاجهاض والنصير بالترجيح من زيارته فغرة فرع لو وطى شوفا
امهما فحلت فاقلة جنينا كناية من الجنانية اجنبي عليها فان كان موسرا فالجنين
حر وعلى الجاني غرة وهو لمن يلحقه الجنين وان كانا عسريت فنصف الحقتين حرو وجب
على الجاني نصف غرة لمن يلحقه الجنين وعليه لآخر نصف عشر القيمة اي قيمه
الام وخذ الحكم فيما يظهر لو كان احدهما موسرا والاخر مفسرا وحكم الجنين فان لحقت
الموسر فلم غرة وان قتل من سبوا لقت جنينا ميتا كناية من السيد بان جنت على نفسها
فالقت ميتا اهدر لما زاد على الروضة بقوله لان الام قاتلة لغيره والامة جنت له
على المستولدة شي لانها ملكه ثم انما عتقها اتم حسيب قهره وان عتق طابقت السيد بالاقل
من قيمة المستولدة وسيد من الغرة فرع لو مات الزوج ودفن اتم الا حاملا واذا جاب او

عشر

ن

فرع

لا يورث والفقير الجنب ميتا بحضرة عبد عليها من التركة فلها منه ربحه ومن الغرة ثلثها
 وثلاث ثلثه ارباع العبد وثلثا الغرة فالغرة ما بينهما متعلقا بالعبد وهو ما بينهما ارباعا
 والجنبان باقتضاه ميتا خرج عن كونه وارثا والسيد لا يجب له على عبده فيسقط من نصيب
 كل من الام والاخ من الغرة ما يقابل ملكه من العبد ويطلب الاخر ما بقى له ان كان فلاح
 ثلاثة ارباع العبد فيسقط من نصيبه من الغرة ثلثه ارباعه يبقى له ربحه لها منها وهو سدس
 يتبقى بنصيب الام من العبد والام وربعها فيسقط من نصيبها من الغرة ربحه يبقى له ثلثا ارباع
 منها وهو سدس ونصف سدس يتعلق بنصيب الاخ من العبد فيقتاضان في سدس ويبقى لها
 نصف سدس ويستقط نصيب الاخ منها وقد اوضح ذلك من زيادته فقال **قوله** العبد غرة
 بان ساواها فحصة كان كانت قيمة كل منهما ستين دينار **استقط نصيب الاخ من الغرة** ارباع
 ثلثه ارباعه في مقابلته ما ملكه من العبد وربعه بالتقاضي **وبقي لها بعد سقوط ربح نصيبها**
 من الغرة والتقاضى نصف سدس من الغرة **تأخذ من نصيبه** اي الاخ فان سلم له مقدار
 من العبد صار لها ثلثه وله ثلثاه **والا** اي وان لم يصلح العبد غرة فان الاول كان كاف
 فحصة العبد وعشرين دينار **والغرة** عتقين بقي لها من نصيبها منها خمسة عشر تاحد نصيب
 من العبد وقد استوفى حقه وربع له من نصيبه من الغرة **ياخذ فيها نصيبه** منه
 وسقط الباقي لها من الغرة وذلك لانه قد سقط من نصيب الاخ ثلثه ارباع نصيبه من الغرة
 الغرة الباقية ما للام من العبد وهو يساوي خمسة فسقط له خمسة ايضا اذ لا يلزمها المدا
 الا بالاقبل من الارش وقيمة نصيبها وسقط ما لها من الغرة ربع وهو خمسة فقد بقي لها خمسة
 عشر وله عشرة كما تقر فان سلم كل منهما نصيبه في العبد للاخر انعكس قدر ملكها فيعبر
 له ربحه ولها ثلثها ارباعه قال الرازي عن الشيخ اي حامد ولو كان بدل الاخ اثنا عشر فبقيتها
 الثلاثة ايضا والعبد بينهما اثنا عشر فذكر **فرع** لو جاز عتقه ابوه رقيق على امرأة
 حامل لم يعتق ابوه واجرة **لا** من موالى امه الى موالى ابيه ثم اجهضت جنينا ميتا
 ما بالجنانية **فقد الغرة على موالى الام** اعتبارا بحال الجنانية او على موالى الاب اعتبارا
 بحال الاجهاض **وجها** ان قياس ما ربحه قبيل فرع وطى شريكات امتهما ترجيح الاول
 وقد نبه عليه الاصل ولا يقتصر بما وقع للاسوي **هذا** **وعلى الكتاب** عزم وفي نسخة غرة
جنين امته الحاصل منه اذا اجهضها **عنايته** عليها وانما خير بان الكاتب لا يترمه
 بدل ولده من امته فاقاله المصنف سهو نشا من قرأته حتى في جيلان خلاص امه سنايه
 للفا على رعاية اصله اجل مكاتب امته فجن عليها فاجهضت وجب في الجنين عشر
 قيمة الام لانها رقيقه بعد فقوله **فجن** يعني بالنسبة والمراحمي عليها **الطرف**
الذي في نسخة الغرة وهي جند متين او امه مصرية **ولو خير** او ان اشترى بخله
 على النسل لوجوب المنفعة **كالمعيب** بغير **يوجب** التردد للمنفعة فلا تحري خلاف الكفاية
 ولا يضر فيها عيب لا يخل بالعمل لانها حق الله تعالى ولورود الخبر هنا بلفظ الغرة وهي

الطرف الثالث

الخيار

الخيار والمعيب بخلافه ولا فهو ولا غير من عدم استقلالها بخلاف الكفاية لان
 الوارد فيها لفظ الرقبة **ويشترط** ان تساوي الغرة الكاملة نصف عشر دية الاب
 المسلم وهو عشر دية اهم المسألة عاروي ذكر عن عمر وعلي وزيد بن ثابت ولا يخالف لهم
 ولا انه لا يمكن تكيل الدية لعدم طحال جناحه ولا الاهدار فقد رتبها قلبية وردت وهي الجنين
 في الموصضة والسن واجاب ثلاثة ابعوه وثلاث لاغله غير الايام لم يرد بخصوصه بل لزم
 من توزيع ما للاصبع على اجزائها **وبقي عدم** اي الغرة بان لم توجد سببية بتمثل المثل
 ناقلة **خمس ابعوه** عاروي عن زيد بن ثابت وغيره ولا لها مقدرة بها فاذا عدت اخذ
 ما هو مقدرة به لا قيمتها وكان الاصل في الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد
 المتخصص عليه لان القيمة قد تبلغ دية كاملة او تزيد عليها ولا يسيل الى اجزائها فان عدت
 الاصل فومت الجنين واخذت قيمتها كما في فقد ابل الدية فان عدم بعضها اتخذ قيمته مع المجرم
 وقد نبه على ذلك الاصل **ولا يحسن** **على قبول** **معيب** ولو حشيت واضحا قال في الاصل
 ولا خاف وهو محمول بقرينه ماسر في البيع على كافر بسله نقل فيه الرعية او على مرتد
 او كافر متنع وطبها بتمسك او كونه وكان المصنف حذره لذلك **والا** **التي** **اض** **عنها**
 اي عن الغرة **فالا** **اعتراض** عن ابل الدية فلا يصح **الطرف الرابع** في مستحقها اي
 الغرة وفي من تلزمه المستحق **له** هو الوارث للجنس لا بناتيه نفس فعلى عاقلة
 من بشرية ذرا او غيره واجهضت جنينا ميتا لشريها غرة للورثة اي ورثته
لو **منها** **لا** **تأخذ** **في** **الغرة** **على** **العاقلة** **اذ** **اعترضها** **اي** **في** **مقتضيتها** **من** **الجنانية**
اعلى **الجنين** **اذ** **لا** **يحقق** **وجوده** **ولا** **حياته** **حتى** **يقبل** **بل** **فيه** **خطا** **وشبه** **عدسوا**
 كانت الجنانية على انه خطأ ام عدا ام شبهه بان فقد غيرهما فاصابها او قتلها بالجنين
 غالبا او بما لا يجهض غالبا وقيل لا يتصور فيه شبهة العدا ايضا وهو قوي بقدر رقيق
 الشخص المختبر فيه **وهو** **على** **الاول** **يفلظ** **فيه** **فيؤخذ** **عنه** **فقد** **الغرة** **حققة** **ونفس** **وجبة**
 ونصف وخلفتان قال الروياني وغيره وينبغي ان يفلظ في الغرة ايضا بان تبلغ قيمتها
 نصف عشر الدية المعلقة قال في الاصل وهو حسن **وان** **جرحها** **اي** **الحامل** **جهضت**
جنينا **ميتا** **فان** **رث** **من** **جرح** **مقدرا** **او** **غير** **مقدرا** **وغرة** **تجب** **للجنين** **ولو** **ضربها**
فالقت **جنينا** **ميتا** **وبقي** **فيها** **شئ** **فغرة** **وحكومة** **تجب** **ان** **لو** **اقر** **بجنانية** **على** **حامل**
ثم **انكر** **الاجهاض** **للجنين** **بان** **قال** **انها** **لم** **تجهض** **او** **لم** **تجهض** **بل** **هو** **ملتقط** **او** **انكر**
خروجها **بان** **قال** **خرج** **ميتا** **فالواجب** **الغرة** **وقال** **الوارث** **بل** **حياتهما** **فان** **الواجب**
الدية **صدق** **النسب** **بينه** **عملا** **بالاصل** **في** **الوارث** **البينة** **ما** **يدعيه** **وتقدم** **بينه**
الوارث **ان** **قام** **كل** **منها** **بينة** **ما** **ادعاه** **لان** **مها** **زيادة** **علم** **وبعد** **هذا** **النسب** **لان** **الاجهاض**
والاستمالة **او** **خو** **لا** **يطلع** **عليه** **غالبا** **الا** **النسا** **كالولادة** **فيقبل** **على** **ذلك** **لا** **على**
اصل **الجنانية** **وانما** **يقبل** **فيه** **الرجح** **بما** **الاصل** **وعلمه** **المتولي** **بان** **الضرب** **مما**

الطرف الرابع

كالعبد

ويطلعون على ما كان صرح الماوردي بالاكتمال فيه برجل وامرأتين حكاها عنه الازدي ثم قال
 وما قل هو قبيح ما ياتي في النكاحات من ان الجنانية التي كانت تفت الابائنا لقتل الخطا تقتل بهذا
 وان ادعي ان الجنانية من الموت من صرح بها كان سبب اخر في الالم اورجنسيان اليه اي الى الجن
 او الموت صوحت في معنى لان الجنانية سبب ظاهر والاصل عدم وجود سبب اخر والا بان لم يكن
 الغالب بقا الا لمرأي ذلك فلا يصدق في بل المصدق هو يمينه لان الظاهر معه الا ان تقوم
 بينة بان الالم لن يزل حتى اجهضت او مات الجنين **ولا يقبل هذا الا رجلان صريح به الاصل**
 في الازدي وناسرهما المصنف الثاني قال الازدي وسبق كلام الماوردي في نفي الالف في
 وامرأتين نظير ما مر عنه ولو قال المصنف صدقة هي صدقة الزوارث كان انشأ خطأ في كلام
 اصله وان الفت حقيقي عرف استهلال واحدها بيمينه او غيرها وجعل وجيب اليقين كان
 الاصل سراق الذمة عن الزايد فان كانا ذكرا وانني فقرة ودية انني وكذا ان كان اثنين فان
 كانا ذكرا فقرة ودية رجل وان الفت حقيقي ذكر او انني واحد اخر ومات فادعي
 الزوارث حياة الزاير وتوفى الاثنى والحائي العكس صدق الحائي بيمينه علما باليقين
 ويختلف على نفي العلم بجنانية الذكر وخبرة ودية انني ولو صدق الحائي في حياة الزاير
 وتبينته العاقلة لم يقبل على العاقلة **فان كان في ذمة انني وعوقب الا هو والباقي في مال الحائي**
 ونفي الاصل بالحق لم يرد العزة سبق فلم راق الفت حقيقي حيا وميتا وبما في الحيا
 او جنينين وماتا كما هو به اصله وبما في يادي ورثة الجنين سبق موافق موته ليرثها ثم يورث
 وادعي وارثا عكسه ليرث هي الجنين ثم يورث هو فان كانا بعدهما بينة حكمهما والابان خلفا
 او خلفا لثلاثين بين الجنين والام للجهل بموت السابق وبما تزل كل بعد لورثته الزاير
 والا بان خلف احدهما ونكل الاخر فاضي الخالف كمنظاريه فذو الجنينين مثالا فما تفت عنهما
 او زاد عليهما فذلك **باسم كفاية القتل الاصل فيك قوله تعالى ومن قتل مونا خطأ فمخير**
 رقبة مومنة وقوله ناذ كان من اي في قوم عدو لهم وهو مومن فمخير برقبته مومنة وقوله وان
 كان من قوم بينهم عيثاق فدينه مسلمة الى اهل القوم مومنة وخبروا ثلثه ابن الاسع
 قال اتينا النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار بالقتل فقال لا تقتلوا عنه
 رقبة يفتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار واه اورد وصحه الحاكم وغيره الكفان
 تترجم من سوى الحربي ميمنا كان ام لا يقتل كل ادي مضموم من مسلم ولو في دار الحرب
 وذبح ومنشأ من ذبحه وعيد ونفسه عدا او خطأ او شبه عدم مباشرة او تسببا
 ولا يؤثر عدم الضمان بالمال او القصاص كما في قتل عبده ونفسه لان الكفارة انما تجب
 لحق الله تعالى لا لحق الادمي وخرج بسوي الحربي الحربي فلا تترجمه الكفارة لعدم التمسك
 الاحكام ومثله الجلاذ القاتل باسم الامام ظلمما وهو جاهل بالمال لانه سيف الامام والله
 سياسه وبالقتل الجراحات فلا كفارة بينهما لورود النص بها في القتل دون غيره كما
 تقرر وليس غيره في معناه وتقدم ان غير المميز لو قتل بامر غير من امره ذنبه وقضيته

61\

ان الخفارة كذلك شبه عليه الاذرعى **لا يقتل مباح الدم** فان اذن فيه كما صرح به الاصل
تقتل مرتد وقاطع الطريق **ور ان تحصى** وحزري وبانغ وصايل وسياي في باب البغاة ان
الكفارة لا يجب اصلها يقتل الباغى العادل اذا كان له تاويل ولا لعله فحونه ما ذواله بحسب
ما ظهر له من دليله وما ذكره كاصلة في قاطع الطريق محله اذا اذن الامام في قتله والافنى الكفارة
كما تجب الدية بنا على ما ياتي من ان المقلب في قتله بلا اذن معني القصاص فلا اشكال بنزائنا
ولا تلزم الكفارة بذرايح اي يقتل ذو داري من اهل الحرب **وسياهم** وان حرم قتالهم
لان تحريمه ليس بحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتفاق بهم **وهي** اي الكفارة غير
متجزئة بدليل انها لا تنقسم على الاطراف ولان فيها معنى العبادة ومن لا توزع على الجماعة
بل على كل شريك في القتل **كفارة** كالقصاص ونازقة جزا الصديق بانها وجبت لعنف الحرمة
لا بد **وهي كفارة الظهار** في الترتيب والصنات **لكن لا الحام** فيها اقتصارا على
الوارد فيها من اعتاق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا عمل المطلق
على المقيد في الظهار كما فعلوا في قيد الايمان حيث اعتبروه ثم جلا على المقيد هنا لان ذاك
الحاق في وصف وهذا الحاق في اصل واحد الاصلين لا يلحق بالآخر بدليل ان اليد المطلقة
في التيمم حلت على المقيدة فالموافق بالوضوء ولم يحمل افعال الراس والرجلين في التيمم على
ذلك فان الوضوء يعني لكن انما قبل الصوم **الحكم** من تركته الصوم **فيما** انما
فيخرج لكل يوم من طعام **نكح** الكفارة في مال الصبي وانجوز اذ اقتلا جماعة من ماس
ويحقق الولي عنهما من ماله كما يخرج الزكاة عنها منه فلو عدم ماله اقام الصبي او الجحر
المميز عن كفارته **احزاه** بنا على اخر اقصايد الحج الذي نفسه وقيل لا يجوز به بنا على مقابل
ذلك والمقترح بالترجيح من زيادته لا يصوم عنها الولي كمال والقياس ان السفيه يعق
عنه وليه وتردد فيه الاذرعى فقال هل يتولاه عنه الولي او يعين له رقبة وياذن له في
عتقها فيه نظرا للاول **والجد** اي لكل منهما **الاعتاق** والاطعام عنهما ماله ذكاهما
ملكاهما ثم نابا عنهما في ذلك ثم يعق ويطعم عنهما **الرعي** او القسم باب دعوي
الدم وما يتبعها وفيه ثلاثة ابواب الاول في الدعوي **ولها** حش شروط الاول
التعيين للذي عي عليه فلو قال قتل اي احد هذين او احدهما ولا العشرة لم تسمع
دعواه لا يابى تخفى ادعي دنيا على احد رجلين او رجال فلا تسمع الدعوي المجهولة
فيه اي في القتل **ولا في عشرة** خفص وانلاف وسوقه ولم تحضره يعني القاضي
الدعوي عليه المجهول الغائب فلو قال قتل اي زيد او عمر لم تسمع الدعوي ولم تحضر
القاضي احدهما **وكذا** لا تسمع الدعوي بقتل او غير علي محمد لا يتصور وقوعه منهم
لان دعوي بحال فان ايان اي تصور وقوعه منهم سمعت الشرط الثاني **التفصل**
للدعوي فيقول قتله خطا او عمدا او شبهة عمد او متعمدا او مشريكا لغيره ووجب
كلان الثلاثة الاول بما يناسبه لان الاحكام تختلف بهذه الاحوال ولوقا كاصلة

منفرد ابدون او كان اولى **فلو اطلق دعواه استجب استغفاله** وما قيل من ان
 الاستغفاله تلحق بمنوع بد التلحق ان يقول له قتلته عدا او خطا والاستغفاله ان
 يتوكل كين قتل والضرر بالاستغفاله من زيادته ولا يلزمه استغفاله بل ان يبرئ عنه
 ولا يستأله الجواب حتى يجرى الدعوى فلو قال قتلته بشركة سئل عن شراجه في القتل
فان ذكر مع الخصم شركا فيه لا يمن اجتماعهم عليه لغت دعواه كما علم مما مر فان
امن ولم يعيهم لعدم حصره لهم او لعدم معرفته لهم والواجب القرد بان قال قتل عدا
 مع شركا عامدين سمعت دعواه لانه اذا اثبتها امكن الاقتصاص منه ولا يختلف ذلك
 بعد الشرك او الواجب الدية بان قال قتل خطا او شبهه عدا وتعد في شركا به خطي
 فلا تسمع دعواه لان حصه المدي عليه من الدية لا تقام الا بخصم الشركا نعم ان قال مثلا اعلم
 عدم حقيقته واذا علم انهم على عشرة ونحو ذلك سمعت دعواه **وطولت المدي عليه في**
 المثال المذكور بالاعتراض من الدية لانه المتيقن وقوله مثلا ونحو ذلك من زيادته واحدها يغني
 عن الاخر الشرط الثالث **والرابع المدي والمدعي عليه وشراهما التكليف** وشرط الاصل
 كون المدي ملتزما في جز به الجزاء وهو محمول على جزى لا امان له فقول الاستوي ان
 ذكره وهو ممنوع وقد اعتبره المصنف فحذفه مع انه شرط في المدي عليه ايضا وعادة
 التهاج وانما تسمع من مطلق ملتزم على مسلم **فتسمع الدعوى وان كان كل من المدي والمدعي**
 عليه الجاني او سماع من سبق به كمالوا شترى عينا وقبضها فادعى رجل ملكا فله ان
 تخلف انه لا يلزم التسليم اليه اعتمادا على قول البايع وذكر حكم الجاني في المدي عليه
 من زيادته وتسمى دعوى السفينة اي المحجور عليه بالسفينة **وتختلف** وتختلف في المال
 اذا ازال الامر اليه **احذه الوكي كافي** دعوى يدعي السفينة وكلن وكلن والوكي ياخذ
 المال على السفينة **الدعوى على السفينة** فان لم يكن لوث فان اقر **موجب قصاص او**
نكاح **والدعوى انقضت** عملا باقراره الحقيقي في الاولى والحكمي في الثانية لان اقراره بما وجب
 القصاص مقبول **واقر بموجب مال فلا يقتض منه** تكن تسمع الدعوى عليه لاقامة
 البينة عليه **ولا يخلو المدي ان انكر السفينة بناه ان يكون المدي عليه مع يمين المدي**
 كالاقرار وان كان لوث انقسم المدي **وقضى له كافي غير السفينة** **واذا اقر مفلس**
 اقرارا حقيقيا او حكما عملا باقرار المفلس وان صدقته العاقله حلت موجب ما
 صدقت فيه وان انكر المفلس فان كان بينه او لوث وانقسم المدي زام القربا وان لم يكن
 بينه ولا لوث حلف المفلس فان نكل حلف المدي وقضى له **والدعوى في حياثة العبد**
 تكون عليه ان اوجبت قصاصا او كان ثم لوث فحتم اقراره في الاولى والقيامة
 في الثانية فيرتب على ذلك حله والا اي وان لم تجب قصاصا ولا ثم لوث فعلى السيد
 الخامس **الدعوى وتعلق المال حيث وجب بريقه** **عبد كسائر جنباياته** الشرط الخامس
 عدم التناقض في دعواه فان ادعى انقراده بالقتل ثم ادعاه على شركه او انقرا

لغت

لغت دعواه الثانية لان الادعي تكذيبها **وكذا بلغه الاول قبل الحياثة** لان الثانية تكذبها
 بخلافها بعد فيمكن من القود الي الاول الا ان يصرح بانه ليس بها تل فلما قر له الثاني
 بما ادعاه **لزمه** لان الحق لا يعدلما ويحتل كذب المدي في الاولى وصدقه في الثانية
واذا ادعى قتل عدا وصفه بخطا او شبهه عمدا وعلمه بان ادعي خطا وصفه
بعدا او شبهه او ادعى شبهه عدا وصفه بغيره سمعت دعواه لانه قد يظن ما ليس بعدا
 عدا او شبهه فيتميز بتفسيره انه خطي في اعتقاده ولا نه قد يكذب في الوصف ويصوب
 في الاصل **واعترف تفسيره** فيمضي حله وان قال بعد دعواه القتل واخذ المال اخذ
 المال باطلا او ما اخذ به حرام على او حقه **سئل فان قال ليس بقاتل** وكذبت في الدعوى
 استرد المال فيه **او قال قضى عليه بيمينتي** **وانا حنفي** لا اعتد اخذ المال بيمين
 المدي لم يسترد منه لان النظر في رأي الحاكم في اعتقاد الخصمين فلو نذر رسوله عودا
 سبيل وارثه فان امتنع من الجواب فظاهرا به يلزم بالرد ويظهر ما ذكر من **قال لا املك هذه**
الا ان ابرئ اي لاني **رأيت من كافر وفسر كثره** **بالاعتزال** او **لا املكه** **لان مقتضى لي من**
 حنفي باخذه **بسم الجوار** وانما شاع في ادعي الاخذ بها **الا املك هذه الامة** **لان مقتضى لي من**
 وقد علم انه استلوا لها **بنتاح** واستند هو في قوله ان ذلك فلا اثر لقراره في الصور الثلاث
 فيملك فيها ما اقرب له لعماد ما يشد اليه او قال لا املك هذا **الا** **بمفصوب** **وملكه**
فيما لا ضايغ وان عينه لزمه تسليمه اليه ولا رجوع له على الماخوذ منه **لا** **تو له** لا يقبل عليه
 ولا اثر لقراره اي من اقسم بيمينت **على القسامة** فلا يلزم به شيء فان ادعى قتل علي رجل
 واخذ الدية بيمينته واعتزى **اخربا لقتل** ولم يصرفه الاخذ فلا اثر لقوله فيما جري
 رالا اي وان صدقه رد الدية على الذي اخذها منه **وله مطالبته المقربها** **لان** **ربما يني الدعوى**
 الاولى على من حصل له واقرار الثاني ينفذ اليقين او ظنا اقوي من الظن الاول وهو نظير
 ما مر في اول هذا الشرط **الباب الثاني في القسامة** هي لغة اسم لا ولي الدم ولا يمانهم واصطلا
 اسم لا يمانهم ويطلقها اعتنا على الايمان مطلقا ايضا والاصل في الباب خبر الصحيح انه
 صلى الله عليه وسلم قال كويضه وحميمه وعبد الرحمن بن سهل لما خبروه بقتل اليهود
 لعبد الله بن سهل نجيبوا نكره اليهود التحفون وتستحقون دم صاحبكم وفي رواية
 تحفون من مينا وتستحقون دم قاتلكم او صاحبكم قالوا حلف ولم تشهد ولم تتر
 قال سبكم يهود نجيب مينا قالوا كيف تاخذ بايمان كفار فعقله النبي صلى الله عليه وسلم
 بن عنده وهو مخصص لخبر البيهقي البينة على المدي واليمين على المدي عليه **وفيه**
اربعة اطراف **الاول** في محله اي القسامة وهو قتل الحر في محل اللعن الا في بيانه **والثاني**
العبد ولو مكاتبنا على ان يبدله خله العاقله وفي معناه الامة ولوام ولد فلا قسامة
 في غير القتل من جرح **والثاني** مال بل يهدق المدي عليه بيمينته على الاصل **وان كان**
هناك لوث لان البداة بيمين المدي على خلاف القياس والنص في القسامة وحرفها

او علم

البيان
 ٦

اعظم من حرمة غير هذا اختصت بالكنافة وكذا القسامة في قتل النفس في غير حق اللوث
كما انه كلامه السابق لا يتأخر بعد الظن ولو اريد الجرح او انتقص الهدم فيما لو كان
كان او مات بالسراية قبل الاسلام في الاول او قبل في الثانية فلا قسامة كان
المستحق ضمان الجرح دون النفس فان ما في السراية بعد الاسلام او تحديده العهد جرت
القسامة لان المستحق حين ضمان النفس والوث لغة القوة ويقال الضعيف يقال لا
في كلامه اي تكلم بكلام ضعيف واصطلاحا قوله في القتل صدق الذي كان لو
قتل في مسان اعرابه كالحصن والقرية الصغيرة والمحلة المنفردة عن البلد الصغير ولم
يخالفهم غيرهم حتى لو كانت القرية مغلقة بدارعة طريق يطرقها غيرهم فلا لوث لاحتمال ان غيرهم
قتله واعتبار عدم المحاطة جري عليه تعالى لا نسوي فقال انما لوثا بقتل نفسه عليه
انشائي وذهب اليه جمهور الاصحاب بل جميعهم الا الشاذ وحكاها النووي في شرح مسلم
عن الشافعي وقال الباقين انه المذهب المعتمد والذي في الاصل صحيح اعتبار ان لا يسلط
غيرهم والمراد بغيرهم على هذا التوليد من لم يلق صدقة القتل ولا يكون من اهله والا
فاللوث موجود فلا تمنع القسامة قاله بن عسرون وغيره قال الاسنوي بنما لابن الرقة
ويدل له قصة خبير فان احره القتل كانوا معه ومع ذلك شرعت القسامة قال العمري
ولو لم يدخل ذلك المكان غير اهله لم يقتل العداوة او يوجد قريبا من قتلهم مثلا ولا
ساكن في الهجر او اعمارة ثم او يوجد فرق عنه جمع وان لم يكونوا اعداء وبه
اثر جرح او خنق او غص وفي نسخة او عسود لو كان وجوده في المسجد او في باب
الكعبة او في الطواف وكذا كبستان وقوله من زيادته وبه اثر جرح او خنق او غص
يعني ما ياتي قبيل الطرق الثاني بد ذكره هنا يوم انه لا يعتبر بما قبله ولا فيما بعده وليس
كذلك ويوجد وقد ارجحوا في مصنف اذ يغلب على الظن انهم قتلوه او بعثهم ولو
ترك قتلهم ارجحوا كان اولي واخصر ارجحوا لا نسب بكلامه يوجد قبل في نسخة ارجحوا
رجل ملطج سلاحه او ثوبه او بدنه بالدم ولا قرينه ثارا رصه بان لا يكون ثم
ما يمكن احالة القتل عليه فلو وجد قربه سبع او رجل مول ظهره قال في الانوار
او غير مول ارجحوا او ترشش دم في غير وجهه فالحجب السلطان لم تدل قرينه على انه
فلنشد بلوث في نسخة لوث فحقه كان وجده جراحات لا يكون مثلها من غيره من وجد ثم وله استقصاء بين الناس
اي فلاما هو القاتل او روي من بعيد يحرك يده كما يفرد من يضرب فوجد مكانه
فقتل او يشبهه عدل ولو قبل الدعوى وكذا امران او عبدان او صبيان افساق او دينون
لو دفعه بانه القاتل فحقه كانه يثبت الظن واحتمال التواطى كاحتمال الكذب في
شهادة العدل الواحد وقد حكى الرافي في شهادته من قبل روايتهم كعبيد ونسوة جاورا
دفعه وجهين اشهرهما المنع وانواعه لانه لو قتل واقتصر في الروضة على الاصح بدل الاقوي
قال الاسنوي وهو عجيب لانه لم يذكر ما ذكره من انه يجب وان الجمهور على خلافه لا سيما وقد
كثيرا

قتل في المطالب عن الشافعي المنع فتعين الفتوى به انتهى والوجه متايله وعليه اقتصر في
الشرح الصغير ولم ينسب ترجيح المنع الي احد وما قاله من الرافي ذكر انه بحث وانا اجهل
على خلافه ممنوع على ان القول بالمنع يقتضي القول به في نظيره ممن لم يقبل روايته لنفسه
وهو خلاف ظاهر كلامهم وتفسير المصنف كاصله بالشهادة يوم ان يتعين لقتله فانه لا
يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الاخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد بطن ما
ليس بلوث لونا ذكره في المطالب لقول المقتول اي الجرح جرحي فلان او قتلني
او دمي عنده او خوة فليس بلوث لانه مدع فلا يعتد قوله وقد يكون بينه وبينه
عداوة فينقض اهداكه فان قلت قوله لا يمان اجنابهم على قتله كما في الازديع
بمضيق لم يسمع دعواه عليهم كما مر وتسمى على بعضهم في الازديع كما لو ثبت اللوث
في جماعة محصورين فادعى الولي القتل عليهم بعضهم بقتل بعضهم او بعضهم ولا
يخرج على الخلاف في قضائه بعلمه لانه يقتضي بالامان وقبيل المقتل اي
قتل احدها الموجود عند انكشافها ان التمس قتال بينها ولو بان وصل سلاح احدها الى
الاخر فلو ثبت حق من العدو للقتل اذ الظاهر ان اهل صفه يقتلونه ولا يمان
لم يلتم القتال فلي اي من لوث في حق اهل صفه كان الظاهر انهم قتلوه فلو وجد
بعضهم اي القتل في محل اعدائهم وبعضهم في احرى اعداءه اخري فلو كان ابيهم
احدها ويدعي عليه ويقسم قال الرويان وله ان يدعي عليها ويقسم قال في الاصل قال
الموتى ولو وجد قتل بين قريتين وقبيلتين ولم يعرف بينه وبين احدها عداوة
لم يحل لربه من احدهما لوثا لان العادة جرت بان يبعد القاتل القتل عن قريته
فيقتل الى بقعة اخري دفعا للهمة عن نفسه وما ورد دما يغالف ذلك لم يثبت
الشافعي رضي الله عنه اسناده فقتل قريبا رض اللو ما يبطله فاذا ظهر لوث على
جماعة فلو كان ابيهم واحد واكثر وفي نسخة الاكثر من ويدعي عليه ويقسم لان
اللوث كذلك يظهر وكل ما يختص بالواحد فان قال القائل صرحوا في خلافه فلا قسامة
وله خليفهم قال الاسنوي وغيره هذا خلاف الصحيح فقد مر في اول الباب انه لو قال
قتله احدها ولا وطلب من القاصي تخلف كل واحد لم يجبه للايمان وسبب ما وقع فيه
الرافعي هنا ان الغزالي في الوجيز ذكره هنا وهو كذلك وهو ممن يسمع سماع الدعوى
بغير غير المعين فقلده ذاهلا عما مر على القول بالتخلف فان لكل واحد منهم عن
اليمن وقال في نسخة او قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل في جميع
جميعا وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذي عينه ولو شهد شاهد بقتله فقلنا
عن التقييد بعد او غيره بعد دعوى منفصلة او مطلقة على القول بصحتها لم يكن ذلك
لوثا حتى يبين اذ لا يمكنه ان خلف مع شاهد ولو خلف لا يمكن احرى لانه لا يعلم
صفة القتل حتى يفتوي موجه فظهر اللوث في اصل القتل دون ومنه لا قسامة فيه

سألت

نصر

منه

لنقدرا استينافا وجهه قال في الاصل بعد هذا كله وهذا يدل على ان القسامة على قتل موصوف
نستدعي ظهور اللوث في قتل موصوف لكن اطلاق الاحكام يفرق بين الولي من القسامة
على القتل الموصوف بظهور اللوث في اصل القتل وليس بعيدا بليل انه لو ثبت اللوث في حق
جماعه يكن الولي من القسامة في حق بعضهم كما لا يعتبر ثبوت اللوث في الاقرار والاشتراك
لا يعتبر في صفتي العمد وغيره ويصدق بيمينه مدعي القبيح عن مكان القتل او مدعي انه
غير من نسب اليه اللوث كان قال لم اخذ في القوم المتهمين اولست انا الذي رى معه
السكين المتلطف على راسه لان الاصل برأيه وعلى المدعي البينة فلو قامت بينة بخضوره
وبينه يكون نه كان غائبا في مكان اخر نسا قطلنا وقيل تقدم بینه القبيح ان انفلقا على
على سبق خضوره والترجيح من زيادته قال الاسنوي والصحيح الثاني فقد نقل الامام عن
اصحابنا وان اختار هو الاول وان قامت البينة بان الثالث غير لوانه كان في مكان
اخر او اقر المدعي بذلك بعد القسامة والحكم بموجبها نفقنا واسترد المال ولا
تسمع البينة انه لم يكن هناك وفي نسخة هنا وبه غير الاصل وكلاهما صحيح وان
لم يلقا لا بد من محقق قال الاسنوي في الاول اخذ من كلام من الرقعة هو وان كان غائبا
الا انه في محصور فتسمع قال ولو اقتضت البينة على انه كان غائبا فكلام الغزالي يوهم انه
لا يمكن ايضا والوجه الاكتفاء به نظرا الي اللفظ وبه جزم الطبري راجع والمحقق
المبعد للقتل اي دعوي وجود كل منهما يوم القتل كالقبيح اي كدعواها فامروا الشهادة
من عدل او عدلين ان احدهما يقتله لوث في حقه فله ان يدعي عليها وله ان يعين احدهما
ويدعي عليه لا الشهادة انه قتل احدهما فليست لوثا لانه لا توقع في القلب صدق
ولي احدهما وهزه العلة بخضورها انه لو كان وليها واحدا كان لوثا وبه صرح بنو موسى
قال ابن الرقعة ويقوي ما قاله ما لو كانت ديتهم مقسما وية قال الاسنوي ويؤيده ما
عجز الشهود عن تعيين الموصوفة فانه يجب الارش لانه لا يختلف باختلاف محلها وقد رها
خلاف النصا لتعذر المائدة وما لو شهدا على انه قطع يد زيد ولم يعينا وكان زيد
مقطوع يد واحدة فانه ينزل على الواحد المقطوعة ولا يشترط تنصيصهما وان وفي
نسخة واذا تكاثرت الالوان في المتهمين وعين كل منهما عيسى من يراه الاخر انه القتل
او كذب احدهما الاخر فيمن عينه كان قال احدا بنى القليل قتله زيد وكذبه الاخر
ولو فاسقا بطل اللوث فلا خلف المدعي لاخر ارم ظن القتل بالتكذيب الدال على
انه لم يقتله لان النفوى مجبولة على الانتقام من قاتل المورق وفرقوا بينه وبين ما لو
ادعي احد وارثين دينا للمورق واقام به شاهدا وكذبه حيث لا يمنع تكذيبه
حلف المدعي مع الشاهد بان شهادة الشاهد محجة في نفسه وهي محققة وان كذب
الاخر واللوث ليس محجة وانما هو مشير للظن فيبطل بالتكذيب قال البلقيني
ومحله اذا لم يثبت اللوث بشاهد واحد في خطأ او شبه عمد والام يبطل بتكذيب

احدها

احدها قطعا ولها الخليف اي والكل من الوارثين تخليف من عينه على الاصل من ان
اليمن في جانب المدعي عليه وخروج بالتكاذب ما لو قال احدها قتله زيد وسكت الاخر
او قال لا اعلم انه قتله فلا يبطل اللوث قاله الرويان وغيره فان قال احدها قتله زيد
ومجهول وقال الاخر مجهول ومجهول من بينهما على من عينه اذ لا تكاذب منهما لاحتمال
انه في الهبة كل منهما من عينه الاخر واخذ كل منهما من عينه ربع الدية لا عترة فان
الواجب عليه نصفها وقسمته منه نفسه وان قال كل منهما بعد ان قسم على من عينه الاول
من عينه اخرا قسمها واخذ الباقي اي اقسم كل منهما على من عينه الاخر وان اخذ ربع الدية
وهل حلف منها في المرة الثانية حسب ما اراد فيها منه فلا ياتي في نظائره قال كل
منها بعد ما ذكر المجهول غير من عينه به صاحبي وكل منهما ما اخذ لتكاذبهما وان قال
ذلك احدها رد صاحبه وهذه ما اخذ لان قاتل ذلك كذب فله ان يقتله ولصاحبه ان يحلف
من عينه وقوله ولكل منهما خليف من عينه يتعلق بالتي قبل هذه وكلامه يقتضي خلافه ولو
قال احدها قتله زيد وعرفه قال الاخر زيد بغير حده اقسام على زيد لا تقام عليه
وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على من لان له الدية في الشركة ونظرا لهما في حصة
في الباقي فلا يلزم خليف عمر وفيما بطلت فيه القسامة وللثاني خليف زيد فيه ولا بد من ظهور
اثر في اللوث والقسامة كالحق في العمد وفي نسخة والعصر والحج فان لم يوجد اثر فلا
لوث فلا قسامة لاحتمال انه مات فياه والاصل عدم تعرض غيره له فلا بد ان يعلم انه قتل
يسحت عن القاتل وهذا ما صححه الاصل والمذهب المنصوص وقول الجمهور ثبوت اللوث
والقسامة ذكره في المهمات وبسطه ولا يتعين في ذلك الجرح لان القتل يحصل بما ذكر
البلقيني الثاني في بينة القسامة يحلف الولي اي الوارث وجود اللوث حسب
مقتضى الخبر السابق اول هذا الباب سواء كان الولي حائزا ام لا لشكل المحجة وسوا كانت
النفس كاملة ام لا فقد قتل هذا في مثالا وان شامخ اي كلام القاتل والمقتول بالام
والنفس وغيرهما كقبيله وصنفة عمدا اي قتله عمدا او خطأ او شبه عمد وشمل قوله خلف
الولي ما لو كان المدعي غيره كمستولدة او مولى لها سيدا ببقية عمد مل وهناك لوث
ومات السيد فلها الدعوي وليس لها ان تقسم وانما تقسم الوارث حاسبا في ذلك
ويقول قتله وحده ومع زيد وهذا اي قوله وحده او مع زيد شرط لاحتمال
الاصور صورة مع الاشرار حكما كاللحم مع المعركة او تالكيد لان قوله قتله يقتضي
الاقرار وجها او جهلا الاول وهو ظاهر النعم وعليه اقتصر القاضي ابو الطيب وغيره
وذكر الشافعي رضي الله عنه ان المجاني لو ادعي انه بري من الجرح زاد الولي في اليمن وما
بري من جرحه حتى مات منه فله الاصل وليس للقاتل في حقه دية وحده اذا اراد ان
يحلف كان يقول له اتق الله ولا تحلف الا عن حقيق ويقرا عليه ان الذين يشتركون بهد
الله ورايهم الاية ويقتله عليه في اليمن حاي للو فيستحب التخليط فيها زمانا

الظن بال

ومكانا ونظا كما صرح به الاصل **ولا تشترط مواسا** لانها محجة كالشهادة فيجوز تقربها
في خمسين يوما ويشارك اشتراطها في اللعان بان اللعان ادوي بالاحتياط من حيث ان يتعلق
به العقوبة البدنية وانه يخلل به القرب وتشيع به الفاحشة فان **خللها جنون وخو**
كالا عي غم زال عن من قام به **يبي** عليها فلا يلزمه الاستئناف لعدوه مع لزوم ما وقع
او خللها موت للمدعي استئناف وارثها **لا يبي** لان الايمان كان محجة الواحدة
ولا يجوز ان يستحق احد شيئين غيره وليس كما لو قام شرط البيعة ثم مات حيث يضم
وارثه اليه السطر الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بديل انه اذا
انقضت البيعة اليها قد حكم بها خلاف ايمان القسامة لا استقلاله ببعضها بديل انه
لو انقضت اليه شهادة شاهد لا يحكم بها **الا ان تمت** ايمانه قبل موته اذا خلل موته الايمان
وان عزل القاضي او ماته في خلاها وخبره وولي غيره **لا المدعي** اذا عزل القاضي او
مات في خلاها اي لا يبي عليها بديل استئناف **الا ان عاد العزول** فيبني المدعي بنا علي
ان الحاكم يحكم بعلمه وانما استأنف فيما اذا ولي غيره تشيها بما لو عزل القاضي او ماته
بعد سماع البيعة وقبل الحكم وبما لو اقام شاهدا واحدا او اراد ان يحلف معه فعزل القاضي
وولي اخر لا بد من استئناف الدعوي والشهادة وخروج المدعي المدعي عليه كأنه بالادوي
ايضا من حكمه وارثه فهو اليها بما لو خلل ايمانه عزل القاضي او موته ثم ولي غيره والفرق ان
بمنه للفرق للفرق فتشدد بنفسها وبمن المدعي للاثبات فتشدد على حكم القاضي والقاضي
الثاني لا يحكم بحجة اقيمت عند الاول **وعزل القاضي وموته بعد تمام** **الا ادوي** كهي ان اتيها
في اطرفين اي طرف المدعي وطرف المدعي عليه قيا في فيه ما تقرر وله اي للمدعي ان يقسم
ولو غاب مال قتله عن محل القتل لانه قد يعرف الحال باقرار المدعي عليه او سماع من يثق
به **ولا تمنع القسامة غيبة المدعي عليه** كالبيعة كما صرح به الاصل **وتوزع الايمان** **والورثة**
تقسم الميراث لانما ثبت بايمانهم يقسم عليهم على فرايض الله فكذلك اليمين ولا يستحق
واحد وهم خلفاوه يحلف على كل منهم بقدر خلافته وفي صور الجد والاختوة تقسم الايمان تقسم
المال وفي العادة لا يحلف وله الاب ان لم ياخذ شيئا فان اخذ حلف بقدر حقه صرح به
الاصل **ولا ينكر من الايمان** ان وقع كسر لان اليمين لا تتبع ولا يجوز استقامه ليللا
يستقر بضاب القسامة **فمن حلف تسعة واربعين ابنا حلفوا** **بيمينين** لان الواحدة
الباقية تقسم بينهم ويتم ولو حلف اما وابنا حلفت تسعا وحلف اثنين واربعين ولو
حلف اكثر من خمسين ابنا حلف كل واحد مينا صرح به الاصل **وان حلف ثلاثة** **بين**
حلف **كالبعض** سبع عشرة يمينا فان حلف واحد منهم **حلف خمسين** حقه فقط ان لم
يعبر الي حضور الاخرين لتقدير اخذ شي قبل تمام الحجة فيفرض حائرا كذلك فان
صبر حتى حضر حلف كل بقدر حقه **وان حضر احدا** **لا يبي** او افاق المجنون
حلف **نفسها** كالو حضر ابتداء وحلف الثالث اذا حضر او بلغ او افاق سبع عشرة

بتحيد

بتحيد المنكر فان قلت اذا كانت الايمان كالبيعة فلم لم يكن بوجوبها من بعضهم كالبيعة
قلنا لجهة النيابة في اقامة البيعة دون اليمين ولان البيعة محجة عامة واليمين محجة خاصة
وذكر الاصل ان كل من حلف فله اخذ حصته في الحال وكان المصنف حذفه بقول الاسوي
اهذا التاميمه اذا قلنا ان نكذب ببعض الورثة يمنع القسامة وهو راي البغوي فان قلنا
يمنع وهو الصحيح فيتعين الانتظار لان توافق الورثة شرط وما قاله ممنوع لان الشرط
عدم الكاذبة لا التوافق وقول الاصل ولو امتنع الحاضر من الزايد على قدر حقه لم يبطل
حلفه من القسامة حتى اذا حضر الغائب كل مئة بخلاف نظيره في الشفعة لان الناصر فيها
تقصير يبطل والقسامة لا تبطل بالناظر حتى المصنف صدره لغيره من قوله ان لم يصبر
وعجزه لانه مقرر على ضعف اذ الصحيح في باب الشفعة انه لا يبطل حق الحاضر منها بالآخر
وان مات اي الثاني والثالث بعد حلف الحاضر **فموتها** الحاضر حلف حصتها ولا يكفيه
حلفه السابق لانه لم يكن مستحقا لخصتها يومئذ **وان مات** **الزوجة**
عشر **والبيت** **اربعين** كجعل الايمان فيها اخماسا لان نصيب البيت كنصيب الزوجة اربع
مراة او حلفت زوجا وبنين حلفت البيت الثلثين وهو اي الزوج الثلث كجعل الايمان
بينهما اثلاثا لان نصيبها كنصيبه مرتين **فحلف الخشني خمسين** يمينا لا احتمال انه ذكر ولا انه
لا يورث قبل تمام الايمان شي **ويأخذ النصف فقط** لا احتمال انه اني هذا ان انفرد فان كان
هنا **اي** معه عصبة ليسوا في درجة كاخوة **فله ان يحلفوا** **نفسها** لا احتمال انه اني **ويؤخذ**
المال الباقي **يقوقف** بينه وبينهم الي البيان او الصلح ولهم ان يصبروا الي البيان **ولا تقاد**
القسامة **عند** **البيان** **وان لم يكن** معه عصبة **لم يؤخذ** **اي** الباقي من المدعي عليه بل يوقف
حتى تبين الخشني فان بان اني **لا حلف** **المدعي** عليه انه لم يشكله اخذ به اي القاضي الباقي
ليست **المال** **فان بان** ذكر اخذ فان حلف المدعي عليه لم ياخذ منه القاضي ذلك وفي نسخة
فان اني ولا عصبة حلف المدعي بل يوقف حتى تبين الخشني **فان بان** **اني** **ولا حلف** **المدعي**
اي **المدعي** عليه لبيت المال اي لاجله **والخشنيان** **حلف** **كل** **سنة** **الثلثين** **اربعا** **وثلاثين** **مع**
البيان **لا احتمال** انه ذكر والاخر اني **ويطلى** **ثلث** لا احتمال انه اني **والا** **ان** **الخشني**
يحلف **نفسها** لا احتمال انوثة الخشني **ويطلى** **نصف** لا احتمال ذكره **وخشني** **حلف**
نفسها لا احتمال ذكره **ويطلى** **الثلث** لا احتمال انوثة **ويوقف** **السنة** **سنة** **الي** **البيان** **او**
الصلح **ولو حلف** **بنينا** **وخشني** **حلفت** **نصف** **الايمان** **والخشني** **يلبثها** **واخذ** **ان** **الدي** **ولا** **يؤخذ**
الباقي **من** **المدعي** عليه حتى تبين الخشني صرح به الاصل **نزع** **من** **مات** **من** **الورثة** **قبل** **حلفه**
وزعت **ايمانه** **علم** **ورثته** **عامة** **فان** **مات** **من** **ازمة** **النصف** **مثلا** **فحلف** **ابن** **يخلف** **الاول**
حصته **ثلاث** **عشر** **ثلاث** **باق** **اخو** **قبل** **حلفه** **ورثته** **حلف** **حصته** **ثلاث** **عشر** **لانها** **القدر**
الذي **كان** **حلفه** **مورثه** **لا** **الحكم** **نقط** **من** **نكح** **من** **الورثة** **عن** **اليمين** **مات** **فلورثته**
يخلف **النصف** **القسامة** **لبطلان** **حكم** **منها** **بكون** **مورثه** **لو** **كان** **المدعي** **بنينا** **وحلف**

بان

احدها وما في الاخر قبل ان يحلف عن اثنين تحلف احدها حصته وهي ثلاث عشرة ونك
 الاخر وزعت بين اثنين تكلف عنها وهي الربع على عمه واخيه على قدر حصته من الدية
 تحلف الحجة فان لم تنسأ اذ تحلفه فان ذلك والاخ اربعة اذ تحلفه اربعة وسدس
 ذلك الي حصته ما في الاصل فيكف للم اربع وثلاثون لا تحلف او لا تحلف او لا تحلف
 لا تحلف الا ثلاث عشرة وانما تحلف الاخ هنا بالحصصة الاصلية وفيما قبل النوع حصص
 التحلف لانه فرع عن اخيه ثم خلافة هنا لبيان الحق الناكل بنكوله ولا تحلف في النوع بالثلاث
 بل يمين مدعي القتل مع الشاهد ويمين المدعي عليه ويمين المردودة من المدعي او
 المدعي عليه فيها اي في القسامة خمسون لا يمين دم ولا يحرف فشرىكم يهودي
 يمين في جانب المدعي عليه ويحلف في المدعي عليه ان انكر رد والا حلف كل منهم خمسين
 على تحلفها الواحد اعتبارا باليمين الواحدة اما اذا فقد المدعي فيحلف كل منهم بنسبة حجة
 والفرق ان كلام المدعي عليهم ينفي ما ينفيه الواحد لو انفرد وكل من الدعين لا يثبت لنفسه
 ما يشته الواحد لو انفرد بل يثبت ببعض الارش فيحلف بقدر الحصة وهذا الفرق الراجح
 بين يمين الدعين ابتداء يمين المدعي عليهم ومنه يوجد ان اليمين المردودة على المدعين
 كيمينهم ابتداء وجري عليه البلقيني وغيره فكلام المصنف كاصله محمول على ما يوافق ذلك
 كما اشرت اليه في تقرير كلام المصنف ولا شبه ان يمين الجراحات كما تنقسم
 فتكون خمسين سواء تنقسم اي الجراحات اي ابدانها عن الدية كالحكومة وبدل اليد
 او زادت كبذل اليد والرجلين اذ لا تحلف اليمين في سائر الدعاوي بقلة المدعي
 وكثرة الطرف الثالث في حكم القسامة والواجب بها الدية في الجرح والقيمة في الرقيق
 لا القصاص لما روي في الخبر السابق من قوله صلى الله عليه وسلم اما ان يودوا واصاحكم
 او يودوا بحرب ولم يتعرض للقصاص ولا ان القسامة حجة ضعيفة فلا تجوز القصاص
 الامر الدما كالشاهد واليمين وليست كاللعان في رجم المرأة لتمكنها فيه من الدفع بلعانها
 ولا كاليمين المردودة لتقر بها بالنكول ولما جعلت كالقرار او كاليمين واجابوا عن قوله
 في الخبر اختلفون وشككتم بان التدبير بدل صاحبكم جماعة من الخبرين ولعل
 هذا اي عن القاتل في غير العمد من شبهة والخطا اما في الكد فتجب الدية في مال
 القاتل حاله وان ادعى القتل على القاتل والدية على المدعي عليه خمسين وحلف الاخر
 يمين او ادعى على ثلاثة لو ان اي معه ثم فكلوه عداوة ثم حضور حلف
 لهم خمسين يمين او اخذ الدية وان غابوا حلف لكل من حضر منهم خمسين وانما لم يكتف باليمين
 الاول لانها لم تتناول غيره قال في الاصل هذا الم يكن ذكر غيره في الايمان السابقة والا
 فينتفي الاكتفاء بها بناء على حجة القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الاصح كما قام اليه انتهى
 وفي تعليلهم السابق اشارة اليه وان اشر من حضر بعد اقص منه او خطا وصدقته
 القاتل في الواجب عليها لان لم يصدقته في مال القاتل وكل من حلف له اخذ منه

السور مائة
 في

دم

ثلث

ثلث الدية فرع لو نكل المدعي دعوى عدا او خطا او شبه عدا عن القسامة او عن
 اليمين مع الشاهد ثم نكل خصمه عن اليمين مردت عليه فله ان يدين وان كان قد
 نكل لانه انما نكل عن يمين القسامة او التحلف للحجة وهذه بين الرد والسبب المكن
 من ذلك هو اللوث ومن هذه نكول المدعي عليه بالنكول عن شيء في مقامه لا يبطل حقا في
 مقام اخر ولا في دعوى القتل الواجب للقصاص يستفيد بها ما لا يستفيد بالقسامة
 وهو القصاص المذكور في قوله رقتض او يطلب الدية لان اليمين المردودة لا تفر
 او كاليمين وكلاهما يثبت به القصاص او الدية واذا نكل المدعي عن اليمين المردودة
 والوث ثم ظهر لو ان قسم لما امر الطرف الرابع فمن حلف في القسامة من الحق
 بدل الدم من دية او قيمة قسم مسلما كان او كافرا فيقسم السيد ولو كان باقتل
 عبده لانه المستحق لا العبد المأذون فلا يقسم بقتل عبده وهو عبد التجارة اذ لا حق له
 بخلاف المكاتب وانما يقسم سيده فقوله بقتل عبده متعلق بيمين فان نكل المكاتب عن
 اذا التجوز قبل نكوله عن اليمين ولو بعد عرضها عليه حلف السيد لان المستحق حينئذ
 او بعد نكوله فلا يحلف لبيان الحق بالنكول كما لا يقسم الوارث اذ انكول مورثه لكن
 السيد بخلاف المدعي عليه او بمنجز بعد القسامة اخذ السيد المال اي قيمة العبد كما
 لومات المكاتب وكذا الوماات الوالي بعد ما قسم وانما وصي لمستولوية بعد نكول
 وهذا كلو حلف السيد واخذ القيمة وطلت الوصية او وصي لها قيمة بحلفه
 ان قتل تحت الوصية لان القيمة له فله ان يوصي بها ولا يدرج فيها الخطر لانها تحل الا
 والقسامة للسيد او نحو ذلك بعد موته بالنكول ولا تقسم القسامة وان يقسم
 الحال قال في الدخاير لانه ينبغي في تحصيل عزم الغير وانما اقسموه مع ان القيمة
 للمستولوية لان المال للسيد ولان القسامة من الحقوق المتعلقة بقتل ماله فلو تورث
 لسائر الحقوق وثبت بها المال له ثم يصير اي يصرفونه لها بموجب الوصية لان لهم
 عرضا ظاهرا في تنفيذها كما يقصون ديونه عند عدم التركة من خالص ما لهم وجب
 قبوله بخلاف ما لو تبرع به اجنبي فان نكلوا عن القسامة لم تقسم المستولوية لان القسامة
 لا تباين القيمة وهي للقيمة للسيد فتقسم بخلافه لانها الدعوى على الخصم بالقيمة
 والتحليف له لان المال لها فيها ظاهرا ولا يحتاج في دعواها والتحليف اي حجة الاستحقاق
 ولا الي اعراض الورثة عن الدعوى صرح به الاصل ولو نكل الخصم عن اليمين حلف
 يمين الرد وان ادعى لغيره يمين فادعاهما شخص في حلف الوارث المستفيد الوصية
 اي احتملا لان الامان احدها ورجه الامام وجرمه الماوردى والروفا في حلف كما
 في مسألة المستولوية والثاني لا يفرق بان القسامة تثبت على خلاف التباس احتياطا
 للدما قال في المطلب في محل التردد اذ اكلت العينة في يمين الوارث فان كانت في يد الوالي
 له فهو الحال فجز ما فان ادعى لغيره لم يفتقر حجة الوصية له عند استحقاقها جز ملك

خطا

مة

اثبات

وكذا لو ائتم بعد ما صحت ويغير المشتري وتقدم ذلك في الوصية نوع لو قطع يد عبيد
معتوق مات بالسرقة فلا يسد الاقل من الدية وتوقف القيمة كما مر ان الميراث لو قتل
عن الاقل شي للورثة اقسام للسيد مع الورثة بالتوزيع لا يمان عليها بحسب ما اخذ ان
ولذا يقيم وحده ان لم يفصل عنه شي للورثة لانه المستحق دونهم فرع لو ارث السيد
ولو قتل قبل السيد ولد الوارث الوارث بعد موت المجرور لا قبله فله اي لكل منها
وفي الردة القسامة لا ثبات حقه بخلاف الوارث الوارث قبل موت المجرور واستمر ميراثا
حتى مات المجرور لا يورث وانما لم يفصل هذا التفصيل في السيد لان استحقاقه بالملك لا
والله في تأخيرها اي القسامة الي ان يسلم السيد او الوارث لان قبل اسلامه لا يتورع عن
اليمن الفاجرة فان اقيم في الردة ثبت المال كما لو اقيم في الاسلام وكان المال الحاصل به
ردة لا تثبت اي كالحاصل بالاكتساب باختناش واحتياط وخوفه وسياتي
حكمه في باب الردة وانما صح اقسامه فيها كسائر الكفار ولا نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه
الردة كالاكتساب وذكره او لثمة تأخير القسامة وما بعد ما في حق السيد من زيادته مسائل
مشورة ينبغي ان لا يخلف مكران موعدا كان او مدعي عليه حتى يعلم ما يقول وما يقال له
ويترجم عن اليمن الفاجرة فلو خلف كعبه وان قتل رجل فبان اللوث على غيره فله
قسامة لو ارثه لانه يثبت له على عبده شي الا ان كان موهونا فله القسامة ليستفد
بها فاقبوعه وقسمه ثمة على الغرماء انما هي على غيره قتيلا هذا ما قرع حصة بالخطا
او شبه العمد ولا لو صدق الخصم وحلف خصمه تمينا فان كان هناك لوث اقيم
المدعي ودعوى الخصم كون القتل غير عدل يمنع المدعي من القسامة ولا يبطال اللوث بل
تؤخذ من اهل البيت او مدعي عليه بالخطا او شبه العمد فالمدعي يطلب الدية منه الا ان
تصدق العاقلة فطلبها ثم وعلى كل حال فهي مخففة صفة وتاجيلا في فكل المدعي عليه
وحلف المدعي اقتصر منه فان عفي على الدية فهي مغلفة في باله وان ادعى عليه قتلا خطا
او شبه عمد واقر خصمه بعلمه فلا قصاص عليه لئلا يذنب المدعي له وطولت بدية مخففة
لانها الدعاء والخفم وان لم يقر بالدية بل بالتقصص لئن طلب المدعي لها استلزم العفو عنها
بما في الثالث من الشهادة على الدم مما يثبت موجب القصاص من قتل او جرح بعد لين
شهاد ان بالموجب او باقرار الجاني وان عفي على مال فلو قال المدعي في الجناية الموجبة
للقصاص عفو عنه فاقبلوا بيني رجلا وامراتين او شاهدا او يمين لا اخذ المال لم يقبل
منه لان في نفسه ما وجبه للتقصص لو ثبت ولا ينبغي ان يثبت القصاص حتى يعتذر العفو
او اقرار الجاني عطف على عدلين والقرع به من زيادته ويثبت موجب المال
ذكر مع عدلين برجل مع اثنين او رجل وميتين لان المتصور منه المال وذلك بعد الاب
الصبي والاطب والمجنون وكما هي شبهة لا الهاشمية المسبوقه بايضاح فلا يثبت ارشها
بذلك بل لابد من شهادة عدلين لان الايضاح قبلها الموجب للتقصص لا يثبت بذلك وسياتي

مرد

تبع

بعد

البار الثالث

شهد

شهد رجل وامراتان او رجل وميتين كما صرح به الاصل انه بعد زيد بينهم رماه به
فقتله ومزق منه فقتل عن واحد من ذلك لعمرو وسوا كانت الجناية الاولى متعلق بحق
المدعي ام لا والفرق بين هذه وما قبلها ان الايضاح والمشم هناك جناية واحدة في رجل
واحد واذا اشتملت الجناية على ما يوجب القصاص احتيط لها ولم يثبت الا الحجة كاملة وهما
جنايتان في مجلس لا يتعلق احد بهما بالآخر ويؤخذ من ذلك ما صرح به الاصل نقلا عن
الامام انه لو ادعى انه اوضح راسه ثم عاد وهشمه ينبغي ان يثبت ارش الهاشمية برجل وامرا
لتعد الجناية ومثله رجل وميتين فقتل وليصرح الشاهد على الجاني **الاضافة للهلاك**
اي فعلة فلو قال ضربه بالسيف او ضربه فامردم لم يكن في ثبوت قتله بذلك يعني فيقول
جرحه فقتله او فاق من جرحه او اهر دمه فمات بذلك جرحه فمات فلا يكفي حتى يقول
منه او مكانه او نحوه لاحتمال موته بسبب اخر ولا يشهد بالقتل بدونه المجرور حتى تقطع
بموته منه بمراس شاهدها ويثبت الدامية والموصحة قالوا لانه يقول له ضربه فاشال
دمه او فادماه او جرحه لا يقول له ضربه فاشال دمه لاحتمال سبب سبب الضرب
والموصحة يقول له او ضح اي ضربه فاوضح عظمه او فاوضح عظمه بضربه لا يقول له او ضح
اي ضربه فاوضحه او اوضح راسه او ضربه فاوضح او فوجدنا راسه موصحا لعدم استلزامها
ايضاح العظم ولا احتمال الايضاح في الاخر من بسبب اخر وما ذكره من اعتقاد ذكر العظم
حتى لا يكفي فاوضحه او فاوضح راسه هو ما صححه المتأخر كاصله حيث قال ويستلزم الموصحة
ضربه فاوضح عظم راسه وقتل يكفي فاوضح راسه اي لعن المتصور منه وبالثاني جزا
الاصول ثم ذكر الاول عن حكاية الامام والغزالي وحكي البلغيني الثاني عن نصر الام والمختصر
ورجم وصوبه الزركشي وقال انه المنصوص للشافعي واصحابه وليس محل الموصحة **مسألة**
فيما اذا كان على راسه مواضع للتقصص اي لوجوبه او يعينها بالاشارة اليها
فما اذا لم تكن على راسه الا موصحة لا فاق قد توسع اي يجوز ان كانت صغيرة فوسعها
غير الجاني فلو شهد في صورة الواضح بايضاح بلا تعيين وجب المال لانه لا يختلف
باختلاف محل الموصحة وقدرها خلاف التقصاص لتعذر المائلة لان وجد المشهود له
بايضاحه سلبا اي في الشهادة بقطع يد فقط قول الشاهد قطع يده ويكفي في قبول
شهادته بقطعها وروىها مقلوطة عن التعيين لها وكذا يكفي فيه قوله قطع يده
وهما اي يدها مقلوطة عن التعيين لكن لا قصاص فيها لعدم تعيينها **خلاف اليد الواحدة**
لتعيينها **فصل** في شهادة الوارث لمورثه غير بعضه بالجرح الذي يمكن ان
ينص الى الهلاك قبل الاندما ولوعاش المجرور لانه لو مات مورثه اخذ الارش
فكان شهد لنفسه بخلاف ما لو شهد له بعد الاندما او قبله لكن مستحق الارش كان جرح
عبد فاعفقه سيده وادعى بالجرح على الجارح لكون الارش له فشهد له وارث المجرور
فلا تردها لانه لا تنافي التهمة بخلاف ما لو شهد له مال ولو في مرض موته والفرق ان المجرور

تبع
فصل

فصل

سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال ولا حكم بالجرح شهادة بحوب كالجرح مع وجوده
حار وارتاه بان مات الابن فان ردت بعد الحكم به لم ينقص كما لو حدث الفسق و
بشهادة وارتاه ظاهره بحوب قبل الحكم ردت شهادتهما للثمة عند شبهة العدا لا ثمة لانها
تسلم الدية والمعيد في غير وفي عدد الاقرب وقابل الواجب الشهادة بالجرح مطلقا عن التقيد
بالعدد والاقرب بغيره لا فخيرم اذ ليس له الشهادة بذلك والفرق ان توقع الغني اقرب من توقع
موت القريب المخرج الى التحمل فالثمة لا تحقق فيه والمقتصر مطلقا من زيادة فترم لو بادر
المشهود عليهم بالقتل او بادر غيرهما وشهدا به على الشاهد من عليهما به او على غيرهما كما
صرح به الاصل **مقتل الطالب** اي المدعي احتياطا لحصول الدية بشهادة الاخرين فان كونهما
حكم عليهما بالقتل بشهادة الاولين ولا تقبل شهادتهما لتكذيب الولي لهما والثمة بالمبادرة
وبدفع ضرر موجب شهادة المشهود عليهما على الشاهدين ويصير ورثتهما عدوين لهما بشهادتهما
عليهما وان صدقتهما دون الاولين او صدق الجميع او كذب الجميع وهو اي والمدعي الولي
يطلب اي الشهادتان وهو ظاهر في الثالث ووجهه في الاول ان فيه تكذيب الاولين
وعداوة الاخرين لهما والثمة وفي الثاني ان في تقدير كل فريق تكذيب الاخر او الولي
وكيد اي الولي وعين له الولي الاخرين **انقر** عن الوكالة وذكر الانقر عند تكذيب
الجميع من زيادته ولا تبطل دعوي موكله عليهما فلو وكله باثبات الحق على اثنين من هؤلاء
الاربعة ولم يعينهما فصح التوكيل فان شهدا **شهود عليهما على الاخرين** اي الشاهدين عليهما
فصدقهما اي التوكيل الاخرين وحدهما او مع الاولين **انقر** عن الوكالة والولي الدعوي
على الاولين ان لم يسبق منه منافعة لها لكن لا تقبل شهادة الاخرين لما مر فان صدق
الولي المباينين لم تقبل شهادتهما على الاولين ولو كانا اجنبيين اي غير المشهود عليهما
لما مر ولو شهد المشهود عليهما او اجنبيان كما صرح به الاصل بحال على الشاهدين للمدعي
بما ان وصدقتهما المدعي لم يضر في صحة دعواه وشهادة الاولين وله ان يدعي عليهما ايضا
لا مكان اجتماع المالبين وتقبل شهادة الاخرين عليهما وان شهدا في مجلس واحد فقبل
لواقر احد الورثة بغير بعضهم عن التماس وعينه او لم يعينه سقط التماس لانه
لا يتبع من والاقرار سقط حقه منه فسقط حق الباقي فلجميع الدية ان لم يعين العاني
وخذ ان عينه فانكر فان اقر سقط حصته من الدية فان عينه المقرو وشهد عليه بالعفو
عن التماس والدية جميعا بعد دعوي الجاني قبلت شهادته في الدية وتكلفت
الجاني مع الشاهد ان العاني عني عن الدية لا عنها وعن التماس لان التماس
سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصته العاني وبكفي منكر العفو المدعي به عليه
اليمن فان نكل حلف المدعي وثبت العفو بين الرد وبشهادة اثبات العفو من بعض
الورثة من التماس لا يفتي حصته من حصته من الدية شاهدان لان التماس ليس
بمال وما لا يثبت حجة ناقصة لا حكم بسقوطه اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت

بالحجة

مخرج

المسألة

سأله
حصته

بالحجة الناقصة ايضا من رجل وامرأتين ورجل وميمن لان المال يثبت بذلك فكذا استقامه
فصل لو اختلف الشاهدان في هيئة القتل كان قال احدهما فدية نصفين والاخر
حزرقبته او في مكانه كان قال احدهما قتله في البيت والاخر في السوق او في زمانه
كان قال احدهما قتله يوم السبت او غدوة والاخر يوم الاحد او عشية او في التمة كان قال
احدهما قتله بالسيف والاخر بالرمح **لغت شهادتهما ولا لو** مما لا يتناقض فيها وقد روي
لو اختلف من وامرأتين او ياخذ ابا بكر كمنظيره من السرقة ومحاب بان باب القسامة
اسره اعظم ولهذا غلظا فيه بنكر اليمين لا ان اختلفا في زمان الاقرار ومكانه المرتد
علي الاصل اي فيهما معا او في احدهما كان شهد احدهما بانه اقرب بالقتل يوم السبت والاخر
لان اقرب يوم الاحد فلا تلغو الشهادة لانه اختلاف في القتل وصفته بل في الامور لا
ان عينا يومها لم يخوه في مكانين متباينين حيث ان لا يصل المسافر من احدهما الاخر
في الزمن الذي عيناه كان شهد احدهما بان اقرب بالقتل مائة يوم كذا والاخر بان اقرب
بتمصر ذلك اليوم فتلغو الشهادة وان شهد احدهما على المدعي عليه بالقتل والاخر
بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانهما لم يتفقا على شيء واحد فان ادعي
عليه الواثق قتل عمه **اقسم** ورتب حكم القسامة والابان ادعي خطا او شبهة عمد فيجوز
مع احدهما اي احدهما شاهدين فان حلف مع شاهدين الاقرار بالدية على الجاني
او مع الاخر اي شاهد القتل فعلى العاقلة وان ادعي عليه عمد او شهد احدهما باقرار
بقتل عمه والاخر باقرار مطلق اي بقتل مطلق عن التقيد بعد او غيره او شهد احدهما
بقتل عمه والاخر بقتل مطلق ثبت اصل القتل لانها عليهما حتى لا يقبل من المدعي
عليه انكاره وطولت البيات لصفة القتل فان امتنع منه واصر على انكاره فقبل اصل
القتل بغير ناكلا وحلف المدعي بين الرد انه قتل عمه اقض منه او عفي عن مال او
قتلته خطا فله المدعي خليفة عن نفى العمدية ان حن به فاذا حلف لزومه دية خطا باقرار
فان نكل عن اليمين حلف المدعي واقض منه ولو شهد احدهما بقتل عمه ادعي به والاخر
خطا او شبهة عمد ثبت القتل لانها عليهما اصله والاختلاف في العمدية وضدها ليس
كالاختلاف فيما مر اول الفصل لان التكاذب ثم في امر محسوس والعمدية وضدها في محل
الاشياء فالفعل الواحد قد يعتقده احدهما عمدا والاخر غيره على انه صحيح في الشرع الصغير
عدم ثبوت القتل لها ايضا وعلى الاول يطالب المدعي عليه باليمين فان بينه عمدت او
انه خطا او شبهة عمد فكذبه الولي اقسام لان معه شاهد او ذلك لو حلفا بخلاف ما
لو شهد احدهما باقرار العمد والاخر باقرار القتل المطلق لان اللوث انما يتحقق في الفعل
لا في الاقرار فان امتنع من الاقسام حلف الجاني والدية في ماله مخففة فان نكل ردت
اليمن على المدعي فان حلف ثبت موجب العمد او نكل فدية الخطا في ماله وان شهد ان
قد تلغو في ثوب ولم يتعرضا لجناية حتى انقضى ثبت القتل شهادتهما والقول في

فصل

ل

جناية حينئذ قول الولي يمينه لان الاصل بقاء الحياة خمس مره في باب اختلاف الجاني
ومستحق الذم و اذا اختلف اقتصر من القاد عملا مقتضى قصد بقاء كالدية وهذا ما نقله
المذكور انما احصا قدمته ونقله فيه عن الحامل والتموي ايضا قال الاذري وهو الصحيح
المختار لان النقص يدور بالشبهة كالحدد ودرغ لو شهد رجل على اخيه انه قتل زيد فاحترق
انه قتل عمرو القسم ولياها لم يحصل الموت فحتمها جميعا باب الامامة العظمى وهي فرض
كناية كالقضا اذ لا بد للامة من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلومين ويستفي
الحقوق ويضعها مواضعها فان لم يصلح لها الا واحد ولم يطلبوه لزمه طلبها لتعينها عليه اجبر
عليه ان اشترى من قبولها فان صلح لها جماعة فحكم حكمها لو صلح جماعة للقضاء وسياتي حكمه في باب
مع انه تعرض لبعض ذلك في الفصل الاتي ويشترط لونه حال العقد لها او العهد لها اهلا
للقضاء بشرط كونه مسلما متكافيا عدلا حرا ذكرا مجتهدا ذا كفاية سريعا بصيرا ناطقا النقص
غيره ثجاعة لغزو بنفسه ويدبر الجيوش ويتقوى على فتح البلاد قريبا لخبر الساي الامية
من قريش واما خبر طبعها ولو امر عليهم عبد حبشي فمحو كعلي غير الامامة العظمى فلو اختلف
الشروط عند العهد وحلت عند موت العاهد لم يقع العهد ولا يشترط كونه هاشميا فان ابا
بكر وعمر وعثمان لم يكونوا من بني هاشم ولا معصوما باتفاق من يقد به فان فقد جامع الشروط
فمنسب اليه كذا في كتاب اسماء وقوله ومنه يعني اولاده الشاميون لكننا في الحرب من زبادة
ثم الي جزم قال في الاصل وهم اصل العرب يقال الرافعي ومنهم تزوج اسماعيل حين انزله ابوه
ارض مكة ثم الي اسحاق ثم الي غيره وقيل اذا فقد الاسماعيل والى رجل من البر والفرج
من زيادته قال الرافعي ولما ان تقول قريش من ولد النضر من كنانة بن خزيمه بن مدركة
فما قالوا اذا فقد قريش ولي كناني هذا قالوا اذا فقد كناني خزيمه وهكذا ارتقى الى اب
بعد اب حتى انتهى الى اسماعيل قال ابن وهو قسمة كلام القاضي كما ذكره مثالا للنقص
عليه قال الاذري وفي كلام الرافعي الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عوان
لا يقع فيه شيء ولا يمكن حفظ النسب فيه منه الي اسماعيل ويشترط ان لا يكون محصيا بقص
يجمع استيفاء عريضة وسرعة الدين كالنقص في اليد والرجل وان لا يكون به لا يجرى
به الاشخاص ولا يضر فقد ذوق وشم ولا قطع ذكر وكو كالاثنين ولا يضر شفا العين
فتح اوله والنقص لان محرمه عن التفرغ لغيره حال الاستراحة ويرجي ذواله وتنعقد الامامة
بثلاثة طرق الاول البيعة كما بايع الصحابة ابا بكر رضي الله عنهم ولا تنعقد البيعة الا بعد
ذوي عدل وعلم وراي من اهل العقد ولكل من العلماء والراسا وسائر وجود الناس الذين
يتمسرحونهم لان الامر يقطع بهم ويتيمم سائر الناس ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد
في سائر البلاد والاصحاح بل اذ لم يصل الخبر لاهل البلاد البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة
ولو كان اهل الاولين اهلها واحدا طاعة في البيعة ولا تنقضها الا بتواشع
ان عقدها واحدا لان عقد الجماعة كذا في هذا التفصيل في الروضة بعد نقله كاملا عن
المراني

باب الامامة

المراني المطلق وجهين في اشتراط حضور شاهدين وحكي بعد تعميمه المذكور من الامام عن
اصحابنا اشتراط حضور الشهود لا يرد في عقد سابق ولا ان الامامة ليست دون النكاح انتهى
والاوجه عدم التفصيل فاما ان يشترط الاشهاد في الشقين (ولا يشترط في شيء منهما الطلاق
الاستحلال بالامانة لغیر) ولو لولده اي حبله خليفه بعده ويعبر عنه بعهد كما عهد ابو
بكر الي عمر رضي الله عنهما بقوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر خليفه رسول الله صلى
الله عليه وسلم عند اخر عهده من الدنيا واول عهده بالآخره في الحال التي يومن فيها الكافر
ويبقى فيها الفاجر اني استعنت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدك فذلك علي به وراي
فيه وان جارو ويدل فلا علم علي بالغيب والخبر اردت ولكل امري ما التفت وسيعم الذين
ظلموا اي منقلب يتقلبون وطاهر ان المراد للامام الجامع للشروط فلا عبرة باستحلال الجاهل
والناسق منه عليه الاذري وغيره وانما الاستحلال بشرط ان يرضى من الخليفة في حياته
اي الامام وان ترضى عن الاستحلال عما اقتضاه كلامه كاملا وقال البلقيني ينبغي ان يكون
الاصح اعتبار كونه علي النور انتهى فان اخره من حياته رجع ذلك فيما يظهر الى الاصل وسابق
حكمه وعليه ان يجري الاجل للامامة اي يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه وله جعلها اي
الخليفة لزيد ثم بعده لعمرو ثم بعده لزيد ثم يتنقل اليهم على ما رتب كما رتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر احسن موته فيصير استخلافا واحدا او جماعة متوثنين وان لم يحضر
واحد وهو يشاهد واحدا فان جعل شورى من اثنين فاكثر بعده فحينئذ ينسب منهم
بعد موته كما جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى بين ستة علي والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن
عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فانفقوا علي عثمان رضي الله عنه لا قبله فلا يتعين ما عينوه
بل فلس لم ان يعينوا احدا حينئذ الا باذنه فان خافوا الفرقه اي تفرقا الامر وانتشاره
بعده تعين من عينوه يستعمل بعد موته كما جعل عمر رضي الله عنه الامر شورى استناد فوه فان
اذن فعلوه ولا يلزم التعيين كالمواستخلف من قبول الموصي له انما يكون بعد موت الموصي وقيل
لا يجوز لانه بالموت يخرج عن الولاية والرجوع من زيادته وينعقد ما يختاره للخلاف بالاستحلال
او الوصية او بيع القبول فليس لغیر ان يعين غيرهم فلو جعل الامر شورى بين مترنين
فان الاول منهم في حياته فالخلاف للثاني او الاول والثاني فللثالث فان استعمل الخليفة
او الموصي له بعد القبول لم ينعزل حتى يمضي ويوجد عمر فان عني بعد وجود عمر انعزل عمار
الروضة فان وجد غيرهم حال استعناوه واعفاهه وجوز من العهد باجماعها والامتناع وبقي
العهد لا زما وشمل كلام المصنف حكم الموصي له من زيادته ويصح استخلافا غايب عانت حيلامته
خلافا اذ اجمعت ويستتقدم اي يطلب قدومه بان يطلبه اهل العقد والحل بعد الموت
اي موت الامام فان بعد قدومه بان بعدت غيبته ونفسروا اي المسلمون بنا خرافة
في امورهم عقدت اي الحكامة اي عقدها اهل العقد والحل لما يب عنه بان يبعوه بالنيابة
دون الحكامة وينعزل بقدر وسد له اي للامام بديل ولي عهد عن فلو جعل الامر شورى

اليه

بينه ثلاث مترتبين ومات وهم احياء فانتصب الاول للخلافة فله تعديل الاخرين لغيرها
 لا لما انتهت اليه صواب حكمه بها لا بتدبير ولي عهده اذ ليس له عزله بلا سبب لانه ليس نائبا
 له بل للمسلمين وليس لولي العهد نقلها اي الخلافة منه الي غيره لانها تثبت له بالولاية بعد موت
 المولي ولا عزله لنفسه استقلالاً ولا بتدبير من بعده من الامام بقيد زاده بقوله **ان**
يتعين فان تعين بتقدير عدم الامام لم يتغير وان خلد الامام بان خلع غيره وليس يحايز
 بغير سبب لم يتغير اذ لو اخلع لم يمتد ثمر التولية والاختلاع وفي ذلك سقوط البيعة وكذا
 لو خلع نفسه لم يخلع الا لغيره من التيام بامر المسلمين لغيره او من اخوه فيخلع فقول
 وخوجه الحاجة اليه انه ان يولي عن مادام الامر اي قبل خلع نفسه فان ولا حيد انقذت
 ولايته والافضل مع الناس غير **فقال** لو صح لها اثبات استحباب هذا العقد والحل تقدم
 استنباط اي في الاسلام فيما يظهر كيان امامة الصلاة ثم ان لثري بخروب ظهور البغاة واهل
 الفساد فالا تجمع احق لان الحاجة دعت الي زيادة الشجاعة والفتنة البهيم فالاعلم احق لان
 الحاجة دعت الي زيادة العلم لسكون الفتنة وظهور البدع ثم ان شوايا في ما ذكرنا عتبرت
 الترجمة لعدم الترجيح وقيل تقدم اهل العقد والحل من شوايا لا ترفع والترجيح من زيادته
 ولو تنازعنا لم يقدح فيها تنازعنا لان طلبها ليس مكرها وقضية كلامه انه يقرع وان لم
 يتنازعنا وقضية كلام الرواية انه انما يقرع عند تنازعها والاول اوجه لان الحق فيها للمسلمين
 لا لها كما ياتي الطريق الثالث ان يغلب عليها ذو شجرة ولو كان غير اهل لها كان كان
 فاستأوجا فلا تستعبد المصلحة وان كان عاصيا بفعله وكذا انفق لمن قس عليه فغير
 هو بخلاف ما لو قس عليها من انفق امامته ببيعة او عهد فلا تستعبد ولا يتغير المهور ولا
 يصير احدا ما لم يجر حصول اهلية اي اهليته للامامة بل لا بد من احدي الطريق
 السابقة **فقال** يجب طاعة الامام وان كان جابرا فيما يجوز فقط من امره ونبيه لغير اسمع
 واطيعوا وان امر عليهم عبد حبشي محدد في الاطلاق وخبر من نزع يده من طاعة امامه فانه
 ياتي يوم القيامة ولا حجة له وخبر من ولي عليكم عليه وال فراه بالي ش من معصية الله فيكون
 ما ياتي من معصية الله ولا ينزع من يده من طاعته رد له لمسلم وان المقصود من نفسه اتحاد الكافة
 ورفع الفتنة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة ويجب نصيحتة فيما يرد راي بحسب قدرته
 ولا يجوز عندها لامام من فاكتر ولو باق ايم **ولربنا حدثت** الا قاليم لما في ذلك في اختلاف
 الراي وتفرق التمثل فان عقدت اي الامامتين لاثنين معا بطلنا او مرتبا **ان عقدت** **للاول**
مسابق كما في النكاح على امرأة ويعزز الاخر من اي الثاني ومتابعوه ان علموا ببيعة السابق
 لا نكاحهم محرما واما خبر مسلم اذ ابو يعرب حكاه فبين فاقبلوا الاخر منها فعنه لا تطيعوه
 منعنا فيكون كمن قتل وقيل معناه انه ان اضر فهو باغ فقاتل فان جهل سبق او علم
 لكن جهل سابقا **فقال** من في تطيعه من الجمعة والنكاح فيبطل العقدان وان
 وقف علم سابقا **فقال** لا تكشاف فان اضر الوقت بالمسلمين عقد احدها **اعلم**

فصل

السادس

فصل

لان عقدها لهما اوجب صحتها عن غيرها وان بطل عقد اهما بالاضرار وهذا ما صححه
 في الروضة وقال البغيتي بل الاصح جواز عقدها لغيرها اذ هو مقتضى بطلان عقد
 وما قاله حسن والحق في الامامة للمسلمين لا لهما فلا تستعبد دعواها اي دعوي احدها
 السابق وان اقربها احدها وقيل بشهادة المقر السابق له الا لآخر من اخر ان سبق
 منها قضية لهما بان كان يدعي اشتباه الامر قبل اقراره فان سبق مناقض بان كان
 يدعي السابق لم يقبل منها دية فصل **وينعزل** الامام بغير وصية وخبر من مرضه بنسبه
 العقدم وجنون وخبر من عن اهله بالامامة قال البغوي فان افاق بعد تولته
 غيره فالولاية للنظر الا ان خاف فتنة في الاول وعدمه مع فتنة ايها الثاني مطلقا
لان خبر من الاتفاق من جنون **وقيل** فيه من اصوله اي من قيامه بها فلا يتغير
 ولا يتغير ان قسق او من عليه كاشف كلامه وصريحه اصله قال الاخر عني في
 الاعمال كذا اطلقوه وهو ظاهر اذ اقل رصه ولم يتغير اما لو طال زمنه وتدرج حيث
 يتطعمه عن النظر في المصالح فلا ولا يتغير **فقال** سمع **وينعزل** لسان وفي منعها الامامة
 ابتداء خلاف والا قرب لا كما في امامة الصلاة ولو قطعت احدي يديه او جلته لم يول
 في الدوام بخلاف الابتداء اذ يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء بخلاف قطع اليدين
 او ارجل **فقال** لا يتغير **فقال** اسرع خطا واوتق **فقال** لم امام الا ان وقع الياس من
 خلاصة فينزل **فقال** لا يورثه من بعده بغير بالامامة **فقال** لا يغتفر بخلاف ما لو
 عهد لغيره قبل الياس لبقائه على امامته وان خلع من الاسر بعد الياس بغير
 الي امامته بل يستقر فيها ولي عهد **فقال** لا يورثه من بعده بغير بالامامة **فقال** لا يغتفر
 وان وقع الياس من خلاصة **فقال** لا يغتفر عن نفسه ان قدر على الاستنابة ثم فتنها
 عند ان عجز عنها فلو خلع الامير بغيره او مات لم يصح المنع بامامه فخرج **فقال**
بسمية الامام خليفة وامي المؤمنين **فقال** لا يغتفر عن نفسه ان قدر على الاستنابة ثم فتنها
 وخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان فاسقا لا نه خلف المائتي وخلق
 رسول الله في امته وقام بامر المؤمنين **فقال** لا يغتفر عن نفسه ان قدر على الاستنابة ثم فتنها
 والله منزله عن ذلك وقيل يجوز ذلك بقضاء الله في خلقه ولقوله تعالى هو الذي
 جعله خلافة في الارض قال النووي في اذ كان مع ذلك قد قال البغوي ولا يسمى احد
 خليفة الله تعالى بعد ادم وداود وعليها السلام قال تعالى اي جاء علي الارض خليفة
 وقال ما داود انا جعلنا خليفة في الارض وعنه اي خليفة ان رجلا قال لا يملك
 الصديق رضي الله عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا لارض
 بذلك **فقال** البغاة جميع باغ سواد ذل لهما وزاتهم احد وقيل بطلب الاستعلاء والا
 فيه قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الاية وليس بينهما ذكرا خروجه على امام
 لخصما شمله لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال بين طائفة على طائفة فليقتل على الامام

ها

فصل

فصل

فصل

باري قال البغاة

فصل

الساسات وذو الشكوكه بدلتا ويلجأ اليه في الضمان وعدمه فلا يصحون المتلفات
لحاحه الحرب لان سقوط الضمان عن البايعين لقطع العبيد واجتماع الكلمة وهذا هو
هنا جلدان ما لو اردت طائفة لم شوكه فاتفوا مالا او نساء في القتال لم تابوا واسلموا فانهم
يصنعون خباياهم على الاسلام ضايقا لما ورد في النص في اكثر كتبه ومن الرفع عن الجمهور
وقال الاسوي انه الصحيح ونقله عن جميع جماعات وقطع اخرين وقال الاذري انه الو
وحكي الاصل في ذلك وجهين بلا ترجيح الطرف الرابع في كيفية قتالهم والمقصود به
ردهم الى الطاعة لانهم وقتلهم فيقتلون كالصاييل فلا يبقا لهم الامام حتى يبيع
اليهم امينا فظنا ناصحا ليس لهم ما يشقون اي يكرهون فان ذكرنا مظلمة بكسر اللام فظنا
او شبهه ان الله اعلمهم كان عليا بعت بن عباس رضي الله عنهما الى اهل النهروان فرجع بعضهم
الي الطاعة فان ابوا عن الرجوع بعد الازالة وعندهم واسرهم بالمعروف الي الطاعة لتكون
كلمة اهل الدين واحدة ثم اذا لم يعطوا يعرض عليهم المناظرة فان اصرروا على اباهم ادهم
بالمراد اعلمهم بالقتال لانه قتال في امر بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما اخره اليه
فان وفي نسخة وان استنطروه اي طلبوا امنه الانتظار وله فيه مصلح بان لهم ان
ان استظفروهم للتأمل في ازالة الشبهة انظرهم بحسب ما يراه لان حشيت مضرة بان
ظهور ان استظفروهم ليقومهم كاستنفا من مدد ولا ينظرهم وان بدلوهم مالا لا يورثون
اموالا وسالاحتمال تقوهم واسترد ادهم ذلك واذا كان اهل العدل ضعف اخر القتال
الحط صرح به الاصل فان سالوا اللق عنهم حال الحرب ليعطوا اسارا وان بدلوهم ذلك
ولها بين قبلتها استبنا فاساله اسارا فان قتالوا الاساري لم تقتل الرهاين
لان القتال غيرهم بل يظلمهم كاسارهم بعد انقضاء الحرب وان طلقوهم اطلقهم فان ادهم
متددس اي متفرقين حيث بطلت شوكتهم وانفقتهم لم تنعمهم ولرحصنا ان ينجفوا
في المال للنهي عنه كمارواه البيهقي والحاكم ولا تقبل اعتبار ما يتوقع او انه موافق
حت داية زعيمهم انقضاء حتى يرجعوا الي الطاعة او سدوا ومن خلف منها غير ولو غير
مختار او اللق سلاحة تارك القتال لم يقتل عبادة الراعي لم يقتل وهو ادي وقول كاصله
اللق سلاحة ليس بقيد بل ترك القتال وهو معه كان الحكم كذلك لان القيد يقتله الله اللق
وهو حاصل بالترك ويقال مول ظهير يحرق لقتال او يحترق الي فيه فريده لا بعيد
لان عائلته في البعيد دون ما قبلها ولا عبية بما يتوقع ولا يقتل متخذه من اخيه الجرح
اي اضعفه ولا اسراهم للنهي عنها في الخبر السابق وشيئا يعرض عليهم اي على اسراهم
الرجال التوبة وبيعة الامام ويظنون بعد انقضاء الحرب وتفرق الجمع الا ان حش
عزمهم الي القتال فلا يظنفت وقوله ويهين ال اخره من زيادة دته اخذه من كلام القاضي
ويصنع يعلم ما ياتي اخر الفصل بل ان جعل ضمير عودهم للبيعة لا للاسري فذكر كلك تكرار
فلو كانوا امرافقين وعبيد ونساء غير مقاتلين او اطفالا اطلقوا بعد ما اي بعد الحرب

طواف الرابع

بيان له

بيان مرصع

من غير ان تعرض عليهم البيعة وان خفنا عودهم الي القتال او لبيعة لهم فان كانوا مقاتلين
فهم كالرجال وقال البيهقي وغيره انه مخالف لمقتضى نص الامم من انهم كثير المقاتلين والاموال
انهم ليست من الان الحرب كالأطفال فترد اليهم بعد انقضاء الحرب وان خفنا عودهم الي القتال
استنما اي الاموال والجنل والسلاح في قتال او غير خبر لا محل مال امر مسلم الا يطيب نفس
منه الا للضرورة كان تعيين السلاح للذبح والجنل للمقتلة حال اي حال لا يجوز اخل مال الغير
الا للضرورة بان اضطر اليه وتقنيته وجوب اجرة استعمالها في القتال للضرورة لكن الاجرة
خلافه مما اتفق عليه ملام الانوار لما مر من انه لا ضمان لما تحل في القتال وفيما روى مسلم
المصنف بان الضرورة فيها ضمان من المصنوع خلافا في سلبنا فانما انما ضمان من جهة المالك
ولا يبقا لهم ما يبيع ويبيعونهم كالمجنين والناور وارسال السيول الجارحة ولو تعذر الاستسلام
عليهم بغير ذلك كان تحسوا ببلدة ولم يبق الاستسلام عليهم الا بدلك لان المقصود بقتالهم ردهم
الي الطاعة وقد يرجعون فلا يجدون الي اللجاء لسيلا ولا ترك بلغة بايدي طائفة من المسلمين
شوقه الاحتياط في فخا اقرب الي الصلاح من احتياطهم الا للضرورة دفع بان خيف استقامت
هم ان احاطوا بنا وامنوا الي دفعهم بذلك اوقا تكونا به واجتمعنا في دفعهم الي مثله فيجوز ان
نقاتلهم به لا ينجب العادل فندبا ثم يبد اباي الي قتاله ما يمكن به يكون له ذلك كما
قاله الامام وغيره ويحرم الاستسلام عليهم بكاف ولو ذميا ولا يجوز استسلامه علينا قوله
تعالى وان جعل الله للمكافئين على المؤمنين سبيلا ولا ان تصدروهم الي الطاعة والكفارت يكون
بقتلهم ثم يجوز الاستسلام عند الضرورة ضايقا لما ورد في وغيره عن المنول وقالوا انهم
وغيره احرم علي من لا يري قتلهم مدينون الاستسلام عليهم من يري قتلهم مدبرين لعداوة
او لا عتقاد كالحقير باق عليهم وفرق الاماروي بينه وبين جواز استسلام الشافعي الخفي وكفه
بان الحليفة ينزروا به واجتهد والمذكورون هنا تحت راي الامام ففعلهم منسوب اليه
فلا يجوز لهم ان يفعلوا خلاف اجتهاده لان اجتهادهم اي اجتهاد من يري قتلهم مدبرين
ولهم انهم اي حسن اقدام وجراة وامكن دفعهم عنهم لو اتبعوهم بعد انراهم زاد الما
وشرطنا عليهم ان لا يتبعوا مدبرا ولا يشلوا اجرتا وسواهم بذلك في القتال والحرب فانه
اسيرهم امصهم او مدبرهم اودفن جرحهم فلا قصاصين ببيعتهم تجوز اي حبيته
فقتله ولا تطلق اسيرهم وجموعهم ببيعتهم ولو بعد انقضاء الحرب الا ان قاب
وبايع الامام بغير باب من زيا دته وان يقتلوا جوا اطلقه 65 لا اسير ولو قوقع عودهم
في يديهم لا يفتنهم على لا يفتنهم منهم البيعة بلام فصل او عند البيعة دسة
الله اعلم اما ان خبرهم يقتلهم علينا فنقتلهم حشيتهم لانهم امنوم في حقنا لان
الامان لترك قتال المسلمين فلا ينعقد بشرط القتال قال في الكفاية واذا حاربونا معهم
لم يسلل امانهم في حقهم بخلاف ما لو امن شخص مشركا ففقد سبنا او ماله فلم يمت بجاهلة
لان ناسه للحن عن الحل فاستحققت بقتال احدهم بخلاف الحربي مع البغاة اما اذا عقدوها

وردي

وقيل

لم يغير شرط ايمانهم علينا فبقيت في حقنا ايضا فاذا اعتانوا بهم علينا انتقم من عهدهم في
 حقنا نص عليه والقياس انتقامه في حقهم ايضا فما التلوه على **الاعيان** لا علينا فبقوا لخطية
 الامان في حقهم كما في حقنا **الاستيلاء** نحن بان نعم اموالهم ونسترقهم ونسبي سهامهم وديارهم
 ونقتل مدبرهم ونذفن على جرحهم ونقتل اسيرهم بخلاف البغاة فلا حاله لقوله ونقتل اسيرهم
 لدخوله فيما قبله فلو قالوا اي الحربيون طسهم اي البغاة المحتبس قال الرافعي وان
 لنا امانة المحقين او طسنا جوار الاعانة لهم في قتالهم او انهم استعانوا بنا في قتال كفارهم
 وامكن صدقهم فيما قالوه بلقي الماسن واجري لهم حكم البغاة في القتال فلا يستبيحهم للامان مع
 عدوهم فان اعانهم علينا دميون او مستامنون مختار من عالمين بالتحريم لقتالهم لنا
 انتقم من عهدهم في حقنا وحق البغاة ولو قالوا طسهم المحقين حالوا فلو ادوا بالقتال والانتقام
 بالعلم بالتحريم في المستامين من زيادته ولهم الاولي فلم يملكهم **حرب** فاستبيحهم من
 والبغاة وقتل اسيرهم ولو اتلفوا بعد الشروع في القتال شيئا لم يضمنوه وان ركبوا عدو
 في اعانهم اياهم بان قالوا طسنا انهم المحقون والاعانة المحقين او انة يجوز لنا اعانتهم
 او انهم استعانوا بنا في قتال كفارهم وامكن صدقهم او انهم كانوا مكرهين لم ينتقم من عهدهم
 لموافقهم طائفة مسلمة مع عدوهم **الا المستامين** الشامل للمعاقد في دعواه الاكراه فانه
 بشرط في عدم انتقام امانه اقامة البينة بالرهة فان لم يبقها انتقم لان امانه بخوف
 القتال بجهنمته اولي خلاف الذي ويقالون اي الذين لم ينتقم من عهدهم كالبغاة لعظم
 بفسوس ما اتلفوه علينا مطلقا اي سواء اتلفوه في الحرب ام لا بخلاف البغاة خالصة
 لقلوبهم لئلا يفرهم العنان ولا ان لهم تاييدا واهل الذمة والامان في قبضتنا ولا تاويل لهم
هل ينقض منه اذا قتلوا انفسا في الحرب وجهان قال ابن الرخعة الشهور القطع بالوجوب
 وصححه البلقيني وقال انه نفس الشافعي ولو جاز بدميون بغاة لم ينقض عهدهم لانهم جازوا
 من على الامام محاربتهم بتهمة وبفاسلهم المستامنون فحصل لو اقتتل ما يفتنا بابعثان منها
الامان من الاقتال فلا يعين احدهما على الاخرى فان عجز عن منعها قاتل اسيرها بالآخرى
 التي هي اقرب الى الحق فان رجعت من قتالها الى الطاعة **بما يسهل** والآخرى بالقتال حتى
 يندرها اي يدورها الى الطاعة لانها باستماتتها لها صار في امانه فان استوتوا اجتمعت
 فيها وقاتل بالمعصومة منها اليه الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد ادفع الاخرى وقال
 الماوردي فان استوتوا ضم اليه اقلها جماعة اقربها دارا ثم عهدهم على اعدائهم فاما ما
 باعنيين في الجماعة كما في قتال الكفار فلا يولي عليها الاخرى لقتال او تمحيصا الى فئة
 وان عجز البغاة مع الامام مشركين نكاهل العدل في حكم لغناهم وان ادعى اي البغاة
 اي عاهدوا مشركا اجتمعت بان لا تقصده بما تقصده الحربي غير المعاهد وتستنفذ وجوبا
 منهم سيات مشركين ايمانهم ومن يقد قتل باع ايمانه عادل ولو كان المؤمن له عبد او امرا فانقص
 منه القتل جافلا بامانه فالدية تلزمه وتستنفذ وجوبا سيرة جافة من الكفار ان قدرنا
 على

ظاهر

على استناده وان قتل ما دل عادلا في القتال وقال طننته باغيا حذرو وجبت اذنه لا القضا
 للعدو **كتاب الردة** هي لغة الرجوع عن الشيء الى غير وترعا ما ساق وهو **الخنزير** والخنزير
 حكمه لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر الاية وقوله ومن يرتد عن الاسلام دينه فليقتل
 بدينه وفيه طريقتان الاولى في جميعها وهذا سقط من نسخ ولا بد منه لقوله بعد الطريق الثاني فيمن
 فتح رده **وهي** قطع الاسلام اما بتعد فعله ولو قبله استنزه او بتعد كسبه او بغيره والتمس
 مصحف او نحوه ككتب الحديث في قدر استنفا في اي علي وجه يدل على الاستنفا في بها وكان
 احترز به في الاولي عما لو سجد بعد الحرب ولا يكفر عما قبله التام من التمس وان زعم الزركشي
 ان الشور خلافة ربي الثانية على الوفاة في قدر خيفة اخذ القائل له اذ الظاهر ان لا يكفر به
 وان صرم عليه وسجدت عيادة الشمس وعمرها كالحيثي الي الكنايس مع اهلها بتم من الزنايم
 وميرها خذ عهده الاجل **واما** يقول كثر مدبر عن اعتقاد دار اعناد او استنزه اخذوا بالو
 اقترن به ما يخرج من الردة كاجتها داو سبق لسان او حكاية او حوق فمن سجد اخبره قوله
 بعد كثر اي من اعتقد **قدم** لغا بفتح اللام وهو ما سوي الله تعالى **وحدوث** وفي نسخ او حدث
 الصانع الماخوذ من قوله تعالى صنع الله ومحمد جواز بعثه الرسل اوبق ما هو ثابت للقدم
 بالاجماع كخبره لما قدر او اثبت ما هو منفي عنه بالاجماع كاللوان فاصرح **بما** هو ثابت
 بذلك لاصل واوردي في المهمات على الاخير ان الجسمة ملقرون بالالوان مع انا لا نكرهم على
 المشهور خاسيات في الشهادات قال كثر في شرح المذهب في صفة الائمة الجزم بنكبرهم او
 كذب فيها في نبوته او غيرها **او** **محدثا** من المصنف بجمع عليها اي على ثبوتها **و** **اديبه**
كله معتقدا انها منه او استحق نبي بسبب او غيره **او** **سنة** كان قبله فلم اظن ان كان
سنة فقال لا يفعل وان كان سنة او قتلوا **وجوب** او **الخليل** الصديق بالاباحة والندب
 والكرامة **او** **كثير** المجمع عليهم المعلوم من الدين بالضرورة وان لم يكن فيه نفس كوجوب
 الصلاة والزكاة والحج واخليل البيع والشكاح وتحريم شرب الخمر والزنا بخلاف ما لا يعرفه
 الا الخواص وان كان فيه نفس كاستحقاق نبوت الابن السدس مع بنت العلب وتحييم نكاح
 المعتدة فلا يكفر بكنهه للعذر بل يعرف الصواب لمعتقده وفي هذا كلام للمصنف في شرح
 الاختلاف ذكرته مع الجواب عنه في شرح التمهية ولو حذف من الوجوب والخليل ليكونا معا
 لمثل ما اصنف له تحريم كان اولي واضع وانسب بسلام اصله **او** **انكر** ركنة من الصلوات
 الخمس هذا داخل في انكار الوجوب اذا اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع كان **فيهم**
زيادة صلاة سادسة او وجوب صوم شرال او قذف عايشة رضي الله عنها **او**
 القرآن نزل ببرا لها خلاف سائر زجراته **او** **اديب** نبوة بعد نبينا محمد عليه السلام او
 صدق مدعيها **او** **كثير** منها ولو لم يثبت وقوله لذنبه من زيادته ولو تركه كان اولى
 واخصر وانما كثر مكرهه لان سبب الاسلام كثر او كثر مسلم من دعي رجلا بالكفر او قال
 له عدو الله وليس يحذر الا حذر عليه اي رجع عليه هذا ان كثره بلا تاويل للعذر ككفر

ص
 كتاب الردة

بين

المغزى

الجبر المطلق بل في الاحسان للعلم وشرعائه او اعطى في اسلمه ما لا يقال مسلم
 اسم النبي كنت كما قرأ اعطى ما **او** المخصص صحة اني فكر رضي الله عنه النبي صلى الله
 عليه وسلم لان الله تعالى ارض عليها بقوله لصاحبه لا تحزن بخلاف سائر الصحابة اقول له
 التمس سلم فقال لا عدا او نودي يا يهودي او خوة فاجاب بقوله ليكن اخوة قال
 في المروضة وبينه نظرا اذ لم ينو شيئا وقال الاندي الاطهر انه لا يكثر اذ لم ينو شيئا اجابه
 ابي اي او قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسودا واهرا وعمر قرشي لان وصفه بغيره
 فلي له وقد كذب بغيره وقال النبي مكنسه او يقال زبيها نصف القلوب او لوجي الي
 وان لم يذبح الشوة او قال اني دخلت الجنة فاكلت من ثمارها وعانقت حورها غير
 في الروضة بدل الماهي في الافعال الثلاثة وكلامها صحيح او شكري تكفير اليهود والنصارى
 بعبادة الروضة او لم يكثر في وان بغير الاسلام كالنصارى او شكري كفرهم او صحيح عندهم
 بمباراته امر من عبارة المصنف مع زيادة حكم وفي تكفير طائفة بن عربي الذين ظاهروا
 عند غيرهم الاتحاد وغيره وهذا من زيادته وهو محب ما فيه لبعض من ظاهروا
 انهم يحكمون احبار وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية وهو حقير عندهم في
 مرادهم وان افترق عند غيرهم من لواظفته ظاهروا عنده كغزالي تاويل اذ اللفظ المصطلح
 عليه حكيمته في معناه الاصطلاحي بجانب في غيره فالمعتقد منهم لمناه معتقد لمعني صحيح
 وقد فص علي ولايته بن عربي جماعة علماء عارفت بالله منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء الله والشيخ
 عبد الله الباني ولا يقدح فيه وفي طائفته ظاهروا كلامهم المذكور عند غير الصوفية لما
 قلناه ولا نه تدبره وعن المعارف بالله اذ استغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث
 تضمن ذاته في ذاته وصفاته في صفاته وعبه على كل ما سواه عبارات تشعرا بالكلول
 والا كاد يقود للعبارة من بيان حاله الذي نرى اليه وليت في شيء منها عما قاله العلامة
 السعد الفقا زالي وغيره **او ضلل الامة** اي نسبهم الي الضلال **او كفر الصحابة** بان
 نسبهم الي الكفر **وانكر اعجاز القرآن** او غير خبايا معجزة كذا صرح به الاصل **وانكر الدلالة**
علي الله في خلق المصنوعات والارض بان قال ليس في خلقها دلالة عليه تعالى **وانكر**
البعث للموتى من قبورهم بان جمع اجزاء الاصليه ويعيد الارواح اليها **او اختل** او
التفاد او الحساب او الثواب او العقاب كما صرح بها في الروضة **او اقربها** اي قال
المراد بها غير معانيها او قال الامة افضل من الانبياء كما صرح به الاصل **كفر** بجمع ما
ذكر كما تقرره مخالفة ما مضى عليه الشارح صيغاتي بقبولها وما اجمع عليه في الباقي هذا
 اذا علم معنى ما قاله **لان جعل ذلك تقريبا** اسلامه **او بعده** من المسلمين فلا يكثر لعدده
 ولا ان قال مسلم لمسلم سلمه الله الايمان او لمعاذلة رزقه الله الايمان لانه مجرد دعا عليه
 يستند به الاراد المقوبه عليه ولا من دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واعل لم يختر
 وان قال الطالب ليعين خصمه وقد اراد انهم ان خلف بالله تعالى بل بالطلاق او العناق

ولا ان قال روي ابله كرويه ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف او الخشب
او قيل له تعلم الغيب فقال نعم او خرج لسفر فضا ح العيق فزجع ولا ان صلى بغير ركن
متعمدا او بحس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تيمم حل ما كان حلا في زمن
قبل تحريمه كان تيمم ان لا يحرم الحنبل والمناحة بين الاخ والاخت او الظلم او الزنا او قتل
النفس بغير حق ولا ان شتر الزنا على وسطه او وضع قنينة المجوس على راسه او
شتر على وسطه زنا او دخل دار الحرب للمجارة او ليمسك الاسارى ولا ان قال النكاح
حين من من المجوسية او المجوسية شر من النصارى ولا ان قال لو اعطاني الله الجنة
ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة مع الاصل في بعضه لكن رجع مما جاز الا توارى
الاخر انه يكفر قال الاذري وحله اذا قاله استخفا او استخفا لا ان اطلق وقال الاذري
في مسلة من ملي بخص ما اقتضا خلاسه من كفر من استحل الصلاة بالجنس ممنوع فانه ليس
بمجهل على كنهها بل ذهب جماعة من العلماء الى الجواز فها ذكره النووي في مجموع وفي الروضة
ايضا عن القاضي عياض انه لو ستر مريض ثم قال لعيت في مرضي هذا ما لو قتلته انكره
رضي الله عنه لم استوجه فقال بعض العلماء يكفر ويقتل لانه يتضمن النسبة الى الجور وقال
اخرين لا يكفر قتله ويستتاب ويغير انهم وقال المجب الطبري الاظهر انه لا يكفر
وفيها ايضا لو قتل فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عيني القس الله اوبن يدي
الله منهم من قال يكفر ومنهم من قال ان اراد الحارجه عفر والا فلا قال الاذري والظاهر
انه لا يكفر مطلقا لانه ظهر منه ما يدل على التقسيم والمشهور ان لا تكفر المحسنة **الطرف**
الثاني في من يردته ومن لا يردته ولا يفرج الردة الا من مكلف بخيار فلا تقع من
صبي ومجنون ومكره كسائر العقود فان ارتد عن حنبل بالقتل لانه قد يقدر بغير
الى الاسلام فان قتل مجنونا فهدر وان قوت قاتله الاستتابة الواجبة فيمنع ان يرد
لذلك وان ثبت زناه بينه لا باقراره او قتل يفرج وقصاص ثم من استوفى منه في
حال جنونه لانه لا يستقطر رجوعه خلاف ما لو ثبت زناه فارتد ثم جن لا يستوفى منه
حينئذ احتياط فلا استوفى منه حينئذ لم يجب فيه شي كما ذكره الاصل وخلاف مسودة
الردة خاسرة الا استتابة فيها واجبة وتضم ردة السكران كسائر بضرفاته وفي صحة
استتابة وجهان احدهما نعم كما تقع ردة لكن يردب تاخيرها الا افانته خروجها من
خلاف من قال بعدم صحة توبته والثاني المنع لان الشبهة لا تنزل في تلك الحالة والجواب
على الاول وتعلم الراعي عن الاصل النص وقال العراقي ان المذهب المنصوص والاشوك
انه المفتي به ويهدد بالقتل احتياطا لا وجوباً بخلافه عليه الشافعي والنووي في تعليقه
حقيق يقين فيعرض عليه الاسلام ويهو اسلامه في السكر ولو ارتد صاحباً اولم يستتب
وحبب تقصاص بقتله بعد اسلامه بناء على صحة اسلامه واذا قاتل بينة الردة قتل
وان لم تقصر عنها ونما لان الردة كخطرها لا تقدم الشاهد بها الا على بصيرة وهذا ما صححه

الفرق

في

68 في اصل الروضة والنهاية بالحزب الزوي قال الراعي عن الامام انه الظاهر والفرق صرح به
العقار والمادري وكثير رجوعه الى التمهيد وهو الوجه لا خلاف الناس فيها وجبها
وخالف الشهادة بالحزب والزنا والسرقة وبجوه اجاب المصنف كاصوله في باب تعارض الشك
وصححه جماعة منهم الشافعي وقال الاذري وعينه اي المذهب الذي يجب القطع به وقال الاذري
انه المعروف عقليا ونقلا فاطالب في بيانه قال وما يقتل على الامام بحث له **وان ادعى الاكراه**
على الردة وقد شهد عليه شاهدان وكانت شهادتهما بالردة لم تصدق ولو بينته لتكذيبه
الشهود ان المقتول لا يكون مرتداً قال الراعي وليس ذلك كما لو شهد شهودا بارتاده
بالزنا بالزنا وانكره لا يحد لان الاقرار بالزنا يقتل الرجوع فيجعل انكاره رجوعا ولا يستقطر
القتل عن المرتد بقوله وجبت فلا يقتل انكاره وتكذيبه قال في المهمات وقضية كلامهم
انه لا يحد اذا قاتل خذبا على اولم اذن له في صح في باب الزنا ثم حذر في الاولي قال الاذري
وفي اقتضا كلامه لذلك في الاولي نظر لان الانكار دون التعذيب **الصرح ان كان تم**
تريته بقيد ثم في دعواه كاسر كفار له ويخبر فيصدق في دعواه بيمينه وحلف
لاحتيال كونه مجازا ولا حاجة مع ذكره الكافي في قوله ويخبر واذا كانت شهادتهما يا يده
يحد لهما او تكلم بكفر او ادعى هو الاكراه صدق بيمينه وان لم تكن قريته لا يحد
الشهود ويحد في ردة باحتمال للاسلام فان قتل قبل التوبة يحد لان الردة لم تثبت الا
لان لفظ الردة وجبوا لاصل الاختيار قوله ان اوجهها الثاني ولا حاجة لقوله وهو الاكل
للعلم به ما قبله وان شئت على الراعي تصوير هذه الشهادة بان ان اعتبر تفصيلها فمن
الشرائط الاختيار قد عرفت الا ان كراهية تكذيب الشاهد لا تكون فاكتمالا بالاطلاق انما هو فيما
اذا بالردة لم يمتنع حصول الشرط اما اذا قال انه تكلم بكذا فيسعد ان يحكم به ويقع بان
الاصل الاختيار وبما يجب باختيار الاول ومنع قوله فمن الشرائط الاختيار وبالاختيار
الثاني ولا يسعد ان يقتنع بالاصل المذكور لا اعتضاده سكوت المشهود عليه مع قدر
على الدفع قال في الاصل وفيما ذكرنا بالا لزم على انما لو شهد لردة اسير ولم يوع
اكرها حكم بردة وتوبته ما جئ من العقاب انه لو ارتد اسير مع الضالاة ثم اخط
هم المسلمون فاطلعوا على حقيقته وقال اناسم ولما تشبهت به خوفا قتل قوله وان لم
يدع ذلك ومات قال الظاهر انه ارتد ظاهرا وعن بعض الشافعي انما لو شهد استغفر كل
بالكفر وهو محسوس او معتدل لم يحكم بكفره وان لم يتعرض لاكراه وفي التعذيب ان
من دخل دار الحرب فشهد بيمينه او توطأ بكفر ثم ادعى اخراها فان قتل في خلوة لم يقتل
او بين ابداهم وهو اسير قبل توبته او تاحر فلا يحد واذا قاتل مسلم مات اي مرتدا
استغفر كل فان ذكر كافر اثم يوفيه وكان وفي نسخة وصار نصيبه في البيت
المال لا يان ذبحه يمين كوكا كل ثم كرم خنزيرا وشرب خمر ثم لشم خطاه بنفسه
وان لم يذبح شيئا ويحلف ان لا يمس حنظل عليه الشافعي في الامم وفيه الامام عن العراقيين

كسجود لغيره

رحمه ووقع في المنهاج كاصله نصيبه ان نصيبه في وان لم يتركوا لا قراره بكفر
 ابيه والاول هو الملايم لا شترط في الشهادة فراجع لغيره اسير او غيره
 على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات هناك وافته المنية المسلم فان
 بتر عن عليتنا من عليه الاسلام لا حلالا انه كان مختارا قال بن حجر ومحمد اذا كان كافرنا
 عن الجاهات والطاعات والافلا من استجابا لا وجوبها على الكفر بدارنا
 فان امتنع من الاسلام بعد عزمه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه
 غير على انه كان كافرا من حين ذلك قبل الفرض والتلف بالاسلام فهو مسلم كما لو
 مات قبل قدومه علينا كما صرح به الاصل ولو ارتد اسير مختارا لم صلى في دار
 الحرب حكم بالاسلام لان صلى في دارنا لان مملاته في دارنا قد تكون بغيره خلافا في
 خلافه لا يكون الا عن اعتقاد صحيح وتبع في ذكره الاسير اصله وله وجه لكن الظاهر
 انه ليس بقيد بل هو جري على الغالب ولهذا لم يذكر في ارشاده كالاكثر تبعا للنص
 ولو صلى جري في دارنا وعلمنا ان صلى ولو في دارهم لم يحكم بالاسلام بخلاف المراتب لان ظلمة
 الاسلام باقية فيه والعود اهو من الانبعاث فهو صحيح فيه الا ان سمع تشهد في الصلاة
 فحكم بالاسلام واعترف بان اسلامه حينئذ باللفظ والخلاص في حضور الصلاة الدالة
 بالقرينة وبجواب بان فائدة ذلك دفع ايهام انه لا اثر للشهادة فيها لاحتمال الجاهات
 الباب الثاني في احكام الرقة لا يسترق نحن مرتدا ابتعا لعلقة الاسلام فيه وب
 قتله انما يشبه بغير من بدل دينه فاقتلوه وهو شامل للمرة وغيرها وان المرة تقتل بارها
 بعد الاحتمان فخذ لك بالكفر بعد الايمان حاله رجل وامرأته عن قتل النصارى فحول
 بدليل سابق ختم على الحربيات قال الماوردي ولا يدين لمن يدين في مقابر المسلمين
 لمخرجه بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الاسلام ونحوه اي
 قتله الحاحم ولو نابيه بضرب الرقبة لا احراق بالمار او غيره لما فيه من المثلثة
 فلو تله نوله غير الحاحم او الحاحم بغير ضرب الرقبة يجوز وسيصرح بالاول يستتاب
 قبل قتله وجواب الاستحباب بالاسلام كان محتوما بالاسلام ودرما عن حث له شبهة فترال
 فان لم يتب قبل حصاره والاستحباب يتوفى في الحال بظاهر الخبر السابق ولا يجوز فلا
 يوجب حصار الحدود لا ثلاثا ولما قيل انه يستتاب ثلاثة ايام لانها اول حد الكفر
 واخر حد القلة ولا نه قد تعرض له شبهة فاحتملت له الثلاثة ليعتري فيها قال في الاصل
 ولا خلاف انه لو قتل قبل الاستحابة لم يجب قتله في اي غير التعذيب وان كان القاتل
 مسييا بفعله وصدق المصنف للعالم به مما سر في قتله في خونه وقيل نوبته اي في
 اسلامه ولو كان زنديقا يتناهى حبيته في عقيدته او تكفرت ردة لاطلاق قوله يقال
 قتل الذنوب كغيره ان يشتموا ويغفروا ما قد صلف ولقول صلى الله عليه وسلم فاذا قاتلوا
 عموما مني عام واما الم يجوز ان نكر رفته الارتداد ثم اسلم لزيادة ثباته بالدين

مرجع

باب
علقة

الاول

باب
محرقت

ولغيره

ويعزى المستند اي المستقل لقتله وان اشتغل عنه الامام بما هو اولى لا قتله عليه
 ولو قذف نيا من الانبياء ولو قذف بغيره عاد الي الاسلام فقتل بترك من العقوبة لا بته
 مرتدا سلم او قتل جدا لان القتل صدق النبي وجد القذف لا يستقط بالتوبة ومحمد لما
 لان الردة ارتفعت بالاسلام وبقي جلده فيه ثلاثة اوجه حكى الاول عن الاستناد اي احاق
 المورزي ورحم الغزالي وجري عليه كما في المصنف ونقله المصنف في شرح الارشاد
 عن الصحابة والثاني عن الشيخ ابي بكر الفارسي وادعى فيه الاجماع ووافق القفال
 والثالث عن الصيدلاني فعلمه نوعي واحد من بني اعمام النبي في سقوط حد القذف
 احتمالا لان الامام والغزالي وهذه المسئلة ذكرها الاصل في احكام الردة وصوب ان من كذب
 على النبي صلى الله عليه وسلم عمدا لا يكفر ولا يقتل بل يعزى رقال وماروي ان رجلا قال
 قوما وزعموا انه رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر النبي بقتله محمول على ان القتل
 كان كافرا لو سأل المرتد قبل الاستحابة او بعدها ان الله يشهد عرفت له بوطء بعد اسلامه
 لا قبله لان الشبهة لا تخصر فخذ ان يسلم يستكشفها من العلماء وهذا ما صحه الغزالي وفيه
 بنا ظرا ولا ان الحجة مقدمة على السيف وحكاية الروايات عن النص واستبعد الخلاف
 كما في نسخ المرافعي المقتدة وهو الصواب ووقع في اكثر نسخ الروضة تبعا لشيخ الرافعي
 السقيمه عكس ذلك فجعل الاصح عند الغزالي المناظر اولا والحكي عن النص عدمها وان
 في كتابي ثبت المبلغ من حرمها وقتلنا بغيرها او بغيرها كما جري هو عليه واسلم بان قال
 انا جايع واطعموني ثم ناظره في الظاهر الا انهم نواظروا فقال لو ارتد الزوجان وهي اي
 الزوجة حلت او ارتد الزوجان حلت او لم يمتنعوا في قوله لا يمتنعون في قوله لا يمتنعون
 ولا حرمها فيكون مرتدا تبعا لها فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ فيشتاب فان امير قتل
 وخالف البلقيني فقال انه مسلم كما صحه الرازي ونصوص الشافعي فاضمة به واطال في بيان
 وذكر نحوه الزركشي او بين كافر مرتد وكافر اصلي فكل اصلي تغليباه لانه يفر على
 دينه بخلاف المرتد فيقر بالحريه ان كان الاصل من يقر بها حين احدا بوجه محوس والاخر
 وتبي وان كان كتابيا فالولد كتابي فوقع في مقتضى ذلك من اموالهم هذه ندر في قوله
 لم يمتنع اي العهد فلا يسترقه فان بلغ عاقلا ولم يقبل الجزية لمع الممان
 ولا يجبر على قبولها فقتل مرتدا وعلمه باصطيات واحتياط وخوفها يوقوف
 ليصح ذنبه سواء التحق بدار الحق بدار الحرب ام لا فان اسلم فهو له فطما
 اي تبينا ان ما نملك باق على ملكه وان ما نملكه باق يوم نملكه وان قلنا بغيره
 ملكه عنه بالردة على وجهه والا بان مات مرتدا بان ان ملكه في وان ما نملكه
 في الردة باحتياط او غير على الاباحة وينبغي عليه وعلى موته ونفسي ديون
 لزمته قبل الردة من ماله ادعائه الردة جعلها كالموت وكذا اما اي ديون لزمته
 فيها الا نيا على ما لو قذف بغيره وان ثم تلف ما في ويوضع ما لم يمتنع

نصف

الامام

ص

نصل

نه

فصد

نصل

ملكه

في وقت المغرب اي يحفظ بالمراحمية في المكان الذي غرب اليه ولا يحبس فيه والمراد انه يراقب
كل من لا يرجع اليه بلده او اليه ما دون المسافة لا يستقل اليه بلده اخر لما سارا له وانقل اليه بلده
اخر لم يمتنع وما نقل اليه من الروايات من تعميم انه يلزم منه ان يقيم ببلده الغربية ليكون الحبس
فلا يمكن من الضرب في الارض لانه كالنزعة على ان المراد ببلده الغربية ببلده لان ما عدا
بلاد غيره ويقول فلا يمكن من الضرب في الارض انه لا يمكن من ذلك في جميع جوارها بل في غير
جانب بلده فقط على ما عرفت وكان المصنف لما لم يظلم له الجميع جدي في كلام الروايات وهو قوله
اي الحروب في مدة تقريبه على نفسه ان كان حرا وعلى سيده ان كان رقيقا على ان زاد على
موتها كحضر فان حقيق **الرجوع** الى محل الذي غرب اليه منه **بسبب جواز الرجوع الى بلده**
غيره منه استوفى المدة لتوالي الاحاش فلا يعرف النسبة في الجرد ولا يضمنها في غيره وقفيه
كلامه انه لا يتعين للمغربي بلده الذي غرب اليه وهو كذلك وبعبارة صاحب الدخاير رد الى
الغربة ثم نقل على المذهب ما جزم به الاصل انه يرد الى البلد الذي غرب اليه واشيا الى تقوده
به ولم يفتقر الى ارفعه على نقل في ذلك فقال الاشبه ان يقال ان قلنا بالاستيفاء لم يتعين ذلك
البلد **ول في المغرب في البلد الذي غرب اليه** **الموضوع اخر** ودخلت البقية
اي بقتية مدة الاول في مدة الثاني لتجاس الحدين **وكا يمتد بتقريبه** لان المقصد
التحليل ولا يحصل الا بتعريف الامام واذا انقضت المدة فله الرجوع الي وطنه لا يفتقر الى بالوا
قائه الاكثر من واحد من ان ليس له الرجوع الا بالاذن الامام كانه يرجع بغير اذنه عزز
خارج من جسده مردود بان مدة الحبس محمولة بخلاف مدة التعزيب واولها ابتداء السفر
واقف وصوله الى ما غرب اليه **او ضربت امرأة** **انشرط جزوج زوج ام محرم** معها
ولومع ان الطريق لخبر لا تنافر المرأة الا ومهارة زوج او محرم ولا تناف من الزانية المحرم
عند خروجها وحدها والقياس ان كل من جاز له النظر اليها كعبد حاكم جرح الزوج والمحرم
وما ذكره هو ما صحه الاصل لكن نص في الام في موضعين على تعزيبها وحدها وان النهي عن
سفرها وحدها محله فيما لا يلزمها احكاما من بيانته في الحج **واجزته عليها** اذا لم تخرج الا بها
لانها ما يتم بها الواجب كاجرة الجلا ولا تناف من سفرها فان لم يكن لها مال فلي بيت المال
فلما امتنع من الخروج معها باجرة **لم يجبر** كما في الحج ولا في اجبارة تعذيب من لم يذنب
ويؤخر حبسها **تربيتها** الي ان يسير قال في الكفاية وبه جزم بن الصباغ وذكر الروايات
انها تقرب ونحو الامام في ذلك **وفي الاصل** في الخروج معها **نفسه تفاوت** شتين فاكثر
مع امن طريق وحماها **اظهرها على ما في نسخ الراعي** المعتمدة واحدها على ما في السقيمة
التي اخصرت منها الروضة ثم قيا سا على الزوج والمحرم والثاني لان النسوة مطوع فنهت
قال في الاصل وربما الكفى بعضهم بواحدة ثقة انتهى والاختلاف بها هو ما في الشامل وغيره
وقال في ارفعه انه الاصح واليقيني انه المحتمل وفيه النووي في مجموع في نظيره من الحج
مع انه على التراخي هذا اولى اجمع الخوف فلا يكتفى بالنسوة وهذا مشروع الغرض عند الحن

قال الراعي فيه قول بشرعيته وفي البيان وغيره ما يشترط خلافه وقضيته **نفي عدم**
مشروعيته جني لا يغرب الرجل ولا المرأة المستصحب للزوج او خوه خينيد وقضيه
بلاهم ان الرجل يغرب وحده ولو امرد والظاهر كما قال الا زرع ان الامر الحسن الذي
يحتاج عليه الغنم يحتاج اليه محرم او خوه ويقتضي **المخشون** **تغريب** بلوته في خبر البخاري فيمنو
ولا يبلغ برودة تقريظ الزال **فصل اثبت الحد الا سيده** او افراد ولومرة يتكمن من اقامته
اما بالبينة فلان باقرارها رواه مسلم وروى هو البخاري خبر واغريا انيس الي امرأة هذا
فان اعترفت فارجهما علف الرهن على مجرد الاعتراف وانما كروى على ما عرفت خبره لانه فكر
في عقلم ولهذا قال ابن حنون اوصف الاقرار بقوله **مفسر كاشفا** **واحييا طالحا** وسبعا
في ستر الناحية ما شئت وبستانا من بقصة ما عرفت **وحرى** ان يكن في ثبوت الحد **اشارة**
الاخرى **بالاقرار** **ما لزمنا** **روا** اي رجل وامرأة اجنبيان تحت **حان** **عمر** **راولم** **يعدا**
وتقام **الحكم** **في دار الحرب** **ان لم تحت** **قصة** **من** **خورد** **الحدود** **والخاتمة** **باهل** **الحرب**
ويجزم **العقود** **جدد** **للنقاي** **والشفا** **عنه** **فيه** **لنقله** **على** **الغلبة** **وسلم** **لا سامة** **لما** **كمله** **في**
شأن **الحز** **ومية** **التي** **سرق** **استنفع** **في** **حد** **من** **حد** **ودا** **استنفع** **في** **حد** **فما** **خطب** **فقال** **انما**
اهلك **الذين** **من** **قبلكم** **انهم** **كانوا** **اذا** **سرق** **فهم** **الشريف** **تركوه** **واذا** **سرق** **لهم** **الضعيف**
اقاموا **عليه** **الحد** **وايم** **انه** **لو** **ان** **فاطمة** **بنت** **محمد** **سرق** **لقطعت** **بيدها** **رواه** **الشيخان** **والتج**
للز **ان** **ولعل** **من** **ارتكب** **معصية** **السنن** **على** **نفسه** **لمعبر** **من** **الي** **من** **هذه** **القاذرات** **شيا** **فليست**
يسترا **ان** **فان** **من** **ابدي** **لنا** **صفت** **افنا** **عليه** **الحدود** **ورواه** **الحاكم** **والبيهقي** **باسناد** **جيد** **خلا**
ما **لوقد** **وقد** **قال** **يستحب** **لم** **يلا** **يحب** **عليه** **ان** **يقرب** **به** **ليستوفى** **في** **منه** **عنا** **سائر** **في** **الشهادات**
لما **جاني** **حقوق** **الاديين** **من** **التعقيب** **والمراد** **بقولهم** **يستحب** **ان** **يستتر** **على** **نفسه** **المعصية**
ان **لا** **يظهرها** **ليجد** **او** **يعز** **فيكون** **اظهارها** **خلاف** **المستحب** **اما** **الحديث** **فان** **تلقاها** **او** **بحا**
فهرام **قطعا** **لا** **خيار** **ان** **يعصم** **فيه** **نفسه** **عليه** **الا زرع** **وكذا** **الشاهد** **يستحب** **لم** **سترها** **بان**
يترك **الشهادة** **بها** **ان** **راه** **مصلحة** **وان** **راي** **المصلحة** **في** **الشهادة** **بها** **شهد** **كذا** **ان** **الروضة**
وتحلا **فيها** **اذا** **لم** **ير** **مصلحة** **متدا** **انع** **وكلام** **المصنف** **يقضي** **انه** **يشهد** **والا** **قرب** **خلافه**
وعلى **هذا** **التفصيل** **محلا** **اطلاق** **في** **باب** **الشهادات** **وعنه** **استجاب** **ترك** **الشهادة** **ثم** **محمل**
استجاب **بتركها** **اذا** **لم** **يتعلق** **بشروعها** **اجاب** **حد** **على** **الغير** **فان** **تعلق** **به** **ذكر** **كان** **شهد** **ثلا**
بالزنا **فان** **ثم** **الرابع** **بالوقوف** **ويلزم** **الا** **اول** **واقر** **بتر** **او** **شرب** **لمسك** **استحب** **لم** **الرجوع**
كالسفر **ابتد** **او** **هو** **مقتضي** **حرم** **ما** **عد** **السابق** **وهذا** **ما** **ارحم** **في** **الروضة** **ولا** **يخالف** **كما** **قاله**
الزركشي **في** **باب** **اي** **في** **الشهادات** **ان** **من** **ظهر** **عليه** **حد** **يستحب** **لم** **ان** **يأتي** **الامام** **ببقية** **عليه**
لنوبات **الستر** **لان** **المراد** **بالظهور** **ان** **يطلع** **عليه** **زناه** **من** **لا** **يشين** **الزنا** **بشها** **دنه** **فيستحب**
له **ذلك** **اما** **المقر** **فيستحب** **لم** **الرجوع** **لما** **ان** **رجع** **عن** **الاقرار** **ولو** **بعد** **الشروع** **في** **الحد** **سقط**
عنه **الحكم** **لنقر** **بفصل** **عليه** **وسلم** **لما** **ان** **بالرجوع** **بقوله** **لعلك** **قبلت** **لعلك** **لمست**

فصل

ف

هرة

ثم

البحر من الانه عارجه قال ادوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسمعوا وذكروا
ذلك لم صلى الله عليه وسلم فقال هلا تركتموه لعلم يتوب فبشبه الله عليه **ولو قتل بعد الرجوع**
عن اقراره ولا تقصاص على قاتله لا خلاف العدا في سقوط الحد بالرجوع وقول السارمي
وعلى الخلاف اذ لم يعلم القاتل برجوعه فان علم به قتل لا خلا في فيه فمقتل من القتل
ويضمن بالدية لان الصمان بها لجامع البينة والضرع بهذا من زيادته وان رجوع في
الحكم **ويحرم** الامام متعديا بان كان يعتقد سقوطه بالرجوع فان بذلك فالواجب
نصف دية ٢ مات عن مضمون وغيره او التوزيع للدية على السباط لان اقربهما الثاني
كالوضوح زيدا على حد القذف فان كان يثبت بقتل بقتل بقتل او قاتل كان
تروحي فقتل بالزنا وقاذف لها فليزعم حد الزنا وحد القذف فان رجوع سقط حد
الزنا وحده فان قال زنت بها **مكرهة** لزمه حد الزنا لا القذف ولزمه لها مهر
فان رجوع عن اقراره سقط الحد كما علم مما سطر لا لا حق ادعي ولو شهدوا باقراره
بالزنا ولو قبل الحكم به **فان كان** قال ما اقررت لم يقبل تكذيبه كانه تكذيب للشهود والقاضي
لا يثبت نفسه في اقراره **فان اقراره** كما علم مما سطر والمضروب بهذا من زيادته ويؤثر في
او اضاع من تسليم نفسه او هرب فليس برجوع فلا يستحق الحد لوجوده مشد
مع عدم تضرعه بالرجوع **فان كان** كلف عنه في الحاك لما في خبر ما عى هلا تركتموه ٢ زنه
ربما قصد الرجوع فيعترضه احتياط فان رجوع فذلك **والاحد** ان يكف فان فلا
ضمان لان صلى الله عليه وسلم لم يرجع عليهم في قصده ما عرشنا والحد الثالث بالبينه لا
يسقط بالرجوع وانهم كلامه انه لا يسقط بالتوبة سواء ثبت بالسوية بالاقتران بالبينه
ومصرح الاصل بتخصيصه وذلك لئلا يتخذ ذريعة الى استقاط الزنا **فان اقر** بالزنا
قامت بينه بزناه ثم رجوع عن الاقرار فوجها ان احدها لا يسقط الحد لثبوت البينة
كما لو شهد عليه ثمانية فردا بية وثانيها يسقط اذ لا اثر للبينة مع الاقرار وقيد بطل وثانيها
الماوردي في ذلك في عكسه وقال الامام عيني باعتبار استيفاء ريب في نفية محل الجلاء
ما قبل الحكم او بعده وقد استدل اليها معا او اطلق فان كان بعده وقد استدل الى احدها
فقط فهو الضرب قطعاً رابعا الزكشي اشار الى بعض ذلك **ولا يشتر** جناية الشهود
والاحضورم كانهما بالادري ومصرح به اعلم جناية **الاحضور** لا يقرب عهد الزنا بقتل الشهادة
به وان تناول الزمان وان قامت بينه بكارية من ثبوت زناها او رتبها او قتلها
مسند الحد عنها للشبهة نعم ان كانت عمودا يمكن تعيب الخشعة فيها مع بقا البكارية فالأثر
كما قال الزكشي انها تحذف ثبوت زناها قال والفرق بينه وبين عدم حصوله التحليل به
على ما قاله البغوي ان التحليل يبي على تكميل اللذة **ومن قاذفها** لقيام الشهادة بزناها
مع اجتماع عمود البكارية بعد زوال التحليل لثبوتها في الاقتصار في البكر وري من
لا يمكن جملة الاحضور وكذا لا يجب حد القذف على الشهود المذكور قال القاضي وتبطل

حماها بالاختلاف او قامت بينه بكارية من ثبوت زناها او رتبها او قتلها
مسند الحد عنها للشبهة ولا حد عليه فيما لو شهد بقتلها بها اربع ولا على الشهود
للشبهة ولا عليها للشهادة وتغيره بالبينه اهم من تغير اصله بارج شدة وان شهدا ثانيا بأكراهها
على الزنا لم يثبت الزنا وكذا المهر ينال على الاصح من ان يشهد الزنا اذ انقصوا من اربعة لزمهم
حد القذف مصرح بذلك الاصل وان شهدا ثانيا بأكراهها على الزنا اثان مضافا عليها
لزمه المهر بسقوط الحد عن شهود الا كراه لتمام عدد شهود زناه **دون** الحراي حد زناه فلا
يلزمه لوجوبه اي حد زناه من الاحرار لعدم قيام عدد شهود زناها فخرج قولها كونه متحدا
كحد عليها لذلك لا يجب حد القذف للرجل كان عدد شهود زناه قطع وان اردنا الشهادة
كأنه محقق فيه وان دخل كل من الشهود للزنا وابه من زوايا البيت الذي زنا فيه فسياتي
ببانه في الشهادة **الباب الثاني في استيفاء الحد** استوفيه من الحرا **الاحكام** او
تأيد لا به في عهد صلى الله عليه وسلم في عهد الجلاء فعلم بغير الدباذهم قال ابن عبد السلام ولما
لم يفيض لا ريبا المزني بك لانهم قد يستوفون ذوقا من العار قال القاضي ولا بد في اقامة
الحدود من البينة حتى لو شرب لمقتل او غيره هو عليه حدود لم تحبس منها وفي فتاوى
نسخة القفال انه لا يحتاج فيها الى نية حتى لو وجد سية الشرب وظهور حد الزنا جان كانه
لو اخطأ من يده البينة الى اليسرى في السرقة اجزأ قال وعلى هذا الوفاء الامام حيدر وجلالة
ظلاله ان عليه حد الزنا سقط عنه كما لو قتل رجلا فبان انه قاتل ابيه قال الاذري بعد نقله
ذلك والاشبه في صورته طالم ما قاله القاضي واما ما قبلها فالاحضور فيه طاهر لا يقتل
الحد فلاميرة بظنه انه عن الشرب **ويستحب** حضوره اي الامام او نائبه استيفاء حد
الزنا سواء ثبت بالاقرار ام بالبينه ولا حجة لا صلى الله عليه وسلم امر برجم ماعز واولفا
ولم يحضر **وحضور** من الرجال المسلمين الاحرار لقوله تعالى وليشهد عداهما بعضهم المومنين
واقامهم اربعة لا الزنا لا يثبت باقل منهم والقصر باستيفاء حضور الامام او نائبه من زنا
ومصرح به في المنهاج وغيره ومصرح الاصل باستيفاء حضور الشهود اذا ثبت بالبينه وظاهر
استيفاء حضور الجمع المذكور جنسها ايضا والظاهر انه انما يستحب اذا ثبت زناه بالاقرار
او بالبينه ولم يحضر قال الماوردي وتعرض عليه التوبة قبل رجمه فان حضر وقت صلاة امر
بها وان تطوع مكن من ركعتين وان استسقى ما شق وان استطاع لم يطعم **ويستحب** ان يحاط
بالحدود المحصنة فيرى من الجوانب **وانه يرحم** حيوانا ومدد ونحوها **عند** له فز خبر ما عر
فرسياه بالعظم والمدد والحرب وخروج المعتدلة الحصيات الحفيع لئلا يطول تعذيبه
والصخرات لئلا يدققة فيفوت به التكيل المقصود وليس لما يرحم به فقد تركه جنسا ولا
عدا فقد نصبت الحجارة الا حجارا متائلة فيموت سريعا وقد بطل موته ذكره الاصل
لكن ضبطه الماوردي فقال الاختيار ان يكون مثل الخف وان يكون موقفا الرامي
منه بحيث لا يبعد عنه فيخطبه ولا يدنو منه فيولسه وجميع بدنه محل للرمم وحذر ان يتوفي

هو اذا قاما لولي من اب وجد ووصي وحاكم وقم الخ **في عبد النفل** ونحوه من سفيه ويجوز
ان يقال ان في الاصل ويثبت ان يقال ان قلت الحد اصلاح فلم اقامته او لا يثبت فيه الخلاف
وقضيته ترجيح الجواز ولو غير المصنف بقوله في الولي في رقيق المولي عليه كذا في الولي **في غنم**
علم السيد احكام **أحد** وان كان جاهلا بغيرها **فليس هو المصنف** **في نكاح** **عالم بالحكام** **أو قل**
في نكاحه **من زناه** **جاء** **اماني** **الاولي** **فلان** **يملك** **الحد** **عليه** **فذلك** **سماح** **بينه** **كالامام** **واما**
الثانية **فالحاجة** **الى** **اصلاح** **ملكه** **ولا** **لا** **يملك** **فيه** **ويجوز** **فارق** **عدم** **جواز** **قضا** **القاضي**
بعلمه **في** **الحدود** **وخارج** **بقوله** **عالم** **بالحكام** **اي** **البينة** **ما** **لو** **لم** **يكن** **عالم** **بها** **ولا** **يسمعها** **لعدم** **اهلية**
لسا **عالم** **بقضيته** **انه** **ليس** **للمكاتب** **والكافر** **والفاسق** **والمرأة** **سماح** **بها** **فلا** **يحدون** **بينه** **هل**
باقرار **او** **بشهادة** **سهم** **وبذلك** **جزم** **الزركشي** **وفرضه** **في** **الفاسق** **والمكاتب** **وشهدا** **البينة**
بل **اولي** **وان** **تدف** **الرقيق** **سيده** **حد** **او** **عكسه** **بان** **تدف** **السيد** **غيره** **رفع** **الامر** **الى**
الحاكم **ليقرره** **كغيره** **ومسئلة** **الاصول** **لعكس** **موق** **في** **باب** **التدف** **وان** **ذمي** **في** **جور** **ثم**
استرق **بعد** **نقض** **عقده** **اقامه** **عليه** **الامام** **لا** **سيده** **لان** **لم** **يكن** **مملوكا** **عبيدا** **وللمتولد** **جور**
بالرحم **او** **غيره** **حكم** **مري** **للمسلمين** **من** **غسل** **وتكفن** **وصلاة** **وعندها** **كثر** **اذا** **انزل**
ولا **نص** **عليه** **اسم** **عليه** **وسلم** **عليه** **على** **الجمعة** **وامر** **بالصلوة** **على** **العامدية** **ودفعها** **وفي** **رواية**
صلى **هو** **عليها** **باب** **التدف** **في** **المعجم** **وهو** **لغة** **الرب** **بالتزنا** **في** **معرض** **البيع** **بحسب** **سرق**
كتاب **التدف** **من** **المملك** **الحسن** **العالم** **بالبحر** **مسلم** **او** **كافرا** **كبيرة** **في** **الصحيح**
اختلفوا **السبع** **الموقوفات** **وبعد** **مهاقد** **المحسنيات** **وقد** **سقط** **من** **وطم** **الموجبة** **للحد**
اي **بغيتها** **في** **اللعان** **فلا** **يحد** **على** **غير** **مكنت** **ليس** **بسكران** **ولا** **على** **مكره** **كجاهل** **بالبحر** **ولا** **خوف**
لعدم **التزامه** **الاحكام** **ولا** **قاذ** **غير** **الحسن** **المتقدم** **بنيانه** **في** **اللعان** **بقوله** **وهو** **الحكم** **المسلم**
البائع **العاقل** **العفيف** **عن** **الزنا** **ولا** **يحد** **على** **المكره** **بكسر** **الايضا** **وبنار** **ق** **لزم** **القوله** **بان** **احد**
لا **يستعير** **لسان** **غيره** **في** **التدف** **خلاف** **نظيره** **في** **القتل** **ويفرق** **بين** **المعصية** **هنا** **والمعصية** **هناك**
فتح **الرافعي** **بان** **المأخذ** **هنا** **التعير** **ولم** **يوجد** **هناك** **الجنابة** **وقد** **وجد** **في** **حد** **الامام** **ولو**
بنايه **لا** **غيره** **القاذ** **الحري** **بين** **جدة** **لا** **بنا** **والذين** **يرمون** **الحسنات** **ولا** **جماع** **الصحابة**
عليه **ودليل** **خوف** **الاية** **في** **الحرق** **ولا** **تقبل** **المرشاه** **اذا** **غيره** **لا** **تقبل** **شهادته** **وان** **لم**
يقذف **ومحد** **من** **فيه** **رق** **ولو** **سبع** **او** **ام** **ولا** **اربعين** **جلدة** **على** **النصف** **من** **الحرق** **لجماع**
الصحابة **عليه** **والنظر** **في** **الحرية** **والرق** **الي** **حالة** **التدف** **لتمتر** **الواجب** **حينئذ** **فلا** **تفسير**
بالانتقال **من** **احدها** **الي** **الاخر** **لا** **يحد** **اصل** **لنزع** **وان** **سفل** **حسلا** **لا** **يقال** **به** **وان** **استنف**
اي **النزع** **الحدي** **ارق** **كان** **ورد** **من** **امه** **حد** **تدف** **علي** **ابيه** **فانه** **لا** **يجده** **وخارج** **بالحد** **الغزير**
في **لزم** **الاصول** **للاذي** **يخالف** **عليه** **الشافعي** **ويجوز** **به** **اي** **بالتدف** **في** **صبي** **ويجوز** **ميرا**
للزجر **والثا** **ديب** **نزع** **هو** **اي** **حد** **التدف** **حق** **ادمي** **وقد** **يثبت** **الحرق** **في** **نكح** **وفيه**
شبه **الحرق** **من** **حيث** **انه** **اي** **المقتوف** **واستوفاه** **بنفسه** **ولم** **يكن** **سيده** **القاذ** **في** **لم** **يجزه** **وان**

باب حد الزنا



مر

اذن

اذن له القاذ في الجلد الزنا واستوفاه احد الرعية لان موافق الجلدات والابلان بها مختلقت
فلا يومن من الخلق فيها **خلاف** **المقتضى** **لواستوفى** **قصاص** **بنفسه** **وخلاف** **ما** **لوقتل** **احد**
الرعية **زانيا** **محصنان** **ذلك** **يجزي** **واستوفى** **من** **عدم** **الاجزاء** **مسئلة** **السيد** **السابقة** **ما** **لوقذفه**
ببذرية **بعيدة** **عن** **الامام** **واستوفى** **منه** **بلا** **جائزة** **فانه** **كجور** **كالدين** **الذي** **لم** **ان** **يتوصل** **الي**
اخذ **اذا** **منع** **منه** **صرح** **به** **الماوردي** **قال** **الاخر** **في** **وقضيته** **هذا** **التشبيه** **ان** **لم** **ذلك** **بالبلد**
اذا **لم** **يكن** **له** **بينة** **بقذفه** **والقاذ** **في** **بحر** **ويحلف** **منه** **ان** **له** **بشتر** **طرا** **لرق** **طعام** **والحاصل** **ان**
فيه **حقا** **لعم** **لعمالي** **وخفا** **للادمي** **والغلب** **بين** **حق** **الادمي** **من** **حيث** **انه** **ان** **يستوفى** **بطلبه** **لانه**
المصنوع **بامتناع** **الفاحشة** **ويستقطبا** **ذم** **للقاذ** **في** **القذف** **في** **عالي** **القود** **وبغوه** **عن** **كبار**
الحقوق **لا** **بغوه** **مال** **فلا** **يستقطب** **هذا** **من** **زيادته** **وهو** **ما** **صوره** **بالبينة** **فارقا** **بينه** **وبين** **ظن**
من **الشفعة** **والرد** **بالعيب** **بان** **التحريم** **هنا** **لا** **يقتضي** **ابطاله** **لخلاله** **ثم** **والادج** **ما** **اقتي** **به** **الحاطي**
ونقل **عن** **ابن** **الملقن** **واقره** **انه** **يستقطب** **للعنف** **لكن** **لا** **يستقطب** **المال** **لخاصة** **في** **الروضة**
فصل **لو** **شهد** **بالبينة** **الاقرار** **ببذرية** **دون** **اربع** **حدود** **المأروي** **الجاري** **ان** **يحد** **منه** **ب**
عنه **جلد** **الثلاثة** **الذين** **شهدوا** **عليه** **المغيرة** **بن** **شعته** **بالبينة** **ولم** **يكن** **احد** **من** **الصحابة**
ولم **يكن** **ضرورة** **الشهادة** **ذرية** **الي** **الوقعية** **في** **اعراض** **الناس** **خلاف** **ما** **لوقذفه** **بالاقرار**
به **الا** **حد** **من** **في** **قال** **غيره** **اقررت** **بانك** **ذيت** **وان** **ذكره** **في** **معرض** **التدف** **لا** **يحد** **به**
اربع **ولا** **يحدون** **ولو** **وردت** **شهادته** **بغض** **مقطوع** **كان** **زنا** **وشرب** **الخمر** **وفارق** **مملوكا** **ان**
فقد **العدد** **دشيقن** **ونستم** **انما** **يعرف** **بالظن** **والاجتهاد** **والحد** **يد** **بالبينة** **وعلم** **من** **خلاله** **انه** **لا** **يحد**
بين **رد** **شهادته** **بغض** **ورحم** **بغيره** **لعداوه** **ولا** **في** **الفسق** **بين** **المقطوع** **به** **والجحد** **فيه** **كشرب**
البند **وحد** **القاذ** **من** **شهدت** **الاربعة** **بزناه** **وردت** **شهادتهم** **لعدم** **ثبوت** **الزنا** **ولا** **تعارض**
ثم **الزوج** **ان** **شهد** **ببذرية** **او** **جحد** **في** **لها** **شاهد** **في** **لزم** **حد** **التدف** **لان** **شهادته** **ببذنها**
غير **مقبولة** **للثمة** **وان** **شهد** **عليها** **حد** **دون** **اربع** **حدود** **لا** **يحد** **نفرقة** **كسنا** **وعبيد** **ودميين**
شهدوا **ببذرية** **امراة** **فانه** **يحدون** **لذلك** **لانهم** **ليسوا** **من** **اهل** **الشهادة** **فلم** **يقصدوا** **الا** **الاعار**
وكذا **لو** **شهد** **مع** **واحد** **منهم** **ثلاثة** **شهود** **كما** **صرح** **به** **الاصول** **وان** **شهد** **لا** **يحد** **فان** **الزنا**
يحد **واو** **يحد** **وهامع** **يايح** **لم** **تقبل** **شهادتهم** **كالفا** **سقط** **ترد** **شهادته** **بثبوت** **وبيعدها**
لا **تقبل** **شهادته** **به** **عبد** **وحده** **واو** **يحد** **وهامع** **العتق** **قبلت** **لعدم** **اتمامهم** **وان** **شهد** **به**
حينئذ **نرجع** **واحد** **منهم** **عن** **شهادته** **لعدم** **اتمام** **النصاب** **او** **رجع** **اثان** **منهم** **حدوا** **كانها** **الحثا**
به **العار** **دون** **الباقين** **لتمام** **النصاب** **مع** **عدم** **تقصيرهم** **ولذا** **الرجوع** **واحد** **من** **الربعة**
حدود **حد** **سوا** **الرجوع** **بعد** **حكم** **القاضي** **بالشهادة** **ام** **قبلت** **ولو** **رجع** **الاربعة** **حدوا** **لانهم** **الحقوا**
به **العار** **سوا** **الحد** **وام** **اخطاوا** **لانهم** **فرطوا** **في** **ترك** **التبصر** **صرح** **به** **الاصول** **وتركه** **المصنف**
اكتفا **بذكره** **له** **كامله** **في** **الشهادات** **كتاب** **السرق** **بغض** **السيد** **وكسر** **الراوي** **وحد** **الاسكا**
مع **فتح** **السيد** **وكسر** **ها** **ويقال** **ايضا** **السرق** **بكسر** **الراوي** **وسرق** **منه** **مالا** **يسرق** **سرقا** **بالفتح**

سنة
مستطير

نقل

ر

حدود

ها

وربما قالوا سرقة ما لا والاصل في القطع بما قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما وغيرهما ياتي وهو لغة اصر المال حقيقته وشرا اخذه جفينة من طرف من قبله بشرط تاتي وفيه ثلاث ابراس اولها يوجب القطع وهو السرقة وثلاثا في السرقة وسرقة وسارق
الاول السرقة ولم يشرط الاول النصاب وهو ربع دينار او ما يقوم به فيقطع بر ربع دينار وعواري الدينار المضروب ووصف الدينار بقوله خالص اي فيقطع بر ربع دينار خالص او مفسر في خالصه نصاب وان كان الربع خالصا لغير مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار خالص فصاعدا والدينار المفضل وقس بالربع في ما يساوي في القيمة حال السرقة سواء كان دينارا ام لا فلو سرق شي يساوي ربع مثقال من غير المضروب كسبككة وحلي او يبلغ ربعا مضروبا او بالعكس فلا تقطع به خذره بقوله لا يبيح بالجر عطف على ربع مفسر في ربع دينار وان حكمت وزنا نظرا الى القيمة فيها هو كالعرف ولا حاشية في حقها وانما يوجب قيمته نظرا الى الوزن وهذا ما صح في اصل الروضة قال الاسوي انه غلط فاحش لا انه سرقة يبيح هذه والتي قبلها في تعميم عدم القطع ثم عقبه بقوله والخلاف في المسلمين راجع الى ان الاعتبار بالوزن او بالقيمة وقال البكيتي ليس بغلط بل صوفيه مستقيم وان لم يعط كلام الرافي فان الوزن في الذهب لا بد منه وهل يعجز مع اذا لم يكن مضروبا ان تبلغ قيمته ربع دينار مضروب فيه الخلاف الذي في السبغة فاما اذا نقص الوزن ولكن قيمته ثلثا ويكسر ربع دينار مضروب فهذا بعد فيه الاختلاف بالقيمة فاستقام ما في الروضة وما ذكره الرافي فيه الياس وكان اللاتي ان يسميه عليه صاحب الروضة انتهى وبذلك علم انه لا بد في المسلمين من النظر الى الوزن والقيمة معا وغير ذلك من العروض والدرهم يقوم بذهب اي برنايس نعم ان لم يعرف قيمته بالزنايس قوم بالدرهم ثم قومت الدرهم بالزنايس قاله الدرهم فلم يكن مكان السرقة دنايس قال الزركشي فالتمه اعتبار القيمة في اقرب البلاد اليه وقصية كلامه ان سبيغة الذهب تقوم بالزنايس وان كان فيه تقويم ذهب بذهب خلاف الدرهم في قوله تقوم بالدرهم ثم تقوم الدرهم بالزنايس وليكن التقويم بالزنايس يقوم قطع من القوي لا تقويم اجتمعا منهم لحد اي لا حبل فلا بد لاجل من القطع بذلك فاو قال نظن انه يساوي ربما لم يحكمه كما عير به الغزالي مع ان الشهادة لا تقبل الا بالقطع وان كان مستندا لظن وسراعي في القيمة المكان والزمان لاختلافها بما قال الرافي ويبعد ان يقال تعتبر قيمة الجواز او قيمة عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه في دعوى السرقة ان اختلفت سائر بالاقول من القيمة للقطع بل وللمال ديمارة الاصل ولو شهد اثنان بسرقة فقوم احدهما بانه نصاب وقومه اخوان بدونه فلا تقطع ويؤخذ في الغرم بالاقول وله الخلف فيما لو شهد اثنان بسرقة فقوم احدهما المسروق ونصابا والاخر دونه مع شاهد الاكثر للمال ويقوم بدينار اي بسرقة دينار قطعت فليس لا مقصد سرقة بخبره عنه ولا اثر لظنه ولا ان خرج نصابا من حوزة يقصد السرقة والجمل جنس المسروق وقدره لا يؤثر كالجمل بصفته وكذا

يقطع

يقطع بسرقة طرف ظم فارغا فلو سرق ثوبا حسيما وفي جيبه ربع دينار او ما يبلغ قيمته نصابا ولم يعلم بالمال وجب القطع له في الواجب النصاب من حوزة **والنصاب** وان اخل بينهما اطلاع المالك واهمال اعادة الحرز او اشتبهت به لانه اخرج نصابا من حوزة فاشبه ما لو اخرج دفعة واحدة دخلا وطرحا اشبات واخذ منه دينا فادركها وان القفل الشخص بني على فعله ولهذا الوجه ثم قتل دخل الارض في دية النفس بخلاف فعل غيره **ان اخل بالاطلاع** من المالك او اجاز منه صوابه الموافق لاصله واحراز للمسروق ولو باعادة الحرز فلا قطع والمقتطوع لما خوذ به الاحراز سرقة اخرى فان كان نصابا قطع او دونه فلا لا فصل كل واحدة من الاحزاي والظاهر انه غير ما وموافق لليلقي والزركشي في انه لا قطع فيما اذا اخل احداهما فقط ولو فتح **وما** وطراي قطع حيا في **بالمثلثة** اي انصب ما فيه من برا وغيره نصابا ولو **شيئا** قطع وان لم ياحظه **بالمثلثة** اي انصب ما فيه من الحرز واخرج منه نصابا وقوله او طر بها داخل فيما قبله وان خرج بعض ثوب مثلا من حرز وترك باقيه فيه لم يقطع وان كثر قيمته اي البعض المخرج لانه مال واحد ولم يتم اخراجه ولذلك لو كان طرف عمامة المصلي على نجاسة لم تصح صلاته وتعيير به ببعض اعم من تعبير اصله بالنصف ولو جمع نصابا من ثياب حوزة كان يكون نجس الزارع قطع ولا يقال موضع كل حبة حرز خاص فصار خالوا اخرج النصاب من حوزة لان الارض تعد بصفة واحدة والجزء فيها كما تنفع في اطراف البيت فان لم تكن ارض حوزة لم يقطع ولا **يقطع المشتري** كانه في الاجزاء من حوزة **نصاب** اي سرقة وتقطع بسرقة نصابا من ثوباين توزيعا للمسروق عليهما في السوتية في الشقين وقيل القوي الشق الثاني بما اذا كان كل منهما يطبق حملا يساوي نصابا اما اذا كان احدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق حملا ما فوقه فلا يقطع الاول وحوزة باشتراكها في الاجزاء ما لو تميزا منه فيقطع من سرقة نصابا دون من سرقة اقل قال الزركشي فيقطع المالك ان لم يكن المخرج نصابا لان غيره كالا لانه ظاهر ان محله اذا اذ لم المالك بقرينه القليل وان احد نصابا من حوزة **والنصاب** في الجوز باكل او غيره لم يقطع لانه اتلاف لا سرقة الشرط الثاني في كونه اي للمسروق ملك الغير فلا يقطع بسرقة ماله الذي يبيعه غيره وان كان من هو فاما لو عا سرقة ماله او وحده كما صرح به الاصل من **حاز** صاحب الماله الذي وضع فيه لان له دخول الحوزة فاشبهه لاخذ ما في الحوزة الاخي يقطع بذلك ولو سرقة مع الفصون لا بما سرقة ولو مع ماله من اي من حوزة من يده عليه **حق** حمله واجارة واعادة اي فيقطع لانه لا شبهة له فيما سرقة خلاف ما لو سرقة من يده عليه بغير حق كغصب سوا سرقة منه ما لك الحرز ام غيره لانه ليس حوزة الغاصبه والمالكه دخوله وذكر هذه ههنا من زيادته وسياق مع زيادة ولو سرقة **ما** من يد الباطن ولو سرقة **المن** او في زنا الجوار لو سرق ما اتي به **فقط** قيمته لم يقطع فيها **النسبة** المالك ولا لو سرق مع اشتراكه ما لا

ناب

كما

المراتب

اخر بعد تسليم المثل خاصر به الاصل او سرق شخص الموصي له به قبل الموت اي موت الموصي
 وكذا الجدة وقبل السور قطع فيها اما في الاول فلان القول لم يقترب بالوصية واما في
 الثانية فبما على ان المثل فيها لا يحصل بالموت قال الا ذري وفيه نظر ظاهر واطلق بن
 الرافعة القول بان لا يقطع من غير تعرض لبناء وهو اقرب للشبهة المذكور بالموافق والرافعي تبع
 في البناء البعوي واحسن الخوارزمي نصيحي عدم القطع انتهى وعدم القطع اوجه والاشكل
 حقدم القطع بسرقة ما اياه قبل قبضه والفرق بان القول وجدهم ولم يوجد هنا لا حد
 لا ان سرق الموصي به فغير بعد موت الموصي والوصية للفقير فلا يقطع بسرقة المال المشترك
 بخلاف ما لو سرقه الولي الغني ولو ادعى المثل ان مال الماسرقة او الحوز او المال
 لما سرقه وهو مجهول لسا **انه اخذ من الحوز باذنه** اذ اخذته والحوز مفتوح او
 وصاحبه معترف من الملاخطة او ان دون النصاب مسقط عنه القطع بحرد عواه وان
 ثبت السرقة بالينة لاحتمال صدقه فصار شبهة دارية للقطع ولا نه صار خصما في المال ويسمى
 هذا السارق الظرفي **ولا يستبطل** بعد ثبوت السرقة من كون الماسرقة ملكه او لا وان
 كان فيه مسيح في سقوط الحوز عنه لان ما له له بادعاء المثل **ولا يثبت له المال** الا لينة او اليدين
 المزدورين لا بحرد عواه **فان نكل عن اليدين** المزدور لم يجب القطع لسقوطه بالشبهة وان
 اذبحه من شهد عليه اربعة برنا امرأة ان الوطوة زوجة او امته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه
 وان قال احد السارقين **المال لفلان** حتى ولو كان في الاخذ معه لم يقطع لذلك فلو انكر
 خصمه ان المال قطع المشترك لم يمسرقة نصيبا بل شبهة خلاف ما لو صدقه او سكت او
 قال لا ادري ولو سرق عبد نصيبا او اذبحه اي ماسرقة ملك لسيده لم يقطع وان كثر
 سبه كالحريدي المثل لنفسه فتراع لو مال ماسرقة بعد ثبوت السرقة قطع او قبله
 ولو بعد الاخراج من الحوز وقبل الوقع الى الحائض بقدر القطع لعدم المطالب بناء على ان
 الاصح من ان القطع يتوقف على دعوى الماسرقة منه ومطالبته **الشرط الثالث ان يكون**
المسروق محررا فلا يقطع ولو ذميا محررا ولو محترمين وطرد منه لم يدين وخوها
 لا ناليت حال وهذا كما قال الرافعي علم من الشرط الاول لان ما لا قيمة له لا يكون نصيبا على ان
 الغرض من هذا الشرط ان يكون ما لا محترما يخرج بالمال ما فخر وبالمحترمة غيره حال الحري
 ويقطع باناخر ولو كسره في الحوز واخرجه منه **وطلة** وهو انا ذهب او فضة ولو كسرها
 في الحوز واخرجهما حيث يبلغ مكيورها اي انا الحز والذهب والفضة تفككا لا بغير
 نصيبا من حوز بلا شبهة خلاف ما اذا لم يبلغ ذلك ولو كسرها في الحوز واخرجهما
 واخره عن قوله ذهب كان اولى راوي في اهل الاصل **لان اخرجهما** في الحوز ليشهرها
 بالكسر والتغيير فلا يقطع لانها غير محررة شرعا اذ لكل من قصد كسرها ان يدخل مكانها
 ليكسرها وهو انما دخل بقصد كسرها وقصده انه لو دخل بقصد كسرها واخرجهما
 بقصد سرقتها لا يقطع وهو ظاهر وقصده خلاصه كاصله انه لا قطع ايضا في عكس هذه

الشرط

سرق

لشرط الثالث

الشرط الرابع تمام ملك الغير فاذا سرق ماله فبشره شره لم يقطع وان قل نصيبه اذ ما من
 قدر ياخذ الاوله فيه جز فكان شبهة كوطيه المشترك وخارج ماله فيه شرقة ما لو سرق
 من مال شريكه الذي ليس مشترك قدر نصيب فيقطع ان اختلف حوزها والا فلا قال الماور
 وعليه محل اطلاق القول بالقطع ولو كان الماسرقة **سارقا** للمال فانه لا يقطع وان كان
 السارق غسالا ان لم فيه حقا لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد والرباطات والقناطر
 فينتفع بها الغني والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص لهم بخلاف الذي يقطع بذلك ولا نظر
 الى التعلق الامام عليه عند الحاجة لان ما ينفق عليه للصورة وبشرط الصمان كما ينفق
 على المنظر بشرط الصمان وانتفاعه بالقناطر والرباطات للثبوت من حيث انه قلن بدار
 الاسلام لا اختصاصه بحق فيها **ان كان الماسرقة مال الصدقات** وهو اي اسارق غني
 ليس غارما لاصلاح ذات البين ولا غاريا فانه يقطع **لان لا حق له فيه** بخلاف الفقير والغارم
 والغاري المذكورين **ويقطع السارق بما اقرب لغني من مال بيت المال** كان امره في
 لذوي القربى او المساكين وليس السارق منهم **ولا له فيه شبهة** لان لا حق له فيه حبيد **لكن**
ميت اي ما يقطع من سرق كفن ميت وان كان من بيت المال او سرقة بعد دفعه لم يمسرقة
 وفي خبر البيهقي من نكس قطعناه **ولا نه ام بيت** لغير الميت فيه حق خالص صرف الى حي وكذا
 ستر الكعبة يقطع سارقه ان خيط عليها **لان خيطها** لا نه خيط محرر كذا باب مسجد وجد وعمر وتاريخ
 وسواريه وسقوفه وقناديل **لينة** يقطع سارقتها لعدم الشبهة **لا القناديل** التي فيه
 الاسراج **ولا حصرة** ولا ساير ما يفرش فيه فلا يقطع لسرقتها لانها اعدت للاستماع المسلم بها
 بالاضافة والافتراض خلاف بابه وجدعه وخوها فانما تخصيصه وعمارته لا للاستماع هذا
 كله في المسجد العام اما الخاص بطائفة فيمنع القطع بغيرها بناء على انه اذا خص المسجد بطائفة
 اختص بها شبهة عليه الا ذري **ولا بكثرة** بمرسبلة ولا يقطع سارقتها لانها المنفعة الناس حاصل
 كلام الاصل ان هذا احتمال للبعوي وان المتصور خلافه لكن الاحتمال افقه قال الزركشي وب
 حيزم صاحب البحر واقفي خلاصه انه المذهب حيث قال بعد جزوه بذلك وقال بعض اصحابنا
 بخراسان يقطع وهو غلط قال وعندني ان الذي لا يقطع بسرقتها ايضا لان له فيها حقا انتهى بان
 سرق ذي حصر مسجد او قناديل او غيرها فاقطع لعدم الشبهة ولو سرق رجل وقفا
 على غيره او مستولرة نائمة او مخبونة او مغمى عليه او سكرانه او مكروه او اجمعة تقصد
 طاعة امرها قطع عساير الاموال خلاف العاقلة المستقيمة المختارة لقدرتها على الانتفاع
 سوا اقتن الملك في الوقف لله تعالى ام للموقوف عليه **لان ملك لازم** وان كان ضعيفا وكالمستو
 في ذلك غيرهما في الارواقا خانهم بالاولي **لا ان سرق مكانا ومعه** فلا يقطع لان المكاتب
 في بد نفسه كالحز والسبع فيه شبهة الحرية **ولو زنا** بجارية بيت المال حد كما مر في بابه
 الشرط الخامس عدم الشبهة للسارق في الماسرقة **فان سرق مال غني** كالحز او للدين الحال
 او الماثل واخذته بقتل الا سبي تمام يقطع **لان حبيد ما ذون** له في اخذه شرعا اذ قطع

دي

لدة

الشرط الخامس

وعنه خبر حقه كمو اي جنس حقه في ذلك ولا يقطع بها يد على قدر حقه اخذه معه وان بلغ
الزائد نصبا وهو مستقل لا اذا امتحن من الدور والاختلاف لم يبق المال محرزا عنه ولا يقطع
بمال فزعه وان سفل واصله وان علما بينهما من الاتحاد ولا مال على منها مرصد الحاجة
الاخر ومنها ان لا يقطع يده بسرقة ذلك المال بخلاف سائر الاقارب وسوا كان السارق
منها حراما ام حراما بغير الزكشي تفقها مويدا بما ذكره من انه لو وطى الرقيق امه
فرعه الحر لم يحد للشبهة وتغير المصنف بما قاله اولى من تغير اصله بما لم يثبت عليه
التفقة بالبعثية ولا بما لا يشبهه ولو كان سبعا لكان سبعا للشبهة ولا للمالك قد يفتقر
فيصير كالكاف ويقطع بماله في ذكره وانتي واخ ان كان محرزا عنه لعموم الآية والاختلاف
ولا ان الحاج مقدر على منعه فلا يؤثر في درء الحد كالاجارة لا يقطع بها الحد عن الاجير
او المستاجر اذا سرق من مال الاخر وتفرق الزوجات العبدان موثقا على الزوج
عوض كتمن المبيع ونحوه بخلاف مونة العبد وذكر الاختلاف ولا حاجة اليه ولا الى الشرط
بعده وفي القطع بسرقة مال عبده الحر بعبثه اي مال من بعض مملوك له وبعبثه حرره
احدها لان ماله بالحرية في الحقيقة ليس بدنه فصار بشبهة وثانيها نعم تمام ملك كمال
الشريك بعد العتمة والراجح ما قاله الزكشي الاول فقد جزم به الماورودي والشيخ ابو حامد
وعنه ما ومن لا يقطع بماله لا يقطع به عبده فكذا لا يقطع الاصل بسرقة بان الفرع وبالعكس
لا يقطع عبد احدها بسرقة مال الاخر وتحد ان بامته بعبثه اذ لا شبهة له في نصها
ولوطن السارق ان المال الذي سرقه او الحرز له او لا يملكه لم يقطع للشبهة
عالم ووطي امرأة طهرها زوجته او اخته ويقطع بوطي اي بسرقة خطب وحشيش ونحوها كصيد
لعموم الادلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل وبسرقة معروف للثقل كهرينة وفواكه ويقول
لذلك وروى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من سرق منه شيئا
بعد ان يؤم الحرم فبلغ عن الجمع المحن فعليه القطع والمجن النرس وكان ثمنه عندهم ربع
دينار او ثلاثة دراهم وكانت مقدرة عندهم بربع دينار وكذا ما وترايه ومصحف وكتب
علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعرا نافع مباح لما سرقه الا اي وان لم يكن نافعاً مباحاً
الورق والجلد فان بلغا نصبا يقطع والا فلا وان قطع بسرقة غير ثمنها ثانياً من مالها
الاول او من غيره قطع ايضا لان القطع عقوبة تتعلق بفعل في عين فيتكرر بتكرار الفعل
كالوزني بامرأة واحد في بها ثانياً الشرط السادس الحرز فلا يقطع بسرقة ما ليس بحرر
الخبرة لا قطع في شيء من الماشية الا فيما رواه المراح ومن سرق من الثمر شيئا بعد ان يؤم الحرم
فبلغ ثمن المحن فعليه القطع رواه البراداد وغيره ولا ان اجنابة تعظم لها طرفة اخذه من الحرز
فنجح بالقطع ربحا بخلاف ما اذا اجراه المالك ومكنه بتضييعه والمحكم في الحرز يعرف
لانه يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافاق ولم يحده الشرع ولا اللغة فوج
فيه اي العرف كالنهن والاحياء لا يقطع والمتمن المتصلان بالدور اخذاً بما ياتي

حرز

210

حرز الدواب في الاول وان كانت نفيسه والتمن في الثاني لا الثياب ونحوها كالنقود والثر
ان اخراج الدواب والتمن مما يظهر ويظهر الاحتياطية بخلاف الثياب ونحوها فانها مما يخفى
ويسهل اخراجها ويستثنى منها عفا له بالتمن وغيره ائمة الاسطبل كالسطل وثياب الغلام
والآلات الدواب من سروج وبراذع وكبح ورجل جمال وقربة السقا والراوية ونحو ذلك مما
حوت العادة بموضع في اصطبلات الدواب والصفحة والرفق للدواب حرزاً عنه ونحوها كالسطل
والخمر حرزاً عنه والنقد والدور ويوف الخانات والاسواق المبتعة حرزاً للثياب النفيسة
والاقل حرزاً لادني اعلى عبارة الاصل وما كان حرزاً النوع كان حرزاً المادونة وان لم يكن
حرزاً المادونة وهي احسن من عبارة المصنف في صورة العكس فتأمل وان ومنع ما عرفت
في حرز او مسجد وشاذع واعرض عنه كان ولا يظهره او ذهله عنه بشاذع او نام فصاره فليس
بحرز وان اذام ملاحظته من يبالى به لقوته او استعانته بغيره او نام فيها اي في الصحرا
او تاليها لا يسأل عما منه او غيرها عند اسه او خائمه ومفترضا ثوب او متجكيا على المتاع
ولو بتوسعة فمحرزه فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداً عن ان قال الشافعي في
اسه عنه ورداوه كان محرزاً باضطماره عليه وانما يقطع بتضييعه عنه ولو بدفنه اذ حرز
مثله بالمعانة فاذا اغيبه عن عين الحارث بحيث لا يراه له لم يره كان دفنه في تراب او او
تحت ثوبه او حال بينهما حجاباً فمحرزه من حرزه وهذا ذكره الاصل احر الباب قال
الزكشي في تعاليد في الكلام في متاع بعد التوسد به حرزاً له اما لو توسد عبداً فيه
نقد او جوهراً او نام فليس بحرز حتى يبيده فهو مبطه قاله الماورودي والرويان وينبغي بعبثه
بغيره تحت الثياب (انتي وان تغلب في نومه عن المتاع او قلب الثياب عنه ومن حرز
اخذ او كافي الحارث من لا يبالى به لعدم القوة والاستعانة فصاحب فليس بحرز وما ذكره
كاصدق في الثانية تبع فيه السعوي كما قال جماعة منهم البلعني قال وهو عندنا حارز مردود
لا وجه له والذي نعتقد القطع بخلافه لان ازال الحرز ثم اخذ الثياب فعاد الوتق
الحايطة او كسر الباب او فتحه واخذ الثياب فانه يقطع (انفا) انتهى وهو حسن فان قلت
يفرق بان المال ثم لما اخذه كان محرزاً في الحيلة بخلافه هنا قلت قلت يتحقق بما قلناه في
اي محله الجوهري ومن العتقان من انه لو وجد حلاً وصاحبه نائم عليه فالقاء عنه وهو نائم واخذ
الحد قطع مع انه لما اخذ لم يكن محرزاً اصلاً لكن قال البغوي في هذه بعدم القطع ايضا قال
لان ربح الحرز ولم يهتكه بخلاف ما لو تبق واخذ المال قال في الاصل وينبغي ان لا يفرق بها
ذكرنا بين كونه المصرا موثقا او غيره قال الزكشي لكن يبيده الزكشي الثاني في الامر
بالموضع المباح وجري عليه التامضي ويؤيده ما سياتي في الفاصلة قلت المراد بالمباح مقابل
الحرام لا ما ليس مملوكاً فلا استدرار وان كان ثم ربحه من الطارقين لم يقطع في
الاخران ملاحظته المتاع ولربى لا يلا تقي باسمه حينئذ فتأمل اي فينبغي ان
تقوم الزحمة بكثرة الملاحظين ليصير المتاع حرزاً لهم حايطة ومطارق يلاحظ وتالي

راه

حيدواكم من زلها قطع سارقه وان لم يربطكم ولم يزر الحبيب وعلى كذا المربوط في
 عمارة على الرأس محرز بها خلاف غير المربوط كالمربوط بها المشدود بها وان اجابه شخص
 اي حفظ ثوب له وكل الى حفظ حائز له مفتوح بعد طلبه الحفظ منه فاعلم
 حتى سرق الثوب او ما في الحانوت صنفه بامهله وان سرقه هو قطع لا لم يسر محرز
 في نفسه ولم يدخل تحت يده وان سرقه هو قطع ولا يد في دار حصنه مشدود عن عمارة
 البلد ولوبستان او بيرة اية لا بد في كونها حرزا من حارس سواء كان بابها مفتوحا ام
 مغلقا لعرف فحتاج مع فتح الباب في داره ملاحظة لا مع اغلاقه حتى لو كان فيها مع املا
 ميا لم يربط ولو نالها محرز خلاف لما اقتضاه اطلاق المباح كاصله وان كانت في بلدة فاعلم
 ولو لم يربط ولو في زمن خوف ليل او نهار او كذا مع غيبته في داره لا من نهارا كانت
 في كونها حرزا اعتمادا على ملاحظة الجيران فيها ولا ان السارق في الاولي على خطر من اطلاع
 النائم وتنبهه حركته واستغاثته بالجيران وخرج عما ذكره في الثانية زمن الخوف والليل
 ولو في زمن لاسن قال بالقبض ويلحق باغلاق الباب ما لو كان مردوبا وخلفه نائم بحيث لو
 فتح لاصابه وانته وقيل انه ابلغ من الصنعة والمتراس وكذا لو كان نائما امام الباب بحيث لو فتح
 لا تنبهه بصريه كما قاله الدارمي ونقله الاذري عنه وعن غيره وفتحها مع غيبته مطلقا
 او مع نومه ولو نهارا او زمن ان تقضي لما فيها ليست حوزا له وتكاله امتعة الحانوت المور
 على بابها لان الامين تقع عليها دون ما في الدار ولا نظر للحفظ الحيوان في الثانية لتساعدهم
 فيه فبما اذا علموا بان الحانوت فيها نعم ما فيها من بيت مغلق فهو حرز لما فيه كما حكاها الشيخ
 ابو حامد من اي اسحاق المروزي وجزم به بن الصباغ والقاضي وغيرهما وقوله من
 زيادته مطلقا لا حاجة اليه بل هو ان ما قبله فحائل لما بعده وليس كذلك **والمتوسط**
غير الاحتياط م فيما مر فان كان ملاحظا لها بما في به فز به وان كان بابها مفتوحا
 نعم لو لم يبالغ في الملاحظة مع فتح الباب فتغفل انسان فسرق لم يقطع لتقصيره بامهاله
 المراسم مع الفتح قال الزركشي وينبغي ان يكون حكم ما بعد النجاء الى الاسفار حكم الليل
 وما بعد الغروب وقبل انقطاع الطارق حكم النهار وان ضم القطار والسفال او نحوها
 الاشم ورواها جليل على باب الحانوت او ارجح عليها شبكة او خائف لو حش على
 باب حانوته محرز به بذلك **النهار** ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها
 وفيما فعل ما ينههم لو فطنوها السارق وكذا بالليل هي محرز به بذلك لكن مع حارس
 اما اذا تركها مفترقة ولم يفعل شي من ذلك فليست محرز به بالقتل وكوه كالنخل ان ضم
 بعضه الى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصير او كوه فهو محرز حارس
 وان رقد ساعه ودار على ما يحرسه احركه والاشعة القبيسة التي تترك على الحانوت
 في بابي الاعبياد ونحوها تحزب بين الحانوت ويستد بقطع وكوه محرز حارس
 كاهل السوق بغداد ذلك فيقوي بعضهم ببعض خلاف سائر الديالي والنياب

الموضوعة

في حانوتها
 في حانوتها
 في حانوتها

80
 الموضوعة على باب القصار وحوزه كما تقع العطار والموضوعة على باب حانوته فيها حوز
 وحوز القصور التي يطبخ فيها في الحانوت بشرائح بالجم اي سد وتنصب على باب
 الحانوت المشقة في قنطرة التي بناها واغلاق باب عليها وحوز الحانوت وطعام البياض الذي
 في غير مشد الحانوت الحطب بعض اي يشد بعض كل منها اب بعض بحيث لا يمكن اخذ
 شي منه الا بخل الرباط او فتق بعض الغزير حيث اعتيد ذلك خلاف ما اذا لم يعتد فانه
 يشترط ان يكون عليه باب مغلق وبالسبب من ايدته وحوز الاجساد المتصلة بالترك لها
 على الا يوازي اي اجساد المتصلين دون الصحر والحانوت المغلق بالاجساد حرز امتناع
 البق في زمن الامم والاولاد لا يلتصق بالمتن واليدان بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق ومن
 الحانوت حانوت متاع البزار واليدان لا يربط حوز الحانوت والزرع للعادة هذا ما نقله الاصل
 عن الروبان والمروزي وروي في الزرع وقاس عليه البزار ونقل قبله عن القوي انها ليست
 حرز لها الا كالحارس وقيل هو كالحارس لعمادة وهو الاوجه قال الاذري وقد يختلف ذلك
 باختلاف عرف النواحي فنكون محرز في ناحية حارس وفي غيرها مطلقا فز عن نقل المور
 وروي عن عمادة البهارا انه لو دقن ما في الحانوت لم يقطع سارقه وعن ابن سهل الا بوردى انه
 يقطع راجح بربطها ليس لا يجوز لاشجار وان كانت على الاشجار الا ان اقتضت حيران
 بر افتقارها عروق وشكل الزرع واليدان حازم به الاصل وبه يعرف انه يعتد بحزام
 السوي العايق في الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 المشقة والحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 غير محرز في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 مغلق وحلق ومسايس محرز في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 احد ومثلها كما قال الزركشي محرز في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 لها وان نام ولم يرسل لا يربط في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 فيها محرز حارس الا بربطها حارس وان نام ولو بين بها ولم يوصل بابها كحصول
 الاحراز بذلك عادة خلاف ما اذا لم يرسل اياها اولم يكن لها حارس ولو ضربت بين
 النارة فحزمها كمتاع موضوع في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 ان يكون في الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت
 فلا احراز ولو في السارق النائم في الحانوت وابعده عنها ثم سرقها او ما فيها لم يقطع لانها لم
 تكن حرزا حتى سرق وحز السائمة من ابد وحبل وبغال وحبر وغيرها في المراسم
 الحال عن المراسم ملاحظة المراسم بان يراها وبلغها صوتها في تمام او غفل عنها او اشتغل
 عنه بعضه فيضيع لها الا الاخرة فليقتضيه المستتر عنه فان لم يحل المراسم عن المراسم حصل
 الاحراز بنظمه به عليه الاذري لرافق اخرا من كلام القزالي وان بعد عن بعضها ولم
 يلمحها يعني بعضها سوتة فوجها ان احدها لم يربط حوز الحانوت في حوز الحانوت في حوز الحانوت

الكفا بالنظر لا مكان العدو الي ما لم يبلغ ووجه في الشرح الصغير وعزاه العراني وبين
الرفعة الي الاكثرين **واشترطوا بلوغه** اي صواب الراعي في الغنم كلها او بعضها على ماس
وان كانت محقة كغيرها هذا انكر ارفعهم ماسر وانما ذكره الاصل لان انما تكلم قبله على غيرها
ومحزر السابعة **في المباح** المقصود بالعمارة **باعتقاده** اي افلاقي بابه ذكره الاصل في المباح
وان لم يكن له اجازة اعتبارا بالعادة سواء كان المباح من حطب ام قصب ام حبش ام
غيرها بحسب العادة وقضية كلامه كاصله ان ذلك لا يتعبد بانتهار ولا يميز من الامن وهو
مخالفا لما مر في الدار ووفق بعضهم بانه يتسامح في امر الماشية دون غيرها قال الاذري
وغيره وينبغي ان يكون محل ذلك اذا احاطت به المنازل الاهلية فتوا القبل بها واحد
جوابه يلي التبريد فينبغي ان يلتحق بها فان كان مفتوحا او سريعا **اشترط حارس** **والمعام**
ولو كان يتابعها ان اطلق الابواب فيها فان فتح فيها اشترط استيقاظ الحارس قال الزركشي
والظاهر ان نومه حينئذ بالباب كان حارسا في الدور بل (ولي لقوة الاحساس بخروج
السائمة وخروج الدواب السائرة في الشارع وادراكها التابعة لها بسابق لها يري
هالكها او ما يدركها كذلك اي يراها كلها او التفتت اليها وانما يحزر به ان اكثر الالتفات
اليها فان لم يرب بعضها لحايل فهو غير محرز **فان ركب ببعضها فقايد لما بعد سابق لما قبله**
ويا في في اشترط بلوغ الصور لها ماسر في الزراعة ثم ان كانت غير ابل وبقال لم يشترط
كونها متطورة وان كانت ابل او لا **اشترط قنار** لها اي كونها متطورة لا تملك لا تشر
غير متطورة غالبا وقيل لا يشترط بل الشرط ان يقرب منها ويقع نظره عليها وترجع الاول
من زيا دتم وهو ما صحح المنهاج كاصله قال في المهمات وبه الفتوي فتدقق عليه في الام ورجح
في الشرح الصغير الثاني وتبعه البلقيني وقال الاذري ان المذهب وقد جرت عادة الفقيه
سوقا لهم بلا تقطير وهو الاجم وعلي الاول بشرط كون القطر **كالعادة** وقدره بشعة
وخالف من الصلاح فقلده بسبع وقال ان الاول ينجف **فكوز** او على تسعة جازي كان
الزائد محرز **في الصحرا** في العمل وقيل غير محرز مطلقا وهو ما اقتضاه كلام المنهاج
كاصله وعليه افقشر الشرح الصغير وقيل لا يتعبد بعدد وما ذكره توسط نقله الاصل
عن السرخسي ومجحه وقال البلقيني لم يعتبر ذلك الشافعي ولا كثير من الاصحاب منهم الشيخ
ابو حامد واتباعه والتقدير بالتسعة او السبع ليس بمعتد وذكر الاذري والزركشي
خوه ثم قالوا بسبب اضطرارهم في العدد اضطراب المعرف فيه فالاشبه الرجوع في كل
مكان الي معرفة وبه صرح صاحب الوافي **وما غاب** عن نظره في السائرة فليس محرز
خافي السائمة في الرعي **وبلغها** **وما عليها** من صوف ووبر ومتاع وغيرها حكمها في الاحراز
وعدمه لكن لو حب من اثنين فاكثرت حتى بلغ نصيبا فغيب وجهان ذكرهما الماوردي
والرواني احدهما لا يقطع لان سرقات من احراز كل صرع حرز للشدة وثانها يقطع
لان المباح حرز واحد جميعها قال الرثوكني باني وهو اشترط اختيار جماعة من اصحابنا
قال

والمعام

قال الاذري وبالي مثله في حوز الصوف وخوه قالو ينبغي ان يكون محل الحلال ما اذا كان
الدراب لواحد او مشترك قال لم يكن كذلك قطع بالثاني وقد يستغنى فيها اذا سورها
في السوق وخوه منظر المادة عن نظيره **وحرز** **العدالة** الوجه قول الاصل المفتوح
في المباح يحارس ولو بالنام لان في حلقها ما يوقظها وغيرها بالملحظة لها وفي نسج
بالملحظة وقد جرى خارج واحد في غنم في الصحراء والعمارة والقبض في بيت محرز
او غيره في عمارة **ولو حبس البهائم** في معادة او عمارة غير محرزة **حرز للكفن الشري**
للعادة بخلاف البني لان السارق حينئذ ياخذ من غير حطر ولا يحتاج الي اسهاز فرضه
والصريح بالترجيح فيمن زيا **دته** **لاعتق** اي غير الشري كان زادا على خمسة اثواب فليس له
محرز بالقبض الا ان يكون القبر بيت محرز فانه محرز به قال ابو الفرج الزار وولوجي
من الكفن بحيث جرت العادة ان يحل مثل بلا حارس لم يقطع سارقه واذا كان الكفن
محرز بالقبض يقطع **باحتياجه** من جميع القبر اي خارجة من اللحد الي نض القبر وذكره
ثم حدث او غيره لان لم يخرج من تمام حرزه وعطف عليه الكفن قوله كغيره بان دفن مع
الميت غير الكفن فليس محرز خفا من في الزايد على الكفن الشري وهذا مفهوم ما عطف عليه
بل داخل في غيره **ولو كفن الميت من التركة** فنبش قبره واخذ منه طاب به الورثة من
اخره **انه ملحقهم** وان قدم به الميت كقتل دينه **ولو اكله** اي الميت سبع قال في الاصل او حبس
سبل ويبق الكفن **افسبوا الحقيق** لذلك **ولو كفن اجنبى** وسيد من ماله او كفن من
بيت المال فهو اي الكفن **بما كان له الميت** قال الرازي لان نقل الملك اليه غير ممكن لانه
لا يملك ابتداء فان الملك من غير اعماره لا رجوع له فيها كاعارة الارض للدفن فيقطعه به
غير المعين وفي نسخة غير المكفني والمكفني فيها المالك في الاولين والامام في الثالث
وان سرق الكفن ومحتاج ولم تقسم التركة ابدل لزوما من التركة وان كان الكفن
من غير ماله فان لم تكن تركته فكم من مات ولا ترك له فلو قسمت ثم سرق الكفن **فليس** **بماله**
بل يستحب قال الاذري وانما يظهر هذا اذا لفت ابو لاني الثلاثة التي هي حق له فانه لا يتوقف
التحقيق بها على رضه المورث اما لو كفن منها به احد فينبغي ان يلزمهم تكفينه من تركته
ثلاث وثلاث والخمسة المراه كالثلثة للرجل **وتنقبض الحجارة** اي جمعها عليه اي الميت
وهو على وجه الارض **عند قبور الحفر** كالرفق للضرورة بخلاف ما اذا لم يتخذ الحفر
قال الاذري ويشبه ان يكون الفساق في المعروفه كبيت معقود حيا والمثلث
في حرز ولا تباحظ فلا يقطع بسرقة الكفن منها فان الاصل لا يلق غنائم النش بخلاف
القبور المحفورة في المعالاة وليس **اجز** **حرز** **الميت** **المطراوح** فيه فلا يقطع اخذه لانه
ظاهر منوطا ولو وقع الميت على شفير القبر واخذ فغيبه **ولو غاص** في الماء فليس محرز
له فلا يقطع اخذه ايضا لان طريحه في الماء لا يحرز احكاما لو تركه على وجه الارض
وغيبته الترح بالتراب قال في الاصل وقد يتوقف فيه ويقطع بسرقة من طرقت التي احرقها

نت

قوله

والمستاجر وضعه فيها لانه سرقة من حرز محترم بلا شبهة بخلاف ما ليس للمستاجر وضعه فيها كان استاجرا لصا للزراعة فاوي اليها ما شية مثلا ويؤخذ من هذا انه لو سرق منها بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع لكن شبهة من الرفعة بمسئلة العارية الاية وقضية انه يقطع وفيه خلاف الاذري وغيره نظر وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعادها لغيره من مال المستعير وضعه فيها لما مر وانما يجوز له الدخول اذا رجع ومثله لو اعاد عدا كخلف مال اذري غنم لم يسرق ما يحفظه عبده كما صرح به الاصل ومسلتا الاجارة والاعارة علمتا من ما مر اذ ايل الشرط الثاني لكن تقيدها بما ذكرنا علم هنا فلذلك هو ثم كان اوكي واخبر وذكره في التاكيد من زيادته ويقطع بسرقة من دار اشتراها قبل القبض وقبل تسليم الثمن لا بعد تسليم الثمن لان للبائع قبل تسليمه حق الحس فاشبهه المستاجر بخلاف ما بعده وقضية انه لو كان الثمن موقفا لم يقطع وهو ظاهر ولسرق الاجبي مضموبا او خوره لم يقطع كان ماله لم يرض باجراره محرز غاصبه فكانه غير محرز وسواء علم انه مضموب ام لا ولا يقطع من اذن له في الدخول الي داره او غيرها حاجة كسري متاع فسرقت وقد دخل حاجته لا للسرقة كذا لا يقطع بسرقة ثياب الاحام اذا دخل ليفتسل على ما ياتي بيانه وقيل يقطع والترجيح هنا من زيادته اخذ اما ياتي قبيل الركن الثالث ومن هذا الاي اخذ منه التقييد بما ذكرته ويقطع بالطعام اي بسرقة في زمن المجاعة ان وجد ولو غير يرايين قال وهو واحد له لان يجر اي قل وجوده لا يقطع وهو عليه فلا يقطع لانه كالمنظر وعليه حمل ما جاء عن عمر رضي الله عنه لا قطع في عام المجاعة سوا اخذ بقدر حاجته ام اخذ لان له هتك الحرز لا حيا نفسه صرح به الروابي في الركن الثالث السرقة وهي الاخذ بالمال الغير حقيقه من حرز مثله خياصر ولا يقطع بختلص وهو من يمتد الحرب ولا يمتد وهو من يمتد القوة والقلبه ولا يمتد مع محمد بن محمد بن ربيعة بن ريس على المحتلين والمقتصبين والخائين قطع رواه الترمذي وصححه في فرق من حيث المعنى بينهم وبين السارق بان السارق ياخذ المال خفيه ولا يتاقي منعه فشرع بقطع حرزها وهاولا يقتصدونه عيانا فيمكن منهم بالسلطان وغيره كذا قاله الرافي وغيره وفي جوف الخائن يقتصد الاخذ عيانا وقعه ومن فيه ثلاثة اطراف الاول في ابطال الحرز فلو نبت في ليله وسرق في اجري قطع على النبت في اولها وسرق في اخرها الا ان كان النبت ظاهرا براه الطارقون او علم به المالك فلا يقطع لانها كالحرق فصار حال السرقة غير وانما قطع في نظيره مما لو اخرج النصاب دفعا فصار كانه ثم سرقة وهذا ابتداها وان نبت واحدا واخرج واحد النصاب ولو في الحال لم يقطع الى لم يقطع واحدا منها لان الاول لم يسرق والثاني اخذ من غير حرز ويقتضي الاول الحد والثاني ما اخذه معه ان بلغ ما اخرج الاول من النصاب ارجع النصاب كما علم مما مر الا ان يقال احدا لا غير مقتصد فان سلم اعتبار القصد لزم ان يقال ان قصد سرقة الالة مع ما في الحرز قطع بالالة

وحدها

وحدها وان لم يدخل ولا يطلق القول بان اذ لم يدخل لم يقطع ذكر ذلك الاذري والظاهر انه لا يعتبر القصد ويراد بقوله لان الاول لم يسرق انه لم يسرق ما في الحرز وان كان المال محرزا لم يقطع لم يقطع من النبت لان ما يقطع الاخذ له بخلافه في التام كقطره في نام في الدار وبها مفتوح وان اقبأ اي ايبان الحرز واخرج احدها المال ولو شدة عليه الاخر او علمه بان نبت واحد واخرج مع الاخر قطع الجامع بين الاخراج والنبت فقط ان بلغ نصيبه في الثانية نصيبا خاصا صرح به الروابي ولو نوبه احدا لتاقيين الى النبت او اي الباب واخرج الاخر قطع الحرز فقط لانه المخرج له من الحرز وان نبتا واخرج احدها ثلث دينار والاخر سدسه قطع صاحب الثلث لانه سرق ربع دينار بل اخذ دون الاخر ولو اخرج كل واحد منها لنبات فمشتري كان في النبت فلا يشترط في ما حصله الاشتراك ان ياخذ له واحدة وليست لها ما يحلف نظيره المذكور ولو وضع احدها وسط النبت ولم يبا ولم يبا ولا الاخر اولا ولا الاخر هناك اي في وسط النبت فاخذه واخرجه لم يقطع اي لم يقطع واحد منها وان بلغ المال نصيبين لان الداخل لم يخرج من تمام الحرز والخارج لم ياخذ منه فصار حال النبت احدها ووضع المال بوسط النبت واخذه الاخر واخرج لوسط النبت ما لو وضعه خارجا واخذه الاخر اولا وله له خارج فان الداخل يقطع واهن ربطه لشريكه الخارج خوره قطع الخارج دون الداخل عليه الضمان كما صرح به الاصل ويقطع الاغني بسرقة ما ذكره عليه الزمن وان حمله ودخل بها الحرز ليد له على المال واخرج به لانه السارق ويقطع الزمن بما اخرج به والاغني حامل الزمن لذلك وانما لم يقطع الاغني لانه ليس حامل المال ولهذا الوجه لا يحمل طين على رجل حامل طين لم تحت وكما عتبه كما فهم بالاولي وصرح به الاصل ولو قال حامل لم كان اخضر وفتح الباب والقفل بكسر او غيره وتسلوا الحايض اي كل منها كالنبت فيما سر الطرف الثاني في وجوه القفل للمال فان حمله من الحرز لم يقطع او خوره ككلايه او رواه منه الى خارج عنه قطع ولو ضاع اوله يدخل هو الحرز اذ النظر للاخراج لا الخيفية والمجتنع عصي بحسنة الراس وان ابتلع جوهرة مثلا في الحرز واخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لباقها بحالها فاشبه فاشبه ما لو اخرجها في فيه او وعانان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلاكها في الحرز كما لو اخل المروق وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نية عليه البارزي وان تقني بطيب في الحرز واخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسده نفا عنه لان استعماله بعد اتلافه كالطعام وهذا علم من قوله قبل وان اخذ نصابا وان لم يقطع في الحرز لم يقطع وما ذكره في صورة جمع النصاب هو ما صححه الاصل قال البلقيني ولم اقف عليه في تصنيفه والرافعي نقل الوجهين عن الماسرخسي وها في تهذيب البقوي وكان في الحوارزي وتعليقه التام القاضي والقاضي قال الاصح وجوب القطع ولا توقف عندنا في القطع به وان اخرج المال بوضعه له في جاري في الحرز قطع لانه اخرج به الحرز

لزم
الطريق السالك
بأن
اخرج

بفعله او في ما واقف من خرج المال **تفريكه** قطع لذك سوا كان المحرك له هو ام غيره
ثم ان كان غيره غير مميز او معتقد او جوب طاعته امره وقد امره الواضح بذلك فانقطع
على الامر كنظيره فيما لو قبض الحرز ثم امره من هو كذلك باخراج ما فيه فاخرجه **ولو خرج**
منه بالحوار او سرق بسبل او نحوه فلا يقطع كخرجه وخرج من الجانب الاخر فلا يقطع لعدم
استيلائه عليه **وان خرج منه لخرج** موجودة بوضعه على طرف النقب او غيره فاخرجه من الحرز قطع
ولا اثر لما وثقها على انها لا تمنع جيبه وجوب القصاص وحل الصيد **لان حدثت** بعد تقرر بینه
لها فاخرجه فلا يقطع عما في زيادتها **وان وضع** في الحرز على رايه سايره او واقف قد سورها
بسوق او قود او نظير حتى خرجت به قطع لانه اخرجته من الحرز بفعله والابان لم تكن سايره ولا
سورها بل سارت بنفسها ولو قودا فلا يقطع لان لها اختيارا في السير والوقوف فيصير ذلك
شبهة واريد للقطع ولو اخرج شاة كدود النصاب فبقيتها اخرجتها او اخرجت في النصاب
لم يقطع لذلك قال في الاصل وفي دخول السخلة في ضمانه وجهان انتهى والظاهر المنع لانها
سارت بنفسها ومثلها غيرها ما تبع الشاة ولو قبض حرز او امر احميا او صيا غير مميز باخرج
المال فاخرج قطع الامر لان امره لتفسير البداية والامور ان له ولو قال او غير مميز كان ام
او مميزا او قودا فلا يقطع لانه ليس الله له ولا ان الحيوان اختيارا وان سرق من حرز
عبد او غير مميز لغيره او نجمة او جنون قطع كسائر الاموال وحرزه متا الارواح وخو
اذ لم يكن النفا مطروقا قاله الامام سوا حله السارق او دعاه فاجابه لانه كالبهيمة
شاق او تقاد وكذا ان سرقه من اسكرانا او نايما او مضبوطا يقطع سارقه لغير الميز وسكران
منوع الصرف فكان ينبغي له ان يبيع اصله في حذف الله لكنه صرفه للتناصب ولو كرهه
اي الميز يخرج من الحرز وقد ذكر اي يقطع كما لو ساق البهيمة بالضرب ولان القوة التي في الحرز
قد زالت بالتمول ان اخرجته حله فلا يقطع لانها جارية لا سرقة فان حمل عبد اميرا او قرا
على الامتناع نايما او سكران في قطع **تردد** فان مثل هذا العبد محرز بقوته وحرري على عدم
القطع الغزالي في وجيره والمنقول القطع صرح به القاضيان ابو الطيب وحسين بن الصباغ
والبنوكي والشاشي والعراقي وغيرهم وهو نظير ما سرق في ام الولد **لان حله مستيقظا** فلا
يقطع لانه محرز بقوله وهي معه ولو تغفل ملاحظا متاعه حيث لا غوث اي لا يفتت يستفاد
شخص اصنف منه واخذ المتاع ولو علم به الملاحظ لطوره لا قوي منه قطع لا اختلاف
الحكم باختلاف الاخرين كما تختلف اصل الاحراز باختلاف اصناف الاول ولو سرق حرا
ولو نايما او طنلا عليه **قلاده** او غيرها من حله او ملابسة ثم نزعها منه يقطع قال في
الاصل لان الحر ليس بمال وماعه في يده ومحرز به لم يخرج منه حرزه ونقصته انه لو نزع منه
المال قطع لاخرجه من حرزه فقول المصنف من زيادته ثم نزعها من تصرفه لكن نقل
الا ذمعي عن الذهبي ان محل الخلاف اذ انزع منه والا فلا يقطع قطعاً فعليه كان سبي لم يصف
ان يترك وان نزعها والاوجه ما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويان انه ان

سرها

نزعها منه خفية او مجاهرة ولم يملكه منه من التزاع قطع والا فلا ولو وجد بغير ان فادرك
عليه استعنته **وعبد نائم** كحرز قال في الاصل وجعله مصنعة قطع لان البعير بما عليه مسروق
بخلقه في الحرز ولو نايما لان البعير بما عليه من المتاع في يد الحر ومثله المكاتب والمبعض
كما علم مما مر وبخلاف ما لو لم يجعله مصنعة كما جعله بقالة اخري او ببلد وفيه نظر ولعل
المصنف حذف ما نقله عن الاصل لهذا وبخلاف ما لو كان العبد مستيقظا وهو قادر على الاعتناء
قال الزركشي ولا حاجة لذكر الامتعة لان البعير والعبد مسروقان نعم ان حمل العبد على التزاع
فلا بد من ذكرها انتهى وفي كونه لا بد من ذكرها حينئذ نظر لان البعير مسروق وان سرق
قلاده مثلاً مغلقة على سفير ولو حوله وكلمه حرز في او سرقها مع الكلب قطع وحرز الحرز
الصغير حرز العبد الصغير وحرز الكلب حرز الدواب الكرف الثاني في محل المنقول
اليه المال المسروق فلا يقطع بالنقل له اليه **محمضا** الدار القنطرة من بيت مفتوح لان صاحبها
ان لم يكن حرز الدار فليس المال محرز اذ في نفسه لان البيت المفتوح كالعرضة الا فهو كما مر نقله
من زاوية اليه اخري من الحرز فان كان البيت مغلقا وباب الدار مفتوح قطع لانه اخرجته
من حرزه اليه محل الضياع او كما تسمى حيزين وكما حافظ ثم او معلقين فلا يقطع لعدم الامر
في الاولي وعدم اخراجه في الثانية من تمام حرزه كما لو اخرجته من الصدر وقى الي البيت
هذا اذا فتحه اي باب الدار غير السارق فهو في حيزه كما معلق حتى لا يقطع لانه لم يخرجته
من تمام الحرز والا لزم ان لا يقطع بعد اخراجه المال لانه اخرجته من غير حرز وان اخرج
اجنبي من حرز مشترك بين جماعة كالحان والرباط ما سرقه من حرز مثله كالصحن
الي خارجة قطع كما لو اخرجته من محض بواحد او احده من حجره اي الحان واخرجه
الي الصحن فرق بين ان يكون باب الحان مفتوحا او مغلقا كما سرق الدار مع البيت وقيل
يقطع بكل حال لان الصحن ليس حرز الصاحب البيت بل مشترك بين السكان فهو كالسكة
المشتركة بين اهلها والترجيح من زيادته وبصرح المصنف كاصله والشرح الصغير ونقل
الا ذمعي والزركشي الثالث عن العراقيين وبعض الخراسانيين قالوا وهو المختار والتعبير
بأولها ذكر وخو كغيره في كلام الفقهاء وهو يعني بالاول لان بين كل واحد على متعدد وان
سرق احد سكانه اي المشترك من الصحن اخرج حجرة مفتوحة لم يقطع لانه اخذ ما ليس
بمحرز اعنه لسركته في الصحن في الاولي وفتح الباب في الثانية او من حجرة مغلقة قطع باخراج
سرها ولو الي الصحن والصحن في حق السكان حصة مفصلة بالاضافة الي الدور وسوا
اكان باب المشترك مفتوحا مغلقة كنظيره فيما لو كان على السكة باب وان سرق الضيف
من سكان ضيفه والحام من خاتون جارية والمغسل من الحمام وان دخل ليسرق او المشترك
من الدكان المطروق للناس ما ليس محرز اعنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل
الحام ليسرق قال ابن الركنه او ليسفعل ولم يغسل فتغسل حماما او غيره استحققتا
تحفظه واخرجه من الحمام قطع بخلاف ما لو لم يغسل او استغسل فلم يحفظ الحمام او امر

الطريق

او غيره اولم يكن حافظ الركن الثالث بشرط التكليف والاحكام والالتزام والعلم بالحق
 فيقطع سكران محرم اي بشرط محرم سرق هذا فترعه على ما عنده من ان السكران مكلف
 وقد تقرر بان لا يقطع سكران ولا يقطع كالمكلف وهو من باب خطاب الوضع ولا قطع على صبي
 ومجنون لرفع القلم عنهما لظنهما يعززان ان كانا حينئذ ولا على مكره لشيء الاكراه الواقعة
 الحد ولا على حرز لعدم التزامه الاحكام ويقطع ايضا على ذمي وكذا الحد ان زنا ولو بغير
 مسلمه وان لم يرص يحكم في الصورتين بعد ارفع البناء ان الزنا من خاصنا الحكم بينهم
 وهو المجزوم به في المسئلة والواجب في غيرها والمسئلة تقدمت في تكاح المشترك بخلاف الملعود
 ولا مسئلة من سرقة مال غيرها وان شرط قطعها بها ولا يقطع لها بسرقة ما لها ذلك ولا
 يتحقق عنده اي كل منهما السرقة الا ان شرط عليه انتقام عنده بها والشرع هنا زيادة
 احكاما ياتي او اخر الجزية وعبرة الاصل وفي انتقام عنده المعاهد بالسرقه اوجه ثالثا
 ان شرط عليه ان لا يسرق انتقم والا فلا **الباب الثاني فيما ثبت به السرقة وقتل الحمار**
التقريب هذا من زيادة وهو اي ما ثبت به السرقة امور ثلاثة الاول بين الردف ولو
 تكل السارق عن اليمين وحلف المدعي يحلف الردف لان اليمين المردودة كالانذار
 او كالبينة وكل منهما يقطع به وهذا ما رجحه المهاج كاسله ورجحه الاصل هنا ويما مر في
 السرقه الثاني لكنه صح في المعادي وتبعه في المصنف انه لا يقطع لا بد حق لله تعالى وهو
 لا يثبت بالمردودة كما لو قال اكره فلان امتي على الزنا فانكر وتكل فحلف المدعي فانه
 ثبت المهر دون زنا ولا ان اليمين المردودة كالانذار على الاصح والسارق اذا انكر
 ما اقر به لا يقطع وهذا قد انكر وقال البلقيني ان هذا هو المعتد لنص الشافعي على انه لا
 ثبت قطع السارق الا بشهادتين او اقراره وقال الاذري وغيره انه المذهب الذي
 اوردته العراقيون وبعض الخواسيين **الثاني الاقرار فيقطع به المقر بالسرقه** لخير من
 ادري لما صحته افتنا عليه الحد هذا ان بين السرقة والمسروق معه وقد مر المسروق كما
 يؤخذ من كلام الاصل **والحرز بتعيين او وصف له خلاف ما اذا لم يبين ذلك** لا بد من
 غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وسياتي بغير ذلك في الشهود **وسقط قطع**
بالرجوع عن السرقة والمجارية اي عن الاتراء بما لو كان الرجوع في اثنا انقطع كما
 يسقط حد الزنا بالرجوع وروي ابو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم اني سارق فقال
 ما اخالك سرقته قال بلى سرقته فامر به فقطع ولولا ان الرجوع مقبول لما كان الحد
 عليه معنى فلو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضر ايا وه وقع هو نفسه ليلتادي به
 ولا يجب على الامام قطعه لانه قد او خرج بالقطع المال فلا يسقط بالرجوع لانه حق اذني
 فرعان لو اقر بالسرقه ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمي لا يقطع ولو اقر بها ثم اقامت
 عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه الحق لقطع على الصحيح لان الثبوت كاف بالانذار
 وتقدم نظيره في الناعن الماوردي وان رجع احد المتدينين بالسرقه عن اقرار

دون الاخر قطع الاخر فقط فلو اقر واحد باكره اتمته على الزنا او بالزنا بلا اكرام حد
 وان غلب سبها لان الحد لا يتوقف على طلبه لانه محض حق لله تعالى **وقد جع السيد من**
غيبته وقال كنت ملكتها يا هاهنا بيع او غيره وانكره المقر به **وهو لم يسقط الحد اذا**
لو يسقط بستر في غيبته وكذا لا يسقط ان قال احتجته وان لم ينكره الا بالاجاب لوطي وهذا
 فارق مسئلة سرقة مال الغلب الاتية قال الرازي نقلا عن الامام وعلي قياس ما ذكر في البيع
 ينبغي ان لا يسقط عنه الحد اذا اقر بوقوف الجارية عليه ولو به زاد في الروضة قلت ليس لو
 كالتبع فانه بيع بلا قبول على المختار ولو انزل دعوى بسرقة الغائب او شهد بها شهود حسبه
 لم يقطع حتى يقدم من غيبته ويطلبه لانه ربما اباح له المال ولان القطع متعلق بحق الادبي لانه
 ستر حفظ المال فاستتر حضوره وفي معنى حضوره حضوره وحده في ذلك كما قاله الاذري
 وغيره **ومل بحسب المقر حتى يقدم الغائب** من اقر بقصاص لغائب او وصي او لا بحسب الا ان تصف
 المسافة وتوقع قدومه على قرب لان الحد يبنى على المسافة او بحسب ان كانت العين بالغة
 للفرم وان كانت باقية اخذت منه ثم يفرق بين طول المسافة وقصرها **وهو قال الاذري**
ظاهره الشافعي في الام الاول وقال الامام انه الظاهر عند الاصحاب قلت وبه حزم صاحب
 الانوار **وان اقره اي الغائب** بغير مال لم يطالبه **الحاكم** به اذ ليس له المطالبة
 بمال الغائب فلا يحبس بخلاف السارق لان له ان يطالبه بالقطع اي في الجملة **الا ان مات**
الغائب عن المال وخلفه لطفل ونحوه فللحاكم ان يطالب المقر به ويحبسه وهذا من زيادته
 على الروضة **فروع** **يو اقر عبد بسرقة دون النصاب لم يقبل** الا ان صدقه السيد او تصاب
 قطع كاتراره بخلافه توجب قصاصا ولم يثبت المال وان كان بيده اقرار على سيده لتعلق
 الفرع برقبته ان تملك المال وانتزاعه منه اذ بقي وهذا تقدم في الاقرار **فروع القاضي**
التقريب له اي لمن اتم في باب الحدود بما يوجب شيئا منها بان يترك ما اتم به منها ستر
 للقبض والحذر الترمذي وغيره من ستر مسددا ستره الله في الدنيا والاخرة ان لم تكن بيته فان
 كانت لم تجز له التقريض بذلك لما فيه من تكذيب الشهود وله التقريض لمن اقر بها **الرجوع**
عن الاقرار وان كان عالما بخوار الرجوع لما مر انما يخبر ما عزا السابق في باب الزنا قال
 الرازي قالوا هذا اذا كان المقر جاهلا بوجوب الحد بان اسلم قريبا او نثا ببادية بعيد
 عن العلماء واذا عرض له فانما يعرض بما اي برجوع لا يسقط حق الغير من عقوبة وغيره لا بما
 يسقط حتى لا يعرض في السرقة بما يسقط العزم وانما ينبغي في دفع القطع كما انه في حدود الله
 تعالى يستحب الستر وفي حقوق العباد يجب الاظهار **ولا يقول له ارجع** عن الاقرار او نحوه
 من صراح الرجوع كاجح لانه امر بالكذب وما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لا يسارق
 اسرقت قل لا يصح بل يقول له في الزنا **لعلك لا مست** او في شرب الخمر **لعلك ما علمت** خمر
 او في السرقة **لعلك سرقت** من غير حرز ونحوه اي نحو كل منها لولاك فاخذت او فلتت او لم
 تعلم مسكرا او غصبت او اخذت ما ذن المالك وقد ورد بعض ذلك في الاخبار ولا يستحب

قف

فروع

رمي

له التعريض لانه صلى الله عليه وسلم وترك التعريض في اكثر الاوقات ولو عرض للشهود
بالتوقف في الشهادة فحده وداه تعالى جاز بحسب المصلحة في السر فان اتفقت لم يحضر
الثالث الشهادة فيثبت المال بناسه وامر اثنين او شاهدين ولا يثبت القطع الا
بشاهدين ولا يثبت ما ذكره كبار العقوبات وهذا كما ثبت بالغصب المعلق عليه الطلاق
او العتق دونها وخالفوا لو شهد بالقتل العمد رجل وامرأتان حيث لا يجب التفاسر ولا
الدية لان الدية بدل عن القتل والعزم هنا ليس بدلالة عن القطع ووصف الشاهد بقوله
بشأن السارق والمسرور منه وقد مر السارق كما يورخ من كلام الاصل والمخز بشين
او وصف كنيته فيما سري المقر بالسرية ويشترط ان يقول الشاهدة اعلم له فيه تهمة
وقياسه اشتراط ذلك في الاقرار بالسرقه وان شهد واحد بثوب اي بسرقته
واخر باسود فله ان يحلف مع احدها وله مع ذلك ان يدعي الثوب الاخر ويحلف مع شاهد
واحقهما اي الثوبين لان ذلك ما ثبت بالشاهد وايمين كما مر ولا قطع لاختلاف الشاهد
وشهد اثنين بسرقه فان لم يوردا على عين واحد كالمثال السابق وكما لو شهد
اثنان بسرقه كيس غدوة واثنان بسرقه غير عيشة ثبت القطع والمالان تمام الحثين
وان قولا على عين واحد واختلف الوقت كان شهد اثنان بسرقه كذا غدوة واثنان
بسرقه عيشة لكانا رتبتهما فثبتا قطان وفي صورة شهادة الواحد والواحد لا يقال تعاضلا
لان الحجة لم تنم وان شهد احدهما بكيس والاخر بكيس ثبت الكيس وقطع به السارق
ان منع نصا وان شهد اثنان بغيره وقدمت فله ان يحلف مع الاخر اي الشاهد بالثوب الباقي منه
ثبت النصف لا تقاها عليه ولم ان يحلف مع الاخر اي الشاهد بالثوب الباقي منه
اي لا خذ ولا قطع على السارق ولو شهد اثنان بسرقته وقوما بنصا واخران
بما وقوما بنصفه ثبت النصف ولا قطع خاصر جرم الاصل وقد يشتمل كلام المصنف بحال
شهد اياها الكل من واحد وواحد واثنين ولو شهد بسرقه مال شخص فحاسب او حاضر
حسبه ثبتت شهادتهما فليحسبهما على السارق ولا قطع على السارق حتى يطالب المالك اي
يدعي بماله كحاضر وتعد الشهادة بعد دعواه للمالك اي لثبوتها لان شهادة الحسبة لا تقبل في
المال لا لثبوت القطع لانه ثبت بشهادة الحسبة فيقطع بمطالبة لا فاقدم معنا الشهادة او لا
وانما انتظرنا التوقف لم يورسقط ولم يظهر وفي حيسه ما في حيسه المقر بسرقه مال غائب من
ترد اي وجوه تقدم بها فوازيان ابراهيم منها ولو سرق مال يبي او مجنون او سفيه فيما يظهر
ولا قطع حتى يبلغ او يفيق او يبرأ من احتمال ان يقر له بانه مالك لما سرقه كالغائب الباق
الثالث في الواجب على السارق هو ضمان المالك وان كان فقيرا فيلزمه رده ان كان باقيا
وبدله ان كان تالفا كخبر اي داود على اليد ما اخذت حتى يوفيه ولا ان القطع به تعالى
والضمان للادبي فلا يمنع احدهما الاخر وقطع يده اليمنى قال تعالى فاقطعوا ايديهما وقترا
شاذنا فاقطعوا ايديهما والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها كحاضر لو كانت

ايد

ايدون ابرة الاصابع اوقا قد تم او مقطوعة البعض لعموم الآية ولا في العرض التشكيل
بخلاف القود فانه مبني على المماثلة كما مر وعلم من كلامه ما صرح به اصله انه لو سرق مرارا
ولم يقطع اكتفى بقطع عيشته عن اجمع لا تحاد السب كالوزني او شرب مرارا يكتفى بحد واحد
وستاتي الاوي في ابواب الاي وانما تعددت الكفارة فيما لو لبس او تعطب في الاحرام
في مجالس مع اتحاد السب لان فيها حقا لا دمي لا يلبس في اليه فلم يتداخن بخلاف الحد
فان عاد اي سرق ثانيا بعد قطع عيشته فزجله اليسرى فان عاد ثانيا فزجله اليسرى فان
عاد اربعاء فزجله اليمنى روي الشافعي انه صلى الله عليه وسلم قال السارق ان سرق فاقطعوا
يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقد مر في اليد الثانية الاخذة وقدم من اليد اليمنى لان البطن بها
اقوي فكان البداية بها ارفع وانما قطع من خلاف اليد اليمنى جنب المنفعة عليه فنضعف حركته
حاجتي قطع الطريق فان عاد خامسا حزر كما لو سقطت اطرافه ولا يقتل وما روي انه صلى الله
عليه وسلم قتله سنوخ او مول بقتله لا سخل او نحوه بل منعه الدار قطني وغيره وقال ابن
عبد البر انه منكره اصله لم يرد العوض حتى ينحدر شهيدا للقطع ثم يقطع من الكرخ في اليد
او كعب السارق في الرجل لا يرد في سارق رخصت في الاول ولعل في الثاني فضلا
رواه ت المنذر وغيره ونظمه عاين اي ما قال في الاصل ولين المقلوع جالس او مضط
ليلا يتحرك وحسب عقبيه اي القطع بان يفسد حله من ريت او غيره معلى لسد افواه
المعروق وحسه الما وردي بالحصى قال واما اليد ويحسم بان لا تار لانه عادهم وقال في قطع
الطريق واذا قطع حسم بالكلز تية المغلي وبالنار تحسب المعروق فيها انهي نزل على اعتبار راحة
تلك الناحية ويعدل المقلوع ذلك استجبا بالاجوب او يستحب للامام الامر به عقب القطع
كخبر الحاشم انه صلى الله عليه وسلم قال في سارق اذ هو باه فاقطعوه ثم احسوه وانما لم يحسب
لان فيه مزيد له والمراواة بثل هذا لا يجب بحال نعم ان ادي تركه الي الهلاك لتعذر فعله من المقلوع
مجنون او نحوه لم يحسب تركه قاله البلقيني وغيره المسألة اي السارق لانه حق له لائمة للحد
لان الغرض منه دفع الهلاك عنه بنزق الدم فلا يعمل الا باذنه وموته عليه كاجرة الخلا
وخالف البلقيني فقال المعروف في الطريقين انها في بيت المال وذكر نحوه الاذرعى وعلي
الاول قال الزركشي وغيره محله اذا لم ينصب الامام من يقم الامام الحدود ويرزقه من
المصالح والا فلا مونة على المقلوع ويعلى العضو المقلوع في عتقه ساعة نذ بالزجر
والتشكيل وقد امر به صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وحسنه فرع لو كان خنانيا على
معصية قطعت الاصلية منهما ان تميزت وامكن استيفاءها بدون الزايد والا فيقطعان
ذكر فيها اذ التميز هو ما اختاره الامام بعد ان نزل عن الاصحاب قطعها مطلقا لان الزا
كالاصبع الزايدة وما اختاره الامام ابراهيم فلو عاد وسرق ثانيا وقدره اذ ايد
اصليه بان صارق باطشة او كانا اي الكفان اصليتين وقطعت احداهما في سرقة قطعت
الثانية ولا يقطعان بسرقه واحدة بخلاف الاصبع الزايدة اذ لا يقع عليها اسم يد ولا قطع

يد

رجل من سقطت كفه قبل السرقة باقة او قودا او جنابة كما لو قطعت بسروقة اخري لا رجل
من سقطت كفه بعدها بل لا يستقط قطعا لان القطع تعلق بعينها وقد فانت قال القاضي وغيره وكذا
لو شئت بعد السرقة وخيف من قطعها تلف النفس وكل من التفت والرجل صادق باليمين واليهما
بشيء قبل السرقة حسب من قطعها ان كان يكتف الدم اي يقطع بتول اهل الخبرة فانها لا تقطع
لكن في سلبه الشئ لا تقطع رجله كما لو سقطت يده قبل السرقة وقاطع يمين السارق باليمين
من الامام لا يضمن بسببها شيئا وان ماتت بالسراية لا ينامسحقه القطع وما تولد من قطعها
تولد من مستحق بل يعزر لا فتيانته على الامام فان اخرج السارق للجدار يساره فقطعها سبل
الرجل وقان قال فتنقها اليمين او انها تجزي عنها وحلف لزمتة الدية واجزائه عن قطع
اليمين او قال علمتها بسار وانها لا تجزي لزمتة القصاص ان لم يتصد المخرج يد لها عن
اليمين واباحتها والا فلا كما سري الجنائيات وفي نسخها واباحتها وبه عبر الاصل فهو عطف تفسير
او الواو بمعنى او ولم تجزه اي اليسار عن اليمين وما ذكره من ان الكلا ويسل طريقه كماها
الاصل وحكي معها طريقه اخري ان قال المخرج فتنقها اليمين او انها تجزي اجزائه والا
فلا فالترجيح الاول من زيادة المصنف وكلام الاصل بوي اليه لكن صحح الاستوي الثاني
وقال كن اصحها الرافعي في اخري باب استيفاء القصاص والنووي في تصحيحه وما نقله عن الرافعي
منع بان الرافعي لم يذكر في المخرج ولا الى القاطع اصلا بل اطلق ان القاطع هو المذهب
اجز اليمين حتى اليسار عن اليمين **باب قطع الطريق** الاصل فيه قوله تعالى اما جزا الذين
يحاربون الله ورسوله الاية قال اخبر العلماء ان في قطع الطريق لا في الخفاء واحقوا له
بقوله الا الذين تابوا من قبل ان تقدر روا عنهم الاية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان
المراد الخفاء كانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعتوبة قبل القدرة ولبعدها وقطع الطريق
هو البروز لاخذ ماله او لقتل او ارغاب مكابرة اعتما على الشركة مع البعد عن الفتى
كما سباني وفيه اطراف ثلاثة **الاول في منتهى** وهم كل ملتزم للاحكام ولو ذميا مرتدا كما
في السارق خلافا لما اقتضاه تعميم الاصل بالمسلم من اخراجها ولما اطلقه من ان الخفاء
ليسوا بقطاع **مكافاة المال بقوة وعلمه** في حالة البعد عن محل الفتى لبعدها السلطان
واعمرانه او لضعفه فخرج بالملتزم الحربي والمعاهد والمكلف غيره اي الا انكران
وبما بعده الاخذ بغير قوة او في القرب من الفتى كما سباني ببعض ذلك وانما اعتبر ببعده
عن الفتى ليشك من الاستيلاء والفتور بحجرة فان استسلم لهم القادرون على دفعه
حتى قتلوا او اخذوا اموالهم **تتميم** لا قطاع وان كانوا ضامنين لما اخذوه لان ما فعلوه
اضر عن شئ لهم بل عن خربط القافلة **كان** ان صدروا لقطع الطريق فلتيلين اعتمادهم
على الهرب بركض الخيل او خوها او العود على الاقدام **تختطفون** من قافلة كثيرين
تمت لا قطاع لما ذكره المعنى في ذلك ان المعتد على الشوكة ليس له دفع من القافلة
فقطعت عتوه بعد دعاله بخلاف المنتهب والمحتلس **فانهم** وهو ولو **الفتنة** اي مع كونهم
قليلين

النظم
باب قطع الطريق

قليلين فقط لا اعتما دم الشوكة فلا يبدون اي القافلة **تمت** لان القافلة لا تجتمع
كثرتهم ولا نصب لهم مطاع ولا عزم لهم على القتال ولو دخلوا اي جماعة الدار لئلا على صاحبها
ومنوه الاستغناء بان خوفه بالقتل او خوه او اغاروا على داره ولو دخلوا مع العود عن
الفتى فقطاع سوا كانوا من البلد ام كانوا بغيره وكان المنع من الاستغناء كما بعد
عن محل الفتى ولا يشر في طلع الطريق سلاح وذكره وعدد بل الواحد ولو اثبت الخا
بغير سلاح قاطع ان غلب اي ان كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو باللحز والعرب يجمع الكف
وقيل لا بد من اليد والفتحة بالترجيح من زيادة والمرا هفون ومثلهم سائر غير المظفين كالحما
لا عتوته عليهم ويضمنون النفس والمال كما لو ابلغوا في غير هذا القالب حال الطرف بالي
في عتوته من اخاف الطريق ولم ياخذ مالا لتقرب خافي سائر الجرائم التي لا حد فيه
ومستد الحبس وكخوه الي ان تظهر توبته والحبس في غير موضعه اولى لانه احوط وابلغ
في الزجر وان اخذ نصابا من حرره قطعت يده **اليمنى** ورجله **السري** فان عاد ثانيا
واخذ ذلك **فكسه** اي فتنق يده اليسري ورجله اليمنى لانية السابقة وانما قطع من
خلاف لما سري السرقة وقطعت اليمنى للمال كالسرقة وهذا اعتبر في القطع النصاب
وقيل للمحاربة والرجل فيه قيل للمال والمجاهرة تنزيلا لذلك منزلة سرقة ثانية
وقيل للمحاربة وقاد العراي وهو شبهه ولو قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد
تقدي ولزمت الفتوى في رجله ان تهدد ديتها ان لم يتعد ولا يسقط قطع رجله اليسري
ولو قطع يده اليسري ورجله اليمنى فقد اساء ولا يضمن واجزاه والفرق ان قطعها من
خلاف نص يوجب مخالفة الضمان وتقدم على اليمنى على اليسري اجتهاد يستقط مخالفة
الضمان ذكره الماوردي والروباي قال الاذري ولا شك في الاساءة واما ايجاب
الفتوى وعدم الاجزائي الحالة الاولى في فنية وقفة قال الزركشي وقضية الفرق انه لو
قطع في السرقة يده اليسري في القراء الاولى ما تم اخرا لان تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد
اي وليس كذلك كما سري باب وجاب باننا لا نسلم ان تقديم اليمنى ثم بالاجتهاد بدل بالنص
لما سري انه قد اشاد انا قطعوا ايما وانما القراء الثانية هذه كخبر الواحد قال الاذري
وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوي التملك وخوه من
المسقطات وينبغي ان ياتي فيه ما سري في السرقة قال في الاصل وتحسم موضع القطع كما
في السارق ويجوز ان تحسم اليد فتنقطع الرجل وان قطعها جميعا ثم تحسها وان **قتل**
تعدا اي وجب قتله للاية ولا يضمن الي جنائته اخافه السبل المتبينة زيادة
العتوبة ولا زيادة هنا الا تخم القتل ولا تسقط قال البندنجي ومحل اختتامه اذا قل
لاخذ المال والا فلا تخم **وان اخذ نصابا وقتل** ثم صلب خمار ياد في التنكيل
ويكون صلبه بعد غسله وتحسينه والصلاة عليه كما سري الجنائز والعرض من صلبه
بعد قتله التنكيل به وزجر غير وبما تقره فسر بن عباس الاية فقال المعنى ان يقتلوا

ج

نيز

الرواية

ب

د

اي حد الاول منها اي من موجبي حدي التزيف ان ترتبوا والا بان قد فيها بكلمة واحدة فالقصة
تجب فروع لو زني بكى وسرق وشرب مسكرا وحارب واراد قدرا الاخت منها فالاخت وقع
لان الاقرب لاستيفائها فورا فيجلد للشرب ويجهل حتى يبرأ ثم تنفع به لسرقة والمخاربه
ورجبه للمخاربه ثم يقتل للردة ولو كان الواجب بدل قتلها قبل قصاص او محاربه كان الحكم
يكل لك كما صرح به الاصل ويواجه بين الثلاث اي قطع اليد وقطع الرجل والقتل لا بين
الاثنين الاخيرين منها فقط لان اليد تقع على المخاربه والسرقه فصارها لو انقذت المخاربه
فيمهل فيما فخر ويواجه بين الثلاث ولو كان يقتل للمخاربه والردة اجمع بينهما من زيادته
وعباره الاصل ولو كان الواجب قتل محاربه فمهل يجب للتفريق بين الحدود المقامه قبل القتل
وجهاً احدها لا نه تحتم القتل فلا معنى للاسهال بخلاف قتل الردة والقصاص فانه يتوقع
الاسلام والعفو واصحابنا هم لا نه قد يموت بالموالاة فيموت ساير الحدود وعلم من تقدم الاخت
انه لو اجتمع معها القوي ثم قدم لا نه احق وبه صرح الماوردي ولو اجتمع قتل الردة ورجم قال
القاضي قد تم قتل الردة اذ فسادها اشد وقيل الماوردي والرواني يرمي ويدخل فيه قتل
الردة كان الرجم اكثر نكالا وان كان فيها اي المذكور ان وفي نسخة فيه اي المذكور حتى ادي
كحد قذف او قصاص طرق قد تم على حد اشرب وان كان حد الشرب احق لبناحق الذي
على الضيق بدلا من اجل مهلة ليلا يهلك بالتوالي وانما اجتمع قتل الردة وقيل محاربه ورجم قال
القاضي قد تم قتل محاربه وان جعل حد الا نحق ادي وان اجتمع قتل قصاص في غير محاربه
وقتل محاربه قد مر السابق منهما ورجع الاخر الى الردة وفي اندراج قطع السرقة
في قتل المخاربه فيما لو سرق وقيل في المخاربه وجهان احدهما هو الاوجه نعم تعليلها حتى الاذي
وثانيهما لا يل قطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمخاربه لان الظاهر في ذلك ان حق الاذي لا
يفوت بتقدم حق الله تعالى وان جلد للزنا ثم زنا ثانيا قبل التغريب او جلد له حين
ثم زنا ثانيا كفاه فيهما جلد مائة وتغريب واحد ودخل في المائة الخمسون الباقية وفيه
التغريب للثاني التغريب الاول ولو زني بكرا ثم محصنا قبل ان يجلد دخل التغريب لا الجلد
حت الرجم لئلا تطول المدة مع ان النفس مستوفاة ولا ان التغريب صفة فيفتقر فيها ما لا يفتقر
في غيرها بخلاف الجلد لا اختلاف العقوبتين وقيل يدخل فيه الجلد ايضا لا نهما عقوبته جرمه
واحدة فاشبه ما لو كانت بكر اعند الزينتين والترجيح في هذه من زيادتها احدا مامر
في باب الثالث في اللعان ولو زني ذمي محسن ثم نقض العهد واسترق فزنا ثانيا ففي
دخول الجلد في الرجم وجهان صحيح البغوي منها المنع ذكره الاصل وقال البلقيني الامح دخول
كل حد من فصل لو شهد اثنتان من الرفقة على المخارب لغيرها ولم يتزوجا لا نفسهما
في الشهادة قبلت شهادتهما وليس على القاضي البحث عن كونهما من الرفقة او لا وان
حب عن ذلك لم يلزمهما ان يجعلا فان قالوا صرنا فاخذوا ما لنا وما لرفقتنا لم يقبل
لان حقهما لا حق غيرهما للعداوة ولو اوصى لهم اي جماعة بشي فقالا اي اثنان منهم
شهد

نقل
في

نشهد بها اي بالوصيه لها ولا دون ما يتعلق بنافعت شهادتهما وان فالان تشهد لشهادتهما
لهم لم يقبل في شيء منها للشهادة بأحد شراب الخمر شراب من كباير الحرامات قال تعالى انما الخمر الابه
وروي الشيخان حرم كل شراب اسكر فهو حرام وروي مسلم خبر كل مسكر حرم وكل حرام
والمشهور انها كانت مباحة في صور الاسلام ثم حرمت في السنة الثالثة من الهجرة والخمر
هي المتخذة من عنبير الغيب اذا اشتدت وقد ثبت بالزبد الاول حذف التا ليعود العنبير
على العنبير والربط اي عنبيره اذا اصل مسكرا والابنية المسكرة وهي المتخذة من القرو وخمر
مثلها اي مثل الخمر في التحريم والحد والخامسة لست رخصتها لها في كونها مباحة مسكرة لكن
لا يكثر مستعملها بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها ولم
يستحسن الامام اطلاق القول بتكثير مستعمل الخمر قال وكيف تكفر من خالف الاجماع
وكن لا تكفر من يرد اصله وانما يندعه واول كلام الاصحاب على ما اذا صدق المجع
على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم جلد فانه رد للشرع حكاية عنه اراعي ثم قال وهذا
ان صح فلمجد في ساير ما حصل الاجماع على افتراضه فثبته او تحريمه فاسبه واجاب
عنه الزجاني بان مستعمل الخمر لا تكفر لانه خالف الاجماع فقط بل لانه خالف ما ثبت ضرره
انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم والاجماع والمفسر عليه وذكر في شرح البهجة زيادة
على هذا وفيه طرفان الاول في متعلق الحد فيك من شراب الخمر اي تحريم المشروب
شرب ما يسكر جنسه من خمر او غيره وان لم يسكر القدر المشروب منه بخلافه وبلا ضرورة
ولا عذر لزمه الحد لا نه صلى الله عليه وسلم كان يجد كان في الخمر رواه الشيخان وصح الحاكم
خبر من شرب الخمر فاجلده وروى به شرب البندوبينما حرم القليل وحده وان لم يسكر
حسب المادة الفساد كما حرم تقطيل الاجنبية والخلوة بها لا قضايها اي الوطى ويكره
من غير المسكر المنصف اي شربه وهو ما يعمل من شرور وطى والخلط اي شربه وهو ما يعمل
من بسور وطى وقيل من شرب زبيب للمهي عن ذلك في الصحيحين وسبب الهي ان الاسما
يصرع الى ذلك بسبب الخلط قبل ان يتغير طعمه فيظن الشاب انه ليس بمسكر ويكون
مسكرا بمجرد شرب المسكر اسد المطلق ولو حقيقا شرب البندوب وان قل ولا يؤثر
اعتقاده حله لقوة ادلة تحريمه ولان الطبع يدعو اليه فيحتاج الى الوجوع منه وبهذه
التعليل فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطى في نكاح بلاوي وخروج بالمسلم الكا
ولو ذميا لانه لم يلتزم تحريم ذلك اي مطلقا لخروج الحقيق الشارب للبندوب والمكث
غيره لرفع القلم عنه لا اي حد من ذم بسبب المسخوخة باسقاط وضقة لان الحد للزجر
ولا حكمة فيها الى جوار فان النفس لا تدعو اليها ربحه بموت اي بشرب مرق ما لم ينج
به اي بالمسكر لا ياكل له لذهاب العين منه ويحد باكل ما يرد به او غس فيه
لا ياكل ما عني به لا سهلا لا نه يكره بشربه اي المسكر فيها استعمله كان غرب ما
فيه فطهران خمر والمغالب بصفا ته لذلك ولا يحزمكره لشربه لشبهه الاكراه ولا نه

بار حد مسكر

ن

فر

اخلاصه يد لعل بشدة المم بالضرب فيه ولا يجوز من تبيين او تبصير بل يجوز من جنة عشرة
وهو وهما ما يدفع الالم ملاحظا لمقصود الحد ويحسد الرجل قايما والمرأة جالسة لانه
استلها فلو عكسه الجلال اساء واجزاء ولا يضمن ان تلت لان ذلك تغير حال لا زيادة ضرب
والقاهر خالق الازمى ان ذلك مندوب ولا ينافيه التعبير بالاساءة **دخولها اي المرأة رجل**
لان الجلد ليس من شاة النساء وامرأة او نحوها كحرم **تشد ثيابها** وظاهر ان الخنثى كالمرأة فيما ذكر
لكن لا يختص شد ثياب المرأة ونحوها ويختص المحرم ونحوه **ويوالي الضرب** بحيث يحصل به
زجر وتكيد فلا يفرق على الايام والساعات لعدم الايلام والزجر بخلاف ما لو حلف ليعتبه
عدد افترقه على الايام مثلا فانه يبرأ من الحنث لان المستع هنا موجب للفظ وهنا الزجر والتكيد
فكوحصل مع التكيد التفرق هنا ايلام قال الامام فان حلف ما يزيل به الالم الاول كفى والا
فلا فان ضرب في الزنا في يوم خمسين متواليه وفي غير خمسين كذلك جاز للحصول الايلام والزجر
بذلك هذا امثال والضابط ما تقرر عن الامام **فروع لا يجوز** لا يعز في المسجد الجبرائي داود
وعنه لا تقام الحد وفي المساحد ولا حمله ان يكون من جراحه كحد في **فان فعل اجزاء**
كالصلاة في ارض مفسومة وقصيته مخزوم ذلك وبم جزم البند يفي لكن الذي ذكره الاصل
في باب ادب القضا انه لا يجوز بل بكرة ونص عليه في الام نية عليه الاستنوي **باب التزوير**
هو لغة التاديب وبشرع عاتاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة كما يؤخذ من قوله **وهو مشروع**
في كل عصية لا حد فيها ولا كفارة سواء كانت حكمة تعالى ام لا دني وسواء كانت من مقدمات
ما فيه حد صيا مشرة اجنبية في غير الفروج وسرقة ما لا قطع فيه والنسب بما ليس بقدر ام لا
كالزور وشهادة الزور والضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد ويحلف بالتمتع بالطيب
ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وقد يستفي التزوير مع انتفاء الحد والكفارة كما في مغيرة وضيق
من ولي له تعالى وخاف قطع شخص الطرف نفسه وخاف على زوجته او امته في ذبحه فلا يعز
بالمرأة بل ينهي عن العود فان عاد غور نص عليه في المختصر وصرح به البغوي وغيره وكذا
في تكليف السيد عبده فوق ما يطيق من الخدمة فلا يعز ربا ولا مرة ايضا وكذا لو رمى احدا من
اهد القوة من الخي الذي جاءه الامام للضعفة ونحوهم فلا يعز ولا يعز من قاله القيني ابو حاتم وتوقف
فيه الاذمى قاله واطلاق كثير من اهل العلم من يقتضي انه يعز وقد تجتمع مع الحد خافي تكرار الرد
واليمين القنوس وانساد القيام يوما من رمضان بجاء زوجته او امته وخاف قتل من كعاديه
كولده وعبده قال الاستنوي ثم يجاب عنه بان اجاب الكفارة ليس للعصية بل لا عدم النفس
قبل الاجماع قوله تعالى واللاي تخافون نشوزهن الايه وفعل صلى الله عليه وسلم كماواه
الحاكم في صحيحه وحصل التعزير بحبس او جلد او صفع او توبيخ بكلام او نحوها ككشف
راسه واقامه من مجلس وجمع بينها وكل ذلك باجتهاد الامام اي بحسب ما يراه باجتهاده
جنسا وقد را افراد او جمعا فلا يرتفع عن التوبيخ الي غيره اذا كان يكفى فلا ير في الي مرتبة
وهو يري ما دونها كافيا بل يعز ربا لا خفي ثم الاخف خافي دفع الصايل قال الماوردي يجوز
خلق

نوع

باب التعزير

الاكثرين

خلق راسه لا حنثه وقال الاكثر ونحو زسويه وجهه فلو جلد او حبس لم يدم تعزير حصر
بالضرب اربعين وبالحبس سنة ولا يتعزير عبد بالضرب عشرين وبالحبس نصف سنة كخبر من
بلغ حدا في غير حد فهو المعتد به رواه البيهقي وقال المحفوظ ان سائر الحكماء يجب فقضا الحكومة عن
الدنية والرفع عن السهم فجوز الزيادة على عشرة اسواط وما خبر العجيجين لا جلد فوق عشرة
اسواط الا في حد من حدود الله تعالى فاجيب عنه بانه منسوخ بعمل الصحابة على خلافه من غير
انكار قال القونوي وحمله على الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه اهو من حمله على الشرح ما لم يفتق
فصل في الامم ضربا الصغير والمجنون زجرهما على من الاخلاق واصطلاحا كما وشلهما
السفيه والمعلم ذلك **باب ان الولي** قال الاذمى وسكت الحواري وعنه عن هذا القيد
والاجماع الفعلي مطرد بذلك من غير اذم والزوج ضرب زوجته **لنشوزها ولما يتعلق به**
من حقوقه عليها لاداة السابقة اول الباب **كحق الله تعالى** لانه لا يتعلق به وقصيته انه
ليس له ضربها على ترك الصلاة لكن افق بن البرزلي بان يجب عليه ذلك وفي الوجوب نظر
وللسيد ضرب رقيقه **كحق نفسه** كما في الزوج بل اولى لان سلطنته اقوى **وكذا الحق**
الله تعالى لما في الزنا ويسمى **الكل** **تقضي** برا وفضل انما يسمى ما عدا ضرب الامام وناييه
بما ذكرنا دسالا تعزيرا وان لم تعده تعزيره الا بضرب مبرح اي شديد مؤذ ترك ضرب به
لان المبرح مهلك وغيره لا ينفذ **ولما امر** ترك تعزير **حق الله تعالى** لا امر الله صلى الله عليه
وسلم عن جماعة استحقوه كالغالب في الغيبة ولاوي شدقه في حكمه للزير **وكذا الاذمى**
اي كحقه ولو طلبه خافي حق الله تعالى وفضل لا يجوز تركه عند طلبه كالقصاص والترجيح
من زيارته وجزي الحواوي الصغير ومختصره على الثاني وهو لا وجه ومن تعزير من عفى
عنه مستحق الحد لا التعزير يتعلق احده بنظر الامام فجاز ان لا يؤثر فيه استفاذ غيره
بخلاف الحد **كتاب ضمان المتلفات** وفيه ثلاثة ابواب **الاول في ضمان** بولاة وفيه طرقات
الاول في سرقة بكسر الجيم **فان مات المورث** بتعزير من الامام ضمنه الامام ولو عزز الحق
اذمى لا نه مشروط بسلامة العاقبة اذ المقصود التاديب لا الهلاك فاذا حصل الهلاك تبيى انه
جاوز الحد المشروط وكان الاولي ان يقول فان مات بتعزير الامام ضمنه ضمان **شبه العود** **وكذا**
يضمن حد ذلك زوج ومعلم واب وام ونحوها بتعزيرهم للزوجة والصغير ونحوه **وان اذن**
الاب فيه للمعلم وفارق ذلك عدم ضمان المستاجر لداية والرايض لها بوجوبها بالضرب المتعا
بانهما لا يستغنيان عن ضربها بخلاف المورث قد يستغني عن الضرب بغيره لان كان مملوكا
فما بضرب غيره لم **بأذن سيده** فلا يضمن كقتله باذن وكذا الوعز والوالي من اعترف بما
يقتضي التعزير فطلبه بنفسه لا ذم قاله ابلقيني **فان اسرف المورث** وظهر منه قعر القتل
بان ضربه بما يقتل غالبا **لقصاص** يلزمه **وان مات المورث** وقد تقدم فلا ضمان ولو حد
في حرا وبرد مفرطين كان الحق قتله ولا حاجة لقوله مقدر لان الحد لا يكون الا مقدر فان
جاوز المقدر فمات ضمنه بالتسليم من العدد فان جلد في الشرب ثمانية فمات يلزمه نصف

باب

كتاب ضمان

الدية لانه ما من من مفعول وغيره او تسعين قتلها او واحدة واربعين جزا من احد واربعين
جزا او اثنتين واربعين جزا من اثنين واربعين جزا او احدي وثمانين واحدا واربعين
جزا من احد وثمانين جزا او ثلث على ذلك وكذا لو ادى احد القذف لثلاثين واثنين
فان لم يزد من جزائها او اثنتين وثمانين جزا منها وان امره الامام بالزيادة على العدد
وجعل ظلمه وخطاه فيه لما يعلم ما ياتي **وقال له ضرب وزنا بعد فلفظ في عده قراضين**
الامام نعم لو امره بتامين في الشرب جزا واحدة ومات المحلور وزعت الدية احد او ثمانين
جزا يستطاعها اربعون وجب اربعون على الامام وحر على الجلاذ **فصل يحرم على المستقل**
بنفسه ركوب اي ارتكاب الخطر في نفسه عده منه وان كانت تسعين بلاحق لانه يودي
الى اهلاك نفسه بخلاف ما اذا لم يكن في قطعها خطر فلم ولو سنها او مكاتبا بنفسه او ناسبه
قطعها لانه الشين والغدة ما يخرج بين الحلة واللم نحو الجحصة الى الحوزة فافوقها
وان جفت اي خين منها ورا دضره اترك لها على خطر قطعها لانه **القطع** لها لزيادة رجا
السلامة مع ازالة الشين بل قال البلقيني لو قال الاطباء ان قطع حصل اربقتصن الى اهلاك
وجب القطع شاجب دفع المملكات وتحت الاستحباب ان يبي ومثله تجري في مسئلة التول الاتية
وكذا يجوز قطعها **نوتسا** واي الخطرات لتوقع السلامة مع ازالة الشين **والا** بان زاد خطر
قطعها فلا يجوز قطعها لانه يودي الى اهلاك النفس **ومثله** فيما ذكره المعنوا **لما نخل فان**
فقطها منه اجنبى بلا اذن منه فان لم يزد من النقص وكذا الامام يلزمه النقص بقطعها
كذلك بقدي كل منهما بذلك **وللاب والجذ** وان علا قطعها **للصبي** والمجنون مع الخطر فيه ان
زا **احظر** الترك عليها لانهما يلبان صون مالها عن الصباغ فبذلك اولي **فان تارا** اي
الخطرات او زاد خطر القطع عما هم بالاولي **فصل** عدم جواز القطع حينئذ بخلاف نظيره في المستقل
في صورة التناوي خاص لان القطع ثم من نفسه وهما من غير **وليس للسلطان** ولا غيره
ما عد الاب والجذ كالصبي ذلك لا يحتاج الى نظر دقيق وفراع وشفقة ناسين وكما ان
لاب والجذ تزويج البكر الصغرى دون غيرها وقصبة التقليل انه لو كانت الام وصية جار
لها ذلك وهو ظاهر **وللسلطان** وغيره من الاولياء **الاجنبى** معاجة الصبي والمجنون
ما لا خطر فيه كفسد وحجامة وقطع عذة لاخر في قطعها للمصلحة ومع عدم الضرر بخلاف الاجنبى
لانه لا يات له وظاهر ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما حثه الاذرعى **فان عاجبه**
لا ذرعى فسري اثر العلاج الى النفس فالتقصا يلزمه لعديته مع عدم ولايته او
عاجبه **الامام** او غيره من الاولياء **ما لا خطر فيه** فاني فلا ضمان ليلامتنع من ذلك فيقتصر
الصبي والمجنون بخلاف التفرير او عاجبه **خطر** فلا قصاص لشبهة الاصلاح وللبيعينة
في الاب والجذ بل يلزمه **نوته** بخلافه في ماله لعديته **وحرم** على المتالم لجعل الموت
وان عقلت الامه ولم يقطعها لان بروه مرجو فلو التي نفسه من محرف علم انه لا يجوز منه
اي ما يع سفرق وراه **اهون** عليه من الصبر على الحساق لثبات الحق جاز لانه اهون
وتفنيته

فصل

وتفنيته التقليل ان لم يقتل نفسه بغير اغراض فبمصرح الامام في النهاية عن والده وتعه
من عبد السلام **فصل** لا بد من كشف جميع الحشنة في الختان للرجل بقطع الجلد التي يقطعها فلا
يكفى قطع بعضها ويقال لتلك الجلدة القلفة **ومن قطع شي من نظر المرأة** اي الحكة التي على اعلا
الفرج فوق مجزج البول يشبهه عرف الديك وتقليله افضل روي ابرارود وغيره انه فعله
عليه وسلم قال للختانة لا تنهكي فان ذلك احطى للمرأة واجب للمفعل والختان واجب **وتما**
يجب بالبلوغ والعقل واحتمال الختان لقوله تعالى واجبنا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا
وكان من ملة الختان فيل الصبي ان احسن وعمر ثمانون سنة وفي صحيح بن حبان والحاكم
مايه وعشرون سنة وقيل تسعون سنة ولا يصلي الصبي عليه وسلم امر بالختان رجلا اسلم رواه
ابوداود وقالوا ولا يقطع عصفه ولا يحلق فلا يكون الا واجبا كقطع اليد والرجل ولا يخرج
خاف منه فلو لم يجب لم يكن بخلاف ختان الصبي والمجنون ومن لا يخله لان الاولين ليستا
من اهل الوجوب والثالث يتضرر به **وحاجب** الختان يجب قطع السرة لانه لا ياتي ثبوت الطهارة
الا به الا ان وجوبه على الغير لانه يفعل الا في الصغر كذا قاله الزركشي **ويستحب** ان يختن سبع
من الايام **غير يوم** **الولادة** لانه صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
ولادتهما رواه البيهقي والحاكم وقال صحيح الاسناد وانما حسب يوم الولادة من السقم في الحقيقة
وحلق الراس وتسمية الولد لما في الختن من الالم الحاصل به المناسب له التامخ المفيد للشفة
على حلقه قال الماوردي ويكره تقديمه على السابع قال ولو اخره عنه فالمستحق ان يختن
في الاربعين فان اخره عنها ففي السنة السابقة لانه الوقت الذي يور فيه بالطهارة والاعلا
ولا يجوز **اختنان** **ضعيف** **خلفه** **مخاف** **عليه** منه بل ينظر حتى يصير بحيث يغلب على الظن
سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخير حتى يتعلم **وحكم** **ختنان** **الجنين** **المستقل**
مطلقا اي سواء كان قبل البلوغ ام بعده لان الجرح لا يجوز بالشك وهذا ما صححه
في الروضة ونقله عن البخوي وقال بن الرفعة المشهور وجوبه في جميعه جمعا ليتوصل
الى المستحق وعليه قال النووي ان احسن الختن ختن نفسه والا ابتاع امة مختنة فان عجز
عنها تولاها الرجال والنساء للصورة كالتهذيب **وتختن** من الرجل الذي لم ذكر ان الذكر ان
العاملان معا **والعامل** من الذكرين فان شك فالتقياس انه كالختنى وصرح بن الرفعة
فيه بما صرح به في الختنى **وهل** **يعرف** **العمل** **باجماع** **او** **القول** **وجها** **حزم** **كالروضة** في باب
الفصل الثاني **ورجم** في التحقيق **وخوته** **صل** اي من ختان الذكور والاتي في ماله وان
كان صغيرا او مجنونا لان ذلك لمصلحة كونه التعلية فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته
والسنة في ختان الذكور الظاهر وفي النساء اخفا **وه** **نقل** **الزركشي** عن بن الحاج في المدخل **واقره**
فترج **جبر** **الامام** **البائع** **العاقل** **على** **الختان** **اذا** **احب** **له** **وامتنع** **منه** **ولا** **يمنع** **حينئذ** **ان**
مات **بالختان** **لانه** **مات** **من** **واجب** **فلو** **اجبره** **الامام** **لمختن** **الوجه** **الابا** **والجذ** **في**
حر **او** **برد** **شديد** **ين** **فان** **وجب** **على** **الامام** **معا** **اي** **دوب** **الاب** **والجذ** **بفتح** **الف** **مات**

فصل

م

ة

كل

ورع

مع امكان الاكتفاء بما دونها من قال الماوردي والروبان ومحل رعاية ذلك في غير الناحية
فكوره قد ادخل في اجنبية فلم ان سيد بالقتل وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة موقوع
لا يستدرك بالانه قال ابلقيني ومحل ايضا في المعصوم اما غيره كالحزبي والمثقف فلم يعد
الي قتل لعدم حرمة وان حال بينهما **وكان ان يذبحه فله رصيه ومنه العود**
وان ضربه ضربة مثلاً فهو اربط صاله ثم ضربه ثانياً فله ثلثه من الثمن الثانيه بالنقصان
وعنه فان ما من مائة من دية بلزمت لان مات بموت وغيره فان عاد بعد الضربتين
ومال وضربه ثانياً فاق من الثلاث فله ثلثها اي الدية بلزمت ولم دفع من قصده بالصلال
قبل ان يضربه من قصده ولو كان يندفع بالوصف فلم يجد الا سيفاً او سكيناً ضرب به اذ لا يمكن
الدفع الابره ولا تمكن نسبته الي التخصيص بترك استحباب عصا وخوفاً فان امكن دفعه به
بلا جرح له جرح ضمن خلل ما اذا لم يكن رضى امكنه الهرب والاختصاص بخوفاً من مكان
حصين او الجاني فية لزمه ذلك لا نه ما سورت تخليص نفسه بالهون فالهون قال الزركشي
وقصبت ان لو قاتله حينئذ فقتله لزمه القصاص وقصبة كلام البغوي النوع فانه قال يلزمه
الدية قال تبعاً للاذري وكلامه يقتضي ان وجوب الهرب انما هو فيما اذا دفع عن نفسه لا عن
ما له ولا عن حرمة الا ان يمكنه الهرب بغير فزع لو عفر شخص يده مثلاً فله منه بالحق
فالاخف من ذلك **ضرب في لا يجرى اي لا يغيره الا ان احتاج في القصاص الي ان يجرى اي**
يفتح بطنه او ان يخلع حريمه او ان يفتق عنبه او خوافه ذلك ولا يجب قبل ذلك الا انذار بالهرب
كما جزم به الماوردي والروبان فان اختلفا في امكان التخليص بدون ما يقع به صدق الاذرع
بمنه دخره الروبان فان عجز عن تخليصها وتزعمها فسيقتل اسنانه اهدرت كنفه وان
كان العاص مقلوماً لان العاص لا يجوز ان يجرى وقد اهدر النبي صلى الله عليه وسلم كافي العجين
بنه العاص وقال بعض احد اخاه كما يعرض الخيل ثم ان كان المعصوم غير معصوم كمن قد
فليس له ما ذكر فان فعل لم يهدر العاص قاله ابلقيني وغيره وقوله لا يجوز العاص بحال
جزم في الانتصار علي ما اذا امكنه التخليص بلا عاص والا فله حق ان يقتله عن الاذري وقال انه
صحيح **فصل في جيب الدرع عن المال عن ذي الودج لان اباحة المال جازية نعم ان كان بالبحر**
عليه او وثق او ما لا مودعاً وجب علي من صوبه الدفع عنه قاله الغزالي في الاحياء وكذا
ان كان ماله وثقاق به حق الغير لرهق واجارة قاله الاذري **وجب الدفع عن الحرام اي النفس**
ان امكن الهلاك لا نه كما حال للاباحه فيمن خلاف المال وتغييره بالحرم اعني تغييره بالاهل
والمراد الدفع عن البضع ومقتل ماله وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده
كافر ولو معصوماً اذا عجز المعصوم لا حرمة له والعصوم بطلت حرمة بهياله ولا الاستسلام
للكافر ذل في الدين **الاصح** لا نه كما قد نزع الاستيفاء الاذي فلا وجه للاستسلام لها وظاهر
ان عفو من منعته كنفه ومحل وجوب الدفع عن غيره اذا امكن الهلاك كما صرح به الاصل
لان قصده سحلم ولو جئنا **اراهنا** او امكن دفعه بغير قتله فلا يجب قتله ودفعه بل يجوز

الاستسلام

وقان

سرم

سرم

الاستسلام له بل يستحبهما الفدية وعلام اصله خبر ابي داود عن جابر بن ابي ادم يعني قابيل وجابر
ولم يثنان رضي الله عنه عبيدة من الدرع يوم الدار وقال من القى سلاحه فهو حر واشتهر ذلك
في الصحابة ولم ينكر عليه احد وقيد الامام وغيره بمحقون الدم لخرج غيره كالزنا المحض وفانك
الصلاة ولو ظهر في بيت خرب يسرب او طنبور يضرب او خوه فله الهجوم علي متعاطيه **لانه**
بغيا عن المنكر فان لم يتهوا فله قتله **ولان اي علي النفس** وهو مباح علي ذلك والغزالي ومن
تبعه عبرا واحداً بالوجوب وهو لا يثنان في تغيير المصنف كالايجاب بالحوار اذ ليس مراده انه
محرر منه بل انه جاز بعد امتناعه قبل اذ كان ذلك وهو صادق بالواجب **وتجب دفع الزاني**
عن المرأة ولو احبسه وهذا علم من وجوب الدفع عن الحرم فان اذنه بغير القتل فقتله
عبارة الاصل ثم قتله **انقص منه** في مكل ان محض فلا يقض منه عمار في الجنائيات
وان لم يندفع بغير القتل وافضى الدفع اليه القتل ولو لم يقاتل بالقصاص كفاه هذا
بشهاد ان اتم قتله دفعا من اراة فان لم يكن له اثنين تخلف احدهما ونكل الاخر وحلف له
القاتل **الحال عليه نصف الدية** فان كان الاخر ضيقاً لم يقض من القاتل حتى يبلغ العصى
فيحلف او يهدد فيحلف وارثه ثم يقض من القاتل فان اخذ البالغ وهو الحالف فقتل
الدية احد للشيء اي اخذ له وليه ايضاً فان جليعه وحلف مكن من المقر في فيما احده وال
بان نكل وحلف القاتل فلا شيء له ورد ذلك ما اخذ له وان قال القاتل ربي وهو
محض فقتلته الشقة طي ثبوت الزنا اربعة كما جازي خبر مسلم والا اي وان لم يكن له شهود
اربعة حلف الاوليا اي ورثة القاتل **سار** في العلم بما قاله القاتل واقتصر منه وان
اخذوا اي الورثة باستثناء غير الحيات كان اقرب وان مورثهم كان سهاخت ثوب بخوك
تحرر كالحجاء وانزل ولم يقر واجماع لم يسقط القصاص عن القاتل فان ادعى الورثة
مع امراضهم بجماعه بكاره قاله قول **فله** وعلي القاتل البينة بالاحصان ومن قطع بين
سارق او محارب بغير اذن الامام احتسب به عن الحد فلا ضمان عليه بقطعها لانها
مستحقة الازالة **وعز** لا فلتا نه علي الامام ولو جلد شخص رايها او قاذفه بغير اذن
الامام **لا يدرى** عن الحد لان الحد يختلف وقعا ومحل خلاف القطع والترحيم في الثانية
من زيادته هنا وصرح به بتعلاصه في باب حد القذف **فلو مات من جلده جلده لزمه**
القتل وان عاش اعيد عليه الحد **فصل في اي للشخص ومن عني رجل وكذا امرأة او**
خنثى او مراهق مال نقله ولو من ملكه الي امرائه عبارة اصله الي حرمة في داره
لغير الصحيحين لو اطلع احد في بيتك ولم تاذن له مخذفة بطحا بحصاة ففقت عنه ما كان عليك
من جناح وفي رواية صحيحين حيان والبيهقي فلا قود ولا دية والمعني فيه المنع من النظر سواء
كانت حرمة مستورة ام لا ولو في منعطف لعموم الاخبار ولا نه يريد سترها عن الاعين وان
كانت مستورة بشان ولا نه لا يدرى متى تستتر وتنكشف فيحكم بان النظر وظاهر ان ذلك
ثبت للمنظورة وان الامر ذو الامة كالمراة بنا علي حرمت النظر اليها وجاز ري المراهق

ن

مع انه غير مغلط لان في حرمته النظر كالبالغ ولا يرمي تقزير ولا يختص بالملكف ولهذا يجوز دفع الصايل وان كان صبيا او بهيمة وخرج مما ذكر الاجنبي فليس له رمي الناظر الا حال نظره في مسجد وشاة فليس له رمي عينه لان الموضع لا يختص به ولا نه الهالك حرمته وكذا له رميه حال نظره اليه مكشوف العيون لما مر خلاف مستورها فالاذن رمي لحي اطلق الثاني جواز الذي وقلمه الرواية عن الاصحاب وهو المختار الاقوي للاجواز الصحيحة في ذلك وانما يرميه اذا كان ينظره من كوة خفية ويتقرب باب مردود وكذا من سطح اي الناظر ومنازة اذا تقصير من صاحب الدار ويجوز له رميه ويرتبيل انداء قال الامام هذا اذا ابتدأ الصباح عليه وخوفه فان كان يفيد فلا يد منه قبل رميه وهذا المختار لسلام الاصحاب قاضي الاصل بعد نقل كلام الامام وينبغي ان يقال ما لا يوثق بكونه دافعا ويخاف من الابتداء به مبادرة الصايل لا يجب لا يتداهيه قطعا واذا اجاز له الرمي رماه بشي خفيف بقصد العين ممتلئة كحجارة وان اعلمها لما مر فان النار بقرى بها من بلا قصد فخرجه في تلك الاضمان لقرب الخطأ منها اليه وان رماه بحجر ثقيل او ثياب او قصبه عصوا اخر ولو قوسيا وجب الضمان نعم لو لم يجد غير الحجر والثياب جاز كمن طيس في الصيال فيما اذا امكنه الرمي بالعصا ولم يجد الا السيف منه عليه الزكشي ومحل ما ذكر في الاخير اذا امكنه رمي عينه فان لم يكن منه او لم يندفع يرميه بالحقيق استيفاء عليه قال الثاني فان لم يكن في محل غوث احببت ان يشده باله تعالى ذكره الاصل ثم لم ان لم يندفع بالاستغاثة ضربه بسلاح وساله بما يردعه فان لم يندعه شيئا جاز للسلطان وتحرر رمي من لم يقصد الاطلاع بان كان محطبا او مجنونا او وقع نظره اتفاقا وعلم صاحب الدار الحال وهو الاول قول اصله فلو رماه ثم ادعى هو عدم القصد او عدم الاطلاع لم يقصد فلا شيء على الرامي بوجود الاطلاع ظاهرا وقصده امر ظاهر باطن لا يطلع عليه قال في الاصل وهذا اذا ذهب الي جواز الرمي بلا تحقق قصده وفي كلام الامام ما يدل على منعه وهو حسن انتهى وظاهر ان ما ذكر ليس ذهابا لذلك اذ لا يمنع ذلك ان يتحقق الامر بقوانين يعرف بها الرامي قصد الناظر ان كان له اي للناظر محرم في الدار او زوجه او متابع لم يرمه لشيعة النظر ولو كانت زوجته السائق في الدار محرم بالنظر وهي مكشوفة المعورة جاز الرمي اذ ليس له النظر للمعورة بخلاف ما اذا كانت مستورة ولو نظر من باب مفتوح او كوة واستفهم يرمي بتقصير صاحب الدار الا ان يندره فيرميه خصاصا به الحاوي الصغير وعنه ويؤخذ من التعليل انه لو كان الخارج للباب هو الناظر ولم يتمكن من الدار من اغلاق جوار الرمي وهو ظاهر ومتاحر الدار رمي المالك الناظر كما انها وليس للفاصل لها دية محومة دخولها وفي المستجير وجهان صحيح البلقيني منها انه يرميه قال وقربه الفاضل من السرقة والعبيح فيها لقطع فروع ودفع من دخل داره او خيمته بغير اذنه كما يدفع عن سائر امواله وله ابتاعه ان احذمت له وقت لم عليه الي ان يطرحه وانما يدفعه بعد لانداله كسائر انواع

الدفع

الدفع قال الرواية ونزقوا بينه وبين ما ذكر في النظر الى الحرمه ان رمي العين منصوص عليه كقطع اليد في السرقة ودفع الداخل مجتهد فيه وهذا يفوق ما هنا وما مر في تخيير اليد من عاقبتها من حيث ان قبلي عليه وسلم لما اصدر رثية العاص بنزاع المعصومين يد من فيه لم يفصل بين وجود الانذار وعدمه فان قتله في داره وقال دفعته اي انما قتله دفعا عن نفسي او مالي او انكر لولي فعليه البينة بانه قتله دفعا ويكني قولها انه دخل في شاهر اسلحه وان لم يقدر زوارا ده بالصال عليه للتقرينة انما هو قولا بكني قولها انه دخل بسلاح من غير شهرة ان كان معروفا بالفساد وبينه وبين القتل عدوة فينبغي ان يكن ذلك المقصود كما اشار اليه الزكشي ولا تعين ضرب وجبه وان كان القول بهما لا نه دخل جميع يد نه فلا يتعين قصد عينه بعينه ولا جرم رمي اذن مسروق معها فلو انقضى اذنه بفتح الباب ليسع لم يجر رميه اذ ليس السبع كالبصير في الاطلاع على العورات فصل لوامعة اهر ب من محل صايل عليه ولم يهرب فقطع دفعا عن بناء على وجوب الهرب عليه اذ اصل عليه انسان وفي حل اكل لحم الفحل الصايل الذي تلت بالدفع انما حثيث منكم ترداي وجهان وجه منع الكل انه لم يقصد الذبح والاصل قال الزكشي والراجح الحل كما دل عليه كلام الرافعي في الصيد والذبايح وان قطع يد صايل دفعا وول فتيه فقطع قتل به لان حين وفي عنه لم يكن له ان يقتله ولا شيء له اليد لان النفس لا تنقسم بقصا اليد ولهذا الوجه من لم يدان من ليس له الا يد قتل به ولا شيء عليه وان سال عبد مغرب او مستعار على امالك قتلته او لا دفعا لم يبر اكل من الغاصب والمستعير من الضمان اذ لا اثر لقتله دفعا الباب الثالث فيما تلفت البهايم وان ارسل دابته او دابة تحت يده خاسيا في كلامه في الحرا بلا داع في ضربه فالتفت شيئا من ما اتلفه ليلال فصار التعصير بارسها ليلال خلافة فصار الخبز الصالح في ذلك رواه ابو اداوك وغيره وهو علي وفق العادة في خطا الزرع وخوفه نهارا والذابة ليلال وانما لم يضمن في الطيرة العادة جرت بارسها ولو تقصروا اي اهل البلد انما البهايم او اخص الزرع ليلال دون البهايم انفس اخص فضمن مرسلها ما اتلفته نهارا ولا ليلال تباعا المعنى الجبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما تحته التلخيص انه لو جرت عادة بلد بخلها ليلال ونهارا ضمن مرسلها ما اتلفته مطلقا وان كان المزراع في البساتين اخلق لم يضمن مرسلها ما اتلفته منها ان ترك مفتوحة ولو ليلال لان مالك ما اتلفته هو المبيع لماله والتصرف باعتباره الفلق في المزراع من ريادة له ولو كان المرعي بغير اذن المزراع وفرض التشتا البهايم الى اطراف الزرع ولا ضمان على مرسلها لما اتلفته مطلقا لا ثقفا تقصير وان كان المرعي بين المزراع ضمن ما اتلفته ليلال وكذا انما الا ان تقودوا رسالها ليلال فلا يضمنه لا ثقفا تقصير وانما بطها ليلال فقلت بغير تقصير منه كان يندم لمجدار او فتح الباب لص او قطعت جملها لم يضمن ما اتلفته مطلقا لذلك وكذا الا يضمنه لو مضى وحضر صاحب الزرع وقد رعى تقصيرها ولم ينفقها لان المصنع لماله وان نفر شخص دابة مسيئة عن زرع فو قد راحا حقه فيها اي

المالك والابان لم يسيها فيمنعها المخرج لها اذ حق ان يسلمها لما لهما فان لم يجد في الحام
ولو سقط في من سطر غيره يزيد ان يقع في ملكه فذهب في الهوي حتى وقع خارج ملكه لم يضمن
قاله البغوي في فتاويه ولا يضمن صاحب الدابة ما تلفته ان قصر صاحب الزرع وحوله في سعة
معتادة لا في المصنوع لما لك وهذا يعلم مما مر في قوله وكذا الوقوف وحضر صاحب الزرع وحوله في سعة
ويدفعها صاحب الزرع من الزرع دفع الصاب فان تحت عنه لم يجر اجزاها عن ملكه
لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يجر اجزاها مال فيه وان عمل مباح في سقارة علي
دابة رجل بلاذن منه وغاب فالتا رجل عنها فصاعدا واخذ دابة زرع غيره بلاذن
منه فاحرقها من زرع فقدر الحاجة فضا عت في الضمان عليها وجهان احدهما
ان يرد المالك والثاني وهو الاوجه نعم لغيره انما عذر بالتضييع وان دخلت بفترة مثلامسية
ملكه فاحرقها من موضع معسر عليها الخروج منه فتلقت ضمتها وان دخلت دابة ملكه
فترحت فمات فماتت لا يجر زرع في الضمان وعدمه فيفترق بين الليل والنهار والليل والنهار
تكون على عاقلة ما يملكها اي الزامه كغير البير وان هجر ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم
انها اذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك من السطادة ولم يعلم القاطع في فسقطت عليه فالتفت
صنعه وان دخل ملكه بغير اذنه وان لم يعلم القاطع بذلك او علم به الناطق ايضا او لم يعلم
بذلك لكنه اعلم القاطع به او لم يعلم به فلا يضمنه اذ لا يقصر منه ولو كسبى او بالسخ
دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة وتلفت شيئا فعلى الرأى الضمان بخلاف ما لو وقع المالك
فغلبته حيث لا يضمن في قول كما مر لا يجر من غير مقتدر من الاصل واذا انديعير من مالكة
فالتفت شيئا او تفرقت الفهم على الراعي **لزم هاجت** واظلمت اي واظلم الهالك بها فالتفت
المزارع **دابة** كل من المالك والراعي ما تلفته لعدم تقصيره وبهذا فارق ما تلفته الدابة
التي غلبت راحتها حيث يضمن كما مر وان تفرقت لنومه او غفلته عنها فالتفت ذلك
ضمن لتقصيره وذكر العدة من زيادة وان رددت بغير اذن من هي تحت يد فالتفت
في رجوعها شيئا ضمنه لذلك وهذه تقدمت في الباب الرابع في موجب الدابة وان سقطت
او مكره ميتا على شي فالتفت فلا ضمان وان سقطت طفل على شي فالتفت ضمنه لان للطفل بعد
خلاف الميت وان حل بيد دابة غير لم يضمن ما تلفت كما لو ابطل الحرز فاخذ المال وكذا لو
سقطت دابة في هذه فبغير من سقطتها بغير وتلف كما صرح به الاصل وان تلفت الدابة
المستعارة وكذا المقتبض قبل القبض لهما زعامتهما **لزم المستعير** والبلد
لا ينفى يدها وتلفت مكر غيرهما فان كان الزرع للبايع لم يضمنه وان كان ثمن الدابة لا يجر
اختلفت ملكه ويبيع قايضا للثمن بذلك كما مر في محله **وان تيج في محرم** فالتفت بها
اي بنجامته رجل فتلقت ضمنه **كتاب السير** جمع سيره وهي الطريقة والمقصود منها امانة
الجهاد المتعلق بتقصيره من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته فلهذا ترجم المصنف كغيرها
وبعضهم بالجهاد وبعضهم بقتال المشركين والاصل فيه قبل الاجماع ايان كقولنا في كتب عليكم

تفرق الفهم الزعي

حاشا

القتال

القتال وقاموا المشركين كافة واقتلوهم حيث وجدوا وقاتلوا كغير العجميين امرتان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخير مسلم لمزوه او روجه في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها **وفصل في**
ابواب الاول في فروض الضحايا وفيه اربعة اقسام ثلاثة الاول في فديات لغزو من الكفارة
اول ما فرض بعد الاقرار والدعاء الى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في اول سورة المزمل ثم نسخ
عما في اخرها ثم نسخ ما اهلوا من الخمس اي باجبارها ليلة الاسري ملكة بعد النبوة ستين وثلاثين
اشهر ليلة سبع وعشرين من رجب كذا في الروضة وخالفه في فتاويه فقال بعد النبوة خمس او
ست وقيل غير ذلك وجعل الليلة من ربيع الاول وخالفها سقاي شرح مسلم فجزم بانها من ربيع
الاحمر وقيل فيها القاصي عياض بن عبد الله على ذلك لاسنوي ثم امر صلى الله عليه وسلم بالصلوة الي
بيت المقدس من مكة فمكة بعد الهجرة بثمانية عشر شهرا او سبعة عشر والاشتبك بكلام اصله
ان يقول ثم نسخ بالصلوات الخمس الى بيت المقدس اذ لم يثبت قرب بين النسخ بذلك وبين الصلاة
الي بيت المقدس ثم امر باستحقاق الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريبا وفرضت
الزكاة بعد الصوم وقيل قبله ثم فرض الحج سنة ست وقيل بيت خمس ولم يجر سبيل الله عليه وسلم
بعد الهجرة الا حجة الوداع سنة عشر واثمنا رجع واستمع او الاسلام من قتال الكفار وامر
بالضرب على اذنه بقوله تعالى لنبلون في اموالكم وانفسكم الاية ثم امر به اذا ابتدوا به بقوله تعالى
وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ثم ايم الله **اشد** اوه في غير الا شهر الحرم بقوله فاذا اضلخ
بالاشهر الحرم الاية ثم امر بطلاق من غير تقيد بشرط ولا زكاة بقوله واقتلوا من حيث تقتضون وما
عبد صنان قاله الراعي وزور ان صلى الله عليه وسلم لما كلفوا بالسياسة في قتالهم ومعناه
صحيح اجبا عاقلا في الروضة واختلفوا في انه هل كان قبل النبوة يتبعه عتي دين ابراهيم ام نوع
امرؤوسي ام عيسى ام لم يلتزم دين اخذ منهم والخلاف في ذلك شيء لعدم الدليل انتهى
وصحح الواجدي الاول وعزي الى الثاني واقتصر الراعي على تقديم صاحب البيان والاشية
معصومون قبل النبوة من الضفر والاعمام من انعامي خلاف وهم معصومون بعد هاجت
العباد وفي كل ما يتردي بالمرودة وكذا من الضفر ونوسها عند الحقيق لكرامتهم على الله تعالى
ان يصدر عنهم شيء منها وتناولوا القوا هو الواجده فيها وجوز الاكثر من صدورها عنهم سهوا
الا الدالة على الخمسة كسرة لقمة وشرع من **باب** **الاحكام** شرع عالت وان لم يرد شرعنا نسخ ذلك
الحكم قال في الروضة ويعتد له اربعون سنة واقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الصحيح
فيها ثم هاجر الى المدينة فاقام بها عشرة بالاجماع وخلفها في يوم الاثنين لثني عشرة خلت من
شهر ربيع الاول وتوفي في يوم الاثنين لثني عشرة خلت من شهر ربيع الاول سنة اثني عشرة من
الهجرة **انصرف** **اشان** في رتب الجهاد وهو فرض كفاية لا فرض عين والالتماع العاش
وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية ذكر فضل الجهاد المجاهد بن علي القبا
ووعده كلا الحسني والعاصي لا يوعدها وفي خبر الصحيحين من جهنم غازيا فقد غزا ومن خلفه
في اهله غير فقد غزا **عطل** الجهاد بان امتنع كل المسلمين منه **الم** كل من لا عذر له من

مطلب في فروع الكفاية

الفرق الثاني

عدين

من سيرة قبل الشروع في القتال واجب وجده مستحب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس
من اهل الجهاد فلو لم يرض من جرح الجهاد او عرج عرجا لينا او تلف زاده فلم لا تصرف
ولو من الوعد لانه لا يمكن القتال هذا ان لم يورث انصرافه من الوقعة فتشدد في المسلمين والا
حرم انصرافه منها وعليه يحمل اطلاق نص الام على انه ليس له الانصراف منها فتقول الاستنوي ان
هذا القيد ضعيف مردود والحق الاصل هنا بل في الدابة بتلف الزاد وذكر فيه كلاما مردودا
بما ذكره في الباب الثاني فتركه المصنف ليدكره ثم على الصواب وليتوند بالانصراف من الوقعة
لمرض او خروجه الخبز او الخيل الى مكان ليس بجزء من هذه ارضه هذا ولو قال ولا يبي
العزرا كان اولى فان انصرف لعذر كلف زاده والعدو قبل فراق دار الحرب لا بعد
لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صدقة جندة لزمه الاتمام لها لانها في حكم الخصلة الواحدة
وقد تعلق الفرض بعين المعالي لشروعه فيه ولان الاعراض عنها هتك الحرمات الميت كالقتال
فانه يلزم من شرع فيه اتمامه فيجبر انصرافه منه اذ خاف منه التحذير وكسر قلوب المسلمين
كمن شرع في فعله علم ولا يلزم اتمامه وان انس من نفسه الرشيد فيه لان الشروع لا يقيد
حكم المشروع فيه غالبا ولا سلب مطلوبة براسها منقطع عن غيرها وليست العلوم كالخصلة
الواحدة بخلاف الجهاد وخوفا قال الا ذري والمختار لزوم اتمامه لانه ليس بفرض عظيم
ولو شرع لكل شارع في علم الشريعة الاعراض عنه لا يذري ذلك الى اصناف العلم **فصل في تعيين**
الجهاد والشروع في القتال الاول والآخر فيمن على اهل فرس في الخفاية هذا الجاهل اليه
لعله مما مردد فيمن عليهم بدخول الكفار بلاد المسلمين تعيين عليهم لان دخوله لها خطب عظيم
لا يسيل الى اهلها ولو قال وبدخول الكفار بلاد المسلمين وهذا في الباقي كان اولى واخص
فلو دخلوا بلدة لتأعين على اهلها من المكلفين حتى على عبيد ونساء لا سيما ضعيفات
ولا يتعين عليهن ومبادرة الاصل فلا يحسنون وعلمه الراعي بان حضورهن قد جرت نصرا وورد
وهنا ولا تجزى سيد على رقيقته ولا زوج على زوجته ولا ودين على مدينه
كما صرح بها الاصل جند ايمحين دخول الكفار البلدة وحتى على المعتدلين بعمر وعرج
ومرض وخوها وعلى من دون مسافة القصر من البلدة ولو استعفى عنهم بغيرهم
لتقوي القلوب ويظم الشوكه وتشد انكابه في الكفار انتقاما من هونهم **وهذا يجوز**
انتظارهم مع قدرة الحاضر على القتال عبارة الاصل وليس لاهل البلدة ثم الاقربين
فالاقربين اذا قدروا على القتال ان يلبثوا الى الحوق الاخرين وحتى على الابعدين عن
البلد بان يكونوا بمسافة القصر عند الحاجة اليهم في القتال بان لم يكن في اهلها والدين بلوهم
خفاية بخلاف ما اذا كان بهم خفاية لا يجب على الابعدين لانه يودي الى الاجاب على جميع الامة
وفي ذلك خرج بغير حاجة فيصير الجهاد فرض عين في حق من قرب ومن خفاية في حق من بعد
ويختلط في الوجوب الموكوب اي وجوده بلا بعد دون الاقرب طائفة في حق من بعد
لجميع من الابعد والا قرب اذا استقل بغير زاد ولا معنى لان اهم الخروج مع العلم بانهم سيهلكون

ولو

ونوفوا اي المسلمون ولم يتمكنوا من الدفع عن انفسهم وتوقعوا الاسر والقتل واستنتج المرأة
استد ادلايدي اليها في الحال لو اسرت جاز لم الاستسلام لان المكافاة حينئذ استيجال للقتل
والاسترحام معه الخلاص والابان لم تات من المرأة ذلك فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع
ولو قتلت لان من اكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفع القتل والاصل ان مرد صد المرأة على حدتها
وهو احسن ثم قال ما معناه فان كانت تامن ذلك حال لا بعد الاسر فيجوز ان يحل لها الاستسلام
ثم تدفع ان اريد منها ذلك ولو نزلوا اي الكفار على خراب او موات ولو بعيدا عن الاوطان
من حدود الاسلام تعيين دفعهم كالمو دخلوا بلاد الاسلام وخذوا اسرا مستما وامكن خليفه
منهم بان رجونا لتعين جهادهم وان لم يدخلوا اذنا لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الدار والخبر
البخاري فقال المعاني فان لم يمكن تخليصه بان لم ترجوه لم يتعين جهادهم بل ينتظر للصرون وذلك
في التقييد وغيره ان يلزمنا فك من اسر من الذميين ولا يتيسر مع الاحاد والطوائف منها اي دفع
ملك منهم عظيم بثولته دخل اطراف البلاد اي بلادنا لما فيه من عظم الخطر الطرف الثالث في ما
عدا الجهاد من فروع الكفريات وهي كثيرة كقتل الميت وتكفينه وغير ذلك مما ذكر في
ابواب كمللة الميت ودفنه وصلاة الجنازة وهي امور خلية تتعلق بها مصالح دينية او دنيوية
لا يتعلم الامر الا بحصولها فطلب الشارع تحصيلها الا من كل احد خلاف فرض العين فان كل واحد
طلب منه تحصيله وعلى الامام ان يختص بنصب محتسبا ياربيا المعروف وينهي عن المنكر
وان كان لا يختص بالاحتساب قال في الاصل والمراد منه الامر بدراجيات الشرع والنهي عن
محرمانه فيتعين عليه امر بصلاة الجماعة اذا اجتمعت شروطها وان ابعلاة العبد وان قلنا انها
سنة لان الامر بالمعروف ونهي هو الامر بالطاعة لا سيما ما كان شامرا لظاهر كذا في الروضة مع جزها
كاملها مما سرائف واجيب بان ذكره ولا موضع للاجماع ثم ذكر في موضع الخلاف وجابه ايضا
بان الثاني خاص بالاحتساب وقول الامام معظم الفقهاء على ان الامر بالمعروف في الاحتساب مستحب
محله في غير الاحتساب ولا يقاس بالوالي غيره ولهذا الامر الامام بصلاة الاستسما او بصومه
صادرا واجبا ولا يامر بالاحتساب له في المذهب مما لا يجوز به بخلاف نون الرفع على لغة لكن
عبارة الاصل مما لا يجوز به بتوك الوار ولا ينفاهم عما يرونه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر
المسلمين بالاحتفاظ على الفرائض والسنة ولا يعترض عليهم في تأخيرها والوقت باق كذا
العلماء في فضل تأخيرها ويامر فيما الاولي بما كان في نسخة يع نفعه كعبادة سواد البلد وسريره
ومعونه المحتاجين من ابنا السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت المال ان كان فيه مال والا
فعلى من له مكنة اي قدرة على ذلك ونهي الموسر عن مطل العنصر ان استغدي اي استعد
الغنى عليه ولو قيل بانها من حيث المعصية وان لم يستعد لم يكن بعيدا وينهي الرجل عن
الوقوف مع المرافة في طريق حال كانه موضع رية فيكر عليه ويقول لم ان كانت محرمانك فصها
عن مواقف الرب وان كانت اجنبية بحق الله فيخلو فيهما في طريق بطرقه الناس ويامر بتكاح
ادخا اي انكاحهم وايضا العدد والرفق بانما ليك وتبعد البهائم والمأمور بالاول الاولي
ما كان في النساء وبانث لث السادة وبالرابع اصحاب البهائم ومن لا زمر الامر بتبعها الامر بان

دارم

الربو الثالث

باب
في اكلوه معها

لا يستعملها فيما لا ينطبق المصريح به في الاصل مع انه معلوم ايضا من الامر بان لو فقه بالمها ليكر
علي من نصري للتدريس والفتوي والوعظ وليس هو من اهل ولا يشتهر امره لئلا يفتن
ويكر على من اسرى في صلاة بغيره او زاد في الاذان وعكسها بان يكر على من جهر في سرية
او يكر من الاذان ولا يطالب احد الحق اذ في عبادة الاصل ولا يكر في حقوق المذموم كغيري
الشخص في جدار جوارق مثل الا يشهد من ذي الحق عليه ولا يجلس ولا يقرب للدين وينظير
عبادة الاصل ويكر على العناية ان يحجوا عن الخصوم او قصود في النظر في الخصومات
وعلى ائمة المساجد مطروقة ان طولوا الصلاة عما انكر النبي صلى الله عليه وسلم على مناه ذلك
وسرع الخوض في معاملته النساء لما يخشى فيها من الفساد ولا يختص الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر بسوء القول لئلا يعل عليه اي عمل كل مكلف ان يامر وينهي وان علم بالعادة انه لا يفتن فان
الذكري تمنع المؤمنين فلا يحفظوا ذلك عن المكلف بهذا العلم ليعوم خبر من راي منكر فليغيره
بيده فان لم يستطع فليسا نه فان لم يستطع فليقلبه ولا يشترط في الامر والناهي كونهما ملاما
به مجتبا ما ينهي عنه بل عليه ان يامر وينهي نفسه وغيره فان اختلف احدهما لم يستقل الآخر
ولا يامر ولا ينهي في وقايق الامور من اقوال وافعال متعلقة بالاجتهاد او غير الامام فليس
للعوام ذلك وخروج به قايق الامور وتوا هرها كالصلاة والصيام والزنا وشرب الخمر فليعلموا
وغيرهم الامر والنهاي فيها ولا ينكر العالم الا بحجها عليه اي على انكاره لا ما اختلف فيه الا ان يري
الناقل ختمه لان كل جهته مصيب او المصيب واحد ولا تغلب ولا اثم على الخطي واستشعر كل عدم
الاتكال اذ لم ير الناقل ختمه عند الضيق بشر به البنيذ مع ان الانكار بالفعل ابلغ منه بالقول
واجب بان الحد ليس من باب انكار المنكر لان الخفي لم يفعل منكر او احدا لا يفيد منه
ولهذا لا ينكر عليه الشافعي بالقول عما لا ينكر على المالقي استعمال الماء القليل اذ اوقعت فيه نجاسة
ولم تغيره عما صرح به الفزاري في الاحياء وانما حده اذ ارفع اليد عن الحاكم يجب عليه ان يحكم بما ادى
اليه اجتهاد وجاب ايضا بان ادله عدم تحريم البنيذ واهيه وبهذا فرق بين حدنا للشارع وعدم
حدنا لواقعهم للواقع من نكاح بلاولي لكن ان خذ بوجه النصيحة اي الخروج من الخلاف
برفق فحسن ان لم يقع في خلاف اخر وترك اي او في ترك سنة ثابتة لا تفارق العاشا
على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ ليس للمجتنب المجتهد او المقلد كما فهم بالاولي
حمل الناس على من عيه لما سرون لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الخروج ولا ينكر
احد على غيره مجتهدا فيه وانما ينكرون ما خالف نصا او اجماعا او قياسا جليا والانكار
للمنكر اخذ من الخبر السابق ويكون باليد فان عجز قلبا للسان فقلبه ان يغيره بكل وجه
امكنه ولا يكر الوعظ لمن آمنه ان الله باليد ولا كراهة القلب لمن قدر على النهي باللسان
ويرفق في التفسير لمن يخاف شره وبالجواهر فان ذلك ادعى الي قبول قوله وازالة المنكر
ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة من اظهار سلاح وخرب ولم يمكنه الاستقلال فان
عجز عنه دفع ذلك الى الراي فان عجز عنه انكره بقلبه وليس له اي لكل من الامر
والناهي الخمس والبحث واقتحام الدور بالظنون بل ان راي شيئا غيره فان اخبره

تقر

مفتة من استسراي اختي منكر فيه انتهاك حرمة يفوت تداد حها كالتزنا والقتل بان اخر
ان رجلا خلا بامراة لينزلي بها او شخص ليمتله افترج له الدار وخمس وجوبا فتعبيره بذلك اولي
من اصله لتلاعن الما ورد في الجواز والا بان لم يكن فيه انتهاك حرمة فلا اقتحام ولا خمس كما
من ولا يفتن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عن القيام بها لا خوف منها على نفسه او مال له
او عتوه او بضعه والخوف منفسدة على غيره اكثر من حسلته المنكر الواقع او غلب على ظنه
ان المنكر يزيدها هو فيه لملا احما شاد اليه الفزاري في الاحياء كامامه فصل من زروص
الكفاية احيا الطعنة والواقف التي هناك بالحج والعمرة مثل سنة مرة فلا يكرها حيا وهما
بالاعتكاف والصلاة ولا بالعمرة عاقلة النووي اذ لا يحصل مقصود الحج بذلك لان المقصود
الاغلب بين الطعنة الحج فكان به احيا وهما وذكر العمرة من زيادته على الروضة فيجب الاجتناب
في كل سنة الحج وعمرة على انفس المال ولم تنف الصدقات الواجبة بسد
حاجات المسكين والذمين والمستامين (المواساة لهم باطعام الجايح وستر العاري
منهم وخوها بما زاد على العفلة سنة لخير الخاري اطعموا الجايح وكفوا العاني وتغير المصفة
بالعاري اولي من تغير اصله بالعمرة لان الحكم لا يفتن به في الاصل وهل يكن سد الضرورة
ان يحجب تمام الكفاية التي يقوم بها من تزمه الفتنة فيه وجهان وقصية قوله في الاطعمة ان
قد على القولين فيما اذا وجد المضطر المبيته ترجيح الاول قال الاسنوي وما ذكره من وجوب
المواساة بما زاد على كفاية سنة ذكر في الاطعمة ما يجالته فانه قال يجب اطعام المضطر وهذا
في المحتاج غير المضطر ومنها اي فروض الكفاية الصلوات وحرف كالبيع والشرا والحرارة
والحجامة والخمس لكن الفرس محمولة على النية بها فلا يحتاج الي حث عليها وترغب فيها
والحرز والصناعات ذكره الجوهر في فقهها عليه كعطف رحة على صلوات في قوله تعالى اولئك عليهم
صلوات رحمتي ورحمة فلا الرزكيش الصناعات في المعالحات كالحياطة والتجارة والحرف وان كانت
غير ذلك فتطلق عرفا على من يتخذ صناعاتا ويديرها ولا يعمل في امر ومنها عمل الشهادة وادار
وامانة القضاء على استيفاء الحقوق لمسيب الحاجة اليها فصل في قيام بعلوم الشرع من تفسير
وحديث وفقه على ما سار في الوصية والانهما فيها الى درجة الفتوي والقضا كما سار في ادب
القضا فرض كفاية لما مر ولقولنا في فقهه بغير من كل فقرة منهم طائفة ليستفوا في الدين وذلك
اي القيام بما ذكره واجب على كل مسلم مكلف حرد ذكر واجب للتوت ولساير ما يفهمه بيسر بيليد
فلا يجب على احد ادم وفي سقوط ذلك بقيام العبد والبراق به ترد اي وجهان لا يماهل
الفتوي دون القضاء والوجه السقوط من حيث الفتوي ويلزم ذلك الفاسق كغيره ولا يستفد
به لانه لا يقبل فتواه ولا قضاؤه ومن فرض من العلم على الفلام اي تعلمه لروا امتدعة وما
نص عليه الشافعي من تحريم الاشتغال بمحمول على القول فيه قال الامام ولوبقى الناس على ما كانوا
عليه في صفوة الاسلام لما اوجبنا الاشتغال به كالم اشتغل بها الصجابة ويتعنى على المكلف اسمي
بر ان لا يشبهه او ردها اي ادخلها بقلبه قد ذكر بان يعرف ادلة المعقول ومنها العلة المحتاج

تغير

فصل

ن

من

ها
فصل

فيه لما لم يجد الايمان واحساب المحتاج اليه لعمدة الموارث والبصايا والمعاملات واصول الفقه
والنحو والفقه والتصريف واسما الزواجر والخرج والتعديل واختلاف العلماء والثقافة والتعليم
ما يجب تعلمه والافتاء وتوابعه فرض كفاية لا حاجة اليه فان اجتهد في التعليم الى جماعة لم يمتد
انك مسافة تصرفت لئلا يحتاج والمستفتي الى قطعها وفتح بينه وبين قوله لا يجوز اخلاصة
العدوي عن قاض بكثرة المحضومات وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين بخلاف الاستفتاء في
الواقعات ولم يفت الفتى هناك من يفتي وهو عدل لم يأت فلا يلزمه الافتاء في الروضة
وينبغي ان يكون العلم كذلك اسبي ويترك بين هذا وبين نظيره من اوليا النكاح والتمهيد بان
الفرق هنا فيه جرح وشبهة بكثرة الوقايح كدائه ثم قال في الروضة ويستحب الرفق بالتعلم
والمستفتي ويتبع من طواهر العلوم التي يجب تعلمها لا تاتيها تعلم ما يحتاج اليه لا قامة فرائض
الدين كركان الصلاة والصيام ونحو ذلك لان من لا يعلمها لا يكفيه اقامته ذلك وقوله لا تاتيها
مرفوع عطف على طواهرها او جرح وعطف على طواهرها عبارة الاصل وانما يتبع تعلم الاحكام
الظاهرة دون الدقائق التي لا تفي بها البلوى وانما يجب تعلم اي ما يحتاج اليه لا قامة الفرائض
بعيد الوجوب لها وكذا قبله ان لم يمكن منه اي من تعلم بعد دخول الوقت من الفعل كما يجب
الي الجمع قبل الوقت على من بعد منزله وكذا كان وشروط الحج وتعلم اي الحج اي اكانه وشروط
على الترامي كالحج وكذا كان وشروط الزكاة ان تلك ما لا يقع عليه تعلم ظاهر ما يحتاج اليه
فيه لو كان هناك صاع يكفيه الا اذا قد يجب عليه ما لا يعلمه الساعي واحكام اي واحكام
البيع والقراض ان تاجر اي ان اراد ان يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز ان لا يجوز
بيع خبز البر بالبر ولا بد قبعة وعلى من يريد الصرف ان يعلم ان لا يجوز بيع درهم بدرهمين
وتحذركم وبعيد ذوات المراتب القلب وحدودها واسبابها كالحسد والرياء فان رزق شخص
قلبا سلبا منها كغناه ذلك ويتعين اعتقاد ما ورد به الكتاب والسنة وانما علم اي تعلم علم
الفلسفة والشريعة والتنجيم والبرهان وعلوم الطب والعين والسمع والشم والذوق
اي تعلم ما يحتاج ان لم يكن شغف وجب على بشر وان حشا على الغول والطائفة كونه فرائع
يا تم تعطيل فرض كفاية كل من علم بتعليمه وقد روي القياس به وان بعد عن احد وكذا
يا تم قرب منه م يعلم به لتقصيره في البحث عنه قال الامام وتختلف هذا كبر البلد
وصغره وان اقام الجميع فكلهم موافقون الكفاية وان ترتبوا في اداية اذ لا يترتب بعضهم
على بعض من حيث الوجوب والثواب والالتزام ان يفتل الفرض والقيام من فرائض
العين وصرح الاستاذ ابو اسحق الاسفراحي والامام وابوه وغيرهم بان افضل من فرض
العين لان ذلك اي القيام بفرض العين اسقط الخرج عن نفسه وهذا اي القيام بفرض
الكفاية اسقط الخرج عنه ومن الامة ولان ذلك لو ترك الفرض اختص بالائتم وهذا لو ترك
اتم الجميع ولا يستبعد ذلك فقد مر حوا بان السنة قد تكون افضل من الواجب فلا يبعد تفصيل
فرض الكفاية على فرض العين لما ذكره فضل ابد السلام على كل مسلم حتى على النبي سنة
عيني

بار
والبطانة
فرع

عيني ان كان المسلم واحدا وسنة كفاية ان كان جماعة اما كونهم سنة فلقوله تعالى فاذا دخلتم بيوت
فسلموا على انفسكم اي يسلم بعضهم على بعض وقوله لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا
على اهلها ولا مرافقها السلام في الصحيحين واما كونها كفاية فلهذا في داود ونحوه من الجملة لا
يرد ان يسلم احدهم ونحوه عن الجرح من ان يرد احدهم ونحوه اذا سلم احدهم من القوم اجزا غصهم
رواه ما تقدم في الموطا ولان ما قصده من الامانة حاصل بسلام الواحد ورده ولو كان المسلم
صيا ففرض عيني اذا كان المسلم عليه واحد امكفاه وفرض كفاية ان كان جماعة اما كونهم فرض
فلقوله تعالى واذا اجتمعتم ففيموا يا ايها الذين آمنوا ورواها واما كونها فلهذا في داود وسنن ابيد السلام
وان كرهت صيغة كفاية فان لم يسن حاسبا في بيانه لم يجب الرد قال الجليسي وانما كان الرد
فرضا والابتداء سنة لان اصل السلام امان ودعا بالسلامة وكل اثنين احدهما من الاخر
يجب ان يكون الاخر امن منه فلا يجوز لاحد اذا سلم عليه غيره ان يسلمت عنه لئلا يخافه ونحوه
اي كل من ابتد السلام ورده ابتداء لم يرفع الصوت به والا لزم ترك سنة الابتداء وجوب
الرد والقبول للرد بالابتداء كالتفصيل لا يجزى بالتفصيل في العفو والائتم ترك وجوب الرد فان ترك
احدهما في جماعة اي الاخر اذ في الزرع فان كان عنده نيام خفت صوته بحيث لا يسمعون
لا يتابع رواه مسلم في الغاري في استحباب السلام عليه وجوب الرد باللفظ على من سلم عليه
وهذا ما تقدم في الروضة بعد نقله عن الواجدي ان الاولي ترك السلام عليه وان سلم عليه كراه
الرد بالاشارة وما نقله عنه صفه في البيان وغيره قال في الاذكار اما اذا كان مستغفرا باذنا مستغفرا
فيه جرح القلب عليه فيحتمل ان يقال هو المستغفر بالقرارة والاطمئني في هذا انه يترك السلام عليه
كانه يتعد عليه به ويشق عليه اخبر من مشقة الاكل قال الاذري واذا انصف انما يتركه
كالذاري بل اولى لاسيما المستغفر في القدر ولا يكره في وجوب مع وجود مكلف كانه غير مكلف وينافق
نظيره في الصلاة على الميت بان السلام امان وهو لا يقع منه بخلاف الصلاة وبان المقصود بها الصلاة
الروحة والاستغفار والليت بخلاف السلام ولوسم على جماعة فيهم امرأة فردق هل يكره قال الزركشي
فيما يظهر لا يكره روي مسلم عليهم بل يكرههم الرد ويحب الجمع بين العطاء والاشارة على من رد السلام
على اسم يحصل به الافهام ويسقط عنه فرض الجواب ومن سلم عليه اي الاصم جمع بينهما ايضا يحصل به
الافهام ويستحق الجواب بقضية انه ان علم انهم ذلك بقضية الحال والنظر الى فقه لم يجب الاشارة
وهو ما كثر الاذري ويجزى اشارة الاخر من ابتداء الرد لان اشارة قايمة مقام العيان وصفته
اي السلام ابتداء السلام عليهم او سلام عليكم فان قال سلم اسلاما جاز لانه تسليم ونحوه للمني عنه
في خبر القرظي وغيره قال في الروضة ويجب فيه الرد على الصحيح كما قاله الامام قال في الاذكار لانه
يسمى سلاما قال الاذري ذلك ان تقول اذا كره الابتداء بذلك فينبغي ان لا يستحق المسلم جوابا
لا سيما اذا كان عالما بالمني عن ذلك وكعليه السلام وعليك سلام اما لو قال سلم عليكم السلام فليس
بسلام فلا يستحق جوابا لانه لا يصلح للابتداء انكلم في الاذكار عن المتولي وتسبب صيغة الجمع لا جل

كفاية م

مطلب سنن السلام
المصاحفة وغيرها

قا

والاستغفار

م

بما لا يخفى مطلقا اي سئل ان كان المسلم عليه واحد من جملة الذين الشق الثاني غير مراد لما ياتي فكان
ينبغي ان يقول ببدل مطلقا في الواحد فيجوز ويكن **الافراد الواحد** ويكون ايتا باصل السنة والاول
مراعاة صيغة الجمع ليحصل بها التقليم اما الافراد لهما عقلا يكتفي بالتمسك بالواحد من
زيادته اخذه من كلام الاصل في صيغة **الرد والاشارة** به بيدها وخزها باللفظ **لان الاول** للذي
عنه في خبر الترمذي ولا يجب له رد وجمع بينهما وبين حفظ اصل من الاقتصار على اللفظ وعليه عمل
خبر انصلي السريه وسلم الوحي بيده بالتسليم رواه الترمذي وحسنه ويدل ان ابا داود رواه
وقال في روايته تسلم عليهما **وسميتهما** ردوا **عليكم السلام** قال في الاصل او وعليك السلام للواحد وكذا
لو ترك الواحد فقال عليكم السلام وان كان ذكرها افضل مما اشعره كلامه **فان عكس** فيها فقل لا السلام
عليكم او السلام عليكم **جاء** وكذا **فان قال** وعليك وسكت عن السلام لم يجر اذا ليس فيه لغو في السلام
وتيل مجزي والتسليم بالترجيح من زيادته وقد يقال بوجوب الثاني ما ياتي من انه لو سلم على المسلم
ذي لم يرد عليه في الرد على قوله وعليك وجاب بان لا ليس الغرض في السلام على الذي بل الغرض
ان يرد عليه لما ثبت في الحديث وهو اني السلام ابتدا ورواها بالتعريف **افضل** منه بالتكثير فيكن
سلام عليكم وعليكم سلام وان كانا من مصولين **وزيادة** رجة **فرد** بركانه على السلام ابتدا ورواها
احمل من تركها وجا فيه في الابتداء حديث حسن رواه ابو داود وغيره وان سلم كل من اثنين
تلافا على الاخر مع انهما **رد** على الاخر ولا يحصل الجواب بالسلام او بترتيب **لكن الثاني** سلام
ردا ثم ان مقدمه الابتداء صرفة عن الجواب فالكلام الزركشي وهو خذ من تعبير المصنف يكن ان الاول
انتم يجب بغير سلامه وان سلم على جماعة كفاه ان يقول **عليكم السلام** بقصد هم اي بقصد الرد
عليهم جميعا كما لو صلى على جنائز صلاة واحدة بخلاف ما اذا لم يقصد الرد عليهم جميعا وتخصيته انه لو
اطلق لم يكتفيه والا وجه خلافه **وسلم** ندبا **الراكب** على الماشي **على الواقف** والصغير
على الكبير **والجمع** **القليل** على الكثير **في كل** **تلافي** في طريق كما ثبت ذلك في الصحيحين وكان المقصد
بالسلام الامان والماشي يخاف الراكب والواقف يخاف الماشي فامر بالابتداء يحصل منهما الامان
وللتكثير والتكثير زيادة مرتبة فامر الصغير والقليل بالابتداء تاذا تبا فلو تلا في قليل من كثير
راكب تله وضار ان عكس بان سلم الماشي على الراكب والواقف على الماشي والتكثير على الصغير
والعكس على القليل **لكن** وان كان خلاف السنة وذكر عدم العناية في سلام الصغير على الصغير
من زيادته وصريح به النووي في اذكاره **وكلم** **يسلم** فيها اذا وردوا على قاعد **على** **انما** **مطلقا**
عبارة الروضة فيها اذا تلا فيا او تلا في طريق قاعا اذا وردوا على قاعد او على فقود فان الوارد
يبدأ سوا كان صغيرا او كبيرا قليلا او كثيرا انتهى وكالقاعد الواقف والمجتمعات **وبكره** **تخصيص**
البعث من الجمع بالسلام ابتدا ورواها لان التقدم في الموانسة والالفة وفي تخصيص البعض **اجاز**
الباقيين ورواها صريحا للعداوة **فرد** **ويس** **السلام** **للسامع** مع بعضين وغيرهم **الاجماع** **الرجال**
الاجانب افراد او جماعات **فرد** **السلام** عليهم من **الثابت** ابتدا ورواها خوف الفتنة **وبكره** **ان** اي
ابتداء السلام ورده عليهم **ان** لا يكره سلام الجمع الكثير من الرجال عليها ان لم يخف فتنة ذكره في الاذكار
وذكر

وذكر خبره في كذا فتنة ابتداء بها من زيادة المصنف لا على مع سنة او يجوز اي لا يكره ابتدا
السلام ورده عليهم لاننا خوف الفتنة بل يندب بالابتداء به من على غيرهن وعكسه ويجب الرد
كذا لا يكره ابتدا بهن ما عدا الجوز من زيادته ويستثنى عبد المرأة بالنسبة اليها ومثل كل
من يباح نظره اليها كمسوء **وليس** **بالجوز** **جاء** ان ائمة المخاطبة وان قدر على العربية **وجب**
الرد لا يكره بغير سلاما **ولا يبدل** **اي** بالسلام **فاسقا** **ولا** **مبتدعا** **على المختار** **لجوز** **لا** **يعذر**
خوف من فتنة والتراجع والاستئذان في مسألة الفاسق من زيادته وصريح به في الاذكار وغيره
وسكت عن حكم الرد على الفاسق والمبتدع وقد يقال في الاذكار ان يفتي انه لا يسلم عليها ولا يرد عليها
السلام كما قاله البخاري وغيره **وجوب** **الرد** على **المجنون** **والشكران** اذا سلما **رجحان** **اصحهما**
في المجموع **لان** **السلام** عبادة وهي لا تقصد منها **وحرمة** **ان** **يجد** **ان** **الشيخ** **ذميا** **للذي** **عنه**
في خبر مسلم **فان** **بان** **من** **سلم** **هو** **عليه** **ذميا** **فليقبل** **به** **استقر** **هت** **سلاي** **تحقير** **الم** **كذا** **في** **اصل** **الروضة**
والذي **في** **الرافعي** **والاذكار** **وغيرها** **فيستحب** **ان** **يسترد** **سلامه** **بان** **يقول** **رد** **علي** **سلاي** **قال** **في**
الاذكار **والغرض** **من** **ذلك** **ان** **يؤخر** **عنه** **ويظهر** **ان** **ليس** **بغيرها** **القة** **وروي** **بن** **عمر** **سلم** **على** **رجل**
فقبل **له** **انه** **يهودي** **فتبعه** **وقال** **له** **ودعا** **سلاي** **اسري** **وبذلك** **علم** **ان** **كلاما** **من** **الصبيغتين** **كافية**
وان **سلم** **الذي** **على** **سلم** **فان** **له** **وجوبا** **كما** **قال** **المأورد** **والرواية** **وعليه** **فقط** **لجوز** **التجسس**
اذ **اسلم** **عليكم** **اهل** **الكتاب** **فقولوا** **وعليك** **وروي** **البخاري** **خبر** **اذا** **اسلم** **عليكم** **اليهودي** **فما** **يقول**
احد **هم** **السلام** **عليه** **فقولوا** **وعليك** **وقال** **الخطابي** **كان** **سفيان** **يروي** **عليكم** **بحد** **الواو** **وهو**
الصواب **لانه** **اذا** **خذ** **فيها** **صار** **قول** **مر** **دوا** **عليهم** **وان** **اذ** **كدها** **وقع** **الاشترار** **معه** **والدخول**
في **ما** **قالوه** **قال** **الزركشي** **وفيه** **نظر** **اذ** **المعنى** **وكن** **ندعوا** **عليهم** **بما** **دعوتهم** **هم** **عليها** **على** **اما** **اذا**
فسرنا **السلام** **بالموت** **ولا** **اشكال** **لا** **اشترار** **الخلق** **فيه** **ويستثنى** **اي** **الذي** **وجوبا** **لو** **تقبله**
ان **كان** **بين** **مصلين** **وسلم** **عليهم** **ولو** **قال** **ان** **كان** **مع** **مسلم** **كان** **احضروا** **ام** **ولا** **يبدل** **الذي** **تخصيه**
غير **السلام** **ايضا** **الا** **لعد** **كقولهم** **هذا** **الله** **او** **انتم** **اصباح** **حك** **او** **كسحت** **بالخير** **او** **بالسعادة**
او **اطال** **الله** **بفلك** **فان** **لم** **يكن** **عذر** **لم** **يبداه** **يشي** **من** **الاکرام** **اصلا** **فان** **ذلك** **بسط** **له** **وان** **من** **وملاطفه**
والله **ارود** **وكن** **بما** **ورون** **بالاعلاط** **عليهم** **ومنهم** **من** **عن** **ودهم** **فلا** **يظهر** **قال** **نوي** **لا** **يكره** **وما**
يؤمنون **بانه** **واليوم** **الاخري** **واكون** **من** **حلا** **الله** **وسلوه** **وان** **لب** **الي** **كاف** **كبابا** **واراد** **ان** **يكن**
فيه **سلاما** **قال** **اي** **يكن** **ندبا** **لنه** **التي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **الى** **هو** **قل** **السلام** **على** **من** **اتوا** **اهدي**
الرفاق **من** **جلس** **له** **فسلم** **عليه** **وجوب** **الرد** **عليه** **لان** **ابتداء** **السلام** **سنة** **لجنا** **اذ** **اهي** **احد** **هم** **الى**
المجلس **فليس** **فان** **اراد** **ان** **يسلم** **فليقوم** **يقوم** **فليس** **الاولي** **باحق** **من** **الاخر** **رواه**
الترمذي **وحسنه** **وقيل** **لا** **يجب** **الرد** **والتمسح** **بالتسليم** **من** **زيادته** **وما** **صريح** **بترجيحه** **صوبه**
للمجموع **في** **باب** **الحق** **من** **دخل** **داع** **فليس** **ندبا** **على** **اهل** **الخير** **ان** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
قال **له** **يا** **ابن** **اذا** **دخلت** **على** **اهلك** **فسلم** **يكن** **بركة** **عليه** **وعلى** **اهل** **بيتك** **رواه** **الترمذي** **وقال**
حسن **صحيح** **او** **دخل** **موصا** **خاليا** **عن** **الناس** **فليقبل** **ندبا** **السلام** **عليها** **وعلى** **عباد** **الله** **الصا**
لحين

مصاحفة الامر الحسن الوجه لما فيه من المس ولا اصل لها اي المصاحفة بعد صلاتي الصبح
والعصر ولكن لا بأس بها فان من جملة المصاحفة وقد حدث الشارح عليها وان تقدم يا اخفلق
ليقرأ سنة ان يسلم على اهل بيته ثم يقول وهو عند الباب بحيث لا ينظر الي من يدخله
السلام عليكم ادخل رواه هكذا ابو داود وغيره فان لم يجد احد فليقل ثلاث مرات فان
اجاب فذلك والا رجع لخبر العيصين الاستيذان ثلاث فان اذن لك والا تارجع فان قيل له
بعد استيذانه بدق الباب او نحوه من الباب او فلان او فلان المعروف بهذا
او نحوه مما يحصل به التبريق التام به للاخبار الصحيحة في ذلك ولا بأس ان يكنى نفسه او يقول
القاضي فلان او الشيخ فلان او نحوه ما يعرف به وان تضمن سجدة لم يعرفه اي اذا لم يعرفه فليقل
الايه ذلك لان الحاجة دعت اليه مع عدم ارادة الافتحار ويكره اقصاها في التبريق على
قوله **ناو الحاد** او نحوه مما لا يعرف به كالحج لخبر العيصين عن جابر قال ايت النبي صلى الله عليه
وسلم فذقت الباب فقال من ذا فقلت انا فقال انا انا كان كرهها وتسن زيارة القبور والجران
غير الاسرار والاخوان والا قارب ذاكرهم **حيث لا يشق عليه** ولا عليهم مختلف زيارتهم باختلاف
احوالهم وسرايتهم وفراغهم للاخبار المشهورة في ذلك وتسن استئذانهم بان يطلب منهم ان يزوروا
وان يكثروا زيارته حيث لا يشق لخبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لخير نيل ما منعكم ان تزورنا
اكثر مات زورنا فترلت وما شئنا الا بامر ربك وتسن **عبادة المرحوم** لخبر الترمذي وغيره من عباد
مريض او زار اخاله في الله تعالى فاداه مناد بان طبت وطاب ممشاك وتبواقة من الجنة منزلا
وان يسمع العاصي اي الذي جاءه العطارس يده او ثوبه او نحوهما وجهه ويخفف صوتهم
ما يمكن للاتباع رواه الترمذي وقال حسن صحيح وروي بن السني خبر ان الله يكره رفع الصوت
للمتأوب والعطاس وان **يحمد الله** عقب عطاسه بان يقول الحمد لله قال في الاذكار ولو قال الحمد
لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل لخبر ابي داود وغيره باسناد
صحيح اذا عطس احدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل اخوه او صاحبه يرجع اليه ويقول هو
يخبركم الله ويصلح بالكم **وان كان العطاس صلاة اسر به** او في حالة البول او الجماع او نحوها حمد
الله في نفسه قاله النووي وغيره وتقدمت الاولي في الاستنجاء **فحمد الله** ثم تلاه في الصحيحين
فان تكر منه العطاس موابها سن تشيته لكل مرة **اي ثلاث** من المرات لتكر اليبس وفيه
خبر رواه بن السني ثم ان زاد عليها **يدع الم بالشفاء** روي كذا في الحديث ان تركه لانه اعانه على عرو
ولا يشته حتى يسمع تجيده واقل الحمد والتسبيح وجوابه ان من رفع صوته بحيث يسمع صاحبه
واذا قال العطاس لفظا اخر غير الحمد لم يثبت لخبر مسلم اذا عطس احدكم فحمد الله تعالى فتمت
فان لم يجد الله تعالى فلا يشتموه صرح بذلك في الروضة **فان شئت** قال قد بالمشية **يهديك الله**
اوليغز الله لكم او نحوه خبر ابي داود السابق وغيره قال الامام ولعل السبب في ان هذا سنة
في ورد السلام واجيب ان التسبيح للعطاس ولا عطاس بالمشية والحقبة تشمل الطرفين وفي
حصول التوفيق بما قاله نظر **والتمني** للمسلم **يرحمك الله** او ربك خبر ابي داود السابق والخبر
البخاري

البخاري ويكره حمدك الله ويرحمك الله ويرحمك الله ذكره في الاذكار وهو اي التمني سنة
كتابهم كانوا السلام والتسبيح **بما يهديك الله** وعنه لا يرجع اليه للاتباع رواه الترمذي وقال
حسن صحيح **ويستحب رد التثاوب** ما استطاع لخبر البخاري ان الله تعالى يحب العطاس ويكره التثا
فاذا عطس احدكم فليرد الله تعالى كان حقا على كل مسلم يسمع ان يقول يرجع اليه واما التثاوب فانما هو
من الشيطان فاذا تثاوب احدكم فليرد ما استطاع فانه احدكم اذا تثاوب ضحك منه الشيطان قال
العلامة فان العطاس سنة محمود وهو خفة الجسم التي يكون لقلعة الاخطا وتخفيف العدا وهو
امر مندوب اليه لانه يبعث الشهوة ويسهل الطاعة والتسابيح فذلك فان غلب التثاوب
سترفه بيده او غير ما لخبر مسلم اذا تثاوب احدكم فليمسك بيده على فمه فان الشيطان فانما الشيطان
يدخل سوا كان في صلاة ام لا والتقييد بالغلبة من زيادة المصنوع **وان يدي الباع** اي المنادي
بان يقول له ليك وسعدك اولى بك فقط وان **يرحب بالقدام** عليه بان يقول له مرحبا قال
الا ذري والذي يظهر من تلبية الكافر والتزجيب به وبعده استجاب تلبية الفاسق والتزجيب
به ايضا وان **خبر اخاه** حبه له في الله لا من في الاخبار الصحيحة وان يدعو لمن احسن اليه
بان يقول له جزاك الله خيرا او حفظك الله او نحوها للاخبار المشهورة في ذلك قال في الاذكار
ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه او صلاحه او نحوها جعلني الله فداك اي واي ونحوها
ودايم من الاحاديث الصحيحة كثيرة مشهورة **التي** الثاني في كيفية الجهاد وما يتعلق به **فيه**
اطراف اربعة **دون** في قتال الكفار وكفره **الجز** وفي غير اذن الامام او نائبه تاديبه ولا نه
اعرف من غير بمصالح الجهاد ولا يحرم اذ ليس فيه اكثر من التعزير بالنفوس وهو جائز في الجهاد
قال الا ذري وينبغي تخصيص ذلك بالمنطوعة اما المرتزقة فلا يجوز له ذلك قطعاً لا ينضم
مرصدون لمهمات تعرض للاسلام بصرهم فيها الامام فم بمنزلة الاجراء واستثنى البلقيي من
اعتبار الاذن ما لو كان الذهاب للاستيذان ان يقول المقصود او عطل الامام العزو واقتل هو
وحبوه على الدنيا او غلب على الظن انه اذا استؤذن لم ياذن **وان بعث** سرية سن له ان
يوسم عليهم امير او ان يلزمهم طاعة ويوسمهم خبر ابي داود اذا خرج ثلاثه في سفر فليوسموا
احدهم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا امر اميرا على جيش او سرية اوصاه في حاشيته بتلويح
الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال **اغزوا باسم الله في سبيل الله** وقالوا من كذب الله وان يابيعهم
ان لا يغزوا ولا يتبايع رواه مسلم وان خرجوا **يوم الخميس** لا يصلي الله عليه وسلم كان يحب
ان يخرج فيه وان يبعث **الطلايع** ويتجسس اخبار الكفار وان يعقد الرايات ويجعل لكل فريق
راية وشعارا حتى لا يقتل بعضهم بعضا **يا** تاوان **خبرهم** عليه وعلى الصبر والثبات وان يدعو احد
الغنا وان يستنصر بالصغار وان يكسر يد اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في سير النبي
صلى الله عليه وسلم ويجب عرض **السلام** اوله على الكفار بان يدعوهم اليه ان علمنا انه لم يلقهم الدعوة
والاستحباب **وجاز** بانه اي الاغارة عليهم لئلا يغفروا دعاه وان كان بينهم النساء والاراء لا يصلي الله
عليه وسلم اغار على بني المصطلق وسلم من المشركين سبون فغاب من سبهم وذوارهم فقال

وب
ن
الان
د
بالحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

هم منهم رواها الشيخان واما خبر النبي عن قتله فمحمول على ما بعد السبي لانهم غنمة وجاز قتلهم حتى
 يسلموا او يودوا من اجزية الجزية ويجوز ذلك ان يسبي منها غير اهل الجزية وان قتلهم انهم
 حتى يسلموا كما سبوا وله الاستعانة عليهم بغير اذن لهم من اهل البيت اذ كانوا كذا واستثنى الباقين
 القيد الموصي بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابه صحيحه ولا يعتبر اذن سيدها وفيما قاله في المكاتب
 وقفه والنساء والحكم ان كانوا احرار او اطفالا احرار في استبدان الاوليا او اطفالا كالعبيد في استبدان
 السادات وبذلك مذهبنا يعني في الرقيق اذن سيده لا اصل له وبه صرح الماوردي قال ويعتبر في البعض
 اذن اصله بما فيه من الحرية واذن سيده بما فيه من الرق وله الاستعانة بكتار ذميين او مشركين امام
 بان عرفنا حسن رايهم فمنا ونحن نقاوم الفرقين اي المستقلان بهم والمستقلان عليهم لو اجتمعوا بان لا
 يكثر العدد بالمستقلان منهم كثرة ظاهرة وكذا لا يجمع بين الاخبار انه لا يترك والاخبار الدالة للمنع
 وظاهر كلامه جواز اخذهم بنسبهم وصيابة كل مستكين وهو احد قولين ذكرهما الاصل بلا
 ترجيح تأييدهما لا لاقبال مناهج ولا راي ولا يترك كخبرهم والراجح الجواز فقد نص عليه في الام
 ونسبهم ونسبهم ونسبهم بنسبهم المصلحة التي يراها الامام ويرد محمل عن الخروج في الجيش
 وهو من خوف الناس كان يقول عدونا اكثر وحقنا ضئيلة ولا طاعة لناهم ومرفح وهو من
 يكثر الارواحيف كان يقول قتلته سوية كذا او قتلته مدد للعدو من جهة كذا او لم يكن في موضع
 كذا او خافين وهو من خسر لم يطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة وان كان صلى الله عليه
 وسلم يخرج عبد الله من اي من سلوك في العورات وهو راس المناقنين مع ظهور التخذيل عن
 منه لان الصحابة كانوا اتوا في الدين لا يبالون بالتخذيل ويحرم اذ ان صلى الله عليه وسلم يطلع
 بالوجه على انفا له فلا يستغنى بكبره ويمنع كل من الثلاثة من اخذ شي من القنينة حتى سلب قتله
 فمحمول لا يقع من احد استجابه لمسلم الجهاد لانه منع عنه وتقدم بيان في الاجابة مع زيادة ولو
 عبد اقام لا يقع استجابه للجهاد بناء على الاصح من انه لو دخل الكفار دارا فبعث على العبد الجهاد
 وعلاما ولو بناه به بدل الاصلية ومنها السلاح من بيت المال ومن ماله نفسه وله الاول فله
 ثواب عمله اي اعانته خسر العبيد من خسران ما فقد غزا او ثواب الجهاد لمباشته وكذا الاتحاد
 بذكر ذلك من ماله ولم ثواب اعانته و ثواب الجهاد لمباشته هو محله في المسلم اما الكافر فلا يلزم
 فيه اي راي الامام لا حياجه الي اجتهاد لان الكافر قد يخون وما ذكره محله اذ ابدل ذلك على ان
 يكون الفزول للبدل والام الجهاد كاصرح به الروايات وغيره وما يندفع الي المرتزقة من الفزول والى
 المستلوقة من الصدقات كما صرح به الاصل ليس باجرة لهم بل هو مرتبهم وجهادهم واقع عليهم كما
 صرح به الاصل ولو اجبر الامام حرا على عمل او دفن فغير ميت ولا ثبت مال ثم فلا اجرة
 له بخلاف ما لو اجبره غير الامام او كان غنيا او كان ثم بيت مال كافر في اخر الاجارة وقوله حرا
 من يضره ولو اجبره كاسم رجل كان اولى وقال الحاكم لعل ذلك الاختصار في قوله واجبر حرا
 مسلما على الجهاد وقيل لك اي فلا اجرة له وان قال ان نفيين عليه صلوات الله عليه جرة لذهب
 او اجبر عليه عبد افسل سيده الاجرة من حين ذهابه الي عوده لبدنه وللاما لا لغيره استجابه وكافر
 للجهاد

للجهاد ولو باكثر من سهم لرجل او فارس لانه لا يقع عنه ولا يضر الجهاد باعمال القتال لانه محمل في
 معاملات القتال والمصالح القتال ما لا يحتمل في غيره كاتر مسلة الصلح الانية في باب الامان والمان
 يجوز لغير الامام استجابه لانه يحتاج الي نظر واجتهاد بخلاف الجهاد من المصالح العامة وفيما روي
 في الاذان بان الاخير ثم مسلم وهنا كافر لا تؤمن خيانتة والاجرة الواجبة للكاثر مسما كانت ام
 اجرة المثل لودي من سهم المصالح من هذه الغنيمة او غيرها لان اصل الغنيمة ولا من اربعة اجناس
 لانه يحصر للمصلحة لانه من اهل الجهاد فان الكوفة الامام عليهم او استاجرة بجهول كان قال لا ريبك
 او اعطيك ما شئت من به وقابل وجب له اجرة المثل بخلاف ما اذا لم يقبل كطائفة وقوله
 وقا تل بالنسبة للثانيه من زيادته وان قهرهم اي الكفار على الخروج للجهاد ولم يقبلوا فلا
 اجرة لهم لمدة وقوله في الصف لا ينافي مقابلة العمل ولم يحصل ولا منفعة الحرك لا تضمن الا بالثقة
 وخروج مدة وقوله مدة ذهابهم فلم اجبرتها او هربوا قبل الوقوف في الصف او على سبيل
 قيام فلم اجرة الذهب فقط وان تعطلت منافعهم في الرجوع لانهم يتصرفون حينئذ كيف
 شاؤوا ولا حيس ولا استحصار فلم حذف قوله فلا اجرة لمدة وقوله ليكون جواب ما بعده جوا
 للجميع كان اولى واخص وان رضوا بالخروج ولم يعدم بشي رخص لم من اربعة اجناس الغنيمة كما
 مر في بابها ريف الا جرة بانه اذا حضر طائعا بلا مسمى فقد تشبه بالجاهدين فجعل في القسمة
 معهم بخلاف ما اذا حضر باجرة فانها عوض محض ونظرة مقصور عليها فمحملة على خصص بيد الكا
 ونصرفه ولا يترحم فيه الفاعلون فان حرجوا بلا اذن من الامام فلا شيء لهم لانهم ليسوا من اهل
 الدين على الدين بل شتمون بالخيانة والميل الي اهل دينهم سواء اتاهم عن الخروج ام لا بل له
 تغزيرهم فيما قام عنه ان راه فصل ويكره لغاز قتل قريب له من الكفار لما فيه من قطع
 الرحم ولا قد تحمله المشقة على القدم فيكون ذلك سببا لضعفه وقتل القريب المهرم اشد كراهة من
 قتل غيره لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا عورثا وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر يوم احد
 عن قتل ابنه عبد الرحمن واباحه له يوم عترة يوم بدر عن قتل ابيه لان سمع بسب الله ورسوله
 صلى الله عليه وسلم والمراد ان يذكروه به فلا يكره قتلهم فقد عاقب الله وحق رسوله لان ابا عبيدة
 بن الجراح قتل ابا جهنم سمع بسب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يترك عليه صلى الله عليه وسلم ذلك وقول
 قتل امرأة وخفي وصبي ومجنون من الكفار للمنفعة في خبر العجيين عن قتل النساء والصبيان واخاف
 المجنون بالصبي واخبر بالمرأة ولا احتمال انوشة والمعنى في ذلك انهم ليسوا من اهل القتال وربما
 يسترقون فتكونون قوة لنا لان الان قاتلوا فجوز قتلهم وان امكن منهم بغيره وفي معنى القتال
 سب المرأة واخبرني المسكين وتقبل مرأته ابنت المشرك الحسن علي عانته لان ابنته دليل بلوغه
 كاسر في الجور لان دعي استعانه بدوا وحلف ان لا يستجله بذكر فلا يقتل بنا على ان الابنات
 ليس بلوغا بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلق من يدعي الصبي لظهور امارته ابو
 فلا يترك بجور دمواه وجوز قتل ذهاب شيخه او شاب واجبرد محرف وشيخ ولو ضعيف واعني
 وزمن ومطلوع اليد والرجل وان لم تحضر والصف العموم قوله تعالى اقتلوا المشركين وضح

م
 فصل
 من

ع

الترمذي اقتلوا شيوخ المسلمين واستنصروا سرحهم اي سراحهم ولا تهم احرار مكلفون فجاز قتلهم
غيرهم وبطل منهم ذو الالوي وغيره نكروا غيرهم كان اولي وكذا السوقة بغير الدين وسكون الواد
لا الرسل فلا يقتلون جريان السنة بذلك **وتجوز اخصارهم** في البلاد والقلاع والحصون وان كان فيهم
مسا وصبيان واحتمل ان يصيبهم وتجوز اتلافهم بالمال والبنار في ان تعالي وخذوهم واحصوهم وحاصر
النبي صلى الله عليه وسلم اهل الطائف رماه الشيطان ونصب عليهم الخيخق رماه النبي وفيه ما في
معناه ما يم اهل الك به ذكر وان قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي ويصرح الشديحي لكن الظاهر
خلافه **وتجوز سبي نسائهم وذراتهم** بنشد يد النار وحققها اي صغارهم ومجانينهم مع ان
ذراتهم يشمل نسائهم ايضا كما صرح به بن قرقول **واخذ اموالهم ولو كان فيهم** وم بالبلدة او القلعة
او غيرها **اسلم كره** اتلافهم بالمال وما في معناه ولا يحرم كيدا يتعطل الجهاد لحسن مسلم فيهم ولا في المسلم
قد لا يصاب ولا ان الدار دار اباية فلا يحرم القتال بكون المسلم فيها كما ان دارنا لا تحل بكون الشرك
فيها **الا ان فعل ذلك لصرة** كخوف ضررنا او لم يحصل فتح القلعة الابه فلا يكره وان علم انه
يصيب مسلما دفعا لضررنا ونكاية فيهم وحفظ من معناه اولي من حفظ من معناه وان هذا احد من تمام
وزق الشهادة **فان اصابه بما يعم او يضره** وقد علمه فيهم **وجبت دية وكفارة** **والا فكفارة** فقط
وهذا احكامه الاصل عن الروباني والمعتد عدم وجوب الدية كما تقر ذلك في الجنائيات **ومتي ترسو**
في القتال يصيبونهم ونسائهم وخوهم **لوي قلعة** **دينامهم** وان لم تدع ضرورة الي رهم كما تجوز
نصب الخيخق على القلعة وان كان يصيبهم وليلا يخذوا ذلك ذريعة الي تعطيل الجهاد او حيلة الي
استيقا القلاع لهم وفي ذلك فساد عظيم وخالف في المنهاج كاصله فصيح انه لا تجوز لارسيم عند
عدم الضرورة لانه يودي الي قتلهم بلا ضرورة وقد نهينا عن قتلهم او ترسو **اسلم اودي فلا**
ترسيم ان لم تدع ضرورة الي رهم واحتمل الحال الاعراض عنهم صيانة للمسلمين واهل الذمة
وقارق النساء والصبيان بان المسلم والذي يحقونا الدم كحرمة الدين والعهد فانه يجوز رسيم عند
عدم الضرورة لانه يودي الي قتلهم بلا ضرورة وقد نهينا عن قتلهم او ترسو **اسلم اودي فلا**
بلا ضرورة والنساء والصبيان حقنا الحق انما على جلا رهم بلا ضرورة فلو رسي نام فقتل مسلما
فحكمه معلوم مما سري الجنائيات **فلو دعت ضرورة** الي ذلك بان ترسو في حال الختام القتال به وكانوا
يحيث لو كلفنا عنهم ظفروا بنا وكثرت نكايهم جاز رسيم لما مر وتوقفت اى المسلم او الذي يجب
الامكان لان حسنة الاعراض اكثر من حسنة الاقدام ولا بعد احتمال قتل طائفة للدفع عن
بيضة الاسلام ومراعات الامور الكليات كالذي المستامن والعبد لحن حيث يجب دية يجب
في العبد قيمته **فان قتل مسلم** وقوله من زيادته وعرف قاتله ليس له كبير حدودي الي غيره بخلاف
ما اذا لم يعلم مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما الشدة الضرورة **لا القصاص** لانه مع تجوز الرمي
لا اجتماع **وان ترس كافر بترس مسلم** او ركب فرسه فرماه مسلم فقاتله ضربه **الا ان اضطر**
بان لم يكن له الا لتمام الدرع الاباسانه فلا يجهنم في احد الوجهين وقطع المتولي بانه يجهنمه
كما لو اتلف ما غيره عند الضرورة فقتل بحرم انحرام مائة رجل ولو كانوا اسكاري عن

نصر

مايتين

مايتين والمراد بحرم انحرام من عليه الجهاد من الصف ان كان الكفار مثلينا فاقبل لقوله تعالى فان
يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وهو جبر معني الامر اي لتعبر مائة لمايتين وعلمية كل قوله اذا لقم
قصة فاستنوا وان خافوا **الاهلاك** بالنيات اذ الغزاة يقتلون ويقتلون واما قوله ولا تلتقوا بايديكم
الي التهلكة ففسرت التهلكة بانه بالحق عن الغزو ويجب المال وبالفرار من الوجف وبالجزع بغير
فطنة والمعنى في وجوب النيات للمتلين ان المسلم على احدي الحسينيين اما ان يقتل فيدخل الجنة
او يسلم فيفوز بالاجر والعتمة والحق فيقاتل على الفوز بالدين **الا متخفين للقتال او متحيزين الي**
فئة ولو بعدت فلا يحرم الانحرام قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحيزا الي فئة
وعن عمر رضي الله عنه انما فيه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام والعراق رماه الشافعي وكان
عزيم على العود للقتال ولا تختلف بالقرب والبعد **والمتخرف من يخرج من الصف ليتمكن** بموضع ويجمع
او يتخرف الي موضع اصلي للقتال كان يفر من معني يتغير العدو الي متسع سهل للقتال او ينصرف
من مقابلة الشمس او الرمح الي محل سهل فيه القتال **والمتحيز من ينصرف الاستي** **دفعه للقتال سوا**
قلت ام كثر بعدت او قربت هذا علم من قوله ولو بعدت قال في الاصل ومن يخرج من صفه وحده او لم
يبقى معه سلاح فله الانصراف وقدمه المصنف كاسله ايضا في النظم الثاني من الباب السابق
ويجب لمن قرع العجز لو غير ميسر قصد الخنز او الحرق ليخرج عن صورة الفزار المحرم وهذا قد مر
في العجز من غير مقتزح بالا بحتاب وعيان الاصل ويستحب ان يولي مخرا او مخيرا **او ليس له مخير بعد**
في تحيزه الي فئة **حق فيما يفرم بعده** اي بعد تحيزه لعدم ضررته خلاف ما يفرم قبل تحيزه لبقا لما دخل
المخير الي فئة قريبة بشا ذلك فيما غنم مطلقا لذلك فهو كالسوية القريبة شراك الجيش فيما غنمه
والمراد بالقرينة ان يكون بحيث عوئها المخير عنها عند الاستغاثة **ولا يلزمه العود** لبقا بل مع الفينة
لان غزوه العود لذلك وحصل له الانصراف فلا يجز عليه بعد والجهاد لا يجب قضاؤه ولو ذهب سلاحه
وامكنه الرمي بالحجارة لم ينصرف عن الصف بخلاف ما اذا لم يمكنه الرمي بها او ذهب فرسه وهو لا يند
على الرجل اي على قتله واجلا انصرف جواز او وجوبا على ما ياتي بيانه وان زاد وادى الكفار
على الضعف ورجي الظفر بان طفتنا ان بشنا **التمتج** لنا النيات ولو غلب على ظننا **الاهلاك** **قتلا**
نكاية فيهم وجب علينا الفرار لقوله تعالى ولا تلتقوا بايديكم الي التهلكة ونكاية فيهم استحباب
لنا الفوار وتحرم انصراف مائة بطل من مائتين وواحد منهم ضعفا لامة متوقفا ما عن مائة
وتسعة وتسعين بطلانهم نظرا للمعنى وانما يراعي العدد عند تقارب الاموات وظاهر ان ذكر
الواحد مثال والعبرة بان يكون معناه من القوة ما يغلب به الظن انا نقاوم من باراينا من العدو
ونزحو الظفر به وبالعكس **وهذا الرجل من الفرسان** كالضعف عند الابطال ويستتوون فيه
نردراخذ من حتى الروضة حيث فقد فيها من الما وردي والروباني انه يجوز الفزعة من اكثر
من المثلين وان كان المسلمون فرسانا والكفار رجالة وحرم من المثاليين وان كانوا بالعكس ثم
قال وفيه نظروا يمكن تخريجهم على الوجهين السابقين اي في الضعفاء مع الابطال في ان الاعتبار بالمعنى
او بالعدد فنخرج الثبات انما هو مشروط في الجماعة فان لقي مسلم شخصين مشركين جاز له الفرار

وصل

منها ولو ظلمها هو ولم يظلمه وان قصص الجماعة قبل الفتن في قلعة حتى بقي لهما مدد جازي لو قصد
 الكفار بطلب شخصي اهلها ان يجدوا قوه ومودا لم ياتوا انما الاثم على من فر بعد الاتفاق **فصل المارة**
 للقتال وهي ظهور اثنين من الصفيين للقتال **صاحبه** كان عبدالله بن رواحة وابني عنرا رضي الله عنهم
 بارزوا يوم بدر ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحاح عن قيس بن عباد قال سمع
 ابا جهم در يقسم قسما ان هذا ان خصمان اختصموا في رايهم نزلت في الذين بارزوا يوم بدر حمزة
 وعلي وعبيدة بن الحارث وعتبة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة **فان طليقا كان استحب لمن فيه**
قوة بان عرفها من نفسه مبارزة لان في تركها جشع (صفا) فالتا وقتوته لم قال الماوردي ويعتبر
 في الاستقبال ان يدخل بقتله من رعيته يهزمه ثم يخلص لنا لكونه كبيرنا قال البلخي وغيره وان لا
 يكون عبدا ولا فرعا مادونا لها في الجهاد ومن غير قصر مخرج بالاذن في البراز والافتكا بها ابتداء واجابة
 وشاهما فيما يظهر للمدين **وركت مبارزة** لعنه اي لعنه من فيه قوه لانه قد حصل ثابته فنعف ولو بارز
 مسلم **ينبغي ان نعلم الامام كره** لان الامام نظرا في نفس الابطال وذكر الكراهه من زيادته وبكره فقل راوي
الكفار وعوها من بلادهم الى بلادنا الماروي البيهقي ان بابكر رضي الله عنه انكر علي فاعله وقال لم يفعل
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وماروي من اجل راسي ابي جهم فقتلوا في ثبوتهم وبقدر ثبوتهم انما جمل
 من موضع الى موضع لان بلادهم كانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحققوا موته واستثنى الماوردي
 والغزالي ما اذا كان فيه نكابة في الكفار قال في الاصل ولم يتغير من له الجمهور **الطريق الثاني** في سبهم
 واسترقاقهم يرق بالاسر سبهم الكفار وصبيانهم ومجانينهم وخناثهم **وعبيدهم** اي يصيرون بارقا
 لنا ويكونون كسائر اموال الغنيمة الخمس لاهل الخمس والباقي للغانمين لا لله صلى الله عليه وسلم كان
 ينقسم السبي كما ينقسم المال ولا يقتل من الغنيمة عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناها فان قتل الامام
 ولو شرم وقوتهم من قسمة سبهم للغانين كسائر الاموال وذكر هذا في غير العبيد من زيادته **ويمنع**
 في رجالهم الكاملين اذا اسروا ما يراه بالصلحة للاسلام والمسلمين لا بالشبهة **ويؤقت** في فعله
 ويحبسهم حتى يظهر له الصلحة من احد اموالهم من قتل بالسيف لا تفريقه ونحوه لخريف وكه
 تحيل لهم ومن من عليهم بخيلة سبيلهم وكذا استرقاق او الاول وعن استرقاق وان كان في غزاة
 بفتح العين المهملة او وثنيين ومن قرا ما يوحضهم للغانين او برجال او نساء وخنائا
 كما انها بالاولي ما سار من معهم وان قرا عنهم كان ذري مشركين مسلمين **وبالحنث** التي بايديهم
 للاتفاق في الاربعة وقال تعالى اقلوا المشركين وقال ما ساعدوا ما فدا اوقال حتى اذا اختلفوا
 فشدوا الوثاق اي بالاسترقاق وقولهم منا تبعنا لله جردانه على الغالب فان اهل الذمة
 كذلك فيما يظهر خلافا لمن زعم خلافه ولا يرد اسلمتهم التي بايد بنا عليهم حال بيد لوفنا كما لا يجوز
 ان نبيعهم السلاح **وهل يردوا** لم يردوا في ما حكمه لا يجوز العادة بهم ولا ما اخذه حزم ما
 يبلله ولا عما لا يرد هبال وجهات اوجهها الاول ومن استبد بقتل اسير عزر لا فاته على الامام
 ولا فود ولا دين لا لا امان له وهو صراي ان يسترق ولذلك يجوز ان يحل سبيله والاموال
 لا ترد اليهم بعد الاغتنام ولزمته القيمة ان كان قد استرق قبل قتله والقرعة بهذا من زيادته

الرب الثاني

وغيره

وغيره يرد ذلك ما قاله الماوردي ان الامام ان حكم بقتله فلا شيء على قاتله سوى التنفيذ يروا ناره
 صفة الثالث بغيره وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل حصوله في ما منه فمقتله لورثته
 او بعده صد رزمة وان فداه فان قتله قبل قبض الامام فداه من دينه للغنيمة او بعد قبضه
 واطلاقه الى ما منه فلا ضمان عليه لعوده الي مكان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان كل
 ذلك اذا وصل الي ما منه والافيهن دينه لو رثته هو وظاهره **ويبيع استرقاق بعض شخص منهم**
 قال الراعي بناء على بيعه الجزية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته **وان اسرا سبي منفردا**
 عن ابوية وقضا علم ماسر وذكره هنا من زيادته وهو يوم انه لا يرق اذا لم يكن منفردا وليس
 مراد او بيعه **السبي** في اسلامه **فان قتله** اقص منه لم كافاته له بان وجب المال فهو قيمه عبيد
 مسلم **ونفي نكاح من رقب بالاسر** ولو بعد الدخول لعموم خبره توطيحا ملحقا بقتل اذ لم يرق
 فيه بين النكاح وغيره **له مدحه** عن نفسه فعند وجه اوي وتعبيره بما قاله اعم من قول
 اصله وان اسر سبي له زوجة الفسخ النكاح باسره **وكذا** يفسخ نكاح الاسير **ان استرق** لان كان
هو وزوجه **وقيقين** فلا يفسخ نكاحه اذ لم يحدق رقب وانما اتفق الملكن تحضيا في اسره وذلك
 لا يقطع النكاح كالبيع والبيعة فلو كان احدهما رقيقا والاخر حرا فيؤخذ من ذلك انهما ان سبيا او حر
 وحده وارقه الامام بينهما اذا كان زجا كاملا لا يفسخ النكاح لحدوث الرقب او الرقيق وحده فلا
 لعدم حدوده **وان اسلم من الاسر** **اجل** **صركل** **قبل الاختيار** من الامام فيه عصم دمه من القتل
 لخبر الصحاحين امرت ان اقاتل الناس اذ حتى يشهدوا ان لا اله الا الله فاذا قالوا عاصموا مني دعائم
 واموالهم لا تخفوا **ولم يرق** باسلامه كما علم ماسر **فيما رقب** **فيه الامام** **ماسوي القتل** من اتفاق ومن فدا
 حيانه من غير عن الا اتفاق في خفارة العيين بقي بخيرا بين الاطعام والكسوة **لكن لا ينادي** **الاسير**
عزير في قومه اذ لم فيه عشيرة ولا تحشي الفتنة في دينه ولا نفسه او اسلم كما فرمك في النظر
به رجلا **كان اذ ابراه** **عصم نفسه** وماله الخبر السابق وعصم ولده الصغير والجنون الحر من
 من السبي وكذا الحمل تبعا لهما لان استرقا امه قبل اسلام الاب فلا يصح اسلامه اي لا يبطل
 رقبه كالمفصل وان عصم باسلامه وكذا ابوه باسلامه ولدا ابنته الصغير وان كان الابن حيا وحكم
 باسلامه اي ولدا ابنته الصغير تبعا له والجنون كالصغير ولو عبر بولد ولده كان اوي **ولا يعصم**
 اسلامه **زوجته** من السبي والاسترقاق ويفارق عتيقه بان الولا بعد ثبوتها لا يرتفع وان تراخيا
 لانه حجة كلمة القسب بخلاف النكاح فانه يرتفع باسباب منها حدوث الرقب ويفارق ايضا ما لو بطل
 الجزية حيث تمتنع ارتفاق زوجته وابنته البائدة بان ما يمكن استقلال الشخص لا يجعل فيه تابعا
 لعنه وابنتا لعنه يستقل بالاسلام ولا تستقل ببدل الجزية وان استرققت ولو بعد الدخول
انقلى نكاحه لئلا زال ملكها عن نفسها فزوال ملك الزوج عنها اوي اوي عاصم ولا متناع
 نكاح المسلم الامه الحاضرة ابتداء واما في تعبيرهم هنا وفيما قبله باسترققت يجوز فانها ترق
 بنفس الاسر فلو عبر وارتقت كان اوي **ولا يعصم** اسلامه ابنته الاوي ولده **البائع العاقل**
 لا استقلاله بالاسلام وان استاجر مسلم حرميا رقيقا او حرا فاسترق اوداره فقتلت فلم يستفاد

ما كان
 ما كان

مدته لان منافع الاموال ملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كاعيان الاموال وكالاتهم العين المملوكة
للمسلم لا تنفع المنافق المملوكة له بخلاف منفعة البضع فانها تستباح ولا تنكح ملكا تاما ولهذا لا يضمن
باليد ويستترق زوجة الذي الحربية وعتيقة الحزبي لان الذي لو اتفق بدار الحرب استرق فزوجه
وعتيقته اولى وفي قول لا يستترق يجوز بالنسبة الى الزوجة كما من نظيره واستشكل ما ذكره مما قالوه
من ان الحزبي اذا عقد له الجزية عصب نفسه وزوجه من الاسترقاق واجيب بان المراد ثم الزوجة
الموجودة حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهذا الزوج المتحددة بعد عقد الذمة لعدم
تناوله لها او حمل ما هناك على ما اذا كانت زوجته داخل تحت القدرة حين العقد وما هناك على ما
اذا لم تكن كذلك وكذا استترق زوجة المسلم الحربية وان كانت حاملة عند اسلامه لا عتيقة كما في زوجة
من اسلم وعتيقه وخالف في المنهاج كاصله فعلى عدم جواز استرقاق زوجته مع تعصم جوازه في زوجه
من اسلم وان نقص ذى عهده فاستترق وملكه عتيقه ثم اعتقه فلكل منهما اولا على الاخر قول
السيد لا يبطل باسترقاقه وان استرق حزبي وعليه دين مسلم او ذمي او معاهد لا حزبي لم يسقط
عنه لا في شدة ذمته قد حصل ولم يوجد ما يسقطه بخلاف الحزبي لعدم احترامه وفقى من ماله المغنوا
بعد الرق فيقدم الوثن على الغنمة كما يقدم على الوصية وان زال ملكه بالرق عما يقضى دين المرد
من ماله وان قلنا بزوال ملكه وان الرق كالوقت والجحر وكلاهما يعلق الدين بالمال لا من المضموم
فله لا تنكح له للمغنين وكذا لو قارن المغنم الرق لتعلق الغنمة بالعين فيقدم على الدين كما يقدم
حق المجني عليه على حق المرتين والا اي وان لم يوجد له مال يقضى منه دينه صبر رب الدين عليه
الى العتق واليسار فيطالب به فلو ملكه اي الحزبي المدين العتق سقط عنه الدين وقيل لا ي
يسقط والترجيح من زيادة ذمته وتبعية بملكه اولى من قولا اصله فلو كان الدين للسالي لا عتق الا لاسر
عليه بان من احذر دار الحرب شيئا احتلها او سرقة فالحصص ان غنمة وعليه فلا يملك السالي
من السبي الا اربعة اخماسه وحسيند فلا يسقط الدين على الصحيح اي كله وان استرق الحزبي وله
دين على مسلم او ذمي لم يسقط بل هو باق في ذمته المدين كود بعته فيطالب به بملكه ما لم يعق
فيما يظهر او على جزر سقط كالورق من هو عليه ولا بد من قدره الى ملكه وليس الحزبي ملتزم ما حتى يطالب
ومنه يوخذ ان المعاهد مثله وان اسلم حربيين ولا حدهما على الاخرين في معاوضة كبيع وقرض
وعقد صدق لم يسقط ولو سبق اسلام الدارين لا لزامه بعقد فاستدبر حكمه كما
في حكم عتود الفسختهم وكما سلامهما فنبولها الجزية او الامان كما صرح به الاصل نعم لا موقع لها والاو
وان كان الدين دين اتلاف سقط اذا التزم ولا عقد فيستدام والاتلاف نوع فهو وان اتلاف
مال الحزبي لا يريد على اتلاف مال المسلم وهو لا يوجب الضمان على الحزبي وكما سلامهما اسلام المتلف
كما صرح به الاصل وفي تغييره بسقط فسم لا تقتضا ان الدين ثبت اولا فلو عبر كاصله بقوله لم يطالب
كان اولى وان قهره بكون عزيمة او عبد سيرة او امرأة زوجها او والد له ولها حربيان ملكه
وان كان المقتور ملكا كمالا لان الدار دار اباة واستيلاء بخلاف مالوكان بدار الاسلام ما مان
لان الدار انصاف قال الامام ولم يعتبر واني المهر قصد الملك وعند لا بد منه فقد يكون القهر
لا احترام

والله اعلم
بالحق

لا احترام وغيره ولا يميز لكن ليس للاب في الاخير بيعه لعنته عليه وبطل الدين في الاولي
والرب في الثانية والنكاح في الثالثة وان سبت امرأة وولدها الصغير لم يفرق بينهما في القسمة
بل يقومان وافقت قيمتهما نصيب احد الغائبين جعلوا لواحدا والا اشترك فيهما اثنان او بيع جعل
قيمتها في المغنم وقد سبق بيان تحريم التفريق بينهما بالقسمة ونحوها مع زيادة في البيع الطرف
التي لا في اتلاف اموالهم من تحريم ما وقطع شجر وغيرها للامام عبارة الامم للمسلمين اتلاف
غير الحيوان منها لعنوا تعالى خربون بيوتهم بايديهم وايدى المؤمنين وجنبا الصبيحين ان صلى الله
عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحزن عليهم فانزل الله عليهم ما قطعتم من لبنه الا فيه وروى البيهقي
ان صلى الله عليه وسلم قطع اهل الطائف كروما سوا اتلعها الحاجة ام لا يقطع لهم وتشد يد لهم وقد
قال تعالى ولا يطاون موطلا يغيظ الكفار الا به فان ظن حصولها له اتلافها حفظا لحق الغائبين
ولا يحرم لان قد يظن شيئا فيظهر خلافه عبارة المنهاج كاصله بتعاليق في نكاح تركه وعبارة الرافعي
الاو في تركه كان اريد بذلك الغراه فلا خلاف اما الحيوان المحترم فهو من اتلافه حرمة ولنفق
عن ذبح الحيوان لغريمه كذا وان غنمها بان فحننا دارهم فهو اوصلي على ان يكون لنا او غنمنا
اموالهم وانصر فنحرم اتلافها كذا صارت غنمة لنا وكذا ان فحننا ها صلي على ان تكون لهم فان
حننا استرداها وكانت غير حيوان جاز اتلافه اي غير الحيوان ليلا يأخذوها فيسعوها او
كانت حيوانا فلا يجوز اتلافه لما سئل يدعي الماخول عنه لا كل خاصة لمفهوم خبر البيهقي لسا
ويقتصر الحيوان الحاجة في التتال اي عقره لدفعهم او للظفرهم ان ركبه لقتلها او حننا ان
يركبه للعذر ولا كالات للقتل وان حننا استرداها لغريمه او صبيهاهم ونحوها ما لم يقتلوا
لتأكد احترامهم فروع ما حرم الانتفاع به من كبتهم الكفر به والمبدلة والمجوبة والغشبية
كما ذكرها الاصل في النوارخ ونحوها ما يحل الانتفاع به ككتبت الشعر واللغة لحجب الفصل
ان امكن مع بقا المكتوب فيه والامر في وانما تقرره بايدي اهل الذمة لا عتقا لهم عاني الحضر
وخرج بمزينة خريقه فلا يجوز لما فيه من اساءة الله تعالى ولما فيه من تصييع المال لان المحرق قيمة
وان قلت ولا يشكك بما رواه البخاري عن عثمان رضي الله عنه انه لما جمع القرآن جمع ما بايدي الناس
واحرامهم او امر باحراقه ولم يخالفه غيره لان الفتنة التي تحمل بالاشتتار هنا استدمنه هنا
كما لا يخفى اما ما يحل الانتفاع به فهو باق بحاله وارحل ما ذكر من المضول والمزق في الغنمة
فيما تم او يقسم وتلف الخنازير والسمور والنحو لا اذ انهم التسمية لا تنكح بل تحمل فان لم
تكن تسمية بان لم تنزق قيمتها على مونة حملها التفت قال الاذري وبنيته ان يكون محل اتلافها
اذا لم يرغب احد من الغائبين فيها وتكفل حملها لنفسه فحينئذ تدفع اليه ولا تنكح وبين في
المجموع في البيع ان الحزبي ان كان يعد واعلى الناس وجب اتلافه ولا فوجها ظاهري
التأني انه يخبر قال الزركشي بل هو ظاهره الوجوب ايضا وصرح الماوردي والرويات
لان الحزبي نراق وان لم يكن فيها عدوي وكلب الصيد والماسية والزروع ونحوها على اداء
من الغائبين اهل الحرس ان لم يتنازعوا فيه فان تنازعوا فيه او كانت اي العلاب كثيرة ه

في الطوبى

بأن
معاينة

اي

بق

فروع

الطبر

س

وامكن قسمة عدد **اقتسم بالعدد** اذا لا قيمة لها حتى تقسم بالقيمة **والا فلتقرعة** وهذا ما قاله الرازي
وتبعه النووي انه المذهب الموجود في كتب العراقيين لكن اطلق الغوالي ان الامام ان يخص بهامش
وكذا نقله الامام عن العراقيين واعترض بن الرقعة الرازي فيما نقله عنهم وقال بن السديجي وابن
الصباغ والماوردي قالوا ان كان في الغائبين من كل له اقتنا العكس دفع اليه والا دفع الى من هو
محتاج من اهل الجسر ونقل القاضي ذلك عن الرازي قال السديجي والماوردي فان لم يكن في اهل الجسر
من يجد له اقتنا ترك قال وما ذكره الرازي له اجده فيما وقعت عليه من كتب العراقيين بن قال
في الشامل بعد حكايته ما تقدم عنهم ان اصحابنا لم يذكروا ما اذا تنازع فيها الغائبون وايدى ما
ذكره الرازي احتمالا لنفسه قال في الاصل وتقدم في الوصية انه تعتبر قيمة العكس عند من يرى لها
قيمة وتعتبر منافعها فيمكن بحجة هنا قلت الظاهر عدم بحجة بقوله قسمت عددا والافا لقرعة
وتنارق الوصية بان بابها اوسع من باب الوصية **الطرف الرابع** في الاحتكام لو دخل لوصية او الامام
واحد جماعة مناديه **مختصا** فصرف او **مختصا** من ماله **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
لدخله دارهم وبقية ماله من ماله **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
واحد من جري على الغالب والافا اخذ من ماله في داره ولا امان له من ان يحكم له عليه الادب ومن قهر
منه من ياد اخذ ماله **وهذا ما ههنا** ففهمه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
المجمل معه لغيره ولا حاجة له لخرقه ففهمه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
غنيمة لخرقه المهدى اليه لانه فعله خرقا لحدود ماله **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
الموجودة **بدارهم** لم يسم عرقها الاخذ وجوبه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
اللفظان وظاهر كلام الروائي وغيره ترجحه ثم بعد تعريفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
والخشب المباح وسائر المباحات كالخطب والحجر اي كل منهما ملك لمن اخذه من دار الحرب كدار
الاسلام وانما لم يكن غنيمة لان لم يجره ملك كافر فان ملكه اي الحربيون ولو ظاهرا كان وجد
الصيد موسوما ومقرط بان جعل القرط في اذنه او الخشب مجرورا او الحجر مصنوعا **فغنيمة** فان
امكن كونه لسم فهو كسائر القنطان فيا في فيه ماله ولو دخل جيب او امرأة او مخنون او خشي منهم
بلاونا فاخذ اي اخذه مسلم واخذ ضالة لحري من بلادنا كان المأخوذ **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
او دخلها رجل حري فاخذ مسلم **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه **مختصا** فصرفه
الجسر لاهله والمبا في لمن اخذه بخلاف الضالة لما مر **فصل** في الغنائم قبل اختيار التملك وقبل رجوعهم
لعمارة الاسلام **التمسك في الغنيمة** ولو يغير اذن الامام لكلها **التمسك** والادب والفائقة وخزها ما
بعاد اكله لادبي عموما كالحكم والشحم **والعتل** للدواب **تشجير** او **تبن** وهو ما يجبر اي داود
والحائم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن ابي قال اصباح رسول الله صلى الله عليه وسلم
خير طعاما وكان كل واحد منا ياخذ منه قدر خفايته وفي البخاري بن عمر قال كان ثوبان في
معاذينا العسل والعنب فناكله ولا نرفعه والمعنى فيه عزه بدار الحرب غلبا لا خرازا لاهله
له عما فجعل الشارح مباحا ولا نه قد يفسد وقد يتعد رنقه وقد ترد ماله نقله عليه سرا
كان

الطرف الرابع

مفسر

كان معه طعام يكفيه ام لا لعموم الاخبار قال الامام ولو وجد في دارهم سوقا وتمكن من الشرا منه
جاز التمسك ايضا الحاقا لدارهم فيه بالسفر في الترخص وقضته انا لوجاهد نام في دارنا امتنع التمسك
ويجب حمل على محل لا يشر فيه الطعام لمساياي **ويشروون** منه لقطع المسافة التي بين يديهم ويكون كل
من التمسك والتزدد **بقدرا** **الحاجة** ولو كانوا **اغنيا عنه** لا طلاق الاخبار ولا نه ثبت طعام الولاية
وهو مباح مطلقا ولو اكل فوق حاجته لزمه قيمته كما صرح به الاصل قال الزركشي وكذا ينبغي ان يقال
به في علف الدواب لا ماكل **الغائب** **والسكر** **والادوية** التي بقدر الحاجة اليها لنذر الحاجة اليها
ولا **توقيع الدواب** بالعلق والحامهله اي مسنها **بالدهن** المذاب اي المقلبي كالمداواة **ولا** **اطعام**
البراة **وحواها** كالصقور لعدم الحاجة اليها بخلاف الدواب قال الروائي فان لم يقدر صاحبها على
اطعامها بشري او غيره ارسلها وذبح ما يוכל كحده **ولا** **الانتفاع** **بمركوب** **وملبوس** من الغنيمة فلو خالف
لزمته الاجرة كما يلزمه القيمة اذا اثلث بعض الاعيان **فان** **احتاج** **الي الملبوس** **لغيره** او **حرا** **البسة**
الامام له اما بالاجرة ملة الحاجة ثم يرد به الي المغمى **او** **حجسه** **عليه** **من** **سجده** **كلا** **ر** **وتنه** **والغائب** **والسكر**
الحاجة اليها فيعطى الامام المريف المحتاج اليها قدر حاجته بقيمتها او بحجسه عليه من سهمه **وله** **القتال**
بالسلاح **بلا** **اجرة** **للتصورية** **اليه** **فيه** **ويرد** **الي** **المغمى** **بعد** **ذوالها** **فان** **لم** **يكن** **ضرورية** **لم** **يجز** **استعما**
ولو **انظر** **الي** **ركوب** **المركوب** **في** **القتال** **فله** **ركوبه** **بلا** **اجرة** **فيما** **يظهر** **كالقتال** **بالسلاح** **ولو** **ن** **حواها**
لا **اكل** **جان** **ولا** **يلزمه** **قيمتها** **كثنا** **ولا** **الاطعمه** **ودعوى** **النذر** **ومنوعه** **سوا** **المغمى** **وغيرها** **خلاف** **ذبحه**
لغير **الاكل** **ورجعه** **الي** **المغمى** **ان** **يف** **ما** **يوكل** **سم** **الم** **فله** **اكله** **معه** **فان** **ان** **اخذ** **منه** **شرا** **كا** **اوسقا**
او **نحوه** **مما** **لغنيمة** **فيما** **لم** **يذكر** **ويلزمه** **رده** **بصنعة** **ولا** **اجرة** **له** **فيها** **بل** **ان** **تقص** **لزمه** **الارش**
وان **استعمله** **لزمه** **الاجرة** **ولا** **التمسك** **مد** **لحق** **الجسر** **بعد** **انقضاء** **الحرب** **ولو** **قبل** **جائزة** **الغنيمة**
كما **لا** **يستحق** **منها** **شيئا** **ولا** **هم** **معهم** **كغير** **الغنيمة** **مع** **الغنيمة** **وما** **قررت** **هو** **مقتضى** **ما** **في** **الرازي** **ووقع**
في **الروضة** **اعتبار** **بعد** **جائزة** **الغنيمة** **ايضا** **والمعتد** **خلافه** **فان** **حين** **يما** **فوق** **حاجته** **الغائب**
تجار **وليس** **فيه** **الا** **يخل** **التمسك** **عنه** **او** **صنف** **فيه** **غيره** **نكاح** **صنف** **غيره** **بما** **غصبه** **فيما** **لم** **يملك**
الا **كل** **صيانته** **ويكون** **المصنف** **له** **طريق** **في** **الصمان** **ويغلف** **الرجل** **جوار** **امامه** **من** **الدواب** **كما** **علم** **شما**
مرو **و** **دائنين** **فاخذ** **وان** **لم** **يسم** **الا** **لغرس** **واذا** **ادخل** **اي** **المتسبطون** **من** **دار** **الاسلام** **ولم** **يغز**
الطعام **لا** **خراجه** **الا** **دولي** **خراجه** **رد** **وافضل** **الزاد** **لزو** **ال** **الحاجة** **وكون** **المأخوذ** **مطلق** **حقا** **جميع**
الي **المغمى** **قبل** **القيمة** **والي** **الامام** **بجدها** **فان** **كثرت** **بقية** **ما** **اخذ** **للتسبط** **قسمت** **كما** **قسمت** **الغنيمة**
والاجعلت **في** **سهم** **المصالح** **قال** **الامام** **ولا** **رب** **ان** **اخراج** **الجسر** **منها** **ممكن** **وانما** **هذا** **في** **الاربعه**
الافراس **وكذا** **دار** **الاسلام** **ببدا** **اهل** **ذمة** **او** **عهد** **لا** **يستغنون** **من** **معاملتنا** **لاننا** **وان** **لم** **يكن** **مقافة**
الي **دار** **الاسلام** **في** **قبضتنا** **بمنا** **بنتها** **فيما** **نحن** **فيه** **للمتكن** **من** **البشر** **انقله** **الاصل** **عن** **الامام** **واقتر**
فراع **التصرف** **بالبيع** **وخو** **فيما** **تردد** **من** **المغمى** **لانهم** **لا** **يملكونه** **بالاخذ** **وانما** **اي** **لم** **الاخذ** **الا**
كالغنيمة **فليس** **لم** **ان** **ياكلوا** **طعام** **انفسهم** **ويصرفوا** **المأخوذ** **الي** **حاجة** **اخرى** **كما** **لا** **يتصرف** **الغنيمة**
فيما **قدم** **له** **الا** **بالاكل** **فكر** **اقرض** **منه** **عالم** **فما** **اخر** **فله** **مطالبة** **ببنته** **ببنته** **او** **ببنته** **من** **المغمى** **ما** **لم**

مرفع

يدخلوا دار الاسلام لا من خالص ماله وذك لا نه اذا اخذه صار احق به ولم تنزل يده عنه الا
 بيد وليس ذلك قرصا محققا لان الاخذ لا يملك الماخوذ حتى يملكه لغيره فلو رده عليه من ماله لم يرد
 لان غير المملوك لا يقابل بالمملوك وعليه فان فقد الطعام اي فرغ سقطت المطالبة واذا رده من المغنم
 صار الاول احق به لحصوله في يده او دخلوا دار الاسلام ولم يغير الطعام رده المقرض الى
 الامام لا يقطع حقوق الغائبين عن اظهر المغنم فان بقي بيده بعد دخوله دار الاسلام عيى المقرض
 رده الى المغنم بناء على ان فضل الزاد بجهة ردة اليه وهذه تعلم من التي فيها عليه ان الذي في الاصل
 ان الاول في رد المقرض بان رده المقرض ذلك قبل دخوله دار الاسلام والثاني في رد المقرض
 بان لم يرد المقرض قبل ذلك وان تبايعا اي غانما ما اخذاه صاعا بصاعا او سائين فكتاول
 الضمينان يبايعا اي فكا بدا لم لعم بلمة او بلمتين فلا يكون ربا لا نه ليس بمعاوضة محققة وكل
 منهما او لي بمصار اليه فبايعا لا نه ولا يتصرفان فيه بيع او نحوه فان قل الطعام المغنوم واستشعر
 الامام الارحام والتنازع فيه حصص الامام المحتاجين اليه بقدر حاجاتهم وله ان يمنع غيرهم
 من مزاحمتهم نقل لا يملكه الغنيمة الاختيار للغنيمة او تملكها اي لا يملكونها الا
 باخذ للميراث فلو غير ما ويل لو اقتصر على الاختيار كان اولى فقد قال في الاصل العبرة باختيار
 التملك لا بالقسمة وانما اعتبرت القسمة لتضمنها اختيار التملك واما قبل ذلك فانما ملكوا ان
 يتدخروا الحق الشفعة كما قال ولهم اختيار التملك بعد الحيازة لانهم لو ملكوا لم يصح اعراضهم عن
 الخطب ولكل منهم الاعراض عن حقه عن الغنيمة قبل اختيار التملك ولو بعد اقراره له
 ما لم يقبله اي ما اقرز له او لم يختار التملك لما مر وان المقصود الاعظم من الجهاد اعلامة
 الله تعالى والذب عن الملة والخاتم تابعة فمن اعرض عنها فخره وقصده للغرض الاعظم اما
 اذا قيل ما اقرز له او اختار التملك فلا يصح اعراضه عما سوا سقط ايراد عليهم اياه فلا يثبت
 وكما ان من اختار في العتود احد الطرفين لا يبدل الى الاخر وعلى هذا حمل بعض الشافعي
 وجماعة على اهم يملكون حقوقهم باقرار الامام مع نصيبهم لها وبدونه مع حضورهم فان وهب
 بعضهم نصيبه للفقامين اي بباقيهم واراد الاستعانة له سقط ايراد عليهم اياه فلا يثبت
 لانه غير مملوك ولا نه مجهول ومن مات منهم عن نصيبه فوارثه كونه كسائر الحقوق فيملكه ان
 سبق اختيار التملك له والاقله طلبه والاعراض عنه كالشفعة فلو اعرضوا جميعا جازى مصر
 الجميع مصرف الخس لان المعنى المصحح للاعراض يشمل البعض والجميع والسلب اي مستحق السلب
 وذو القرني ولو واحد او السفيه لا يصح اعراضهم لان السلب متعين لمحققه بالضر كالوارث
 وكنهه بعد القسمة وسهم ذوي القرني منحه انتمها الله تعالى لم بالقرابة بل بالقبول وشهود وقعة
 كالارث فليسوا كالغائبين الذين يقصدون بشهودهم بعض الجهاد على كلمة الله تعالى والسفيه
 محجور عليه وما ذكره من عدم صحة اعراضه فقله الاكمل عن ثقة الامام قال التلقيني وهذا
 انما فرعه الامام على انه يملك بغير الاعتناء وبه صرح في البسيط فقال والسفيه يلزم حقه على
 قولنا ملك ولا يستقط بالاعراض الا على قولنا انه لا يملك وتقدم انه لا يملك لا بالاختيار فيكون
 الامع

مصدر

109
 الاصح صحة اعراضه وكذا قال في المهمات الراجح صحة اعراضه وقال الاذوي انه مقتضى اطلاق
 الجمهور وبما في اصحابه الخس لا ينقص اعراضهم لانهم غير معينين والمعرض من الغائبين كما لمعدهم
 فيقسم المالك خسا واربعة احاس كما لو لم يكن اعراضا فالاعراض انما ترجع قايدته الى باقي الغائبين
 دون ارباب الخس ويصح اعراضه عن الخس بحجوه عليه لان اختيار التملك كالاحتساب والمفلس لا يلزمه
 ذلك ولا ان الاعراض محض جهاده للاخرة فلا يمنع منه لا اعراض عبدا وصبي عن الرضخ لان الحق فيما
 غنمه العبد لسيد وعبارة الصبي بملغاة بل الاعراض للسيد لا نه المستحق نعم ان كان العبد مكاتب او
 ما ذوباله في التجارة وقد احاطت به الديون فلا يظهر صحة اعراضه في حقها ذكره الاذوي وفي
 الثاني نظرا للولي لعدم الخط في اعراضه للولي عليه فاذا بلغ قبل اختيار التملك صح اعراضه فترفع
 لسوقه سرق من الغنيمة غانما او ولده او عبده او سيد قد نصيبه منها رده اليها فان تلف
 فبدا سرده اليها ولم يقطع حرا كان او عبدا لان له حقا فيها وكذا الواسق اكثر من نصيبه يرد
 فان تلف فبدا له ولا يقطع وينبغي ان يستقط عنه قدر نصيبه ان كان الغائبون محصورين كما في
 المهر الا في بيان في الفرع الا في ولو بعد اقرار الخس سوا اسرق منه ماله من الاخماس الاربعة
 وان بلغ ما سرقه منها نصيبا لذات او سرقه اجنبي غير كاف من الغنيمة قبل اقرار الخس ان
 الخس بعد اقراره وقبل اخراج حصته او من حصته اي من الخس بعد اقراره لم يقطع لان فيه
 مالا لبيت المال وله فيه حق ومن اربعة اخماس الغنيمة قطع لانه لا حق له فيها وكذا الواسق
 من اربعة اخماس الخس ان لم يكن من اهلها اي اهل استحقاقها والادلا يقطع ومن غل من الغنيمة
 شي وكان من الغائبين عن رفرع لوطي غانما جازيته من الغنيمة قبل القسمة وقبل اختيار التملك
 لو اقتصر على الثاني كان اولى واخصر كما سرتظيره فلا حد عليه لان له فيها شبهة ملك وهذا الحكم
 ثابت بعد اختيار التملك ايضا كما فيهم بالاولي ويعزى عالم الخس لا جاهل به فان قرب عهده بالا
 او شكا ببادية بعيدة عن العلماء بل ينهي عنه ويعزى حكمه ولزمه المهر للشبهة كوطي الاب جاز
 ابنه فان احبها لم يثبت الاستدلال في حصته وان كان موسرا لعدم الملك فان ملكها بعد نشيجه
 او بسبب اخر ثبت الاستدلال كما صح في الروضة وحزم به الراعي في المعسر ولزمه ارض نفق
 الولادة لخصته غيره لعدم ثبوت الاستدلال لكن عدم ثبوته الذي حزم به المصنف هو ما رآه
 في اصل الروضة ونقله الراعي عن العراقيين وكثير من غيرهم والذي رجحه في شرحه ونقله عن
 النص ثبوته في حصته وان كان موسرا لشبهة الملك وان لم تكن ملكه كما في وطى الاب جارية ابنه
 بل ادلى لان حق الغانم اقوي وعلى ما رجحه يسرى الاستدلال من حصته الموصلة سزال الثاني
 فنلزمه قيمة حصته شركا به بخلاف المعسر ويدخل فيها ارض نفق الولادة ويحلالم الروضة
 هنا تقوم شبه عليه في المهمات وقد اشترت الي بعبته بما تقررو فقط عنه حصته من المهر ان كان
 محصورا بان يسر ضبطهم اذ لا معنى لاخذه منه وردا عليه حيث لا مشقة في معرفتها بان
 لم يكونا محصورين ولم يفرز الامام الخس لاربابه ولا عيني شيئا اخذ امرايا في اخر وضرك
 المغنم هو اي نصيبه يرجع اليه عند التقاضي ولا يملك الامام ضبطهم ومعرفة نصيبه لما فيه

فرع

سلام

ية

من المشتبه قال الامام ويلخص ما ذكره بما اذا طابت نفسه لغرم الجميع فان قال استقوا القبيح فلا بد من اجابته ويؤخذ المشتبه ويؤخذ المشتبه فيه قال في الروضة ظاهرة كلامهم خلاف ما قاله وتحتل اخذ هذا القدر منه وان كان يستحقه المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وليلا يقدم بعض المستحقين في الاعطاء على بعض اى مع ارتكاب المشتبه وجعل الحسبان اقرزه الامام لا ريبه وكان وطى القام بعد ملك الفانيين وخرجت اى الجارية في حصة قوم هواي واطيها منهم ثم شكاوه فيها ولا حتى كد من انه يقدم من المهر قسطهم وان كان قبل ملكهم فكانوا محصورين لان المهر لا يخص هنا بل يوزع عليهم فيسقط عن الوطى حصته منه ويلزمه حصة الباقيين وما ذكر من احكام المهر ياتي مثله في قسمة السراية كما ذكره الاصل ولا يثبت فيها اى الجارية القسمة وهي حامل حوران ان جعلناها اى القسمة بيضا وهل يقوم عليه ويسم القسمة للامام فيجعلها في المقتم لان الاحبال حال بين الفانيين وبينها بيضا وفسمة ام تكون الجارية حصة م تدخل في القسمة وان كانت حاملا لمجر للضرورة فتدخلان والا وجه الاول فان وضعت حملها ونحوه سب الشبهة سواء كان الوطى موسرا ام معسر هذا ما صححه الاصل هنا كما لعراقيين وقيل ان كان معسرا ما حر منه قدر حصته فقط كابلاده وهذا موافق لما قدمه كاصله في النكاح في التلام على وعلى الاب الامة المشتركة بين ابنه واجنبي قالاهنا والخلاف في تعيين الحرية بحري في ولد الشريك المعسر فيكون الاصح انه حر كله لثبته صح من باب دية الجنتين وباب الكتابة التبعين وانما ذكر المصنف ومنع الولد مع انه حر قبل وضعه ليرتب عليه قوله وتلزمه قيمة الولد لان منع رقه باحباله مع عدم معرفته الام عليه وحكمها اى قيمة الولد حكم المهر وقيمة السراية فيمارس ويختل الام في المقتم فخص مع بقية المال ان وضعت قبل القسمة وادخلت وحدها وقوله وهل تقوم اى اخره مفرغ على عدم ثبوت الاستيلاء ولو اولد امرأة فنهى حر بنكاح او زنا فالذي استقر عليه جواب القاضي انه كالام حرة ورفا قال الامام وهو الوجه انه لا سب لحرية الاحرية الام فتقدر بها ذكر الاصل وان وطى جارية الحس بعد القسمة عبادة الاصل بعد اقرار الحس غانم او اجنبي حر كوطى جاريته ببت المال بخلاف سوقته لان سبقت منه الثقة لا الاعفاف وان وطى الاجنبي جاريته من الاخماس الاربعة حد الا ان يكون له في الفانيين ولد او مكاتع وان اعتق عبد من القسمة او كان فيها من يعتق عليه لم يعتق قبل اختيار التملك لعدم دخوله في ملكه وفارق ثبوت الاستيلاء على ما مر بقوة الاستيلاء بدليل نفوذ استيلاء المحنون واستيلاء الاب جاريته ابنه دول اعتمادا وان الوطى اختيار التملك بل يرجع وطى البائع في زمن الحاد فيختار خلاف الاعتاق اما بعد اختيار التملك فيعتق عليه وينظر اى يساره واعساره في تعزيم الباقي فتزوج ولو دخل مسلم دار الحرب سقروا واسراياه وابنه ابانح العاقل لم يعتق منه شي في الحال لانه لا يرق بالاسر حتى تختار الامام استرقاقه وحسينه للناس ملكه فان ملكه عتق عليه اربعة اخماسه فان كان موسرا قوم عليه اخس لاهله وان لم يملكه لم يعتق شي منه وكذا اذا لم يكن تحت الامام استرقاقه بان اختار قتله او فذاه او المس عليه وان اسراة او ابنتا بالغ رقت بالاسر فلا حاجة الى اختيار الامام فان اختار المساق فحكم امر في نظيره قبلها وكذا ابنه الاول ولده الصغير ان

فرع

التمتدح

ان اسره رق بالاسر وجري فيه ما ذكر ان كان رقيا لحر في كان تزوج حرة في امة لحر في فانت بولد او قهر حرة في ولد لحر في او اشتراه منه ثم اسلم في الثلاث وهذا الشرط من زيادته ذكره شيالا لتصور سبي الرجل ولده الصغير لان الصغير تمتع اباه في الاسلام فلا يتصور منه سبيه فاذا كان رقيا لحر في تصور منه ذلك وان كان الفانيون فتيين واخذوا اى عتقوا من يلقى عليهم جميعا لم يتوقف عتقهم له الا على اختيارهم التملك ففضل في حكم عقار الثفارة ويملك عقارهم بالاستيلاء عليه مع اعتبار التملك كالاستيلاء ولعموم الادلة كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية وخرج بعقارهم مواهم فلا يملك بالاستيلاء لانهم لم يملكون اذ لا يملك الا بالاصحاب كما مر في باب امانك ففتحت لمحا لا عنوة لقوله تعالى ولو قاتلهم الذين كفروا ولو لا الاديه يعني اهل مكة وقوله وهو الذي كف ايديهم عنكم وايدىكم عنهم بطرحة وقوله وعدكم الله مغايم كثيرة تاخذونها فجل لکم هذه اى قوله واضري لم تقدر روا عليها اى بالتمهر قبل التي عليها غنائم حين والذي لم يندروا عليها غنائم مكة ومن قال ففتحت عنوة معناه انه دخل مستعدا للقتال لو قوتل قاله الفرزاي نبيوتكم اهلها لا وقف فبصح بيعها اذ لم ينزل الناس شيئا يعونها ولقوله صلى الله عليه وسلم هل لنا عقيل من دار يعني انه يعني انه باعها رواه البخاري قال الرويان ويكره بيعها واحدا لثلاث لان ونازعه النووي في مجموعه وقاله ان خلافة الاولى لان لم يرد فيه اي مقصود قال الزركشي والاول هو المنصوص واما سواد العراق من البلاد وهو من اضافة الجنس الى بعضه لان السواد ازيد من العراق خمسة وثلاثين فرسخا كما قاله الماوردي وسمى سوادا لانهم خرجوا من البادية فرادى حضرة الزرع والاشجار المصلحة والحضرة ترى من السواد اقل فقالوا اما هذا السواد لان بين اللوتين تقارباً فيطلق اسم احدهما على الاخر ففتحت في زمن عمر رضي الله عنه عنوة عتق بفتح العين اى قهره وعليه لان قسم بين الفانيين وارضى عمر رضي الله عنه القسمة بعوض وبغيره واستردوه ووقفه دون ابنه ذروة عليا لان خاف تعطيل الجهاد باشتغالهم بعمارته لو تركه با ولان لم يستحسن قطع من بعدهم عن رقبته ومنعته واجرة من اهلها اجارة موبدة المضروب عليه غير خلاف جابر الاجارات وجوزت كل ذلك للمصلحة الكلية قال العلماء لانه بالاسترداد رجع الى حكم اموال الكفار وبلا ما ان يفعل بالمصلحة الكلية في اموالهم ما لا يجوز مثله في اموالنا كما ياتي مثله في سلبه البداءة والرجعة وغيرها والخراج المضروب عليه اجرة متعة تؤدى كل سنة لمصالحنا وليس لاهل السواد بيعه ورهنه وهبته لكونه موارثا وولم اجارته مدة معلومة لا موبدة كما في الاجارات وانما خولف في اجارة عمر للمصلحة الكلية كما مر ولا يجوز لغیر ما كتبه از عايم عنه ويقول انما اشتغله واعطى الخراج لانهم ملكوها بالارق المنفعة بعدد عين ابائهم مع عمر واجارة لازمة لا تنفسح بالموت واما دورهم اى ابنتها ليجوز بيعها اذ لم ينكره احد ولهذا لا يوجب عليها خراج وكان وقفها يعني الى خرابها نعم ان كانت التماس اجزا الارض الموروثة لم يجر بيعها قاله الاذري ففتقها وعليه حمل سواد العراق من الاشجار ثمارها للمسلمين ببيعها الامام ويصرفها اى انما يؤوله ان لا يبيعها ويصرفها لنفسها صرح به الاصل مصادف الخراج

سنوي

فصل

م

يديهم

فتق البني من النصارى وقيل به
بأنه من اليهود من انهم حال الفتح
وقد تجوز بيعه من ما فيها
اي ارضهم

ومما رفته معالي المسلمين الامم بالدم منها ومنها مداني اغنياء ومفقروهم وحد السوا من عبادان
بالا المشددة الى حلة من المودع الحوا الميم طولا ومن عدب القادسة من طوان بقم الحارضا
باجام اهل التاريخ **ما خلا البصرة** بفتح الباء اشهر من غيرها وكسرها فانها وان كانت داخلية في جد السود
ليس لها حكمه لا ما حدثت بعد فتحه ووقفه فاحيا ما عثات بن ابي العاص وعقبه بن عزوان في زمن
عمر رضي الله عنهم سنة سبع عشرة ولم يعبد بها صنم قط **الا عرات شري وجلبتها** والاسرار
خوبها اي عزري وجلبتها **سواي** حد السواد بالفراسخ مائة وستون فرسخا سوا وثمانون
فرسخا والجرب قولان احدهما ان ثمان وثلاثون الف الف جرب وثانيهما ستة وثلاثون
الف الف حكام الراعي قال ويمكن ان يرجع التفاوت الى ما يقع في الحد المذكور من السباح
والغلول والفرق وبحاري الانهار ونحوها سيما لا يزرع فكان تبعهم اخرجها عن الحساب والحج
اي قدره في كل سنة ما فوضه ثمان بن حنيف لما بعته عمر ماسحا وهو علي كل جرب شعير
درهما وجرب خطة اربعة وجرب شجر قصب سكر ستة وجرب نخل ثمانية وجرب
كرم عشرون وجرب بيتوا شاة عشر درهما والجرب عشرون قصبان كل قصبه ستة اذرع
بأنها شجرة كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجرب ساحة مربعة من الارض
بين كل جانبين منها يستون ذراعاها شيئا وقال في الانوار الجرب ثلاثة الاف وستائة ذراع
واما مفرقا لا يركب شيئا لان الرقعة وغيرها انها فتحت صليما ثم نكثوا ففخها عمر ثانيا عنوه
وفي وصيته الشافعي الام ما يقضي انها فتحت صليما واما الشام فقال الاذري انها فتحت صليما كما مر
به الجوري بل ذكر في كتاب الخراج ان كثير منها فتح عنه **لزم ان** اي الامام اليوم ان
يقف ارض الغنمة **كما** فعل عمر رضي الله عنه جاز وعذا سائر عقادها ومنقولها فان ربي
الغنائم بذلك كظيره فيما روي عن عمر رضي الله عنه لا يهر اعليهم وان ضيها انها تستغفر عن
الجهاد لانها ملكهم لكن يهرم عليا خزوج الي الجهاد بحسب الحاجة وعلم من خلاصه انه لو امتنع بعض
لم يقهره ويكون احتي بماله وبه صرح الاصل ولا يرد شي من الغنمة الخراج الا برضى الغنائم
لانهم ملكوا ان يتلوا لها الباب الثاني في الامان للكاتب والاصل فيه الاية وان احسن المشرئين
استجارن وخبر العيصيين دمة المسلمين واحده يسعي بها وكسرها اذ نام من اخضر سلمي اي نقص
عمده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والذمة العهد والامان والحرمة والحق واما الذمة
في توهم تب المال في ذمته وبرت ذمته فلهما يعني اخبرته في البيع **لكل مسلم مكلف غير اسير**
ولا مكره حتى امرأة او عدا او ناسي او سبي ان كان كافرا **غير اسير** سوا كانا
بدار الحرب ام لا **انما** جماعته **محصور** من كثر يد حفره اي اهلها مخرج بالسلم الكافر لانه
سهم وليس اهلا للنظر والكلف غيره وما بعده للمكره والاسير اي المقيد والمحبوس وان لم يكن
مكرها لانه مشهورا بدينهم لا يعرف وجه المصلحة ولا وضع الامان ان ناسي المؤمن وليس الا
امنا اما اسير الدار وهو المطلق ببلاد الكفار المنوع من الخروج منها فيصير امانه كما
في التبييه وغيره وعليه قال الماوردي انما يكون موثقه امنا متابدا بالحرب لا غير لان
يصح

نوع

ما

بصرح بالامان في غير ما وبغير الاسير الكافر الاخير لانه بالاسيرت فيه حق للمسلمين وصورة الماوردي
لعمالي اسره اما الذي اسره فانه بر منته اذا كان باقيا في يد من يقضه الامام كما يجوز قبله وفتح
حقه الامان للظفر من زياد قد لم يستلها جزم الماوردي وغيره وصحها البليقي وغيره وتبعية
امان الامان السيد والرجل لا يمنع امراد حجة العتد لها وبالمحسورين غيرهم كاهل بلد او ناحية فلا
يؤمنهم الا حاد ليه لا يتطل الجهاد فيها ما منهم وقدين ضابط ذلك بقوله **والشرط ان لا يوردي الامان**
الي ابطال الجهاد في تلك الناحية لان الجهاد شعار الدين والدعوة القويمة وهو من اعظم مكاسب
المسلمين فلا يجوز ان يظهر بامان الاحاد اسدا **ادلاي مكلف حل الزاد** والعلم فلو انا اطا
علي طرق العزاة واحتجنا الي حل ذلك ولو الامان لاخذنا اطعمة الكفار لم يصح الامان للصورة
والنصرح به من زيادته فلو اسر كل واحد منا واحدا وجما عهدهم **وتعاقبوا** اصح اما انهم الي
طهور الخطر وان امنوهم معا بطل في الجميع وقوله اي المسلم وان تعدد كنت امنته مقبول قبل اسر
لا بعده لانه يملك امانه قبل الاسر لا بعده نعم ان شهد له اثنان لم يشاد كان في الاخبار قبل منه ولا
ينقص امان مسلم لكان في الاخوف خيانة سياتي ما يعني من هذا سر زيادة فصل ويعتد الامان
بالصريح كاجر تك واستك وانت تحاذ وانت امن ولا بأس عليك ولا تخف ولا تنزع وممن
بالعجبة اي لا خوف عليك وادخال الكافر على الاثمة من زيادته وبالضمان كانت علي ما يجب
ولكن كيف ثبت وكخوه كالمذكور بقوله **وتسما** بالوقوفانية وبارسالة اي المسلم المذكور
مكلفا ولو كان او بالتعليق بالفردي كقوله ان جاز يد فقد استك لبنا الباب على التوسعة
وباشارة نهمته ولو من ناطق لكن يعتبر في كونها ضمانية من الاخرس ان يحضرهم بها فطون
فان نهمها كل احد فصرح بحالهم من الطلاق ونظمه وكخوه من زيادته ولا حاجة اليها فان امنه
المسلم في بلاد الاسلام او ببلد معين ولو من دار الكفر من قيه وفي طريقه اليه من دار الجح
لا في غيره وان اطلق امانه له وهو وان اما ما كانا ونايسه باقليم او كخوه في اي فوا من ي
حل ولا بد والافني موضع سكناه وفي الطريق اليه من دار الحرب ما لم يعدل عنه باكر من
قدرا الحاجة ويشترط في حصة الامان علم الكافر به وكذا يشترط قبوله له ولو بما يشترطه
كما ياتي وجوز قتله قبل ذلك اي قبل علمه وقبوله ويكني ما يشترط لقبول كترك القتال وكاشا
وتقدم اسحارة منه منه وما ذكره من اعتبار القبول رحمه المنهاج فيما لقول المحرر والاصل الظا
اعتباره زاد الاصل به قطع الغزالي واكتفى البغوي بالسكوت وما قاله البغوي هو المنقول
والاول انما هو بحث الامام وتبعه عليه الغزالي ذكره العلامة بن النقيب وذكر كخوه البليقي
وغيره فان قيل الكافر الامان وقال لا او سكر فهو ر للامان لان الامان لا يختص بطرف
فان اشار مسلم لكافر فظنه **لحمه** باشارته فجاواوا كرا المسلم انه امنه بها او امنه صبي وكخوه
من لا يبع امانه وطن صحته اي الامان **بلغناه** ما منه ولا نقضاله لعذره فان قال في الاولي علمت انه
لم يرد الامان وفي الثانية علمت انه لا يبع امانه لم يبلغ الماس بل يجوز اعتنا له اذ لا امان له فان

محل

هـ

ما من المكبر قبل ان يبين فلا امان ولا اعتنا فيبلغ المامن فرب ما من من اعتنا وصيغة الامان
موفيا اذا دخل الكفار بلادنا بلا سبب امان دخل اليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او لشماخ القران او نحوه مما يتبادر
به للحنن اذا ظهر له فبوامن لا من دخل لثان فليس امانا فلو اخبره مسلم انها اي الفخار اي الدخول
لها امان فان صدقه بلغ المامن ولا يعتنا وكذا لو سمع مسلما يقول من دخل تاجرا فهو امن ودخل
وقال طنت صحته وبه صور الاصل والا اي وان لم يصدقته اغتسل وكذا يقتل ان لم يخبره
مسلم وان ظن ان الدخول لها امان اذا لا مستند لظنه ولا امان الا اذا وجد حمله اي الفخار اي
الدخول لها امان ان راي للدخول لها مصلحة كما صرح به الاصل فاذا قال من دخل تاجرا فهو امن جاز
وابتغ وشبهه لا يصح من الاحاد ومدة اي الامان ان اطلق اربعة اشهر فيصح بخلافه في الهدية
هذه افعال الاذرى مستثنى من قولهم الامان كالهدي لان بابه اوسع بدليل صحته من الاحاد
بخلافها ولو عتقد اكثر منها بل الزايد عليها اي بطل العقد منه فقط اي لا ينعاده تقيقا
للمصلحة واما الزايد لضعفنا المنوط بنظر الامام فلهو في الهدية قال الزركشي وجعل التقييد هذه
في الرجال اما النساء فلا يخفى انه لا يحتاج فيهن لتقييد مدة ونقل عن نصر الام ما يورده قال
وانما منع الرجال من التمسك لئلا يتركوا الجهاد والمرأة ليست من اهله وبلغ بعد ما اي الاربع اشهر
الما من ويبطل تجسس وطلبه اذا من شرط الامان انتفا الضرر دون ظهور المصلحة وبه صرح الاصل
لكن قال القاضي قال اصحابنا انما يجوز بالمصلحة قال البلعيني وهو الاربع نظرا وللكتاب وفي نسخة
ولكن من ينفذ اي الامان لانه حايث من قلمه لا لنا وان يستشعرنا خيانة منهم لانه لازم من قبلنا
وللإمام بطلان الخيانة اي لا يستشعره احيانا منهم لان المهادنة تنبذ بذلك فاما الاحاد
اولي فضل تجب الخيرة من دار الكفر الى دار الاسلام علي مستطيع لها ان يخرج عن اظهار دينه
لقوله تعالى الذين يتوفاهم الملائكة فاني انفسهم الاية والخبر اي داود وغيره تاثيري من كل مسلم
مقيم بين أظهر المشركين سواء الرجل والمرأة وان لم يجد محرما وكذا اكل من أظهر خيابة من بلاد
الاسلام ولم يقتل منه ولم يقدري على اظهاره بقرعة من الهجرة منها فقله الاذرى وغيره عن صاحب المعتمد
وقله الزركشي عن العنوي ايضا واستثنى الملقين ايضا من ذلك ما اذا كان في اقامته مصلح للمسلمين بخلاف
له الاقامة فان لم يستطع الحزم فهو عند راي ان يستطع فان فتح البلد قبل ان يهاجر سخط عنه
الحج وصرح به الاصل وان عد على اظهار دينه لكونه مطاعا في قومه او لان له ثم عشرة تحية
ولم يخف نفسه فيه استحق له ان يهاجر لئلا يكثر سوء ادهم او عيل المم او يكد واله ولا يجب
لانه مملوك عليه وسلم بعث عثمان يوم احد يديه الى مكة لان عشيرته به فيقتدر على اظهار
دينه لان حجي سلا عنده ثم فلا يستحب له ان يهاجر لئلا يضل ان يقيم ثم فان قد روي الاعترا
والاعتناع في دار الحرب مع كونه قادرا على اظهار دينه ولم يخف نفسه فيه حرمات اي الهجرة
من بلاد موطنه دار الاسلام فلوها حركها دار الحرب نعم ان روي بصرة المسلمين بمكة فلا وضر
ايها حركها لما وروي وقائلهم على الاسلام ان قدروا الاندلس على ان يهاجروا ولم يقدروا على اظهار
دينه الدواب ان قدس عليه مخلصه بد من تهر الا سر قوص الاصل لا سير بالمقهور بيان حقيقة

فرع

مسلم

لا حرج

لا حرج غير مقصور وتقيدي بعدم قدرته على اظهار دينه هو ما حزم به المصنف في شرح
الارشاد كما لقوي وغيره وقال الزركشي انه قياس ما من في الهجرة لظنه قال قبله سواء امكنه
اظهار دينه ام لا ونقله عن صحيح الامام وان اطلقوه من الاسر بلا مشروط فله اعتنا لم يقتل
وسبوا واحدا للمال الا امان وان اطلقوه على انه امن منهم حرم عليه اعتنا وان لم
يؤمنهم وكذا ان امنهم وان لم يؤمنوه حانص عليه في الام لان الامان لا يختص بطرف واستثنى
منه في الام ما لو قالوا امانك ولا امان لنا عليك ولو تبعه قوم بعد خروجه فله تقديم وقتلهم
في الدفع بكل حال ذكره الاصل او هو اطلقوه بشرط ان لا يخرج عنهم وحلفوه مكرها علي
ذلك ولو بالطلاق يخرج وجوب ان لم يكن اظهرا دينه وحلف الوفا بالشرط واليمين لا يبيح له الا
حيث حرمت ولم تخش عدم انعقاد يمينه وان حلف لم ترغيبا لهم ليتقوا به ولا يهملوه بالخروج
بلا مشروط منهم ولو كان حلفه قتل الاطلاق حيث خروجه بان عقاد يمينه فان كان ثم شرط
بان قالوا لا تطلقك حتى تحلف ان لا يخرج فحلف فاطلقوه فخرج لم تخش كما لو اخذ للصومس جلا
وقالوا لا تتركك حتى تحلف ان لا يخرج فحلف ثم اخبر بمكانهم لم تخش لانه عين اكرامه
من زيادته بالشرط لاحاجه اليه بل قد يرمي خلاف المراد وحرم عليه اعتنا بعد اي بعد اطلاق
لاهم امنوه ولم عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عنده لم يبرده عليه ولو امنهم عليه
ولا يضمنه لانه لم يكن معنونا على الغزي الذي كان يبرده خلاف المقصود اذا عصبه اخذه من
من العاصب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان معنونا على العاصب فاذا تم حكمه وترجى عدم
الضمان من زيادته فان التزم لم يقتل خروجه ما لا فدا وهو مختار لا مكره او ان يعود اليهم
بعد خروجه الى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم ويستحب له الوفا بالمال الذي التزم
ليتمدوا الشرط في اطلاق الاسرا وانما لم يجب لانه التزم ان يخرج حق قال الروابي وغيره
والمال المبعوث اليهم فدا لا يملكونه لانه ما خوذ بغير حق وان باعهم لم يبرم التمس ان يصح البيع
كما لو باع مسلما والاراد العين عبارة الاصل ولو اشترى منهم الا سير شيئا يبعث اليهم منه
او اقترض فان كان محتارا الزمة الوفا او مكرها فالمرتب ان العقد باطل وجب رد العين كما
لو اكره مسلم مسلما على الشرا قال ولو لم يجز لظن بيع بل قالوا اخذ هذا وبعث اليها كذا امن بماله
فقال نعم فلو كان فهو كالشرا مكرها وان وكلوه ببيع بقي لهم بدوا باعهم ورد منه اليهم فخرج
لوتبارك روي اي مسلم وكافر باذن الامام او بدونه بشرط عدم اعانه اي ان لا يعين المسلمون
المسلم والكفار الكافر الى انتفضا القتال او بغير شرط لكن كان عدم الاعانه عادة فقتل
انتفضا القتال وروي احدهما منه ما او اخش الكافر قتلنا هجوا لان الامان كان الى
وان شرط الامان الى دخوله الصف وفي له به وجوب وان فوا عنه فبعه لم يقتله ٢ و
اخذته انتفضا الكافر من قتلنا هجوا وان خالف الشرط اي شرط يمينه من
اخذته انتفضا الامان في الاذرى وانتفضا القتال في الثانية ولو شرط له التمس من قتله فهو شرط

مه ج

مه

مخرج

ن

منهم

باطل لما فيه من الضرر وهل يفسد به اصل الامان وجها ذكره الاصل **وان اعانه اصحابه** فقلنا
 مطلقا **وقلنا ايضا ان رضى** باعائهم له بان استخدموا ولم يستخدموا لكن لم يمتنع خلاف ما
 اذا لم يرض بان منهم فلم يمتنعوا وعلم من علامته انه لا يجوز قتله بدون ما ذكره بل يجب الوفا بالشروط
 وبالعادة كما صرح به الاصل لان المبارزة عظمية الوقع ولا يتم الا بان يامن كل واحد منهما من عنقه
 اما اذا لم يشترط عدم الاعانة ولم تحو به عادة فيجوز قتله مطلقا **فصل لو عاهد الامام على ما**
 وهو ان لا يغليظ الشر يدعي به لدفعه عن نفسه بقوته ومنه سمي العلاج علاج لدفعه الداء
 ليدل على نفعه باسكان اللام اشهر من فتحها **ولو كان الامام نازلا تحتها وهو لا يدرك**
بها تحاويه معينه او متهمه منها لاني غيرها استحقها وما بالشروط ومع ذلك مع انها لها
 وعدم ملكها والقدره على تسليمها للحاجة اليه رقبته كانت او حرة لا يترك بالاسر هذا
 ان فتح اي القلعة بدلالة **ولو في وقت اخر** كان تركها هاتما عدنا اليها **ولو لم ينظر منها**
غيرها اي بغير الجارية بخلاف ما لو عاهد بحرية غيرها فيعتبر في الصحة ما يعتبر في غيرها
 فيها في سائر الحالات وخرج بالعلاج ما لو عاهد مسلما بما ذكره لان فيه انواع غير فلا يحتمل معه
 واختار مع الكافة لانه اعرف باحوال قلوبهم وطرقهم غالبا ولا ان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد
 والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه كذا انقله الاصل عن تصحيح الامام ثم نقل عن
 العرفيين جوازها واقتضى كلامه في باب الغنمة تصحيحه وصحة البلقيني وغيره كان الحاجة في
 قد تدعو الي ذلك وقد بسط الكلام على ذلك في شرح البهجة واستشتمل في المهمات الاحتيا
 بدلالة تحت القلعة وقال الراعي مقتضى ما ذكر في الجاهلية من اشتراط التبع عدم الاستحقاق
 وقبلا سمع على رد العبد من البلد وفتح البطلان لما ذكرناه من العطفه واجاب عنه بعضهم بان هذا
 مستثنى وبعضهم بان هذا محمول على ما اذا حصل فيه تعبد وظاهر كلام المصنف كانهما جوازا
 انه لا فرق بين القلعة المعينة والمهمة خلافا لظاهر قول اصله قلعة كذا قال الزركشي ولظاهر
 اعتبار التبعين كما صور به الجمهور لان غير الجمهور المعينة بكثر فيها الغور ولا حاجة حينئذ لذكر في
 تعليق الشيخ اي حامد انه لا فرق ولعله محمول على ما اذا اهتم في قلاع محصوره **فان لم يفتح او فتح**
بغير دلائل فلا شيء له وان لم يعلق الاستحقاق بالفتح اما في الاولى فلتعذر تسليم الجارية بدو
 الفتح فكان الاستحقاق مقيد بالفتح واما في الثانية فلان الاستحقاق لا يشترط مجرد دلالة بل بالفتح
 بها وكذا الحكم لو فتحها طائفة اخرى ولو بدلالة لا تنفعا معا قد تده معها ذكره الاصل **وان لم تكن**
المعينة فيها وما نت قبل اشتراطها اي الامام لا يعطيها للعلاج فلا شيء له لغرض الشروط
 او مات بعده ولو قبل التمكن من تسليمها **وجبت قيمة من ماتت بعد الظفر** لتعذر تسليمها وقد
 حصلت في يد الامام فكان التلقض ضمانه **لان ما نت قبله فلا شيء له** لعدم القدرة عليها وقيل
 يجب القيمة لان التعذر تلقض بما وقع حاصلة لتعذر التسليم فصار كما لو قال من رد عبيدي فليد
 هذه الجارية فردته وقد هربت فهو كالمات واذا وجبت قيمتها فلتجب **حيث يكون الرضا**
 اي من الاخماس الاربعه لاني اصل الغنمة ولا من سهم المصالح **ولو سلمت بعد التسليم**
 اي

اي اعطى **فصل** التعذر تسليمها بالاسلام بناء على عدم جوارشوا الكافر مسلما لكن قال البلقيني
 هذا البناء مردود بدليلين فاما قطعاً لانه استحقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك
 بالاسلام كما لو ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يومر باذالة ملكه عنها كما لو اسلم العبد الذي
 باعه المسلم للكافر قبل القبض لكن هناك تقيضه له الحالم وهنا لا يحتاج الى قبض وما ذكره على الاول
 من ان الواجب قيمتها هو ما عليه الجمهور ونقض عليه الشافعي في الامم ووقع في المنهاج كما صله
 ان الواجب اجرة المثل اما لو اسلم العالج ايضا فسلم اليه الا ان يكون اسلم بعدها لا يتقال صفة
 منها الى قيمتها قاله الامام والماوردي وغيرهما ووظا لصر على البناء السابق وقد مر ما فيه
لان اسلمت قبل الظفر وفي حرة فلا يعطى قيمتها لان اسلامها مطلقا يمنع تسليمها اليه كما يمنع
 بيع المسلم للكافر وقبل الظفر عتق ارقاها وما قاله من انه لا يعطى قيمتها من تصرفه وكلام اصله
 اصله يقتضي خلافه وهو ظاهر اما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها قد فاتته
 لانه عمل متبرعاً لكونه البلقيني وعلم غير بقتضيه **والتعيين في الجارية المهمة** فيما ذكره
 الامام ويجوز العلاج على القبول لان المشروطا جارية هذه جارية كما ان المسلم اليه ان يعين
 دابته بالصيغة المشروطة ويجوز المستحق على القبول **فان مات الجوارى** فيما اذا عاقده
 على مبيعه بعد الظفر فقيمتها جارية منهم يعينها له الامام كما يعين الجارية هذا كله
ان فتح عنوة فان فتح صلحا ودخلت اي الجارية المشروطة في الامام **ولو لم يرضوا اي اصحاب**
 القلعة تسليمها اي الجارية اليه ولا رضى العالج بغيرها **واصر** اكلمهم على عدم الرضى بذلك
 فقتلنا الصلح **والمسلم** بان يردوا الي القلعة ثم يستأنف القتال لانه صلح منع الوفا بما شرطنا
 قبله **وان رضوا اي اصحاب القلعة** بتسليم الجارية اليه بقيمتها اعطوا قيمتها وامضى الصلح **ومل**
من بيت المال اي سهم المصالح **او من اصل الغنمة** حتى ان يقول او من حيث يكون الرضى وجها
 قال الزركشي ارجحها الثاني اما اذا كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب
 القلعة واهله ولم تكن الجارية منهم تسلم اي الصلح **فروع من دخل منهم دارا بامان من العلم او دونه**
كان ما تحمده لا ما خافه بدار الحرب من المال والولد في امان ولو لم يشترط وحولها بدار امان
 من المال وسبعة حربي اخر بخلاف ما خلفه لا يدخل في امان الا ان شرط الامام وحوله فيه كما ذكره
 كذا في اخر الباب **وفان يد يا** كانه بالامان غنم دونه ما لا سام دية دمي **ولو** يكون ما معه
 من ملبوس ومركوب ولغنته فقط اي دون الولد وما لا يحتاج اليه من المال المعروف الجارى بذلك
 ودونه ما خلفه سوا الشروط ودونه ام لا يخلف ما مر في امان الامام لغنة كذا في الاصل وما فرقت
 اندفع ما قبل ان في كلامه العمل تناقضا وان نقص عهده **والحق بدار الحرب** ومن اسباب النقص ان
 يعود لبيوتن ثم **ولو** الذي عنده **بان على ما ند** وان ما منه هو فاذا قبل الجزية ترك ولده بلخ الامن
وكذا ما له الذي عنده بان على ما ند ما دام حيا **ولو دخل دارا لا خلفه** **ولو لم يقتل** لم يسب لان دخول
 لا خلفه بومنه كالموقوف لرسالة هذا **ان لم يقتل من اخذه دية** فان تمكن من ذلك واخذ شيئا منه
 لم عاد لياخذ الباقي فتعذر من نفسه القتل ولا سره عليه اذ اخر ما له ان يجعل في حصيل غرضه

ب
ن
ع

مامنه او امانه عام في جميع البلاد لم يجب تبليغه مامنه لان ما ينقل من بلادنا بلادهم من محل امانه
فلا يحتاج الى مدة الانتقال من موضع الامان كتاب عقد الجزية للكفار نطلق الجزية على العقد
وعلى المال الملتزم به وهي ماخوذة من الجاهل لكفنا عنهم وقيل من الجزاء يعني القضاء قال تعالى
وانتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تنقضي ويقال جزيت ديني اي قضيت وجمعها جزى كجزية
وفري والعقود التي تغير الكافر الا من دلالة امان وهدنة وجزية لان التامين ان تعليق لمحسور فهو
الامان وقد تقدم اذ يغير محسور كاصل اقليم او بلد فان كان الى غاية فهو الهدية وسياتي اولها الى غاية
فهي الجزية وهما مختصان بالامان بخلاف الامان كحاصر وقضيته ان تامين الامام غير محسورين
لا يمين امانا وان الجزية لا تنقضي من مامرين محسورين وليس مراد اولا اصل في الجزية قبل الاجماع
قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقد اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس همدان واهل بخارى ومن اهل خراسان كاهل اورد اورد
ومن اهل ابله كاهل واهل السجق وقال انه منقطع المعنى في ذكر ان في اخذها معونة لنا واهانة لهم
وربما يحلهم ذلك على الاسلام وفيه طر فان الاول في اركانها وهي خمسة عقد وصيغة ومعتود له
ومكان وماله معتود عليه الاول العاقبة وهو الامام او نائبه وعليه الاجابة لهم ان طلبوا وعقدوها
وامن بكهم سوا اراي فيها مصلحة ام لا لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية ولاما ربه في خبر سلم بخلاف ما
اذ لم يطلبوا او خاف مكرهم فلا يحكمهم فان عقد هاتم غيره من الاحاد لم يصح لانها من الامور الكلية
فتحتاج الى نظر واجتهاد فيما يتعلق بها من الصلاح والفساد ولكن يبلغون المامن ولا شيء عليه
اي على المعتود له وان اقام سنة فاكثرت لان العقود لغو لوقال عليهم كان السبب ويكتب الامام او
نائبه بعد العقد اسما وادياهم وحلاهم فزادته ههنا وهو تكرار فقد ذكره كاصله مع زيادة
اخر الكتاب الزمان الثاني الصيغة كسابر العقود وهي كقررتكم او اذنت لكم في الإقامة بدرا
شلا على الانقياد والحق اي حكمنا الذي يعتقدهون خرمه كالزنا والسرقه دون غيره كشراب
الخمر ونكاح المحوس المجام ويذكر لهم في العقد الجزية اي التزامها وذلك لان الانقياد والجزية
كالعوض عن التقرير فوجب ذكرها كالتمن في البيع والاجرة في الاجارة وفسر اعطاء الجزية في الآية
بالترامها والصغار بالترام احكاما قالوا واشهد الصغار على المرام حكم عليه بما لا يعتقده ويضطر
اي احتماله ويشترط تقديمه كالتن والاحرة لا التقوض لكف اي لكفهم عن الله تعالى في رسوله
صلى الله عليه وسلم لدخوله في ذكر الانقياد ولا بد في صحة العقد من لفظ دال على القبول كما
في الاجاب لمصنعت وقبلت وقوله وكوه من زيادته ولا حاجة اليه ويكتفى بالكتابة مع الية
وباشارة الاخرس المفهمة وظاهر انه يعتبر اتصال القبول بالاجاب كايصح لكن قال الا ذرعي
ونقريب عدم اعتنا به يلزم من العقد بقوله اي الكافر قوري كذا افتقره لان الاتيحاب
كالقبول فان عقد فامو قتا بوقت معلوم او مجهول كان قال اقترنكم ماشينا او ماشيا الله
او زيدا وما اترك الله لم يصح لان ذلك خلاف مقتضى العقد ولا بد لاسلام وهو لا يصح موقتا واما
قوله صلى الله عليه وسلم اقترنكم الله فانما اخرى في المهادنة حتى وادع يهود خيبر لاني
عقد

كتاب عقد الجزية

الركن الثاني

عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الامة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم يعلم ما عند الله بالوحي بخلاف
غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التامين بل يجوز الاطلاق وهو مقتضى التاميد او قال اقترنكم
ماشيتهم صح لان لهم هذا العقد متى شاؤوا وليس فيه الا التامين بمقتضى العقد خلاف الهدية
لا يصح بهذا اللفظ لانه يخرج عقد هاتم عن موضوعه من كونه موقتا الى ما يحتمل تاييده الممان في
لمقتضاه فصرحوا اقام من عقد من الامام او نائبه الجزية بدرا زنا سنة فاقترن عقد فاسد
سقط المسمى لفساد العقد وجب لكل سنة دينار لانه اقل الجزية وبلغ المامن او اقام كافر
سنة فاقترن عقد فلا مال عليه لما مضى بخلاف من سكن من الملتزمين لريكام دارا غصبا
كاسيا في لان عماد الجزية القبول وهذا الجزية لم يلتزم شيئا بخلاف الفلج وبجاز لنا اعتياله
اي قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون ذميا والمضى عليه بنفسه وماله وولده بخلاف
سبايا الحرب واسراها لان الغائبين سلكوها فاشترط استرضاهم ويلزم الممال اي الاجرة
من سكن دارا غصبا كما تقرروا متى من عليه وبدل الجزية ثبتت منه وجوبا واذ ابد لها
الاسير حرم قتله لان بدلها يستحق حتى الدم كما لو بدلها قبل الاسر لا استرقاقه فلا حرم لان
الاسلام اعظم من قبول الجزية والاسلام بعد الاسر لا يمنع الاسترقاق فقبول الجزية اولى ان لا يمنع
وماله معتوم كما فهم بالاولي وصرح به الاصل فصرح لسوقا ل من رايته في دارنا دخلت لسماع
كتاب الله او بامان مسلم او كذا رسالة ولو وعيد اي ولو في وعيد وفقد صدق فلا يقتصر
له لسوا كان معه كتاب ام لان الظاهر من حال الجزية انه لا يدخل دارنا بغير امان فقولته موافق
لظاهر قال التركي وهذا اذا ادعى ذلك قبل ان يسير عندنا اسيرا والام يصدق الا بينة ولو
انهم حلفوا احتيالا وذكركل من دخل لسماع كتاب الله او بامان مسلم من زيادته الركن الثالث
المعتود له ويشترط فيه عقل وبلوغ وحرية وذكورة وكونه ذميا او حرة من ياتي فلا الجزية
على مجنون مطبق جنونه لانها كحقن الدم وهو محقونه وطوبى له اي الجنون في اثنا العام على
المعتود له كونه ذميا وسياتي حكمه فلو تقطع جنونه لفق زمنه ان امة كيوم ويومين او يوبين
فاذا لم ينس افاقته عاما فاجتر اخذت منه الجزية اعتبارا للملازمة المنفردة بالازمنة المجتمعة
اما اذا لم يمكن التلقيق فالظاهرة انه يجري عليه احكام الجنون ولا اثر لغيره اي من جنونه
كساعة من فتنه من الجزية وكذا الاثر ليس بزمان الا فاقته فيما يظهر ولو اسر من لم
يجرمه عقد ولا امان كما له جنونه رف فلا يقتل تغليبا لحكم الجنون بخلاف ما اسر حاله افاقته
ولا جزية على صبي ورقين ولو فهو ذميا لما مر وقد كتبت عمر رضي الله عنه الي امراله جناد
انه لا ياخذ والجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي باسناد صحيح وروي ابو داود وغيره
ان صلى الله عليه وسلم لما وجه معاد الي اليمن اسره ان ياخذ من كل حال دينار وروي لا جزية
على العبد وكان العبد مال والمال لا جزية فيه ولا جزية على سبيله بسببه ويقارن البعض من
يقطع جنونه بان الجنون والافاقته لم يجتمعا في وقت واحد بخلافه هنا فان بلغ الصبي او
عق العبد وطلبنا منه الجزية فامتنع ولم يبدد بل بلغ المامن سوا اعتق مسلم ام ذمي وان يذ

فرع

فرع

الركن الثالث

٦

لم يكن عقد اب وسيد ولو كاف كل منهما قد اخله في عقد اذا بلغ او عتق كان قال قد التزم
هذا اعني وعن ابني اذا بلغ او عتق اذا اخلت واذ لم يكن ذلك فنعقد **فهي** اء عقد مستأنف
ويساوه **كغيره** لا تقطاع التبعية بالكمال ولوجوب جزية اخري وتقدم ان اعطاهما في الآية
معنى التزامها **وجعل** الامام حوله اي التابع والمتنوع **واحد** ليسهل عليه اخذ الجزية **ويستوي**
المالك المتكسر وهو المزمع التابع في بقية العام الذي ائتمن الكمال في اثنائه ان رضى التابع بذلك
او بوضو في الحول الثاني في اخذها مع جزية المتبوع في اخره لئلا يختلف او اخر الاخر **ان**
وان ثانيا **فما** يحول في اخذها لزم كلاهما عند تمام حوله **ولو بلغ الصبي** **فنعقد**
لنفسه هو او وليه **ياختر** من دينار لم يضمن لان الحقن يمكن دينار او دينارين لان فته مصلحة
حقن الدم **وان اختر** السفينة الحاقداي الحاققة باناس لم يضمنه الولي لان الحجر على ماله
لا على نفسه **وان** صاحب السفينة **عن القتل** الواجب عليه مستقده **ياختر** من ائتمن **يجمع**
اي لم يضمنه الولي كما تسرله الطعام في الخمره بمن عال صيانة لزوجته والفرق بينه وبين
معه له من عقد الجزية **ياختر** من دينار ان صون الدم في تلك يحصل بالدينار وصون الروح
لا يحصل في هذه الا بالزيادة **وتعقد الزمة لامرأة** **وخفي** طلبها بالبدل جزية ولا جزية عليهما
اما في المرأة فلما روي اما ان الخفي فلا احتمال انه اثني ويعلمها الامام بانه لا جزية عليها فان رغبنا
في بدليها فهي حرة لا تلتزم الا بالقبض كما يعلم مما روي **وصرعه** الاصل **فما** **يشتتر** عليها **التزام**
الاحكام وذكر العقد الخفي مع اشتراط الالتزام عليه من زيادته **ويسترق** المرأة ان دخلت
دارنا بلا امان وخو كطلب امان كالصبي وخو **وكما** **يضمن** فهم اي الكفار حال القتال من
قتل واسترقاق وغيرها ففعله **عن دخل** دارنا بلا امان وخو وهذا علم مما روي **ولو بان**
الخفي المعتود له الجزية **ذكر** **اطا** **النساء** جزية المرأة المأصية عملا بما في نفس الامر خلاف ما لو دخل
حزبي دارنا وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لاناخذ منه شيئا لما معنى كما مر اذ لم تعقد له الجزية وان
حاصر **القلعة** مثلا اي اهلها فندوا الجزية **عن النساء** **ون الرجال** لم يصالحهم فاندوا الحانهم
علي ذلك فاصح باطل فان لم يكن فيها **النساء** **والرجال** **العقد** بالجزية **ففي قول** **العقد** **لهم** **لأنهم**
هتجن الى صيانة انفسهم عن الرق كما يحتاج الرجال الى الصيانة عن القتل فعليه **يشتتر** عليهم
التزام الاحكام ولا يسترققن **ولا يلتزم** من المال اي الجزية فان بدلها جاهلات **تلتزم** **لها**
ردت **عليها** لانهم دانعنها على اعتقاد انها واجبة **وان علمن** **انه لا يلتزم** **الاولى** **انها لا يلتزم**
فند **لها** **نهي** **هبة** **تلتزم** **القبض** **بالاذن** **والنقر** **بالاذن** من زيادته **وفي قول** **لا تعقد**
لهم **بل** **يسين** لان الجزية تؤخذ لتقطع الحرب ولا حرب فيهن فان عقد لهم لم يتقرض لهم
حتى يرجعوا الى القلعة فاذا فتحها سبها من الظاهر الاول قال في الاصل والتولا **متفقان**
على انه لا يقبل من جزية ولا يوجر احد التزام **فان كان** **لهم** **في القلعة** **رجل** **وبذل**
الجزية **جارو** **عصبتهم** من القتل وغيره قال في الاصل كذا اطلقه مطلقون وخصه الامام
والفراي بما اذ لم يكن كن من اهله وهو حسن **فروع** يدخل في عقد الذمة للكافر المال

حتى

حتى العبد وكذا **الزوجة** **وطفا** **وجنون** له وسائر ما يستحقه وان لم يشترط دخوله اعتمادا على
قربينة الحال لان صاحبها لا يامن اذ لم يامن عليها فبذل له الجزية انما هو لعصمتها فيحرم ان لا يامن
من ائتمن شيئا منها غير الجمر والخنزير وخوها الصنات وسياتي انه لا يحرم اطلاق الجمر والخنزير
اذا اظهرها وكذا يدخل فيه من **اشترط** دخوله معه **من نساء** **وصبيان** **وجنان** **وخنا** **واولادها**
لهم **منه** **نساء** **وعامة** **ولو مضاه** **ة** **مخلاق** من لم يشترط دخوله منهم فليس له ان يشترط من شانهم
لانه يخرج عن الضبط واستشكل صاحب الواي ذلك بانه اذا كان الاستنباع انما يحصل بالشرط فلا
يتقيد بالاقارب وخوف قال ولعلم ارا اذ ابا للشرط ان يقول بشرط دخول اتبائي في العقد ولا
يعينهم وهو انظاره والافتية احتمال ان ينفذ عنه الزكشي واقره **فروع** **لو** **مات** **الحاكم** **على** **ان**
يودوا **الجزية** **من** **مالهم** **عن** **ما** **ينسب** **اليهم** **من** **النساء** **والصبيان** **والجنان** **سوي** **ما** **يودونه**
عن **النفس** **جاء** **وكما** **هم** **قبلا** **واجزية** **كثيرة** **خلاف** **ما** **لوصالحهم** **على** **ان** **يودوها** **من** **مال** **المذكورين**
الا **النساء** **فانهم** **ان** **اذن** **لهم** **فهم** **وكلا** **عنه** **ونى** **بدل** **لهم** **لها** **ما** **من** **فصل** **لا** **تعقد** **الجزية** **الا** **لهمود**
او **نصرا** **اي** **للالة** **السابقة** **او** **مجوسي** **لا** **له** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **اخذ** **الجزية** **من** **المجوس** **وقال** **سلبوا**
لهم **سنة** **اهل** **الكتاب** **ولان** **لهم** **شبهة** **كتاب** **والا** **ظن** **انهم** **كان** **لهم** **كتاب** **فرفع** **وكذا** **من** **زعم**
التمسك **بما** **لتمسك** **ابيه** **بالنور** **اي** **ببر** **بور** **دود** **وصحف** **ابراهيم** **وخوها** **ولولم** **يقبوا**
بينه **لتمسكهم** **بذلك** **فانها** **تعقد** **لهم** **وان** **حرم** **تد** **بذمة** **ومنا** **لهم** **اطلاق** **الالة** **ولا** **لها**
تعقد **للمجوس** **مع** **الاختلاف** **في** **اصل** **كتابهم** **فلهو** **لا** **اوي** **وكما** **حرم** **ذبا** **لهم** **مع** **هولة** **ومنا** **لهم**
بجرمان **من** **المجوس** **كما** **هو** **مقاوم** **من** **محله** **واما** **حرمها** **وحل** **عقد** **الجزية** **عملا** **بالاحتياط** **فهيما**
اما **عن** **المذكورين** **من** **لا** **كتاب** **له** **ولا** **شبهة** **كتاب** **كعبدة** **الاوثان** **والدائكة** **والشمس** **فلا**
تعقد **لهم** **الجزية** **فروع** **نقد** **ايضا** **لهم** **دخل** **اصل** **اليهود** **والنصر** **الالة** **الاسباب** **والنصر** **ولو**
بعد **التبديل** **في** **دينه** **لا** **بعد** **التسليم** **ولو** **يعيسى** **اي** **بشريعة** **فنعقد** **لا** **ولا** **ذي** **لهودا** **وتصر**
قبل **التسليم** **لدينه** **او** **معه** **ولو** **بعد** **التبديل** **فيه** **وان** **لم** **يختسوا** **البديل** **منه** **تقليبا** **لحقن** **الدم** **ولا**
امر **كتاب** **ولا** **هم** **وان** **بدلوا** **فعلوم** **انه** **بقي** **فيه** **مال** **يبدل** **فلا** **يحط** **التمسك** **به** **عن** **شبهة** **كتاب**
المجوس **ولا** **تعقد** **لا** **ذم** **لهودا** **وتصر** **بعد** **التسليم** **بشريعة** **نفسا** **او** **يهود** **بعد** **بعثة** **عيسى**
كما **بايم** **لا** **هم** **تمسكوا** **بدين** **بطل** **وسقطت** **فصليته** **فان** **شككنا** **في** **دخولهم** **فيه** **اكان** **قبل** **التسليم**
او **بعد** **اقرونا** **هم** **بالجزية** **تقربا** **لحقن** **الدم** **كالمجوس** **وبه** **حكمت** **الجماعة** **في** **نصاري** **العرب**
وتعقد **ان** **تولد** **بين** **ختاني** **ووثني** **وان** **كان** **الكتاب** **امته** **تقليبا** **لحقن** **الدم** **لان** **شبهة** **الكتاب**
موجوده **وفي** **المناجحة** **والذبيحة** **علينا** **التخريم** **احتياط** **لا** **لجاسوس** **تخاف** **شره** **للنصر**
والجاسوس **ضاحك** **سوا** **الشركا** **ان** **الناسوس** **صاحب** **سرا** **لهم** **فروع** **تعقد** **الجزية** **لنصانية**
والنساء **ان** **لم** **تكنهم** **اليهود** **والنصاري** **ولم** **خال** **لهم** **في** **اصول** **بينهم** **والا** **لا** **تعقد** **لهم** **وكذا**
يعقد **لهم** **لواشك** **امرهم** **وان** **ظفرا** **يقوم** **وادعوا** **او** **بعضهم** **التمسك** **بما** **لتمسك** **ابائهم** **بكتاب**
قبل **التسليم** **والتبديل** **الان** **بما** **رو** **لو** **بعد** **التسليم** **صدقنا** **المدعين** **دون** **غيرهم** **وعقد** **لهم**

فروع

فصل

فروع

ثم

فروع

دينار لكل سنة عن كل واحد لما رواه الترمذي وغيره من معاذ انه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن امره ان يأخذ من كل حاكم دينار او عدله من العاشر ثياب تكون باليمن وظاهر الخبر ان اقلها دينار او ثوب ما قيمته دينار وبه اخذ البلقيني والمنصور الذي عليه الاحجاب ان اقلها دينار وعليه اذا عقد به جاز ان يعتصم عنه ما قيمته دينار وانما استع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه اخر المرق ومحل كون اقلها دينار عند قوتنا والا فقد نقل الدارمي عن المذهب انه يجوز عقدها باقل من دينار فقله الاذري وقال انه ظاهر مذهبنا **وتستحب المبالغة** اي المشاحجة مع الكافر العاقد لنفسه او لوكله في قدر الجزية حتى يزيد على دينار بل اذا امكنه ان يعقد بأكثر منه لم يجز ان يعقد بدونه الا للصحة وليس ان يفاد بينهم **فيعقد للفقير ما ربيعة والتوسط بدنيار** بل والنفس بدنيار فان ابي عقدها **الا بدنيار** اجب لانه الواجب والمبالغة كما تكون في العقد تكون في الاجد بدنيار انما صدروا به في الاخذ فقالوا يستحب للامام المبالغة حتى يأخذ من الغني الى اخره ويستثنى السفينة ولا يصح عقده ولا عقد الولي له قال الزايد على الدنيا خلافا للفاضي **فلو اشترى من رجل الزايد على دينار بعد العقد به** فناقض للعقد كما لو اشترى من ادا اصل الجزية فيبلغ المائتي كما يأتي فعلم انه يلزمه ان يشتري شيئا بأكثر من ثمن مثله فان بلغ المائتي وعاد باذنه لا بد من اعادة الاصل وعاد بطلت العقد بدنيار اجب كما لو طلبه او كان شرطوا اطلاق على كل فقير دينار وكل غني اربعة وكل متوسط دينار ان اعتبر هذه الاحوال اي الفقير والغني والغني وقت الاخذ لا وقت طروها ولا وقت العقد وخرج بقوله من زيارته واطلق اي الشرط ما لو قيد بان قيدت الاحوال المذكورة بوقت فبشيع والقول قول مدعي الفقير او المتوسط منهم بيمينه الا ان تقوم بينه بخلافه او يمهله مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كان انما نص عليه الشافعي في الام ولا تؤخذ الجزية في اثنا الحول **بالقسط** اي بالسيرة الاولين الامن مات واسلم اوله من العقد او بنده في اثنا الحول فيؤخذ بالقسط اذ وجوبها بالسكنى فاذا سكن بعض المدة وجب قسطه كالاجرة ثم ان لم يكن للميت وارث فتركته كلها في فلامعني لاخذ الجزية منها ولو كان له وارث غير مستغرق اخذ من نصيبه ما يتعلق به من الجزية وسقطت حصته بيت المال وقضت كالمهم انه لو حجج عليه بفلس في اثنا العام لا يؤخذ منه القسط حينئذ قال البلقيني وهو الحارثي على الفواعل لغير نص في الام على اخذه فلو مات وعده مع الجزية دين الادبي وضاق ماله عنهما سوى بينهما لان الجزية ليست بقرية حتى تكون كالزكاة ولا ان المعلق فيها حق الادبي من حيث انها اجرة وليس للامام طلب تجليل الجزية هذا علم من قوله ولا يؤخذ في اثنا الحول بالقسط **فصل في اقراء ابلدكم** بجزية **تستحب** بها **الشرط** ضيافة من يربهم سنا وان لم يكن المارن اهل الغنى لا على فقير لا يكثر فلا يشتر للفقير القيام بها والاصل في اشتراطها ما رواه البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صالح اهل ابلد على ثلاثين دينارا ولو كانوا اثلاثمائة رجل وعلى ضيافة من يربهم من المسلمين وروي الشيخان خبر الضيافة ثلاثة ايام ويحب لهم في العقد ايام الضيافة اي

نقل

اي قدرها في الحول كما في يوم فيه وسرة الاقامة كيوم او ثلاثة تسقى الغرور ولا يزيد مدتها اي كما يزيد زيارتها على الثلاث للخبر السابق وكان في الزيادة عليها مشقة فان وقع توافق على زيادة جاز كما صرح به الامام ونقل في الدخاير عن الاحباب انه يشترط عليهم ترويد المضيف كفاية يوم وليلة وبينهم لهم عدد الضيافة خيلا ورجلا بفتح الراوا سكان الحية كعشر من ضيفا في العام من اطفرسان كذا ومن الرجاله كذا اعلى الواحد منهم او الف كذا على الجميع وهنتر يؤذونها على انفسهم بقدر الجزية او يحل بعضهم عن بعض واذا اتفقا وتوا في الجزية تسحب ان يفاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغني عشر من مثله وعلى المتوسط عشرة ولا يفاوت بينهم في جنس الطعام لانه لو شرط على الغني اطعمة افاحق اعحف به الضيفان وبينهم لم جنس الطعام والادام وقد رها بالنسبة **فصل واحد** ان كان يقول لكل واحد من خبر البر وكذا من السن او غيرهما يجب عادتهم من العلف اي علف الدواب من تبن وحشيش وقت لا قدر اي لا يشترط بيا نه **الا الشير** ان كثره فيقدره واطلاق العلف لا يقتضي الشير فان كان واحد دواب ولم يعين عددا سئل العلف الا واحدة نص عليه في الام ولا يلزمه الا نسب يلزمهم اجرة طبيب وحام وخن دوا وبينهم المنازل اي منازل الضيفان من قنصل لسانهم ونبوت الفقراء الذين لا ضيافة عليهم **والكنائس** ونحوها الدافعة للحمل والبرد ويشترط عليهم تعلية الابواب ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على اهل الشام ولا يخرجون اي ارباب المنازل من منازلهم وان ضاقت وهي اي الضيافة زيادة على الجزية لانها مبنية على الاباحة والجزية على التملك ولهذا الاخرى فيها التفدية والتعسمة كما في الضيافة تلزم بالقبول منهم وان اعتاض عن اي الضيافة اي الامام ذراهم او دنانير ونحوها عبر الاصل بربها جاز واختصت باهل النى كالاصل الذي هو الدينار وبقا ريق الضيافة بان الحاجة اليها تقتضي التعميم وانما اعتبر رضام لان الضيافة قد تكون اهون عليهم فربح لضيافهم **فصل في طعام** من غير اكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هانها وضد المطالبة بالقوسن ولا طعام الغد ولا طعام الامس الذي لم ياتوا بطعامه بناء على ان الضيافة زائدة على الجزية وان ارحم الضيفان على المنيف لهم او عكسه خير المزدحم عليه فيخير المضيف في الاول والضيف في الثانية وان كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه والا بان تشاؤوا اقرب بينهم وليكن للضيفان عدلين يربهم امرم صرح به الاصل فقل والجزية تؤخذ من هي عليه برفق **فصل في ابلدكم** ويكفي في الضغار المزبور في اية الجزية ان يجري عليهم الحكم مما لا يعتد به من ماضيه الاحجاب بذلك وتفسيره بان يحبس الاخذ ويقوم الذي ويطلق راسه ويحجب ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب له بيمينته مردود بان هذه الالية باطلة ودعوى استحبابها او وجوبها اشتد خطا ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها **فصل في ابلدكم** او يرضونه بها **فصل** لو طلبت قومه ممن تعقد لهم الجزية عرب او عجم ان يردوا الجزية باسم الزكاة لا باسم الجزية وقد عرفوا حكمها وشرطوا ان تضعف عليهم اجبوا الي ذلك ان رآه الامام وبسطة عنهم الا هانه

مرع

فصل

فصل

واسم الجزية اقتد بعمر رضي الله عنه في يضاري العرب لما قالوا له نحن عرب لا نؤدي ما تؤدونه
فجاءنا ما يأخذ بعضكم من بعض يوتون الزكاة ولم ينكر عليه فيه أحد فكان إجماعاً وعقد لهم الزكاة
موجباً فليس أحد نقض ما فعله هذا أن يفتوا وأما بدنيار والله فلا يجابوا ولو اقتضى إجماعهم
تسليم بعض منهم عن بعض ما فيقول الإمام في صورة العقد جعلت عليه صنف الصدقة لوضاكن
عليه أو كونه في أي الأموال المأخوذة باسم الزكاة جزية حقيقة وإن بدل اسم فصرف مصرف
التي ضمن عمر الله قالها ولا حتى أبو الاسم ورضوا بالمعنى ولا يؤخذ من ما صبي ومجنون وامرأة
وحنثي خلأ العقير فإن وفي قد لا يلا تصعيف أو تصعيف أن تصعيف بالدينار فقلنا لا طناً
كأن أحد فلو لثروا وعسر عدا ٢٧ معرفة الوفا بالدينار لم يجر إلا أخذ بعلية الظن بل بشرط تحقق
أخذ دينار عن كل رأس ولا يتعين تصعيفاً فيجوز تزبيحاً وتخييساً وخوها على بروب بالشرط المذكور
ولو شرط الضعيف للزكاة وله أي زاد على دينار وديناراً بالدينار بأن سألوا استقاط الزكاة
وأما دقة اسم الجزية أجيبوا لأن الزكاة أثبتت لتغير الاسم فإن رضوا بالاسم وجبت استقاطها
وإن قل الصنف عن الزكاة زاد في الضعيف حتى يستوفيه فصرح الفقهاء أن الزكاة
المأخوذة من غير ما هو فيكون من جنس من الأبل شاتان ومن الغنم شاتان ومن ثلثين
من البقر شاتان ومن ثمانين ديناراً ديناراً ومن مائة درهم عشرة دراهم ومما سقى عونه العشر
ومن المراكب خمساً وهكذا ولا ينعف الجيران لو أحرقناه أو عطيناه ليلك بلك الضعيف ولا ند
على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فلو ملك متناولك ينسب إليه أولم يكن له ثلثا ليلك
الخرج بنى محاضن مع أعطى الجيران وحققين مع إخلة يعطى في النزول مع كل واحدة شاتين
أو عشرين درهماً بل أخذ في الضعيف مع كل واحدة مثلاً ذلك ويجعل الإمام الجيران من أي
كما يغيره إذا أخذه إلى التي ولا يأخذ مما من دون الضراب بالعتق كشاة من عشرين ورضى شاة
من عشرين لا تقرأنا ورد في الميزان المسمى وهل يجوز الضراب كل الجوز أو أحده وجوان في الكفاية
تناس باب الزكاة تزجي لا وله وقيل ليس هتبار الكفاية والفقير والتوسط آخر الجوز في هذا
الباب ترجيح الثاني ويأخذ من ما بين من المال ثمان حقائق أو عشرين ديناراً يكون ولا يفرق
فلا يأخذ ربع حقائق وخمس ديناراً كما لا يفرق في الزكاة قلت وفيه نظر إذ لا تقصص
هنا خلاف ما هناك فصيل لا يؤخذ من جزى دشر دارنا رسولاً أو ثمانية فظطر
نحن المير أو لساع كلام لم نقول لأن له الرجوع بل إذا ت فأن لم يضطر المير واستقر عليهم العام
أخذ من ولو أكثر من عشرين جاز كما فعله عمر رضي الله عنه بخلاف ما إذا لم يشترط عليهم العام
لم يلتزموا أو جئنا هذا العام في الزكاة على العكس كما في زيادة الجزية على دينار ويجوز له أن يشترط
عليهم دون أي العشر وأن يشترط عليهم أكثر على نوع من تجارات التز من نوع آخر ولو أعفاهم
عن الأخذ جاز لأن الحاجة قد تدعو إليه لاستماع المكاسب وغيره فإن شرط عليهم عشر الثمن
أي ثمن ما بيع من تجارة أمهلوا إلى البيع بخلاف ما لو شرط أن يأخذ من تجارهم والمأخوذ أي ما يؤخذ

في الجوز لا يؤخذ إلا مرة ولو ترددوا إلى بلادهم كالجزية ولا يؤخذ شيء من تجارة ذي ولا من
الجوز إلا أن شرط عليهم مع الجزية اقتد بعمر رضي الله عنه سواء كان بالحجاز أو بغيره ولا حاجة لقوله
الجوز ولا يؤخذ شيء من غير تجارة ما كان وأن دخل الحجاز ويطلب من أحد منه بركة حتى لا
يطالب حتى لا يات مرة أخرى قبل الجوز فصل لوضاكنهم وأبقينا أرضهم على ملكهم وصرفنا عليهم الجوز
يؤدونه كل سنة على كل حرب كذا البقي ذلك الجوز الجوزة عن كل واحد منهم جاز فالماخوذ جزية
تصرف مصرف البقي فلا يؤخذ من أرض صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا حنثي ويؤخذ الجوز منهم وإن
تزوج أي الأحرار وأبغوا أو وهبوا ما لم يسلموا إلا أن جزية كل موقد أسراهم مسلم أو أسراهم
مغلبة الثمن في الأولي والأجرة في الثانية والخراج باق على البايع والمجسر ويؤخذ منهم الجوز
فيما توانت يوتون عنه لا غير أي كما في موات لا بد بون عنه وإن أحيوه إلا بشرط أن شرط
عليهم أن يؤخذ ذلك عن ما كانوا وإن صرفنا على أن لا أرض لنا أو يسكنوا أو يؤدوا كل سنة
عن كل حرب كذا فهو أي المأخوذ منهم اجرة لأن ذلك عن اجرة فلا تسقط بأسلهم ولا
يشترط به أن يبلغ ديناراً والجزية باقية فيجب مع الاجرة ولا يجوز لهم بيع أي الأحرار ولا هتبار
ولهم اجرة لأن المستاجر يوجب ويؤخذ ذلك من أرض النساء والصبيان لا غيرهم ممن لا جزية عليه
لأنه اجرة الطير الثاني في حكم عقد الذمة فيلزمنا بعد عقدنا لهم القرض أنفسهم وأموالهم
لأنهم إنما يذلوا الجزية لعقبتهم وروى أبو داود وخبرنا الأئمة طه معاهد أو انتقصه أو كلفه فوق
طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنما يجيبه يوم القيامة ولو عصببت لهم جزى وجزى وجزى
ردت إليهم لعمري خبر على اليد ما أخذت حتى تؤديه ويعصى مقتضى الله أن الظاهر ما فلا يعصى ولا
يضمن وإن لم يظهرها وتراق الجزية على أسراهم منه وقبضه ولا من عليه لهم لأنهم قدور وأبا خبرهم
إليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه ثمن جزى أو حرم على المسلم قبضه أن علم الله من ذلك أنه
حرام في عقيدته والله لزمه القبول وما اقتضاه كلامه كاصلة في نكاح المشرى من الله لا حرم تبو
مع العلم ممنوع ويلزمنا الدب عنهم لعصمتهم أن كانوا مقيمين في دار الحرب وليس بهم مسلم أن لا
يلزمنا الدب عنهم بخلاف دارنا إلا أن شرط الدب عنهم ثم أو انفردوا بعنا ببلد محاورين لنا بلزمنا
ذلك لأننا أمنا أبا في الأولي وإن كره لنا طلبه والحقا لهم في الثانية بنا في العصمة وأن عقدت
أي الذمة بشرط أن لا يذب عنهم من غير بنا ممن يعصدهم لسبون من أهل الحرب وهم محاورون لنا
أو أن لا يذب عنهم وهم معنا كما فهم بالاولي وصرح به الأصل فبذلك العقد لتضمنه ثلثين الكفار منا
خلاف ما لو شرط أن لا يذب عنهم من غير بنا أو من غير محاورين لنا أو يجب علينا وعلى
من هادناهم عزم بذل ما اتلفناه أي نحن ومن هادناهم عليهم أي على أهل الذمة للعصمة في الحار
نعم كان اتفاق من هادناهم بعد لقضه العهد فلا غرم عليهم لا نه حر في وهذا يعلم مما يأتي فإن يذب
عنهم فلا جزية لكون عدم الدب كما لا يجب اجرة الدار إذا لم يوجد التمكن من الانتفاع به فإن طفر
الإمام عن آثار عليهم وأخذ أموالهم رد عليهم ما وصله من أموالهم ولا يصحون أي المحبسون على أهل
الذمة ما اتلفوه أن كانوا حربيين كما لو اتلفوا أموالنا فصل ويعتصمون وجوبها هنا ومما يأتي

فصل

الطرف الثاني

بين

فصل

من اصداف كنيسة وسعة وصومعة للرهبان ونحوها في بلد اصدف في دار الاسلام كقصد ادراكه
والبصر هو بلد اسم هذه كالمدينة واليمن لان كلامها صار ملكا لنا وان احدا لها معصية فلا يجوز في
دارنا فان وجدت كناسا مثله فاحذر اصلها بغيره لا تخاف ان كانت في قرية او قرية فاقبل
بما ان احدا في مالهم احدا في ثمنها بعد بنائها وان شرط احدا في بلادنا فند العقد
لفساد الشرط ومن بنيهم دارا لانا السيل مناد منهم منع كانت المعصية وان خصصوا الذين
بها فوجها من احدا وبهم حزم صاحب الشاغل كذلك كالوقف عليهم والثاني المنع انهم اذا انزروا
سكنها ما صاروا كناسهم ولو فتحنا بلد اعنوة ففقتنا كناسهم القايمة لاننا قد ملكناها بالانتداب
فمنعنا بقاها كناسهم ولم يبق لهم شي من متعدينا لذلك فعلنا ان لا يجوز لهم تباني من ذلك كما
صرح به الاصل او فتحنا صلحا على ان الارض لنا وسكنوها بخارج ونشرطوا القنايس مثلا
لهم او احدا منها مكنوا من ذلك وكانهم استنبوها وقوله مكنوا اولي من قول الاصل جاز لان الجواز
حكم شرعي ولم يرد الشرع جواز ذلك وانما المراد عدم المنع منه عليه السكينة والاي وان لم يشرطوا
ذلك منعوا او لم يبقاها كما منعوا من احدا لان اطلاق اللقمة يقتضي ان البلد كله صار بنا او فتحنا
صلحا على ان الارض لهم يودون خراجها ممنوعوا من القنايس ونحوها ولو اصدفوها لان الملك
والدار لهم ولا يمنعون من اكلها شرعا من حجر وخنزير واعبادهم وضرب ناقوسهم ومنعوا من
التجسس اي ابو الجاسوس وتبلغ الاخبار وسائر ما تنصرون به في ديارهم ولم يعمارة اي ترميم
قنايس جوارنا بقاها اذا استهدمت لانها بقاها فترمم ما تهدم لانها لا تترك حديد كذا قاله السكينة
والذي قاله من بون في شرح الوجيز والقضي كلامه الانفاق عليه انها ترمم بالان حديدة قال
في الاصل ولا يجب اخفاؤها يجوز تطيينها من داخل وخارج لا احدا لها لان العادة المذكورة ليست
بأحداث هل التقليل من زيادته وفيه ايهام انه تغليل للاخير لكن لا يخفى المراد فلما تهدمت
اي القنايس المتانة ولو تهدمها فاعادها بخلافها للفرق في اعادةها هذا يعني عاقلة وليس لهم
لاذ الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالاولي ومنعوا من اكلها القنايس هذا سبيل وعادة
الاصل ومنعوا من شرب الناقوس في الكنيسة كما يمنعون من اكلها الرخا في بلادهم قال في الاصل قال
الامام والامانوس من الجوس فليست اري فيه ما يوجب المنع وانما هو محوط وموطوب يوتجج فيها
الجوس حيفهم وليس كالباع والقنايس فانها تتعلق بالشعار ومنع الذي وجوبها من تطويل بناها
على بنا جاره المسلم وان لم يشرط عليهم في العقد جسر الاسلام بغيره ولا يعلى وليتم بناها ان وليا
بطلع على عورتها هذا ان لم ينفردوا بقرية فان انزروا بها جاز تطويل بناها والتقييد بهذا
يناسب التقييد اذ لا جاز لهم من المسلمين حسمه انه معلوم من التقييد بالجواز فلو قال لا ان
انزروا بقرية بل واخرها في قوله لا عال كان اري وان رضى الجار بذلك وبانه يمنع منه لان المنع
لحق الدين لا يخص حق الجار سواء كان بنا المسلم معتدلا ام لا غاية الاختصاص قال البيهقي وكل
المنع اذا كان لمنع بنا المسلم ما يعتاد في السكينة فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لان لم يتم بناوة اولاد
هدمه اي ان صار كذلك لم يمنع الذي من بنا حذاره على اقل مما يعتاد في السكينة لئلا يتقطر
عليه

عليه حنفا الذي عظمه المسلم باختياره او تغفل عليه باعساره قال الجرجاني والمراد بالجار اهل بلدته
دون جميع البلد قال الزركشي وهو ظاهر وكذا يمنع من المساواة لما سرفهم ما يحصل به التطويل
والمساواة لا حال اشتراهما مثلا وان لم يكن مستحق الهدم او بنوه قبل ان يملك بلادهم فلا يهدم لانه
ومنع حق لمن منع طلوع سطحه الا بعد تجديده بخلاف المسلم لانه مأمون وينع صبيانا من الاشرار على
المسلم بخلاف صبيانا حكامه في الكفاية عن الماوردي فان الهدم البناء المذكور امنع العلو والمساواة
كما صرح به الاصل قال الزركشي ولو استاجر دارا لينة لم يمنع من سكنها بلا خلاف قاله في المرشد
وهذا تجري مثله فيما لو ملك دارا لهما وشق حث قلنا لا يشرع له الروشن اي وهو الاصح والاصح
لان التولية من حقوق الملك والروشن حق الاسلام وقد زال فيه نظر انتهى وينعون من ركوب
الحبل ان لم ينفردوا لان فيه عزا فان انفردوا ببلدة او قرية في غير دارنا فوجها من احدا يمنع
منه فان ان تنقوا ابيه علينا وقاينهما لا يمنعون كاظها راجح قال الاذري وهو الاقرب الى النص
قال ولو استغنواهم في حرب حث يجوز فاقطعوا من تركهم من ركوبها من القتال لان ركوب القتال
ولو نفيسه ولا من ركوب الحمر ولو نفيسه لذلك وكذا البراذين الخمسة بخلاف النفيسه
ويركبوها بمنعنا بان جعلوا ارجلهم من جانب واحد قال في الاصل وكمن ان توسط ويفرق بين
ان يركبوا الى مسافة قريبة من البلد اذ اي بعيدة فيمنعون من الحضرة ويركبوها بالاحص
لا السرج وبالركاب الخشب لا الحديد ونحوه يثبت لهم على كل حقه ومنعون من حمل السلاح
مطلقا من اللحم المرنبة بالترش اي الذهب والفضة قال الزركشي في الاذري ولعله محمول
على الحضرة ونحوه دون الاسفار المحققة والطويلة هذا كله في الرجال لا في النساء والصبيان
ونحوها فلا يمنعون من ذلك اذ لا صغار عليهم كما لا جزيته عليهم صكاه الاصل عن من كج واقرة ووقف
فيه الزركشي وقال لا يخفى خلافه انهم صغار ان النساء يمشون بالغيار والزنا والتميز
بمخلاف ما هنا قال في الصلاح وينبغي منهم من خدمته الملوكة والامرا كما يمنعون من ركوب
الحبل شرع ويلجأ في الرحمة الي اضيق الطرق بحيث لا يقع في هذه ولا يصدمه حداد
لخبر الصحيحين لا تبادوا اليهود ولا النصارى بالسلام واذا القيم اقدم في طريق فانظر ومان
اضيقه فان قلت الطريق عن الرحمة فلا حرج ولا يوقر كما سرح به الاصل ولا يصدر في مجلس فيه سجون
امانة له وحرم موادته لقوله تعالى لا تحذقوا ما يؤمنون بانه واليوم الاخر الاية ولا يباي هذا اما
من في الوليمة من انه تكرر مخالطة لان الحال طه ترجع الي الطاهر والمودة الي الميل القلي فصل
وعليهم ولو نسا في دارنا ليس الغيار بكسر المعجمة وان لم يشرط عليهم وهو ان يخط كل منهم موضع لا
يعتاد الحياطة عليه كالصنف على ثوبه انظر لونا بخلافه اي يخط عليه ما يجالس لونه لونه
وبليس وذكرك للتمييز وان عررضي اسعنه ضاحكم على تغيير من يحضر من الصحابة حمار واه
البيهقي وانما يفعل النبي صلى الله عليه وسلم بهودا المدينة ونصارى بخرا انهم كانوا قدامين
معروفين فلما خروا في زنا الصحابة وخافوا من القاسم بالمسلمين احتاجوا الى تمييز قال في
الاصل ولعلنا مند يد ونحوه كالحياطة واستعده بن الرفعة والاولي باليهود لا صغر بالنصارى

فصل

الاذوق قال في الاصل او الاكعب ويقال له الرمادي وبا محوس الاخر قال في الاصل او الاسود
 قال البلقيني وما ذكر من الاول لا دليل عليه انتهى ويكتفى عن الحياطة بالعمامة كما عليه العمل الآن
 ويشد كل منهم زنارا بضم للزاي وهو خيط غليظ يشد وسطه فوق الثياب لما مر قال الماوردي
 ويستوي فيه سائر الالوان قال في الاصل وليس له ابداله بمنطقة ومنديل وخوها واجمع بينهما
 اي الغيار والزنار او في شاة في شهرتهم ومن ليس منهم قدسوة يحزمها بغيرها عن قلايتها
 بدوابة بالجملة اي علامة فيها فان دخلوا حياضهم ساجدون او كانوا في عبدة يتجوزون عن ثيابهم
 حضرة مسلمين بغير واعينهم بجلاجل في اعناقهم او خواتم خديدا ورصاص لذهب ونقطة لما مر
 وحرونا نواصهم كما امر به عن رضى الله عنه ولا يورثون الاشارة كما يفعل الاشراف والاهل
 وحصل المرة حسنها لو كان جعل احدها اسود والاخر ابيض قال في الاصل ولا يشترط التميز
 بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها والتمسك بحدود الحاتم بلا ضرورة وبكره بلا حاجة كما مر ذكر
 في الفصل مع دليله ومقتضى بيون التوليد الزميات دخولهم مع المسلمين قال الرازي لا يمتنع
 اجنبيات في الدين وتقدم في النكاح ماله بعد التعلق ولو ليس الذي الحريم العجم وتطيل
 لم يمنع كما لم يمنع من ربيع القطن واكتان وعلمهم الاتقاء حصة الذين يقتضون خروجه
 كالزنا والسرقه فاذا فعلوا اجريا عليهم حكم التبعائي كما مر وعلمهم الاغاثة لئلا ينصرفوا اذا
 استغنواهم ولكن عن اظهار اعتقادهم المنكر كاعتقادهم في المسيح وعن رضى الله عليه وسلم عليها مثل
 الشليلت اي قولهم امثال ثلاثه ويعنون في دارنا من اظهار الجور والناقص والحزير واعيادهم
 وقراءة آياتهم لما فيه من اظهار شعائر الكفر ومن اظهار ذنوبهم من ايمانهم والنوح والطمع من استقام
 مسلمهم او اطاعه ختمهم من رفع اصواتهم على المسلمين ومن استبدادهم اياه في المهرن
 اي اخذت اجرة وغيرها سوا الشرط ذكر في العقد عليهم ام لا فان اظهروا امتناعا في ذلك عن روا
 ولم يقتض به عهدهم ولو بشرط عليهم بقتضه اي امتناعا منه بدلا لا انتصرا به ولا هم مدبون
 به بخلاف القتال وخوهم ما ياتي وحملوا الشرط المذكور على تخويلهم وذكروا السقير في اظهار ذنوب
 سواتهم وما عطف عليه وعدم انتقاض عهدهم بذلك من زيادته فان قالوا المسلمين بلا شبهة
 او منعوا الجزية ولا فقياد الحكم معنى امتناعهم منه بالقوة والعدة لا بالهرب انتقض عهدهم
 وان لم يشترط عليهم الانتقاض بذلك ولا الامتناع منه لمخالفتهم مقتضى العقد بخلاف ما اذا
 قالوا بشبهة كما مر في البغاة قال في الاصل في الثانية كذا قاله الايجاب وخصه الامام بالقادر
 اما العاجز اذا استعمل فلا ينتقض عهده بذلك قال ولا يبعد اخذ الجزية من المورس الممتنع
 قهرا ولا ينتقض عهده كسائر الديون وخص قولهم بالتغلب المقاتل انتهى وظاهر ان كلام
 الامام الاول مفهوم من تعبير الايجاب بالمنع وتوكل مسلمة ووطيها او زني بها مع علمه
 اسلامها او قتل مسلما قتل يوجب التخصيص وان لم يوجب عليه كذا في حق قتل عبد اسلامي
 او قطع طريقا على مسلم او تجسس للكفار اي لاجلهم بان تطلع على عوراتنا وتناها اليهم
 او اوي خاسر سالهم او يسيروا الى دينه او فتنه عن دينه او قذف مسلما او سب النصارى

فيه

وسوله

وسوله او الاسلام او العتقان جهرا او خوها ما لا يدعون به فان شرط انتقاض العهد به انتقض
 والا فلا ينتقض لمخالفة الشرط في الاول دون الثاني وهذا ما صححه المهاج كاصد والشرح الصغير
 ونقله الزركشي وغيره عن نص الشافعي ووقع في اصل الروضة فيصح انه لا انتقاض بذلك مطلقا
 لانه لا محل لمقتضود العقد وعلى الاول لو نكح كافترة ثم اسلمت بعد الدخول فوطيها في العدة لم
 ينتقض عهده مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه قال البلقيني والقياس ان لو اوطع مسلم كزناه
 بمسلمه وسوا انتقض عهده ام لا يقام عليه موجب ما فعله من حد او قذف كما صرح به الاصل
 اما ما يدعون به كقولهم العتقان ليس من عند الله فلا انتقاض به مطلقا فلو ان الله عليه ذلك
 اي الانتقاض به ثم قتل مسلما او زناه حالة كونه خصنا لم يضر ماله فيا كانه حر في مقتول
 وماله تحت ايدينا لا يكون صرفه لا فاره الذميين لعدم التوارث ولا للمجربين لانا اذا اذنا على
 ماله اخذناه فيا او غنيمة وشرط الغنيمة هنا ليس موجودا وقيل لا يصير فيا والترحيم من زياد
 وبه صرح البلقيني فروع اذا انتقض الذي العهد بقتله لنا قتل ولا يبلغ الماش لئلا يفتك
 فان ثابروا كما تثاروم وكان لا وجه لا بلاغه ما منه مع نصبه القتال او انتقض عهده غيره ولم
 يسأل جديده العهد فللامام الخيرة فيه من قتل وغيره من استرقاق وبي وفدا ولا يلزمه
 ان يلحقه بعامنه لانه كافر لا امان له كالحربي وقوله ولم يسأل جديده العهد من زيادته هنا وخرج
 به ما لوسال ذلك فوجب اجابته ويبارق ما ذكر من استنه صبي حيث يلحق بامنه بان ذاك يقتض نفسه
 امانا وهذا فعل بالختيار ما اوجب الانتقاض واستشكل ما ذكر ما ذكره من ان الداخل دارنا
 بعهده او امان يلحق بامنه اذا انتقض عهده مع ان حق الذي اكدته واجيب بان الذي ملزم
 لا حكامنا وبالاقتضاء زال التزامه لها بخلاف ذاك فانه ليس ملتزما لها وقضية الامان ردة
 الي ما منه واذا انتقض امان رجل لم ينتقض امان نسائه وصبيانته لانه قد ثبت لهم الامان
 ولم يرد منهم جنبا بقتل قضا فلا يجوز سبهم ولا ارقايم وتجوز تقريرهم في دارنا فان طلبوا
 دار الحرب بلغن اي النساء من دون الصبيان حتى يافوا او يطلبوا مستحق الحضانة
 اذا حكم لاختيارهم قبل ذلك ولا هم بعد البلوغ تصددان بعدد لهم الجزية فلا يفتوت ذلك علينا
 فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك دالا احتواجه الحرب وكما لست المحتات وكما للصبيان المحتات
 والانا فهاك بلوغ ولو يذري البناء العهد وسال ابلاغه الماش اجنبا لانه لم يملك منه
 خيانة ويكتب الامام بعد عقد الذمة اسم من عقداه ودينه ومدينة قال في الاصل فيعبر
 لسته او شيخ ام شاب ويصف اعضاه انظر هره من وجهه ولحيته وجبهته وحاجبيه وعينه
 وشفتيه وانفه واسنانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرها
 ويجعل لكل من طوائفهم عرفيا مسلما يصفهم ويعرف الامام الاول يعرف بمن مات او اسلم
 او بلغ منهم له ها و دخل فيهم واما من خصهم ١٥ اي اي يهودي كل منهم الجزية او يقتل
 اليه اي الى الامام من قد يصف عليهم منا او منهم فيكون جديده عرفيا لذلك ولو كان كافرا وانما
 اشترط اسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتد خبره كتابا يستعقد العهدة

ته
فروع

كما عرفت

عنهم ولو لم يوافقوا ابو ذر مع القدره عليه فاقضوا العهد بخلاف عقد الزمة فنقضه من
المعصية ليس بقصص من الباقين بحال لقوته والقول قول منكر النقص بيمينه لان الاجل عدمه ولو
اي وكلما اختلف في كونه باقيا في الجزية فنقض هذا قطع الصنف هذا وقوة ثم آكرونا كده بالجزية
فمن لو استنصر الامام خيانتهم بالامارات تدل عليها لا بد منهم لم ينقض عهدهم بل سيد اليهم جوا
العهد قال تعالى فاما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم بخلاف عقد الزمة لا ينكح بذكر كانه عقد
معاونة موبد وان اهلها في قبضتها فيسهل التذرك عند ظهور الخيانة وكان الغلب فيه جانبهم
ولهذا تجلب الاجابة اليه بخلاف عقد الهدنة وجرو في التخليل الذي على الغالب من كون اهل الزمة
بيلا دنا واهل الهدنة بيلا دهم واعتبر ابن الرقعة في جواز نكاح البند بالخوف حكم الحاكم بانه يحتاج
الى نظر واجتهاد ورده الزركشي بنذرهم بعد بنية عهدهم وبلغهم ما منهم قبل قتالهم ان كانوا
بداروا فاما العهد ولا في العقد لازم قبل ذلك وهو اي ما هم والآخر لا يبلغهم اياه يكون الكف
للا دنا ومن اهل الزمة عنهم بعد استيفاء حق الادبي منهم ان كان هرع يجب على الذين هادنهم الامام
الكف عن جميع القول والعمل في حقنا وبذل الجليل منها فلو نقصوا المسلمين من نكاحهم لهم والامام
من التمس له بعد ان كانوا يكرمونهم ويغفلونهم سألهم عن سب ذلك فان لم يقيموا الحجة اي عذرا
ولم ينهوا عن الخلف العهد انذروهم قبل نقضه وان اقاموا عذرا يقبل مثله قبله فصل لو صاح
الامام الكفار اي هادنهم بشرط دس جانا منهم مسلما فيجب الوفاء لقوله فادفوا بالعهد و
يجزئ ذلك رد المرأة المسلمة اذا لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر او تزوج بكافرا وانما عجزه عن الحرب
منهم واقترب الي الاقربان وقد قال تعالى اذا حكم المومنان الاية فان صرح بشرط ردها يصح ذلك
ونفسه به العقد لفساد الشرط ومثلها الخفي فيما يظهر فان جات النكاح المسلمة او اسلمت بعد عجزها لطلب
الزوج مهرها لا ارتفاع نكاحها باسلامها قبل الدخول او بعده لم ينقض له اي لم يجب علينا اعطائه له
واما قوله تعالى وانهم اي الذواج ما انفقوا من المهور فهو وان كان ظاهرا في وجوب الفسخ بمحتمل
صلى الله عليه وسلم لم يهرق لانه كان قد شرط لهم رد من جاتنا مسلمة ثم نسخ ذلك بقوله فلا تزوجوهن
اي الكفار فغيره حينئذ لا يمنع ردها بعد شرطه وان اسلمت اي وصفت الاسلام من لم تنزل
محتونة فان افاقت ردها حاله لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها والتفريق بالافاقعة من زيادته
وذكر الاذرع وغيره للاخترازا اذا لم تقف فلا ترد اخذ اما ياتي في الجنون وكذا ان جات
عاقلة وهي عاقلة سواء اظهرت في صورتين زوجها ام محارما لان اسلمت قبل مجيها او بعده ثم
جنت او جنت ثم اسلمت بعدا فاقتها وكذا ان شكتنا في انها اسلمت قبل جنونها او بعده فانها لا ترد
ولا ينقض مهرها ولو جات صبية صبيحة تسف الاسلام لم ترد هالكا وان لم ينجح اسلامها بنوقعه
فجنتا طهرمة الطامة الا ان بلغت ووصفت الكفر فتردها ولو هاجر قبل الهدنة او بعدها العبد
او الامة ولو مستولرة ومكانية ثم اسلم كل منهما عتق لانه اذا هاجر السيد ملك نفسه بالقياس
فينتق وان الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها او اسلم ثم هاجر
قبل

قوله من لم يهرق
ان الكافر قد طهر
بما ذكره في
مراجع هذه الحكم

قبل الهدنة فكذلك انتق لو توع فهو حال الاباحة او بعد فلا يعتق لان امواله مخطورة
حينئذ فلا يلحقها المسلم بالاستيلاء ولا يرد الي سيده لانها مسلما من اعماله والظاهر انه يسترقه
ويهيئته ولا عشييرة له فحينئذ لا يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام او اشتراه
المسلمين عبارة الاصل او دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولم يلاوه واعلم ان هجرته
اليها ليست شرطا في عتقه بل الشرط فيه ان يغلب على نفسه قبل الاسلام ان كانت هدنة ومطلقا
ان لم تغلب فلو هرب اي ما من ثم اسلم ولو بعد الهدنة او اسلم ثم هرب قبلها عتق وان لم يهاجر فليس
مات قبل هجرته مات حر ايرت وليورت وانما ذكرناه هجرته لان بها يعلم عتقه غالبا واما المكاتبه
فتبقى مكاتبته ان لم تحتق فان ادن نجوم المكاتبه عتقت بها وولاها سيدها وان تحتق
ورقت وقد ادى في النجوم بعد الاسلام لا قتله حسب ما ادته من قيمتها الواجبة له فان
وفي بها اوزاد عليها عتقت لانه استوفى حقه وولاها للمسلمين ولا يرد عليها من بيت المال لانها
كالمتبوعة عنهم بحاله ولنغزها بالعتق في مقابلته ولا يسترجع من سيدها الفاضل اي الزايد
وان نقص عنها وفي من بيت المال ولا يرد صبي ولا يجنون لضعفها وهذا الاخير الصلح بشرط
ردها حتى يبلغ العبيد او يفيق المجنون ويصف كل منهما الكفر او لم يصف شيئا فيها يظهر فان رد
الاسلام لم يرد وان جات منهم حر باع عاقل مسلم والرد مشروط علينا نظرت فان لم تكن له
عشييرة حية لم يرد والارد ان طلبته عشييرة له وان عجز عنهم كما رد النبي صلى الله عليه وسلم ابا
حنبل رضي الله عنه على ابيه سهيل بن عمر ورواه البخاري وكان الظاهر انهم حمونه واما كونهم
انفسهم يردونه بالعتق ويحرمه عتوه فلا عبرة به لانهم يعتقدونه تاديبا في دعهم ان يطلبهم
فلا يرد الا ان كان المطلوب مهورا وينقلب كل منهم فيرد وعليه حل رد النبي صلى الله عليه وسلم
ابا بصير لما جاني طلبه رجلا في فصيل اصدعا في الطريق وقتل الاخر ورواه البخاري اما اذا لم يطلبه
احد فلا يرد وخرج بقوله من زيادته والرد مشروط ما اذا لم يشترط فلا يجب الرد مطلقا ولا لمن
المطلوب الرجوع اليهم بل لا قتل طالبه دفعا عن نفسه ودينه ولو لم يكن له ينكر النبي صلى الله عليه
وسلم على اي نصير امتناعه وقتله طالبه ولنا السقوط نه به اي يقتله لما روي احمد في
مسنده ان عمر قال لا يجلد حين رد اي ابنه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له
بقتل ابيه ولان الامام انما التزم بالهدنة ان يمتنع عنهم ويمنع الذين يعادونهم وهم المسلمون
يومئذ فاما من اسلم بعد فلم يشترط على نفسه شيئا ولا ساوله شرط الامام لانه لم يكن في قبضته
وخرج بالتقريض النسخ فتمنع نعم من اسلم منهم بعد الهدنة لم ان يصرح بذلك كما يقتضيه كلامهم
لانهم لم يشترطوا على نفسه امانا لهم ولا تاوله شرط الامام قاله الزركشي ولا يمنع دقامة عندنا بل
يومئذ ينادي اسرا بان يقول الامام سرا لا ترجع وان رجعت فاهرب اذا قدر في قال في الاصل ويقول
للطالب لا امسك عنه انه قدر في عليه ولا اعيش ان لم تقدر ومعنى الرد له التخليه بينه وبينهم
كما في رد الوديعه لا اجبار على الرجوع اذ لا يجوز اجبار المسلم على الاقامة بدوا الحرب فلو
سره في العقد ان بيعت به الامام اليهم لم يصح الا ان يرا د بالعتق الرد بالمعنى السابق فظاهر

انه يصح والترحيم من زيادته وبعبارة الاصل ولو شرط الامام في الهدنة ان يبعث اليهم من جاءه مسلما فمن
 الاصحاب من قال يجب الوفاء بشرطه ومقتضى هذا ان لا يعتبر الطلب ونقل الروابي عن النص انه يفيد
 العقد بهذا الشرط وذكر انهم لو طلبوا من جاراتهم وهو مقيم على كفره مضامير منهم وانهم لو كانوا
 شرطوا ان يقوم برده عليهم وفيينا بالشرط انتهى بزيادة **فصل لو عقدت اى الهدنة بشرط**
ان يردوا من جاءهم من غيرهم ولو لم يردوا الوفاء سوا كان رجلا ام امرأة حرا او رقيقا فان امتنعوا
 من رده ففقدوا العقد للحاقهم الشرط او عقدت على ان يردوه **وه جازو لو كان المرتد امرأة**
 فلا يلزم رده لان صلى الله عليه وسلم شرطه كمن يهدنه قريش حيث قال لسهيل بن عمرو وقد جاء رسول
 منهم من جاءنا منهم مسلما رددناه ومن جاءكم منا فحقا حقا ومثله ما لو اطلق العقد كما هم بالاولى وصريح
 به الاصل **وغيرهم** فيها **مهرها** اي المهر المردود قال الملقبي وهو محجب لان الردة تقتضي انفساخ
 النكاح قبل الدخول وتوقعه على انفساخ العدة بعدة فان لم يرد المهر مع انفساخ النكاح او اشرافه على
 الانفساخ لا وجه له **وذكر** يفرمون **قيمة رقيق** ان اردت دون الحرفان **عاد الرقيق** المرتد
 ايتا بعد اخذنا قيمته **ودناها** عليهم بخلاف نظيره في المرتد في الاصل لان الرقيق يدفع
 القيمة بغير ملكا له والنساء لا يصرن زوجات قاله ويغرم الامام لرق والمرتد ما انفق
 من صداقها لا ينعقد الهدنة حللنا بينه وبينها ولو لاه لثلاثين حتى يردوها ويثبتهان يكون
 لغرم لزوجها بغير ما يلي الغرم لزوج المسلمة المباشرة ولم اره معدي حاشا وقد ثبت في كلام الترمذي
 خلافه انتهى وتو له بغير ملكا جاز على مقتضى كلامه في البيع من جهة بيعه للكافر لكن الصحيح
 في المجموع خلافه كما مر في جري عليه المصنف **كتاب المسابقة** على الخيل والسهام وخوفا
 قال المسابقة ثم المناصلة قال الازهري النصال في الرمي والزهاك في الخيل والسباق فيها **وهي**
لقتل اعداء لرجال الاطماع وتقول تعالى واعدا والم ما استطعت من قوة الاية وقسر الصبي
 الله عليه وسلم القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم وخبرني عمر قال اجري النبي صلى الله عليه وسلم ما امر
 من الخيل من الحنف الى تنية الوداع وما لم يضر من السنة الى مسجد بني زريق مبل وخبر اسير كانت
 الى سنة الوداع خمسة اميال او ستة ومن سنة الوداع الى مسجد بني زريق مبل وخبر اسير كانت
 العصابة انة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق في الغرائ على معقود له تسبقا فشق ذلك على المسلمين
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله تعالى ان لا يرفع شيئا من هذه الاكديا الا وضعه
 سلمه من الاكدي خرج النبي صلى الله عليه وسلم على قوم من اسلم يتناضلون فقال ارموا بنوا اسماعيل
 فان اياكم كان دايما رواها البخاري وخبر لا سبق في خوف او حافر او نصل رواه الترمذي وحسنه
 ونسجها بروي سبق بكون الموحدة معبد او تفخها المال الذي يدفع الى السابق
 قال في الروضة ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة في صحيح مسلم على عقبة بن عامر رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من علم الرمي ثم تركه فليس منا وقد عصى **وفيه بيان**
الاول في السبق وفيه طرياق **الاول في شروطه** وهي عشرة **اول** ان يكون المعقود عليه
 عدة للقتال لان المقصود منه التاهب للقتال ولهذا قال الصمري لا يجوز السبق والرمي من النساء
 كانه

فصل

كتاب المسابقة

الام

لانهم لسرا هلا الحرب قال الزركشي وغيره ومرا دة انه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روي ابو داود
 باسناد صحيح ان عاتقة سابت النبي صلى الله عليه وسلم **والاصل في السبق** **والا بل الميركوبه**
 الخبر الترمذي السابق ولا سيما التي تقبل عليها غالبا ويطلق للمكر والفرصة الضال ويشارك ذلك
 عدم استحقاق راكب الابل السهم فان استحقاقه منوط بزيادة المنفعة وهي الخيل من الانعطاف والالتوا
 وسرعة الاقدام اكثر منها في الابل وخروج بالركوبه غيره كالهخير وعبان الروضة قال الدارمي
 والذي يجوز المسابقة عليه من الخيل قبل الذي يسهم له وهو الجذع او النبي وقيل وان كان صغيرا
 فالتيقيد بالركوبه من الابل ونرجح اعتياده في الخيل من زيادة المصنف **وجوز السبق على الخيل**
والبعقل والجارو الرمي بانواع القسي والسهام ولو تسلا تها الخبر الترمذي السابق **وكذا**
المزاريقي وهي الرماح القصيرة **والزناقي** بالزاري والنون وهي التي لها ريش دقيق وخديدتها
 رقيقة عرضة تكون مع الدبلم وهو جبل من الناقص كما في الفصاح وذلك انها ملحقة برمي بها وسعي
 بها الاصابة كالسهام **ورمي الحجر باليد والمقلاد والمخنيق** لا ينعف في الحرب بخلاف اسائه باليد
 ويسمى العلاج وخلاف الرماح بان يرمى كل واحد الحجر والسهم الى الاخر ويسمى المداخاة لانها لا ينعفان
 في الحرب والتردد بالسيوف **والرماح** الخبر السابق ولا ينعف في الحرب وتحتاج الى معرفة وحرف
واما المسابقة على الاقدام **والسباحة** في الماء **والزوارق** **والسفر** **وخوها كالغلاب والطيور**
والصراع **والمشابكة** باليد وكل ما لا ينعف في الحرب ويشظرنج وخاتم وكوه صولجان ورمي بند
 ووقوف على رجل ومعرفة ما في يد من شئع ووشرف **فجوز** **بلا عوض** لا نه صلى الله عليه وسلم تسابق
 مو وعاشية على الاقدام وقيس به القية اما بعوض فلا يجوز لانها ليست من آلات القتال ولان
 الزحارق بالملاح لا ينعف فيقتل فيها والتجوير بعوض في السفر والترحيل في المشابكة من زيادته
لا على ساطحة الكباش **ومداوشة** **الديكة** فلا يجوز مطلقا لانها سبعة وكذا اغيل القطن في الماء
 الا ان جرت عادة بالاستغناء به في الحرب فكانا لسباحة **الشرط الثاني معرفة الموقف** الذي جرتان
 منه **والثالث** ان يجرى بها خبر بن عمر السابق **وتساويهما فيها** فلو شرط تقدم موقف احدهما او
 تقدم غايته لم يجوز لان القصد معرفة فروسية الفارس وجوده سير الفرس ولا يعرف ذلك مع
 تفاوت المسافة لاحتمال ان السبق جسد لقصر المسافة لا هدف الفارس ولا لغزاهة الفرس
فلو اهل الغاية **وشرط ان المال** من سبق منهما **وعينا الغاية** **وقالا ان استغرق السبق في**
نخط الميادين **لو احدهما كان فائزا بالسبق** **لم يصب** اما في الاول فلا نعم قد يرعان السير
 حرصا على المال فتعبان وتهدك الدابة ولتفاوت الاعراض باختلاف الدواب وقوة السير
 الابتداء وبعده فتعيت المعرفة لقطع النزاع كما في الثمن والامرة واما في الثانية فلا نالو
 اعتبرنا السبق في خلال الميادين لا اعتبرناه بلاغا بة معينه ولا ان الفرس قد يسبق ثم يسبق
 والعبرة باخر الميادين **ولو قالوا** **الا نسب** **قالا** بعد ان عينا غاية السبق **ان هذه الغاية** **ان**
تساويها وفيه فاني غايته اخري بعد ها متفق عليها بينهم جاز لحصول المعرفة بذكر الشرط

الزايير

ق

الشرط

الثاني فيما اذا عقد بعض المال فلا يصح بغيره ككليب وشتره ان يكون معلوما كالنقش هذا المذكور
فانه ذكره في الشرط التاسع وان يحصل كله او اكثره للسابق فان شاربوا المال من غير ما شاربوا
وجعله للسابق منها فذلك ظاهر ولو جعل للثاني منها اقل من الاول جاز لانه يسمى ويجتهد
في السبق ليفوز بالاكثر لا ان جعل له مثله ولا اكثر منه وجعله كله كما فهم بالاولي فلا
يجوز والاول لم يجتهد احدي السبق فيفوز المقصود ولو كانوا مثلا وشتره المال بادل
للاول دون الاول في اخرين جاز لان كلاهما يجتهد في السبق ليفوز بالمال ويستحق
ان يجعل للثاني اقل من الاول حتى لو كانوا اكثر من ثلثه استحب ان يفوز الاول فالاول فلو
شرط للثاني الاكثر او الكل كما فهم بالاولي لم يجز لان كلاهما يجتهد هنا هذا ان يكون او ثانيا
ورقم في النهاية كاصله عدم جواز ذلك لانه حينئذ لم يجتهد احدي السبق ومنع البادل للمال
الثالث او ينقصه عن الثاني فلا يشترط له مثله ولا اكثر منه فلو منع الثاني وشرط للاخرين
كان شرط للاول عشرة وللثالث تسعة فوجها ان احدهما المنع ان الثالث المسمى بالفسك كاياني
يفوز من قبله واحدهما ان انقصه كلام الاصل هنا وصرح به المصنف اخر البات جواز مقام الثالث
مقام الثاني وكان الثاني لم يكن مطلقا ان المشروط في حق بعضه لا يفقضي البطلان في حق غيره كما سياتي
واعلم ان جنس السباق يقال للماني منها اولا السابق والحاجي وثانيا للمصلي وثالثا للمثلي ورابعا
الثنائي وخامسا العاطف وقال المارح وسادسا المراج وسابعا المزل بالوا ويقال للموسل بالهز
وثامسا الخنثي وتاسعا الدليم وعاشرا السكت مخفقا كالجميت ومثقلا ايضا ويقال له الفسك بلسر
الفاو الطاف ويقال بعضها وقيل فيها غير ذلك ومنهم من زاد حادي عشر سماه المقروح والفقها
قد يطلقوا على ركبا الخيل فرع لوقال واحد من سبق من هو كانه انما واما وناحو
واحد منهم استحق هذونه فان لم يتاخر منهم احد فلا يسمي لهم كما صرح به الاصل او قال للاول
دينا وللثاني نصف من دينار فسبق واحد وجا الباقيون معا اخذ اي الواحد دينار
واخذوا اي الباقيون النصف وان جاوا معا فلا يسمي لهم وان سبق ثلاثة منهم بان جاوا معا
وتأخروا واحد فله الثلاثة دينار وللواحد نصف المقترح هذه من زيادته او قال كل من
سبق قبله دينار فسبق ثلاثة فكل منهم دينار الشرط الرابع ان يكون فيهم محلل اذا شرط
كلهم الغنم والغرم وسمى كلالا لا محلل العقد وخرجه عن صورة القمار المحرم فان اخرج
المال احدهما اي احد اثنين بشرطه للسابق منهما جاز لان تقاسم صورة القمار وان اخرجها
معا على ان السابق منهما على ان يأخذ الماني لم يجز لان كلاهما يتقدمين ان يفوز وان
يغرم وهو على صورة القمار الا محلا مكافي فوسه لغرسهما ثم ان سبق ولا يغرم ان سبق
فيجوز لخرجه عن صورة القمار ويغرم من ادخل فوساين فوسين فدا من ان يسبقهما
فوساين وان لم يوسن ان يسبقهما فليس بقمار واه ابوا او دوعيره وصححه الحاكم اساده
وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاما ان يكون معهما الثالث فاول بان
يكون قمارا فان لم يكن فوسه مكافيا لغرسهما بان كان ضعيفا يقطع بطلانه او عارها يقطع بطلانه

مخرج

الشرط

لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالمعروف وسياتي هذا مع زيادة في الشرط الخامس ايضا وذكر
هنا من زيادته وان شرط للمحلل الفصل ان سبق المتسابقين وان السابق منهما يأخذ ما له
فقط جاز بالاتفاق وان شرط للمحلل الفصل وان السابق منهما يأخذ ما له جاز ايضا كما سئل كلامه
السابق والسابق يطلق على السابق الاول لانه المتبادر الي الغنم عند الاطلاق **ولو جاز المحلل**
اولا ثم احدهما ثم الثالث اخذ المحلل الجميع وان جا احدهما مع المحلل اخرهما ثم يتش
الامام فيما اخرجها الاخر فلو توسط المحلل بينهما جاز الاول الجميع لانه السابق فان سباق
وجامعا اخرهما اما اي اخر كل منهما ماله ولا يسمي له على الاخر ويجوز لانه فلو
تسابق انسان ومحلان فسبق محلل ثم متسابق ثم المحلل الثاني ثم السابق الثاني وجا احدهما
ثم محلل ثم المحلل الاخر فجميع السابق الاول الشرط الخامس اما ان سبق كل من المتسابقين
والمحلل فلو نذر الامان لم يجز لان نصية السباق توقع سبق كل ليسعي فيتعلم او يتعلم منه فلا يكفي الا
الباد وكذا اطلقه الاصحاب وقال الامام لو اخرج المال من يقطع بطلانه جاز لانه كالباد
جذلا في حق تولد بغيره ان كان ان نصبت منه كذا فله هذا المال وحذا واخرجه من يقطع بسبقه
وهذه مسابقة بلامان ولو اخرجها معا ولا محلل واحدهما يقطع بسبقه فالسابق محلل اي
كالمحلل لانه لا يغير شيئا وشرط المال من جهة لغو وهو اي ما قاله الامام حسن ولو اختلف النوعا
الاولي النوع كعقيق وهي من الخيل وجب وعني من الابل جاز السباق عليهما اذا لم يدر سبق
احدهما كما في النوع الواحد والحق بهما جاز ويحل لتعارفهما ان اختلف الجنس في الاول الجنس
كفرس وبغيره وفرس وحمار فلو امكن سبق كل منهما لان البعير والحمار يلحقان الفرس غالبا الشرط
السادس تعيين المكوئين لان العرفه تعرفه سبورها وهي تقتضي التعيين ولو كان تعيينها بالوصف
كأن الربا والسلم وينسخ العقد لوق المتعارفين اليه كالاخير المعين ولان القصد اختياره لا من الوصف
فالاخير غير المعين فعلم ان المكوئين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول
ولا يجوز في الثاني وفي معنى الموت العيني وذهاب البدن والرجل السابع ان يركبا المكوئين للمساابقة
ولا يركبا فلو شرط ارسالهما ليخرجا بانفسهما فالعقد باطل لانهما يخرجان به ولا يقصدان الغاية
اخلاف العيورا اذا جاوزنا المسابقة عليهما لان لهما هداية اي قصر الغاية الثامن ان لا يقطعها
اي المكوئين المسافة فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والافالعقد باطل التاسع
كون اما عينا او دينا معلوما كالاخوة فلو شرط اما لا يجوز كقول غير موصوف او دينار الاثرا
فالعقد باطل فان كان لاحدهما على الاخر مالا في الذمة وجعله عوضا بان قال له ان سبقني
فلنك على الذين الذي ي عليك فوجها ان يبا على جواز الاعتراض فيجوز ولا يجزي اذا اخرج
المال ان يشترط لاحدهما اذا سبق اكثر من الاخر والمقترح بقوله اذا سبق من زيادته هنا
وان اخرجها المتسابقان فلا احدهما اخرج اكثر من الاخر ولا بد من محلل كما علم ماسر قال البلقيني
ومستثنى القواعد اشتراط اطلاق التصرف في مخرج المال دون الاخر والارح اعتبار اسلام
المتعاقدين ولم اذكره انتهى وفي الثاني وقفة العاشر احتسابه شرط فاستوفى مفيد فان

125

الشرط

حقا

ن

الشرط

ن

السابع

السادس

السادس

العاشر

قال ان سبقتي نكح هذا الدنيا روة اري او لا اسابك بعدها اولا العاركة الي شهر بطل العقد
كما لو باعه شيئا بشرط ان لا يبيعه ولا نه شرط ترك قرية مرغوب فيها ففسد وانفسد العقد وكذا
يبطل بطل لو شرط على السابق ان يطعمه اي المال اجماله لانه يملك بشرط يمنع كمال القرن وفاركا
لو باعه شيئا بشرط ان لا يبيعه فصل اعتبار السبق في الخيل وخوها بالعقود ويسمى الهادي والى الاول
وخوها بالحد يفتح التناهي من كسرها ومن جمع العقدين بغير اهل العنق والظفر ويسمى الكاهل والبرق
ان الخيل تدانها في العدو بخلاف الابل فانها ترفعها فيه فلا يمكن اعتبارها بالمتقدم ببعض العنق والذئ
سابق فان طال السبق السابق من الفرسين اعتبر في السبق زيادة منه على هذا الاخر فرع لو سبق
احدهما اول عبارة الاصل وسط الميدان والثاني اخوه فالسابق الثاني لان العبرة باخوه وان عثر
احدهما اي احد المكونين اوقف بعد ما جرى لم يرض او خوه فسبق فلا سبق او وقف بلعلة فسبق
لان وقف بطل ان يجري فليس يسبق قاسوا اوقف لم يرض ام غيره ولو بشرط السبق بفتح الباء سبق
منها باذرع معلومة بينهما على موضع معين جاز والغاية في الحقيقة نهاية الاذرع المشروطة من ذلك
الموضع لكنه شرط في الاستحقاق خلف الاخر عنها بالتدريج المذكور وليجوز اي المتساويان بالمركوبين
في وقت واحد بعد التساوي في الاقدام بالموقف والصرح باعتبار التساوي في ذلك من زيادة
فتداني تغييره بغيره بالاقدام جواز فلو غير بالقوام كان اولى ويستحب جعل قضية في الغاية
باخذها عبارة الاصل بقطعها السابق ليعلم لكل واحد سبقه الطرف الثاني في احكامها اي
المسابقة عندها لازم فالاجارة كجامع ان كلاهما عقد يشترط فيه العلم بالمعقود عليه من الجانبين
واللزوم في حق مخرج المال ولو غير المتساويين فقط اي دون من لم يخرج مخرجه محلا كان او غيره
فلا لزوم في المسابقة بلا عوض ولو كان العقد في حقه جازا فصح ولو بلا عيب دون من كان في
حقه لازما فلا يفسخ الا بسبب كمالا وفسخ يعيب ظهري العوض المعين كما في الاجارة وخوها
او موافقة الاخر له على الفسخ ولا يترك العقد الا ان سبق واشتد حقوق الاخر له لان الحق له فلو تركه
كالمخرج بذلك الاصل ويشترط في صحة العقد القبول بالقول ان سبق احدهما بشد بداليا اي
اخرج السبق بفتحها وظاهر اشتراط القبول فيما لو سبقا فلو ترك التقييد كان اولى وعبرة لانا
ولا بد من القبول لفظا ولا يمكن السبق بفتح السين وتشد بداليا وكسرها اشارة بالتسليم للمال
بمخالق الاجرة تسلم للمكبر بالعقد المطلق لان في المسابقة خطر ايفد انها بالعمل ويصح ضمان
السبق بفتح الباء والرضى به ولو قبل العمل ان كان العوض في الذمة كاجرة خلاف ما اذا كان
معينا بغير جواز للتفصيل التزام تسليمه كما في كفالة البدن وان كان العوض مينا لزم السبق تسليمه
فان امتنع اجرة الحاكم وحسبه عليه كما صرح به الاصل وان تلفت في يده بعد فراع العمل ضمن
عليه كما يبيع اذا تلفت في يد البايع قبل تسليمه او قبله انفسد العقد كما لم يبيع المذكور لان مرصفت
يعني تعيبت بموضع او خوه فلا يفسخ العقد بل ينظر زواله اي العيب كالمبيع ويبقى فيه
ثبوت الخيار ولو اشتري ثوبا وعقد المسابقة عشرة مثالا لجمع بيع وجرعة في صفقة
فيصح بناء على ان المسابقة لازمة وان بان العقد بعد الفراغ من العمل فاسد فليس سبق
المشروط

فصل

انظر المالك

المشروط له المال على الملتزم اجرة المثل كلاجارة والقراض الفاسدين وهي ما يسبق مثل
في مثل تلك المسافة غالبا فلو فسدت عوض السابق الاول مثلا اسحق اجرة المثل ولم يبطل شيء
من بعده ولا يضر كون المشروط له زايده على اجرة المثل لان الفساد انما وقع فيما يستحق العقد
واجرة المثل غير مستحقة به الباب الثاني في الرمي وفيه طريقتان الاولى في شروطه وهي ستة
الاول المحلل كما مر بيانه في السبق واخرى ان في ذلك كاشخصين فان اخرج المال احدهما او
احثي جاز وان اخرجاه اشتراط محلل اما واحد او حوب والمحلل يكون من غيرهما هذا معلوم من
التشبيه المذكور ولو اخرج جرحا لم يمانع من واحد منهما اي من احدهما اذا اخرج جزية بفتح جيم
ولا يفرق شيئا اذا اخرجوا او اشتد كل حرب منهما على محلل هكذا اي على هذا التصور لم يفرق
اذا شرط المحلل ان لا يشاركه احدهما في المال وهذا يشترط كونه فيه فان شرط كل منهم الاولي منهما
اي من الحرمين المال محله لهما ان عليهما المجر لا يكون فائرا بغيره قال البلقي وكذا لو شرط
احدهما الشرط الثاني انما هو الجرح لا لاث الرمي فلو كانت سهامهم اريق لم يصح العقد كما في المسا
على الخيل مع الابل ولا يضر اختلاف نوع كالقوس العربي مع القوس الفارسي وكما قبل وهو ما يري
به على القوس العربية مع الشباب وهو ما يري به عن الفارسية كاختلاف انواع الابل والخيل
السوق اي من انواع الفسي قوس الحصان وقد مر بيانه في الوصايا ان عينا اي المتناضلة ن
نوعا من الطرفين او احدهما تعين ولم يبدل فان ابدل ولو ببدل المشروط كما اذا عينا
الفارسية تا بدلت بالعربية لم تجز الا بصرى الاخر كانه رعا كان استعاله لاحدهما اثر
ورمي به اجد وان عينا قوسا او سهما لم يتغير وجاز ابدله بمثل من نوعه وان لم
يحدث فيه خلل منع استعاله بخلاف القوس المعين لا يبدل بغيره كما مر ولو شرط ان لا
يبدل ففسد الشرط لفساد الشرط لان الرامي قد يعرض له احوال صفة حوجه الى الابد
وفي معنى منه تضييق كما قبله فيه فاستبد تعين المحلل في السلم ولو فسد العقد ولم يغيث
نوعا جاز وان لم يعلب نوع في الموضوع الذي يترامون فيه كان الاعتماد على الرامي وفسخ
عبارة الاصل وفسخ العقد في هذه ان لم يتفق على نوع او على نوعين لكل منهما نوعا بان
اختار احدهما نوعا والاخر اصر واخر على المنازعة فان اتفقا على ذلك جاز كما في الاستد
الشرط الثالث ان لا يفرق بين المتناضلين في الحدق بحيث يخل ان يكون كل منهما ناظرا
ومرضو لا فان تفاوتا وكان احدهما مصيبا في الرمية والاخر مخطئا في الرمية
لم يجز لان حدق الناظر معلوم بالارضان فاحذره المال فاحذره بلا رضان وقيل يجوز والفرق
من ربا دته وكلام الراعي عييل اليه وان كان الاصابة والخطا فيبطل العقد ان كان
الاصابة عادة لصخر العرض او بعد المسافة او للفرقة الاصابة المشروطة وذلك ل
اصابة عشرة من المالك ان ذلك لا يرضى الى مقصوده اذا المقصود من ذلك المال الحث على
الرواة طهعا في المال والمنع لا يبيعي فيه ولا يبطل بغيره اي الاصابة كاصابة شجرة
من عشرة وكالتناضل اي مسافة تبعد فيها الاصابة والتناضل في البيلة المظلمة وان كان

المال المالك

الشرط

بقه

حق

ل

الشرط

جرح

الغرض قد يترأى لها بعد حصول المقصود والتمثيل المذكور من زيادته ولو تيقنت اي الاصابة عادة
 خاصة **حادث واحد من مائة** لم يجر لان هذا العقد ينبغي ان يكون فيه خطرا لثائق الراي في
 الاصابة وقيل يجوز ليعلم الرمي مشاهدة رمية والرجوع من زيادته وبه صرح به بن الرقعة والبلقي
 الشرط **الرابع الاعلام** بانواع مختلف الغرض باختلافها فيبين ان عدد الاصابة خمسة عشر
 لان الاستحسان بالاصابة وبما يتبين صدق الراي وجودة رمية وبينان صفتها من القرم وهو
 الاصابة ولو بلا خدش **والخروج بالجملة والراي** وهو ان يثبت الغرض ولا يثبت فيه بان يعود او
 لمرق **والحسق** وهو ان يثبت فيه يعني انه كاف فلا يغير ما توفقه وبضماد منه ولا يغير سقوطه بعد
 ما ثبت كما لو نزع بقربة ماسيا في الطرف الثاني **والخرم** وهو ان يخرم طرف الغرض والرق بالرا
 وهو ان يثبت ويخرج من الجانب الآخر ويكنى الاطلاق للعقد ويقنع بواحد منها ولا يشترط
 القرم لغيره وان يرض على شي منها فحين هو او ما توفقه **واما المسافة** التي يرمي بها اي بينا
 وبين طول الغرض وعرضه وارتفاعه عن الارض فان لم يكن للرمية عرف غالب في ذلك وجب
 بيانها لان الغرض يختلف بذلك **والا فلا يجب** بان لا يتبع العرف فيه كواضع النزول بالعرف
 ولما يبق في استجرا الدابة سواء كان الغرض على هدف ام لا واعلم انه قد ذكر كاصلة انه لا يشترط
 بيان نوع ما يرمى به كالقوس العري والناصي ولن لم يغل نوع وهذا مخالف لما هنا والخلق ابقنا
 انه يشترط بيان عدد الرمي من غير غرض لعادة ولا غيرها وذكر في اشتراط الهادي نحوه وهما مخالفان
 لكل من الموصفين والمخج استواء الجميع في اعتبار العادة او عدمها به على ذلك الاسوي في كلامه
 على الاصل وقد يفرق بان الغرض يختلف في الاخير من اختلاف ظاهر اختلاف ما يرمى به **واما المسافة**
 التامة لهما ذكرها في شبيه بالمسافة المستاجر لفظها بغير الدابة كما تقرر **والاصابة** للغرض **مكنة**
 في مائتين وخمسين ذراعا روي الطبراني انه قيل لبعض الصحابة كيف كنتم تقالون العدو فقال اذا
 كانوا على مائتين وخمسين ذراعا قاتلناهم بالنبل واذا كانوا على اقل من ذلك قاتلناهم بالحجارة
 كانوا على اقل من ذلك قاتلناهم بالرمح واذا كانوا على اقل من ذلك قاتلناهم بالسيف **وتستعد** **والاصابة**
بما فوق **للمائة وخمسين** قال الرازي ورواه انه لم يرم الي اربع مائة الاعقبه بن عامر الجيني **وتستعد**
الاصابة فيما بينهما **ولتواضعا على** **العدا** اي على ان يكون السيف لا بعد هارميا ولم يقصد اعترافا
 جاز لان الابعاد مقصود ايضا في محاصرة القلاع ونحوها وحصول الارباب واستحسان شدة المعاد
 ومخالف الغاية في السياق بالرابطة لا فضا طول العدو والى الجهد فيراعي للمبعد استواءها اي
 المتناصلين في شدة القوس **وزانه السهم** وحفته لان ذلك يؤثر في القرب والبعد تأثيرا عظيما
 والعدا ما يرمى من حائط مني او تراب محجم او نحوه ويوضع عليه الغرض والغرض يعني الجملة
 وراهملة مستوحش شئ اي جلد بال او قوطاس او حشب وقيل كلما نصب في الهدف فوطاس
 كاعدا كان او غيره وما علق في الهوي فغرض والرقعة عظم وحوه جعل وسط الغرض **والخاتم**
الغرض جعل في وسطها اي الدارة فيبين ان الاصابة اي موضعها هو في الغرض او الهدف او
 الدارة او الخاتم وقد يقال له الحلقه والرقعة وقد جعل العرب بدل الهدف ترسا ويعلق فيه
 الشئ

هذا هو الشرط الرابع في بيان ما يشترط في الرمي من حيث المكان والوقت والهيئة

الشئ ذكر ذلك الاصل ولو شرط الخاتم اي اصابته الحق بالنادر فيبطل العقد **جوز ان يتفق على ان**
 يرمي الاول سهما منه الثاني كلفه وان اطلقا حمل على سهم سهم وهذا علم انه لا يشترط بيان عدد الرمي بين
 الرماة كاربعة نوب كل نوبة خمسة اسم ولا يلزم التعرض في العقد للمحاظة بشئ يد الطاو والمبادره
 خلافا لما وقع في المناهج كاصلة بل محل المطلق على المبادره لانها الغالب فالمحاظة ان يشترط في العقد
 ان الناضل من رادق اصابته على اصابة صاحبه خمسة مثلا من عدد معلوم كعشرين فان استويا
 في اصابة خمسة او اقل او اكثر او لم يستويا **واذا اصابه اقل منها اي من خمسة** فلا ناضل وان راد
 بها من الناضل ولو رادق اصابة احدى على اصابة الاخر خمسة قبل تمام الرمي لزم اتصافه بخوار
 يصيب الاخر فيما يبق بالخرج به زيادة ذلك عن كونها خمسة عشر فاصاب منها خمسة فلا يلزم اتمام الرمي
 كما سأل لعدم فايدته فانه لو اصاب في خمسة الناقية لم يخرج الناضل عن كونه زاد عليه خمسة
 والمبادره ان يشترط في العقد ان يسبق احدى الى اصابة خمسة مثلا من عشرين قال في الاصل
 مع استويا في العدد المرمي به فان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وان اصاب احدى خمسة من
 عشرين ورمي الاخر تسعة عشر واصاب اربعة فلا ناضل بل لا بد ان يتم العشرين لجواز
 ان يصيب في الباقي فلا يكون الاول الاصل قال في الاصل وتوافق استويا في العدد المرمي
 به احتراز عن هذه لان الاول بذركن لم يستويا بعد وان اصاب الاخر من التسعة عشر مثلا
 لم يتم العشرين وصار مقصولا ليا سوعن المساواة مع الاستواء في رمي عشرين والنصر
 بعد من زيادته **ويشترط بيان عدد الارشاق** بفتح الهزة جمع رشق بفتح الراوي الرمي ولما
 بكسرهما فهو النوبة من الرمي يجري بين سهميهما او اكثر **محاظة كانت او مبادره** لتكون
 للعدو ضبط والارشاق في المتناصله كالميدان في السابقة **ولو تناضلا على اصابة رمية** **وا**
وشرط المال المصيب فيها جاز وان كان قد يتفق في المرة الواحدة اصابة الاخرق دون الحادث
 والرمي من احدى في غير النوبة المستحقة له **لا** **ولو جري ذلكا** **لثانها** **فلا تحسب** الزيادة
 له ان اصاب ولا عليه ان اخطا وان عقد على عدد وكثر على ان يرمى كل منهما كل يوم بكرة كذا
 وعشيرة **فذا وجب** عليهما الوفا بذلك بان لا يتفرقا كل يوم حتى يستويا المشروط فيه **الا لغرض**
مرض او ربح عاصفة ونحوها فلا يجب الوفا فيقطعان الرمي ثم يرميان على ما مضى في ذلك
 اليوم او بعده اذا زال العذر ويجوز خروجه اي الرمي في جميع النهار فلا بد ان اي يتركانه
 الاوقات الطهارة والصلاة والا كل وكوفا هذه الاوقات **تقع مستثناة** كما في الاجارة ولو اطلقا
 ولم يبينوا وظيفة كل يوم جاز الاولي قول اصله وكذلك الحكم اي يدعان الرمي في هذه الاوقات
 ويجوز لها الترك للرعي بالتراضي وبعد مطر وريح عاصفة ومرض ونحوها لا جرم ولا حرج فيبين
 وصف الجرم بالحفة من زيادته **ويشترط ومهما مرتبا** خلاف المتسابقين جريان الغرضين معا
 لانها اذا رميا معا شبه المصيب بالخطي **ويشترط تبين البادي** **بها** بالرمي فاذا لم يبينها
 عند العدول ان الاعراض تختلف بالبداة والرمية يتنافسون فيها تنافسا ظاهرا من جهة ان المبد
 بالرمي يجد الغرض تقيلا لا خلو فيه وهو على ابتد النشاط فتكون اصابته اقرب واذا كان كل

فلا ناضل

ثم

حده

ي

لك

عقب كمالو اخطا بلا انضمام وخالف في تعيين السعة فصح انه لا يجب عليه وان شرط الحق
فقد ثبت في سقوطه بغير كماله لو تزعم الا ان لم يثبت فيصير لعدم مرقته وعدم ثبوته
الماخوذ في تفسير الحق وان شرطه او شرطه موقوف ونقص النصل خارج او كماله داخل كما
نم بالاول وصرح به الاصل **خمس** ان لا يثبت في الثانيه حرق بالنصل وثبت في الاول حرق
والمرزوق بعده يدل على زيادة القوة وليس الغرض في ذكر الثبوت في تفسير الحرق عتبه بل
ان تقوي اليه بحيث يتالي معه الثبوت ولو صادف السهم فبقا في الغرض فثبت في الهدف
فما شق ان كان في السهم قوة حرق الغرض لو اصاب موضعاً يحرق منه والا فلا يجب له ولا عليه
لانه لا يدري هل كان يثبت لو اصاب موضعاً صحيحاً منه او لا **واذا حرق** الغرض بحيث يثبت فيه كل
هذا السهم فزادته حصاة او نحوها كنواة فحاشق لظهور سبب الرد وان ائثر حصاه الحصاة اي
تأثيرها **وم** توجد او وجدت ولم يكن تأثيرها صدق بلا عين عملاً بالاصل وانما هو سواء علم
موضع الاصابة ام لا بان كان في الغرض حرق ولم يعلم موضع الاصابة وحسب على الراي او وجد
وامكن تأثيرها صدق بيمينه لان الاصل عدم الحق والحديث ولا يجب على الراي كماله
عقب له وان مرق السهم وثبت في الهدف وعليه اي السهم اي فصله قطعة من الغرض فارعي
الراي ان سهمه ايانا لقوته وذهب بها وادعي الخصم انها كانت مبانة قبله فتعلقت بالسهم
صدق بيمينه لان الاصل عدم الحرق قال في الاصل قال الشيخ ابو حامد هذا اذا لم يحل الثبوت
في الهدف كالثبوت في الغرض والا فلا معنى لهذا الاختلاف وان شرط في المبادرة للملأ لم يدرك
من الرايين الي اصابة عشرة من مائة مثلاً فزعم خمسة من خمسين بان دري كل منهما خمسين فاحسب
احدهما سبعة عشر والاخر دونها او لم يقب شيئا فالاول ناضل فيستحق المال ولا يلزم منه اتمام
العمل لان العمل الذي تعلو به الاستحقاق قد تم فلا يلزمه عمل اخر ولو شرطه اي المال في المحاطة
لمن حصلت له اربعة عشرة من مائة فزعم كل منهما خمسين فاحسب احدهما سبعة عشر والاخر
خمس ففقد حصل للاول عشرة ووجب عليه الاستحقاق المال اتمام المية لان الاستحقاق ينشأ
لحصول عشرة من مائة وقد يصب الاخر فيما بقي ما يمنع حصول عشرة للاول بخلاف المبادرة فان
الاصابة بعد ما لا ترفع ابتداء الاول الى ذلك العدد متى بقي من عدد الارشاق مالا
ينفعه لو اصاب فيه لم يجب الا تمام مظهر الاستحقاق لا يحصل بمجرد المبادرة الى العدد
المذكور فيها بل يعتبر بها سائرهما في عدد الارشاق او يحز الثاني عن المساواة في الاصابة
وان ساراه في عدد الاصابة رشاقت ولا يجوز حصوص المشروط في المحاطة بل يعتبر معه على الثاني
عما يمنع فيه فرع لسوقا رجل اخر اربعة عشر الاولي قول اصله عشرة فان اصبحت اخرها
فقد ضللت في ذلك كذا لم يجر لان النصل عقد فلا يكون الا بين جماعة كايهم وبينهم فلو لم
يعمل فقد ضللت في جاز لان ما يدل على عمل معلوم لغرض ظاهر وهو التحريض على الرمي
ومثله هذه وليس منافعة بل جعالة يستحق الرمي المشروط له اذا اصاب ستة فاكسر
وعليه للشارح اتمام العشرة في الاستحقاق على عشرة اصابتها لشر وزاد قوله في اتمام
العشر

فرع

العشرة تزداد والعشرة العشرة بالحاجة مع انه لا يلزم كثرتها باتمامها فلو قال قد تزداد العشرة
كان اولى فان قال له ارم عشرة خمسة عن خمسة عنك فان اصبحت في حستك او كان الصواب فيها
اكثر فذلك هذا المجرى لما مر ولانه قد يثبت في حقه دون حق صاحبه ولو قال لمترايين ارميا عشرة
لمن اصاب منهم خمسة فله كذا جاز صرح به الاصل مع زيادة علمت مع ذلك ما مر وان قال شخص واحد
بمتناصلين وقد انتهت التوبة اليه ان اصبحت بيمينك هذا فذلك دينار فاحسب به لزوم الدنيا
وسببه ايضا السهم اي اصابته من معاملته التي هو فيها ونواصل غيره وانشره وشطر
الاولي قول اصله فشرط ان ناضل بها شخصاً ثانياً او ثالثاً وهكذا اجازوا اذا كان ثانياً او ثالثاً
جميعاً عملاً بالشرط ونقد به جاز ما بعده اولى من تأخير الاصل له عنه وفيه اشكال للملاحة المشبهة
بها المناصلة من حيث انها لو كانت تشبهها لما استحق بعد واحد ما بين عزيمتين والفرق ان العمل
في الاجابة تاجع الى المستاجر فالمال مستحق فيها يرجوع العمل اليه لا بالشرط وسنا مستحق بالشرط
لا يرجوع العمل للشارط لانه لا يرجع اليه قال الراي وقصيته انه لا يجب اجرة المثل عند الفساد
لان العامل لا يعمل لغيره ففصل من انواع الراي الخواي بالحق المهمة جمع حاب وهو ان يرمي على
ان يسقط العمل للغرض الذي يرميه فان عينا احد القرب من ذراع وخوّه اي اقل منه او اكثر
او لم يعباه لكن كان هذا للرمية عادة مطردة جاز عملاً بالشرط في الادري وملا على العادة في
الثانية كما قيل الدورام المطلقة على التقدير الغالب والا فلا يجوز للجهالة فعلى تقدير الصحة
لوعقد اعلى ان يرمي عشرة على ان يسقط الاقرب الا بعد ومن فضل له خمسة من خمسين
منواصل جاز ان يضرب من الرمي معتاد للرمية وهو نوع محاطة وحيد فان تساوت سوابها
فربا وبعد وكذا ان لم تساوي لكن لم يفضل العدد المشروط فلا اصل ولا منقول فان كان احد
الغرضين سهمين بان وقع سهمه قرباً من الغرض ورمي الاخر خمسة فوقع البعد منها الاول منه
اي في ذلك السهم ثم رمي الاول بينهما فوقع البعد من الخمسة اسقطته الخمسة واسقطها المعارب
وان رمي احدهما خمسة متفان في القرب الى الغرض ورمي الاخر خمسة فوقع البعد
منها اسقطتها خمسة الاول وحسب كلها فلا يسقط منها شيء وان تفاوتت في القرب لان قرب
كل منهما يسقط بعد الاخر ولا يسقط بعد نفسه ولو اصاب سهم الاخر الغرض يسقط به
الاخر اليه كما يسقط الاقرب الا بعد لان اصابة الغرض تدل على زيادة القوة فاعتبر
قنطيره فيما لو شرط الحسب فزق ولو اصاب احدهما الرقعة في وسط الغرض والاخر خارجها
من الغرض قال في الاصل او اصابا خارجها واحدهما اقرب اليها فزعم سوا والعرف فيما اذا شرط
احتساب القرب من الغرض في نوع الثبوت للسهم لا حالة المرور وحتى لو قرب مروره من الغرض
ووقع بعيداً منه لم يحتسب به الا اذا شرط اعتبار حالة المرور وهو اي القرب من الغرض
من كل جهات وهو الوقوع اسم القرب على الجميع وغد صاحب التبيين من انواع الرمي المناصلة
وهو ان يشترط اصابة عشرة من خمسين مثلاً على ان يستوفى جميعاً فبمیان جميع ذلك فاحسب
كل منهما العشرة او اكثر او اقل احزداً سبعة وان اصاب احدهما العشرة او فوقها والاخر دونها

مد

ها

فقد فصله **مس** في النكبات التي نظرا عند الرمي وتشوشه والاصل ان السهم متى وقع متباعدا
عن الغرض تباعد امفرط اما مقصدا عنه او مجاوزا له فان كان ذلك لسوء الرمي حسب على الراي
ولا يرد اليه السهم ليرمي به وان كان لنظية عرضت او اخلل في الزاوية فلا تقصير منه لم يجب
عليه فلو حدث في يده علة اخلت بالرعي او اعترض في مرور السهم حيوان منعه او تلف
الوتر والقوس او السهم فلا تقصير منه بل نصف الالة ونحوه فلم يصيب لم يحسب عليه تلك
الرمية فبعد هالاه معذورا **وتجب له ان اصاب لان الاصابة مع النكبة تدل على جودة**
الرمي فان كان بتقصير حسب عليه ليتعلم ولو انكسر السهم نصفين فلا تقصير فاصاب اصابة
شديدة بالنصف الذي فيه النصل لا غيره حسب له لان استوراده مع الانكسار يدل على
جودة الرمي وغاية الحد في حلاف اصابته بالنصف الاخر لا يجب له كالمولم يكن انكسار
نظا هو كلامه كاصله ان الاصابة الضعيفة لا يجب له والاوجه خلافه وان اصاب بالنصفين
حسب ذلك اصابة واحدة كالرعي دفعة سهمين اذا اصاب بهما وورى السهم
ما يلائم الست او مسامنا والرتج لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب
بردها واخطا صر فاحسب له في الاولى وعليه في الثانية لان الحولا يخلو عن الرتج
اللين غالبا ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتد ادبها ولوري وميا
ضعيفا فتقوت الرتج اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في رتج غاصفة
قارفت ابتد الرمي فلا يجب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا لقوة تأثيرها ولهذا يجوز لكل
واحد ترك الرمي الحان خلاف اللينة وكذا الحكم في مرور السهم مع لو اصاب في الحاجة
حسب له كما في السهم المزدلق ولو نقلت الرتج الغرض الى موضع اخر فاصاب السهم موضعه
حسب له لانه لو كان موضعه لاصابه هذا كان الشرط اصابه وكذا ان كان حستان ثبت
في موضع سائر صلايه اي مساو في صلاته صلاته الغرض او فوقه فيها وان اصاب الغرض
في المرض الاخر ولم يصبه كما فهم بالاولي حسب عليه لانه وان نقلته حين استقباله السهم
فاصاب الغرض لم يجب له وتجب عليه والظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له وان
ري الغرض فجاء السهم عن طريقه حسب عليه لسورميه وان اصاب سهمه سهما بان اصاب
نوقه وهو في الغرض غار فافيه حسب له فان كان الشرط لحق او كان السهم خارجا
عن الغرض لا غار فافيه لم يجب له لانه في الاولى لا يدرى هل كان تحت او لا في الثانية
لا يدرى هل كان يبلغ الغرض لو كان هذا السهم او لا ولا يجب عليه لانه عوض دون الغرض
عارض قال في الاصل وينبغي ان ينظر الى ثبوته فيه وتقاس صلاته ذلك السهم بصلاته الغرض
كما منطبق فان شئت واصاب الغرض حسب له ولو سقط السهم بالاعراض من الرامي بات
الخ في المحدثي دخل النصل مقبض القول ووقع السهم عنده فكأنقطاع الوتر خرج
كأنكسر القوس لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد لها فصل فدرست ان
اي المناضلة تنفس في المناضلة موت الراي كالاخير المعين وكان التصدي اختيارا وينبغي
العقد

مس

مس

العقد في المسابقة **موت القوس لا يجوز الفارس** لان القول فيها على الفرس لا على الفارس
وتجوزها اي المسابقة **الوارث** عنه بنفسه او بابه فان لم يكن له وارث استجبر الحاكم من
يقوم مقامه قاله بن الرفعة والظاهر بقا كلامهم على عمومته والوارث يشمل الخاص والعام ويؤخر
الرعي في المناضلة **للمرء** ادخوه فلا يفسخ بذلك ولا يبراد بعد عقد صاولة يفسخ في عدد الاثر
ولا في عدد الاصابة **لا يعني** لكن ان فتح العقد **وتجد** العقد احد يد اجاز له ذلك فان امتنع
المتنول من اتمام **العقد حسب** على ذلك وعز فيلزمه اتمامه كن استوجبر خطاؤه ونحوها **وكذا**
الاخرى الناضل يلزمه اتمام العمل وتجب ويغزر على امتناعه منه ان توفقه صاحبه ادراكه
فيماويه او يفصله والابان شرطا اصابة خمسة من عشرين فاصاب احدها خمسة والاخر واحد ولم
يبق لكل منهما الاربعين فاصحاب خمسة ان يترك الباقي ويضع احدهما بعد رمي صاحبه من التناطح
بالرعي ولا يدرى استعجالا فلو تعلل بعد رمي صاحبه لم يحسب القوس والوتر واحد النصل
والنظر فيه والاعلام مع غيره قبل ارم لا مستعجلا ولا مستبطلا لانه قد يعطل خطاؤه وقد يصيب
صاحبه فيؤخر رتجه ديدة او يسي بهج الصواب وينبغي احدهما من ادية صاحبه بالتمتع والفرقة
ولا يجوز شرط رجل احدهما في يده من النبل اكثر مما في يد الاخر ولا ان تحسب لاحدهما الاصابة
باصابتين ولا ان يحط من اصاباته شي او انه ان اخطا رد عليه سهم او سهمان ليعيد رهما لان هذه
المعاملة سببية على التساوي نعم لو شرط ان الحاسق كالحاسق بالجملة تشبهه حاسق في صورة
شرط الحواشي جاز لان الحاسق يختص بالاصابة والثبوت فجاز ان يجعل تلك الزيادة مقام جانب
ولو شرط الحياض في التزك للرعي يخل بينهما ولا يحدها او ان يترك الرمي فهو مسبق قبل العقد
اي لم يصح المصلحة وصفه ولا يجوز بذل مال على حط الفصل فلو فضل احدهما الاخر باصابات فقال
المتنول حط فضلك وكذلك يجوز ان حط الفضل لا يقابل بمال كالجور عقد الشرقة في السبق اجبي
فيهما عزم المتناطح او عزم فلو تناضلا او تسابقا واخرج السبق احدهما او هما بينهما محل فقال
اجبي لاحدهما شاركي فيه فان غنمت اخذت معك ما اخرجته وان غرمت غرمت معك لم يجز لان
الغنم والغرم في ذلك سببيان على العمل وهذا الاجبي لا يعمل ولو تناضلا فزميا يعمن الارشاق ثم ملا
فقال احدهما للاخر ادم فان اصب فقد فضلتني او قال ارمي انا فان اصب هذا واحد فقد فضلتك
لم يجز لان الناضل من ساوي صاحبه في عدد الارشاق وفضله في الاصابة صرح به الاصل ولو عقد
في النجعة ودفعوا العوض في مرض الموت فاعوض من رأس المال كالاجارة او عقداني المرض
بعوض المثل عادة فالزيادة من الثلث لا تنابع وليس للولي المسابقة الشاملة للمناضلة
بالصبي ماله وان استعاده بها التعلم قال الا ذري وغيره وينبغي الجواز فيما اذا كان من اولاد المرتزقة
وقدر اهلها سيما اذا كان قد اثبت اسمه في الديوان وكذا في السفينة البالغ لما فيه من المصلحة
وان سال احدها وضع المال الملتزم عنه عدل والاخر تركه عندها وهو عزم
ولا يجب ان اتفاقا على وضعه عندها او عند عدل شقان به جاز والثاني احوط وايمن
الزراع وان احتاد كل منهما عدة اخضر الحاشم احدهما الا نسب بما ياتي وعبارة الاصل عقد

ق

به

مس

حكمه كما في نظير من الطلاق فلا تحت فرع لو قال والله لا دخل في اليوم هذه البراءة ان يشا
 زيد وانما الان يشا عدم دخولي قد دخل في اليوم او لم يدخل فيه وشا زيد عدم دخوله لم يحتسب
 بترك الدخول فيصير مشيئة له اي الدخول وهو ظاهر ومع اجلها بان مات او جن او اعمى عليه
 حتى يمضي اليوم لان المانع من حنثه المشيئة قد جهلت او قال لا ادخل الا ان يشا زيد الدخول
 بالرجوع من مشيئته سواء اشا زيد عدم مشيئته ام لا ولا تحت بدخوله بعدها ولا يترك ويتى مات
 او جن او اعمى عليه ولم تعلم مشيئته حتى بالدخول لما مر في التي قبلها او قال والله لا ادخل الا ان يشا
 زيد عدم الدخول لم تتعد عنه حتى يشا عدم الدخول ثم تحت بالدخول والا من زيادته ولا يعني
 لها هنا عبارة اصله ولو قال والله لا ادخل ان شئت ان لا ادخل فلا تتعد بيمينه حتى يشا
 فلان ان لا يدخل وان قال والله لا دخل ان شئت فلان دخولي لم تتعد بيمينه حتى يشا فلان دخوله
 فان شئت دخوله ودخل بعد ما في المشيئة بولا تحت قبل الموت ان لم يقيد الدخول بزمان فلو لم
 تقرب مشيئته او لم يشا تقيا او شئت ان لا يدخل كما في بالادوي وصرح به الاصل فلا تحت من اليمين لم
 تتعد قبل الحلف بالخلق لا يبق انسان مكره كالنبي والكعبة وجبريل والهواء خير العجيين
 ان الله بها كرم ان تخلعوا باياكم فمن كان حالفا لم يخلع باليه او ليصمت وخير لا تخلعوا باياكم ولا بانهاتكم
 ولا تخلعوا الا بالله رواه النسائي وبن حبان وصححه قال الامام وفول الشافعي احسن ان يكون الحلف
 بغير الله معصيته كقول علي المبالغة في التنفير من ذلك فلو حلف به لم تتعد بيمينه كما صرح به الاصل
 فان اعتقد بغير الله كاد في نفسه بما يعلم الله بان اعتقد فيه من العقليم ما يعتقده في الله تعالى
 وعليه حمل خبر الحكم من حلف بغير الله فقد كفر اما اذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغو
 يمين وعليه حمل خبر العجيين في قصبة الاعرابي الذي قال لا ازيد على هذا الا انقص اقله والله ان
 صدق ما قال ان فعلت كذا فانا يهودي او بري في الله او من رسوله او من الاسلام او من اللغة
 او فاكور مستحلا الا في قول اصله مستحل اي او انا مستحل للحجر او الميتة او خوذ ذلك فليس يمين لعزاه
 عن ذكر اسم الله تعالى وصفته ولان الخلو فبه حرام فلا تتعد به اليمين كقول ان فعلت كذا فانا
 زان او سارق فان فعل به تبعد نفسه عن ذلك او اطلق كما اقتضاه كلام الاذكار لم يكن لكن
 ارتكب محرما كما صرح به النووي في ادكاره او قصد الرضي بذلك ان فغده كفر في الحال فان لم
 تكفر استجب ان ياتي بالشهادتين فيقول لا اله الا الله محمد رسول الله لكن ظاهر خبر العجيين
 من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا اله الا الله الاقتضاه على لا اله الا الله والمقرح به
 بالاسحاب من زيادته وصرح النووي في كفته وان يتعذر ويستحب ان يستغفر الله من كل ام
 ويجب ان يتوب منه عبارة الروضة ويستحب ايضا لغير من تكلم بكلام قبيح ان يستغفر الله ويجب
 التوبة من كل كلام محرم **فصل حروف القسم ثلاثة ابناء والواو** الثلاثة اشهارها منه شرعا وعرفا
 وزاد الشيخ ابو احامد والمجالي الالف وسبأ في انصائية والاصل بالواو بالواحدة ثم الواو ثم التاء القوة
 لا بد الهاء الواو والواو تحتص بالظهور والالف بالاعتدال من الباء كما ذكره الزخشي وادخلها على
 المعنى كالظهور فتول حلفت بك وبه لا فعلن والواو تحتص بالظهور والتا تدخل الالف على الله كما
 ذكره

فصل

فصل

ذكره الاصل فان قال والله بالمشاة من فوق او والله لا فعلن كذا او اراد غير اليمين بان قال اردت
 ثابته او والله ثم ابتدأت لا فعلن قبل منه ولا يكون ميمنا لاحتماله خلاف ما اراد اليمين او اطلق وكذا
 لو قال بالله بالواحدة لا فعلن كذا فانه ان اراد غير اليمين بان قال اردت وثقت واستغفرت بالله
 قبل منه والافلا وقوله فانه بالفاء او والله بالمشاة من تحت او والله بالمدا فعلن كذا كناية فان
 نوي به اليمين ميمنا والافلا وجه كونه ميمنا في الثانية حذف المنادي وكانه قال يا قوم او يا رجل
 ثم استأنف اليمين ولو قال له القاضي قل والله فقال ثابته بالمشاة او الرحمن لم يجز اي لم
 تحسب ميمنا لمخالفة التحليف وقضية التعديل انه لا تحسب ميمنا فيما لو قال له قل ثابته بالمشاة ثقا
 بالله بالواحدة او قل بالله فقال والله وفيه تردد ذكر الاصل هنا وسأذكره مع ما يتعلق به في محله
 الذي اشار فيه المصنف الي ذلك مع بيان انه نكول او لا ولو كان ميمنا او نصبا او سلتها لم
 يضر لان المعنى لا يمنعها ان يمين والوجه في حروف القسم فقال الله لا فعلن كذا كراهه او نصبه او
 رفعه او اسكانه فكنائية فان نوي به اليمين فيمن والافلا والحن وان قيل به في الرفع لا يمنع الانقضاء
 كما مر على انه لا حن في ذلك فالرفع بالابتداء اي الله احلف به والنصب بنزع الحافض والحز حذوه وانما
 عمله والاسكان باجرا الوصل بحرف الوقف قال الراعي وحتح لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في حيز
 الكتانية كانه ما اردت الا واحدة به رواه العمري بالرفع والروابي بالجر وبقوله لابن مسعود في
 قتله ابا جهل انه قتله بالنصب رواه الطبراني **ولو قال بالله حذف الالف بعد اللام المشدودة**
لغا فلا يكون ميمنا وان نواها من الحنث النووي قال لا يها لا تكون الا باسم الله تعالى او صفته **والقول**
 بان هذا الحن ممنوع لان الحن مخالفة صواب الاعراب بل هذه كلمة اخري وقال بن الصلاح ليس هو
 لحساب لغة حكاهما الزجاجي اي وغيره وهي شائعة فينبغي ان تكون ميمنا عند الاطلاق وما قاله
 اوي لانه مثبت والاول بان قال الاذري ولو استحضرت النووي ما قاله بن الصلاح لما قال ما قال
 وجزم به بن الانوار بما نقله الراعي عن الجويني والامام والغزالي من انها ميمنا ان نواها ومحل حذف
 الالف على الحن لان الكلمة تجري كذلك على السنة العوام والخواص وقول بن الصلاح اوجه لكن
 ينبغي تقييده بما اذا لم يرد بيلة البلة بمعنى الرطوبة **فصل تتعد اليمين باسم الله تعالى وصفاته**
 اي بواحد منها واسماه تعالى ثلاثة انواع مالا يخل غيره سواء كان من اسمائه الحسنى كانه والرحمن
 ام لا كالذي اعبدته او اسجد له وما يحتمل غيره والغالب اطلاقه عليه تعالى وما يحتمل غيره واطلاقه
 عليها سواء اخذ في بيانها فقال **وما لا يحتمل غيره كونه الذي اعبد او اصلي له والذي فليق**
احبه او نفسي بيده والاسما المختصة بالله كونه والاله والرحمن والرحمن وما لا يحتمل
الذين وكونه كخالق الخلق والحي الذي لا يموت لا يقبل ان يعرف عن اليمين قد تقدم انه يقبله
 والوجه الموافق لكلام اصله لا يقبل ان يعرف عن الله تعالى الي غير لا ظاهرا ولا باطنا وان نواها
 لان اللفظ لا يعطى لغيره واطلق كالا حشر الحكم في الاله وقيدته بالوارد في بما اذا خالف من اهل
 المل فان كان من غيرهم كعبدة الاوثان اعتقدت بيمينه به ظاهرا وتوقف باطنا على ارادته
 لانهم يعملون هذا الاسم مشتركا بين الله واثانهم انهم وباتي مشبه في الذي اعبدته او اصلي

ل

قدم

له او اسجد له او غيرها وما لا يختص بالله وهو الله اعلم كاخبار الحق والمكبر والباري المتكبر
 به من زيادته والقادر والخالق والرازق والرحيم والرب لا ينصرف عن اليمين الا بيمينه بان يترك
 غيرها فيصرف عن اليمين لاحتمال اللفظ له وقد نواه وكذا قوله وحق الله وحرمة بالفسر لا
 تنصرف عن اليمين الابنية لذلك وخرج بالفسر والمراد اجر والرفع والنصب فلا يكون ذلك مينا
 الابنية وقد صرح به بعد في حق الله اما الذي يطلق على الله وعلي غيره سواء اي مستويا كالحق
 والموجود والكنه والغني كناية ان نوي به اليمين فيمين لانه اسم يطلق على الله تعالى وقد نواه
 ومنه والسميع والبصير والعليم والخبير ونحوه فيمين بقوله وعلم الله وقدرته وحقه
 وعظمته وسمعه وبصره ونحوها من سائر صفات الذات الا ان اراد بالعلم المعلوم وبالقدرة المعلوم
 وبالحق العبادات وبالعبادة وبالسمع المسموع وبالبصر المبصر فلا ينعقد لان اللفظ محتمل له وهذا
 يقال في الدعاء اغفر عني ما فعلت في اي معلوك ويقال انظر الي قدرة الله اي مقدرة فيكون كقوله وعلم
 الله ومقدوره وخلقه ورزقه وسائر صفات الفعل وذلك ليس بيمين والفرق بين صفات الذات
 والفعل ان الاول ما استحقته في الاول والثاني ما استحقته فيما لا يزال دون الاول يقال علم في الاول
 ولا يتاخرهم رزق في الاول الا توسعا باعتبار ما يول اليه الامر وكذا قوله وعظمته وكبرياه
 وعزته وجلاله وبقائه وشيئته فتعقد بها اليمين الا ان يريد بها ظهورا ثارها على الخلق وقد
 يقال في ذلك عانيت عظمته وكبرياه وعزته وجلاله ومن ذلك وقوله وحقه وعظمته
 مكبر وقوله وكلام الله وكتابه وحرره يمين كالحلف بالعلم والقرآن لانه انما يقصد به الخلق
 بالقرآن المكتوب فكان هذا المتبادر عند الاطلاق لان اراد به الوحي والحمد او احدهما فلا
 يكون مينا ولو اراد بالقرآن الخطيب والصلاة او احدهما او بالكل الحروف والاصوات الدالة
 عليه لم تنعقد بيمينه وان قال اقسم بالله ادا حلف او حلفا او لي ارايت او اقسمت بالله فيمين
 ولو اطلق لانه عرف الشرع قال تعالى واقيموا الصلوة وابيتوا الصلوة ايمانهم فان قال اردت بالفار او وعد
 بالحلف وبالمناهي اخبار من حلف ما حلف قبل بظاهرا وباطنا ونوي الايلا كما صرح به الاصل فلا يكون
 مينا لاحتمال ما قاله ولا ينافي هذا امام اول الباب من انه لو قال لم اقصد اليمين لم يصدق في
 الايلا لانه هنا ادعى ما لو فقد ظاهرا لليمين من اقسمت او اقسم او حلفه فيما مراد قوله
 والله لا فعلت كذا الا يوافق ما ادعاه وان حلف من ذلك اسم الله لانه لا يكون مينا لا صريحا ولا كناية
 وان نوي اليمين لانه لم يحلف باسم الله تعالى ولا بصفة من صفاته ولو كان ذلك في الايلا التصريح
 به من زيادته ولو جعله بعد الاخبار كان موافقا لاصله وبول تأخيرته من التامع ومع هذا
 فالامر قريب والحد صحيح ويحتمل انه من حذره ثم لا شك في الذي احتج به لما لم يظهر له عن جواب
 ولو قال اشهد او شهدت او اعزم او عزم من الله فليس يمين لان نوي فيمين قالوا ان ورود
 الشرع به في اشهد قال تعالى قالوا اشهد انكر لرسول الله اذ المراد حلف بقرينه قوله اخذوا
 ايمانهم حنيفة وقرن به الباقي فاعلم من كلامه ان ذلك لا يكون مينا اذا نوي غير ما هو ظاهر او اطلق
 لتردده وعدم اطرا عرف شرعي او لغوي به ولو قال الملاعن في لعانه اشهد بالله وكان كاذبا
 لم يمين

والمؤمن

لزمته الكفارة وان نوي غير اليمين اذ لا التورانية في مجلس الحكم قال الواقي ولكن ان تقول انما
 لا تورانية حينئذ في الاحكام الظاهرة والكفارة حكم بينه وبين الله تعالى فيمنه ان يقال لا يلزمه
 اذا لم ينو اليمين ورد بان ما يتعلق باليمين من التحريم والاثم حكم بينه وبين الله ومع ذلك لا يرتفع
 بالتورانية قطعا قال ابليني واذا اوجبت الكفارة تعددت قطعا بخلاف الايمان على المستقبل
 الواحد لان كل مرة في الماضي حلف وكذا في القسامة امهي والاوي ان يفرق بان الحث في الماضي
 متعارف لليمين بخلافه في المستقبل لاها الله بالمد والقصر كناية ان نوي به اليمين فيمين والا
 فلا وان كان مستعلا في اللغة لعزم اشهاد وكذا قوله وامن الله بضم الميم اشهر من كثرها وور
 الهرة وكجوز قطرها وامين الله وانما لم يكن كل منهما مينا اذا اطلق لانه وان اشهر في اللغة وور
 في الخبر لا يعرفه الا خواص ولعل الله والمراد منه البقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق
 مع ذلك على العبادات والفروضات وكذا قوله وعلى محمد الله وميثاقه وامانته وزمته
 وكفارة كناية سوا صفات المعطوفات الي الصير كعاشا ام اي الاسم الظاهر والمراد بعد
 الله اذا نوي به اليمين استحقاقه لاجاب ما اوجبه علينا وتعدنا به واذا نوي به غيرها العبا
 التي امرنا بها وقد فسرها الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات فان نوي اليمين
 بالكل انعقدت بين واحدة واجمع بين الالفاظنا كيد كقول الله الرحمن الرحيم فلا يتعلق بالحث
 فيها الا كفارة واحدة ولو نوي بكل لفظ مينا كان مينا ولم يلزمه الا كفارة واحدة كما لو حلف
 على الفعل الواحد مراد او نوي بكل مرة مينا صرح به الاصل وان قال وحق الله بالرفع والنصب
 وكناية لزمه بين استحقاق الطاعة والالهيته الباب الثاني في كفارة اليمين وفيه لطراف
 ثلاثة الاول في سب الكفارة فيجب باليمين والحث جميعا لانه لو كان السب مجرد اليمين لو حث
 الكفارة وان لم يوجد الحث او مجرد الحث لما جاز تقديم الكفارة عليه فصل جوز تقديم
 الكفارة بغير الصوم على الحث لخير اي داو وغيره واذا حلفتم على يمين فرائضها خيرا
 منها فكنتم عن يمينكم انت الذي هو خير ولا ينافي حث بسين لما زعمتم على احدها كتحليل الزكاة
 اما الصوم فلا يجوز تقديمه لانه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجته
 كالصلاة وصوم رمضان ولانه انما يتجوز التكبير به عند الجهر عن جميع الخصال المالية والجهر
 انما يحتق بعد الوجوب وبالحث معصية من ترك واجب او فعل حرام كما لو حلف لا يري فانه
 يجوز تقديم الكفارة عليه لوجود احد السبين والتكفير لا يتعلق به اباحة ولا تحريم بل المحلوف
 عليه معصية قبل اليمين وبعدها وقبل التكفير وبعده وخرج بالحث اليمين فلا يجوز تقديم
 عليها لانه تقديم على السبين ومنه لو قال اخرجت الدار فواسه الاكل لم تجز التكبير
 قبل دخولها لان اليمين لم تنعقد بعد صرح به البغوي وغيره وكذا لا يجوز تقديمها على السبين
 لا يجوز مقارنتها لليمين حتى لو واصل من يفتق عن ماع شرعه في اليمين لم تجز بالاتفاق قاله
 الامام وتأخيرها عن الحث افضل ليجز من خلاف اي حنيفه وان قال اعتقت عدي
 عن عفا ربي ان حثت حثت اجز ذلك عن الكفارة وان قال اعتقته عنها ان حلفت

لزمته

في كفايته

وان

الانبار

ومر

من لو

الحج

لم يحز به عنها لانه قد تم التعلق على اليمن وفي التي قبلها قدمه على الحث فقط وان قال ان حثت
في عيني رافعي ومن عفا ربي فان حثت عفا ربي فان حثت عفا ربي فان حثت عفا ربي فان حثت عفا ربي
يوجد او قال اعتقته عن كفاري ان حثت فبان حثا عفا ربي وان حثت عفا ربي فان حثت عفا ربي
بعد ذلك اجزاه عنها او قال اعتقته عن كفاري ان حثت فبان حثا عفا ربي وان حثت عفا ربي فان حثت عفا ربي
بحره من في الحث بخلاف التي قبلها فان حثت في الحث والتكفير قبل الحث جازي قال في
الاصول وعلى قياسه لو قال هو حرم على ربي ان يظاهر فبان مظاهرا فيبقى ان لا يجوز ولو اراد
المعتق بفتح التامن الكفارة او ماتا وتعب بعد اليمن قبل الحث لم يحز به عنها كما لو جعل الزكاة
فاوثر الاخذ لها او مات او استغنى قبل تمام الحول فهو عفا ربي عفا ربي الحول والصيد غير
الصوم بعد الحرج وقبل الرهوق خلاف الصوم وخلاف التكفير قبل الحرج لما مر والمظاهر
التكفير بالمال قبل العود لما علم مما مر وسورة ان يظاهر من رجعية ثم يكفر ثم يراجعها
او يظاهر موقفا ويكفر ثم يظاهر ثم يراجعها فترتد الزوجة فكفر ثم تسلم هي والعق من كفارة
ان يظاهر عفتها في غير ذلك او يظاهر من زوجته رجعا ثم يكفر ثم يراجعها عفا ربي عفا ربي
له قبله لان اشتغاله بالتكفير عود وان اجزاه ذلك ايضا فخرج لا يجوز تقديم كفارة الجماع في رمضان او
الحج او العمرة عليه لا يعلقه انما الصوم والاحرام بل الى الجماع وكفارة اليمن تسب الى اليمن
وكل ما لا يجوز تقديمه بنية الحلق واللبس والطيب عليها لما علم ما قبله فلو جوزت هذه الثلاثة
بعد ركض وخو حاز تقدمها عليها العذر وجوز تقديم المذ ذري المائي على المذ ذريه كان
ستيفت فعلى عفا ربي او ان اصدق كان في تحليل الزكاة بخلاف المذ ذريه كالمصوم كاسر نظير
ولو قدمت الكامل او الرضع العربية حال الصيام او قبل المحرم على الاقطار حاز لما علم مما مر وان
عملت فدية الاقطار لا نام يومين فاكثر فكيف يحل الزكاة للعامة فيمنع على فيما زاد على يوم التحليل
فصل تكلم اليمن كقول تعالى ولا تحملوا الله عرضة لايمانكم اي لا تكثر وامنها تصدقوا وخبرنا بما
الحث حث او ندم رواه من جبان في صحبه ولا نه رما عجز عن الوفاء بحلف عليه الا في طاعة
له تعالى فلا تفرج كما يفسر على الجهاد لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغزون قريشا والحث على الخير
لنواه ان الحث لتقدم القرض هذا من زيادته وكاليمن الصادقة في الدعاوي قال في الروضة
ولا تفرج ايضا فيما اذا اعتاها الحاجة كقولك كلام وتعلم امر لقوله صلى الله عليه وسلم فوائده لعل
الله حتى تملوا وقوله والله لو تعلمون ما اعلم لتعلمتم قليلا وبصيتكم كثيرا قال الامام وكما يجب اليمن
اصلا وانكره عليه بن عبد السلام واورد سورة يجب اليمن فيها فان حلف على اداء اي فعل واجب
او ترك حرام فاليمن طاعة وحرم الحث لان الاقامة عليها واجبة او حلف على تركه اي ترك واجب
او نذر حرام فاليمن معصية ويجب عليه الحث فان حلف لا ينفق على زوجته فان له طريقين غير الحث
ان يعطيا من مدها او يفرضاها ثم يبرها لان العرض حاصل مع بقا التقليم وحلف لا يترك سنة
او يفعل مكرها واستحب الحث لان اليمن والاقامة عليها مكرها وفي مثلها نزلت ولا ياتل اولو
النزل

في عيني

مرع

دخوه

مرع

فصل

الفضل منكم والخبر من حلف على عيني السابق او حلف على ان يفعلها اي السنة او ان يترك مكرها
كره له الحث لان الاقامة عليها مندوبة فلو حلف لا ياكل طيبا او لا يلبس ناعما او اذ الاقتدا
بالسلف وهو من يصبر على خشونة المظم والملبس وقد تفرغ للعبادة او لم يتفرغ لها فيما يظهر فط
حلفه والاعم وعليه حلف قوله تعالى قل من حرم زينه الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزوق
ولو حلف على فعل او ترك مباح لا يتعلق به مثل هذا الغرض كدخوله دار وليس ثوب واكل طعام
او تركها استحب له الوفاء لقوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ولما فيه من تعظيم الله تعالى
قال في الاصل وقد حصل ما ذكرناه ان اليمن لا تغير حال المحلوف عليه عما كان وجوبا او محرما او ناهيا
وكراهة وابعاد الطرف الثاني في كيفية اي الكفارة فيتحيز الحالف بين اطعام عشرة مساكين
كل مسكين مد او كسوته او اعتاق رقبة لانه لا يواخذ حكم الله بالعفو ايمانكم ولا يجوز التمسك
فيها فلو اطعم بعض العشرة وكسى بعضهم لم يحز به كالاخري ان يفتق نصف رقبة ويقيم ويكسى خمسة وكان
الجميع بين الفضل المذكور يفتق التمن من غيرها والتفتق غيرها فان اطعم ثلاثين مسكينا او كساهم
عن ثلاث من الكفارات او اطعم عشرة وكساه عشرة واعتق رقبة عنها حاز وان لم يعين ناعما
مر من ان تعين المرأة البتة في الكفارات لا يشترط ومن عجز عن الفضل الثلاثين ثلثة ايام ثلاثة
وان تفرقت لا طلاق الا بنية كفاة اليمن على الخلف خلاف كفارة الظهار والعتل والجماع هـ
والعاجز من لم اخذ الزكاة والكفارة من فقير ومساكين فيكفر بالصوم لانه فقير في الاخذ فكذا في
الاعطاء وقد يملك نصيبا فيزكي ويباح له اخذها اي الزكاة حين لا يفي بخله فخرج ويكفر بالصوم
والفرق بين البائن انما لو استقطنا الزكاة خلا النصاب فيها لا بد له وللتكفير بالمال بدل وهو
الصوم وقد سبق بيان العجز في الكفارات فخرج اخراج الطعام وما يجمع ما يتعلق به من جنسه
وقدره وكيفية اخراجه وغيرها كما سبق في الكفارات وكذا العتق كما سبق ثم والكسوة
جب تلبسها بما في الطعام وهي قميص او سراويل او عمامة او معنعة او ازار او حية او قبا
او ردا او منديل قال في الروضة والمراد به المعروف الذي يحمل في اليد او طيلسان او درع وهو
قميص لا كم له او خوها ما يسمى كسوة بن صوف وقطن وكتان وشعر وحمر ولو لرجل وان لم يحز
له لبعسه لوقوع اسم الكسوة المذكور في الآية على ذلك ردا كان او جيدا او متوسطا لطلاق لايه
لا الزرع من جديد او خوه من الات الحرب والكعب اي المدراس والنعل والحف والقلنسوة هـ
والسان وهو سراويل قصير لا يبلغ الركبة والقفاز والمنطقة والخاتم والثكة وخوها ما لا يسير
كسوة وان كانت لبوسا يجب على المحرم العذبة بلبسها ويجوزي لبسها او فروة اعتد في البلد
لبسها لغالب الناس او نادر مع خلاف ما لا يعتاد لبسها لبسه كجلود والقرمز بدع الغررة من
زيادته وما تقرر علم انه لا يشترط كون المثل كحظها كحظها ولا ما تقرر العورة ويجوز المتخير وعليه
ان يعرفه بذلك حتى لا يضلوا بنيه ولا يجزي ما نزع من جس العن بصوف ميتة فان كساه صبيها
لا يفتح حجاب لا تصرف طعام الكفارة وتسوتها الصغار جازي كما في الزكاة ويتولى الولي الاخذ وكذا
لو اعطاه اي اللانق بالصغر كبير له لوقوع اسم الكسوة عليه كما يعطى ما للمرأة للرجل وبالعكس

عه

الط والماء

مرع

قال الاذرعى والمختار والاقرب الى كالم المعرفين والى قوله تعالى او كسوتهم المنع حيث اضاف الكسوة
الى من يكتسب وقضية كلامه لو خايراته المذهب وقال به الفقهاء وغيره لان المراد سد خلل الفقير
فليس ثوب جدد خا ما كان او موصورا وكور عن قبحه قبح كالمطعام العتيق ولا يظلم ولا يفسد
عليه ولو يبرده في البيع لا يوترى معصودها كالعبيد الذي لا يضر بالعل في الرقيق لا محي كالمطعام المعيب
ولا يرفع يده عليه لا يرفع لزمه او غيرهم ولا يجرى جدد بهل النسيج اذا كان في صلب البالي ابي
اذا كان لبسه لا يدرم الا بقدر ما يدرم الثوب البالي لصنع النفع فيه **الطريق الثالث** فيمنع لزمه
الكفارة وهو كل مكلف حنت في عيبه حتى الكا الملتزم للاحكام فان مات من لزمته قبل احوالها
منه وله تركه اخذت من تركته كسائر الديون فصل العبد مراده الرقيق ذكرنا ان كان اناثي يكن
عن اليدين وغيرهما بالصوم لانه لا يملك وقد سبق في الكفارات تفصيل في احتياجه الى اذن
في تكفيره بالصوم فان احتاج اليه فيه فليس سد منع الامة منه وان لم يتعفها عن الخدمة حتى
تمتعته الغوري وكذا له منع عبيد يصعد الصوم عن الخدمة فان لم يتعفه عنها لم يمنع من
ذلك ولا من صوم نظوم وصلاته في غير وقت الخدمة كما لا يمنع من الركو وقراءة القرآن ولو
حار العمل فلو صام من يصعفه الصوم عن الكفارة بلا اذنا جزاءه عنها صلاة الجمعة بلا اذن
وهذا كله سوي الظاهر ومنع الامة من الصوم قد مره في الكفارات فان مات العبد وعليه
كفارة فليس سد المنع عنه بالمال وان قلنا لا يملك بالتخليك اذ لا رق بعد الموت فهو الحر سوا خلاف
ما قبله ولان التكفير منه قبل موته يتعفن دخوله المال لملكه بخلافه بعده اذ ليس له ملك متحقق
لا بالعقن عنه نفسه عن اهلية الولا وقد سبق في الصيام ذكر الصوم عن الميت فيصوم منه
قريبه لا غيره والاشارة الى هذا في العبد من زيادته فصل لومات الحر وعليه كفارة في دين
له تعالى وحقوق الله تعالى مقدمة على حق الادبي فتخرج قبله من تركته سواء وصيها ام لا لغير
فدين الله احق ان يفتنى الا اذا تعلق حق الادبي وحده بعين فانه يقدم على حقوق الله تعالى
كسائر الديون كما مر في الغرائب والا في المفسد المحي وعليه فانه يقدم حق الادبي على حقوق الله
تعالى ما دام حيا فان كانت الشفان مرتبة اعق عنه الوارث او الوصي والولا على الميت لميت
فان تعذر الاعتناق اطعم من التركة او كانت ذات تحي وجب من اخصال التحي فيها اقلها قيمة وجل
منها جازي يرضى الزايد على اقلها قيمة بحسب من الثلث على ما ياتي ولولزم المرفعة خفانة تحي ليعين
الاقل وان صنف ملكه لا يتعين في حق غيره وهذا ذكره الاصل في كتاب الكفارات فلو لم يكن للميت
تركة وتبرع عنه اجبي بالاطعام او الكسوة جاز كالوارث او بالعقن وكانت الكفارة بحيرة فلا
يجوز من الاجبي ولا من الوارث لسهولة التكفير بغيره فلا يعق لما فيه من عسرا ثبات الولا
فلو كانت مرتبة جاز لا اعتناق عنه من كل منهما ليعينه ولو وصي في التحيرة بالعقن عنه وزاد
قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان براءة الذمة تحصل بماد وما فان
وفي الثلث بقيمة عبيد محي اعق عنه **والاعور** عن ابي الاطعام او الكسوة وبطلت الوصية وهذا
ما صححه الاصل ونقل عنه وجها ان قيمة اقلها قيمة تحي من راس المال والزيادة الى تمام قيمة العبد
من

الطرف الثالث

فصل

فصل

من الثلث فان وفي ثلث الباقي مضمونا الى الاقل المحسوب من راس المال بقيمة عبيد اعق عليه
عنه والابطلت الوصية وعمل الى الاطعام او الكسوة كان تكون التركة اربعين وقيمة اهلها عشرة
وهي مع ثلث الباقي عشرون فاذا وجد بالعشرين وحقه رقبته نفذت الوصية قال الرافي وهذا الوجه
اقبس عندنا لايته ووافقه النووي في باب الوصية **والسبعون** المرس بكنزها لاطعام والكسوة لا
بالعقن لانه يستحقب الولا المقتضى للولاية والارث وليس هو من اهلها ولا بالصوم ليسان كما انه اذا
وجد من الماء او الثوب لا يجوز له ان يصلي متيها او غارها **الباب الثالث** فيما يقع به الحنث والبر الاكل
المرجوع اليه فنهما اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به العيى وقد ينطرق اليه التقييد بنه تقرن
بما او باصطلاح خاص او قرينه وصورة لا تشاهي لغيره تكلموا فيما يغلب استعماله ليقاس عليه به غيره
وهو انواع سبعة اول في الدخول والمسكنة فان حنث لا يدخل الدار يحصل فيها من باب او
غيره كسطح حنث ولو كان راسه او يده خارجا لا ان حصل في سطحها كان سورة فلا حنث ولو
كان السطح محظا لان ذلك ليس دخولا اذ يقال انه على السطح وليس في الدار فان كان فيه تسقيف لكان
او بعضه حنث ان نسب اليها اي الى الدار بان كان يصعد اليه منها لان حنث كطبقة منها خلاف ما اذا
لم ينسب اليها وكذا حنث لو دخل الدهليز بكسر الدال لانه منها وما حنث عن النص من انه لا حنث بذكر
جموع على الطاق خارج الباب لا ان دخل الدرب امامه اي الطاق ولم يكن محتضرا بالدار او محتضرا
بها ولم يكن داخل في حدها او داخل في حدها ولم يكن في اوله باب بل ذكر وهذا قوله الاصل مقدر اوعار
وجعل المتولي الدرب المحتسب بالدار امام الباب اذا كان داخل في حدها ولم يكن في اوله باب
كالطاق قال فان كان في اوله باب فهو من الدار مسقفا كان او غير قال الاذرعى وما قاله في غير
السقف بعيد جدا انتهى **ولو تعلق بفصل حجرة** في الدار واحاط به البنيان بحيث لا يرتفع بعضه
عن البنيان حنث الا ان ارتفع بعضه عنه فلا حنث **او حلف ليخرج من مناهر** بالخرج الى ما لا حنث
في الاول وهو ما لو حلف لا يدخلها بدخوله كالطاق خارج الباب والسطح اذ لم ينسب الى الدار فخرج
لو حلف لا يدخل الدار هو فيها فاستدام المكث فيها لم تحنث لانه لا يسي دخولا وشله ما لو حلف
لا يخرج منها وهو خارج لا يحنث بترك الدخول كما صرح به الاصل بخلاف اللبس والركوب والقيام
والقعود والاستقبال ونحوها مما يقع نقد بمرمدة كالسكنى والاستقبال اذ حلف لا يفعلها فحنث
باستدامتها الصداق اسمها بذلك اذ يقع ان يقال لميت شهر او ركبت ليلة وكذا البقية ولا يقع ان
يقال دخلت شهرا او رما يقال دخلت سكت شهرا ولانه اذا قيل لم انزع الثوب حسن ان يقال حنث
اللبس ساعة واذا قيل لم انزل عن الدابة حسن ان يقول حتى اركب قد رما ركب وفي الدخول لا
يصح ان يقول حتى ادخل ساعة وكل ذلك محتمل عند الاطلاق فان نوي شياعل به **وليس استدا**
النكاح والطهارة والصوم والصدقة ونحوها مما لا يقدر عدة كالا نشا لها فلا حلف الحا
لا يفعلها باستدامتها لما مر في الدخول اذ لا يقع ان يقال نكحت شهرا لان النكاح قبول عقده واما
ومن الشخص بان لم يزل نكاحا فلا نكاحا فانه يراى انه استمرارها على عمدة نكاحه وكذا البقية
ولا يخلو البعض ذكر عن بعض اشكال اذ قد يقال ميت شهر او ركبت ليلة وموثة حلف في الصلاة

مات

نه

مرم

نه

نشه

ان حلف ناسيا او كان اخر من حلف بالاشارة وكذا **الطيب** و **لوطي** وليس استدانها كالاشارة فلا حث
 الخائف لا يفعل ما يستدانها وهذا الوجه لم يرد واستدام لا يترمه الغدي و **لوحظ** لا ينافر
 وهو من السفر **فرجع فورا** او وقف بنية الاقامة وكان قاصدا الحلفه **الامتناع** من ذلك السفر لم
 حث فلو لم ينقص فعد ذلك حثا في العود مسافرا ايضا فقله قاصدا حال من غير حلف فلو نذر
 على قوله فرجع فورا كان اولى **فصل لو حلف لا يدخل ولا يسكن واطلق حث بالدخول او**
السكنى بالبيت المبنى ولو من خشب **والخيام** ولو من جلد ولو كان الحالف **قرا** بالوقوف اسير
 البيت على الكل لغة ولا سائر له عرفا وعدم استعمال القروي بالخيام لا يوجب حثها او نقلا
 عرفنا لنقله هو كلف الطعام الذي يجمع انواعه مع اختصاص بعض النواحي بنوع واحد واكثر
 بناء على ما عليه جمهور الاصوليين من ان العادة لا تخفف ولا يرد ما لو حلف لا ياكل البهائم او الدواب
 حيث لا حث باكل بعض السكك ولا بروسه وروس الطير لان لغة البهائم والروس بقرينه نعلم الاكل
 بما لا يطلع اهل العرف على شي من التلاشه وان كثرت عندم وقررت بين تخصيص العرف للفظ
 بالنقل عن مدلوله اللغوي الى ما هو اخص منه وبين استيفاء اهل العرف له في بعض اخر اذا سماه
 في بعض الاقطار وشبه اسم اخر قافانه باق على مدلوله اللغوي وان غلب استعماله في بعض سماه في
 بعض الاقطار كجبر الارز في طبرستان كما سياتي وحل ذلك اذا عبر عن البيت بالعربية فلو قال
 والله لا ادخل درخانه سروم لم حث بغير البيت المبنى لان الهم لا يطلعونه على غير المبنى فقله الرافعي عن
 القفال والامام والغزالي وغيرهم وصححه في الترمذي الصغير **وان نوي نوعا منها اتبع ماله** **ولا**
حث بالمساجد والبيع ويوت الحام والرجي وهو ما كالكعبة والغار الذي لم يحث سكنى لان البيت
 لا يواو السكن ولا يقع عليه اسم البيت الا يجوز او يتقيد كما يقال الكعبة بيت الله والبيت الحرام **ولا**
لا حث لو دخل او سكن دهريرا اوصفه او حثا لدار ان يقال لم يدخل البيت وانما وقف في الزمان
 او الصفة او اللحن او حث لا يسكن دار او لا يقيم فيها لم حث اذا الحلف عليه عليه عتقه وحله
 كما قال البندنجي من الصباغ واجرجاني وغيرهم اذا خرج بنية الحول يقع الفرق بينه وبين الساكن
 الذي من ساه ان يخرج ويعود واليه يوم قول الشافعي في الام والختصر وخرج سدنه نحو
 قال الاذري وكنت اقول الملاق من اطلق محول على هذا ولا احب في المسئلة خلاف ثم راي التوكل
 قد قال فيما علقه على مواضع من المذهب ثم ان المصنف شرط في عدم الحث ان يخرج بنية التحول وقد
 وافق عليه بعض اصحابه ولم يسنطه بهنهم والذي قاله المصنف الممولان من خروج من مسكنه الى
 السوق مثلا عورفا ساكنه ثم قال اعني الاذري وهذا في المتوطن فيه قبل حلفه فلو دخل
 لنتظر اليه هل يسكنه فلو لم يسكنه وخرج في الحال لم يفتقر الى بنية التحول فقلنا **لو حلف فيها**
خوف على نفسه او ماله او كونه او منع له من الخروج او مرض لا يقدر معه على الخروج ولم يجد
من خرجته من خرجته لم حث للعدوان وجد من خرجته فينبغي ان يخرج به يامره باخراجه فان لم
 يفعل حث صرح به الاصل ولو حلف له ان يخرج من الخروج بعد الحلف فكالمكروه فلا حث او اشتغل
 باسباب الخروج كما راهله به وليس ثوبه وجمع المتاع لم حث ولو بان فيها حلفه اي المتاع

هذا هو الوجه
 في قوله لا يسكن
 في قوله لا يدخل
 في قوله لا يسكن
 في قوله لا يدخل
 في قوله لا يسكن
 في قوله لا يدخل

ليلا لم يجد ساكنه وعطف جميع المتاع على ما قبله من عطف الخاص على العام وعدا لما ورد في الاغدار
 فنبق وقت الغريفة حيث لو خرج قبل ان يصليها فاشته **ولا يرضعون** الى الدار بعد خروجه منها
لنقل متاع قال الشافعي ولم يقدر على الابانة **وعيادة** **سريضة** وزياقة وغيرها لان ما رتبها ونحو
 العود لا يصير ساكننا ان مكث من قالة الاذري وغيره نقلا عن تعليق البغوي واخذ من مسئلة عيا
 المبيت لانه قد يفرق بانها هنا خرج ثم عاد ثم لم يخرج فلو عاد المبيت قبل خروجه منها **وقد عدا**
حث خلاف ما اذا اعاده ما راي خروجه قال في الاصل ولو حلف خروجهما ثم دخل لم حث مالم يك
 فان مكث حث الا ان يشتغل بعمل متاع كان الا بد او لو خرج بعد حلفه فورا ثم احتج بها بان ذلك
 من باب وخروج من اخر لم حث وان تردد فيها بلا عرض حث وينبغي ان لا حث بالتردد اذا الرافعي
 ان اراد بلا ساكنها لا اخذها ساكنها لا ما تفسر به مسكنها ولو حلف ان لا يسكنه ونوي ان لا
 يسكنه ولو في البلد حث **مسكنه** ولو فيها الاذري فيه اي في البلد ولا يشته ولو لم ينو مضافا
 فسكن في بيتين **جمعها** **صح** **ومدخلها** **واحد** **حث** **لحصول** **المساكنة** والمراد ما قاله الاجل ان اذا
 لم ينو مضافا الى المساكنة في اي موضع كان لان كان البيت **من خان** **لوصفها** **فلا حث** **وان اخذ**
فيه المرقى وتلاصق بالبيان لان مبيت لسكنى قوم وبوتها تفرد بابواب ومغاليق فهو كالدرج
 وهي كالدور **ان كانا** **دار كبيرة** وان تلاصقا فلا حث لكونه خلافا من صغيرة لكونها في الاصل
 مسكنا واحدا خلافا من الخان الصغير **وليشترط في الدار الكبيرة** **ان يكون** **نقل بيت**
 فيها علق بياب ومرقى وذكر المرقى من زيادته فان لم يكونا او سكتا في مسكنين من الدور او في
 بيت وصلة حث كما هما من اقامة وان كان استراكتها في الصحن الجامع للبيتين مثلا وفي الباب
 المرفوع منه مع نقل كل منهما من دخول بيت الاخر جعل كالاشتراك في السكن **ولو انفرد في دار كبيرة**
حث **لو افترق كل منهما في دار كبيرة** **والمطبخ والمبستر** **وباب** **اي الحجر** **في الدار** **لحصول** **المساكنة**
 وكذا لو انفرد كل منهما في دار كبيرة **حث** **في دار كبيرة** **حث** **في دار كبيرة** **حث** **في دار كبيرة**
 في غيرهم لم حث فلو حلف لا يسكنه فيه وهو مبيت فلك بلا عذر حث او فارقته فورا بنية التحول
 لم حث **ولو اشتد** **بنا حائل** **بينها** **واكل من الجائدين** **مخرج واحد** **او احدا** **مدخل واحد** **لحصول**
 المساكنة الي تمام البناء بعد ضرورة وفيل لا حث لا شغاله برفع المساكنة وهذا ما صح
 الترمذي كالمخرج من الاصل من حث الى الغوي وصححه الاذري كالمخرج من رطبه ماله
 تبايها ونسبها جدا فان لا يقع اختيارا لبيتها في مجلس العقد قال ابن الرغزة
 وظاهره من مع الغوي ومن خالفه اوله بما اذا خرج احداهما بنية الانتقال فبني احدهما
 ثم عاد وعلى الاذري فارق ما مر من عدم الحث باستعماله بجمع المتاع بانه محذور ثم خلافا ذهبنا
 لا ان خرج من البيت عاد **مسكن** **بعد** **تبايها** **اي الحائل** **فلا حث** **وان حلف** **لا يسكنه** **في بيتين**
 من خان فلا مساكنة ولا حاجة الى مفارقة احدهما الاخر **وهي** **في بيتين** **فلا حث** **ان حلف**
 اخراي بلفظ ذلك فلا يشترط انتقاله الى غير الخان النوع الثاني في الاكل **والله** **بفعل** **حلف**
 لا يشترط من ما هذا التمسك الا اذا بشر من منة حث في الاول وبني الثاني بما سرب منه

النوع

وان قل وحلف لا شرب ما هذا النهر او نحوه او لا اكل خبز الكوفة او نحوه الخا ايم لم تعتقد
بيمينه كما لو حلف ان يصعد السبا والا صل انما فرض الكلام في الحنث وعدمه يتنازل البعض
ومحج عدم الحنث به ونقله عن عامة اصحاب من تصحح القاسمي ابي الطيب وغيره كل لو حلف
لا يشرب ما هذا الجب فتشرب بعضه ثم نقل عن القاضي في الاول ومثلها الثانية انه
يلحق ان لا تعتقد بيمينه فان كان حنث القاسمي بيانا لمراد الاصل لعدم الحنث فاحتصار
المصنف موقوف بالعرض والافواه انما ياتي على حنث القاسمي وبما جملته فالخالق على ما ذكر
لا يحنث بشئ ولا يرضى الا ان اراد ان لا يشرب شيئا من شرب ما يحنث به وهذا من ريادة
في الاول وحلف لا اصعد السبا الخا ايم لم تعتقد بيمينه لان الحنث فيه غير مضر
رنا رت ما لو حلف انه فعل كذا امر وهو صادق حيث تعتقد بيمينه وان لم يتصور منه
الحنث كما بان الحلف ثم يحنث بالكذب او حلف لا شرب ما هذا الكوز مثلا وكان فارغا وهو عالم
بغراغه او ليقتل زيد او هو عالم بموته حنث فيهما في الحال لان العجز يتحقق فيه فعلم ان
بيمينه اعتقدت وان لم يتصور فيه البر كالحال فقلت كذا امر وهو صادق حيث تعتقد بيمينه وان لم يتصور منه
الباب الاول العرف بين الالفاظ فيما لا يتصور فيه البر وعدمه فيما لا يتصور فيه الحنث
اما لو كان لا يعلم ذلك فكان فارغا او ميتا فلا يحنث كما لو نقل المخلوق عليه ناسيا وان كان
فيه ما قابض منه قبل امكان شربه فحلف لم يشرب فلا يحنث بخلاف ارضاء به بعد الامكان
معتق بيمينه او حلف لا شرب من منه فصبه في ما وشرب به من علم وصوله اليه كما ان حلف
ليشرب من منه ايم من الكوز فصبه في ما وشرب منه لا يبرهان علم وصوله اليه كما ان
لم يشرب من منه الكوز فصبه في ما وشرب منه لا يبرهان علم وصوله اليه كما ان
ولو حلف لا يشرب منه ونسبه في ما وشرب منه حنث قال ولو حلف لا يشرب من لبن
هذه البقرة فخلطه بلبن غيرها لم يحنث ولو حلف لا ياكل هذه الخمرة فخلطها بصبرة لا يحنث
الا باكل جميع الصبرة والعرف ظاهر وان حلف لا يشرب ما فزانا او من ما فزانا حنث
بالعذب من امر موضع كان لا بالمالح او من ما فزانا حنث على النهر المعروف فان شرب من كوز
ماود منه او بغير ماودها منه حنث ولو قال لا اشرب من ما شرب من ما فزانا حنث
منه او من بغير محفورة بغير النهر يعلم ان ماها منه حنث ولو قال لا اشرب من ما شرب من
ولم يذكر الما فشر من ما فزانا حنث من ما حنث كالحال اذ الما في انا صرح بذلك الاصل
لا يشرب من هذه الا داوة او خوها لا يعتاد الشرب منه فصبه ايم صب ماودها في كوز
وشربه لم يحنث فزعه لو حلف لا ياكل هذا بين الرعيين او لا يلبس هذا بين الثوبين
او نحوه او لا يفعل ذلك فخلق الحنث فيما بعد الاحقة والبرق الاحقة بهما ولو فرق
الفعل لانه يمين واحدة على المجموع وكذا لو عطف بالواو وكان حلف لا اكل زيدا وعمر
او لا اكل اللحم والعنب يحنث الحنث بهما كان الواو يحنث الشينين بشئ واحد ان اراد
غير ذلك بان اراد احدهما فليحنث به الحنث وظاهر كلامه انه لا يتعلق به البرق الاثبات

ايضا

ايضا وقد يتوقف فيه فان قال لا اكل زيدا او لا اكل اللحم ولا العنب فيمينات لا عار حنث
التي يحنث بكل منهما ولا يحنث احدهما بالحنث في الاخرى كما لو قال والله لا اكل زيدا والله لا اكل اللحم
وقمينه كلامه كمينه الا ان الاثبات كالتي التي لم يبعد حنثه كقول لا تقتل زيدا او لا اكل اللحم
والعنب وهو الظاهر كما قاله الباوي وما نقله الاصل عن المتولي من انه كالتي المعاد مع حنثه حتى
تقدد اليمين بوجود حرف العطف موقت فيه ثم قال ولو اوجب حرف العطف بقدر اليمين في الاثبات
لا وجبه في الشئ اي غير المعاد مع حنثه ايم وقال بن الفلاح وحسب ان ما قاله المتولي من تصرفه
وخرج بالعطف بالواو او العطف بالواو ايم فان كان الحالف حسيذا حالف على عدم اكل العنب قبل الحنث به فله في
الغايه معلقة في ثمر في قوله والله لا اكل اللحم فالعنب او لم العنب فلا يحنث اذا اكلها معا او العنب قبل اللحم
او بعده فله في ثمر في قوله والله لا اكل اللحم فالعنب او لم العنب فلا يحنث اذا اكلها معا او العنب قبل اللحم
منهما واجبت اليمين فلا يحنث بكلام الاخر وان قال لا اكل هذه الرمانة فاكلها الا حنث لم يحنث
او عكسه بان قال لا اكل هذه الرمانة واكلها الا حنث لم يحنث فكلها الا حنث لم يحنث
القشر والشحم لان اليمين محمولة على العادة او لا اكل هذا الرغيف فاكله الاشياء لم يحنث
حنث كما لو قال لا اكل ما على هذا الطبق من الثمر فاكل ما عليه الا حنث وان حنث العادة بترك
بعض الطعام للاحتشام من استيفاء ما لا يغير ذلك ولو حلف لا ياكل برودس او الراس واطلق رجل على
روسه وهل الا بالبرودس والغنم لانها تباع وتشتري مفردة في المتعارفة وان اختص بغيرها ما يلد
الحالف لا على روس طير وحوت وصيد اخر لم يعتد بهما مفردة ببلدة اي الحالف لا بها
لا تقم اللفظ عند اطلاقه فان اعتد ذلك في بلدة حنث ما الحالف اي بالكلية حنث كان ايا في بلدة
فقطعا واما في غيره فعلى الاقوي في الاصل لشمول الاسم ولان ما ثبت به العرف في موضع ثبت في سائر
المواضع كخبر الارز قال وهو الاقرب الي ظاهر النفس وصحح النووي في تحكيمه وغيره مقابلته ورجحه
الشيخ ابو حامد وغيره وقطع به الحامي وهو من مكرم كلام المنهج كاصله وما الى اليه البلقيني تاروا لا
معتد بما اذا اشتهر العرف بحيث بلغ الحالف وغيره والافلا حنث انتهى وهل يعتد كون الحالف في
ذلك البلد او كونه من اهله ولو كان بغيره فيه وجهان في الاصل رجح منها البلقيني الثاني لانه يسبق وهذا ميسر الطبع
اي فهمه ما ذكر عنده من عرف وكلام المصنف يقتضيه وظاهر ان روس الخيل كروس الطير فان الاصل
قال لا اكل روس الشوي فبروس الغنم حنث فقط اي دون روس غيرها هذا من زيادته
ومصرح به الاذني وان خصص او عظم نوعا من الروس اتبع القترع بالتحكيم من زيادته
او تضاد ان لا ياكل ما يسمى راسا حنث باكل اي بكل ما يسمى راسا فحنث براس الطير والحوث
وبغيرها ومن حلف لا ياكل البيض حنث باكل اي يبيضه اي ينفصل عنه وهو حي كما وجد في
شجرة لانه المنوم من لفظ البيضة كبيض الوجاج والنعام والاوز والعصاة حالة كونه منقرا
ولو خرج من بيته لا يبيض السكر والجراد لانه يخرج منهما بعد الموت بشق البطن ولا حنث في شاة
لانها لا تقم عند الاطلاق وكلامه كاصله شامل لبيض غير المأكول باعلى طهارته وحل اكله وقد

بان
بغير

ول

قادر في المجموع واذا قلنا بطلانها حله بل اختلاف لان ظاهر غير مستقذ واختلاف المني قال
البلقيني وهو مخالف لبعض الام والنهية والتمتة والبحر على منع اكله وان قلنا بطلانها حله قال
وليس في كتب المذهب ما يخالفه فيا في اخذنا بأكمله الخلاف في من حلف لا يأكل لحما فاكل لحمه او
حلف لا يأكل حنظل حنظل الحنظل والارز والبقلا والخص والسعير وكوهما من الحبوب
ولو لم يحدد بعضها في بلد له لان الجميع حبر واللفظ باق على مدلوله من العموم وعدم الاستعمال
لا يوجب تخصيصا خاصا وكما لو حلف لا يلبس ثوبا حنظل باق ثوب كان وان لم يكن مبرور ببلده **وجوز**
الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهي الرماد الحار كغيره والحاصل انه حنظل بكل جنس فان سرقه
او ابتلعه بلا مضغ وخالف كاصلة في الطلاق في الثانية كما مر التشبيه عليه ثم لا ان جعله في مرة
حنظوا بفتح الحاء وتشديد الواو بوزن فغول اي ما يعايش شرب شيئا بعد شرب **فحسا** اي شربه
فلا حنظل به لان حنظل لا يسمي جنسا قال في الاصل ولا حنظل باكل الجوز يبق على الاصح وهو القطايف
المحنظ بالجوز ومثله الجوز ينق وهي القطايف المحنظة بالوز قال في حنظل كان يقال فيها
الجوز ينق والبوز ينق بالجوز فلما مر نوه ابدلوا الجوز قافا **حنظل بفتح الحاء** وقسمه ط ولعمرك وبسبب
لانها حنظل في الحقيقة وذكر هذا الحنظل من زيادته وصرح به الاذري قال ولا احسب ان المراد
على هذا هذا بالميم مافسره به الجوهر من انه دقيق او سويق او قاطم مطحول بلبت بسن او
بريت ثم يوكل بلاطن بل المراد به ما يتعاطاه اهل الشام من افهم يعجنون دقيقا وحنظرونه قبل ان
يحنظ ثم يسونه بغير بال ونحوه ويعجنون اليه سيفا وقديرا عليه غسل او سكر وحلف لا يأكل
الحم حنظل بفتح الحاء وهو الابيض الذي لا يخالطه الاحمر لان لحم سمين ولحم الجوز
عند الحزال **السم** فبالعكس اي حنظل بفتح البطن والعين والمضرج بعده بفتح الجيب وان
كان الحانف مبررا لم يحنظ ورجع الحنظل بفتح العين والمضرج بعده بفتح الجيب من زيادته
وحلف الحم على كل لحم ما كونه من لحم وغيره سواء اكله مطبوخا ام نيافا مشويا على غير كالمية
والحمار ولا حنظل الحانف لا يأكل حمارا بأكمله لان قصده الامتناع عما يعتاد اكله ولان اسم الجمع اسما
ينفع على الماخول شرعا **والحمي** لحم السمك **والجراد** لانه لا يفهم عند اطلاق لفظ اللحم وان سما الله تعالى
السمك حمارا فقال تاكلون حماريا وشبه ذلك ما لو حلف لا تجلس في ضوء الشمس
لا حنظل وان سماه الله تعالى سراجا فقال وجعلنا الشمس سراجا **وليس السنام بفتح السين والالوية**
شحا ولا حنظل حنظل لا يأكل شحا ولا حنظل حنظل في الاسم والصفة وان حلف عليهما
اي على الالوية لم حنظل **بالسنام** بفتح السين المصريح به في الاصل وتقدم في الراب ان الجبد اذا لم يوكل
فما لبس لحم فلا حنظل به اخالف لا يأكل حمارا بن الى عصفور وكذا دعا بضمه الزجاج ثم الدسم
وهو النودل **شحا** بفتح الشين **والظفر** والبطن والالوية والسنام والادهان والكروش والكدب بفتح
او لهما وكسرهما على الاظهر والرية والطحال بكسر الطاء **والخنزير** والقلب قال الاذري في
واخصيته والتندي على الاقرب في اللحم لعدم صدق الاسم ويدخل فيه لحم الراس واللسان
والحد

الحم حنظل بفتح الحاء وهو الابيض الذي لا يخالطه الاحمر لان لحم سمين ولحم الجوز عند الحزال السم فبالعكس اي حنظل بفتح البطن والعين والمضرج بعده بفتح الجيب وان كان الحانف مبررا لم يحنظ ورجع الحنظل بفتح العين والمضرج بعده بفتح الجيب من زيادته

والحد والاكادغ لصدق الاسم وحلف على لحم البقر حنظل بالاهلي والوجهي والكاموس لانه خلاف
ما لو حلف لا يركب الحمار فركب حمارا وحنظلا لا حنظل لان المبرور ركوب الحمار الاهلي خلاف الاكل قال
الرافعي ولو حلف على ميتة لم حنظل بالمدانة ولا بالسمك والجراد للعرف وكما لو حلف على الدم لا حنظل
بالكدب والطحال والسمن غيبي الزيد والدهن هذا يعلم منه قوله وكذا العكس والحاصل ان خلا
من الثلاثة معاير لكل من الاخرين فالحالف على شيء منها لا حنظل باق في الاختلاف في الاسم والصفة
ولو حلف على الزيد والسمن لا حنظل باللبن كما صرح به الاصل واللبن يتناول ما يؤخذ من السم والصيد
قال الروابي والاذمي والحنظل سوا فيه الحليب والزبيب والخمير والحانث يؤخذ من كل امر
الجوهرية انه لبن صان مخلوط بلبن معز والثيران بكسر التاء وهو ان يعلى اللبن فيخمد او يعير
فيه حموضة لا الحنظل والمصل ولا قطار السم اذا لا يصعد عليها اسم اللبن واما الزيد فان يعرفه
لبن فله حكمه والا فلا ومنه ينبغي ان يكون القشطه مثله ولو حلف على كوز او القروا البطح
لم حنظل بالهندي منه الخافه في الطعم واللون والبطيخ الهندي هو الاحضر واستشكل عدم الحنظل
به في الديار المصرية والسامية وقيل حنظل بالجوز الهندي لقربه من الجوز الهندي لعموم طبعها
وطعام الترجيع فيه من زيادته وما روي حنظل المنهاج كاصلة وليس خيارا سيرا خيارا فلا حنظل
الحالف عليه به والطعم والتناول شامل **للاكل** والشرب فلو حلف لا يطعم او لا يشرب شيئا حنظل بكل
ما اكله وشربه ودليل كون الشرب طعاما قوله تعالى ومن لم يطلع فانه ميت وخبر ما مزم طعاما طم فان
حنظل لا يأكل ما يعايش شربه لم حنظل لان الشرب ليس باكل وان اكله حنظل حنظل لان هذا هو كل او حلف
لا يشربه فحكمه اي فان اكله لم حنظل وان شربه حنظل حنظل او حلف لا يشرب السويق لم حنظل
باستعاذه واستعاذه معلقة او اصنع مبلولة ولو كان خائرا حنظل يؤخذ باللاق لان ذلك ليس شرعا
وما ذكره في الحانث كاصلة منقول عن الامام وزعم الاسوي انه مخالف لسلامه ورده عليه الاذري
او حلف لا يأكله لم حنظل بفتح الحاء واستعاذه والمعاذة او حلف لا يأكل السكر حنظل بفتح السين
قوله وغيره مخالف ما مر في الطلاق كما مر التشبيه عليه فلو وضعه بغيره وذاب وابتلعه لم حنظل
لان لم يأكله ولا حنظل بما اخذ منه الا ان نوي وكذا الحكم في القروا والعنب ونحوها وان حلف لا يأكل
العنب والرومان فامتنعهما وري التعل بفتح المثناة لم حنظل كاكله او شربه عصيرها لان ذلك
لا يسمى اكلها وشربها كالماء وحلف لا يأكل سمن حنظل باكله جامدا او حنظل او حنظل او حنظل او حنظل
دايبا لصدق اسم الاكل في ذلك دون هذا وان جعله في عسيدة او سويق وظهر جرمه فيه برونه
حنظل لان فعل المحلوف عليه نعم لو نوي شيئا حمل عليه وان جعل الحنظل المحلوف عليه في سراج فكل من
لونه وطعمه حنظل باكله وان استهلكه اي السم او الحنظل فلا حنظل وان حلف لا يأكل او لا يشرب
فذاق لم حنظل او لا يذوق حنظل باكلها اي بالاكل او الشرب لبقينه الذوق وكذا لو ذاقه
ومجه لان الذوق ادراك الطعم وقد حلف حصل او حلف لا يأكل او لا يشرب او لا يذوق فاجز في
حلقه وبلغ ضوفه لم حنظل لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق او حلف لا يذوق حنظل بالاجاز في نفسه
او من غيبي باختيان لانه صار طعاما عبادة الاصل لان معناه لا جعلته في طعاما اي وقد جعله له طعاما

ويبرخل في اسم القالعة وشرطها النجس وطبها بابها كالتمر والزبيب والبن واليابس ومعلق الحبوب
والشمس والوطب والعنب واللاتر في بعض الهزة والراوي قال فيه الاتر ج وبه غير الاصل والبروت
وانا ربح والبنق والحمود ولين الفستق مع البنا وحكي فيها والبنق بالياء كما عبره الغزالي
وعبره وبالغيا كما عبره الازهرى والبطيخ ونحوها لتفاح وكشمش او سفسجل وذو كد لو فزع
اسم القالعة عليها والوطب في قوله تعالى فيها ناقة وحملة وحمل ورمات تحت صيها ونحوها
كما في قوله وملا بئنة ورسله وجبريل وميكائيل وقيد الغاري الديون والنازع بالظريين
نالم منها ليس ناقة واليا ليس منها او لا بد من مقتضى كل مهم عدم دخول البسج والحصص
في القالعة وبد صرح المتولي لكن محله في البسج في غير الذي حلي اما حلي فظاهر انه من
القالعة وفي شمولها الزنون وجها في النخلة كالتا كسر القاف وضماها بالمثلثة والمد والنجار
فليس منها بد من الخضراوات كالبان وجان واجز وظهر كلامهم ان القثا غير الخيار وهو شائع
عرفا لكن فخر الجوهري كلامها بالآخر ولا يدخل اليابس من الثمار في النار فحصل
لو حلف لا ياكل التمر لبيض وحل حلفك لا ياكل ما في ثم زيد فكان ما في كنهه ايضا فحصله
في الناطق واكله كله لم يخل لا ياكل ما في كنهه ولم ياكل البيض فخرج الزبيب والعنب والسمسم
ليست تمر ولا زبيب ولا سمرج وعصير التمر ودبسه ليسا بتمر وكذا العكس لا حلف فيها
اسما وصفة وان كان اصلها واحدا والرطب غير البسر والتمر وهذا يتناول الرطب
المشرح وهو ما لم يترطب بنفسه بل عولج حتى ترطب قال الزركشي فيه نظروا قد ذكروا
في السلم انه لو اسلم اليدي رطب فاحضر اليه فمشرجا لا يلزمه قبوله لانه لا يتناول له
اسم الرطب فابيه قال الجوهري البسر اوله طلع ثم خلا له بفتح الحاء ثم يسرع رطب
ثم ثم فان حلف لا ياكل الرطب فاكل من الصفعة بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة
وهي ما بلغه رطب فيه فصار غير الرطب لم يخل او اكلته الرطب حلف وكذا لو اكلها جميعا
والذي في الاصل ولو حلف لا ياكل البسر فاكل المصنف ففيه هذا التفصيل والحكم بالعكس بعصبته
انه لا يخل بالجميع وليس بظاهر فالوجه انه حلف لا ياكل بسرا وكما يظهر فيما
انقصر عليه المصنف وكذا لو حلف لا ياكل لبسم ولا رطبه فاكل من صفعة حلف ونظفه
كذا من رباته ولا يحالها هنا والظاهر اذا حلف لا ياكله يتناول القوت والقالعة
الدم والحلوي وتقدم في باب الربو الدوا وفيه في الاصل هنا رجحان وقضية كلام المصنف
كالمعراج واصله عدم الحلف به وبه جزم الماوردي والرويا في واختار الازهرى وغيره
وتقدم الفرق بين البابين في باب الربو وهل يدخل التمر والزبيب في القوت من
لغة الامم فلا شك او لا وجها عدم دخول ان لم يعتد اقتضاها بملك الحالف بخلاف
ما لو اعتد به كذا وكان الحالف يقتات من الادوم النخل والتمر والباقر والبسر والمليح
والتمر والحل والسبرج ولو حلف لا يشرب الماء حلف بكل ما حلى بما البحر وسررب
ما التلح والحد كاكلها فشرها غيرا كاكلها واظهر ما غير شرها وانما شر غيرا لاعتبار

فصل

نوع

في السبع فيما لو حلف لا ياكل مما يطبخه رند بالايقاد منه تحت القدر حتى يفيض ما يطبخه وان وجد
نصب القدر وتقطيع اللحم وصب الماء عليه وجمع الموايل من غيره او لو وضع القدر منه في تنور
نحو اي جوي وان جاءه غيره لا نصب القدر على تنور لم يسبح وجمع الموايل اي لا يخلت بذلك فان حلف
لا ياكل طبخه فشرها غيره في الطبخ معا او مرتبنا لم يخلت باكله ما قشارا في طبخه لانه لم ينفرد بالطبخ
ولو حضر الطبخ اي الحاذق بالطبخ قريبا واشتار اليه منه بالايقاد او الوضع في التنور والنفيل
او التبريد فوجها ان احدها حلفت باكله من ذلك لان الطبخ هنا يضاف الي الاسناد والثاني لا يضاف
مامر والخبر فيما لو حلف لا ياكل ما حلفه زيد الا لصاق منه لما حلف به بالتور لا يجره ولا يجره
الدينق وتقطيع الرعان وبسطها النوع الثالث للعقد ولو حلف لا ياكل او لا يلبس ما اشتراه
زيد او ما اشتراه لم يخلت بما رجع اليه برديع او اقاله وان جعلناه بيعا او حصل له بصل او
قصة وان جعلناه بيعا او اثار او هبة او وصية لانا لا نسمى شرا عند الاطلاق ونحلف بما دخل
في ملكه بسلم او تولية او اشتراك كاذك الاصل لانها تشتري حقيقة واطلاقا اذ يقال اشتراه
سما ونولية واشراكا وترب عليها احكامه من خيار وغيره وان اشترى لكل منها صيغة وصور
في الاشتراك ان يشتري بعده الباقي او يفر حصته اذ لا حلف بالمشاع كاساق من انه علم ما سر
وظاهر كلامه كالروضة انه لا فرق في الصلح بين كونه يدين وكونه بغيره لكن فيه الرافعي
وجماعة بالدين ولعله مثال ولا حلف بما اشتراه له وكيله لانه ليس مشتراه اذ يقال ما اشتراه
زيد بل وكيله وان اشتراه فريد لغيب بوكالة او ولاية او اشتراه ثم باعه او باع بعينه فاكله
حلت لانه اكل ما اشتراه زيد ولا حلف بما اشتراه زيد وعمر وشركة معا او مرتبا وان اكل اكثر
من النصف لانه ليس مشتراه اذ يقال ما اشتراه زيد بل زيد وعمر وفكل جزء منه مشترك ثم ان
افر حصته فالظاهر حلفه فلو اجتمع ما اشتراه غيره فاكله الخاف من ذلك ندرنا يعلم
كونه اي ما اشتراه زيد وفي نسخة منه اي القدر المذكور كالنف والكف والكف حلف
لانا نفلم ان فيه ما اشتراه زيد وان لم يتعين لنا والمراد بالعلم ما يشمل الظن لظهور ان الكف
قد لا يحصل به العلم او حلف لا يدخل دارا اشتراه زيد فاكله بعينه او كلها شفوعة او نحوها
مالا يسمى شرا لم يخلت وصورة اخذ الكل بالشفوعة ان ياخذها دارا جارية ويحلف به بشفعة
الاخذ او ياخذ بها حصته شريكه ثم يبيع حصته القديه فيبيعها المشتري ثم ياخذها هو
بالشفعة ايضا وحلف لا يخل طعامة فاكل مشترك كاشيته وبين غير حلف حلفه في المس
والركوب لا حلف لان ركوبه يمينه في الاولى انفق على ان لا ياكل طعاما مملوكا له وقد اكل
طعاما مملوكا له وفي الاخيرتين انفق على ان لا يلبس مملوكا له وان لا يركب دابة مملوكا له
ولم يحصل ذلك بلبس المشترك وركوبه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها وحلف
لا يعقد عقدا فوكل فيه غيره حلف وان جرت عادته بالتوكيل فيه لانه لم يعقد وكذا
ان دخل في النكاح بشفعة فيما لو حلف لا ينكحها وهذا اذا دخل فيما قبله قال الزركشي ومقتضى

السوق

ته

والمراد بالعلم ما يشمل الظن لظهور ان الكف قد لا يحصل به العلم او حلف لا يدخل دارا اشتراه زيد فاكله بعينه او كلها شفوعة او نحوها
مالا يسمى شرا لم يخلت وصورة اخذ الكل بالشفوعة ان ياخذها دارا جارية ويحلف به بشفعة
الاخذ او ياخذ بها حصته شريكه ثم يبيع حصته القديه فيبيعها المشتري ثم ياخذها هو
بالشفعة ايضا وحلف لا يخل طعامة فاكل مشترك كاشيته وبين غير حلف حلفه في المس
والركوب لا حلف لان ركوبه يمينه في الاولى انفق على ان لا ياكل طعاما مملوكا له وقد اكل
طعاما مملوكا له وفي الاخيرتين انفق على ان لا يلبس مملوكا له وان لا يركب دابة مملوكا له
ولم يحصل ذلك بلبس المشترك وركوبه وفي معنى اللبس والركوب السكنى ونحوها وحلف
لا يعقد عقدا فوكل فيه غيره حلف وان جرت عادته بالتوكيل فيه لانه لم يعقد وكذا
ان دخل في النكاح بشفعة فيما لو حلف لا ينكحها وهذا اذا دخل فيما قبله قال الزركشي ومقتضى

اطلاقه انه لا يثبت وان فعله الوكيل بحضرته وامره لكن مر في الظن فيما لو قال لزوجته متى
اعطيتي الغافان طالق انها لو قالت لو كملها سلم اليه فسلم طلقت وكان تمنعها الزوج من المال
اعطاها قياسه هنا ان كنه بذلك لكن قد يفرق بان اليمن يتعلق باللفظ فاقصر على فعله
واما في الخلع فقوله لو كملها سلم اليه تمامه جده فلاحطوا المعنى **وان وكل من تزوج له**
فيما لو حلف لا يتزوج **حلفت** لان الوكيل في قبول النكاح صغير محض ولهذا يشترط تسمية الموكل
وقيل لا يثبت كفاي البيع والشرا وتزويج الاول من زيادته وبه جزم في المنهاج كاصله هنا وفي
الشرح الكبير في النكاح قال البلقيني وهو مخالف لمقتضى كلامه بقصور الشافعي ان من حلف
على شيء ان لا يفعل ما لم يفعله لم يثبت **حلفت** واماعده ان المنظر في ذلك الى الحقيقة ولما عليه
الاكثر قال ولم ابرأ احدا اعتد الاول لا بالقوي انتهى ومثل ذلك تجري فيما لو حلف لا يزوج
من طلقتها لم يوجب من واجها سوا اقلنا الرجعة ابتداء نكاح ام استدامة **ولو عقدت لغيره ما سوي**
الف **ح لو كلف** فيما لو حلف لا يعقد عقدا **حلفت** لان فعل ما حلف عليه اما النكاح فلا يثبت
الحالف انه لا يثبت بكنه بعقده لغيره لان النكاح يجب اضافته للموكل فلا يثبت الوكيل قبل
حلفت كما في غير النكاح والترجيح من زيادته وبه جزم المنهاج كاصله وقضية حلامه ان
صورة هذه ان تحلف انه لا يعقد عقدا او ليس مرادنا **حلفت** الحالف فيما مر من يتيق
عقده **لا وسوا** اصرح بالاضافة الى الموكل ام نواه لان فعل ما حلف عليه وبما مر
علم ان فعل غير الحالف لا يقيم مقام فعله **حلفت** حتى لو حلف الامير او كرهه انه لا يضرب فلانا
فصربه الجلاء ولو باسره **حلفت** لان حلف على فعل نفسه حقيقة فلا يثبت بغيره ولا نظر
الى العادة بل ليدان لو حلف لا يلبس ولا يأكل فليس او اكل ما لا يعتاده **حلفت** او حلف
لا يبنى بنته فامر النبي ببناءه **حلفت** **ولا حلف** واسه فامر بخلافه بزيادة البا لحلفه
حلفت فيها لذلك وقيل **حلفت** في الثانية للعرف وترجيح الاول فيها من زيادته لكن جزم
الراعي في باب محرمات الاحرام من سرحه بالثاني وصححه الاستوي وغيره **فان نوي**
فيما ذكره منع نفسه او وكيله اي منع كل منهما من فعل المحلوف عليه **اشع** علامته وطريقه
انه استعمل اللفظ في حقيقته ومجازة او في عموم المجاز كان لا يبيح في فعل ذلك واستثنى الزكشي
ما اذا كان قد وكل قبل عيته والوجه خلافه **او حلف** لا يبيع **لزيد** ما لا يباعه **بلا اذن**
لم يثبت اذ لا يبيع صحيح لان العقد انما يتناول الصحيح اما الوباعه باذنه او باذن الحاكم
لحجر او امتناع او باذن الولي للحجر او بالنظر فيمنعت وصرح ببعضه البلقيني وجعل ضابط
ذلك ان يبيعه ببيع صحيحا **او حلف** لا يبيع **لزيد** ما لا يباعه **اي** وكيل **زيد** وم يعلم انه مال زيد
لا يثبت جهده **وان حلف** لا يبيع **لزيد** ما لا يباعه **اي** وكيل **زيد** وم يعلم انه مال زيد
الحالف ام لا لان اليمن معتقدة على من فعل زيد وقد فعل باختياره قال الاذري والظاهر
حمل ذلك على ما اذا قصد التعليق اما اذا قصد المنع فيأتي فيه ما مر في تعليق الطلاق او حلف

لا يطلق زوجته فنقض اليها طلاقها فطلعت نفسها **لم يثبت** كما لو ذكر فيه اجسما ولو قال ان فعلت
كذا او ان ثبتت فانت طالق ففعلت او ثبتت **حلفت** لان الموجود منها مجرد صفة المطلق صرح به
الاصل **فصل** لو حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يهب **فمعتد** بعد افساده **لم يثبت** كما علم من المسئلة
المعللة بقوله لا يبيع **فلو** اثنان الى ما لا يقبله كان **حلف** لا يبيع **خيرا** او **مستولن** **لم يثبت**
ببيعه لان البيع سب للملك وهو لا يتصور في ذلك ففعلت الاضافة اليه الا ان يريد صورة
البيع فيثبت لوجود الصفة **وان حلف** لا يبيع **خيرا** **فاسدا** **لم يثبت** لانه معتد بحجب المعنى فيه
كالصحيح ويباني بقصور العقادة **فاسدا** **لا يبيع** ببيعنا **فاسدا** ببيعنا **فاسدا** **لم يثبت** فيه
وجها **ان** جزم صاحب الانوار كغيره بان لا يثبت وقال الامام الوجه عندنا انه **حلفت** قال الاذري
وظاهر كلام الشيخين ترجيح الاول والقلب الى ما قاله الامام اميل قلت ولي به اسوة **ولو حلف**
لا يبيع **لم يثبت** بكل عليك في الحياة حال عن العوض ولو بالصدقة عليه والعري والرقبي
لانها انواع خاصة من القبة لا باعطاء الزكاة لانها لا تسمى قبة ولا صدقة ولا اعارته اذ لا يملك
فيها ولا الوصية له لانها عليك بعد الموت والميت لا يثبت **حلفت** **ولا يوقف** عليه لان الملك فيه لله تعالى
ولو وهب له ولم يقبض منه ما وهبه له **لم يثبت** لان مقصود الهبة لم يحصل ولان المقصود بالخلف
على الامتناع من الهبة عدم التبرع على الغير وذلك حاصل عند عدم القبض قال ابراهيم المروزي
ولا يثبت بالهبة لعدده لانه انما عقد مع العبد قاله الماوردي ولا تجاها في بيع وخوه او حلف
لا يقصد **حلفت** بالصدقة **فرضا** وتلقوا على فقير وغني ولو دميما لتسول الاسم **لم يثبت**
بالاعتاق لانه يقدر عليه برقبته **لا الهبة** لانها امر من الصدقة كما سرت ان نواها بها **حلفت** كما صرح
به الامام ولا يثبت بالاعاق والضيافة كما صرح به الاصل **وان وقف** عليه **لم يثبت** لان الوقف صدقة
كما يقال ينبغي ان يثبت به فيما مر ايضا لانه تبين لهذا ان الوقف صدقة وكل صدقة هبة لا نقول
هذا الشكل غير صحيح لعدم اتحاد الوسط اذ محمود الصغري صدقة لا يقبض التملك وموضوع التبرك
صدقة بقبضه كما مر في بابها ولو حلف لا يشارك فقارض **حلفت** لانه نوع من الشراك قاله الحماد روي
قال الزكشي وهو ظاهر بعد حصول الزرع دون ما قبله **وان حلف** لا يبره **حلفت** جميع التبرعات **كأمر**
من الدين واعتاقه وهبته واعارته لان كلاهما يعد برأعه **لا يعطيه الزكاة** كما لو قضي دينه
والكفالة بالدين والكناية للرفيق غير الضمان بالمال والعقود **فلو حلف** لا يضمن لثلاث ما لا يملك
بدون مدلوله او لا يعتق عبده فكاتبه وعق باءا المحرم **لم يثبت** لانه لم يأت بالمحلف عليه ووجهه
في الثانية انه وان وحيد فيها اعتاق في الجملة من حيث ان التعليق مع وجود الصفة اعتاق لكل الظاهر
ان اليمن عند الاطلاق منزلة على الاعتاق مجانا **وان حلف** على انه مال **لم يثبت** بكل مال له حي
يتوبه وداره وعبد خدمته ودينه ولو نفي **لا ولو على** مفسر او جاحد لصرق الاسم ووجهه
في الدين وجوب الزكاة فيه وجواز التصرف فيه بالحوالة والابرا واستثنى البلقيني احدا من
التعويل بوجوب الزكاة دينه على مدس مات ولم يخلف تركه ودينه على مكانته فلا يثبت **بما وان**
كان لم مال غائب وضال ومغشوب ومسروق وانقطع **جميع** فوجها ان احدها يثبت لان الاصل

وهو
فصل

ي

هر

براس او غيره ولو من اخرس لانه لم يكلمه حقيقة وانما اقيمت اشارة الاخرس في المعاملات مقام
الناطق للصورة كذا ذكره الاصل وتجب بما في فتاوي القاضي من انه لو حلف الاخرس لا يترا
القوان فقرأه بالاشارة حثت وبما في الطلاق من انه لو حلفه بمشيئة ناطق فخرس واشتار
بالمشيئة طلقت ونجاب عن الاول بان اخرس موجود فيه قبل الحلف وفي مسئلتنا بعده وعن الثاني
بان الكلام مدلوله اللفظا عتبر بخلاف المشية وان كانت تؤدي باللفظ ويرفعها اي بالرسالة
والكتابة والاشارة **الام اي** اتم الحجران **في حال العيبه** لاحدها ان صوابه او كانت المواصلة
بينهما قبل الحجران **بما وقع في الحالين** **الاتقده بينهما** ان كان فيهما ايدا بحاس فلا يرتفع بها
الام بل هي زيادة وحشة وتأكيد للمهاجرة ولا ان كانت في حال الحضور ولم تكن المواصلة بينهما
قبل الحجران بها ولو حلف ان يهاجره فراسله او كاتبه او اشار اليه فان كان اتم الحجران لا يرتفع
بها لم حثت والاحت صرح به الاصل **وحيث فيما لو حلف** لا يكلمه او لا يسلم عليه **بسلام عليه**
لان كلامه وسلامه **وكذا** **بسلام عليه** **قوله هو فيهم** وعلم به وان كان سلام الصلاة على اهل بيته
اللفظ وظاهره ان محل ذلك اذا سمع سلامه وبصره البقوي كما ذكره الاذرعى ونقل عن الماوردي
انه لو كلمه وهو محجوب او مغمى عليه وكان لا يعلم بالكلام لم حثت والاحت وان لم يفهمه وان لم يركمه
وهو نائم بكلام يوقظ مثله حثت والا فلا وان لم يركمه وهو بعيد منه فان كان حثت بسمع كلامه
حت والافلا سمع كلامه ام لا وسناتي مسألة الالفاظ مع زيادة توافق كلام البقوي
وتوقف الاذرعى في احت بسلام الصلاة وقال الراجح المختار الذي دلت عليه قواعد
الباب والعرف الظاهر انه لا حث به لانه لا يقال كلمه اصلا بخلاف السلام مواجهه خارج
الصلاة وفيما قاله نظر **ان استثناءه** من القوم في سلامه عليهم **ولو بينته** فلا يحث لان اللفظ
العام يقبل التحصيل **وحيث يتفهم بقراءة** بان قراية آية الله بها ولم يقصد قراءة لانه كلمة بخلاف
ما اذا قصد هال لانه لم يكلمه لا بفتحها **ان استثناءه** من القوم في سلامه عليهم **ولا يتيسر ولو**
لسهو من امامه لانه لم يكلمه وظاهره ما مر في الصلاة ان محل ذلك اذا قصد بقراءة او الذكر
ولا يحث به فيسأوي قراءة الآية المعهمة للقرض وان فرق بينهما بعضهم بان ذلك من مصالح
الصلاة بخلاف قراءة الآية وقوله ولو من زيادته **فروع لو حلف لا يتكلم حث** بكل كلام حتى
سعر مررده مع نفسه لانه كلام لا بد كمن تيسر وتكبير ودعاء وقراءة **قراة**
وتوجبا لان الكلام عرفا ينصرف الى كلام الادميين في محاوراتهم وفي خبر مسلم ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس اما هو التيسر والتكبير وقراءة القرآن وعلم بذلك
تخصيص عدم الحث بما لا يبطل الصلاة وبصره القاضي ابو الطيب فلو حلف لا يسمع كلامه
زيد لم حثت بسماع قراءة القرآن قاله الحلي **ولا قراءة شيء من التوراة او الانجيل للشك**
في ان الذي قراه مبدل ام لا ويؤخذ منه انه حث بما يعلمه مبدلا كان قرا جميع التوراة
او الانجيل او حلف ليعتقني **علي الله** باحسن التثنية **او اعظمه** او اجله **فليس له الا حثي** ثنا
عليك انت كما اثبتت على نفسك زاد عليه ابراهيم المروزي فذلك الحمد حتى ترضي وذلك لان
احسن

ح

احسن التثنية مثلا ثنا الله على نفسه ولان الاعتراف بالتصوير عن الشا والحواله على تنبيه
على نفسه ابلغ التثنا واحسنه وزاد المتولي في اول الذكر سبحانه او حلف ليجد نعيمها مع
الحمد او باجل التحاميد **فليقل الحمد لله** ايوا في نعمة ويكافي في زيده يقال ان جبرئيل عليه
السلام عليها السلام وقال قد علمتكم بحامد الحمد وقصر في الروضة بواقي نعمة بقوله اي ببقائها
حتى يكون معها ويكافي في زيده بقوله اي يساوي في زيده اي يتوهم بشكر ما زاد منها وعندك
ان معناه يفي بها ويقوم حقها ويمكن حمل كلام النووي على هذا **او افضل الصلاة على النبي**
صلى الله عليه وسلم ما يقال في الشاهد في الصلاة فلو حلف ليعلمني على النبي صلى الله عليه
افضل الصلاة فليقل اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد فاصليت على ابراهيم الي اخوه فقد ثبت
انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صلى على محمد الي اخوه وهذا ما قال
في الروضة انه الصواب ونقل الرازي عن المروزي ان افضلها ان يقول اللهم صلى على محمد
وعلى آل محمد كما ذكره الزاكرون وكلمه سبي عنه القائلون قال النووي وقد يستأنس له
بان الثاني رضي الله عنه كان يستعمل هذه ولعله اول من استعملها واعتز من القوي ما
صوبه النووي بان في ذلك ما ليس في هذا فان هذا يقتضي صلاة واحدة وذلك يقتضي
صلاة تكررة فتكررا الذكر والسهو مندوم كاثبت في الصحيح ان قوله سبحانه الله عدد
خلقه وزنه عرشه وخبره افضل من اعداد من التسبيحات والتسبيح بالصلاة على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم لا يقتضي تكررا قال البزار في بعد ذكره كلام المروزي وعندك ان الترات
يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد افضل صلواتك عليه معلوما لك فانه ابلغ فيكون افضل مما قال
وقال بعض علماء زماننا ان افضل ما يقال عقب الشاهد واراد به النووي فانه اجتمع به واثنى عليه
النووي وتاخرت وفاته عنه فوق ستين سنة وما قاله وان كان اوجه بمقالة المروزي فالأدلة
ما قاله النووي لشو ته عنه صلى الله عليه وسلم في افضل العبادات بعد الايمان مع انه ابلغ من
غيره اذ الصلاة المشبهة بصلاة الله تعالى على من ذكر ابلغ من غيرها بلا ريب ولا يصح عليه
وسلم لا تخار لنفسه الشريعة الا افضل وبالحيلة فالاهوط للمخالف ان ياتي بجميع ما ذكره كاقاله
الاذرعى **فصل لو حلف ليركن الصوم والحج والاعتكاف والصلاة حث بالشروع الصحيح**
في كل منها وان فصل بعدة تيسر ما يما وحاجا ومعتكفا ومصليا فالشروع هو المراد كما في خبر
امامه جبرئيل حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الظلم حين زالت الشمس لا بالشروع
الفاصل لانه لم يأت بالمحلف عليه لعدم انعقاده **لان** **الحث** به كما مر في فصل حلف لا يسمع
وذكره هنا وذكر الحث وعدمه فيما قبله في غير الصلاة من زيادته وكذا قوله **وصورة** اي
انعقاد الحج فاسد **ان يفسد عمرته** ثم يدخل ايج عليها فانه ينعقد فاسدا وتصوره بان يحرم به
بما ساء انما ياتي على وجه مرجوح اذا لم يسمع عدم انعقاد حرام في بابه او اولى صلاة حث بالشروع
منها لا بالشروع فيها ولو لم يسمع صلاة فاقطع الظاهر ومن يومى لانما تعد صلاة بالفراغ منها
ولا يقدح في ذلك وجوب القضا لان اداء صلاة **مجزئة** فلا حث بصلاة فاقد الظاهر من وجوبها

143

من المبالغة

نصر

ويزول ويهدأ ويندفع استسكال ذلك بما لو حلف لا يكلم هذا العبد فكم بعد العتق لان العبودية
ليست من شأنه ان تظهر او تزول **لان** ان اراد ان يرفع اليه وهو قاض او يلفظ به كما هم بالاولي
وصرح به الاصل **فبصيراي** فلا يبرأ بالرفع اليه معزولا ولا يثبت وان تمكن من الرفع اليه حث
جلى على عزل انقل بالموت ولا حاجة الي هذا فان المنهاج كاصله قد بدوام كونه قاضيا
فلا يخالف ما هنا اصلا ولو لم يعين القاضي بان حلف لا يري منك الا رفعه الي القاضي **برس**
وصي اي بالرفع الي القاضي في بلده الذي حلف فيه دون قضاة بقية البلاد لجلاله على المعبود
سواء كان هو الموجود عند الحلف ام لا حتى لو عزل من كان قاضيا او مات وولي غيره يري بالرفع
الي الثاني لا ال المعزول **ولو علمه** اي القاضي المنكر من غير اي الحالف رفعه اليه سواء علمه
من محض احرام من رويته بين يديه فانه انما يحصل البر بالرفع اليه وقيل لا حاجة للرفع في
الثانية والترجيح فيها من زيادته وان كان في بلدة قاضيا **كفا** الرفع الي احدهما نعم ان اختص
كلهما بما يجيب من البلد فيستفي ان تعين قاضي الناحية التي فيها باعد المنكر وهو الذي يجب
عليه اجابته اذا ادعاه قاله بن الرقعة وقد يتوقف فيه اذا رفع المنكر الي القاضي منوط
باحتماله كأمرا لا بموجب اجابته فاعلم على ان المعتبر انما هو ناحية الحالف اخذ اماما من ان الضرب
بلده وان قال والله لا راي منك **الارفعته** الي قاض فكل قاض بلده او غيره كاف في البر بالرفع
اليه سواء كان قاضا عند الحلف ام لا وان حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه حقه ففارقته
قبل استيفائه منه كقوله المبايعين عن مجلس البيع عالمنا مختارا **احت** والافلا لوجود المحلوف
عليه شرعا في الشق الاول دون الثاني فان فارقته الغريم وفرضه قلاحت **وان** اذ له في
الفارقة او تمكن من متابعتها ولم سعه او فارق الحالف مكانه بعد ذلك لا حلف على فعل نفسه
فلاحت بفعل غريمه فان **ما شيا** وقف احدهما **حت** الحالف لا ان وقف الغريم فقد فارقته
الحالف بمشيه او الحالف فقد فارقته بالوقوف لان الحادثة فنسبت المفارقة اليه بخلاف ما اذا
كانا ساكنين في الغريم دونه لان الحادثة تم المشي فان قال والله لا تفارقتي حتى استوفي
منك حتى اوجي تويني حتى فارقته الغريم عالمنا مختارا ولو بالفرار **حت** الحالف وان لم
يختبر نراة لان اليمين على فعل الغريم وهو مختار على المفارقة فان **بني** الغريم الحلف او اكره
على المفارقة ففارق فلاحت ان كان ممن يبالي بتعليقه كمنظيره في اطلاق بنه عليه الاستوى
وقس عليه ما ياتي **ووفر** الحالف منه لم يثبت وان امكنه متابعتها لان اليمين على فعله فان
قال لا تفارق حتى تستوفي منك حتى **حت** بمفارقة احدهما **الآخر** عالمنا مختارا **وكد** ان قال لا
اقتربنا حتى استوفي منك لصديق الاقتراف بذلك فان فارقته ناسيا او مكرها لم يثبت ثم بعد ذلك
ينظر في الاستيفاء الحق فان ابراه منه الحالف **حت** بالابرا وان لم يفارقه **لنقوتيه** لبراجتياه
لان يوي يمينه **لان** يفارقه وعليه حقه فلاحت يمينه من ذلك فان **افلس** الغريم اي ظهر انه
مفلس ففارق عالمنا مختارا **احت** وان كان تركه واجبا شرعا كما لو قال لا اولى لي الفرض فضلي
منك وان وجبت الصلاة عليه شرعا لعدم وجود المحلوف عليه فان منعها الحاكم من ملازمته
ففارق

حتمه من المظالم
انه لو حلف على ان لا يفعل
في حقه فله ان يتركه
في حقه فان لم يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه
فله ان يتركه

ففارقته فكمه اي فكم كراهه فلاحث وان استوفي حقه من وخيله اي وكيل غريمه او من متبرع
به وفارقه **حت** ان كان قال لا افارقك حتى استوفي حق منك **والا** بان لم يقل منك **فلا** يثبت
فان استوفي حقه ثم فارقته ثم وجده معيا لم يثبت ان كان من جنس حقه لان العيب لا يمنع من
الاستيفاء نعم ان كان الارش كثيرا لا يتسع بمثل حث قاله الماوردي وتبعه بن الرقعة قال الماوردي
فان قبل نقصان الحق موجب لاحت فيما قل وكثر هذا كان نقصان الارش كل ذلك قلنا لان نقصا
الحق محقق ونقصان الارش مطلق فان بان غير جنس حقه كغشوش او خاس ولم يعلم
بالحال **فما** عمل فلاحت والاحت وان حلف الغريم فقال والله لا اوفيك حثك فعمله له مكرها او
ناسيا لم يثبت **والا** استوفيت حثك في فاحذه مكرها او ناسيا فخذلك اي لم يثبت حثك
اذا اخذه عالمنا مختارا وان كان المعطي مكرها او ناسيا وان حلف ليضربته لم ينف وضع سوط
ويده وغيرهما عليه بلا اسم لضرب فان سمي بالضرب لا ينف ولا ينف شعروا فركسه
وحثه فلو لم يلم او لم يضرب فيمكن ولا يشترط في الضرب الا بلام لصديق الاسم بدونه ولهذا
يقال ضربه ولم يولمه بخلاف العقوبة من حوا وتغزير فانه يشترط فيها الا بلام لان المقصود بها
الجزر وهو لا يحصل الا بذلك واليمين تتعلق بالاسم فم ان وصف الضرب بالشدة فقال ضربا شديدا
فلا بد من الا بلام كما جزم به المنهاج كاصله تبعا للامام قال ويرجع في الشدة الى العرف وتختلف
باختلاف حال المحلوف لضرب وبما الحالف بضرب المستكران والمجنون والمغيب عليه لانهم محل
للضرب لا بضرب الميت لانه ليس بحله فرفع لو حلف ليضربته ما به عود او عصي او خشية ففارقها
وضرب بها مرة او ضرب به بعثكال **بكر** العين على المشهور وبالمثلثة اي عرجون عليه مائة من
الاعضان مرة بر لانه وفي موجب اللفظ **ويكفيه** في البحر **تثاقل** الضل عليه بحيث يناله قتل الجمع
ولو شك في اصابته وفرضوا بينه وبين ما لو حلف ليضربها لارا اليوم الا ان شيا زيد فلم يدخل
ومات زيد ولم يعلم مشيته حيث حث بان الضرب سبب ظاهر في الانكاس والمشيئة لا امانة
عليها والاصل عدمها وفارق ايضا نظير في الحد وبان المقصود فيها الجزر والتفصيل وفي البر
حصول الاسم وهو حاصل بالثبوت لكن الورع ان يكتفي عن عينه وان حال بين يده وما ضرب
به ثوب او غيره مما لا ينجي فاثور الشرة بالضرب فانه يكتفي فلا يضرب بعض العتكال او خوه
حايلا بين يده وبين بعضه الاخر كالشباب وغيرهما مما لا ينجي التاثير ولو قال لا يضربته مائة
بسوط لم يبر بالعتكال المذكور لانه لا يسمي سباطا وانما يبر بسباط مجموعة بشرط عدم اصابته
بدنه على ما مر ولو حلف ليضربته مائة سوط خشية فشده مائة سوط وضربه بها لم يبر قياس
التي قبلها وما وقع في الاصل من انه يبر فخلام سقط صدره وهو ولو حلف ليضربته مائة سوط
بنه عليه الا ذرعي وما جزم به في المنهاج كاصله من انه يبر بالعتكال في الاولي ضعيف وان زعم
الاستوي انه الصواب وان ما في الاصل خلاف المعروف **ولو قال** لا يضربته مائة مرة او مائة خضبة
لم يبر بالمائة **المجموعة** لانه لم يضربه بها الا مرة او ضربته قال بن الرقعة وعليه يعتبر فيه التوالي
ذكره الامام **فصل** في حث الناسي والكاهل والمكره **لاحت** ناس ليمينه **وجاهل** بان ما ابي

رفع

فصل

هو حديث حسن قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
به هو المحلوق عليه ويكره عليه في عين الله تعالى وطلاق وعق حبر رجع عن أمي الخطأ والبيان
وما استكرهوا عليه ولا تحلل اليمين بالحلوق عليه ناسيا او جاهلا او مكرا لا نأخذ الم حنثه
لم يحل عليه شئنا ولم لما وجدنا لوتنا ولته حنث قالا لا سنوي قد روي أو ايل تعيق الطلاق
انه لو قال أنت طالق قبل ان اضربك بشهر فضرها قبل مضيه لم تطلق وأخت اليمين وهذه
مع سلتنا على حد سواء فان المحلوق عليه قد وجد في كل منهما الا انه لم يحث لما منع وهو النسيان
مثلا واستحلت الحنث قبل اليمين هناك فاليمين ما هناك وهو الاخلال لوجود المحلوق عليه
حقيقته انتهى وجاب بان وجود الفعل في تلك معتد به شرعا حتى يرتب عليه احكامه من
الاخلال وغيره وان امتنع الحنث بالاستحلال المذكورة بخلافه هنا ليس معتد به شرعا
فان حلف لا يدخل الدار حنثا ولا مكرا ولا ناسيا حنث بذلك كله عملا بتعلقه فلو نقل
الحالف من نومه حنث الدار وحصل فيها او حمل اليها ولو لم يتنعم لم يحث اذ لا احتياط له في الاولى
ولا فعل منه في الثانية او حمل اليها بامر حنث كما لو ركب دابة ودخلها ويصدق حنثا ان يقال
دخل على ظهره لان كما يصدق ان يقول دخلها راكبيا فصل لوصف لا يدخل على زيد فدخل على
نومه حنث وان استثناه بلفظه او بقلبه لوجود ضرورة الدخول على الجميع وكان الفعل
لا يدخله الاستثنا لما ياتي بخلاف نظيره في السلام والطلاق والفرق ان الدخول لكونه فعلا لا يتبع
اذ لا يستلزم ان يقال دخلت عليكم الا فلا خلاف السلام والطلاق فان لم يعلم انهم فعلا حنث
الجاهل فلا حنث على الجمع ولو دخل علمما لم يستغل حنث هو اي زيدا في المكان الذي هو
فيه حنث خلاف ما لو دخله جاهلا به فان دخل عليه زيدا حنث ولو استدام الحالف لان
اليمين انما انعقدت على فعله لا على فعل زيد فصل في اصول تتعلق بالكتاب لا يتعقد بيمين
صبي ولا جنون ولا مكروه لعدم صحة عبارتهم شرعا ويمين سكران كطلاق فيتعقد به
وتعقد من كافر لمسلم ومن حلف على شئ ولم يتعلق به حق ادبي وقال اردت شهورا وخواه
ما يخص اليمين قبل منه ظاهر او باطنا لا نه في حقوق الله تعالى لا في حق دمي كطلاق
وعناق وان فلا يقبل قوله ظاهرا او بدريا فيما بينه وبين الله تعالى وحلف لا يحل احدا وقال
اردت زيد مثلام حنث بيمين غلابية قال في الاصل قال الشيخ ابو زيد لا ادري ما ذا ينبغي
الثاني عليه مسائل الايمان ان اتبع اللغة فمن حلف لا ياكل الروس ينبغي ان حث بكل راس
وان اتبع العرف فالحجاب القوي لا يعدون الحياض بيوتا ولم يفرق بين القروي والبدوي
ثم اجاب الاصل بان سماع اللغة ان عند ظهورها وشمولها وهو الاصل والعرف احوي عند
اطرافه وحذف المصنف هذا العلم به مما ياتي في فرع اللفظ فالحال في اليمين لا يعم بنية ولا غير
والعام قد خصص فالاول مثل ان يمينه لا يشرب له فامس عطش
لم يحث به من طعام وثياب وما من غير عطش وغيرها وان نوه وكانت المناداة بينهما اتفق
مانوا لا انعقاد اليمين على الماس عطش خاصة وانما نوه ثرا لينة اذا احتمل اللفظ مانوي
جهة سجونها وخصص ثانيا اي العام ما بالنية كلا اكل احد او نوي زيدا او بالاحتمال
خلا

سدر

وصل

من

خلا اكل الروس او بالشرع كلا اصلي حمل الاحير على الصلاة الشرعية والاول على مانواه واليالي
على المستعمل عرفا في الروس فرع قد يصرف اللفظ من الحقيقة اي المجاز بالنية كلا ادخل دار
زيد ونوي مستندون ملكه فيقبل قوله في غير حق ادبي بان حلف بالله لا في حق الادبي كان
حلف بطلاق او عناق وقد يصرف اليه بالعرف بان يكون متعارفا والحقيقة بعينه كلا اكل من
هذه الشجرة حمل اللفظ على اكل الثمرة لا على اكل الورق والاعضاء وقد تكون الحقيقة متعارفة
والمجاز بعيد اخلا اكل من هذه الشجرة حمل اللفظ على اكل لحمها لا على اكل اللب ولحم الولد وان قال
والله لا دخلت الدار واعادها اي اليمين من نواياها عينا اخري او يطلق بيمينان بكفاة
واحدة لان الكفاة تشبه الحدود المتحددة اجس فتد اكل كافر وتقدم الفرق بينه وبين
نظيره في الطلاق حيث يتعدد وفرق بينه وبين نظيره في الظهار حيث يتعدد وفيه الكفاة بان
الظهار من الكبائر فناسب ان يزجر عنه بالكفاة لدفع الاسم خلاف اليمين وان كانت على فعل
محرم لان كفارتها لا تجب في مقابلة بل في مقابلة انتهال حرمة اسم الله تعالى وهو لا يحصل الا
بالحنث والحنث لا يحصل الا بالفعل وهو متحد واما اليمين الغموس فالمحققة بالظهار لا لها من
الكبائر كافر وان حرر قوله لا دخلت الدار فقط اي دون قوله والله يمين واحدة وان
نوي الاستيناف فسرع اليمين المعقونة على المملوك المضاف نعمت المالك دون المملوك والمعقونة
على غير المملوك المضاف نعمت المضاف دون المضاف اليه فلو حلف لا يكلم عبدا فلان حنث بما
سملكه من العبيد او حلف لا يكلم اولاده لم يحث بما سيولد له من الاولاد لان لم يكونوا موجودين
وقت اليمين بخلاف المالك في الاولى فانه كان موجودا وقت اليمين او قال والله لا اكل الناس
حنث بواحد كما حلف لا ياكل اخبر حنث بما اكل منه والجنس وقال البلقي المعقود انه
لا يحث الا اذا اكل ثلثه وايد به نفس الشايعي او لا اكل ناسا فثلاثه حنث كما لو حلف لا يتزوج
نساء ولا يتنزي عبدا قال اخو اردبي وفيه نظر والذي يقتضيه المذهب انه يحث بواحد
كما لو حلف لا ياكل خبزا حنث باكل شئ منه وان قل شرع المعرفة المقررة بالنكح في اليمين
لا تدخل تحت النكح لتغايرها فلو قال والله لا يدخل داري احد فدخل هو لم يحث او غير حنث
قال في الاصل فقلنا عن كتب الحقيقة وانما لم يحث بدخوله لانه صار معروفا باضافة الدار اليه
وكذا لو عرف نفسه باضافة الفعل اليه كان قال والله لا البس هذا القميص احد فلبسه نفسه
لم يحث او البسه غير حنث وعرف غيره بالاضافة اليه كان قال والله لا يدخل دار زيد
احد حنث بغير زيدا بدخول غيره بخلاف دخوله وحاصله انه لا يدخل في اليمين المضاف اليه
في الصورتين لانه صار معروفا لوقال والله لا يقطع هذه اليد احد يعني يده فقطعها هو لم
حنث لذلك او قال لا دخلت هذه الدار وهذه الدار اخوي بر بواحدة اي بدخول واحدة
منها لان اذا دخلت بين اثباتين اقتضت شيئا واحدا او لا ادخل هذه الدار وهذه
الدار لم يحث الا بدخولها لا بدخول احدها لان اذا دخلت بين نفيين كفي للبر ان لا يدخل
واحدة منها ولا يصير دخوله الاخرى كما انها اذا دخلت بين اثباتين كفي للبر ان يدخل بين

فرع

فرع

دين

فرع

احدها ولا يضر ان لا يدخل الاخرى وهذا اما رحمه الاصل دارا دايما ما نقله من انه بحث بايها
دخل لان او اذا دخلت بين شيئين اقتضت استغفارها كما في قوله تعالى ولا تقطع منها اما او كقرا
وزعم الباقين ان ما رحمه الاصل غير مستقيم وان المعتد انه بحث بدخول احدها او قال لا
ادخل هذه الدار ابدا او لا يدخل الدار الاخرى اليوم فدخل الاخرى اليوم برهان لا يدخل
الاخرى اليوم ولا الاولى اي لم يثبت قال الرازي ولو قال لا ادخل هذه الدار ابدا او لا دخل
هذه الدار الاخرى اليوم فدخل اليوم ولم يدخل واحدة منهما بحث لان عدم دخول الاولى ايدى شرط
للبر وعدم دخول الثانية في اليوم شرط للبحث فاذا وجد شرطه بحث **فصل مشهور** ما يلهو
حلق لا يدخل هذه يتغير الي دار فانه قد بحثت بالعرصة اي بدخولها او لا يدخل هذه
الدار فلا بحث بدخولها الا ان بقيت الرسوم او اعيدت بالتمسك اسمها فمثل المستثنى منه
ما لو صادف قضا والمواخيرت بغير التمسك فلا بحث بدخولها لزال اسمها عنها او لا ادخل دارا
فدخل عرصة دار لم يثبت لانها لا تسمى دارا ولو جعلت الدار مسجدا او حاما او غيرها لم
يبحث لزال اسمها عنها ولو قال والله لا اشم الزكيات او حاتميا لغيره ان اي شئ تحت
نقط اي دون شئ البنفسج والورد والياسمين والنرجس والمورحوس والزعفران
وخوها ولا اشم شئ ما تحت شئ جميع ذلك لا يشم المسك والكاخور والصندل والعود
وخوه ما لا يسمي شئ ما عرفه قوله وخوه من زيادته قال الزركشي وبحل حشده بذلك اذا
اجتذب الرائحة نجسا شئ ما تحت شئ ما لا يشم من فعله فلو حمل النسيم الرائحة حتى شئها
لم يثبت لان شئها بذلك ليس من فعله قاله الماوردي ومنه يوحى انه لو اجتذب نجسا شئ ما
حمل النسيم اليه بحث وهو ظاهر قال المتولي ولو حلف لا يشم طيبا تحت بكل ما حرم على المحرم
قال الاذري في اطلاقه بالنسبة الى المهر فظن اوله اشم الورد والبنفسج لم يثبت بدخولها
ون شئ ما يسميها وجها او جها ما كذلك او حلف لا يشم من زيد فخذمه بلا طلب لم يثبت
وان كان عبده لا يسمي تفتي الطلب قال صاحب الوافي ينبغي ان تكون استدامة الخدمة
استورا اما كان استدامة اللبس ليس نقله عنه الزركشي قال ومقتضى تعليلهم ان طلبه الخدمة
يبحث به وان لم توجد الخدمة وهو ظاهر اما لو حلف لا يشم من فخذمه وهو ساكت فبحث
او لا يشرى تحت بان يحجب الجارية عن اعين الناس حتى عن الضيفان على ما اقتضاه كلامه
ويطأها وينزل فيها وبحث وبس بالقرأة حيا فيما لو حلف لا يقرأ القرآن او ليقرا نه ولا
يجز به قرأته جنبا عن نذره القرأة لان المقصود من النذر والتقرب والعصية لا يتقرب
بها وسقط عنه لا نذره بالقرأة جنبا وان عصى لان اليمين على فعل الحلال واخراج خلاف
النذر اذا نذر في معصية او حلف لا يصلي في ميبي فيه على ثوب حنت كما لو قال لا اصلي
في هذا المسجد فصلي على حصير فيه فان قال اردت ملاقاته اي عدم ملاقاته المصلح فقيدي
وجبهني ويدي وثيبي قبل نية فلا بحث لان قال ذلك واليمين بطلاق او علق فلا يثبت
منه في اختم ويدين او لا يكلمه فاقبل على الجدار او لا طمس فقال باحد ار فعل كذا استغف
المعروض

س

س

س
لا يخدمه

الغرض لم يثبت وكذا ان اقبل على الجدار وتكلم ولم يثاده او ليليس ثوبان غز لها فجعل منه رقعته
في ثوبه لم يثبت لانه لا يسمي ثوبا من غزها وبحث بعمامة تسمى بها وقد تسمى منه ان حلف
بالعربية دون الفارسية لانه لا يسمي ثوبا كافي التذ ثوبا ثوب ولو قيل له كل زيد اليوم فحلف
ولو بطلاق لا يكلمه فلا بد ان يعتد بيمينه الا ان يريد اليوم فتعقد عليه لاحتمال ما قاله ويقارق
ما سرفي فصل لا ينفذ بين صبي بان ذكر اليوم هنا في السؤال فربيه دالة على ذلك فان حلف والحال
يجوز لم يثبت وقيل بحث والترجيح من زيادته اخذ اما قاله الاصل في باب الايدى وان حلف لا يدخل
حائض فان حنت ما اي بدخوله الحائض الذي يعمل فيه ولو مستأجرا للعرف ونقل الروياني
مع قوله ان الفتوى على البحث في المستأجر ان الشاقي نص على انه لا بحث فيه قال الزركشي وما نقله
عن الشافعي نص عليه في الام والمختصر وروي عليه الجمهور كذا المختار ما قاله الروياني انه يفي والقاضي
انه لا بحث وقوله وسلمان السمين ان اراد القدر لا المقدور فان قال ورحمة وغضبه
ان لم يرد النعمة والعقوبة بان لم يرد شيئا او اراد فعلها فليس يمينيا او ارادها اي اراد اذاتها
كما ذكره الاصل فيمين وذكر حكم عدم اراة سمي من زيادته ولو قال لزوجته لا ضربك حتى سوي
اولغشي عديك او حتى توفي حمل علي الحقيقة ما ذكره في الاخير تحت الاصل وعبارته او حتى اقلها
او ترفع ميتة حمل علي اشد الضرب ويظهر على اصلنا الحمل على الحقيقة ايضا انتهى لغير ما بحثه جزم
به في او اخر اطلاقه كما نبه عليه الاسنوي وجزم به الماوردي وغيره فاما قاله المصنف حسن قال الرازي
ولو حلف لغيره ثوبا في كل حق وباطل فهذا على الشكايه باحد هاتين الحالتين على ما يوافق منها من حق
وباطل ولا تغبر الشكايه او حلف بدخول هذه الحنة ففتحت اي موضع اخر ودخلها حنت وان
حلف على سيف او سكين اي على القطع به او بها فاعيدت صنعته اي السيف بعد كسره او قلبت
اي السكين وحصل في ظرها وقطع بها لم يثبت وفي ثوبي كل منهما الاخر فيما ذكر فيه بل يمكن ادراج
حكم السكين في حتم السيف بتفسيره من صنعته بكل منهما ولا اثر في البحث لبتد بل سمار ونصاب
غيرها او حلفه بقر العصف ففتحه وقرا فيه حنت او لا بدخل هذا السجد فدخل زياده حان
فيه بعد اليمين او لا يكتب بعد القلم وهو مبري فكسرت بري وكتب به لم يثبت وان كانت
الانوبة واحدة كان اليمين في الاولى لم يتناول الزيادة حالة الحلف والقلم في الثانية اسم للمبري
دون القصة وانما تسمى قبل المبري فلما جاز الا انها تستصير فلما قال الاسنوي ويدل على عدم البحث
في الاولى ان الاصلية الثانية لمسجده على الله عليه وسلم المستفادة من قوله مدلاة في مسجد هذا
خاصة بما كان في زمنه دون ما زيد فيه بعد ومن جزم به النووي في مناسكه وغيره ولو حلف لا يدخل
مسجدي فلان فدخل زيادة حادته فيه حنت قال الرازي او لا يستد الى هذا الجدار اي لا
يجلس عليه فهدم وبنى باله لا يغيرها ولا يبعثها واستد عليه واجلس عليه حنت او لا يدخل من
كسبه صما اي فبحث بما عديك من صماح ويعقد لاري وبحث بكسبه كسبه المحلوف ثم مات عنه وورثه
الحالف واكلمه قال في الاصل ولو انتقل لغيره بشر او وصية لم يثبت لان ما قبله غير صار مكتسبا
لم فلا يبقى مقتسبا للاول بخلاف الموروث فيبقى مكتسبا للاول ويكون كما لو قال لا اكل ما رزقته

ل

عليه

فأكل ما زرعه لغيره فانه تحت قال وكذا ان لا تفرق بينهما ويشترط العقبه ان يكون باقيا في ملكه
والحلوي ما اتخذ من خوصل وسكر من كل حلولى في جنبه حامض كدبس وقند وقانق لا غلب
واجاص ورومان لاهي اي العسل والسكر وكحوها فليست حلوي بدليل خبر الصحاح انه
صلي الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل فيشترط في الحلوي ان تكون معمره فلا تحت بغير
المعمر بخلاف الحلوى قال في الاصل وفي اللوز سح والجوز سح وجهان قال الا ذرعي وبعل الاشبه
الحث لان الناس يعدونهما حلوي قال وشبهه ما يقال له المكفن والخشكثان والقطائف والشوك
يتبع غير اللحم المشوي على الشحم والبطون والشروش فوجهان قال الا ذرعي واكثر الناس يعدون
ذلك مرقا لا يقصرون المرق على ما يطبخ بالحم قال في الاصل واذا حلف كايحل المطبوخ حث بما يطبخ
بالنار او اغلي ولا تحت بالمشوي والطباخ مشويه ومحل غيره **والعدا اي وقته من طلوع الفجر**
الي الزوال في العشاء اي وقته من الزوال الي نصف الليل وقد رها ان ياكل فوق نصف الشيع
ثم هو اي ما بعد نصف الليل محروا اي وقت له اي طلوع الفجر والغدوة من طلوع الفجر الي الاستوا
والعجوة بعد طلوع الشمس من حين زوال الشمس الي الاستوا او الصبح ما بعد الطلوع
للشمس الي ارتفاع الفجر قال في الاصل وقد توقف في كون العشاء من الزوال وفي مقدار العداء والعشاء
وفي امتداد الغدوة الي نصف النهار وفي ان العجوة من الساعة التي تلي فيها الصلاة ولت وقد يوقف
ايضا في كون الصباح مقيدا بما بعد طلوع الشمس **وقوله لن ذق الباب** وكان قد حلف لا ياكله من هذا
كلام منه لم فيجث ان علم به والا فلا **وكذا القاطن** حلف لا ياكله وايقظه بالسلام فانه كلام
له فيجث ان علم به والتقيد بالعلم به كما يوجد من كلامه قد يوجد من كلام الاصل وينبغي تقدير المسئلة
بما اذا شبه التائم وعادة الاصل فيها فلا عن الحنفية لو حلف لا ياكله فليس به من التائم حث وان لم
يتنبه وهذا غير مقبول بلعله اشار بقوله وهذا غير مقبول الي ما ذكرته **وقوله لا اكل ولا غدا**
او اليوم وهو الم يجث بالليل لا انه لم يدخل في اليوم الا بغيره فيجث به ايضا **او قال لا اكل يوما**
ولا يومين فالجواب في يومين فقط فلو حلف في اليوم الثالث لم يجث **او لا اكل يوما ويومين** فلا
ايه فالجواب عليه لا انه عطف مستند ويشترط في المعنى على هدم او نقص هذه الدار وكذا هذا
الحال لا كسر والفاء الاسم كلاك بالو حلف على كسره على لا يشترط في البراز الذي الاسم من روع او حلف
لا يزوره عبا ولا ميتنا لم يجث بشيخ حصار قد اوكه يدخل بيته صرعا فادخل مكة عليه
صوف ومثله الجدل الذي عليه الصور فيما يظهر او لا يدخله بيضا فادخل حاجة فباصت ولو في الحال
لم يجث او حلف لا يظلمه شقف حث باستقلاله **بالاخي** او حلف لا يظلمه فباكل وجاءه وهو
ما يظلمه حث لا ردة **وحيفين** وحول ليل وحزها كما يظلمه عادة كجث فلا يجث به قال السجوي في
فتاويه ولو حلف لا يذبح الجثين فذبح شاة في بطنه جثين حث لان ذكاته ذكاته ولو حلف لا يذبح
شاةين لم يجث بذل لان الايمان تراعى فيها العادة وفي العادة لا يقال ان ذكاته ذكاته فباكل وجاءه وهو
ان لا يجث في الاولي ايضا قال الا ذرعي وهذا الاحتمال اقرب على انه يشبه الفرق بين علي حلف
وهو جهله وظنه حيا الي وقت الرافعي انه لو حلف لا يضرطاد مادام الايمان في البلد فخرج الايمان من كاصطفا

خلاف
س

بالاخي

ثم رجع لم تحت لانقطاع دوام العقبه انتهى وتقدم في اواخر تعليق الطلاق ما يوافقه **كتاب النكاح**
بالمدى المحرم بعد اقبضه كقبضه واقتبضه وهو في الاصل يقال لا تمام الشيء احكامه ومضايده والعزل مند
سري بدليل لان القامسي يستعمل الامر وحده ويغيب مند والاصل مند قبل الاجماع ايات لقوله تعالى
وان احلم بغيرهم بما انزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وقوله انا انزلنا اليك الكتاب بالحق واحيا وحذر الصحاح
اذا جث الخطا فخطا فله اجرة ان اصاب فله اجرة وفي رواية صحح الحاكم اسنادها فله عشرة اجور
البيهقي خبر اذا جلس الحاكم للحكم بعث الله له مكيين يستبدون به ويوقفانه فان حكم عدل اقاموا وان جار
عرجا وتركاه وما جاني التخذير من القضا لقوله من جعل قاضيا ذبح بغير سدين محرم على عظم الخطر منه
او علي بن يونس له القضا فخره على ما سياتي وفيه ثلاثة ابواب **الاول في التولية والعزل** وفيه طرفان **الاول**
في التولية وفي الفتوى والقضا اي توليد مرض كفاية في حق الصالحين له كالا مائة بالاجماع ولما يتعلق
بذلك من الامور المعروفة والبرهان عن المنكرين **تعيين عليه بان لم يوجد في ناهيته صالح للقضا وغيره كرسد**
طلبه وقبوله اذا ولي له الحاجة اليه في **ولا يعذر المتعين خوف ميل** مند اي جوار بل يلزمه ان يطلب وقبول
وتحترز من الميل كما يرز من الاعيان **ولا يفسد بالامتناع** من ذلك **استاءة** في امتناعه وان اخطا في جرحه
القبول لا يضر ان الناس اليه كاطعام المضطرون وسائر فروع الكفاية عند المتعين واما خبرنا لا ذكره
على القضا احد المحلود على عدم التعيين مع انه غريب فان كان هناك افضل مند غير متمنع من القبول كره
للمفسول **الطلب** الخبر الصحاح عن عبد الرحمن بن سمره حيث نه النبي صلى الله عليه وسلم لا تبال الامارة
وحاله القبول اذا ولي مع كراهته فلو قال والقبول كان اولي وبكره للامام ان يتبديه بالتولية
اما اذا كان الافضل متمنع من القبول فكم المحدث واستثنى ما ورد في كراهته ما ذكرنا اذا كان المفضل
اطوع واقترب الي القبول والبلقيني اذا كان اقوي في القيام في الحق وان كان هناك غيره **وكان هذا**
مشهورا يستتبع بطله **بكتفيا** بغير بيت المال كره له طلبه وقبوله وعلى هذا اجل امتناع السلف والا
بان لم يكن مشهورا او كفايا استحب له ذلك ليمتنع بطله او ليمتنع من بيت المال وان كان هناك رده استحب
له القبول وكذا الطلب وانما يستحبان اذا وثق بنفسه اما عند المخوف عليه فيحترز لان اهم العزائم حفظ
السلامة وما تقر علم انه لو حلف فوطئة كذا كان اولي وحرم على الصالح للقضا طلب له كاذل مال لغزل
قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدالة فلا تنفع توليته والعزول به على قضا به
حيث لا ضرورة كما سياتي لان العزل بالرشوة حرام وقبوله المرتشي للراشي حرام **ولو وجب**
او استحب طلبه جاز بذل المال وكذا اخذ ظالم كما اذا تعذر الامر بالمعروف الاسد لما فان
لم يجب ولم يستحب لم يجز له بذل المال ليولي ويجوز له بذل لئلا يعزل ووقع في الروضة انه يجوز
له بذل المولى وهو سبق قلم وكذا يستحب بذل لغزل قاض غير صالح للقضا لما فيه من تخليص
الناس منه لكن اخذه ظالم **ولا يجب** على من تعين عليه القضا طلب ولا قبول له في غير بلد
لما فيه من العجزة وتركه الوطن وفارق ساير فروع الكفايات بان يمكن القيام بها والقعود في
الوطن والقضا لا عانه له مع قيام حاجه بلد المتعين اليه وظاهر كلامه انه لو كان ببلده صالحا
وولي احدهما لم يجث على الآخر ذكر في بلد اخر ليس به صالح والا وجه الوجوب عليه لئلا يتعطل

كتاب النكاح

البلد الاضواء لم يشهد احدهم الاول مع استحقاقه بلده اليه هذا واقصاه على البلد من تصرفه
والذي في اصل اعتبار البلد والناحية وفي الحقيقة يعتبر في ذلك الناحية فقط كما اقتصر عليها
المصالح وان صلح وان صلح لم يفتح الامم وضما جماعة وقام به احدهم سقط به العزم عن الجميع
وان امتنعوا منه المتواخس من مروض الكفايات واجبر الامام واحدا منهم عليه لئلا يتعطل
المصالح هذا كله اذا لم يكن هناك قاض وان كان هناك قاض فان كان غير مستحق للقضا
فكان لعدم وان كان مستحقا لم يطلب عزله حرام وان كان مفضولا فان فعل اي عزل
وولي غيره ذلك للصراحة اي عند ما عدا ما عند تهمد الاصول الشرعية فلا ينفذ صرح به
الاصول فيما اذا بدل ما لا بد لك والظاهر انه بدونه كذلك واشترط في من يتولي القضا ان
يكون مسلما حرا ذكرا اديبا مجتهدا اي غير متقلد فلا يولاه كافر ولا في علي كفار عاصياني
لعدم عدالته ولقول تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا من فيه رق لقصه
ولا انبي ولو فيها بعد شهادتها فيه اذ لا يلقى بحالته الرجال ورفع صورته بينهم ولخصر كاري
لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة ولا خشي كالانبي ولا مقلد كما في الافتا وسباني ان القضا
ينفذ من الصوة من القلند وقوله ذاد اي يعني عنه قوله بعد وان يكون كاتبه ان الامم
انما ذكره في المندوبات الاتية والمجتهد من علم ما يتعلق بالاجتهاد من الكتاب والسنة وعرف
منها العام والخاص والمطلق والمقيد والاحكام والنسب والظاهر والناهي والمنسوخ
وعرف من السنة المتواترة والاحاد والمرسل والمتصل وعدالة الرواة وجرهم لان
اهلية الاجتهاد لا تحصل الا بصفة ذلك وعرف اقبال الصحابة من بعدهم اجماعا وعرفهم
لان الاجتهاد في اجتهاده وعرف القياس حليته وخفيته وسيا تبيين في الباب الثاني وصحته
فائدة بما علم ما عرف لسان العرب لغة واصرا بالورود الشرعية به وكان به يعرف عموم
اللفظ وخصوصه واطلاقه وتقييده واجماله وبيانها وعرف اصول الاعتقاد قال القرطبي
وعندي انه يلقى اعتقاد جازم ولا يشترط بحرفة على طريق المتكلمين وادله لا يصناعة لم
تقر الصلح بظهور في ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعرضه على ظهر القلب بل يلقى ان يعرف
دخان احكامه في اصولها غير اجزاء وقت الحاجة اليها ولا يشترط التبحر في هذه العلوم بل
جاء اي معرفة عمل من وان يكون له في كتب الحديث اصل صحيح بحمد احكامها اي
غالب كسفن البرد او رد فيعرف كل باب فيها احكامها اذا احتاج الي العمل به ولا يشترط ضبط
كل مراعاة الاجماع والاختلاف ويلغى بالاولي بل يلغى ان يعرف او رطن في المسئلة التي يفتي
فيها ان لم يكن له كالتجاذف الاجماع لموافقته غيره او ان المسئلة لم يتكلم فيها الا لو كان بل نزلت
في عصر كما صرح به الاصل وتكسر عن البحث بالهاديث بما قبله من السلف وتوارث اهل البلد
رواية من العدا والاضطراب ما عداه يلقى في اهلية رواية بتاهيل امام مشهور عرفت صحة
من هبه في الجرح والمقيد والضبط ثم اجتمع هذه القوم انما يشترط في المجتهد المطلق الذي
يفتي في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يتبع بعض الاجتهاد بان يكون العالم مجتهدا في باب دون

باب

باب في كيفية علم ما يتعلق بالباب الذي يختص به ويشترط فيه ان يكون بصيرا مكلفا عارفا
فلا يولي قاصدا ولا اعم ولا غير مكلف كما في الشهادة ولا كما في تولي كمال الامر ومن نصب منهم اي من الكفار
عليهم كما جرت به عادة الدولة من نصب حاكم لهم فهو تقليد رياسة لا تقليد حاكم وانما يلزمهم حكمة بالشر
لا بالترامه ويشترط ان يكون لاطقاسميا فلا يكون كونه اعم ولا اخرس وان تمت اشارته
ولا يضرب في سببه لحصول المقصود معه ويشترط ان يكون كافيا في النفاذ ولو كان اميا لا يكت
ويحجب ولا ينفذ المكتوب وقبيح كالرافعي بالامام من قول الروضة ولا يشترط ان يحسن الكتابة
على الاجم واختار الاذري مقابل الاجم للمجاجة اي ذلكم قيد محل الخلاف بما اذا كان من يتولي
يحمل فيه من يقوم بذلك من شق هو به من اهل العدالة والا لصاغت حقوق ومصالح كثيرة ولا
الاولي فلا يجزي ضعيف واي لتعقل واختلال راي اي بكبر او مرضا وخوه وندب
لتولي القضا قريشي ومراعاة العلم والتقى اوي من مراعاة النسب وندب ذو حلم وتثبت
ولين وفطنة وثيقا وكتابة والصريح بندب الكتابة من زياته وندب بسخة حواس واعنا
ومعرفة لغة البلد الذي يقضي لاهله تنوع سليم عن الشخا صدوق وان العقل ذو وفاء
وسكينة ووقار كما صرح بها الاصل واذا عرف الامام اهلية احد ولاه والاحت على حاله
ويتولي من يدينه للقضا مع وجود الصالح له والعلم بالحال ياتى الولي اي ولي الامر وهو
الولي بكسر اللام والموالي بفتحها ولا ينفذ قضاؤه وان اسباب فيه هذا هو الذي صرح في الباب
لكن مع عدمه اي الصالح للقضا كما في ذمها لحلوله عن المجتهدين واي الاحكام للصرو
قضا من ولاه سلطان ذو اسولة وان جهل وضيق لئلا يتعطل المصالح ولهذا سنفذ قضا
قاضي البغاة كما امر قال البلقيني ويستغاد من ذلك انه لو ذلت شوكة من ولاه بموت وخوه
انقر لزال الصلوة وان لو اخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضا او جوامك في نظر
الاقواق استرد منه لان قضاها انما نفذ للصلوة ولا كذلك في المال الذي يأخذه فيسترد
منه قطعا انتهى وفيه وقفة وكلام المصنف كاصله قد يقتضي ان القضا سنفذ من المرأة
والخاف اذا اوليا لشوكة وقال الاذري وغير الظاهر انه لا ينفذ منها والقاضي العادل
الاولي للعادل تولى القضا من الامير الباعث فقد سات عابشة عن ذلك لمن استعفاه
زياد فقال ان لم يقض لم خيارهم فقي لم شرارهم فزع محرم يعني لا يحل ولا يبع تقليد مبتدع
ترد شهادته القضا وهذا التقليد من نكر الاجماع واخبار الاحاد والاجتهاد المنضمين انكاه
انكار القياس والمراد من ينكر واحدهما فصل في بيان المفتي فان لم يفتي في الناحية غير تقي
عليه الفتوى وان كان فيها غير ههنا في فرض كفاية كخطبة في القضا وغيره ومع هذا لا يحل
الشرايع في ما لا يحقق فقد كانت الصحابة رضي الله عنهم مع مشاهدتهم الوحي يحمل بعضهم
على بعض في الفتوى ويحترزون عن استعمال الراي والقياس ما امكن ويشترط اسلام المفتي
وعد الله فترد فتوى الفاسق ويعمل لنفسه باجتهاده فزع ويشترط فيه اذ كرا ايضا في خطبة
ضبط فترد فتوى من يغلب عليه الغفلة والسهو والاهلية استغاد اي التاهل له فمن عرف من العا

مرح
سر

شبهة او مسائل بادلتها لم يجز فتواه بها ولا تقلده فيها سواء كانت ادلتها فقلية ام قياسية وكذا
من لم يترك من العلماء الجهد الا يجوز فتواه على ما يعلم ما ياتي ولا تقلده ولو مات المجتهد لم يطل فتواه
ومذهبه بل يوجد غوله كما يوجد بشهادة الشاهد بعد موته ولا يطل قوله بغير موته لم يطل
الاجماع بغير موته المجعين ولصاوتها المسئلة اجتهدية ولا ان الناس اليوم كالمجعين على انه لا يجتهد اليوم
قلوبنا تقليد الماضين لتركنا الناس حيا في هذا من عرف مذهب المجتهد وعرف فيه لغيره
يبلغ مرتبة الاجتهاد جاز له ان يفتي بقول ذلك المجتهد ولا يفتي بما يفتي به الى صاحب المذهب وفي
نسخه وليفتي المذهب الى صاحبه ان لم يعلم انه يفتي عليه فان علم انه يفتي عليه كفاه اطلاق الحوات
ولا يجوز لغير المتبحر ان يفتي لا نرى ما ظن ما ليسا مذهبنا مذهب لقصور فهمه وقلة اطلاعه على
مطابق المسئلة واختلاف بعض ذلك المذهب والمتاخر منها والراجح الا في مسائل علومه من المذهب
علا قطعا كوجوب النية في الوضوء والفاضة في الصلاة والزكاة في مال الصبي والمجنون وتست
النية في صوم الغرض وصحة الاعتكاف بلا صوم يجوز له ذلك فرع ليس المجتهد تقليد المجتهد
وان خاف الموت لضيق الوقت لغيره على معرفته الحكم ويحدث واقعه المجتهد وقد اجتهد فيها قبل
وجوب عليه اعادته اي الاجتهاد فيها كمنطق في القبلة ان ينسب الدليل الاول ويجدد له مشكك وفي
نسخه مشكك اي ما قد يوجد رجوعه بخلاف ما اذا كان ذكر التمسك للدليل ولم يجد له ذلك فرع
المتنبسور اي مذهب امام اما عوام فتقليد هم اي يجوز تقليد مذهب له مذهب على جواز تقليد الميت
وقد مر جوازه واما المجتهدون فلا يقلدون غيرهم حتى الامام المتنبسب اليه لانهم جردوا على
طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة ووافق اجتهادهم اجتهاده واذ خالف احبنا انما ياتوا لمخالفة
وعبر عن هذا بقوله فان وافق اجتهادهم اجتهاده فلا بأس وان خالفه احبنا ما واما من يمدح
رتبة الاجتهاد بل وقف على اصول امام في الابواب وتكن من قياس ما لم ينص عليه على
المنصوص عليه فليس تقليد ونفسه يفتح اللام لمن ياخذ بقوله من العوام بل هو واسطة بينه
وبين الامام ان يكون تقليد للامام فان نص صاحب المذهب على الحكم والعلامة الحق المتكلم
من القياس اي بالعلامة غير المنصوص بالمنصوص ولو نص على الحكم فقط فله ان يسقط العلما
ويقيس بواسطته على المنصوص والمقلد بالنقل للمفعول اي والاولي ان يقال هذا قياس مذهب
اي الامام لا قوله ومنه القول المخرج مع ان الاصل لم يذكر ذلك الا منه عقب قوله وان اختلف نص
امامه في مسلتين مشتهرتين فلم يترجم للحكم من احدهما الى الاخرى وبالعكس فرع للمفتي
ان يعلق في الجواب للزجر والتهديد في مواضع الحاجة متاوكا ان سأل من لم عند قتله
له وخبر منه المفتي ان يقتله جاز ان يقول له ان قتلتم قتلناك متاوكا له لقوله صلى الله عليه
وسلم من قتل عبده قتلناه ولا ان القتل لمعان وخاروي عن بن عباس رضي الله عنهما انه سئل
عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله اخر فقال له توبة ثم قال اما الاول فترأت في عينه ارادة
القتل فمنعته واما الثاني فقد قتل وجا يطلب المخرج فلم اقله وهذا المذهب لم يمتد على
الطلاق الجواب معسدة والافلا يجوز اطلاقه واختلاف المفتين في حق المستفتي كما يجتهدون
اي

مرع

مرع

فعل

لغة

ين

دته

اي كاحتمالهما في حق المقلد وسيا في انه يقلد من شأنها فالمستفتي ذلك على ما ياتي لان الاولين
كانوا يسألون علما الصحابة رضي الله عنهم مع تقاوتهم في العلم والفعل ويعلمون بقول من يسأله من غير
انكار ولا كان كلامها اهل فصل في بيان المستفتي واداب المفتي يجب على المستفتي عنه حدود
مسائله ان يستفتي من عرف علمه وعد الله الباطن ولو باخبار ثقة عارف او باستفتاءه بذلك والا
بان لم يعرفها بحث عن ذلك يعني عن علمه بسؤاله الناس فلا يجوز له استفتاء من انتب الى ذلك وانتصب
للمتدريس وغيره من صاحب العلم المجر داسيا به وانتصابه وقصية كلامه انه يبحث عن عد الله
ايضا ومشهور كما في الاصل خلافة وبه يتصرف قوله ولو خفيت عليه عد الله الباطن اكتفى بالعدا
الظاهرة لان الباطنة بعسر معرفتها على غير القضاة وهذا على غير كايص النكاح خصوص مشهور
وخالف ما لو خفي عليه علمه حيث لا يستفتيه لان الغالب من حال العلماء العدالة كحال العلم ليس هو
الغالب من حال الناس ويعمل المستفتي بقنوي عالم مع وجود اعلم منه جهله بخلاف ما اذا علم
بان اعتقده اعلم فاصرح به بعد فلا يلزمه البحث على الاعلم اذا جهل اختصاص احدها براد علم
فان اختلفا اي المفتين جوابا وصفة ولا نص من كتاب او سنة والتقليد بهذا من زيادته
قدم الاعلم وكذا ان اعتقده احدها اعلم او اوردع قدم من اعتقده اعلم او اوردع كما يقدم ارجح
الدليل وادقق الراويين وتقدم الاعلم على الاخر لان تعلق القنوي بالعلم اشد من تعلقها
بالوعد فلو كان ثم نص قدم من مع النص وكان النص الاجماع احدا ما ياتي ولو سأل واجب في
واقعه لا يفتي راي لا يكثر وقوعها حديث له ثانيا لزم اعادة السؤال ان لم يعلم دستا والجواب
الي نص او اجماع بان علم استئذان الى راي او قياس او تكديفيه والمقلد حي لا احتمال تغيير راي المفتي
وان كثر وقوع الواقعة او علم اسناد ذلك الى ما ذكر او كان المقلد ميتا لم يلزم اعادة السؤال المشقة
الاعادة في الاول ونذكر تغير الراي في الثانية وعدمه في الثالثة والتقليد بعدم التكرار من زيا
وصرح به ويتبع لزم اعادة السؤال فيما ذكر النووي في او ايد مجموعته تعلقا عن القاضي ابي
الطيب لكنه صح فيه بعد ذلك بخمسة اوراق انه لا يلزمه الاعادة لانه قد عرف الحكم الاول والال
استمرار المفتي عليه وصح انه لا فرق فيه بين الحي والميت ولوم تطمين نفسه جوا للمفتي استحب
له سوال غيره لتطمين نفسه ولا يجب الضرر باستجابته من زيادته ويكفي المستفتي في استفتائه
بعث رفته اي المفتي ليكتب عليها اربع عشرة سورة الله ليس له فكيف ترجمان واحدا اذا لم يعرف
يكتب لغته ولم اعتمد خطا المفتي اذا اخبر به من يقبل خبره او كان يعرف خطه ولم يشك فيه صرح به
في الروضة ومن ادب له ان لا يسأل والمفتي قائم او مشغول بما يمنع تمام الفكر كان يكون مستقلا
او مشغورا وان لا يقول لجوابه اي المفتي هذا قلت انا او هذا وقع لي او فتالي غيرك
بخذ او ان لا يقول له ان كان جوابك موافقا لما كتب فاكذب والا فلا تكتب ركه في المجموع وان
لا يطالب به بل للجواب فان اراده اي الدليل اي معرفته فيوقت اخر يطالبه به وليبين
له في الرفعة ان طلب جوابه فيها موضع السؤال ويحفظ المشبهة في الرفعة ليدل به الوهم الى
غير ما وقع عنه السؤال فليكن مرتبها حادقا وتيا ملها اي ومن ادب المفتي ان يتاملها كلمة كلمة لا سيما

فقد تقدم حكمه وان كان من كتب اوله كتب عنه وان لم يظهر له فله امره اي المستفي
بما دللنا اي الرقعة عبارة الروضة فان لم يعرفه فله الامتناع اي من الكتابة معه والاول
ان يامر صاحبها بما دللنا فان لم يامر صاحبها بالكتابة في الروضة وينبغي للمستفي
ان يبدل من المفتي بالاسن الاعلم والاولي فالاولي ان ارادهم في رقعته والا في من شأه وتكون
الرقعة واسعة ويدعوا فيها لمن يستفتيه ويدفعها له مشورة وياخذها كذلك فيترجم من نشرها
وطيها وان عدم المستفي عن واقعة المفتي في بلده وغيرها الاولي وغيره ولا وجد من نقل
له حكمها ولا يواحد صاحب الواقعة يفتي بفسخه فيها اذ لا تكليف عليه كما لو كان قبل ورؤ
الشرع وفي نسخة ومن ينقل خلاف لا وهي اولى واخص فرع لواقعة مفتي ثم رجع عن فتواه
العمل بها كمن غلبه وجوب اخذ اذ انك امره او استمر على نكاحها ففتواهم رجع عنها **رسم**
نزلها كما ينبغي القبله واختصاصه بالامتناع وان رجع عنها بعد العمل بها وقد خالف ما افاده به
المفتي دليلا فاطما نقصه اي علمه والا اي وان لم يخالف فاطما بان كان في محل الاجتهاد فلا
ينقصه لان الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد وان كان المفتي تقلد الامام يعني نفس امامه وان
كان اجتهادا في حقه لا بد من القاطن في حق المجتهد المستقل فاذا رجع المفتي عن فتواه لم يخلو
خالفت نفس امامه ويجب نقض العمل واذا لم يعلم المستفي برجوعه فكانه لم يرجع وحده وعلى
المفتي اعلامه برجوعه قبل العمل وكذا بعده وان رجع النفس وان اتلف فتواه استنباه
فيه ثم بان ان خالف القاطن او نفس امامه لم يبر من افتائه ولو كان اهلا للمفتي اذ ليس في الترام
نوع حرم لغير المجتهد من شأن المجتهد وان دوت المذهب كالنوع فله ان يقلد كلامه
مسائل لان الصمحة كاتوا بالون تارة من هذا وتارة من هذا من غير تكليل له **الاستقلال**
من مذهبه الذي هذا اخر سوا قلنا بلزوم الاجتهاد في طلب العلم ام خبرنا به كما يجوز له ان
يقلد في القبلة هذا ايا ما لكن لا يمنع الرخص لما في منع من الجلال المكنى المصونة فان كان
في العصر الاول لا يفتي وطعا ولا يظهرا انه يفتي فطعا **وصل** **سجل** **جواز** **في عام**
وخاص **تخليق** **سماح** **بينه** **فاخر** **اذن** **له** **في** **الاستقلال** **وبسبب** **لالام** **كما** **صرح** **به** **الا** **صل**
ان ياذن له في الاستقلال لما فيه من الاستقلال في فصل الحوصيات **والا** **اي** **وان** **لم** **يؤذن**
له بان اطلق له التولية ولم ينه عن الاستقلال جاز له الاستقلال فيما يعجز عنه كقضا
بلدين او بلد كبير كان فريضة الحال مستعرة بالاذن خلاف ما كان يعجز عنه كقضا بلد صغير
لان الامام لم يصر ينظر عين ولا فريضة مستعرة خلافة الملوك عنه وقد روى الامام فيما يعجز عن
بعضه بطلب توليته له فيما يعجز عنه وصحت فيما عداه ولم يفتي في حليته حيث لا يجوز
له الاستقلال **خليفة** **لا** **يقض** **للقضا** **والخليفة** **في** **خاص** **بكن** **فقد** **ان** **تقرى** **ش** **وط** **الواقعة**
حتى ان نائب القاضي في القرى اذا كان المنوب فيه سماح البيعة وقلد دون الحكم كفاه العلم بشرط
سماح البيعة ولا يشترط فيه رتبة الاحكام **ولا** **يكفي** **في** **الخليفة** **في** **الامر** **العام** **الا** **اهل** **القدس** **لا** **له**
فاخر **ولو** **خالف** **اعتقاده** **فانه** **يجوز** **استخلافه** **فلما** **نفي** **ان** **يستخلف** **المفتي** **ان** **لم** **يشترط** **عليه**

مرع

صرع

ط

نقد

سجل

لو

العدل او معصية فان اشترط عليه ذلك لم يجوز له ان يبول باجتهاد او اجتهاد مقلد قال
الماوردي ولم يجز صيغة بشرط بل قال الامام قلد تلك القضا فاحكم بمذهب او حكم بمذهب ابي
حنيفة صح التقليد ولغا الامر والمفتي قلده ان اصل قال الرازي وكان يجوز ان يجعل هذا الامر شرطا
وتقييدا كما لو قال قلد تلك القضا فاقض في موضع كذا وفي يوم كذا او اشار الى ذلك في الروضة
وان قال لا تجز في كذا فيما نجا لوجه كقولك لا تجز في قتل المسلم الكافر والحال العبد جاز **وحكم** **في**
غيره من بقية الحوادث فان نصب قاضيين في بلد وخصص كل منهما بطرف منه او زمان
او نوع من الخصومات جاز وفارق الامام حيث لا يجوز تعددده بان القاضيين اذا اختلفا
قطع الامام اختلافهما بخلاف الامامين وكذا العجم واثبت لكل منهما استقلاله بالحكم فانه يجوز
كالوكيلين والوصيين فان شرط في توليتهما اجتماع حكمهما بطلت لان الخلاف يكثر في محل الاجتهاد
فتعطل الحكومات **وكذا** **اطلق** **بان** **لم** **يشترط** **استقلالهما** **ولا** **اجتماعهما** **على** **اوقات** **الاستقلال**
تريلا لم يطل على يجوز ويشارك في الوصيين بان نصبهما بشرط اجتماعهما على الضرر
جاز لم يطل المطلق عليه بخلاف القاضيين فان طلبا اي القاضيان حصصا بطلب خصمية له منها اجاز
السايق منها بالطلب والا بان طلباه معا اقرع بينهما وان تنازع الحصان في اختيار القاضيين
اجب الطالب للحق دون المطلوب به وقيل يقرع والترجيح من زيادته ومما رجمه حزم الروايي
فان تساويا بان كان كل منهما طالبا لم يطلبوا كليا كليا في نفسه ملك او اختلاف في قدر من مبيع
او صراق اختلافنا بوجوب تخالفها **فاقرع** **القاضيين** **اليها** **ينجا** **كان** **عنده** **والا** **بان** **استويا**
في القرع **فاقرع** **عنهما** **كالا** **عرا** **عنهما** **حتى** **يصطلي** **لان** **لا** **يؤدى** **الى** **طول** **التنازع** **وهذا** **من**
زيادته ونصب اكثر من قاضيين ببلد كنصب قاضيين مالم يكنوا كذا اقبله الماوردي وفي
المطلت يجوز ان يباشر بقدر الحاجة فسرع قال الماوردي ولو قلده بلد ارسلت عن ضوئكم فان
جري العرف بامزادها علم لم تدخل في ولايته وان جرى باضا فدخلت وان اختلف العرف روى
الثرقي عرفا فان استويا روى اقرع بينهما عهد **افصل** **بحور** **الحكم** **من** **اثنين** **لرجل** **غير** **قاض** **لما**
رواه البيهقي ان عمرو بن ابي كعب تخا الى زيد بن ثابت وان علمان وطلحة تخا الى جبير
ابن مطعم ولم يخا لهما احد حتى **دفع** **مائد** **ولي** **لها** **خاص** **بسبب** **او** **معتق** **ك** **في** **حدود** **الله** **تعالى**
اذ ليس لاطالب معين ولا مناه الحكم هنا رضي مستحده وهو معقود فيه واستثنى البيهقي صرنا
بمكتفي في شرح البيهقي وان وجد القاضي في البلد فانه يجوز التحكيم بشرط تاهل المحكم للقبض والا
فلا يجوز مع وجود القاضي ويشترط رضى الخصمين بحكم قبل الحكم لا بعد لان رضاهما هو مثبت
للولاي فلا بد من تقديمه **فلو** **حكم** **في** **الدين** **على** **العاقلة** **لم** **يلزم** **العاقلة** **حتى** **يرسو** **الحكم** **لا** **منه** **ك**
يو اخذون باقرار الجاني فكيف يواخذون برضاه ولا يكفي رضى القاتل ولو رجع احدهما قبل الحكم
امنع الحكم ولو اقام المدعي شاهدين فراجع المدعي عليه لم يكن له ان يحكم وليس له ان يحبس
بل غابته الاثبات والحكم وقضيته انه لو سلمه الترسيم قال الرازي يذلل عن الغزالي واذا حكم بشي
من العقوبات كالعقاص وحده العزف لم يستوفد لان ذلك يخرج من التهمة الواضحة اذا ثبت الحق فله

الشافعي

مرع

نقد

وحكمه او لم يحكم فله ان يشهد على نفسه في المجلس خاصة اذا قيل قوله بعد الافتراق كالتقاضي بعد العزل
قوله الماوردي ولا يحكم الخ ولده من ثم في حقه **ولا على عدوه** كما في القاضي والرجح في هاتين
من زيادته وهو القياس لا يزيده على القاضي لكن قال الزركشي الظاهر جواز الحكم برضى المحكوم
عليه بذكره وقول المصنف ولا على عدوه معلوم من قول الاصل ويشترط على احد الوجهين كون
المتحاكم كمن يجوز الحكم ان يحكم لكل واحد منهما اي على الاخر وليس له ان يحكم بعلمه لا خطأ ورسنه
ولا يقتصر رضى حكم قاض استنباط عنه تعلم الحكم بينهما على ان ذلك توليه ورده من الرفعة بان
الصباغ وغيره قالوا ليس الحكم توليه فلا يحسن البناء وقد يجب بان كل هذا اذا صدر الحكم
من غير قاض فيحسن البناء **ويجوز التقاضي حكما** اي الحكم كالتقاضي ولا يشقن حكمه الاما يشقن
به قضائيه فخرج يجوز ان يتحاكما الى اثنين فلا ينفذ حكم احدهما حتى يتفقا ويشارك في توليه قاضين
على اجتماعهما على الحكم بظهور الفرق ذكره في المطلب فصل منشور مسايده تتعلق بالتولية يسأل
الامام عن حال من يوليه من غير ان يخطيه فان ولي مجزى اي من لا يعرف حاله لم تنفذ توليته
وان بان اهلا لها للشك مع شدة امر القضاء وخطره وان تولية الحاكم حكر باهليه المولى وليس
لحاكم ان يحكم الا بعد قيام المستدعي لحكم ثم قامت بينه بعد ذلك على وفق الحكم لم يكن الحكم
ناذرا فليجوز توليته ان من بان اهلا او جددت اهليته قال في الاصل وجب عليه نصب قاض
في كل بلد وناحية خالية من قاض بايديعت اليهم قاضيا من عنده او محتا ومنهم من يصحح لذكره قال
الامام وغيره حيث يكون من كل بلد من فوق مسافة العودي **وجوز تفويض نصب قاض** اي
والاختيار المفوض اليه ذلك **ولا ولا والد** كالاختار لنفسه ويشترط في التولية تعيين
القاضي فلو قال وليت احد هذين او من رغب في القضاء بذكر اسمي علمي لم يجز وتعيين محل
الولاية من قريه او غيرها ويعقد الولاية مشايخه ومكاتبه ومراسدة عند القية كما في
الوكالة مصرح كوليك القضاء واستخلفتك واستنبتك فيه واقض واحكم بين الناس له
وقد تدر القضاء بالكتابة كاعتمدت عليك في القضاء او رددته اليك او فرضته اليك او
عمدت اليك فيه او جعلتك فيه او اسندته اليك والفرق بين وليك القضاء وبين فوضته اليك
ان الاول متعين لجعله قاضيا والثاني محتمل لان يراد تفويضه في نصب قاض يقول لذكره **ويشترط**
القبول فور ان شرط خلاف ما لو كوتب اور وسلا بشرط قبوله الا عنه بلوغه الخبر والاصح
خلاف ذلك فقد قال في الاصل بعد تفديده عن الماوردي لكن سبق في الوكالة خلاف في الشرط
القبول وان اذ اشترط فالاصح انه لا يشترط الفور فليكن هكذا هنا ومن لا يراه لا يشترط القول
لفظا ومن ثم قال الماوردي في الاقرار قال الماوردي ويشترط القول لفظا وقاله الراعي كالتوكال
ولو لا ههنا سنة او نحوها كان في الوكالة ويستفهم القاضي بالتولية المطلقة الحكم بالباب
المستلزم سماع البيعة والتخلف واستيفاء الحقوق واخص لم يمنع من ادراك الحق والتفويض واقامة
الحدود وترتيب الاول مما خصه ولاية اموال النافس من الثغور والمجانين والسفها
حيث لا ولي لهم خاص ولا لية الصرا والوقوف واصالها الى اهلهما والبحث عن حاله واهلهما

ن
حصر
مصرع
زك

ان

ان كان لها ولاه ويعتقل الوقوف العامة والخاصة لان الخاصة تستحق الى العموم والوصايا ان
لم لها وصي وينظر في احكام صلاة الجمعة والعيد ان لم يكن لها ولاه لانها من حقوق الله العامة وفي
الطريق فيمنع منعها بيننا واسراع لا يجوز وينصب المحققين وكذا المختصين واتخذ
الوكالة ان لم يصمم الامام وينصب اية المساجد ان لم يصمم الامام فلو قدم هذا على الشرط
كان ادلي ولا يأخذ الجزية والقبول والخراج الا ان قلد ذلك لان وجوه مصادر فها متوقفه على
اجتهاد الامام الطرف الثاني في الافتراق والعزل فيمنع القاضي عنون واعا وعي وحزق
وصمم وعدم سبب لعذلة والنسيان اي لا يجوز وكذا يشق لحزوجه بكل منهما عن الاهلية خلاف
الامام الاعظم لا ينعزل بفسقه ولا باغايه لما فيه من اضطراب الامور وحدوث الفتن ولو زالت
هذه الاحوال لم يجز تقاضيا بلا توليه وان سمع البيعة ونفذ بها ثم علم في تلك الواقعة ان لم
يجز الي ائمة هذه من زيادته هنا وقد ذكرها كاصوله في الباب الثالث في مستند علم الشاهد
وان ولي قاضيا قاضيا طائفا بامور القاضي الاول ارفسقه فبان حيا او عدلا لم يقدر في ذمة الثالث
قائد الا ذم وقضيه انزال الثاني بالاول لا نه اقامه مقامه لا انه ضمنه اليه وبصره بالسفوي
في تعليقه وقضيه كلام القفال عدم انزاله به **وجوز** الامام عزله **لا يفتنى** انزاله وقد غلب
على النظر حصوله فقد روي ابو اودان النبي صلى الله عليه وسلم عزله اما ما يصلي يقوم بصدق في القيد
وقال لا يصلي لم يعدها ابد او اذا جاز هذا في امام الصلاة جاز هذا في القاضي بل اولي الا ان يكون
متعينا فلا يجوز عزله ولو عزله لم ينعزل اما ظهر خذل يفتنى انزاله فلا يحتاج فيه الى عزل لا تقوا
له **ولا عزله** بافضل منه وان لم يظهر منه خذل **ونحوه** فتنة حدث من عدم عزله وان لم يظهر
فيه خذل ولم يعزله بافضل منه نظر المصلحة السليمة **والابان** لم يكن شي من ذلك **حر** عزله **فلو**
عزله لم ينفذ الا ان وجد عين من هو اهل للقضاء فينفذ عزله مراعاة لظاعة الامام قال في الاكل
وسمي كان العزل في محل النظر واحتل ان يكون فيه مصلحة فلا اعتراض على الامام فيه ويحكم
بنفوده وفي بعض النسخ لشروح ان توليه قاض بعد قلن هل هي عزل للاول وجهان ولكونا
مستبينين على انه هل يجوز على ان يكون في البلد قاضيان اسمي قال الزركشي والواجح انها ليست
معزول وقد ذكر في الروضة في الوكالة انه لو دخل شخصان ثم دخل اخر فليس يعزل للاول قطعا مع
ان تصرف الوكيل اصغف من تصرف القاضي وقد سبق في فصل التولية عن من الرفعة انزال
الاول اما القاضي فله عزل خليفته بلا موجب بناء على انزاله بموته قاله الماوردي والسبكي وخالف
فيه البلقيني **فرع** **لا ينعزل القاضي قبل بلوغه خبر عزله** من عدل لما في رد افضية من عظم الضرر
بخلاف الوكيل كما مر في بابه ثم لو علم الحكم انه معزول لم ينفذ حكمه له لانه غير صاحب طائفة
فخره الماوردي قال البلقيني ولو بلغه الخبر ولم يبلغ نوابه لا ينعزلون حتى يبلغهم الخبر
ويبقى ولا يبه اصله مستمرة حكما وان لم ينفذ حكمه واستحق ما رتب له على سبب الوظيفه قال
ولو بلغهم النايب قبل اصله فالقياس انه لا ينعزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الاصل انه لم يقدتوف
فيه بما مر عن الماوردي **فان علقه** اي عزله **بقراءة كتاب** كقوله اذا قرأت كتابا فانت معزول

يكن
الشر والسيف

له

شرح

ان يعزل بقراءته ونوقري عليه لان الفرض اعلانه بصورة الحال ولهذا ينبغي بطلانته ونه ما
فيه ولم عزله نفسه كما لو قيل فيعزل وان لم يعلم بطله من ولاء الا ان يكون متعينا فلا يعزل
ويعزل بانقراله من قبلته ولو في الامر العام كما في الخاص كبسب علي ميتا وغايب او سماع شهادته
في جادته معينة سواء اذن له في ان يستخلف عن نفسه ام اطلق لان الفرض من استخلافه معاونه
وقد زالت فلا يشك في حالة الاطلاق بنطير من الوكالة اذ ليس الفرض ثم معاونة الوكيل بل
النظر في حق الموكل فحل الاطلاق على ارادته لا مهميته **ووقف** فلا يعزل بانقرال القاضي ليلال
تحتل مصالحهما فصار سبيله المتولي من جهة الولي والواقف **من استخلفه القاضي يقول**
الامام له استخلف عني بلة يعزل **بالتعزله ان عزله** لانه نائب الامام والاولة سفير في توليته
فصار كماله فطلبه الامام عنه بنفسه والفقير يخرج ببل اي اخره من زيادته هذا كله اذ لم يعزل له
من يستخلفه فان عينه لم يعزل بانقراله مطلقا لانه قطع نظره بالتعيين وجعل سفيرا اثر اليه
الماوردي والرواي وفيه نظري اذا استخلفه عن نفسه ويؤيد ما ياتي عن الماوردي قال في الاكل
ولو نصب الامام نائبا عن القاضي فقال السرحسي لا يعزل بموت القاضي وانقراله لانه ما ذوق له من
جهة الامام وفيه احتمال انه يصرح الماوردي بما يوافقه هذا الاحوال **وهو يعزل قاض واد**
موت الامام كما لا يعزل بانقراله بغير موته لشدة الضرر لتعطيل الحوادث ولان ما عقده الامام
انما هو لغيره وهم المسلمون فلا يبطل بولته كما لا يبطل النكاح بموت الولي نعم لو ولاء الامام الحكم
بينه وبين خصمايه الغزاة بذلك لزوال المعين المتعزز لذلك قاله البلقيني **نقل لو قال يعزل**
كنت حلت لفلان بكذا **لم يقبل** **الابينة** لانه حينئذ لا يقدر على الاشياء ثم لو انزل بالمرئ قد منه
ذلك لانه انما يعزل بالعين فيما يحتاج اليه الابصار وقوله حكمت بهذا الاحتياج الي ذلك قاله البلقيني
وترد شهادته ولو مع اخر حكمه له اي لفلان لانه انما شهد على نفسه وبجائفة المرضعة لا فعلها
غير مقصود بالاثبات ولان شهادته على فعلها لا تتضمن تركيها خلاف القاضي فيما **فوق قال** **اشهد ان**
فاصيا حكم به ولم يصف الي نفسه قبلت شهادته كالرضعة اذ اشهدت بذلك **فلو علم القاضي انه حكم**
لم يقبل فظهر البقاء التهمة ان شهدا به **اقتر مجلس حكمه** **بكن** او ان هذا ملك فلان **بقل** لانه يشهد على
مقد نفسه فان كان القاضي غير محل ولايته **فكما المعزول** وان قال وهو في محل ولايته **حكيت**
بطه **قسا** **القرية** عبارة الاصل لو قال على سبيل الحكم سنا القرية طوائف من ازواجهن **بقل** قوله
بلا حجة لتدريته على الاشياء حينئذ خلاف ما لو قاله على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كذا اصرح به
النفوي وهو مقتضى كلام الاصل وينبغي ان يكون محله ما لو احلته سنده الي ما قبل ولايته قال الاذكي
وما قالوه من قبول قوله ظاهر في القاضي المحقق مطلقا او في مذهب امامه اما غيرهما ففي قبول
قوله وقعه وقد استخرفت الله وافتييت فمن سألني قضاء العجوة عن مستند قضايه انه يلزمه
بيان لانه قد يفتي بالبين مستند مستند احكاما هو كثير او عاكب كقوله ادعوا فلا تانا **نقطع** بطلان
قوله وان يشير بتغيير المصنف كاصلة **وان قال المعزول للامير اعطيتك المال لتمام فقناي تحفظه**
لفلان **فقال الامير بل اعطيتني** لا حفظه **لفلان** **في القول قول المعزول** لكن هل يعزم الامير
لن

ان يكون محلياً في ذلك
ان يكون محلياً في ذلك

لن عينه هو قد رد ذلك فيه وجهان في تعليق القاضي او جهات المنع او قال له الامير لم تعطني شيئا
بل هو لفلان **فانقول قول الامير** لان الاصل عدم الاعطاء من ع وان شهد اي اثنان **محتمل**
حكم بشهادتهما **جاء** **لا ينافيان** لان يشهدان على فعل القاضي **فصل في جواز تتبع القاضي حكم من يناله**
من القضاء الصالحين للقضا **وجهان** احدهما نعم واختاره الشيخ ابو حامد وثانيهما المنع لان الظل
منه السداد وبه جزم المحامي وصحة الفارقي وعزاه الماوردي الي جمهور البصريين واقضاه كلام
الاصل في الباب الا اني فان نظم شخص عنده **معزول** او نائبه سألته كما يريد منه ولا يسارع الي احضا
فقد يقصد ابتداءه فان ادعى بان ذكر انه يدعي **معاملة** او تلاف مال او عينها اخذها بقصص
او نحوه **احضره** **وفصل** خصوصيته منه كغيره **وكذا** **الوادعي** عليه **بشوة** **بثبوت** **الرا** **وجهها**
بعد **من** **لا** **اي** **بشهادة** **عبد** **ين** **او** **غيرها** **من** **لا** **يقبل** **شهادته** **وان** **لم** **يعرض** **للاخذ** **اي** **لا** **خذ**
المال **المحكوم** **به** **منه** **فان** **اقام** **على** **المعزول** **بعد** **الدعوى** **عليه** **بينه** **او** **اقر** **المعزول** **حكم** **عليه**
والاصدق **بيمينه** **كسائر** **الامنا** **اذا** **ادعى** **عليهم** **حيث** **انه** **ولعموم** **خير** **البينة** **علي** **المدعي** **واليمين** **علي** **من**
انكر **وقيل** **بلا** **يمين** **لانه** **امير** **الشرع** **فيضان** **منصبه** **علي** **التحليف** **والابتداء** **ال** **بالمنازعة** **ان** **هذا**
صح **الرافعي** **قال** **الزركشي** **لغيره** **وقد** **اختلف** **تصحيح** **النووي** **وفيه** **والصواب** **الثاني** **فانه** **المقصود**
كما **نقله** **القاضي** **شرح** **عن** **الرواي** **وعبره** **قال** **وهذا** **افمن** **عزل** **مع** **بقا** **اهليته** **اما** **من** **ظهر** **فسقه**
وشاع **جوره** **وحيايته** **فان** **ظاهرا** **انه** **يخلف** **قطعا** **ولو** **قال** **المتظلم** **بقي** **علي** **امير** **المعزول** **فبي**
بعد **المجاسسه** **فقال** **الامير** **خذ** **ته** **اجرة** **لعملي** **وقد** **اعتاد** **اخذها** **بل** **اولم** **يعتده** **ففيه** **خلاف**
من **عمل** **لغيره** **ولم** **يسم** **اجرة** **هل** **يستحقها** **وعبارة** **الاهل** **فلوحوسب** **الامير** **فمن** **عليه** **شي** **فقال**
احلته **اجرة** **علي** **فصدقه** **المعزول** **لم** **ينفعه** **تصديقه** **لم** **يسترد** **منه** **ما** **يزيد** **علي** **اجرة** **المثل**
وهل **يسدق** **بيمينه** **في** **اجرة** **المثل** **فان** **الظاهرا** **لم** **يعمل** **بجائنا** **او** **لا** **بل** **يخلف** **البينة** **بحريان** **ذكر**
الاجرة **وجهان** **قال** **الامام** **والخلاف** **بيني** **علي** **ان** **من** **عمل** **لغيره** **ولم** **يسم** **اجرة** **هل** **يستحقها** **قال** **الاذكي**
وهذا **البنا** **نقله** **بن** **شداد** **عن** **بعض** **الاصحاب** **بعد** **قوله** **ان** **الوجهين** **في** **استحقاقه** **الاجرة** **كالوجهين**
فيما **لو** **ادعى** **راكب** **الدابة** **اعارته** **او** **المالك** **اجارته** **وعلى** **التشبيه** **اقضرا** **الماوردي** **والرواي**
وقضيته **الاخذ** **بترجيح** **الاستحقاق** **خلاف** **البنا** **المذكور** **والتشبيه** **اقرب** **من** **البنا** **وما** **قاله** **في** **موضع**
ان **الاجرة** **في** **مسلتنا** **موضوعة** **خلافها** **في** **النظر** **لها** **علي** **ان** **الامام** **لم** **يبن** **علي** **تلك** **الخلاف** **في** **هذا**
وانما **بني** **عليها** **بوجه** **الوجه** **الاول** **فقال** **عقبه** **وهذا** **يكتفي** **الي** **ان** **من** **عمل** **لغيره** **اي** **اخره**
ثم **ذكر** **الوجه** **الثاني** **فخرج** **لو** **ادعى** **فخص** **علي** **قاص** **باق** **علي** **قضايه** **معاملة** **او** **غيرها**
ما **لا** **سئل** **بالحكم** **حكم** **منها** **عليه** **او** **قاص** **احضر** **فصل** **لخصوص** **واذ** **عليه** **انه** **جاء** **عليه** **في**
حكمه **او** **علي** **الشاهد** **انه** **شهد** **عليه** **زور** **ام** **يخلف** **ولم** **يعد** **الابينة** **واحد** **منها** **لا** **تأمن** **ان**
شرعا **ولو** **فتح** **باب** **تحليفها** **لستطاع** **القضا** **واذا** **الشهادة** **فلا** **تسمع** **دعواه** **عليه** **لخروجه** **عن** **انابة**
الشرع **ومحله** **عدم** **سماها** **عليه** **اذا** **كان** **موتوقا** **بها** **قاله** **الزركشي** **الباب** **الثاني** **في** **جامع** **اداب** **القضا**
وغيرها **وفيه** **ابواب** **اربعة** **الاول** **في** **اداب** **منفرقة** **منها** **ان** **يكتب** **له** **الامام** **اذا** **ولاه** **القضا**

منه
هر

الامام

له الت اليهم وجل له ولاية على من يعين منهم لصفوا وخواه و عن النقطه التي لا يجوز نقلها
للمنقطه او يجوز ولم يحترق نقلها من الجوز وعن النقطه التي لا يجوز نقلها من بيت المال
مفروده عن امثالها **او اخطاها** فاذ اظهر المالك غرم من بيت المال وله بيعها وحفظ ثمنها
لمصلحة المالكين سرح به الاصل بالنسبة للنقطه قال الاذري وفي جواز نقلها نظر اذا لم يظهر
فيه مصلحة للمالكين ولا دعت اليه حاجة وفرد من كل نوع ما ذكره الا في الامور **والمستحق**
فيما اذا عرفت حادثه حال سلفه هذه المهمات من نظر في تلك الحادثه او فيها هو فيه ثم بعد
ما ذكر ترتيب املاكها والمركبين والمترمين والمستحقين للحاجة اليهم وقد كان له في
اسم عليه وارثان منهم زيد بن ثابت ويشترط في هذا الدرب كون المكاتب مسلما ذكرا حرا
مكلفا عدا في الشهادة لكونه خيانتا عارفا بكتب الحاكم ونحوها لئلا يفسد حافضا لئلا يفسد
ولا يمكن التاخر ولا الاثني ولا العذر ولا غير المظن ولا الفاسق ولا غير العارفي بما ذكر ولا غير
الحافظ ويستحق كونه قسما بما اذا ادى ما يشترط من احكام الغتابة **عقفا** عن النقطه لئلا يستل
به جواز الخط والخط الحروف لئلا يقع الغلط والاستنباه حاسبا للحاجة اليه في ثبوت المقام والوارث
ففيها عالما بالمغات المحصوم وانظر العقل لئلا يوركو وفورا العقل ذكره الاصل وان جلس كاسه
بيت يديه ليمسكه ما يروى ليري شتا به اي ما يكتب ولا يشترط تعدده صما افعه طامه كاسه
لان لا يشتر شيئا بخلاف المترمين ونحوها ما يأتي ويشترط في الترجمة وفي اسما القاضى الا صم
كلام الحق مترجما **ومسما** بلفظ اي مع لفظ الشهادة بان يقول كل منهم اشهدانه يقول هذا
و مع حد التماس في الشهادة وذلك لان المترجم والمسمع ينقلان اليه قول لا يعرفه ولا يسمعه
فانها القادر ومن هنا يشترط انما التهمة فلا يقبل ذلك من الوالد والوالدات تصح حقا لهما
و حري منهما اي من المترجمين والمسمعين في المال او حقد رجل وامرأتان وفي غير النكاح وعق
رجلان ولو في زنا كالتشهادة على الاتراء به ولو كانت الترجمة عن شاهدين فيكون رجلا ولا
يشترط اربعة كما في شهادة الفرع على الاصل ولا يضرها العمى **لا يفسران** النقطه وذلك لا يستدعي
معانته بخلاف الشهادة مع ان القاضى يرى من ترجم الاخرى كلامه ومثلها في ذلك المسماة **ان**
كان الحقم اصم كفاه في نقل كلامه حقه او القاضى اليه مسمع واحد لان اخباره بحسن لكن
يشترط فيه الحرية على الاصح كذا في مضان ولا يسد به سلك الروايات ذكره الاصل وكلام
في ذلك من لا يعرف لغة حقه او القاضى فرع القاضى احد وان وجد خفايته وكفايته عياله
من يسم وكسوته وغيرهما مما يليق بحالهم من بيت المال **للمترجم** للفقهاء والحكماء ما عامل
استعملناه ونرضاه له رزقا ما احب بعد رزقه فهو ملول رزاه ابو داود والحاكم وقال صح
على شرط التحنن ولو حذف قوله وكسوته كان اولى لا ان تعين للفقهاء و رده كفايه له ولعياله
ولا يجوز له اخذ شي لا يوردي نوبنا يوردي عليه وهو واحد عليه الخفاية ويستحب تركه اي
الاخذ **لمتد** لم يتعين ومحل جواز الاخذ للمكاتب وغيره اذا لم يوجد منطوق القضا صالح له والا
فلا يجوز صرح به الاصل لما ورد في غيره ولا يجوز عقد الا على القضا لما مر في بابها ولا يجوز

مرم
معم

من يورق القاضى من خاتمه قال الامام او عين من الاحاد فلا يجوز له قبوله وقار في نظيره
في المودن بان ذلك لا يورب فيه تهمه ولا سبلا لان علمه لا يختلف وفي المفتي بان القاضى احذر
بالاحتياط منه واستشكل عدم جواز ذلك بان الراعي رجع في الكلام على الرثوه جواز واستقله
السوي ثم وجاب بان ما هناك في المحتاج وما هناك عنه **واجرة الكاتب ولو كان القاضى ومن**
الورق الذي يكتب فيه المحامد والسجلات ونحوها من بيت المال والا بان لم يكن في بيت المال شي
واحتيج اليه لما هو ام فاعلى من له العمل من المدعي والمدعى عليه ذلك ان شأنا به باصري في
حضوره والا فلا يجبر على ذلك لكن يعمله القاضى انه اذا لم يكتب ما جري فقد ينسب شهادة الشهود
وحكم نفسه ولل امام ان اخذ من بيت المال لنفسه ما يليق به من خيل و غلمان و دار واسعة ولا
يلزمه الا مقصرا على ما اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم واخلفوا الراشدون كالمصاحبة رضي
الله عنهم بعد الهدى من النبوة التي كانت مسبا للنصر بالرب في القلوب فلما انقصر اليوم
على ذلك لم يطع وتقطعت الامور وبرزوا ل امام ايضا منه اي من بيت المال كل من كان عمله
مصلحة عامة للمسلمين كالامير والبنين والمحاسب والمودن والامام للصلاة وعلم القرآن
و غيره من العلوم المقرعية والقاسم والمقوم والمترجم وكتاب المسكوك وقوله ونحو ذلك
اي كالمسعين والمركبين لا حاجة اليه قال الاذري ولا يخفى ان محل ذلك اذا لم يجد مترجما بذلك
يحمل به الكفاية وان لم يكن في بيت المال شي لم يعين اي لم يدر به ان يعين قاسما ولا كافيا ولا مقوما
ولا مترجما ولا مسما ولا مرسما كما افاده كلام الاصل وذلك لئلا يعالوا بالاجرة ومن الاداب ان
يختار القاضى للقضا مجلسا فسيحا اي واسعا لئلا يتأذى بقبضه الخاص ون تنزهها عما يوردي
من حر و برد و ريح ونحوها فيجلس في الصيف حيث يليق وفي الشتاء ومن الرياح كل ذلك قال
في الاصل بارزا اي ظاهرا يعرفه من يراه ويصل اليه هذا ان اخذ المجلس فان تعدد وجعل
رحام اخذ المجلس بعدد الاحناس فلو اجتمع رجال وخيانت ونسب اتخذ ثلاثة مجلس قاله ابن القا
وان جلس على مرتفع لركه التماس لسهل عليه النظر الى الناس وعليهم الملاحظة وان يتميز
عن غيره بغرفتين ووسادة وان كان مشهورا بانزله والتواضع ليعرفه الناس ويكون اقرب
للخصوم وارفق به فلا ميل وان يستقبل لانا اثر المجلس كما رواه الحاكم وصححه وان لا يتكلى
بغير عود ويكون الحكم في المساجد اي اتحادها بما ليس له صوتا لها عن ارتفاع الصوت واللفظ التوا
لمجلس الحكم عادة وقد يحتاج لاحضار المحامين والصغار والكهف والخمار واقامة الحد فيها اشد
كراهة لا الحكم فيها اتفق حال دخوله لها اي وقت حضوره فيها للصلاة او غيرها فلا يكره للاتباع
رواه البخاري وكافي اذا احتاج اليها العذر من مطر او غيره فلا يكره اجلاس فيها الحكم فان
جلس له فيه اي في المسجد مع الكراهة او دونها من الخصوم من الكوفة منه بالمخاضة والمثالة
ونحوها ووقف غير الخصمين السابقين لمجلس الحكم **خارجة** عبارة الاصل لم يكن الخصوم من الاجتا
فيه والمثالة ونحوها بل يفيدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين ولا يقضى
اي يكن ان يقضى في حال تغير الحلف بنحو غضب وجوع وامتناع اي شبع مغرطين ومروى قوم

صر
ققين

وخوف مزيج وحزن وقروح شديدين ومواقفه خبيث وغلبة نفاس غير الصبيح بل لا يحكم احد
 بين اثنين وهو غصبان ورواه بن ماجة بلفظ لا يفتي القاضي وفي صحيح أبي عوانة لا يفتي القاضي
 وهو غصبان مسموم ولا مصاب بحزن ولا يفتي وهو جايع قال في المطلبه ولو فرق بين ما
 للاجتهاد فيه محال وغيره لم يبعد نقله عنه وعن بن عبد السلام الزركشي واعتمده واستثنى
 الامام والبقوي وغيرهما الغضب لله تعالى واستغفروه في البحر قال الملقيني والمعتمد الاستثنا
 لان الغضب لله يؤمن به النفوي خلاف الغضب كخط النفس وقال الاذري الرائج من حيث
 المعنى والموافق لاطلاق الاخاديت وكلام الشافعي انه لا يفرق لان الحمد قد تشويع الفكر
 وهو لا يخلط بذلك نعم يفتي الكراهة اذا رعت الحاجة الي الحكم في الحال وقد يفتي الحكم على
 الفور في صور كثيرة **قال قضى** مع تغير حلقه بقضاءه لقضية الزبير المشهورة وبكره
 له اذا جلس للحكم **حاجب** اي يحجب **رحمة** الخبر من ولي من امر الناس بشا فاحتج عنهم
 حجة اليوم القيامة رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده ورواه الطبراني بلفظ اي امير
 احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة فان لم جلس للحكم بان كاف في وقت
 خلواته او كان ثم رخصة لم يكره نفسه والبواب وهو من يقعد بالبواب لا احرازها حاجب فيما ذكر
 وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي اما من وطيفته ترتيب الخصوم والاعلام فغادر
 الناس اي وهو ليس الا بالنقيب فلا بأس بالتحاذر وصرح القاضي ابو الطيب والبدنجي وابن
 الصباغ باستحبابه **فصل ويشهد القاضي** وجوب شاهدين باقرار المدعي عليه من سألته ذلك
 او حكمت من المدعي بعد نكول من المدعي عليه لانه قد ينكر بعد فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه بما
 سبق لئلا يمان او عزله او غيرها او خلف مدعي عليه وهو السائل في هذه فحسبه القاضي ليكون
 الاستشهاد حجة له فلا يطالبه بحسبه مرة اخرى ولو اقام بينه ما ادعاه وسأل القاضي الاستشهاد عليه
 لزمه ايضا مخرج به الاصل وان سألته احدهما كتب بحضرة باخري ليحتج به اذا احتاج اليه ولم
 اي وعند القاضي قرطاس من بيت المال او اتي به السائل استجب ان يكتب له ذلك ولا يجب لان
 الحق ثبت بالشهود ولا الكتاب ولان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الائمة كانوا يحكمون
 ولا يكتبون المحاضر والسجلات وقضيه كلامه انه اذا لم يكن عنده قرطاس ولا اتي به السائل لم
 يستحب ذلك والظاهر استحبابه وعادة الاصل لا تنافي فيه لانه انما يفتي الوجوب فقط ولم يزمه ان
 يحكم بما ثبت عنوانه فيسأل فيه فيقول حكمت له بكذا او فقد اتاكم به او الزمت خصمه الحق او
 خوها ولا يجوز له **الحكم** بذلك قبل ان يسأل نعم لو كان الحكم لمن كان يبرهن نفسه لصفر او جنون
 وهو وليه فيظهر الحزم بانه لا يتوقف على سوال احدا قال الاذري ويستحب له اذا اراد الحكم
 ان يعلم الحكم اذا جمع توجبه عليه ليكون اطيء لقلبه وابعده عن التهمة **وهل يحكم على ميت باقراره**
 حيا عملا بالاصل الجاني عن المعارض ولا يجمع على صحة الدعوى على الميت او لا لان الميت ليس اهلا
 للالتزام وجها في مجمع منها الاذري والزركشي الاول ولو قال ثبت عندي حيا بالثبته العادلة
 اوضح لم يكن حيا لانه قد يراى بقبول الشهادة واتقنا السببه صحة الدعوى فصارت كقول سمعت
 البيه

مجلس

احتم

البيه وقبلتها ولان الحكم هو الا لزام والتبوت ليس بالزام وكذا لو كنت على ظهور الكتاب الحكمي
 صحيح ورواه هذا الكتاب على مقبلة قبول مثله والتمت العمل بموجبه لاحتمال ان المراد صحيح
 الكتاب واثبات الحجة ذكره الاصل في باب القضاء على الغالب ووقع في نسخ غير معتدة الزم
 بدل التزم وليس بصحيح ويحتمل فقيس ما حكم به ومن حكمت له لغيره من ان يفتي نظام لم
 يريد ما لا يجوز ويحتاج الي ملازمة ان يلاينه كما اذا عارض نظام الداخل بينه خارج بينه
 فاستفقه وطلب الحكم بناء على ترجيح بينه الداخل فله ان خافه ان يكتب شيئا موها يدفعه به فيقول
 حكمت عن نفسي الشرع في معارضة بينه فلان الداخل وفلان الخارج وقد روي المحكوم به في يد
 المحكوم له وسد طنه عليه ومكنته من القصر في عيجه فيه وقوله ولا يجوز اي اخره ذكر الاصل
 في باب القضاء على الغائب الا قوله ويستحب ان يعلم الخصم بان الحكم توجه عليه فذكره هنا في الطر
 الثالث **ثم القاضي** ان سئل الاشهاد حكمه او كتب به سجل يلزمه **الاشهاد بالحكم** لا يكتب به
 فلا يلزمه ولو في الديون الموحدة والوقوف واسوان المصالح كما سبق في نظيره في كتب في المحضر
 حقنوا الخصمين عند القاضي ولفظ الجميع بما يميزهم وكذا الكاتب في السجل ذلك ويكتب فيهما
دعوى المدعي واقرار خصمه او انكاه واحضار الشهود ويسمى وقوله ويكتب حلينهم اي اذا
 احتاج اليهما من زيادته وكان قاسمه على كتب حلية الخصمين فكان حقه ان يفضل بين معرفته
 الشهود وعدمها كما ياتي في الخصمين والنظر الى المرافعة في هذا اي في كتب الحلية اذا كانت احد
 الشهود او الخصوم كتحمل الشهادة فيجوز اذا احتج الى اثبات حليتها فان كان القاضي يعرف
 الخصمين فكتب حلينهما طولا وقصرا وسرة وتشهروا مستحب والا فلا يلزمه ويثبت مع
 ما ذكره سماع الشهادة سؤاله اي المدعي في مجلس حقه القاضي وثبوت عذالته عنده ويورخ
 ما يكتبه ويكتب القاضي على راس المحضر علامته من الجدل وغيرها وتكون ايام الشاهد من
 فيكتب واحضار عدلين شهدا بما ادعاه وان اكتفى عن المحضر يكتبه على شاهدي الصل شهدا
 عندي بكذا او علامته جاز حيا الاصل ولو كان مع المدعي كتاب فيه خط الشاهدين وكتب
 تحت خطهما شهدا عندي بذلك واثبت علامته في راس الكتاب واكتفى به عن المحضر جاز وان
 كتب المحضر وحده فذلك الكتاب جاز وعلى هذا قياس محضر يذكرون فيه خليف المدعي عليه المدعي
 بعد نكول المدعي عليه ايم وفي السجل تحكي الكاتب صورة الحال وان خصم بذلك فلان
 على فلان وانفذه بسؤال المحكوم له وفرض الاصل صورة المحضر والسجل ويجعل من المحاضر
 والسجلات **سختين** لتبقى عنده في ديوان الحكم واحدة لئلا ينسب من التزوير بختمه معقولة
 باسم اصحابها ويجعل الاخرى عند ذي الحق غير محتومة ليكن بها الشهود والخاص في بعض
 الازمنة ويذكرهم لئلا ينسوا وتوضع التي عند القاضي في القطر وهو السقط الذي يجمع فيه
 المحاضر والسجلات ويكون بين يديه الى اخر المجلس ويختم عند قيامه وهو ينظره جل
 الى موضع وجمع اسبوعا بان يدعوا به في اليوم الثالث وينظر في الحكم ويكتب وهو ينظر ويضع
 فيه كتب اليوم الثاني كما ذكره وهكذا يفعل حتى يمضي الاسبوع ثم ان كثرت جعلها اجنابا

في استجابه
 المحضر والي في استجابه
 التحصيل السابق
 كلام الاصل ويكتب

أصبرها

بعضة مكسورة وضاد مجوء وباموعدة وراهملة هي الرابطة من الورد ويعبر عنها بالوزمة
 وبالخرمة تقول ضربت الكتب اصبرتها اصبراً اذا صحت بعضها الى بعض وجعلتها ربطة واحدة
 ويسمى ايضا كل شيء يجمع صيانة لكسر الضاد وجمعه ضاير ويكتب على خاصومة اسبوح كذا او يور
 بان يثبت من شهر كذا من سنة كذا والا اي وان لم تكسر جمعها في السنة بان يتذكر كذا حتى يضي
 شهر ثم يغير لها فاذا مضت سنة جمعا ويكتب عليها خصوصيات سنة كذا اليسهل الوقوف عليها عند
 الحاجة **وخطا في حفظها** بان يخطها بوضع لا يصلحها غيره **وتولي الاخذ** من باب نفسه اذا احتاج
 الي شي منها وينظر ولا ياتي ختمه وعلامته ويتولي ردها مكانها من الالوان **ان يجمع القاضي**
مجلس الحكم العلماء المرافقين له والمخالفين **الامانة** المشككة من المسائل ثم يخرج اليهم **والتشاور**
 في الحكم فيها عند تعارض الآراء والمذاهب لياخذ بالارجح عنده من مجموع ادلتهم لقوله تعالى
 وتشاورهم في الامر واخبر البيهقي وغيره المستشير حان والمستشار سويتمن ولا نه اعد من
 التهمة والطيب المخصوص بخلاف الحكم المعلوم بنص او اجماع او قياس على ولا يشاور غير عالم ولا
 عالم غير ائمة فانه ربما يضلله واذا حضر واذا غابا يذكرون ما عندهم اذا سألهم **ولا يتبدرون**
بالاعتراض عليه الا فيما يجب نقضه كما سأل في روى يود من اسال الادب لمجلسه من الخصوم
تكرار شاهد وانما رقت الحكم كان ادعي عليه وقال في بيته وساحضه ثم فعل ذلك
 ثانيا وثالثا ايد او تعنتا فيزجره ويهاه ثم ان عاد يهدده ثم ان لم يترجم يجره بما يقتضيه
 اجتهاد من ترتيبه واعلاط قول وضرب وجس ونفي ليعتد فان اجتاز على القاضي كان
 قال له انت تجوز او عجل او ظالم **فله تعزير** له **وعفو عنه** وهو اولى ان لم يستصفت اي ان
 لم يحل على منعه والا فالعزير اولى لئلا يتسلط عليه باكثر من ذلك ويكره له البيع والشرا
 وسائر المعاملات **بفسخ** في مجلس الحكم وغيره لئلا يتسلط عليه عما هو يصدره ولا نه قد حاي
 فيميل قلبه الى من يحاسنه اذا وقع بينه وبين غيره حكومة وربما خاف خصمه مغالمة ميله اليه
 ولا يرضه له واستثنى الزركشي معاملته مع افعاله لا شفا المعنى اذا لا ينفذ حكمه له وما قاله لا
 يأتي مع التعليل الاول **دبوس** له عن نفسه بضرورة فان وقعت لمن عامله خصوصية اناب
 ندبا عنه في فصلها خوف الميل **فصل** تحريم عليه الرشوة اي قبولها وهي ما يبذل له ليحكم
 بغير الحق او ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لخبر عن الداراشي والمرثبي في الحكم رواه من حبان
 وغيره وصححه وان الحكم الذي يأخذ عليه المال ان كان بغير حق فاخذ المال في مقابلته حرام
 او بحق فلا يجوز توقيفه على المال ان كان له رزق في بيت المال **ولم لا رزق** فيه ولا في غيره
 وهو غير متعين للقضاة كان عمله مما يقابل بالاجرة **ان يقول للخصمين** لا احكم بينكما الا
 باحسن اوبرزق خلاف المتعين لا يجوز له ذلك ويغارق ما من جواز اخذ خريبت المال بان
 بيت المال اوسع وفيه حق لكل مسلم ولا تهم في اخذ الرزق منه بخلاف الاخذ من الخصوم وجزم
 بما قاله جماعات منهم الشيخ ابو حنيفة ومن الصباغ والجرجاني والرويان لكن قال الزركشي تبعا
 للبيهقي ينبغي تحريم ذلك بهصره شريح الرويان في روضته وجعل ذلك وجها ضعيفا انتهى
 والاول

وسل

والاول انزب والثاني احوط **وان من ارشى القاضي** الخبر السابق لا من ارشاه **للموصول** الى جند
 حيث لا يصل اليه مدونها فلا يالم وان حرم القبول كعد الاسير **والموسط** بين الراشي والمرثبي
 كقولهم منها فيما ذكر **وتحرم** عليه ولو في غير محل ولا يته هدية من له خصوصية في الحال عنده ولو
 عهده من قبل القضاة خبر هذا العمل عدول رواه البيهقي باسناد حسن وروي هذا العمل
 تحت وروي هذا بالسلطان تحت ولا نه تدعو الى الميل للميله وتكسر بها قلب خصمه وما وقع
 في الروضة من انها لا تحرم في غير محل رواه سسه حبل وقع في نسخ الراشي السقيمة **وكذا هدية**
من لا خصوصية له عنده حرم عليه في محل ولا يته **ان لم تقدم منه** قبل القضاة لذلك ولا نه سها العمل
 ظاهرا وفي الكفاية عن النهاية والبسيطة انها تكره له وعلى الاول **فلا يملكها** لو قبلها لانه قبول
 محرم **ويردها** على مالها فان تعذر وضعها في بيت المال واستثنى الاذرعى هدية اباعه اذ لا ينفذ
 حكمه لم وقضية كلامهم انه لو ارسلها اليه في محل ولا يته ولم يدخل بها حرمته وذكر فيها الما وردى
 وجهين **وقد** لم يمن لا خصوصية له في غير محل **ولا يته** اذ ليس لها سها العمل ظاهرا **ولا تحرم** عليه
 من معتادها منه قبل القضاة **ان لم ترد على المعتاد** لذلك ولكن الاول له ان يرد لها او يثبت
 عليها او يصرفها في بيت المال ان قبلها لان ذلك البعد عن التهمة ولا نه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها
 وثبت عليها اما اذا رادت على المعتاد فتحالو لعدم منه كذا في الاصل قضية تحريم الجميع لكن قال
 الرويان ينفذ عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لدخولها في المالكوفي والا
 فلا وفي الزحري ينبغي ان يقال ان يتميز الزيادة حرم قبول الجميع والا فالزائد فقط لا نه حدثت
 بالولاية وصوب الزركشي وحله الاسنوي العياض فان زاد في المعنى كان هدي من عاداته
 فظن حريرا فقد قالوا يحرم ايضا لكن هل سطل في الجميع ام يصح منها بقدر قيمة المعتاد منه نظر
 والوجه الاول قاله الاسنوي والصفيا فله والهدية كالهدي وقطع ان الصدقة كذلك تكن
 قال البيهقي في الحلبيات للقاضي قبولها من ليست له عادة وليس له حضور وليمة **احد الخصمين**
حال الخصومة ولا حضور ليمتها ولو في غير محل الولاية لحوق الميل **وحجب** غيرها **ان** ان تم
 المولى اندالها ولم تقطعه كثرة الولاية **يم** عن الحكم خلاف ما اذا قطعت عنه فيتركها في حق الجميع
 ولم يخصص احدا من اعتاد خصمه قبل الولاية **ويكره له حضور** وليمة **احد الخصمين**
او لأغنياء ودعى فيهم خلاف ما لو اخذت الخيران او للعلماء وهو منهم قال الاذرعى وما ذكر من كراهة
 حضورها فيما اذا اخذت له اخذه الراشي من التذيب والذي اقتضاه كلام الجمهور ان ذلك
 كالعديته وهو ما اورده الفوداني والامام والغزالي **ولا يصيف** القاضي **احد الخصمين** فقط
 اي دون الاخر خبر لا يصنف احدكم احد الخصمين الا ان يكون خصمه معه رواه البيهقي وضعفه
 لكن ذكره متابعا ولا يلحق القاضي فيما ذكره المعنى والواعظ ومعلم القران والعلم اذ ليس لهم
 اهلية الالتزام ولم **ان يستمع له** **وان** **ين** عنه ما عليه لا نه ينفعهما وان يعود المرضى **ويستند**
الجناب **وزر** **القاضي** **الامين** ولو كانا **الخصمين** لان ذلك قرينة قال في الاصل فان لم يمكنه العيم
 اي يمكن كل نوع وحض من عرفه وقرب منه وفرقوا بين الوكلاء اذا خترق بان اظهر

العلماء

بينها

الاعراض فيها الثواب لا الاكرام وفي الولايم بالعكس قال الرافعي والنفس لا تسكن اليه
ولعدم انصافه قال القاضي ابو احمد يسوي او يترك كاجابه الولاية فرع شهادة الزور
من اكبر الكبائر لا نه صلى الله عليه وسلم جعلها منه رواه الشيخان وانما ثبت شهادة الزور
باقراره اي الشاهد او يتيقن القاضي منه بان **شهد على رجل انمذي في بلد يوم كذا**
وقد رآه القاضي **ذلك اليوم في غيره فيعزق بما يراه من قوبخ وضرب وجس وغيرها**
ويشهر بان بامر بالدفع عليه في سرقته او قبيلته او سجن تخدير اعنه وتاخذ الدرجر
ولا يكتفي اقامة الشاهد بان شهد زورا الاحتمال زورا فانما يصور اقامتها بالقرار به **فصل**
لا ينفذ مضاوئه لنفسه ومزوجه واصوله وملوكه لهم ومكاتبهم ولا لشركائهم فيما لهم
فيه شركة لوجود التهمة ولو قال للملوك لهم وللمكاتب كان اولى قال في المطلب ويظهر
ان يكون المنع في قضائه للشريك في صورة يشترك فيها احد الشريكين الاخر فيها حصل له
كما ساقى في الشهادات وما قاله هو مراده وسعد قضاه عليهم كما تشهد شهادتهم في هذا
من زيادته فيما عدا الفروع والاصول وقضاهه من قضاياه على نفسه وقد قال
الماوردي لو حكم على نفسه واخذناه به وهل هو اقرار او حكم فيه وجهان انتهى والا وجه
انه حكم لا على بعض لبعض لما فيه من قضائه لبعضه فاشبهه بصفه مع الاجنبي وبقيته له ولها
اذا وقعت له اوله خصوصية باسمه لانه حاكم او امام او قاض اخر لا تنافا التهمة ولا يقص
على عدو له كالتشهادة عليه وفي جواز حكمه بشهادة من له لم يعد له شاهدان وجهان
احدهما انه لا المقصود الخصم لا الشاهد والثاني لا قال بن الرقعة وهو الارحج في البحر وغير
لانه يتقن بقوله فان عدله شاهدان حكم بشهادته وكما ساقى في ذلك ما يراعى معاصره وله
استخلافا في بعضه لانه كنفه وهل يجوز له تبديل حظه وجهان حكاهما شرح الرواني
عن جده قال وقيل يجوز قول واحد لانه لا تامة فيه وله ان حكم **ليتم وصي به الله** لان الباقي
يلى امر الاتمام كالم وان لم يكن وصيا فلا تامة وقيل ليس له ذلك كما لا يشهد له قال الزركشي
وهو معنى رض الشافعي في المختصر وصرح اتمم بترجيحه **فصل فيما بعض من قضائه**
اي القاضي **ولقد م عليه قوا عد فتقول المعتد فيما بعض به القاضي** ولتفي به المقتضى **الكتاب**
والسنة والاجماع والقاس وقد تضمن على الكتاب والسنة وقال الاجماع يقصد رعن
احدهما والقاس يريد الي احدهما وليس قول الصحاح ان لم تشهد حجة لانه غير معصوم
عن الخط فاشبهه التابعي ولكن غيره يساويه في ادلة الاجتهاد فلا يكون قوله حجة على
غيره لكن يرجح به احد القياسيين على الاخر واذا تقررا انه ليس بحجة **فاختلاف الصحابة**
في شيء كاختلاف سائر المجتهدين فلا يكون قول واحد منهم حجة نعم ان لم يكن للقياس فيه
بحال فهو حجة كما نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث فقال روي عن علي انه صلى في ليلة
ست ركعات في كل ركعة ست سجداً وتقال لو ثبت ذلك عن علي لقلت به فانه لا مجال للقياس
فيه فالظاهر انه فعله توقيفا انتهى وذكر في المحصول ايضا انه حجة ذكر ذلك الاسنوي
فان

ترفع

وصل

نعم

في الصحابة

فان انتشر قول صحابي في الصحابة ووافقه فاجماع حتى في حقه **فلا يجوز له تعيين مخالفة**
الاجماع وان خالفوه فليس باجماع ولا حجة فان سكتوا بان لم يصحوا بموافقه ولا مخالفة
اولم ينقل سكوت ولا قول حجة سوا ايمان القول مجرد فيكي اجماعا من امام او قاض
لانهم لو خالفوه لا عترضوا عليه هذا انه **انفق ضواوا** الا فلا يكون حجة لاحتمال ان خالفوه لامر
بيد والهم والقياس على وهو ما قطع بنفي تأثير الفارق بين الاصل والفرع او بعد تأثيره
وغيره وهو ما لا يقطع فيه بذلك وسياتي في كلامه الاشارة الى ذلك **فالحج كالحاق الصور**
النافقة في قول المتعالي فلا تنقل لها اف وما فوق الدرة في قوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا
يراه ومنه ما ورد في النص فيه على العلم كغيره انما نهكم عن ادخالكم الاصل من اجل الزافة
عليكم **وهو كالمختص** في انه لا يحتمل الامعنا واحدا **وغير الحلي ما يحتمل الموافقة والمخالفة**
للاصل فيه ما العلم فيه مستنبطة كقاس كقاس الارز على البر بوله الطم ومنه قياس ه
التشبه وهو ان تشبه الحادثة اصلها انما في الاوصاف بان يشترك كل واحد من الاصلين في
بعض المعاني والاوصاف الموجودة فيه واما في الاحكام كالعبد يشترك الحر في بعض الاحكام
والمال في بعضهما فيلحق بما المشترك فيه اكثر **والحج الذي امر المجتهد باصابعه مع احد**
المجتهدين في الفروع قال صاحب الانوار وفي الاصول **والاخر يخطى ما يجوز لقصد**
الضوابط ولخير العينيين اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجور وان اذا اجتهد فخطا فله اجر
بما لا لا اجتهد ايضا لانه افني به الى الخطا وكان لم يسلك الطريق المأمور بها فان بان
للقاضي الخطا في حكمه او حكم غيره ونظرت فان خالف فيه **فتلوا كتب اوسنة فتواتر راجعا**
او طبيا محض اي واضح الدلالة خبر الواحد او القياس الحلي **تنقص وجوب حكمه** اي حكم الخطي بالاجماع
في مخالفة الاجماع وبالقياس عليه في السنة وعليه اعلام المحققين بانفاخته في نفس الامر وحاصل
كلام اصله انه يلزمه نقص حقه واعلام الخصم بصورة الحال لغير انفاذ اليه فينقذه سواء اعلم انه بان
له الخطا ام لا لا بما قد يتوهم ان لا ينتقص الحكم وان بان له الخطا الحسن ذكر الغزالي في وسيطه
والماوردي وغيره ما حاصله انه ينقصه وان لم يرفع اليه قال الاسنوي هذا وجه ما توهمه
عبارة الكتاب وتاويلها معين امهي ومن ثم عدل المصنف من عبارة اصله لما قاله وهو حسن والمنوع
انما هو تنوع قضائه كما مروى في تعبيرهم بنقص وانقص ساجده اذا المراد ان الحكم لم يصح من اصله فله
بن عبد السلام وان بان له الخطا بقباس حتى **ويجحد اي اراه ارجح ما حكم به اعتمد مستند** اي فيما
يستقبل من جواب الحاجته **ولا ينقص به حكمة لان الظنون المتقاربة لا استقرار لها فلو نقص**
بعضها لا استمر حكمه ولشق الامر على الناس وعن عمر رضي الله عنه انه شرك الشقيق في المشركه
بعده كرماته ولم ينقص الاول وقال ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضني **ولو تنبى قاض حجة**
نكاح المفقود وجهها بعد اربع سنين ومدة العدة او ينفي خيار المحيس وينفي بيع العرايا وبيع
النقاص في المتقاضي في التقتله به وصحة بيع امر الولد وصحة نكاح الشغار والمنعة وحرمه
الرضاع بعد حولين او نحو ذلك كقتل مسلم بذي وجربان التوارف بين المسلم والكافر **نقص**

تبعه

حكمه

قضاؤه كان **باب استحقاق** فاذن ذلك لمخالفة القياس الجلي في عصية النفوس في الرابعة وفي جعل
المفتور متناظرا او حيا كل كذا في الاولى والحاكم الجاني جعله فيها ميتا في النكاح دون المال ولظهور
الاجاز في خلاف حكمه في البقية وبعد ها عن التاويلات التي عنده وقيل لا ينقض ذلك وصحة الروايات
وخلاف الروضة فيما عدا مسألة المفتور. **باب** اليمين والاكثرون على الاول كما يعلم من كلام الراعي هنا
واقضى في كتاب اموات الاولاد على نقله عن الروايات بنفسه عن اصحاب وصحة من الرفعة
وحزم به صاحب الانوار والاستحسان الناصر ان يستحسن شي لا يحسن في النفس او لعادة
الناس من غير دليل او على خلاف الدليل لا يجرم متابعتة وقد يستحسن الشيء بدليل يقوم
عليه من كتاب او سنة او اجماع اقباس فحق متابعتة ولا ينقض وصوما احتراز عن المصنف
كأصده بقوله فاسد لا ان قضى بجهة النكاح بل لا بد او بشهادة من لا تقبل شهادته كفا سق ولا
ينقض قضاؤه كغفلت المسائل المختلف فيها والترجيح في هذه هنا وفي المسائل ما عدا مسألة المفتور
من زيادته هذا كله في الصالح للقضا وان كان القاضي قبله من لا يصلح للقضا **باب** استحقاق
كلها ان اصاب فيها لا يباصر رت من استدحكته فقلت لعله فيما اذا لم يوله لا سوكة والله اعلم
فان ولاد وشوكة حيث ينزح حكمه مع الحمل او نحوه فلا ينقض ما اصاب فيه فلو كتب اليه
حكم لا ينقض ولم يفتقره بل راي غيره او صوب منه اعرض عنه ولا ينقضه كما لا يستصنه
لان ذلك اعانه على ما يعتقد خطأ وهذا ما يحكمه الاصل عن بني كح عن النص ثم حكم عن الشري
تعييم عكسه قال وعليه العمل كما لو حكم بنفسه ثم تغير اجتهاده تغير لا يفتضي النقض وترافع
خصما الحادثة اليه فيها فانه من حكمه الاول وان ادي اجتهاده الي ان غير اصوب منه اما لو
كتب اليه حكم ينقض فيعوض عنه جزما وسعفه بطريقه ولو استقصى مقدار الضرر فحكمه
غير من قديم ينقض بناء على ان للمقلد تقليد من شافصل ينزح حكم القاضي الصادر منه
فيما باطن الامر فيه خلاف ظاهره بان يرتب على اصل كادب ظاهر الا باطنا فلا يحل حراما وكنهه
فلو حكم بشهادة زور بظاهره كالعادلة لم يحصل حكمه اكل باطنا سواء المال والنكاح وغيرها
لغير النجسين انما نابشر وانكم تحتمون اي ولعل بعضكم ان يكون الحق محتمة من بعض فاقضى
له على نحو ما سمع من قضيت له بشي من حق اخيه فلا يأخذها انما اقطع له قطعة من نار وينقض
حكمه المذكور **باب** لا يحكم بغيره ولا يحكم بغيره من غير وطبها وعليها الامتناع جميعها باطنا
خلاف ما هي **باب** لا و فيها اذ حكم بطلانها شاهد في زور ثم تروجت بشأن وطبها باطنا لان
باب القاب ونوعا ما بالمال او كمالها احد الشاهدين ووطبها كما صرح به الاصل فليس الاول
وطبها حتى يعضى الة لشبهة الخلاف مع انه اي وطبها ما حيث ابيع له كره لانه يعرف من نفسه
للتمية والحدو ذكر الكراهية في وطبها بعد العدة من زيادته اما ما باطن الامر فيه كالباطنة بان
ترتب على اصل صادق فينفذ الحكم به باطنا ايضا قطعاً ان كان في محل اتفاق المجتهدين وعلي
الاصح عندنا بقوي وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان الحكم لمن لا يعتقده كما سيأتي لتفق
الكله وتم الاشفاق وقيل لا لتعارض الادلة وقيل لا في حق من لا يعتقده **باب** لو قضى حاكم القاضي
ينقضه

سرع

نقل

ينقضه الجوار او بالاث بالرحم حل له **باب** لا يحل له القاضى من نفسه من الاخذ بذلك ولا من الدعوى
به اذا ارادها اعتبارا بعقيدة الحاكم ولان ذلك محقق فيه والاجتهاد الجاني القاضي لا الى
غيره ولو شهد شاهد ما يعتقده القاضي لا الشاهد كذا في شهادته عند حثي ينقضه الجوار
شهادته لذلك ولما حالان احدها ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيا ان يشهدا بتحقيق
الاخذ بالشفعة او بشفعه الجوار وينبغي عدم جواز لا اعتقاده خلافا كذا قاله الاستوي
فروع وقال خصما للقاضى حكم بيننا لان يفتقر افا نقضه واحكم بيننا بحكمها لان الاجتهاد لا
ينقض مثله فصل منثور مسايله ويستحب للقاضي ان يحث اي يسأل اصداقاه الامنا
عن غير نفسه ليتبينها وان يركب في مسير الي مجلس وفي نسخ موضع حكمه وان يسلم في طريقه
على الناس واذا رخص عليهم وان يدعوا بالتوفيق والتشديد اذا جلس للحكم وان يقف عند
امين مسموح ذكره لاجل الشاير تب الخصوم وتغييره بالمسوح او لي من تغيير امته بالحضي
وله اي للقاضي تعيين وقت للحكم فيه بحسب حاجته الناس ودعاؤهم وان وفي نسخه وينبغي
ان يسرع الدعوى في غير اي في غير الوقت المعين اذا انفق حضور الخصمين ويجوز في عدم
سماهما لاكل وكخوة كسلاة وحمام ويستحب ان يتخذ ذرة للتاديب وسحنا لادحق وتغزير
وكخوما كما اخذها عمر رضي الله عنه وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم رجلا في تهمته ثم خلا عنه
رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه اسناده صحيح لوجسي القاضي هرب خضم من حبسه
فتقدم اليه الجرايم جاز ولا يمنع المحبوس من الاستمتاع بسبائه في الحبس ان امكن فيه
نات استحسن من ذلك اجبرت امته عليه لان منته الحرة لانه لا يجعل للسبي ولا الامة الا ان
رسمي سيد ما يذ لك تخير وما ذكره من عدم منع المحبوس ما ذكره كذا في باب التفتيس
كما مر بيانه ثم وجب الختم الي ملازمة خصمه بدلا عن الجنس لانها احق فان اختار دعوى
الحبس على الملازمة وشق عليه سببها العباد اجيب فيحبس بخلاف ما لمعالم يشق عليه
ذلك وهل حبس مريض وعذره ومن سبيل سفاهم من الظلم او لا محبسون بل يوكلهم
بتردد واوليهم واجبات اقربها الاول وحسب الوكيل وابو الطفل وقته في دين وجب
بما مله لا غيرها ولا حبس صبي ولا محنون لعدم تخليصها ولا مكاتب بالجنس راي بسببها
لانها ليست بملازمة من جهة وكذا بغيرها حق السيد ولا بد ان جناية توجب مالا ولا
سيرة لمودي او بيع بل باع عليه ان وجد راعب وامتنع من بيع رفا له واجرة البجان
عن حبس من كما تجب اجرة الجلال على المجاوز واجرة الوكيل اي الموكل بفتح الكاف وبغير
الراعي على من وكل به بضم الواو ان تغدو بيت المال الطرف الثاني في مستند قضايم
الحكم واقترانه اي المدعي عليه بالمدعي في مجلس حكمه وكذا اعلم اي القاضي بصدق المدعي
ولو في قضايم وحد قذف سوا اعلم في زمن ولايته ومكانا ام في غيرها وسوا كان في الواقع
بينه ام لا لانه يقضي بالبينه وهو انما يفيد ظنا فبا لعل اولي لفته مكررة كما اشار اليه الشافعي
في الام فلور ام البينة نفي للروية كان احسن قاله الغزالي في خلاصته قال الزركشي وليس لنا

سرع
نقل

سرع

من الحجج ما لا ينزعه الحكم الا هذا وذكر الماوردي والروائي انه لا سفد الا مع الضرر
بان مستندة عليه بذلك فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك بعلم فان اقصه
علي احد هما لم يستفد الحكم في حد وتقرير به تعالى لنسب السري استباها قال الاذري
واذا انقضى احكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فيمنع ان لا يستفد قضاؤه بعلمه بلا
خلاف ولا ضرر وانما يستفد هذه الحرمة النادرة مع فسقها لظاهرها وعدم قبول ضررها
بذلك قطعاً ولا يقضي القاضي خلاف علمه وان قامت بينه وبينه كان علم ابرو المدعي عليه
ما ادعاه المدعي واقراره بينه فلا يقضي ما فيه بالاجماع ولا يقضي في هذه بعلمه ايضا
كما صرح به السبائي والماوردي والروائي فان قال القاضي في محل ولايته حكمت
بذلك او ثبت عندي هذا اركوه قبل قطعاً وان كانت التهمة محتملة كما ان للقاضي
ان يحكم بعلمه وان كانت التهمة ممكنة واذا ذكر وفي نسخة تذكر بحكمه وجب امتناؤه وليس
هذا اي ما ذكر من القضا بالعلم حصراً بل اي يقين وانما هو مثل ان يري القاضي رجلاً
يقول رجلاً ما اذ يدري به في غير محله حتمه او فيه قبل الدعوي فيحكم فيه بظنه اشار
بذلك في ما صرح به الاصل من ان المراد بالعلم الظن الموكد فمؤنه مسلم للقضا به بما اذا
ادعاه عليه ما لا يرد به القاضي اقرضه ذلك او سمع المدعي عليه اقر بذلك اذ روي قال اقرض
وسماع الاقرار لا يفيده العلم بنسب المحكوم به وقت القضا فتقولا لا امام انما يقضي بالعلم
فيما يستفتيه لا ما يظنه احتياطاً له او حمل قوله ما يستفتيه على ما يشتمل الظن القوي
وما يقدره على غير الظن اما الاقرار بحكمه بعد الدعوي فالحكم لا يعلم كما علم مما
مر ايضا ان امره عنده سراً فهو حكم بالعلم قاله في الانوار والاصل قدم هذه المسئلة اعلي
مسئلة ذكر الحكم حكمه وهو انب لم يعلق ذلك بقوله فان لم يذكره لم يهضمه ولو كان سحلاً
في حفظه اي حوزة الاحمال التزوير وشكاً به في الخط ولا في قضاؤه فعله والرجوع الي
العلم هو الاصل في فعل الانسان ولهذا ياخذ عند الشك في عدد الركعات بالعلم وكذا
الشاهد لا يشهد بمضمون خطه وان كان الكتاب محفوظاً عنده وبعد احتمال التزوير
ما لم يذكره لذلك خلاي رواه الحديث فانما يجوز للشخص اعتماداً على الخط المحفوظ
عنده لعل العلم به سلفاً وخلفاً وقد يشاهد في الرواية خلاف الشهادة لانها تقلل من
العبد والمرأة ومن الفرع مع حضور الاصل خلاف الشهادة وكان الراوي يقول حدثني
فلان عن فلان انه يروي كذا ولا يقول الشاهد حدثني فلان عن فلان انه يشهد
بكذا ويجوز للرواية للشخص باجازه ارسا اليها محدث خطه ان عرف هو خطه
اعتماداً على الخط فيقول اخبرني فلان كتاباً او في كتابه او كتب اليه كذا او يصح ان
ابروي عنه بقوله اجزئك بروايت او مجموعاتي او نحوها بل يوافق اجزئ المذهب
او من ادرك زماناً او كل احد او نحوه صحيح لا نقوله اجزئ اخذ هذه الثلاثة مثلاً
سروياتي او نحوها او اجزئك اخذ هذه الكتب للجل بالمجاز له في الاولى وبالمجاز
في

فرع

في الثانية ولا نقوله اخبرني من سيولدي مروياتي مثلاً لعدم المجاز له ونصح الاحبان
لغير المميز وتكرار الرواية بكتابتها وتكرارها كما تكفي بالقراءة عليه مع سكوتها واذا
كتب الاحبان استحب ان يلفظ بها وقوله بلا حفظ انما هو فرع لوجود شخص خطه
انه له ديناً على شخص او انه ادي لفلان كذا وعرف امانته فله الخلف على استحقاقه
او ادائه اعتماداً على ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك عما ذكره الاصل في الدعوى
واشترط فيها ان يدكر ذلك لا مكاتات اليقين بخلافه في خطه مورثه والا صلح الاول
وفرقت ابنته ذلك وبين القضا والشهادة بانها يتعلقان بعلم القاضي والشاهد وبان
خطهما عظيم وعام بخلاف الخلف فانه يتعلق بنفس الخالف ويباح لغالب الظن ولا يودي
الي ضرر عامه وتغييره بمورثه اولى من تغيير اصله بابيه مع ان ذلك ليس بعقد بل خط
مكاتبه الذي مات في اثنا الكتابة وخطه ماذونه القن بعد موته وخطه معاملة في
القراض وشريكه في الخانة كذا كذا بالظن الموكد وكذا الخط يقيده بل الاجابة من
عدل مثله وينبغي ان يستحب ان يثبت حمله مقرر حمله والتاريخ وموضع حمله له
للتشهادة ونحو ذلك فمن كان مع حمله ليستعين بها على التذكر عند الاداء ولو شهد عنده
انك حكمت بكذا ولم يذكر ذلك بغير اي لم يحكم بقولها الا ان يشهد باحق بعد تجديد دعوى
وذلك لان حمله فعله والرجوع الي اليقين هو الاصل في فعل الانسان كما مر بخلافه في الرواية
بل يجوز للراوي اذا نسيها ان يقول اخبرني فلان عن كذا كذا كما وقع لسهيل بن ابي
صالح في روايته خبر القضا بالشاهد واليمين عن ابيه عن اي هريه وسمعه منه ربيعة
بن ابي عبد الرحمن لم يسيهه بل ذكر فكان يروي عنه فيقول حدثني ربيعة عن اي
حدثته عن اي عن اي هريه وذلك للشهادة فيها كما مر واذا لم يشهد القاضي بخبره ان
يتوقف ولا يقول لم احكم صرح به الاصل فان توقف وتهدد اعلى حكمه عند قاض غيره فلا
يشهد دهاجهم الاول ولو ثبت عنده توقف لا ان ثبت عنده ولو بعلمه انكاره ذلك فلا ينفذ
وليس له اي لاحد ان يدعي عليه اي على القاضي في محل ولايته عند قاض اخر انك حكمت
لي بعد اكمال في نظيره في الشهادة ولو كان معه ولا في غير محل ولايته سمعت البيه عليه
بذلك لا اقراراً لانه لا يقبل بعد قوله ولا في غير محل ولايته ولا يحلف سوا كان في محل ولايته
كالخلف الشاهد اذا انكر الشهادة لم في غيره بنا على ان اليمين المردودة كالاقرار من حيث
انه يشكك في المدعي قال في الاصل وكذا ان تقول سماع الدعوي على القاضي معزولاً
او غير ذلك ليس على قواعد الدعوي الملزمة وانما يقصد بها التدرع الي الزام الخصم
فان كان له بينه وبينه فليقمها في وجه الخصم وينبغي ان لا يسع على القاضي بينه ولا يطالب بينين كما لو
ادعي على رجل انكر شهادتي انتهى واهل له اي لمدعي ذلك فيها اذ لم يتذكر القاضي حكمه
خلف حمله انه لا يعلم حكمه او لا وجهان اصحهما في الانوار الاول وقال الاذري انه
الاشبه ويؤيد ما سياتي من قولهم كل من توجهت عليه دعوي لواقف مطلقاً بالزمن خلف

مختصر العناصير

الطرف الثالث في التشويه بين الخصمين وهي ولاجه في الأكرام لها وجواب السلام عليها
والتميز لهما وغيره من سائر أنواع الأكرام كما سماع وطبقة وجهه وقيام لها فلا يختص
أحدهما بشئ من ذلك ولو اختص بفصله لبلا يتكسر قلب الآخر ومنعه من إقامة حجته
وروي أبو داود عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه قاصيا إلى اليمن
قال له إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقف حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فإنه
أخري أن بينك القضاء وعنف ما بعد الأكرام عليه من عطف الخاص على العام فإن سلم عليه
أحدهما سبب الآخر وقال له سلم ليحيم ما سأ إذا سلم وكانا احتملوا هذا الفضل لبلا يبطل
معنى التشويه قال الزركشي وحكي الماوردي فيه ثلاثة أوجه أحدها يرد على السلم وحده
في الحال ثانيا بعد أخيه ثانيا يرد عليه ما في الحال ولم يحكم ما نقله الشيخان وجهاب عزاه
لبعض الثقات يعني من غير أصحابنا والمختار ما كان إليه الامام من وجوب الرد عليه في الحال وبه
جزم القاضي أبو الطيب وشرح الروابي وغيرهما وصححه الجرجاني وسبقه إلى أخذ ذكر التشويه
ثم قال وما ذكره الشيخان هذا ليوافق ما جزم به في السير من أن ابتداء السلام ستة كفاية هـ
واجب بانهم ارتكبوا ذلك هنا حذر من التخصيص وتوهم الميل ولا يرفع الموضع عن الوكيل
والحكم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل خليفه إذا جرت بين حكام من الرفعة عن الرئي
واقروا قال الأذري وغيره وهو حسن في البيهقي به عامة وقد رأينا من توكل قرارا من التشويه
بينه وبين خصمه ويرفع في المجلس جواز إسلامه على كافو بان مجلس المسلم مثلا مثل المسلم أقرب
اليده كما جلس علي رضي الله عنه بحجب شريح فحضوره له مع يهودي وقال لو كان خصمي مسلما
لمست معه بين يديك ولكن سمعت الفضل صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأوهم في المجالس رواه
البيهقي في سننه ولأن الإسلام يعلم ولا يعلمي قال في الأصل ويشبه أن يجري ذلك في سائر وجوه
الأكرام أي حق في التقديم للدعوى كما عتبه بعضهم وهو ظاهر أن قلت الخصوم المسلمون
والأفان لها حلا منه لخرقة ضرر التأخير ويقل عليه عقله وعليه السكينة بل أنتم معها
أوسع أحدهما ولا تسأو ولا يسر ولا تصيح عليها ما لم تنزكا أيا فان تركا أربا فمضوها
وصاح عليها ويندب أن جلسا بين يديه ليميزا وليكون استماع لكل منهما سهلا وإذا جلسا
تقاربا لأن يكونا رجلا وامراة غير محرم فيتباعدان ولا ينبغي شهود بان يقول لهم
لم تشهدون وما هذه الشهادة ولا يلزم لها ولا ينبغي لها ولا يلحق أحدانهم ولا من خصمين
حجته ودستخت أحدانهم وذكر منع التزاما من الشهود بالشهادة ومنع تشكيكه الخصمين
من زيادته وهو محل أحدانهم على إجماع كان جرى الميل إلى النحول عن اليقين عليها
أو إلى التوقف عن الشهادة عليها لكن يتردد إلى الانكاد في حقوق عبان الأصل في حدود
الله تعالى كما هو مبين في محله وهو علم المدعي والشاهد كيف ينعج الدعوى والشهادة جاز لم
يصح الأمر شيئا في الأولى فالنصيحة بينهما من زيادة المصنف لكن الذي عليه الأكثر وجه
صاحب التمهيد وأقره عليه النووي وحزم به صاحب الأنوار وقال الروابي وغيره أنه
المرتب

[illegible]

فراهم او حضر في مجلس اخر ويستحب له عند اجتماع الخصوم عنده تقديم مسافرين مستوفين
اي منهيين للمفسر وخائفين من انقطاعهم عن رفقتهم ان تاحضروا عن القيمين لئلا يتفرقوا
بالخلف وتقدم مسافرا في الاصل راي القاضي قد يهمل بعض طلبا لسترهم وكان المسافرون
والناسد في عيهم فانه يستحب تقديمهم كذا عند الاصل ومنعه البلقيني وقال بل هو مختص
بالمدعين اي كظهير السابق اول الفرع بدعا واي بدعا وهم ان كان حقيقة حيث يستحب القيمين
في الاولى وبالرجال في الثانية اخرهما سابقا فان طالت فاحقة لعدم هاهن ذكر لا بما دون فيها
وقد يقع بواحدة ويؤخر الباقي الي ان يحضر كذا راجح في الروضة واعترضه الاسنوي بان
ما ذكره من التقديم بواحدة خطأ ممنوع بل القياس على ما قاله ان يسمع في عدد لا يضر بالباقيين
كالولم يكن معه غيره اي من المسافرين او النساء الا ان الاستحوي ذري وهذا لا يكره فيمنع هذا
كله ان قل المسافرون او النساء والاقدم بالسبق ثم بالترتبة كما في بعض كل منهما مع بعض الاخر
صرح بما قبل وتقدم المسافر على المرأة المقيمة صرح به في الاثوار وما ذكره المفسر من سترها
تقديم المسافرين النساء عاودت ان كانت حصة والاثوار واحدة من زيادته اخذ من مسلمة
المسافرين وظاهر ان الحناي شلتهم واذا قدمنا بواحدة فالظاهر ان المراد بالتقدم بهما دعوي
وجوابها وفصل اختم فيها نعم ان تأخر الحكم لا ينطاز سنده او تزكية او خواها سمع دعوي من
حق يحضر هو بينه وبينه حينئذ بانما حكومتها اذ لا وجه لتعطيل الخصوم ذكره الا ذري عنه
وان قال كل من الخصمين انما للمدعي فان كان قد سبق حده على المدعي لم يقطع دعواه بل على
الاخر ان يجيب ثم يدعي ان شاء او ادعى من حيث منهما **اعرف** حلف الاخر وكذا من اقام بينهما
بينه ان احضر الاخر لم يدعي عليه كانه بالاولي وصرح به الاصل **ان** سنو وافرغ بينهم من
خارجت فرعته ادعى والمدرس والاعني في فرض الكفاية وفرض العين المعلوم بالاولي
يقدمان بالسبق ان كان ثم سبق او بالترتبة ان لم يكن سبق وجوبا اما في غير الفرض
فالقديم بالمشية وما ذكره في المفتي سريع زيادة في الباب الاول الطرف الرابع في البحث
عن حال الشهود وتزكيتهم **دعوى** للقاضي ان يحضر شهود معينين لا يقبل غيرهم لما فيه
من التضييق على الناس اذ قد حمل الشهادة غيرهم فاذا لم يقبل ضاع الحق ولا طلاق قوله حال
واشهدوا ذوي عدل منكم **يدعي** عرف عدالته وقد شهد عنده قبله ولم يجهل الى تقديمه وان
طلبه اختم وعرف **فستدعي** وهو لم يجهل الى تحت وان جعله اي جعل حاله اشركاه اي طلب
تزكيتهم وجوبا وان لم يطق فيه اختم لان الحكم شهادة فيجب البحث عن شرطهما كما لو طعن
الخصم ولا يكتفي بان الظاهر من حال المسلم العدالة او من حال من بدا رنا الاسلام ويكتفي بقوله
الشاهد انما مسلم بخلاف قوله انما حر لانه يستقبل بالاسلام دون الحرية ولو اقر احد
من **الاشهاد** الا نسب بعد انته بان قال هو عدل لكنه اخطأ في شهادته فانه لا بد من الاشهاد
لانه حق لله تعالى وهذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق وان رضي الخصم لان الحكم بشهادته
بعضن تقديمه والتقديم لا يثبت بقول واحد كقول الشاهد قبل **اما** الشهادة **انته**
عدل

الطريق الرابع

عدل فيما تشهد به على فانه لا بد فيه من الاشتراك لئلا يفتول الروضة تبعاً لبعض نسخ
الرافعي انه تعديل للشاهد رد بانه لا بد في التعديل من قوله اشهد اشهد انه عدل
فكيف جعل ذلك تعديلاً فلو صدق فيما شهد به حكم باقراره واستغنى عن البحث عن حال
الشاهد فلو قامت اليقينة العادلة عليه **واقر** وفي نسخة ما قر وعناية الاصل ثم اقر بما
شهدت به عليه **قبل** الحكم عليه **لا بعده** **فالحكم** **بالاقرار** لا بالشهادة لانه اقوي منها بخلاف
ما لو اقر بعده فان الحكم قد مضى مستند الي الشهادة وان وقع اقراره قبل تسليم المال
للمشهود له وما ذكره من ان الحكم بالاقرار فيما قاله هو ما نقله الاصل عن نسخ الهروي
واقره وصححنا لف ما قدمته عن الماوردي في باب الزنا **ان** الاصل عنده اعتبارا سابقا
فصل **يشفي** ان يكون له مذكور وهم المرجوع اليهم ليسينوا حال الشهود عقلا اي واقروا العقول
ليلا يجذعوا يرون من **الحنا** والعصية في النسب والمذهب خوفا من محلم ذلك على جرح وعد
او تزكية فاسق **وان** **كفيهم** لئلا يشتهروا في الناس بالتزكية وليلا يستمالوا او يتوقفوا
عن جرح من عاين شراً وان يكون له **الحجاب** **المسائل** الاولى مسائل **وهو** **رسد** اي الي
المزكين ليسينوا ويسالوا ورعا فسر في لفظ الشافعي بالمزكين لانهم مسئولون وباحثون ويكتب
وفي نسخة فيكتب ندبا اذا اراد البحث عن حال الشهود الي المزكين اسم الشاهد ويصفه **بما** **يظهر**
من كتمه ولا يسم بجد وحليه وحرفه وخوها لئلا يشتهر بغيره واسم المشهود له واسم
المشهود عليه فعد يكون الشاهد بعض المشهود له او عدل المشهود عليه **وعذا** **اقدرا** **المال**
المشهود به فقد يقبل على الظن صدق الشاهد في القليل دون الكثير فيكتب لكل من **الاشهاد**
بذلك ويرسلها على **يو صاحب** **مسألة** **سرا** بان تحقيقها عن غير من رسلها اليه وغير من رسله
اليه احتياطاً لئلا يسمع المشهود له في التزكية والمشهد عليه في الجرح فان عايناه **الرسول** **جرح**
من المزكين توقف عن الحكم وكتبه اي الجرح **وقال** **للمدعي** **زدني** في الشهود او جادوا اليه **هـ**
يقدر **دعي** **من** **زك** **يشهد** **اعنده** به **شير** **من** **اليه** **ليامن** **بذلك** **الغلط** **من** **يخصر** **الي** **اخر**
فاحكم **انما** **يكون** **بقوله** **لا** **يقول** **ارباب** **المسائل** لانهم الاصل والاوليك رسل يشهدون على
شهادة فلا تقبل مع حضور الاصل على ما ياتي ولعن من نصب من ارباب **المسائل** **حاشا**
في الجرح والتعديل **عني** **ان** **ينهي** **اليه** **اي** **الي** **القاضي** **وحده** **ذلك** **فلا** **يعتبر** **العدد** **لانه**
حاشا **فاحكم** **بني** **على** **قوله** **وكذا** **الوا** **القاضي** **صاحب** **المسألة** **بالبحث** **فوجب** **وشهد** **بما** **اخذ**
لكن **يعتبر** **العدد** **لان** **شاهد** **وما** **تقرر** **هو** **ما** **اخذ** **الاصل** **رافعا** **به** **الخلاف** **في** **ان** **الحكم** **يقول**
المزكين **او** **يقول** **هو** **لا** **والذي** **نقله** **عن** **الاكثر** **من** **انه** **يقول** **هو** **لا** **والمعد** **واعذر** **من**
الصباغ **عن** **كونه** **بشهادة** **على** **شهادة** **مع** **حضور** **الاصل** **بالحاجة** **لان** **المزكين** **لا** **يكفون** **الحق**
ويشترط **فيه** **اي** **في** **من** **نصب** **حاشا** **في** **الجرح** **والتعديل** **علمه** **بذلك** **وان** **نصفه** **ليسا** **يرضات**
القضاء **الذين** **يقولون** **ذلك** **وعناية** **الاصل** **يعتبر** **فيه** **صفا** **القضاة** **وفي** **المزكي** **صفا** **شأن**
الشهود **مع** **العلم** **بوجوب** **العدالة** **والجرح** **اي** **بسميها** **وان** **يكون** **اعدل** **خبر** **بابا** **طن**

ل

هو

اي باطن حال من بعده بهيئته وجواز معاملته وخوفاً من عمر رضي الله عنه ان اثنين
شهدا عنده فقال لهما اني لا اعرفكما ولا يعرفكما ايضاً من تعرفكما فاتبيا
رجل فقال له عمر كيف تعرفهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنتما والها تعرف صاحبهما
ومساها ومدخلهما وخروجهما قال لا فادعاهما فلهذه الدراهم والدنانير التي تعرف بها
امانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي سير عن اخلاقه الرجال قال لا فلا
فانت لا تعرفهما ايضاً من يعرفكما والمعنى فيه ان اسباب الفسق خفية غالباً فلا بد من معرفة
المركي حال من يزعمه وهذا كما في الشهادة بالافلاس وان يعلم القاطن منه ذلك اي خبير به
باطن الحال في تركه خفية ان سي على الظاهر قال في الاصل الا اذا علم من عادته انه لا
يزكي الا بعد الحس ولا يعتبر في حقه الباطن المتعارف في معرفتها بل لا يتصور المتعارف اعماد بالناخير
الطويل بل يكفي منه **الفحص عن الشخص** وهو من يباين المركي فحصة الى ذكر اي كونه
خبيراً بباطنه **فحص** يغلب على ظنه عدل الله لا سيما من جمع من هذا الحس بباطن حاله **شهد**
بها اقامة خبرته مقام خبرته كما اقيم في الجرح ورويته مقام رويته ويعتمد المركي في الجرح
المعانيه بان يراه يزني او يشرب اخراً او كذباً **والسمع بان يسمعه** يقدف شخصاً او يقرر
على نفسه بكبره او كذباً وتغييره بكبره اعم من تغيير اصله بزنا او شرباً او كذباً او قسراً
من غير **والتواتر** واستيفاس لحدود العلم والظن بذكر خلاف ما لو سمع منه لا يحصل به
تواتر ولا استيفاس لكنه يشهد على شهادته بشرطه **وليس** في جرحه غير سب الجرح
من زنا وسرقة وخوفاً لان اسبابه مخالفة فيها وقد يقطن الشاهدان ما ليس بجرح عند القاضي
حاجراً ولا حاجة الي بيان سب التعديل لان اسبابه غير مخصوصة قال الاستاذي وليس المراد
بعد قبول الشهادة بالجرح من غير ذكر سبها انما لا يقبل اصلاحاً حتى يقدم عليها منه التعديل بل المراد
انه يجب التوقف على العمل بها الي بيان السب كما ذكره النووي في شرح مسلم في جرح الراوي ولا فرق
في ذلك بين الرواية والشهادة قال الاذري وفي عدم الفرق وقفه للمتايل وفي اشتراط ذكر
ما يعتمد المركي في الجرح من المعانيه والسمع وجهان احدهما وهو لا شهرته وتأييدها وهو لا قيس
لا ذكر ذلك في الاصل وظاهره صريح المصنف اعتماد الثاني فان شهد بانه **زنا او شرباً او كذباً** او ان لم
يوافقه غير بعد ذلك **لا يمسو** عن شهادته **واجواب عنه** من ضل عليه او عين وبذلك
فارق ما لو شهد دون اربعة بالزنا فانه يجعل قاذراً فالا فانه مندوب الي الاستر في مقرر ولا
جواز ان يزكي احد الشاهدين **لا يخرق** بقاءه باحد الشاهدين فلا يقوم بالآخر ولا يدره ولا
يؤثر كالحكم لهما وان جعل من يدرى فلهما فلو شهد اثنان وعدل لهما اثنان مجهولان وزكيه
الاخر من كان للقاضي جاز ولا يكون في ثبوت العدالة رفعة مركبة بالتركية لان الخط لا
يعتمد في الشهادة كما مر بل لا بد من عدلين معاً ان كان القاضي يحكم بشهادة المركين فان
ولي بعضهم الحكم بالجرح والتعديل فليكن كتابه ككتاب قاض اي قاض والرسولان كشاهد
عليه **واجاب المسائل** فروع فلا يشهدون الا على حضور المرصين هذا جار على بحث
الاصل

بيان
عن

نقد

الاصل وقد عرفت ما فيه **فرع** يكفي في التعديل ان يقول **اشهد انه عدل** او مرضي او مقبول
القول او نحوها وان لم يقل على ولي لانه اثبت العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل
منكم ولا يكون قوله لا اعلم منه الاضراً لانه قد لا يعرف منه الا الاسلام ولا قوله لا اعلم منه ما تود به
الشهادة لانه قد لا يعرف ما يوجب القبول ايضاً **فصل** في القضي قبل التزكية ان يعرف
شهود ارتباها او نوبه غلظهم لحفة عقل وجد ما فيه وسياهم اي خلاصهم عن زمان التحمل للشهادة
عاماً وشهدوا ويوما وعدوة او عشية وعن مكانه محله وسكنه ودار اوصعه او حنا وعن من حضر
معهم من الشهود عيانة الاصل وسياهم له الحيل وجده ام مع غيره وعن من كتب ثبوتها دته معروفاً
مداد كتبوا عيانة الاصل وانه كتب خبراً ومداد وخوذاً كالمستند لعل صدقهم ان اتفقت كلمتهم
ولا لا فيقتض عن الحكم واذا اجابه احد لم يدع برجع الي الباقي حتى يسألهم لئلا يخبرهم بحوايه فان
استغوا من التفصيل وراي معظم وكذا روي عقوبة شهادة الزور وعظم جرحهم فان اوصوا
على شهادتهم ولم يفصلوا **واجب** عليه اقتضا اذا وجدت شروطه ولا عبرة بما ينفي من رتبته
وانما استجب له ذلك قبل التزكية لا بعد ها لانه ان اطلع على عورة استغنى عن الاشتراك والبحث
عن حاله والا فان عرفهم بالعدالة قضى والا استترك قال الاذري وينبغي ان يعرفهم في حاله
قبل ان يفتهموا عنه ذلك فيجملوا فيجعل كل واحد مكان غيره كما صنع علي رضي الله عنه وان
لم يرتبهم ولا ترفع غلظهم فلا يفرضهم **ولو عذب منه اختم** تفرقهم لان فيه عظمائهم **فصل**
تقدم بينه **الجرح على بينة التعديل** وان كانت الثانية اكثر لزيادة علم الجارح الا ان شهد
الثانية ثبوتها ما جرح به فقدم على الاولى لان معها حشد زيادة علم ولو عذب الشاهد في
واقعة ثم شهد في اخرى وطال بينهما **ان استبعد** القاضي باجتهاد **فصل** في تعديل ثانياً
لان طول الزمن تغير الاحوال بخلاف ما اذا لم يطل **ولو عدل في مال** فليزج **فصل** في تعديل
بتعديل الذكور في شهادته بالمال **الظهير** بنا على ان العدالة لا تحرى او لا بناء على انها تحرى
وجهان قال ابن ابي الدم المشهور من المذهب الاول فمن قبل في درهم يقبل في الف فقله عنه الاذري
واقره **ولو عدلوا عنه في غير** **ولا يثبت** يعمل بها اي بشهادتهم اذا عاودوا الى الحيل ولا يثبت اد
ليس هذا اقتضا يعلم بل بينة فهو كما لو سمع البينة خارج ولا يثبت وقيل يعمل بها ان جوزنا القضا
بالعلم والا ول قول الأكثر والرجح مع التعديل من زيادة وصوب الزكيتي الثاني محتى له
بقول الاصل في الخلام على القضا بالعلم وسوا ما علمه في زمن ولا يثبت ومساها وما علمه في غيرها
وما قاله مردود بما علم به المصنف **فصل** في شهادته **الحسنة في الجرح والتعديل** لان البحث عن
حال الشهود ومنع الحكم شهادة الفاسق **الباب الثاني في القضا** **في القضا** **في القضا** وهو جاز
بشرطه الا ان يعوم الادلة ولقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذي ماليك فيك ولو كنت بالمعروف
وهو قضا منه على زوجها وهو غائب ولو كان فتوى لقال لك ان تاخذي او لا بأس عليك او
خوفه ولم يقل خذي ولقوله عمر في خطبته من كان له على الاشفع دين فالياتنا عدا فانا يا ايها
ماله وفا سموه بين غرمائه وكان غايها وكان الغيبة ليست باعلم من الصفر والموت في الجرح

فصل

عن الرقة فاذا جاز الحكم على الصغير والميت ولحق على الغائب ايضا في كل حق خلاص
وحد تذف في العقوبة من تعالى من حد او تغزير بينا باعلى المساهلة ووجه اطوار خمسة دول
في الدعوى ويشترط فيها على الغائب ما يشترط فيها على الحاضر من بيان المدعى وقدره ونوعه
ووضعه وقوله اي مطالب بالمال فلا يكتفى الا بقرينة على قوله في عليه كذا كما سيأتي ويشترط ان يكون
له اي المدعى منه ارفع القاضى ذكر والا فلا فائدة للدعوى على الغائب وينبغي ان يذكر في دعواه
عليه محجوره لان البينة شرط وهي لا تقام على مقر فلو قال هو مقر لم تسع دعواه على ما يأتي ولكن
لو لم يذكر محجودا ولا اقرا سمعت لانه قد يعلم محجوده ولا اثراره والبينة تسع على السالك فليجمل
غيبته كسكوته فاذا ذكر اقرا سمعت واداد اقامة البينة ليكن له الحاضر به الى حاضر بل الغائب
لم تسع لما رواه يستوفى له الحاضر حقه من مال حاضر للغائب سمعت ورواه حقه فهدده شتاة من عدم
سماها فيما لو قال هو مقر واستثنى البليقي ايضا من لا يقبل اقراره لسفه او نحوه فلا يمنع قوله
وهو مقر من سماها وما لو قال هو مقر لثبته منعه وما لو كانت بينه شاهد بالاقراء فانه يقول
عند اراده مطالبته دعواه سمع اقراره فلا يكتفى به بينه ويستثنى للقاضي **سب** محجور
الحاضر عن الغائب ليكون البينة على انكار منكر والذي في الاصل انه لا يلزمه ذلك لانه قد يكون مقر
فيكون انكاره كذا قال ومقتضى هذا التوجيه انه لا يجوز نفسه لكن الذي ذكره ابو الحسن العبادي
وعنه ان القاضي يحرم بين النصب وعدمه فذكر الاستحباب من زيادة المصنف ويصرح صاحب
الانوار وقد يتوقف فيه فصرح لا تسع البينة والدعوى على الغائب باستقامه حقه له كما لو قال كان له
على النقصية اباه او ابراي منها ولي بينه به ولا امن ان خرجت اليه بظالني وتجد القبح
او الا برافا سمع بيني واكتب بذلك الى قاضي بلده لم تجبه لان الدعوى بذلك والبينة لا تسع الا
بعد المطالبة بحق قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعى انسان ان ربه الدين احاله به
فيعترف المدعى عليه بالدين لربه وبالحالة ويدعى انه ابراه منه او قبضه فتسع الدعوى
بذلك والبينة ان كان ربه الدين حاضرا بالبلد **الطرف الثاني في الخلف وبعد قيام البينة**
وتعد يلها خلف **جواب** بميزان استظهار مدعى على غائب وصبي ومجنون ومنه بلا وارث
خاص **ن** ما ذكره عليه باق في دمه يلزمه تسليمه ما يرى من شيء منه بطريق من الطرفين
احتياطه اذ لو حضر او كذا او لم تمت لكان له ان خلفه عليه فان كان للميت وارث خاص
اعتبر في الخلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان للصبي والمجنون قايض خاص
وبصرح صاحب المذهب والنهذيب وغيرهما كخالفه الزركشي واقره ولا يشترط النقيض في اليمين
لصدق الشهود بخلاف اليمين مع الشاهد بكمال الحجة هنا صرح به الاصل **ولو اقتصر في**
خلفه من مات في دمه يلزمه تسليمه كفي وانما اعتبر ذكر لزوم تسليمه لانه قد يكون
ثابتا في دمه ولا يلزمه تسليمه لتأجيل وخوة ونوادعي فم طفل على ضم طفل واقام لها
ادعاه تبينة انظر بلوغ المدعى له ليخلف تعذر خلف غيره ومثله المجنون والافاقه
كالبلوغ ويقضي على الغائب بشاهد ويمين احدهما **التكميل الحجة** والاخرى بعدها سبق
الاستف

مرم
ان

الطرواسان

الاستف من ابراهيم وغيره ونسب بين الاستظهار بحال **دعوى الحق الذي ادعاه اي يعطيه له القاضى**
ان كان للمدعى عليه هناك مال لانه نأبده وافهم كلامه كاصله انه لا يعطيه ان لم يكن هناك مال
والحق كما قال الشافعي السبكي خلافا ان كان المال في محل علمه وقد حمل قوله هناك على محل ولايته
فيقول الاشكال او على حاضر فقال له ابراهيم مؤخرت الغائب عما ادعته على امره وخراجه
ببينة على نفى ذلك بعد حصوله لانه يودي الي تعذر استيفاء الحقوق بالوكالة بل حكم عليه بالحق ثم
ثبتت فهو الا برافا وسلم الحق عبادة الاصل بل عليه تسليم الحق ثم ثبتت الا برافا **ان الحق**
عليه اي على احد مني مالا وادعاه وليه عليه **ان يرفع** فادعى انه تلف عليه **عينا** بدلها من
جنس دينه وقد دفعه فانه يحكم عليه ويسلم الحق **وخلف له القضي** اذا بلغ عاقلا ولو سال
المدعى عليه **خلف الوكيل** الذي ادعاه عليه انه لم يعلم ان مؤخره ابراهيم من الحق **اجيب اليه**
وقال صوابه وقاله الشيخ ابو حامد وهو مخالف لما سبق من ان الوكيل لا يملك لكن قال
الا ذرعي ما قاله الشيخ ابو حامد هو ما اوردته العرافيون كما ذكره ابن الصلاح وغيره وهو
التصحيح الموافق لما سرفى الوكالة من ان الوكيل يخلف على نفى العلم فيما لو ادعى البايع ان المؤخر علم باليب
ورضى به وذكر الزركشي وقال في الجواز انه مذاهب الشافعي لانه لو اقر به خرج من الوكالة والحقوق
ولا تدخل اذ لا يلزم من خلفه ان يكون خلفه هنا انما جاز من جهة دعوى صحيحة يقضي اعترافه ما
ستقوا مطالته بخلاف بين الاستظهار فان حاصلها ان المال ثابت في ذمة الغائب او الميت وهذا
لا يتأتى من الوكيل **وسرقا** شخص اخر انت **وعليه** اي فلان الغائب ولي عليه كذا او ادعى عليك
واقم به بينه **فانك الوكالة** **وقال لا اعلم** اي وكيل **لم يرفع عليه** بانه وكيله لان الوكالة حق له
فكيف تقام بينه بها قبل دعواه وقوله فامكر من زيادته واداعلم انه وكيل واراد ان يخاصمه
فليعزل نفسه وان لم يعلم ذلك فينبغي ان يقول لا اعلم لي وكيل ولا يقول است بوكيل فيكون
مكذبا بالبينة قد تقوم عليه بالوكالة صرح به الاصل وقضية كلام المصنف كاصله انه لا يجب
اقامة البينة على الوكالة ويكتفى اعتراف الخصم بها حين صدقته سمعت دعواه عليه بلا بينة وبه
اجاب البغوي في فتاويه ونقله عن القاضي وخبره بما لا مام وغيره لكن قال الماوردي والروائي
مذهب الشافعي انه لا يستمع تحامها الا ببينة خلافا لابن شريح ونقل ذلك الزركشي بقا الا ذرعي ثم قال
والحاصل انه ان كان قصد الوكيل اثبات الدين سمعت دعواه او تسليم المال فلا لانه وان ثبت
الحق عليه لم يلزمه تسليمه الا على وجه يبريه منه ابراهيم وتقدم في باب الوكالة ما لم يتعلق بذلك
الطرف الثالث في ختام القاضى الى القاضى **جواب** للقاضي ان **سمع** **البينة** على الغائب **ونهي**
الاسرائي قاضي بلده ليحكم ويستوفى **وحكم** عليه **بالحق** ونهي **الاسرائي قاضي بلده** للغائب عما في
الاصول وهل يجوز ان يكتب بعلم نفسه ليقضي به المكتوب اليه قال في العدة لا يجوز وان جوزنا الفتا
بالعلم لانه ما لم يحكم به هو كالشاهد والشهادة لا تنادي بالكتابة وفي امالي السرخسي جوازها ويقضي
به المكتوب اليه قال في العدة لا يجوز وان جوزنا الفتا بالعلم لانه اختار عن علمه اختار عن
قيام الحجة فليكن كاخيه عن قيام البينة قال الاسنوي وبما قال في العدة جزم صاحب الجواز قال

سرقا

البليغيني الاصح ما في امالي السرخسي وقصته كلام الاصل انه لو حكم له بطلانها فاقاله
المصنف عكس ما اقتضاه كلام اصله ولعله سبق قلم فان كان كذلك في امالي وسيل الحكم ان فاسد
بله يلزمه الاستصحاب حكمه ولا يثبت ان يكتب به بذلك كتابا او لا ثم يشهد ويقول فيه بعد ذلك
ان هذه المسبوقه بالدعوى اي بعد ذكره حضر فلان وادعي علي فلان الغائب المقيم ببلد خذا بكذا
واقام عليه بيعة وحلفت امدني وسكت به يا مان وسان ان اكتب به اليك بذلك فحلفت ان
واشهدت به وجوز ان يقول فيه حكمت بشاهدين وان لم يصحها بعد ان لا يصحها حكمه بها
اي بشهادتهما اعدل لهما وان يقول فيه حكمت بكذا اجمعي اوسنت الحكم فقد حكم بشاهدتين
او يعلم فعلم انه لا يجب تسمية شهود الحكم ولا شهود الحق ولا ذكر اصل الشهادة فيها وليقول الكتاب
الذي كتب على الشهود او يقر اربعين يد يده عليهم ويقول اشهد واعلي بما فيه او علي حكمت المدين فيه
قال في الاصل وفي السائل لو اقرضتني بعد القراءة على قوله هذا كتابي الي فلان اجزا انكن
حكاه في الشرح الصغير بصيغة قيل والاصح ان ينظر الشاهدان وقت القراءة عليهما في الكتاب
فلو لم يره عليهما وجهه ما فيه وشهدا علي ان ما فيه حكمه او انه قضى معنونه امر كذا
مسير لهما ما فيه ولا يكن ايضا حكمه ثم بالادوي وصرح به الاصل ان يشهدا علي ان هذا كتابه
او ما فيه حقه لان الشئ قد كتب من غير فقد حكمه وصرح حضورهما ولم يشهدا فلما شهدا
حكمه والحاصل ان الشاهدان اجمعا حضورهما لا يحتاج فيه الي قوله اشهد واعلي بخلاف قراءة الكتاب
بدف من قوله اشهد واعلي بما فيه الا ما مر عن السائل والمشتوب البسيط وجوبا تركية
الشهود اثنان في كل كتاب يام لان تعديل قبل ادا الشهادة ولا نه كعدل الذي
شهوده ولان الكتاب انما يثبت بقوله فلو ثبتت به عدالتهم ثبتت بقوله والشاهد لا يركب فيه
وقال رجل اخر يستحق من ماني هذه غيابه وانما لم يره جاز ان يشهد عليه بما فيها
ان حقه وان لم يفصله لانه يقر على نفسه والامر بالجهول صحيح بخلاف القاضي فانه مخير
عن نفسه ما يضر غيره فالاحتمال فيه ام وهذا ما صح في الغزالي وجزم الصمري بالمنع حتى يقرأه
ويخط ما فيه وصرانه مذهب الشافعي واي حنفية والتزجج من زيادة المصنف قال في اصل
وتسببه ان يكون الخلاف في انه هل يشهد انما اقرضت القباله مفصلا اما الشهادة بان اقر
بما فيها فيمنعني ان يقبل قطعا صوابا لا قارر المهره وسنت القاضي في الكتاب حقا
لما فيه واخرها المكتوب اليه وكان على الله عليه وسلم يرس كنهه غير محكومة فامتنع بعضهم من قبولها
الا محكومة فاخذوا ما وقع على محمد رسول الله فصار حكم الكتب سنة متبعة وانما كانوا
لا يقر او كتابا لا محكومة ما هو فان كشف اسرارهم واضاعة تدبيرهم وان يتركوا ما في
اجري غير محكومة به حاشا عند اجابة وان يذكر في الكتاب نقض الحكم اي الخاتم
الذي حكم به يثبت اسمه واسم مكتوب في العنوان ايضا كما ثبتت ما في باطن الكتاب
فان الشرح الحق بعد ان احضره المكتوب اليه شهدا عنده بان هذا كتاب القاضي
فلان ونسبه وحتم ما فيه غلاب على هذا وفره عليا وان لم يقولوا واشهدنا به فلا يكتفي
فطرهما

ذكرها الكتاب والحكم من غير تعرض لحكمه وان اقر به استوفاه منه فزع المتعول على
شهادة الشهود فلو شهدوا بخلاف ما في الكتاب او بعد ان ضاع او اكل او انكسر الختم
كما ثبت بالادوي في الشهادة لان الاعتماد كما مر عليهما لا على الكتاب والكتاب تذكر
متدوب اليه جري رسم القضاة به ويشهد به اي ما فيه رجلا ولو في مكان او زمانا او
هلال رمضان وجوز شهادتهم قبل فسخ الكتاب وبعده سواء افضه القاضي ام عينه لكن
الادب والاحتياط ان يشهدوا بعد فسخ القاضي له وقرا ثم الكتاب ثم على كاتب القاضي
من حكم او سمع بينه وبينه عند ختمه وان لم يكتب الي كل من يصل اليه من القضاة
اعتمادا على الشهادة سواء عاش الكاتب والمشتوب اليه او ماتا لانهم يشهدون بما يحلون
عن الكاتب ويحذرون في موت الكاتب اذ لم يكن الحاكم الثاني نايبا عنه فان كان نايبا
عنه تعذر ذلك وكالموت العزل والافعال باغا وجنون ومحاوهم فافسح الكاتب
او ارتد ثم وصل الكتاب الي الثاني امضى حقه لان ذلك لا يؤثر في الحكم السابق لان طين
الافعال باغا سمع بينه فلا يقبلها ولا حكم بها كما لو فسق الشاهد او ارتد قبل الحكم ولان شهادتهما
مشبهة بالشهادة على الشهادة وشهادة العزم لا تقبل بعد فسق الاصل او رده وهذا
التفصيل اجراه المصنف في شرح الارشاد في غير الفسق والردة مما مر ايضا وهو خلاف ما في
الاصول فروع بين اي يندب ان يكتب القاضي في الكتاب اسم المحكوم به والمحكوم عليه وان
يسمى بما يميز به من كنية وولاد واسم اب وجد وحلية وحرمة وخوها لسهل التمييز
فان اقر على اوصاف بالصفات المذكورة في الكتاب فانكر الام والسب ولم يكن
معروفا بذلك فاقول بوجه منته انه ليس الموصوف لواقعة الاصل وعلى المدعي فيه
بان هذا الكتاب اسمه ونسبه فان لم تكن بينه ونكل عن اليمين حلف المدعي واستحق
ان يشهد اعلي عنه ان القاضي الكاتب حكم عليه فيستوفي منه ماله لا احلف علي اني لست
الموصوف بل احلف علي اني لم يقرضني من قبل منه بل يلزمه السقرض لما انكره وقيل يقبل
والترجيح من زيادة علي الروضة وهو مقتضى كلام الرازي في الشرح الكبير وصرح به في
الصغير قال ولو اقتصرت في اجوابه على انه لا يلزم مني شيء كفاه وحلف عليه منه قال هو اسمي
واسم خيم قال وجهه مما لا يسأل له في الاسم والصفات معاصر اخذ يوم عليه الذي
قانه غير محكوم له حتم لان الظاهر انه المحكوم عليه وان وجد هو يثبت بعد الختم مطلقا
وقيل هو مدعيه وقع الاطلاق خلاف ما اذا لم يعاصره واعتبرت معاصرته لم يتمكن
معاملته به وانما عاين البليغيني في اعتبار المعاصر لا احتال خون الدين علي ميت لم يعاصره بمعاملة
مع مورثه مثلا قال وانما المدار على امكان صدور المدعي به مع الميت او ما مر من ان
المحكوم عليه الحاكم الثاني اي الاول بما وقع من الاشكال لما مر من الشهادة بان
اي يدع الاشكال في المحكوم عليه وان اعترف باحق طوبى به وخلص الاول
هذا كله ان ثبت القاضي اسم المحكوم عليه ونسبه وصفته كما مر ما هو مقتضى خبره مد

قوله

حوسم

قوله

بمثلا... وان اعترف بذلك الاسم رجل وانما الحكم عليه وم غير بالحكم
لم يدرى... وان كان في محل ولا يشي لان اجابته في غير محل ولا يشي كاجابته بعد عزله
بان كان المكي في محل ولا يشي واليهي اليه في غير محل احكم اذ ارجع ولا يشي اي اليها اي محلها
وهو في محل فان كان في محل ولا يشي بان كان تادنا من الطرفين بان كان كل منهما في طرف
محل ولا يشي ونادي الحاكم الاول الثاني واخبره باحكم او كانا قاضيي بلد او اني اليه نايه
في البان او عكسه بان اني اليه منيه او خرون القاضي الى قرية له فيها نائب ناخرا اذ
الا حكمه استناه لانه ابلغ من الشهاق والكتاب وكان القرية في الاخير محل ولا يشي ولو
دخل النائب بلده منيه فالتى اليه حكم لم يقبل لان المنفي في غير محل ولا يشي او اني اليه قاضي
حكمه فغده اذ اعاد الى محل ولا يشي وكان حكما يعلم موع له ان يشاف بالحكم واليا غير
قاضي ليستوفي الحق من لزمه ولو من هو في غير محل ولا يشي لان سماع الوالي مشافته كشافه
الشهود عند القاضي واختار الامام خلاف ذلك قال لا يشي اليه سماع قول القاضي كما يشي
ايه سماع البينه ولا يكتب اليه الا ان يوفى اليه من الامام فظهر القاضي اي توليته من يراه
صالحا للقف وهو صالح له فلم مكاتبه كما يجوز مكاتبه الامام الاعظم قال في الاصل وانما
لم يكاتبه فيما عدا هذا لان الكتاب انما يشي بالينه ومنصب سماعها كحكمه باقتضاة لكنه
خالف فيه في الروضة فصح فيها قيل الباب الرابع في الشاهد البينه ان ذلك لا يحتسب بالتحقة
نيه عليه الاسنوي فقول وان لم يحكم اي سماع البينه المحم المسبوق بالدعوى اي قاضي
احكم منها فانه لم يدرى حكمه به سماعا ان انما سماعها فكلها فكلها كقول الفرع شهاده
الاصول فكلها لا يحكم بالفرع مع حضور الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويوجد منه انه لو غاب الشهود
عن بلد القاضي لمسا فحوز منها الشهاق جاز الحكم بذلك وهو ظاهر ومطابقة جاز الحكم
به حيث تكون المسافة بين القاضي وبين الشهاق بحيث يسمع فيها الشهاق على الشهاق خلاف الكتاب
الحكم يجوز ولو مع القرب لان الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء خلاف سماع الحجة اذ يسهل
احصاءها مع القرب وبسم كتاب سماعها فكتاب نقل الشهاق وكتاب التثبت اي تثبيت الحجة
خلاف ما لو قال ان به اسم الحجة بعد الدعوى الخلاف ففعل فان الاشبه اجواز اي
جواز حكم مبينه بذلك لان جواز النيابة للاستعانة بالنائب وهي تقي الا عند اد
بسماعه خلاف سماع القاضي المشتغل ومقابل الاشبه عدم اجواز كما نهاخذ القاضيين
في البلد اي الاخر لا يمكن حضور الشهود عنه وليبين القاضي القاضي الكاتب الحجة اي بينه
او شا هذين اوعين مردودة ليعرفها المكتوب اليه فقد لا يري بعض ذلك حجة
ويسمى له الشهود في محنت عنهم والاولي لان بحث عن حاله وبعدهم لان اهل بلدهم اعرف
بهم فان لم يعمل فعلى الثاني البحث والتقدير واذ اعد لهم الاول فليس للثاني اعاده
التقدير قال لا يري وينبغي ان يكون محله في القاضي الموافق في المذهب في التقدير
لا الخالف في نحوه والبحث بالاولى عند القاضي الكاتب سكت عن قسيتهم كي كافي الحكم
ولا

هذا هو الحق
فيما هو عليه
من غير شك
فيما هو عليه
من غير شك

فصل

168 ولا حاجة هنا الى خليف المدي كما صرح به الاصل ولا حاجة الى الحجة والاولى جرحهم
وغيره اي جرحهم اي لا فائدة اليه به فلا عين الايام ما قل حسب الحاجة اذا استعمل له
لانما مة يسيرة لا يعظم ضرر المدي بتاخير احكم فيها وبالمدي حاجة اليها وكذا لو قال
ابرا تني او قضيت الحق واستعمل ليحكم الحق لبينه عليه ان استعمل بدمه الى نائب
وخرجه عند ما وليا في بلده بينه اخري دافعة فلا يسهل ان استعمل للمدي قال الاسنوي
ويظهر ان محله اذا توقف على اكثر من ثلاثة ايام وعلام الروايات يدل عليه وتحمل المنع مطلقا
سد الباب فان اقام دافعا استرد ماله فبوجوب الحقم واحكام احكم بحقه اي للمدي
استد استوفى منه الحق او انه ما ابراه منه فهل يجب اليه كما لو ادعى عند استد الاول لان الثالث
حلفه ومان اوجهما في الاثارة الثاني ونقله من الرفعة عن القاضي الى الطيب والماوردي والبلد
وغيرهم نعم ان ادعى انقاع ذلك بعد الحكم فلم يخلفه بلا شك او سال خليفه انه يعلم عداوه
الشهود له اجيب اليه بخلاف ما لو سال خليفه انه لا عداوة بينه وبينهم كما صرح به الماوردي
والروايات ومن هنا زاد المصنف يعلم على قول اصله او لا عداوة بينه وبين الشهود وخليفه
التم عدول من يجب بل يكفي تقدير الحاكم ايام خلاف ما لو سال خليفه انه لا يعلم فسقم كما سأل
في الدعوى الشرف يرجع في الحكم باشي غائب على غائب وهذا في الاعيان لاها اليه تنصت
بالقيمة والحضور اما الدين وحو الحق والطلاق من رجعه واثبات وكاله وخوها فلا
يوسف عيه ولا حضور لا في الدعوى بها ولا في غيرها العين المدعاة الغايبه عن البلد ان كانت
ما تعرف بان يومن استبهاها كاتفا العروف ويعتمد فيه ما ذكره بقوله فيعرفه المدي يذكر
البقعة والسكة ويحدود الاربعه على ما ياتي في الدعوى وما لا شمس نه كغير المعروفين
العبيد والدواب شمع فيه الا وساق اي الدعوى به اعتمادا على الاوصاف ايضا لا فائدة اليه
الحاجة اليها كما في العقار وكانت على الحقم الغايب اعتمادا على الصفه لا الحقم لان مع خطر الاقتباه
والجها له بعد فبصفا اي العين الغايبه المدي لها بصفات السلم والقيمة على الوجه الذي ذكره
بقوله قالوا او الركن في تعريف المثلثات او صف اي ذكره وذكر القيمة مستحب وفي روايات تفهم
الامر بالعكس الركن في تعريفها ذكر القيمة وذكر الوصف مستحب وعليه يحمل كلام المتنازع وما ذكره
في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثله كانت او متقومة هو في عين
حاضر في البلد يمكن احضارها مجلس الحكم فلا ينافي ما هنا كما اشاروا اليه بتغييرهم هنا بالمبالغه
بالوصف وتم بوصف السلم والمصفه كبعضهم توم ان العين في الباني واحده فغيرها بما عبروا به
ثم من اعتبار وصفها بصفات السلم وكذا القاضي بلذ اي باجري عنده من قيام البينه اليه
قاضي مد العين فان لم يوجد ثم اخري بذلك الصفات المذكوره بعد المكتوب اليه العين
الى القاضي الكاتب ليشهدوا اي الشهود عنده على عينها ويستمها له على يد المدي لا الحقم
لما في بعضه من المقتة ويوجد منه كيد يد لا قيمتها احتياطا للمدي عليه حكم على العين عند
تسليمها له ختم لازم ليلا يبدل بما لا يستريب الشهود في انما له فان كان المدي به عدا حقل في

نحي

الفرع الرابع

عقبة فلاة وحتم عليها واحتسبوا والكفيل واجب او كان جارية لا محل للمدعي الخلو بها فذلك
الحكم لكن يفتى بها على يد معين في الرقعة لا على يد المدعي فان شهدوا بعينها أي العيان المبعوث
لها إلى الكاتب عنده حتم بها المدعي وسلمها إليه فله الرجوع على الخصم بموته الاحتضار وكتب بذلك
ليبر الكفيل عبادة الاصل وكتب ابر الكفيل وان لم يشهدوا بعينها فعلى المدعي موته الرد والاحتضار
لها إلى الخصم لتقديره واجرة الخلو له الحيولة وشاخوا أي الاحتضار في اجرة ما حضر في البلد لزمن
الاحتضار والرد فلم يوجبها الخصم ان لم يثبت ذلك للمدعي لان مثل ذلك يسامح به توقيرا للمجلس
القاضي ومراعاة للمصلحة في ترك المصالحقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد ولا يجب
للخصم اجرة منفعة وان حضره من غير البلد للمساخطة بمثله ولا نفع الحرة لا تقن بالفوات اما
اذا جرت عين اجري بتلك الصفات فقد صار التنازعا بينهما وان تقطعت للطالبة في الحال كما في المحكوم
عليه صرح به الاصل **واما ان كانت العين في البلد واحتضارها متيسرا فأنما تحضر لتقوم البينة**
على عينية اذ بذلك يتصور المدعي إلى حقه موجب احتضارها كما يجب على الخصم المحضور عند الطلب
ولا تقم البينة على الاوصاف سواء في الخصم الغائب عن المجلس في البلد لعدم الحاجة إلى ذلك بخلافه
في الغائب عن البلد واما العتار فيوصف ويحدد في الدعوى وتقدم عليه البينة بتلك الحدود وادار
لا يتيسر احتضاره وقد نكح شهرته عن تحديده **ويحكم به للمدعي كما رنظير في الغائب عن البلد**
وكذا العبد مثلا المشهور للناس لا يحتاج إلى احتضاره كما هو في القنار **وكذا ان عرفه القاضي وحكم**
بعلمه بنا على جوارحه بعلمه فان كانت حجته التي حكم بها بينه **احضر** لك هذه البينة بنا على
انها لا تتم بالصحة وتبوع في هذا الصلة حيث نقل عن القاضي انه يحكم بالعبد الذي يعرفه القاضي
بلا احتضار ثم اعترضه بان هذا بعيد فيما اذا جهل وصفه وقامت به بينة لا نكح لا تتم بالصحة
لنحو اجاب عنه بن الرقعة بان المتزوج انما هو الشهادة بوصف لا يحمل للقاضي به معرفة الموصوف
مورد ما اذا جعلت به كما هنا وما تفسر احضاره لتشكل له او اثبات له في جدار اوارض وضو
قلعه وصف المدعي ان امكن وصفه ثم ياتى القاضي او نائبه لتفتق الشهادة على عينية فان لم يكن
وصفه حضر القاضي او نائبه للدعوى على عينية **وكذا اذا عرف الشهود القفار دون الحد وذخيرة**
هو او نائبه لتفتق الشهادة على عينية فان وافق الحد وما ذكره المدعي في الدعوى حكم له والا فلا
وان انكر المدعي عليه العين المدعاة بان انكر اشتغال به عليها وحلف فلم يدرى ان يدعي عليه
قيمتها فلعلها تكفى وان نكل عن البينة وحلف المدعي او قامت بينة حين انكر ولم يحضر العين
حس الاحتضار فان ادعى التلق لها سرق بيمينه وان كان عليه خلاف قوله الاول ليراجع عليه
الحبس مع امتناع صدقة ويسر القيمة عنها فان عصبه عينا او اعطاه اياها لم يجد عا ولا يد ربا فيه
فيطالبه بها ام لا فيطالبه بقيمتها في الموردين او يثبتها ان ما عا في الثانية فقال في دعواه عليه بها
ادعي عليه عينا بلزمه ردها الي ان كان له قيمته او قيمته ان تكنت او ثمنها ان باعها سمعت دعواه
وهي كانت من ردة الحاجة وقيد بن الرقعة تبع للفر إلى الثانية با اذا اعطاها له ليسيعها بأكثر من
قيمتها وفيه نظر فيها اذا اعطاها له ليسيعها بدون قيمتها فانما قرشي فذاك وان انكر حلف بيمينها

انه

انه لا يرد المدعي العين ولا قيمتها ولا غنما فان نكل عن العين ورد ما على المدعي فقتل خلف كما
ادعي اي على التردد وقبل يقتضيه البين في حلفه والوجه الاول وهذا ذكره الاصل في اوائل
الدعوى وظاهر ان ما ذكره من الدعوى فالقيمة تحمله في المتقوم اما المثل فيدعي فيه بالمثل
ويرتب عليه حكمه ومن ثبت اي اقام بينه بعد موصوف مات العبد فله قيمته بتلك الصفة
فروع لو كان الخصم حاضرا او غائبا عن البلد مع القاضي البينة ولا يحكم بها لو كان الخصم
غائبا ايضا بل بامرره اي المدعي عليه بالاحتضار على البينة ليشهد الشهود على عينية كما يفعل
القاضي المكتوب اليه على غيبته الخصم فان احضره ولم يشهدوا بها للمدعي لزمه موته
الاحتضار والرد واجرة الخلو له الحيولة كما مر فيما اذا كان الخصم غائبا ايضا اطرف الخامس
في المحكوم عليه **ادعي يخص على غائب في البلد يكن احضاره** مجلس الخصم جز اي الدعوى عليه
اي سماعا بل ولا سماع البينة ولا الحكم عليه بسهولة احتضاره وليا من الحاكم خطأ البينة فيه
ولان امر القضاء صبي على الفصل باقرب الطرق ولو احضر رما اصغر قرفيغني عن سماع
البينة والنظر فيها **وكذا لا يجوز على من على مسافة العدوي الا ان ياتى بها في الطرف الثالث من الباب**
الثالث من ابواب الشهادات لانه في حكم الاحتضار فان تقرر كل منهما **وهل خلف له المدعي عين الاستظهار**
كأغاب اول اقدرته على الحضور ومجان صحيحهما البين في الاول لان هذا احتياط للتقاضي فلا يمنع
منه ذلك وجزم صاحب العدة والمأورد في الروايات الثاني وصحة الادري والي ترجيح الشارح
المصنف كاصله بقوله وقوي المنع قد روي على الحضور فلا عذر له بخلاف الغائب فان كان له اوجه
للغائب **ويصل نصيبه بنفسه** فدل محتاج حضوره يعني طلبه في تخليف احضار اي فدل محتاج في تخليف
المدعي اذا افكنا به أي طلب الوكيل لان الاحتياط حينئذ من وظيفة الوكيل او لا كالموكل منه **تردد**
اي احتيا لا ان لا يعبس الروايات قادي بن الرقعة والمشهور الاول **فصل من استغنى القاضي**
على خصم من اعدى لعدوي اي يزيل العدوات اي من طلب من القاضي احتضار خصمه في البلد
يكن احضاره احضره وجوبا إلى مجلسه ولو كان من ذوي المروءات **فيثبت اليه حتم من طين رطب**
او غير مما يعتاد يدفعه الي المدعي ليعرضه اليه عليه ويكن مكتوبا عليه **اجب القاضي فلا يرد**
مجر هذا في هذه الاعصار فالاولى ما اعتيد من الكتابة في كتابها او بيعت اليه باحد اعوانه
المرتبتين على بابه **لجرتهم اي اعوانه على الطالب ان لم يردوا من بيت المال وقضية كلامه كانهما**
واصله التغيير بين الامرين وعبارة الاصل ثم الاحتضار قد يكون حتم طين رطب او غيره وقد
يكون بغير حتم من الاعوان المرتبتين على بابه فان بيعت بالحكم ولم يجب بيعت اليه العون انتهى
ويشفي ان يكون موته من احضره عند امتناعه من الحضور **بيعت الحتم على المطلوب** اخذ اما ذكر
في قوله فان ثبت عند امتناعه من الحضور **لا يرد** او سواد به بكسر الحتم وخوه ونوب قول العون
الشقة احضره اعوان السلطان وعليه حينئذ موته **كانهما** متنازع به يعجز به ما راي من ضرب
الجرير او غيره ولم العفو عن تقريره ان راه فان اخطى نودي باذن القاضي على باب
اي باب دانه انه ان لم يحضر الي ثلاث من الايام سمر بابه او حتم عليه فان لم يحضر بعد الثلاث

السرا

فصل

وطلب الختم سمره اخفته احب اليه ان تترك عنده انقاد له ولا يرفع المسار او الختم الا بعد
فراع الحكم ثم محل التمييز والختم اذا كان لا يارها غيره والا فلا سبل اي ذلك الى اخراج من فيها
فيما يظهر حاله الا ذري فان عرف موضع بوث اليه سنا وصبيانا **وحيثما قال في الاصل على هذا**
الترتيب اي خيفتم النساء الصبيان ثم الخصيان ثم الجحشون عليه قال بن القاسم
وغيره وسكت معهم عدلين من الرجال فاذا دخلوها وقف الرجال في القنن واخذ غيرهم في التفتيش
قالوا ولا هجوم في الحدود الا في حد قاطع الطريق قال الماوردي واذا اقتدر حضوره بعد هذه الاحوال
حكم القاضي بالبينه وهل جعل امتناعه كاشكول في رد البين الا شبه نعم لكن لا حكم عليه بذلك الا بعد
اعادة النداء على بابه ثانيا ثم يحكم عليه بالنكول فاذا امتنع من الحضور بعد النداء الثاني حكم بنكوله
وان امتنع من الحضور بعد خوف ظالم او حبسه ومرض بعث اليه نايبه ليحكم بينه وبين خصمه او وكل
المعذور من خصم عنه ويبعث اليه القاضي من خلفه ان وجب تخليفه قال في المهمات ويظهر ان هذا في
غير معروف النيب اولم يكن عليه بينه والاسم الدعوي والبينه وحكم عليه لان المرض كالغيبة في منع
شهادة الغرض فكذلك في الحكم عليه قال وقد صرح بذلك البغوي **واما في الحكم خارج البلد وهو في**
محل ولا ينفذ في القاضي **ثابت عنه كتب اليه سماع البينة اي بانه سمعها ولم يحضر ما في احضانه**
المستوفى مع وجود الحاضر ثم وطاهر ان محل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوي لما مر ان الشك في سماع
البينة لا يقبل في مسافة العدوي وكذا ان لم يكن له نايب وهناك من يتوسط بينهما يصلح وكخونه
وكان من اهل اخبر والمرور والعقد فيكتب اليه انه يتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره للاستفنا عن
احضانه وقوله وكخونه من زيادته والا بان لم يكن هناك من يتوسط بينهما احضره ولو بعدت
المسافة لان عمر رضي الله عنه استدعي المعينه بن شعبه في قعة من البصرة الى المدينة وبيلا يجتهد
السفر طريقا ليقال الحقوق والمصالح بالترجيح من زيادته وعليه جرى جميع المتأخرين تبعوا للمرافقين
وصح في المنهاج كاصل ما نقله الاصل عن الامام انه لا يحضره الا اذا كان بمسافة العدوي فاقول وبني
بعد البحث عن صحة دعواه بلا يتبع فيما لا يبرهنه عذري اراد مطالبة مسلم بضمها فخر خلاف الحاضر
بالدلالة احتاج الى البحث في احضانه اذ ليس عليه في الحضور وشقة شدة يده ولا سونة اما اذا كان في غير
محل ولا ينفذ فليس لان محضه اذ لا ينفذ له عليه وكذا المرأة غير المحدرة بقرونه ما في حضرها القاضي
وعليه ان يبعث اليها محمدا لها او سوة تقابل لخرج معهم بشرط امن الطريق خافي اجم ونقل
الزركشي عن نص الشافعي انه يكفي بالمره الواضحة وترجى اشتراط امن الطريق من زيادته
المصنف وبه جزم في الانوار فصرح ويستوفي اي القاضي لمن اثبت دينا على غايب من ماله
الحاضر والغايب في محل ولا ينفذ اذ اطلبه المدعي ولا يطلب اليه القاضي بفعل وان اضل ان يكون للغايب
دائع لان احتم قد تم والاصل عدم الدافع وكذا حكم على غايب في عتبه له تعالى وحكم بالاداء
كما مر اول الباب ايضا فيكتب القاضي بعد حكمه الى قاضي بلد اخر لغايب لياخذه بالعتوبه فصل
يلغوا حكم بينه اذا اخذ بينهما عزل للحاكم بان سمع البينة فغزل ثم ولي ثانيا ليلطل السماع
بالعزل بل يجب الاستعادة لا خروج له عن محل ولا ينفذ قبل الحكم فلا ينفذ احضه بالسماع الاول
بعد

تصل

فصل

بعد حوده اي محلها بقا ولا ينفذ وانما فقد شرط نفوذ الحكم وانما لا يحتاج الي توليه جديده وان
سمعت بينه على غايب قديم وعليه يبيع عاتلا ولم يحكم بهام بعد اي لم يجب استعادتها خلاف شهود
الاصل اذ احضرها بعد ما شهد شهود الا لغيره قبل الحكم لا يقتضي بشهادتهم لانهم بدل ولا حكم للبدل
مع وجود الاصل **ومكن الغايب بعد قدومه والقاضي بعد بلوغه عاتلا من المخرج للبينه وعينه ما يبيع**
شهادتها عليه كعداوة فان قدم الغايب او بيع الصبي عاتلا فحكم بالبينه فهو على بينته في اقامتها بالاداء
والا برأ وجرح الشهود قال الا ذري والظاهر انه لا عبوه ببلوغ الصبي فيها لدوام المحي عليه كالمو
بلغ مجونا فان اثبت اي اقام بينه بفسق الشاهد اخرج فسقه بيوم الشهادة او بما قبله ولم يحضر
ومن الاستبراء لان الفسق حدث فلو اطلق احتمال حدوده بعد الحكم وتغييره بارخ اعم من تغيير
اصله بارخ بيوم الشهادة فصل المحدرة وهي من لا تقصر مسد له في خروج الحاجات المكونة
كشراخيل وقطن وسبع غزل بان لم يخرج اصلا ولا لصروية او لم يخرج الا قليلا لحاجه لغرا وزبارة
وحام لا تكلف الحضور الي مجلس الحكم كالمريض قالوا القول صلى الله عليه وسلم في قضيه العفيف
واغديا اتيس الى اسراة هذا فان اعترفت فارحها تنوكل او يبعث القاضي اليها نايبه فحيث من
وراستر ان اعترف الحكم بانها هي او شهدا ثانيا من محارمها انما هي والالتفات بالحكمة وخوجت
من الستري مجلس الحكم ولو اختلف في التحدير ففي فتاوي القاضي ان عليها البينة وقال الماوردي
والرواية ان كانت من قوم القاطن لا غلب من قال نساهم التحدير بصدقت يمينهم والاصدق
بيمينه اي حيث لا بينه لها واستثنى مع المحدرة من استوجر على بينه وكان حضوره يعطل خول المتاجر
اخذ من فتوى الغزالي بعد حبسه وتكلف المحدرة حضور الجميع للتحقيق اذا اقتضى الحال المقلط
عليها وغير المعذور ان وكل لم يكلف الحضور الا بالتخليف فصل لا يزوج القاضي اسراة
في غير محل وكذا انه وان حضر القاضي ورصيت لان الوكالة عليها لا تتفق بذلك خلافا لما
لو حكم لها صري على غايب كان المدعي حاضر والحكم يتعلق به ولو كان ليتيم مال غايب عن محل
ولدية قاضي بلده توفي قاضي بلد المال حفظه وبعده لان الوكالة عليه ترتبط بماله ولا يقصر
فيه تجارة والاستيفاء ولا ينصب فيما لها بل ذلك لقاضي بلد البتيم لا له ولية في النكاح فكذا
في المال وهذا نقله الاصل عن الغزالي واقره وجزم به البغوي والخوارزمي وغيرهما وزحم
بن الرافعي وغيره قال الا ذري وعليه فلقاضي بلده العدل الامين ان يطلب من قاضي بلد المال
احضانه اليه عند امن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتخير له فيه ثم او يسوي له به عفا راجع
على قاضي بلد المال اسعافه بذلك وكالتيم المجنون والمجنون عليه بسفه وللقاضي اخراجه
مال الغايب من ثمنه بحفظه بالذمة اي فيها وكه يبيع حيوانه خوف هلاكه وكخونه كقصب سوائه
مال البتيم الغايب وغيره كما صرح به الاصل وقوله وكخونه من زيادته وله تاجير اي اجارته وفي
صحة وكه بوجوه ان اس عليه لان المنافع تنفوت نصفي الوقت قال الا ذري وينبغي ان يقتصر
في الاجارة على اقل زمن يستاجر فيه ذلك الشيء اذا امكن لتوقع قدوم الغايب وحاجته الي
الاستعانة به فان القفال واذا باع شيئا للمصلحة او اجاره باجرة مثله ثم قدم الغايب فليس له الفسخ

فصل

فصل

ف

عن مثل ذلك لانه مكرم خلاف المالك وكذا لا يجيبهم ولا يمنعهم من قسمه ما يمنع مقسودا لانه لا يغير
لا يمنع لما فيه من الضرر وذكر عدم منعهم من زيادته فان اشتمل بان امكن جعله حامين الجاه
اليها واجبر الممنوع الى احد اهل البيت او مستنوقا لا تنافا الضرر مع تيسر اراؤك ما اخرج اليه من ذلك
ما مرقب و لو كان نصيب احد الشريكين في الدار المشتركة بينهما اسر وهو لا يملكه مسكنا
لو قسمت للصاحب لا لغيره التمس وجبر عليها ان طلبها صاحبها وذلك لان طلبه لها ان يبيع
لما له وصاحبها معذور لانه لا ينتفع حصته وضرر صاحب العس نكاح من قلة نصيبه لا من مجرد
القسمة ان كان نصيبا لواحد ونصف اخر لمسه وطالب صاحب النصف القسمة اوجب وخيبر
فلعل انهم اي من الحصة القسمة تباع له وان كان العتق الذي كان من لا يملك مسكنا لانه
في القسمة فابينة لبعض الشراكا ولو اخرج من اي الحصة مسكنا ثم طلب واحد من القسمة لم يجز وان
طلب او القسمة لخصه اقران نصيبهم مشاعا او كانت اي الدار عشرة فطلب خمسة منهم قرار
نصيبهم مشاعا اجبوا اليه لانهم ينتفعون بنصيبهم كما كانوا ينتفعون به قبل القسمة ولم يعتروا
مطلقا لا تنافا في عظم النفع وتبين اجابا من النافع في القسمة اجابا في النفع ثلاثة ادها
القسمة بالاجز او في قسمة المتشاكيات وقسمة اذ تراز وفي التي لا تحتاج فيها الى رد ولا الى
تقوم بالقسمة من جوب و درام و ادها ونحوها وارض مسوية الا ان اودا متفقتة لا يبيد
فقسمة القسمة اجابا ان الممنوع منها جبر عليها وان كانت الانصاف متساوية اذ لا ضرر عليه فيها
لنقدل السهام في المجلد كخلا والموزون وزنا والمزروع ورعا بعدد الانصاف ان استوت
كالانكاف لزيد وغيره وتكتب الاسماء المخرج على الاجزا والاجر اسمها بالحدود والوجه
وخوها المخرج على الاسماء في رفاع وحقل في بنادق صفار مستوية وزنا وشكلا من طين بحق
او جمع ونحوه وذلك لانه لا ينصف اليد لاجرا العبيد وترد الحويث في وجوب التسوية ورجح
الامام ونفعه في عدمه وقوله صفار من زيادته وليس بقيد ونقل الاصل في باب العتق عن
الصيد لانه لا يجوز الاتراف باشيئا مختلفا كرواة وقلم وحصاه ثم قال وفيه خيف اذ لا حيف
بذلك مع الجهل بالحل واليه الرافعي بجلال الشافعي والامام ونفعه في رفاع المدرجة في البنادق
من لم يخص الثمانية والادراج بان محل في حجره او نحوه وذلك لبعده عن القسمة اذ القصد يسترها عن
المخرج حتى لا سوحا اليه منه ومن ثم يجب كونه قليل الغنمة لتبعد الجمله وصغر حجمه اولى
بذلك من عيبه لانه بعد عن القسمة وتعين من سدا به من الاسماء اذ الاجرا يعطى في نظر القاسم
حما المزارع فيقف او لا على اي طرف وشا ويبي اي شريك شارا او اي جز شارا من اي القاسم من
مخرج الرقاع ان كتب فيها الاسماء لوقف لرقعة على الجزء الاول فمن خرج اسمه اخذ ثم لا حري على
ما ان كانوا اكثر من اثنين فمن خرج اسمه من البقية اخذ او ان كتب الاجزا بالوضع اي خيانه
بوضع رقعة على يد احدى الاخرى على عمر وان كانوا اكثر من اثنين فان كانوا ثلاثة تعين اثنان
بلا وضع وان كانوا اكثر من ثلاثة زيد في الوضع لما عدا الاخير على ما يعلم مما ياتي او
اثنين تعين الثاني بلا وضع قال الزركشي واختار الشافعي هذه الطريقة اي كتابة الاجزا

بصل

21

في الاتراف لانه احوط وان اختلفت الانصاف كمنصف وسدس وثالث في ارض جرت اي الارض
على قدر السهم وهو السدس لانه يتا دي به القليل والكثير بخلاف ما لو جرت على الاكثر فيجعل
سنة اجزا وتقيم كسرها وعشر زمين فخرجت حصة واحد كما يعلم مما ياتي والاول في الكتابة حينئذ
ان تكتب الاسماء في رفاع كما سياتي وتخرج على الاجزا لانه لو عكس فقد خرج الجزء الرابع لصاحب
النصف فيتنافون في انه ياخذ معه السهمين قبله او بعده او يخرج الثاني او الخامس لصاحب
السدس فينتفرون مكد احد لشريكه واذ كان ما قاله اولى لا واجبا لان التنازع قد يمنع بما
سياتي وباتباع نظر القاسم كما في من يبيد ابيه من الاسماء او الاجزا او يحل اي يكتب الاسماء في
ثلاث رفاع وتخرج رقعته على الجزء الاول فان خرج الاول لصاحب السدس اخذ ثم ان يخرج
الثاني الذي خرجت عليه الرقعة الثانية لصاحب الثلث اخذ وما يليه وهو الثالث ويعين
الباقى لصاحب النصف وان خرج الاول اذ لصاحب النصف اخذ الثلاثة الاول ثم ان
خرج الرابع لصاحب الثلث اخذ وما يليه وهو الخامس ويعين الباقي لصاحب السدس
وان خرج الرابع لصاحب السدس اخذ وتعين الباقي لصاحب الثلث وان خرج الاول لصاحب
الثلث لم يجب الحزم ويجوز كتب الاسماء في ستة رفاع اسم صاحب النصف في ثلاث وصاحب الثلث
في اثنين وصاحب السدس في واحد وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه ايد على الطريق الاول
الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفا لتساوي السهام ذلك ايضا بل قال
الزركشي انه المختار المنصوص وصحح من يونس لان صاحب النصف والثلث مزيه بخثرة الملك
فكان لهما مزيه بكثره الرقاع فان كتب الاجزا فلا بد من اثباتها في ستة رفاع لصاحب النصف ثلاث
رقاع ولصاحب الثلث ثلثان ويمكن الاحتراز عن التعريق بان لا يبيد صاحب السدس لان
التعريق انما جاز من قبيله فان بدا باسم صاحب النصف لم يخرج له الاول اخذ الثلاثة وكذا وان
خرج له الثاني اخذ وما قبله وما بعده ولو قال فخذ لك كان اخضر قال الاسوي واعطاه
ما قبله وما بعده حكم فلم لا اعطى السهام لما بعده وتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب
الثلث وقد ذكر الرافعي نظير هذا في اشله او يقال لا تعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله
الرافعي ايضا في نظاير له او يخرج له الثالث فين الاصر عن الحويث يتوقف عليه وتخرج لصاحب
الثلث فان خرج له الاول او الثاني اخذها واخذ صاحب النصف الثالث والذين بعده او الخامس
اخذ مع ما بعده قاله اهل باقي الاحتمالات ثم بحث هو ما جزم به المصنف من انه ان خرج له الثالث
اخذ مع الذين قبله ثم يخرج باسم الاخرين او الرابع اخذ مع الذين قبله وتعين الاول
لصاحب السدس والاخرين من الوجه والاخيران لصاحب الثلث او الخامس اخذ مع الذين
قبله وتعين السادس لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث قال الاسوي وما ذكره في
انصور الثلث حكم بلا دليل اذ هو يقال له لم لا قلت في الاولى اخذ مع الثاني والرابع وتعين
الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثلث واخذه مع اثنين بعده وتعين الاخير لصاحب
السدس والاولان لصاحب الثلث ولم لا قلت في الثانية اخذ مع الثالث والخامس وتعين

الاضرب صاحب السدس والا ولا كان لصاحب الثلث ولم لا يفتي في الثلثة اخذه مع الرابع والسادس
ثم يفرع بين الاخيرين لاسباب هذا الطعن في توري الى الاقراغ من لكل هذا فمما ذكره هو
او يخرج له **السادس اخذ مع الثلث** فبذلك يكون **رقعة اخرى** باسم **احدهما**
اي احد الاخيرين **ولا يفتي اخذ** فان ايداهما باسم صاحب الثلث يخرج له الاول او الثاني اخذها
وتعين الثالث للاخر والثلث اخذ مع ما قبله وتعين الاول للاخر او الثالث اخذ مع ما قبله وتعين
الاول للاخر ولصاحب السدس يخرج له الاول والثالث اخذ وتعين الثاني والثالث للاخر وان
خرج له الثاني لم يعط للتفرق وان بدا لصاحب السدس **الثلث** يعني على هذا القياس
فان خرج لصاحب السدس الاول او السادس اخذ ثم يخرج باسم احد الاخيرين او الثالث او الرابع
اخذ وتعين الاول في الاول والاخير في الثانيه لصاحب الثلث والبقية لصاحب النصف
او الثاني او الخامس لم يعط للتفرق وهذا هو المحترز عنه بقوله ويمكن الاحتراز عن التفرق
بان لا يد لصاحب السدس وان خرج لصاحب الثلث او الثاني اخذها او الخامس او السادس
فلذلك لم يخرج باسم احد الاخيرين وان خرج له الثالث اخذ مع الثاني وتعين الاول لصاحب
السدس والثلاثة لصاحب النصف وقد ذكرنا في هذا طريقتي اخرى حدها في الروضة
بطولها ثم التزم على توجه السابق فيتحقق بقية الاخر او كما يجوز ان يرقاع المورد في الباق
تجوز بالادام والعبي والخصي ونحوها صرح بذلك **الاصل فصل** تنقضي قسمة الاجبار
باعتدال الخلف بان ادعاء احد الشركاء دينه واقام به بينه كاسياني وهذا كما لو قامت بينه بطور القاسم
او كذا في الشهود من ادعاء منهم بخلافه بان لم يبينه ثم يلتفت اليه فان بين لم يفت القاسم الذي
رضيه القاضي كما لا يكلف القاضي ان لم ينظم وانما هذا لم يثبت بل يصح اي العين المشتركة
قاسما بخلافه وان يعرف ان الحال **ويشهد ان** وينقضي القسمة قال في الاصل راجع السرح
بشيء ما اذا عرف ان يستحق الف ذراع ومشي ما اخذ فاذا هو سبعة ذراع اسي وقطاعه ان
انما عدد والميراثين عايناه واليمين وعلم الحام وانما اراد الخصم وبعض الرد كالشاهد حلافا
لجأه وسياقي لا حجة كلامه وانه اذا ادعاه وبنه لم يفرج حجة **حيث** يقيم الشراكا لان من ادعي على
خصمه ما لو اقر به لفتحه فانه كان له خليفه ومن لكل منهم عن اليمين **تنقضي** اي القسمة في حقه دون
حق غيره من الخالفين ان حلف خصمه كما لو اقره **س** اي بغيره **بمحتما** اي القسمة
وان قال مدعي ان القاسم لا يحسن القسمة والمساحة والحساب لان الظاهر محتمل وان اعترف به
القاسم اي القسمة ان كذبوه او سكتوا كما فاد كلام الاصل وروا الاجرة لا اعترافه
بما يقتضي عدم استحقاقه لها وان صدقوه **تنقضي** القسمة **قاسم** اي يعترف بالقيمة او الحيف في الحكم
ان صدق الخصم المحكوم له رد المال المحكوم به في المحكوم عليه والا فلا وعزم القاضي المحكوم عليه
يدل ما حكم به وما قسمة التراضي بان نصب لشركا قاسما قيم بينهما او اقتسما بانفسهما فان
ثم **حيث** بعد القسمة **وهي** قسمة **ادعي** احد المظالم **وحينما** **تنقضي** ان ثبت القسمة او الحيف
ولا اقرا مع التساوت وحلف الخصم ان لم يثبت ذلك كما صرح به الاصل **وهي** قسمة **بيع** فلا
ينقضي

في

ينقضي ولا اثر لغلط او الحيف وان تحقق كما لا اثر للعين بعد البيع والشر الرضا صاحب الحق
بتركه ثم لا يخفى ان كلام المصنف كاصد انما هو في قسمة المشتبهات فان قال كاصد بدل وهي
قسمة اقرا او بيع وقلنا انما قسمة اقرا او بيع كان اولي مع انه ماش على انما بيع على ما ياتي تحريه
فكان الاول ان يقول كان تراصيا بعد القسمة لم ينقضي وان ثبت الغلط وكان اراد بقوله او بيع
فلا مانع من ذلك في النوعين الايتين وعليه فكان ينبغي تاخير هذا الفصل عن الانواع الثلاثة
فصل لو طرأ اي حدث برديعيب او تورد في مير حفر عدوانا ونحوه **بعد القسمة** للتركه
بين الورثة دين وهي **افز ان سبعة** **الانصاف** في الدين ان لم يوفوا الدين فالقسمة باطله
وان وفوه بصحبه كما جزم به الجوي وغيره ونقله الامام عن العراقيين **وهي** **بيع** **بطلت**
وسبوت الانصاف ان لم يوفوا الدين والاصح لانها كانت حايبة لم تاهوا وباتي في عبارته ما
قدمته قبيل الفصل فعلى كون كلامه في المشتبهات لو بالظن بعد القسمة دين بطلت ان لم
يوفوا الدين من ذلك وكان او لم واختر **وان استحق** بعد القسمة **بعض** **محتاج** من المضمون كمثل
بطلت في الجميع لعدم حصول مقصود القسمة وهو التمييز والظهور انفراد بعض الشركاء بالقسمة
ومقتضى ما في الاصل اي الروضة **القسمة** ما ذكر من البطلان تبع فيه الاستوي وهو جاز على
طريقته في ان العقد اذ اجمع بين حلال وحرام لا يصح الرجوع الى ما في اليد او كما مر بيانه
في باب تنزيه الصفقة واما ما ذكره من ان مقتضى كلام الروضة الصفقة فوهم بل الذي فيها انها
تقتل في المستحق وفي الباقي شريكان احدهما قولان بلا ترجيح وقائه بان الرابع ما ذكره الرو
في شريحه والمحرر وشبه هو في المتاج من ان في الباقي تفرق الصفقة فيكون الاظهر صحة
القسمة فيه وثبوت الخيار او بعض معين **واستوي** اي الشريكان **فيه** **محت** في الباقي ان خلا
منها واصل اي اي حقه **والا** اي وان لم يستويا فيه فان اختص احداهما او اصاب احداهما
اخر **بطلت** في الجميع لان ما سبق لكل لا يكون قدر حقه بل محتاج احدهما في الرجوع على الاخر
ونقد الاشاعة نعم لو وقع في العتبه عني مسلم احدهما منه الكفار ولم يعلم بها لا بعد القسمة
ردت لصاحبها وعوض عنها من وقعت نصيبه من خمس الخمس ولا تبطل القسمة كما وصحوه في باب
او ظهرت بعد قسمة التركة **وصية** **مسئلة** في الذمة فليس ظهر على التركة او وصية **محت**
او بعض **فكالمستحق** في حكم السابق ثم ظهر الدين والاستحقاق ودعوى الغلة لا يختص بقتمة
المشتبهات على ما يفهم كلامه بل بيع انواع القسمة طاصر به الاصل **نوع** **الثاني** **قسمة**
التقدير بالقيمة فيما لا يتعدد كارض خليف قيمة اجزا بها باختلافها في قوة الانيات وانما
من الماد في ان بعضها يستقر بالهبر وبعضها بالناج فيكون مثلا قيمة ثلثها جودته كقيمة ثلثها
فتجز الارض على اقل الانصاف ان اختلفت كمنصف وثلث وسدس فتجز است اسم بالقيمة
لا المساحة لانه يبادي به القليل والكثير فصار وتوزع اجرة القاسم على قدر مساحته لما توف
لا مساحة النصيب لان العهد في الكثير اكثر من هذا الاول وهذا اي النوع قسمة جازيا لا
لان اذ اطلبها احدها اجبر عليها المحتسج الحاقا للتساوي في القيمة بالتساوي في الاجزاء هذا

في

انما

وهو لا حصل القرعة فاعترض الراعي بعد ما كما اشترط قبلها فان لم يحكما القرعة كان اتفاق على ان
ياخذ احدهما احد الجانبين والاخر الاخر او ياخذ احدهما الخميس والاخر النقيس ويرد الباقي
ولا حاجة الي تراخي ان اما قسمه الاجبار فلا يعتبر فيها الرخي لا قبل القرعة ولا بعدها **وفي** في الرضي
بالقسمه بعد خروج القرعة **وصيابه** ونحوه كرجعها بالاجرة القرعة وما جري لان الرضي امر حتى سقط
بامر ظاهر يدل عليه ولا يكون مجرد رضى ولا يشترط في القسمه بيع ولا عليك اي التفتها بما وان كانت
بيعا ففصل القسم المتنازع بين الشريكين كما قسم الاعيان **مهايا** اي سنا وبة مياومة ومناصرة
ومناصرة ويقال مساناة ومسائنه وعلى ان يمكن ان يكون مع هذا امكانا من المشترك وهذا امكانا
احرصه لغير اجبار في المنقسم وغير من الاعيان التي طلبت منها فاعلم ولا تقسم الا بالتوافق لان المهاياة
تعمل حق احدها وتخرج حق الاخر ولا قسمه الاعيان لان انفراد احدها بما لمنفعة مع الاشتراك
في عين لا تكون الامانة والمنفعة والمعاونة بعيدة عن الاجبار قال البلقي وهذا في المنازع المملوكة
حق الملك في العين اما المملوكة اجارة او وصية فغير على قسمتها وان لم تكن العين قابلية للقسمه ادلا
حق الشريكة في العين قال ويدل للاجبار في ذلك ما ذكره في كرا العقب وهو مع ذلك معترف
بان ما قاله مناف لما ياتي مما اذا استاجر المهاياة ونشأ زعاني البداية باجرها اقرع
بينهما ولم ينزاع الرجوع عن المهاياة بناء على انه لا اجار فيها فان رجع احدها عنها بعد استئجاره
او بعضها لزم المستوفى للاخر نصف آخره المثل لما استوفى حقا اذا بلغت اي العين المستوفى حقا
منفعتها فانه يلزم المستوفى نصف اجن المثل فان تنازعا في المهاياة واستأجر على ذلك اجرها
اي العين **القاضي** لها معنى عليهما ووزع الاجرة عليهما بقدر حصتهما وينبغي له ان يقتصر على اقل
مدة توجب تلك العين فيها عادة اذ قد يتفقان من قرب قالة الا ذرعي ولا ينبغي **عليهما** لانها كاملا
ولا حق لغيرهما منها **وقد اختلف** في اجار ارضام مثلا في المهاياة والنزاع وتاجروا في اجارة
القاضي لها معنى عليهما فيه زيان على مال الاصل وعبارته ولو استاجر ارضا وطلب احدها المهاياة
وامتنع الاخر فبينما ان يعود اخلاف في الاحبار وان اقتسمها **يا تراخي** ثم ظهر عيب نصيب
احدها فله في هذا الموافق لسلام الاصل بل للاخر العدم للقسمه وثبوت الفسخ للاخر فله الاصل
عن هذا القاضي وهو بعيد وخلاصة اجار باب يقتضي المنع وهو ظاهر وان جرت المهاياة في عهد
مثلا مشترك بينهما مند ميال باب القطة بان ابدا ايدة اي ان الاصحاب التادية
كالقطعة وسبعة يوما كالتوصية تدخل في المهاياة كالاكساب العامة ولا حاجة لقوله وخوفا
وقد يدخل فيها الموز الثالث كاجرة الطب والحام كالمون العامة فتكون الاكساب لذي
النوبة والمون عليه الارش الحامية كما سري النقطه ويراعي في النسيوة قدر المهاياة
فحين علمها ان كانت مياومة فروع لا يجوز المهاياة في ثمر النحر ليكون لهذا عاما ولهذا
عاما لا في ثمر النحر بل في هذا يوما وهذا لان ذلك روي جمهور وطريق من اراد
في الشان يبيع كل منهما صاحبه مدة واعتبرا لجهل الضرورة الشريكة مع تسامح الناس في ذلك
فصل ليس لقاضي ان يجب جماعة اي قسمه في مشترك بينهم حتى يسيروا اي يقيموا عند بيعة
الملك

عمل

بالملك لم لا قد يكون في ايديهم باجاة او اعانة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك بحجبه بقسمه
القاضي قال البلقي وخروج من هذا ان القاضي لا يحكم بالموجب بغير اعتراف العاقدن بالبيع
ولا مجرد اقامة البيعة عليهما بمصدر منهما لان المعنى قبل هذا ياتي هناك والا وجه خلاف ما قاله كان
معنى الحكم بالموجب انه ان اثبت الملك صح فكذا نعم بقصة الصيغة واعتراض من يشترط على اجابة
القاضي لم اذا اثبتوا عند الملك بان البيعة اقامتقام وتسمع على خصم ولا خصم هنا واجاب اي هو رضى
بان القسمه مقنن الحكم للملك وقد يكون لم خصم غائب فتسمع البيعة ليحكم لم عليه قال بن الرقعة وفي
الجواب نظر وخروج باثبات الملك اثبات ايد لان القاضي لم يستفد به شيئا غير الذي عرفه واثبات
الاستياع او نحوه لان بيد البايع او نحوه كيدم سواء في عدم اجابته لم **انفقوا** اعلى طيب القسمه او غيره
فيه **وفي** في اثبات الملك شاهد واسرانا كما يقبل فيه شاهدان قال بن الخ لا شاهد **مبين**
لان البيعة انما شرعت لترد على الخصم عند الشكول ولا فرق فيها هنا لعدم وجود الخصم وقيل يقبل
ذكر ايضا والترجيح من زيادته فكن قال الا ذرعي جزم الدراري بالثاني وافهماه كلام غيره
وهو الاستياع وقال الزركشي انه الصواب **فصل قول القاضي** في قسمته الاحبار حال ولا يبيعه
قسمت كقول القاضي وهو في محل ولا يبيعه حلت فيقبل ويدل يقبل بل لا تشع شهادة لاحد الشريكين
وان لم يطلب اجره وظاهر ان حكمه اذ اذ كره فعله **وقا** ساسا ثم تارعا في بيت او قطعه من الارض
وقال كل منهما هذا من نفسي ولا يبيعهما او لكل منهما بيعة خالفنا **فصل** اي القسمه كالمشتايعين
قال الشيخ ابو حامد فان اخص احدهما باليد فيما تنازعا فيه حلف وان لم يدل الاخر اعرف
له بها وادعى ان خصمه منه ومن اطلع منهما على عيب في نصيبه ان يفسخ القسمه كالمبيع ولا يبيعه
الديون المشتركة في الذمم لانا ما بيع دين بدين واقرار ما في الذمة وخلاها متنع وانما منع
اقرار ما في الذمة لعدم قبضه وعلم هذا التواضعا على ان يكون ما في ذمه زيد لا حرها وما في ذمه
غيره لا حرم فكن احدهما بما قبضه **كتاب** **الشهادة** الاصل فيها ايات كقولهم نأمر ولا
تختو الشهادة وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم واخبار كغير النجاشي ليس كذلك **شاهد**
او شهيدين وخبر انهم عليه ولم سيل عن الشهادة فقال السائل فري الشمس قال نعم قال علي شهما
فاسجدوا وادع رواه البيهقي واما حرم وصح اسنانه **باب** **الشهادة** **الاول** في اهل بيته **الشهاد**
وشروط **الشهادة** اي شروط ثمانية الاسلام فلا تقبل من كافر ولو على كافر لا يبيعه واستشهدوا
ولقولهم تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس من رجالنا وليس يعدل ومعنى قوله تعالى
او اخوان من غيرهم اي من غير عشيركم **بشروط** فلا تقبل من غير عدل كالاقرار بل اولى
وحديثه كالملة فلا تقبل من فيه راق كسائر الولايات اذ في الشهادة نقود قول علي الغير
وهو نوع ولا يبيعه ولانه ولاية مستغفل كخدمة سيده ولا يبيعه لجهل الشهادة ولا دانيها ومداينة
فلا تقبل من فاسق لانه واستشهدوا او لقوله من تصوف من الشهداء اذ الناس ليس مرضي
ولقولهم ان جاحم فاسق بنينا فشيئوا **ومروءة** ونطق **وعدم** فله فلا تقبل من لامروءة له ولا
نطق ولا من يتم كما سيأتي بيانها في كلامه ولا صل سالم من تكرار هذه الثلاثة كذا عدم

الذي

محمد بن عيسى قاله القمي ولا تقتل من الجور عليه بسفه كانه منهم عشرة بعد الله تعالى
اي كل منها دمه لا يمس ويمنى بها ولو على نوع كاسياني ونسوجا عنة الكبيرين ما هما حتى
صاحبها وعبد شديد بنصر كتاب اوسنة بعد الله تعالى **حساب القتل** اي عدا الغير حتى او شبه عدا
خلاف الخطأ **الزنا** اي روي الشيخان عن بن عمر قال قال رجل اي الذنب اكبر عند الله قال
ان يدعون له ندا وهو خلق قال ثم اي قال ان تقتل ولو كخافة ان تعلم معك قال ثم اي قال
ان يكليله جارك فانزل الله عز وجل بقدرتها والذين لا يدعون مع الله الها اخر الاية
واللواط لا يرضى لما النسل في مزج حرم كانه زنا اذا البغوي واسان البهائم **وشرب الخمر** وان
قل ولم يسكر والمسكر ونوب غير الخمر قال صلى الله عليه وسلم ان الله عهد لمن شرب المسكر ان يسقيه
من طينة الجبال قالوا يا رسول الله وما طينة الجبال قال عرق اهل النار رواه مسلم اما شرب
ما لا يسكر لقلته من غير اخر فضيحه **والسرقة** قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
نعم سرقة الشيء القليل فضيحه قال اخلي الا اذا كان المسروق منه مسطبا لا غني به عن ذلك
شئون كبيرة **والقذف** زاد شريح الروابي الباطل قال تعالى ان الذين يرمون المحصنات الاية
نعم قال اخلي قذف الصغير والمملوك والحرة المهنتكة من الصغار لان الايدى في فروع وانه
في احوه الضحية المستنق وقال بن عبد السلام قذف الحصن في خلوة لا يسمع الا الله والخنفه
ليس بكبير موجبة للمعدلة المعنوية اما قذف الرجل زوجته اذا انت بول يعلم انه ليس
منه فباح وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا اذا علمه بل هو واجب **وشهادة الزور**
كان صلى الله عليه وسلم عهدا في خبر من الكبار وفي اخر من اكبر الكبار رواها الشيخان
وسب الامم خبر مسلم من قطع شرا من الارض ظلما طوقه الله اياه يوم القيامة سبع
ارضين وقيل جماعة بما يبلغ قيمته ربع دينار مثقال كما يقطع به في السرقة وخروج يمين المال
غصب عنه كغصب كلب فضيحه **واغتراب الرزق** لا صلى الله عليه وسلم عده من السبع
الموقوفات اي المديونات رواه الشيخان ثم يجب اذا زاد العدو على مثليه وعلم انه اذا ثبت قتل
من غير نكاحه في العدو لا شفا اغتراب الدين بقبولته **واختل** اي لا يباينها الذين استوا القوا
الله وذروا ما بقي من الرزق ولا صلى الله عليه وسلم عده من الموقوفات في الخبر السابق وكله
مال البهيمة قال تعالى ان الذين ياكلون اموال ايتامى الاية وقد عده مبيى الله عليه وسلم من
السبع الموقوفات في الخبر السابق **وعقوق الوالد** لا صلى الله عليه وسلم عده في خبر من الكبار
وفي اخر من اكبر الكبار رواها الشيخان وما خبرها اخاله من الزنا الامر وحبر البخاري عمر
الرجل صوابه فلا بد ان على انما كانوا الذين في العقوق **والكذب** اي رسول الله
عليه السلام **وسم** خبر من كذب على محمد فليتبوء مقعده من النار رواه الشيخان اما الكذب
على غيره فضيحه **وجنات الشجرة** بلا عذر قال تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه خلافة بعذر
والاقتطاع في رمضان عدوانا لان صومه من اركان الاسلام فقطعه مودن بقله اكراب
مرتكبه بالدين خلاف الاقطار فيه بعدد **ويمنى** الفاحش خبر العجيين من حلف على مال امري
سلم

سبع

سلم بن عيسى عن لق الله وهو عليه غصبان وخبر سلم من اقتطع حق امري مسلم بيمينه فقد اوجب الله
النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قنينا من
اراك **وتطوع الزجر** وخبر العجيين لا يدخل الجنة قاطع قاسيان بن عيينه في روايته يعني قاطع رحم
والجنانة في عيل او وزن لعن النبي الباقه قال تعالى ويل للمطففين الاية والعيل يشمل الزرع
عرفا اما للنا فيه فضيحه **والسب** اي سب الناس **والسب** اي سب الناس **والسب** اي سب الناس
صلوات من غير عذر فقد راي بابا من ابواب الكبار وروي بذكر تركها خلاف ذلك لعذر كسفر
وسب مسلم يعني في خبر مسلم صفات من اتي من اهل النار لم ارها قوم معهم بساطا كلابات البقر
يقربون بها الناس وساخا سياقات عاريات اي اخيه قال الا ذري وفي المسلم نظر لا سيما اذا كان
المضروب رجلا قرابة ولا عني ان الكلام فمن له ذمة او عهد معتبر قال واطلق الخلمي ان
اخذ منه والصربة والضربتين من الصغار وقد يفصل بين مضروب ومضروب من حيث القوة
ومضروبا والشرب والزناه **وسب الصحابة** خبر العجيين لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو
ان احدهم انفق مثل احد ذهبا ما ادرك مواجهم ولا نصيفه وخبر مسلم عن سعيد الخدري انه
كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف غي فتسببه خالد فقال صلى الله عليه وسلم لا
تسبوا احدا من اصحابي فاحدهم لو انفق الى اخره الخطاب للصحابة السابقين برهم لبهم الذي
لا يتيقنهم منزله غيرهم حيث علل بما ذكره اما سب غير الصحابة فضيحه وخبر العجيين لسب
المسلم فسبون معناه تكرار السب حيث يغلب على طاعاته **واخذ الرشوة** لما روي باب اداب
القضاة **والزنا** اي بالمثلثة خبر ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق وابديه والديوت ورجلة النساء
رواه الترمذي وصححه اسناده **والقتل** اي قيا ساعلي الدماء وتقدم تفسيرهما في الطلاق **والسعا**
عند السلطان وهي ان يذهب ليعتك عند في غيره بما يهوديه وفي نهاية بن اثير خبر الساعي
سعت اي مملكة بسعائيه نفسه والمسمى به وايه **وسب الزكاة** خبر العجيين ما من صاحب
ذهب ولا فضة لا يودي منها حقها الا اذا كان يوم القيامه صحت له صفائح من تار قاضي عليها في
نار جهنم فكوي بها جنبه وجنبه وظهره الي اخره **وتروك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**
العدالة عليهما القتل لا يمتنع الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود ويوسف فيقتيلان
بالكبر **والسحر** لا صلى الله عليه وسلم عده من الموقوفات في الخبر السابق **وتسب** اي القتل
الترمذي عمرت على ذنوب امي فلم ارا ذنبا اعظم من سورة او ايتة او شيئا رجل ثم تسبها قال
الروضة لحنه في اسناده ضعف وتعلم فيه الترمذي **واحرقت حيوان** اذا ليعذب بالنار الا انها
واشتا اي المرأة من زوجها بلا سب خبر العجيين اذا ماتت المرأة حاجرة فرائس زوجها
لعنتها الملائكة حتى تصبح **واليايس** من رقة الله قال تعالى انه لا يمس من رحمة الله الا القوم الكافرون
وامن **مكر** تعالى بالاسترسال في المعاصي والا تكال على العنوق قال تعالى فلا ياتن مكر الله الا
القوم الخاسرون **وقهرا** اي قاتل تعالى واتم يقولون منكر من القول وزور اي حيث سبه
الزوجه بالام في التحريم **واحل** م خبر يرويه **بلا عذر** قال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما

السبع

فزون

الاية ونعمة وهي نقل كلام بعض الناس الى بعض على وجه الفساد بينهم خبر الصحيحين
لا يدخل اجتهاد عام اما نقل الكلام نصيحة للمنتقل اليه فواجب كما في قوله تعالى حكايه يا موسى
ان الملا ياترون بك ليقتلوك **والتوقع في اهل العلم وحمله اقرب** لشدة احترامهم وهذا
مستثنى من قولهم الغيبة صفة قال في الاصل والتوقف محال في بعض المذكورات كقطع الرحم
وتروا الاسرار لمعروف على اطلاقها وتبيان القرآن واحراق الحيوان وقد اشار الفواقي في
الاحياء الى مثل هذا التوقف انتهى وليست الكبائر مخصصة فيما ذكرنا اشار اليه في اولها
واما خبر الصحيحين الكبائر لا تشمل شراك بالله والسرور وعقوق الوالدين وقتل النفس زاد
الخاري واليمين الغموس ومسلم بدلها وقول الزور وخبرها اجتنابوا السبع الموبقات
الشرك بالله والسرور وقتل النفس التي حرم الله بالحق واكل مال اليتيم واكل الربوا والتولي يوم
الزحف وقد ذكر المحققات العاقلات الموتات لمحو فحصولان على بيان المحتاج اليه منها
وقت ذكره وقد قال ابن عباس في اي السبعين اقرب وسعيد بن جسر في اي السبعية اقرب
يعني باعتبار اصناف انواعها وقيل **الصحيحين في المعصية الموجبة للحد** وذكر في الاصل انهم
اي تركوا هذا الميل والذبي ذكراه اولاهو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبائر
اي لانهم عدوا الربا واكل مال اليتيم وشهادة الزور وخوها من الكبائر ولا حد فيها وقال
الامام في كل صبي حرمه تؤذن بقله اكرام مرتكبها بالدين والمراد بها تقريته العار
المذكورة غير الكبائر لا اعتقاده التي هي البدع فان الواجب قبول شهادة اهلها ما لم تكفرهم
كما سياتي بيانه ومن الصغائر جمع صغيرة وهي كل ذنب ليس بكبير **الشكر المحرم** ونعمة للمسلمين
فسقه واستماعه خلاف العلق لا حرم عيبه بما اعلن به كاسر في الشكاح وخلاف غير الناس
تكون **ان عيبه كبير** وجري عليه المصنف كاصله في الوقوع في اهل العلم وحمله القرآن خاسروا على
ذلك مما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما نقله القرطبي وغيره من الاجماع
على انها كبائر وهذا احسن من اطلاق صاحب العرف انها صغائر وان نقله الاصل عنه واقره
وجري عليه المصنف وقوله واستماعها اخص من قول الاصل والسكوت عليها لانه قد نقلها
ولا يسعها **وحدب لاحد فيه** ولا حد وقد لا يكون صغائر كان كذب في سفره مدح واطرا واملن
حمله على المبالغة فانه جازي لا يرضى لان عرض الشا عر اطار الصفة لا التحقيق خاسر في ذلك
وخرج من الحد والضرر وما لو وجد او احدها مع الكذب فصغير كبير مع انه مع الضرر
ليس كبير مطلقا بل قد يكون كبير كالكذب على الانبياء وقد لا يكون بل الموافق لتقرير
الكبير بانها المعصية الموجبة للحد انه ليس كبيرة مطلقا **اشراق على بيوت الناس** **محر**
مسلم **موق ثلاث** من الايام بلا سبب يقتضي ذلك خاسر في باب الشقاق وافهم كلامهم جواز
في الثلاث بلا سبب حال الاذرع وفيه نظر **وخصمات** وان مكثرها محظا لان
راعي حق الشرع فيها فليست صغائر **وتحد في الصلاة ونهاجه** **وتشوق جيب لمصيبة** **هـ**
وتجذرف الميثاق الاذرع ولم ارا عده هذه الثلاثة من الصغائر الا لصاحب العدة والاخبار

الصحة

الصحة تقتضي انما من الكبائر وجلوس بين مناسق اينا سالم وادخال محايين وخاسه
وحد البيات على نجس المسجد واداي وان لم يعلم نجس البيات له امره وشتمه في
هذا الخامس وعلى عدم العلية عمل اطلاق المجرع الضراعه في ادخالها المسجد ولا ياتي في حرم احوالها
ايه ماسر من جواز ادخاله المسجد الحرام ليجر من اوليائه ويظفوا بهم اذ لا يلزم من تحويره
الادخال لحاجة العبادة الجواز لفتر حاجة وامانه من اي قوير يكون كونه يجب فيه تقدم في
صفه الاية انها مشروعة واستعمال **حسن في ثوب او بدت لفتر حاجة** خاسر في باب ما
كوز لبيته والثوب ذك المصنف ثم والمصنف هنا خاسر التثنية عليه ثم والتمسوط **تقلا**
القبلة بشرط السابق في باب الاستنجاء والتعوط في السابق تقدم ثم انه مشروعه مع ما فيه
وما اشبه ذلك لا كونه ككشف الفوق ولو في خيرة لفتر حاجة وشدة القبلة للباير
التي تحرك شئونه والوصال في الصوم والاستسنا وصا شدة الاجنبية بفتر جامع وقد ذكر
الاصول هنا امثلة كثيرة وبالحمله فالاصرار على الصغائر ولو على نوع منها **يستقل الشها**
بشرط ذكره في قوله قال الجمهور من غلبت طاعته معاصيه كان عدلا وعلمه وموثر معاصيه
طاعته فاستقل فلا يقبل شهادته ومثله ما اذا استويا فخرج بكونه المستطرح اي اللب به وهو
بغير اي ونجح معج ومثله وانكر بعضهم محبة واجتهاد لاجدة اللب به بان الاصل الا باجته
وبان فيه بدس الخرب وللحاجة بان فيه صرف العراي ما لا يجري وبان عليها رضي الله عنه من قوم
يلعبون به فقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون فان اقترن به فمار بان شرط المال من الجانبين
او فحش او لعب مع معتقد الحزم او تأخير الصلاة عن الوقت **عدا وكذا** تأخيرها عنه للعب
بان شغله اللعب به حتى خرج الوقت وهو ما نقل وتكرر ذلك منه فحرام لما اقترن به خلال ما
اذ لم يتكبر ويغارق حجم السهو مع التكرار ههنا ما لو ترك الصلاة شاهبا مورا بان ههنا
شغل نفسه بما فاته به الصلاة قال في الاصل هذا ذكره فيه اشكال لما فيه من تعصية العا
ثم قياسه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما استشكل به اجاب عنه الشافعي رضي الله
عنه بانه في ذلك استخفافا من حيث العاداي ما علم انه يورثه العقلة نقله الاستوي واما
القياس لذكره فاحيب عنه بان شغل النفس بالمباح يغشاها ولا قدوة على دفعه خلافه
هنا وبان ما شغلها به ههنا تكون ونم مباح فان اخرج اخذها المال لمن غلب اي ليدل ان
غلب ونسكه ان غلب او اخرجها غيرها **فليس بها ربل** **مسابقة فاسدة** لانه مسابقة على
غير الة قتال وهي مع ذلك حرام ايضا لكونه من باب تعاطي العقود الفاسدة والنرد وفي
نسخة واللعب بالنرد حرام بخبر من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله رواه ابو داود والحا
وتحجه وفي خبر مسلم فكانا غشيه في لم خنزير ودمه اي وذلك حرام وفارق للعلل المشرع
بان القول فيه على ما كرهه الكعبان اي الخفي وخوفه فهو كالازلام وفي المشرع على
النكر والتأمل وانه يتغنى في تدبير الحرب وهو صغائر **والخن** بفتح الخاء المهملة والزاوي وهي
قطعة خشب كخرفها حفر في ثلاثة اسطر جعل فيها حفصا صغيرا يلعب بها وتسمى بالمنتقلة وقد

تسعة

سرع

فل

كم

كما ذكره الغزالي في الاحياء والفاصل المعلن كما قاله العراقي وحده السنوي وظاهر كلامهم جواز
 مجوز الكافر المعين وعليه مفارقة عدم جواز لعنه بان اللعن الابعاد من الخير ولا عنه لا يتحقق
 بعده منه فقد ختم له خير خلاف الجور والفساد وهو ذكر صفا لها من طول وقصر وصدق
 ونورها ووصف اي ووصف اعضاها بالباطنة وبوكانت روجته مسقط للبرية فتزد
 شهادته بل ذلك محرم في حق غير الزوجة والامة كما اقتضا كلام الاصل للائذا والاشهاد
 بالابليق وهذا المستتر ما ذكره كثر ووضعه في حق زوجته وامته انما ذكره الواقعي كذا وقد نص
 في الام على خلافه فقال ومن شرب فلم يسم احراما ترد شهادته كانه يمكن ان يتسبب بامراته
 وجاريته ونقل في الجور عدم رد الشهادة عن الجمهور عنه السنوي والذكر في اربعة
 بشرط ان لا يكون من ذلك والاردت شهادته قاله الجرجاني وانتجيب بان النص المذكور
 لا يرد به ذلك جواز حمله على ما ليس حقه الاخفاء وصف الاعضا الظاهرة والعلام فيما ذكر
 كالمراة ان ذكراته يعيشه فيشرط في رد شهادته تعيين الغلام فان اكثر الكذب عنه
 اي في شعره ولم يكن حمله على المبالغة رد شهادته والافلاساير انواع الكذب وان قصد
 به اظهار الصنعة لا ايهام الصدق فان شهادته ترد خلافا للفقهاء والصد لا في قاله كان
 الصاد يوم الكذب صدقا خلافا في الشاعر والنسب بغير معين لا يضره في صنعة وغرض
 الشاعر تحسيس الكلام لا تحقيق الذنوب وما اتقاه كلامه من اف ذلك لا يضر مع الكثرة
 ما به الاصل على ضعيف فيعيد كلام المصنف بالقليل وليس ذكر امارة مجهولة تكفي فيينا
 التمثيل بليبي من زيادته فرع شرب الخمر عند اداع العلم بالتحريم بوجوب اخذ رد الشهادة
 وان قد شرب ولم يسكر كحمار وترد شهادته بايها ومسبوها لغير حاجة لتداو وقد
 يحمل الامسكا فربما قصد بامسائها التقليل والتحليل لا عاصرها ومقتضها ان يقصد
 بذكر شربها او الاغناء عليه والمطوف منها كالبنيد فاذا شرب في احدها القدر المسكر
 حدد رد شهادته فلو شرب منه قدرا لا يسيرا واعتقد احد حدد رد شهادته
 لان الحد الى الاماء فاعتبر فيه اعتقاد ورد الشهادة لسقوط الثقة بقول الشاهد ولا يوجد
 ذلك اذ لم يعتقد التحريم وان اعتقد تحريمه حد كما فهم بالادب ما قبله وصرح به الاصل وردت
 شهادته لا ثم اذا ارباب ما يعتقد تحريمه لم يؤمن جراته على شهادة الزور وسائر المحرمات
 ومن وطئ امته وهو يعتقد انها حبيسة ودق شهادته لان وطئ احبيسه وهو يفتنها
 امته اعتقادا واعتقادا فيها وتغييره اولا اعتقادا وثانيا بالظن نعمس وان فطح بلاوي
 او نكح نكاح متعة ووطئ فيها وهو يعتقد احل لم ترد شهادته او احرمه ردق
 لان لا مال محرما وانما لذلك ولا ترد شهادته ملتقط النار وان عره التقاطه لا غير مكره عند جماعة وترد
 الشرط المقتضى لا متهادة من قنور حضور الدعوة لانها او ضرورة قال في الاصل واستحل صاحب الطعام
 قد يكون له شتم حتى فاذا انقروا صدارناه وقوله مردودة الدعوة السطوان وخو فلا ترد شهادته من بعد حصول
 منعه صاحب الطعام لا طعام عام الشرف الخامس المروءة وهي توفى الادباس وهو قريب من قول المهاج
 السوط الخامس

مخرج

كامله المروءة خلق خلق امثاله في زمانه ومكانه لانها لا تنصبط بل تختلف باحلاق
 الاشخاص والبلد ان خلاف العدالة فتزعمها بسقط الشهادة لانه اما نقص عقل او قلة
 مبالاه وعلى التقديرين ينظر الله بقوله وتركها مثل ان يلبس الفقيه بلبس لعربي او
 التاجر ثوب الجال وتورد ان فيه موضع لا يعتاد مثلها ليهسه فيه ومثل المنى في السوق
 مكشوف الرأس واليدن او احدها وتوسع ستر العورة عن لا يليق به اكل غير السوقي
 في السوق ليعرجوع شديد كما يتدبها البغوي وشربه من سقائه شربا عظيما شديد
 خلاف السوقي لا يضره ذلك ومد الرجل عند الناس بلا ضرورة والمراة حشيم ولو
 راد قار الاذرعى وبشبهه ان يكون محلة حفرة من تحتية فلو كان حفرة اخوانه او
 خوهم كئلاما لم يكن ذلك تركا للمروءة وتقبل امته او زوجته حفرة لم واما تقبل من
 عمر امته التي وقعت في سهم حفرة قال الزركشي فكانه تقبل استحسان لا تنفع او فعله
 بما نال الجواز او ظن انه ليس ثم من ينظره او لان المرة الواحدة لا يضر على ما اقتضا نص
 الشافعي او حقا ما يفعله بها في الخلوة تقدم كراهة هذا مع زيادة في البار التاسع
 من ابواب النكاح والاكهار من الحكايات المتكلمة ومن سوا العشرة مع المعاملين
 والاهل والجيران ومن المضايقة في اليسر الذي لا يستغنى فيه والاحتجاب على
 لعب السطوخ والحام والفتا وسماعه اي استماعه وان لم يقترن بها ما يوجب الحرمة
 وخذا الاكباب على ارقص وعلى الضرب بالدف ورجع في الاكباب فمادعرا الى العادة
 والشخص اذ يستقيم من شخص قد لا يستقيم من غيره ولا يستقيم الا زمنا فيه تاثير
 وليس اللعب بالسطوخ مثلا في اخوة مرارا كالسوق والطرق اي كاللعب فيها من في لا
 من الناس وظاهر قبيح ما ذكرنا العشرة انها لا تشتري فيما عداه لكن ظاهري في الشافعي
 والعراقيين وغيرهم ان التقيد في العمل وخبرهم ذكر الزركشي ثم قال وينبغي التنصيص من
 ما يبد حارما للمرة الواحدة رعية فالاكل من غير السوقي مرة في السوق ليس كالمثلية
 مكشوفات لا تقصير بالمشهر قد لا يرى من لا يليق به فلا يكون تركا للمروءة هذا في
 الشعر فله الاصل عن من القاص وفي الفتا حثه وقال ان كلام الاصحاب محمول على من
 لا يلبس به وقيد الاذرعى وغيره الاول وما قاله الماوردي والرويان من ان محله
 اذا كان لا يتقص الاذراع ولا يدم اذا منع بل يقبل اذ ما وصل اليه ورد الثاني بان
 الوجه ان كلام الاصحاب على اطلاقه فان ذلك وصح كل احد وقد نص الشافعي والاصحاب
 على انه ترد به الشهادة ابي وفيه طرفان الاصل مسلم ان الاصحاب اطلقوا ذلك فلا ياسبه
 الرد عليه بما ذكره رجل الماء والاطعمة اي البيت شحالا اقتدا بالسلف التاركين للتكلف
 قل بمعنى قلة او حرم مروءة من لا يليق به خلاف من يلبس به ومن يفعله اقتدا بالسلف
 والنقش في الاكل واللبس كذلك فيخل بمروءة من لا يليق به ان فعله شحالا اقتدا بالسلف
 وتقبل شهادته اهل الخرف المباهة الدينه بالهوان لا قته بهم وان لم تكن حرفة ابا لهم

اداك كان

انما يجب
 ان لا يلبس
 بلبس لعربي
 او التاجر
 ثوب الجال
 وتورد ان
 فيه موضع
 لا يعتاد
 مثلها ليهسه
 فيه ومثل
 المنى في
 السوق
 مكشوف
 الرأس
 واليدن
 او احدها
 وتوسع
 ستر
 العورة
 عن لا
 يليق
 به
 اكل
 غير
 السوقي
 في
 السوق
 ليعرجوع
 شديد
 كما
 يتدبها
 البغوي
 وشربه
 من
 سقائه
 شربا
 عظيما
 شديد
 خلاف
 السوقي
 لا يضره
 ذلك
 ومد
 الرجل
 عند
 الناس
 بلا
 ضرورة
 والمراة
 حشيم
 ولو
 راد
 قار
 الاذرعى
 وبشبهه
 ان
 يكون
 محلة
 حفرة
 من
 تحتية
 فلو
 كان
 حفرة
 اخوانه
 او
 خوهم
 كئلاما
 لم
 يكن
 ذلك
 تركا
 للمروءة
 وتقبل
 امته
 او
 زوجته
 حفرة
 لم
 واما
 تقبل
 من
 عمر
 امته
 التي
 وقعت
 في
 سهم
 حفرة
 قال
 الزركشي
 فكانه
 تقبل
 استحسان
 لا
 تنفع
 او
 فعله
 بما
 نال
 الجواز
 او
 ظن
 انه
 ليس
 ثم
 من
 ينظره
 او
 لان
 المرة
 الواحدة
 لا
 يضر
 على
 ما
 اقتضا
 نص
 الشافعي
 او
 حقا
 ما
 يفعله
 بها
 في
 الخلوة
 تقدم
 كراهة
 هذا
 مع
 زيادة
 في
 البار
 التاسع
 من
 ابواب
 النكاح
 والاكهار
 من
 الحكايات
 المتكلمة
 ومن
 سوا
 العشرة
 مع
 المعاملين
 والاهل
 والجيران
 ومن
 المضايقة
 في
 اليسر
 الذي
 لا
 يستغنى
 فيه
 والاحتجاب
 على
 لعب
 السطوخ
 والحام
 والفتا
 وسماعه
 اي
 استماعه
 وان
 لم
 يقترن
 بها
 ما
 يوجب
 الحرمة
 وخذا
 الاكباب
 على
 ارقص
 وعلى
 الضرب
 بالدف
 ورجع
 في
 الاكباب
 فمادعرا
 الى
 العادة
 والشخص
 اذ
 يستقيم
 من
 شخص
 قد
 لا
 يستقيم
 من
 غيره
 ولا
 يستقيم
 الا
 زمنا
 فيه
 تاثير
 وليس
 اللعب
 بالسطوخ
 مثلا
 في
 اخوة
 مرارا
 كالسوق
 والطرق
 اي
 كاللعب
 فيها
 من
 في
 لا
 من
 الناس
 وظاهر
 قبيح
 ما
 ذكرنا
 العشرة
 انها
 لا
 تشتري
 فيما
 عداه
 لكن
 ظاهري
 في
 الشافعي
 والعراقيين
 وغيرهم
 ان
 التقيد
 في
 العمل
 وخبرهم
 ذكر
 الزركشي
 ثم
 قال
 وينبغي
 التنصيص
 من
 ما
 يبد
 حارما
 للمرة
 الواحدة
 رعية
 فالاكل
 من
 غير
 السوقي
 مرة
 في
 السوق
 ليس
 كالمثلية
 مكشوفات
 لا
 تقصير
 بالمشهر
 قد
 لا
 يرى
 من
 لا
 يليق
 به
 فلا
 يكون
 تركا
 للمروءة
 هذا
 في
 الشعر
 فله
 الاصل
 عن
 من
 القاص
 وفي
 الفتا
 حثه
 وقال
 ان
 كلام
 الاصحاب
 محمول
 على
 من
 لا
 يلبس
 به
 وقيد
 الاذرعى
 وغيره
 الاول
 وما
 قاله
 الماوردي
 والرويان
 من
 ان
 محله
 اذا
 كان
 لا
 يتقص
 الاذراع
 ولا
 يدم
 اذا
 منع
 بل
 يقبل
 اذ
 ما
 وصل
 اليه
 ورد
 الثاني
 بان
 الوجه
 ان
 كلام
 الاصحاب
 على
 اطلاقه
 فان
 ذلك
 وصح
 كل
 احد
 وقد
 نص
 الشافعي
 والاصحاب
 على
 انه
 ترد
 به
 الشهادة
 ابي
 وفيه
 طرفان
 الاصل
 مسلم
 ان
 الاصحاب
 اطلقوا
 ذلك
 فلا
 ياسبه
 الرد
 عليه
 بما
 ذكره
 رجل
 الماء
 والاطعمة
 اي
 البيت
 شحالا
 اقتدا
 بالسلف
 التاركين
 للتكلف
 قل
 بمعنى
 قلة
 او
 حرم
 مروءة
 من
 لا
 يليق
 به
 خلاف
 من
 يلبس
 به
 ومن
 يفعله
 اقتدا
 بالسلف
 والنقش
 في
 الاكل
 واللبس
 كذلك
 فيخل
 بمروءة
 من
 لا
 يليق
 به
 ان
 فعله
 شحالا
 اقتدا
 بالسلف
 وتقبل
 شهادته
 اهل
 الخرف
 المباهة
 الدينه
 بالهوان
 لا
 قته
 بهم
 وان
 لم
 تكن
 حرفة
 ابا
 لهم

عند

وكان من وديان وكذا من يماثل النجاسة ان جاعوا على الصلوات في اوقاتها في ثياب
كاهن وخارجي وحاجي واسكان ونصاب وحاجك وذلك انما هو من مباحة وتاسر محتاجي
اليها ولوردنا شهادة اربابها من ان ينسبوا مع الضرر بخلاف من لا يليق به وليس
الصباغ والصباغ منهم قصصهم قبول شهادة انما وان لم يليق بها حرمتهما وقضية كلام الاصل
انما كانه كورين لهما اولى بالقبول ومن اعترض من اهل الصباغ المذكورة وغيرها القذب
وظف الوعد ردت شهادته تنبيه التوبة بما عجل بالمرور سسه كما في المعاصي ذكره في التنبيه
منع المد اومة على ترك الشك والرائية وتبتيح الصلاة يقدم في الشهادة لهما وت
منعها بالدين وانما له نقله مبالاة بالمهايات في الاذري ويشبه ان يكون محله في الحاضر
امان يدوم السفر كالملاح والمكاري وبعض التجار فلا يقدح فيها مداومة ضامعة مستحل
التبذير الفقها وكذا اكثر شربه اياه مع لاختلال ذلك بالمرور والقضوخ بالثانية من زيادته
لا تكسر السوال فحاجة وانطاق مكرهه بالابواب فلا يقدح في شهادته ان لم يقدح على
كسب مباح يعفيه محل المسئلة له حينئذ الا ان اكثر القذب في دعوا الحاجة واخذ ما لا يحل
له اخذه فيقدح في شهادته ان كان الماخوذ في الثانية قليلا اعتبارا بغيره كما مر بطريق الشها
السادس عشر التهمة من جرحه نفسه لفعلا او دفع بها عنها ضرر اوردت شهادته فلا
تقبل شهادته اخذ هذه المادون له ونسب ومكاتبه ومورثه وعزيم به حيث وان لم تستغرق
الشرعة الديون او عليه جرح فليس وذلك التهمة وتقبل شهادته في وكييل ووجع جعل
ويرويه وفيه فيما يتعرف فيه كل منهم من قام هو مقامه لا فتضا شهادته سلطنته انصرف
فيما يشهد به وسلمه الوكيل من مع زيادة في الباب الثاني من الوكالة وذكر الوكيل من زيادته
وقد ردت شهادته شريكه يشهد بشريكه فيها هو شريكه فيه بان قال هذه الوراثة فلا يثبت
فلو قال هذه الوراثة لزيد ولي قال لزيد كشي قال فافهم اخذ من القبول انما ذكر الحق في نصيب
زيد دون نصيبه كما لو شهد لفرعه واجبي وما حكمه باق من مسئلة التصوير ايضا فالمرحوم
ذلك كله على ما بان من المطلب فان شهد بنصيب شريكه وحده قبلت اذ لا تمة له
واستشكك في المطلب بان الشرقة قد تكون من وارث وخو له لم يقبل بها قبض فلا حد
الشريكين مشادة الاخر فيما يقبضه فلا تسمع شهادته له وقد اطلق الاصحاب ان
الشهادة للشريك غير مقبولة والا حسن ان يقال ان كان ما شهد به لشريكه يستلزم حصول
شي له فيه لم تسمع شهادته وعليه ينزل الملاق الاصحاب والاسمعت وعليه ينزل كلام الرافعي
ومن تبعه ولا تقبل شهادته له ببيع سق من عقار مشترك بينهما اي للمشتري بشرايه وند
فيه شفعة لا يثبتها الباق اشقة لنفسه وسلمه شهادته بالشرا صرح بها الاصل
ويكون ادخالها في كلام المفسر لا شهادته لذلك بعد القبول عنها لاسقاط حقه منها قبل
شهادته ولا فيما لا ينقسم اذ لا شفعة فيه فلا تمة ولم ينظر في الي تمة الخلاص من سوا
المشاركة وتورد شهادته وارث بجره مورثه عند القبول الاند مال وان اندمل بعدها
للتهمة

مردح

الشرط السادس

للتهمة فكانه لو مات اخذ الارش فكانه شهد لنفسه ودخل في كونه مورثا له عند شهادته ماله
شهد بذلك احرا الجرح وهو وارث له ثم ولد للجرح بن فلا تقبل شهادته وخروج بهما لو شهد
بذلك للجرح بن ثم مات الابن فقبل شهادته ثم ان صار وارثا وقد حرم بشهادته لم ينقص
كما لو طرأ الفسق اذ حكم بها وخروج يقبل الاند مال المزيدي على الاصل هنا شهادته بعد الاند مال
فقبوله لا تنافي التهمة قان المدعى ولو كان الجرح عبدا ثم اعتقه سيده بعد الجرح وادعى به على
الجرح وانه المستحق لارثته لانه كان مملوكه فشهد له وارث الجرح قبلت شهادته لقد مر
المعنى المعنى للند لا شهادته لانه لو ادعى مورثه وليس بعناله فقبلت وهو مورثه او جرح
ولو قبل الاند مال وفارق شهادته بالجرح بان الجرح سبب الموت النازل الحق اليه بخلاف
المال ولا تقبل شهادته الوديع او امر من يما اي بالوديعة والمرفوع للمودع والراعي لان كلا
منهما يستلزم البديلية وتقبل شهادته بها غير ان لا تنافي التهمة وتقبل شهادته غاصب
على المقتوب منه بانه موقوف لا يجزي لنفسه وتتمته يدفع الضمان وموفا الرد عنه فانه قد
له به بعد ان يوجه والرد له الى مستحقة لا بعد ان يوجه له قبلت شهادته لا تنافي التهمة بخلاف
ما بعد التلف لانه لا يدفع الضمان عن نفسه وظا هو ان المردود بعد ان جني في يده الغاصب
جناية مضمونة كالتلف فيها ذكره والقضوخ بغير التوبة من زيادته لا شهادة مستلزمة
بشراها سدا بعد اعقب للمبيع الملك فيه بغير خصمه اي بغير ابايع الا بعد رد له لما
ذكره والقضوخ بالاستئذان من زيادته ولا شهادة مستلزمة بشراها جامع بالمبيع ان فسح البيع
كان رد عليه بيب او اقالة او خيارا شيفاءا لانه لنفسه ان كان المدعى يدعي الملك من تاريخ
منقدم على البيع كاذن الاصل او اجبت رجل اي اقام بيته اخوه ميت له من علي شخص
فشهد المديون بان للميت من قبل شهادته لانه ينقل ما عليه للاخ الي من شهد له بالسنة فلا
ما لو نقدت شهادته ولا تقبل شهادته اي الوارث او الموصي له بوث مورثه ومن اوصى
له قال الاذري لم لا يقال يقبل شهادتهما في حق غيرهما دون حقهما بقصر التهمة عليهما دون
غيرهما بغير شهادتهما المديون بموت الغرق وهو الواجب لانه لا يتبع بها ولا ينظر هنا الى نقل
الحق من شخص الى اخر كان الوارث خليفة لمورث فكانه هو لانه شهادة العاقلة ولو فتر
والقوما يخرج من شهادته نقل خطا او شبهة مدعى من تحمل عنه العاقلة ودين اي يخرج
من شهادته اخر على الفلاس المحور عليه فلا يقبل لانه دفع ضرر كل العاقلة وبمراحمه الفرما
اما شهادة العاقلة بنفسه من شهد بقتل عدا وبأقرار بقتل ولو خطا فقبوله لا تنافي التهمة
كأمر في باب الشهادة على الدم والحقوق اذ يثبت شهادة الوكيل والوصي يخرج من كذب على
الموكل واليتم وان شهد شخص بوصية من شهد له وصية ايضا وان كانت الوصيان من
توخه واحدة جا اي قبلت الشهادتان لا تفصال كل منهما عن الاخرى بغير تمة واحتمال
المراعاة مندفع بان الاصل عدمها ما عني شهادة بعض العاقلة بغير تمة او احتمال
مثل ما شهد له به البعض الاخر فقبلت الشهادتان اذا نسب كل منهما ما شهد به الى الاخر

ف

بان يتورده خذ وامال هذا فان نسب اليها ما كقول اخذ وامالنا لم يقبل للتممة قال الزركشي
وعلى قبال هذا قول البغوي لو شهد عدلا من الفقرا انه اوصى ثلث ماله للفقرا قلت او ثلث
ماله لنا لم يقبل قال ابن ابي الدرم وينبغي ان يقيد بقوله بما اذا كان في البلد فقرا عوي
الشاهدين ثم اذا قلنا بالقبول فهل يدخل الشاهدان في الوصية فيه احتلالا ان احدهما
نعم يتبعها غيرها والثاني المنع لا يلزم منه استحقاتها لغيره شهادتهما قال اعني الزركشي
وقد صرح البغوي في تعليقه بانها يدخلان فيها وما حثه يعني بن الدم لا بد فيه من قيد اخر
وهو ان يكونا غير محصورين والا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما اذا قلوا واكثر الوصية به
وفي اعتبار هذا القيد وقفه سلبى من كلام لابن يونس وفي الوقف في نظير ذلك من الوقف
فصل في قبول شهادة اصل وان غلا فرعه ومكاتب فرعه وما دونه وان قبلت عليهم
ولا بائع اي ولا تقبل شهادته فرعه وان نزل اصله ومكاتب اصله ومكاتب اصله وان
قبلت عليهم لا ينافي كالتجاة لنفسه لان الشهود له بعضه او بعضه ومن ذلك ان سجن شهادة
دفع الخصم زعم من ذكر كان يشهد للاصل الذي ضمنه لبعضه بالاداء والا برانغ لو ادعى
السلطان على شخص بمال بيت المال فتعده له به اصله وفرعه قبلت كما قال الماوردي
لعموم المدعي به وقضية كلامهم انه لو شهد احد ابيه على الاخر لم يقبل وبجزم الغزالي
لكن جزم بن عبد السلام بقبولها لان الوازع الطبيعي قد تقارن فيظهر الصدق لضعف
التهمة المعارضة وبه افتى بن الحري ويقاس بذلك بقبول الصور فاية لو شهد الوالد لولاه
او العدة وعلى عدوه او الفاسق بما يعلمونه من الحق والخاص لا يشعر بما في الشهادة فهل ياتون
بذلك قال بن عبد السلام المختار جواز لانهم لم يخلوا الحاكم على باطل بل على ايقال حتى ابي
مستحقه وذا لم عليه ولا على الخصم ولا على الشاهد وتقبل شهادته على الاب بطلاق من
امه يدعيها وان حبرت فمعا الي امه ولا عينة بمثل هذا الجور لا شهادته لانه جلاق
او رضاع الا ان شهد به حسيته **بتدا** فيقبل ولا حاجة لقوله ابتدا وان ذكره الاصل لان
شهادة الحسبة لا تكون الا ابتدا وتزد شهادته اب بن ابيه بن له قد قدتها ابيه
وطول بالحد وان لم يهاج به به اوم قد قد فاشهد ابوه بركسية قبلت شهادته فرعه لو
قال شخص لزيد وفي يده عبد اشترت هذا للعبد الذي في يدي من عمرو وعمر واشتراه منك
وطالبه بالتسليم فاتخر جميع ذلك **تهدله** بذلك ابتاعه او ابنا زيدا قبلت شهادتهما وان تمت
اثبات الملك لانهما لان المصور في الحال المدعي وهو اجنبي غميا ولو شهدوا له او اخوه
ولا جنبي قبلت شهادته **لا جنبي** فقط لا اختصاص لما في مغيره وقضية كلامهم انه لا فرق
بين قوله هذا لو ادعى ولان وعكسته قاله الزركشي ثم قال وينبغي ان يكون اختلاف
فيما اذا قدم الاجنبي فان قدم الاخر فيحتمل التظلم بالظلال للاجنبي من جهة العطف
على اباظر كما لو قاذبنا المسلمين طوائف وانت طائف امة وقوله وانت طائف عيان
للاجناب وانت ياروجني وهو الوجه فرعه تقبل **شهادة احد الزوجين للاخر** وعليه لان
الحاصل

لها

الحاصل بينهما عقد طلاق او يزول فلا يمنع قبولها كما لو شهد احد المتواجرين للاخر او عليه
لا شهادته اي الزوج برأها اي بوزان وجهه ولو مع ثلاثة فلا يقبل لان شهادته عليها
بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولا تفسرها الى خيانة في حقها فلا يقبل عوده كالموردع
فصل في قبول شهادة علي عدوه وان قبلت له التهمة والحجة لا تقبل شهادته دي عمرو بكسر العين
اي عدو حقد على اخيه رواه ابو داود وابن ماجه باسناد حسن وعدو المؤمن بمنى **لا**
تعمته ويقرب بمصنعه **وتحريم** نفسه وذلك قد يكون من الجانبيين وقد يكون من
احدهما فيحتسب برود شهادته على الاخر وان افضت العداوة الى الفسق ردت شهادته مطلقا
كما علم ما مر والمراد العداوة الظاهرة لا الباطنة لا يعلمها الا المتقلب القلوب وان عادي من
يشهد عليه ويبلغ في حفيظة ولم حجة ثم شهد عليه لم تزد شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة
الى ردعها وهذا في غير القذف كما يعلم مما ياتي **ولا تقبل شهادته على قاربه** ولو قبل طلب الحد
لظهور العداوة كما نبه عليه بقوله والنسب **لا يقبل** اي ان القذف للحد ليس بغيره في عدم قبول
الشهادة ولا تقبل شهادته على من ادعى عليه انه تظلم عليه الطريق واخذ ماله وحاصل
كلام الاصل فتلوا عن النضر ان خلا من القاذف والمذنب في الاولي ومن المذنب والمذنب عليه
في الثانية لا تقبل شهادته على الاخران **قدرة** المشهود عليه بعد الشهادة عليه لم يوق في قبولها
فيحكم بها الحاكم فرعه البعض لله العبر عنه في الاصل بالعداوة الدينية ليس **قدحا** في الشهادة
ثم البعض نفسه قبلت شهادته **بكره** عليه كشهادة المسلم على الكافر والسني على المبتدعي
وجرح العالم برأوى الحديث او نحوه كالمفتي نصيحة كان لا يسمعوا الحديث من قتلان فانه
مخلفا او لا تستفوه فليكن يعرف الفتوى لا يقبل في شهادته لانه فضيحة للناس وتقبل الشكا
من العدو وللعدو الم يكن يفقه اذا لامة والنفل ما شهدت بها لاعداء فرعه حب الرجل لقومه
ليس عصبته حتى تزد شهادته لم بل يقبل على ان العصبية وهي ان يعض الرجل لكونه من
بني فلان لا يفترق الرجل بحردا وانما يفترقه ان انتم اليها دعانا الناس بلا ضرار به والواقع
فيه كما يوضح من قوله فان اب يشهد بالام اي جمع جماعة على اعدائهم اي موقته ووقع
معها فيهم ردت شهادته عليهم وتقبل الشهادة للعدو والاح وسائر الخواشي وان كانوا
يصلون ويبرون ولا تنافي التهمة ولا ان الصداقة مندوب اليها بخلاف العداوة فغوب العدو
على عداوته فرعه تقبل **شهادة اهل البدع** كمنكري صفات الله وحلقه افعال عباده وجوار
رويته يوم القيامة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم الا **الخطا** بيد وم اخطا
الى الخطاب الكوفي كان يقول باليه جعفر الملقب **وق** ثم ادعى الاهلية لنفسه فلا تقبل شهادته
لثبهم وان قلنا انهم لا يستحلون دعانا واموالنا **فحجوزة** الشاهد لمن صدقوه في دعواهم
اي لا لهم يرون جوار شهادته احدهم لصاحبه اذا سمعه يقول لي على فلان كذا فيصدق به من
او غير ما يشهد له باعتقاده اعلى انه لا يذنب اذ الكذب عندهم كفر والامكري العلم لله تعالى
بالعدوم اجزيات ومنكري حدوث العلم والبعث والحشر للاجسام فلا تقبل شهادتهم كمنكري

فصل

فرعه

قالهم

ق

فرعه

حج

فرعه

عزم لامرأة على رجل قالوا فلا يزبدان بكما ها ونكح ما قال في الاصل نقلا عن فتاوى القفال
ولو شهد اثنان بطلاق وشهد اثنان في حق القاضي بشهادتهما ثم جاء احدهما بشهادة ان باحوة بين
المتناكحين لم تقبل هذه الشهادة اذ لا فائدة لها في الحال ولا عينة يكونان قد تينا كان بعد انقضى وظاهر
ان محله اذ لم يقو ولا المطلق يزبدان بكنهما وحذف المصنف ذلك لعدم مع القيد المذكور من كلامه
السابق وسمع البينة بعق احد العبدين فلو جاء عبدان للقاضي فقالا ان سيدنا اعتق احدهما
وقامت بينه وبينك سمعت وان كانت الدعوى باسالة لان البينة على العتق مستغنية عن تقديم الدعوى
فصل في قبول شهادته الاخيرة ولو عقلت اشارة لانها ليست بصحة في الشهادة وكيفية في غيبة
عن شهادته بشهادة غيره وتغيب شهادته ولد الزنا ويكون قاضيا لا اماما تعقله العامة لان
النسب شرط في الامامة بخلاف الامامة بالشكوك وقوله لا اماما تعقله من زيادة على الروضة هنا
وتقبل شهادته ودان مما حذبه فصل التوبة تنقسم الى توبة بين العبد وبين الله تعالى وهي التي
يستحق بها الاثم والي توبة في القاهر وهي التي يتعلق بها عود الشهادات والولايات فالتوبة المستقلة
الاثم ان يندم على ما فعل من حيث انه معصية وتوبته في الحال ويعزم على ان لا يعود اليه وان لا
يعود عزمه ان يخرج عن المظالم والزكاة الواجبة عليه ان كانت وذلك بان يرد ما اتي مستحقا ان يقبل
ويعزمه ان تلفت ويستحق من المستحق لها ومن وارثه فيبريه قال تعالى فاستغفروا لذنوبكم
اي ردوا ولم يعزموا على ما فعلوا اي عزموا ان لا يعودوا على ما فعلوه بغيرهم وقال صلى الله عليه
وسلم من كانت له ذنوب فله من ماله في عزمه او مال فليصدق اليوم قبل ان لا يكون دينار ودرهم
فان كان له ماله يوجب منه بقدر مظلمته والا اخذ من سيات صاحبه لمحل عليه وادامه وقول
المصنف ومن وارثه من زيادته ولا حاجة اليه لدخوله في المستحق وعظمت الزكاة على المظالم
من عظم الخاص على العام وان جده بها ان لم يكن مستحق وانقطع ضمنه سلمها الي
قاصدين فان تعدد وتصدق بها على الفقراء ونوي العزم له ان وجه او يتركها عنده
والتمسح بتركتها من زيادته قال الاسوي ولا يتعين التصديق بها بل هو محذور وجوه المصالح
كلها قال الا ذري وقد يقال اذ لم يكن للقاضي الامين صرف ذلك في المصالح اذ لم يكن مادونا
له في الشرف فحيث يكون ذلك لغيره من الاحاد والمعتريين الغوم اذ اقدر بل يلزمه
التكسب لا ينافي ما عليه ان يعطي عليه به لتصح توبته فان مات فعسا طولب في الاخيرة ان يعطي
بالاستشارة سند ان كان مقتضى ظواهر المسئلة الصحيحة والا فالتظاهر انه لا مطالبة فيها
اذ لا معصية منه والرجاء في انه يعزى عن اخذ وتباح الاستعداد له الحاجة في صرف ولا ينفى
من سائر المعاصي اذ ارجى الوفا من حجة او سبب ظاهر ومن ارتكب ما يوجب حذره تعالى
كان زني او شرب لا يفتقر له ان لم يثبت عليه ان يستتر على نفسه كخبر من اتي من هذه القادور ان
شيا السابق في باب الزنا فان ثبت عليه فاستقر واتى حينئذ نذبا فيما يظهر الامام بتمام
عليه الحد لم يعبر الاصل بالثبوت بل بالعموم قال في الرفعة والمراد بالشهادة قال والحق به
بن الصباغ ما اذا اشهر بين الناس ان كان سوجب ما ارتكبه فاما او قدرة اي عقوبته اعلم

مصدر

المستحق له به ومكثه من الاستسقاء فأتى اليه وتوذا الذي قتلت او قدنت ولزمني موجها
فان سبقت فاستوف وان مشيت فاعف لما في حقك الادمين من التضييق ويستغفر الله تعالى
من الغيبة ان لم صاحبه بها فان علم صاحبها بها استحل منه من عارته بعد موته عيانة الاصل
فان تعدد راي استحلال لم يلوته او تعسر لعينه البعيدة استغفرا لله تعالى ولا اعتبار بتخيل
الورثة ويستغفر الله تعالى من الحسد وهو ان يقتل زوال نعمة عمن وتيسر بيليته وعيانة
الاصل والحسد كما لعنه وهي افيد ولا خير صاحبها اي لا يلزمه اخبار الحسد قال في الروضة
بل لا يسن ولو قيل يكره لم يجد وفي الاستحلال من الغيبة المجهولة كلام تقدم في الصمان فصل
من مات لم يورث او مقل على شخص ولم يورث في الورثة ومات المدف طالبا بها استحقها
الاول في الاخيرة لا اخر وارث من ورثته او ورثة ورثته وان نزلوا وان دفعها الي
الوارث عند انقضاء استحقاق اليه قال القاضي ابراهيم الوارث خروج عن معلية غير
المطل خلاف مقتضى المطلق فصل في التوبة في الظاهر وانما تعود عدالة النايب على العتق
النائي عن المعصية التي لا تقتضي الكفر كالزنا والشرب عليه يغيب على الظن فيها انه
قد صلح عمدا وسري لا باظهار التوبة منه اذ لا يؤمن ان يكون ذلك في الاظهار غايبه وغرض
فاسد فاعتبرت مدة كذلك وهي سنة لان لمضيها المشتغل على الفصول الاربعه اثرا بينا
في تضييع النفوس لما تشققيه فاذا مضت على السلامة اشرف لك حسن السنين ومجده في ظاهر
العتق فلو كان له عليه اقراره ليقام عليه الحد قبلت شهادته عتق توبته لا لم يظهر
التوبة عما كان مستودا الا عن صلاح ذكره النووي في وغيره نقلا الاسوي ثم قال وهو ظاهر ثم في
كون السنة كحد يديه او تقرب منه وجها في الحاوي والجرم الا ذري والاشبه الثاني وكلام
الجمهور يقتضي الحزم بالاول ويشترط في التوبة من المعصية القولية القول كما ان الردة لوبة
من الردة يكفي الشهادة بيقين وتوبته من القذف قد في باطل وانما ادم على ما فعلت ولا
اعوذ اليه او يقول ما كنت عفا في قد في وقد ثبت منه او نحو ذلك لئلا يقع عار القذف وتصح
في عطفه لا اعوذ بالواو الاصل كجمهور لكن عبر البخوي في تعليقه بالاول ولا يشترط فيها ان يقول
كذبت فيما قدفته به فقد يكون صادقا فكيف يومر بالكذب واما خبر توبته القاذف
اعذابه نفسه فغريب ويتقد بر شهادته فمحول على الرجوع والاقرار بطلان ما صدر منه
فانه نوع اكراب سوا كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بان لم يكمل عدد الشهود
او بالسبب والايدي ولكن لو كان قدفته في شهادته لم تكمل عدد اقلقت اي بشرط ان تكون
توبته عند القاضي ولا يشترط حينئذ مضي المدة اذا كان عدلا قبل القذف وان كان قدغه
بالسبب والايدي اشترط مضيها لان ذلك فسق مقطوع به بخلاف العتق عند الشهادته
ولهذا انقل روايته من شهادته بالزنا وان لم يثبت وتحصيه وجوب التوبة عند القاضي بالعد
بصورة الفتاة من زيادة وصريح به الزكشي قال وكلام الغزالي في الاحياء يشير اليه قال
في الاصل واعلم ان اشراط التوبة بالقول في القذف مشكل والحاقه بالردة ضعيف فان

علم

مصدر

مصدر

استمر اطلاقها في الزمان مطرد في الردة القولية والفعلية كالقائل المصحف في القاذورات زاد الرافعي
وبالحجة فلم استر في القول ان يقول ما كنت محققا في قول كذا ولم يتطرق في القول ما كنت محققا في
فعل كذا وقد كذا في المطلب ثم تعقبه بما يطول ذكره وقد نبه عليه الاذري مع زيادة ولا
يستتر في التوبة من الردة مدة وتوفوا بينها وبين سائر المعاصي بانها اذا سلم ان ضد الكفر
فلم سبق بعد ذلك احتمال خلاف سائر المعاصي فقبل شهادته بعد اسلامه وقبلة الماوردي
والرويان بما اذا سلم من سلا فان سلم عند تقديم الفعل اعتبر معنى المدة في قوله **لو قد نه** واقام
سنة على راية فثبت شهادته بظاهر صدق بالبينه **ولم يزد** قد نه فيه اي في قول شهادته
والقصر في هذا من زيادته وكذا الحكم ان يعرف بالمقدوف او قد في روجه ولا عن قال
الاذري او طلب المقدوف الحد فطلب القاذ في عينه على انه لم يزد فنكل ولا يشترط في
رد شهادته القاذ في احصاء المقدوف بل قد فيه لعينه ترد به شهادته وبكى حرم العرف
سببا لرد **وشاهد الزور** يقول في توبته من شهادته كذا فيما قلت ولا يعود الي مثله
ليبين كذبه بالعلم بان شهادته وراق ليس فيه اس بالخلاف ويشترط مع ذلك سنة كسائر
العقوبات اذ اظهر صلاحه بغير في شهادته في غير تلك الشهادة بعبارة الاصل في غير تلك الواقعة
ومن غلط في شهادته لم يستمر اي لم يجب استبرائه بل قبل شهادته في غير واقعة الغفلة ولا قبل
فيما حصل فيها توبة من المعصية على القوي بالاتفاق **ورفع في ذنب دون ذنب وان**
تكرر توبته وتكرر منه العود الى الذنب ولا يقطر توبته به بل هو مطالب بالذنب الثاني
دون الاول وان كانت توبته من القتل الموجب للموت وصحت توبته في حق الله تعالى قبل
تسليمه نفسه ليقض منه وسبق القصاص حينئذ من مستحقه معصية جديدة **فان**
الموت لم يقتضي توبته منها **واي** عليه عند التوبة كلما كره الذنب وقيل يجب ان
تكرر حينئذ استئمانه بالذنب والاول منع ذلك والترجيح من زيادته وسقوط الذنب التوبة
مقتضى لا مقطوع به وسقوطه بالاسلام مع التوبة مقطوع به وثابت بالاجماع قال في الاصل
وليس اسلام الكافر توبة من كفر وانما توبته بدمه على كفره ولا يقو رايان بل لا يندم تحت
مقارنة الايمان للندم على الكفر **فصل** لو حلف (تقاضي بشهادة) **شأن** **فان** لم يفرق او
عبد او ارتكب **او** **شأن** او خشيته او حذره **لكن** **تقص** حكمة اي ظهر بطلان كانه يفتن
الخطا كما لو حكم باحتوائه فوجد النص بخلافه **ونقصه** **عنه** اذا بان له ذلك قال في الاصل
فان قيل قد اختلف العلماء في شهادة العبيد فكيف نقض الحكم في محل الخلاف والاحتياط قلنا لان
الصورة مفروضة في من لا يعتد بالحكم شهادة العبيد وحكم شهادته من طعنهما حرس فلا اعتداد
بمثل هذا الحكم وانه حكم مخالف القياس الجلي لان العبد ناقص في الولاية وسائر الاحكام
فقد ان في الشهادة وان شهد **ثم فسق** او اردنا قبل الحلف بشهادته **فان** **لم** **يخبر** **بشهادته** **لان**
ذلك يوقع ربه فيما بين ويضع عيشه كائن وان فسق بحلف غايبا من مكان موجودا عند
الشهادة **لان** **شهادته** **ما** **اوجبا** **او** **عيبا** **او** **عيبا** **او** **عيبا** **لان** **هذه** **الامور** **لا** **توقع**
رسم

مربع

فصل

مطلب

رسمه فيما بين من يجوز التعديل لهما بعد حد وثبات حكم بشهادتهما او فسقا او اردنا
بعد الحكم بشهادتهما وقبل استيفاء المال استوفى ما بينهما من شهادتهما كذلك وخرج المال
الحدود فلا تستوفي مخرج فان قال الحاج بعد احق ما بينهما فانما استوفى ولم تظهر
بينهم فسقهما **فمن** **حتمه** **ايضا** **ان** **جوز** **بشهادة** **العالم** **وهو** **الاصح** **ومنه** **فيه** **و** **وقال**
اكره **على** **ان** **يكون** **بشهادتهما** **وانما** **اعلم** **فمنهما** **قبل** **قوله** **من** **غير** **قرينه** **على** **الاكراه** **وتعريف**
بالقرينة **لا** **يؤا** **من** **غير** **اصل** **بالبينه** **الموافق** **لقول** **لا** **يقبل** **قول** **الشخص** **ان** **اخره** **الا**
يقرب **منه** **قال** **الاذري** **وينبغي** **ان** **يكون** **محل** **قبول** **قوله** **اذا** **كان** **الاكراه** **مما** **يسوغ** **الاقدم** **على**
ذلك **الحكم** **والا** **فمنعترق** **على** **نفسه** **بالخطا** **او** **لا** **يتعدي** **اعترافه** **الي** **غيره** **و** **حقن** **الحكم**
بشهادة **اثنين** **ان** **ابا** **والدين** **او** **والدين** **مستثو** **وله** **او** **عدوين** **للشهود** **وعليه**
وقول **الاصول** **بان** **البينة** **الظاهر** **ان** **ليس** **بقتل** **فلهذا** **اثر** **كره** **المصنف** **ولو** **قال** **الحاكم** **كنت**
يوم **الحكم** **ما** **سقا** **فالظاهر** **ان** **لا** **يلتفت** **اليه** **فما** **لو** **قال** **الشاهد** **ان** **ضاع** **عند** **النكاح** **هـ**
فاستوفى **ذكرة** **الاذري** **وعينه** **ويشارك** **في** **قوله** **بان** **فسق** **الشاهد** **بان** **اعرف**
بفسق **نفسه** **منه** **بفسق** **غيره** **فتقص** **في** **حق** **نفسه** **اختر** **الباب** **في** **العدد** **والركون**
انما **اعلم** **بوجه** **من** **العدد** **ان** **للقصوم** **لغيره** **لما** **في** **كتاب** **القيام** **وقدم** **المصنف** **ثم** **انه**
ثبت **بالواحد** **ايضا** **شمر** **ند** **وصومه** **وتقدم** **ثم** **ما** **فيه** **من** **الشهادتين** **ثلاثة** **استحب** **الاول** **في**
الزنا **واللواط** **وان** **البينة** **والهبة** **والهبة** **لا** **قبل** **فيما** **الا** **ارفع** **حالي** **لقوله** **تعالى** **والذين**
يرمون **المحصنات** **ثم** **لم** **يأتوا** **باربعة** **شهاد** **وقوله** **تعالى** **ولا** **على** **باربعة** **شهاد** **وقوله**
فاستشهدوا **اعلم** **ان** **رقة** **منكم** **و** **خير** **سليم** **عن** **سعيد** **بن** **عباد** **ان** **قال** **يا** **رسول** **الله** **ارايتم**
ان **وجدت** **مع** **امرأتي** **رجلا** **امهله** **حتى** **ان** **باربعة** **شهاد** **فقال** **نعم** **ولما** **في** **ذلك** **من** **القبائح** **الشيقة**
فعلقت **الشهادة** **منه** **لتكون** **استمر** **وثبت** **الاقرار** **اي** **بكل** **من** **المذكورات** **كالقذف**
برجل **لان** **المشهور** **به** **قول** **فاشبه** **سائر** **الاقوال** **ويشترط** **ان** **يذكر** **اي** **شهودا** **الزنا**
المرأة **الزنا** **بما** **فقد** **يظنون** **وطي** **المشتركة** **وامه** **ابنه** **زنا** **وان** **يذكر** **وا** **الزنا** **مفسرا**
وقوله **الا** **ولم** **قول** **اصل** **فيقولون** **راينا** **هـ** **دخل** **دخرا** **او** **قد** **الحشفة** **منه** **في**
من **ملا** **عليه** **سبل** **الزنا** **فقد** **يظنون** **المناخ** **زنا** **في** **الحبر** **زنا** **العش** **النظر**
مخلاف **شهادته** **بوطي** **البينة** **يكن** **اطلا** **قنا** **لان** **المقصود** **منه** **المال** **ولهذا** **ايثبت** **بما** **ثبتت**
به **المال** **كما** **ساقى** **ولا** **يشترط** **الشاهد** **بذكر** **راينا** **هـ** **دخل** **دخرا** **او** **خوة** **في** **فرجها**
كالزنا **في** **الكلمة** **والما** **يذكره** **احتياطا** **قال** **بن** **الرفعة** **واعتراف** **القاضي** **ابو** **الطيب** **وبن**
الصباغ **وغيرها** **ذكر** **مكان** **الزنا** **فوزمانه** **وهو** **ما** **في** **التبينة** **في** **المكان** **تبعا** **للشيخ** **الي**
حامد **وراي** **الماوردي** **ان** **انصر** **بعض** **الشهود** **بذلك** **وجب** **سؤال** **الباقين** **عنه** **ولا**
فلا **يكفي** **الشاهد** **في** **وطي** **الشبهة** **ان** **يقول** **وطي** **بشبهة** **وتحوز** **الظن** **منه** **اي** **الزوج**
للشهادة **عامة** **في** **النكاح** **الضرب** **ثاني** **فيما** **كا** **يقصد** **منه** **المال** **فالقول** **اي** **لله**

باب

اولادى كاشرب اى محله وقطع الطوق **والمرأة اي العتق بها والقصاص في النفس**
والسرق وحده القذف والتفريق لا يثبت الا برحمتي لا يغيرها كالتشاهد واليمين والسبوة
وغیر العقوبة ان اطلع عليها رجال غايبا فقد لا يثبت الا برحمتي وذلك في سكاك
والرجعة والطلاق والعناق والاسلام والردة والنوع والايل والظهار لا عسار
والموت والخلع من جانب المرأة بان ادعته على زوجها والولا وانقصا العتق بالاشهر وخرج
الشهود وقتلهم والعقوبات القصاص ولو على مال والاحصان والكماله بالبدن وروية
عبر عسار والسهادة على الشهادة والحكم والتدبير والاستيلاء وكذا الكتاب
ان ادعى الرقيق شيئا من الثلاث والوكالة والوصاية والقراض والشرية وان كانت الاربعة
في مال كان تقابل من الرقيق في الطلاق والرجعة والوصاية ومقدم خبره تكاح الابوي
وتشاهدي عدل وروي مالك عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادتها في النكاح في الحدود
وكذا في النكاح والطلاق وقيل بالمذكورات غيرها مما شاركتها في الشرط المذكور والوكالة
ومخوها وان كانت في مال القصد منها الوكالة والسلطة لكن لما ذكرنا الرقعة اختلافهم في
الشهادة بالقراض والشركة قال وينبغي ان ينزل كلام الفريقين على تفصيل فيقال ان رام مدعيهما
اثبات القرض فهو كالمكيل او اثبات حصة من الرزق من رجل وامرأتان اذا المقصود المال ونقرب
منه دعوى المرأة النكاح كاثبات المهر فيثبت رجل وامرأتان وان لم يثبت النكاح وكذا الوادي
ان زيدا او ميا اى عمر وباعطيه كذا اثبتت الوصية بماله دون الوصاية انتهى وانما لم يكن
في مسألة العتق عن القصاص على مال برجل وامرأتين او ثلثا هدمين مع ان المقصود منه المال
لان الجنابة في نفسها موجبة للقصاص لو ثبت والماله انما هو بدل عنه واكتفى في الشهادة على
الشهادة برجلين ولم يحتم الى اربعة كالشهادة على مقرر من بني علي ان الفرع لا يثبت بشهادته
الحق ولا يقوم مقام الاصل بل يثبت بها شهادة الاصل حتى لا يحق يثبت بشهادة الاصل لانه يصرح
بالشهادة على ثبوتها ولم يشهد فعلا ولا سمع قوله لا يجوز شهادته باقرار اثنين ولو قلنا بقيامه
مقام تمام الرجال اذا شهد اقبل شهادته احد الاصلين مقامه فلا يجوز ان يقوم مقام الثاني
كن شهد مرة بشي ثم شهد بغيره اخرى لا يحل به النصاب وسواء في اشترط الرجلين كان الاصل
رجلا ام رجلين ام رجلا وامرأتين ام اربع نسوة وخرج يقول فيها من ادعى الرقيق شيئا
من الثلاث ماله او ادعاه السيد على من وضع يده عليه او الكتابة على الرقيق لاجل الخوم
فان يقبل فيها ما يقبل في المال وما تحقق معرفته النساء غالبا يقبلن فيه منفردات وذلك
كالزوجة والسكينة والنيابة والرق من العتق والحض والرضاع وعيب المرأة من الرق
وعين كجراحة على فرجها تحت الازار حرة كانت او امه واستشهد له الولد فلا يقبل منه
او اربع نسوة او رجل وامرأتان روي بن ابي شيبة عن الزهري مضت السنة
بانه يجوز شهادته النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وغيرهن وفتين بذلك
غير مما يشركه في الضابط المذكور واذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين
والرجل

والرجل والمرأتين اولى وما تقرر في مسألة الرضاع فبيده العتق والقاضي والمتولي بما اذا كان
الرضاع من الثدي فان كان من انا حلب فيه اللبن من هذه المرأة لان الرطال لا يلدعون عليه
غالبا وقول المعنف يقبل فيه منفردات يعني قوله الا اربع الى اخره ولا يثبت عيب بوجه
الحق وعينها الا برجلين بنا على انه لا يحرم النظر الى ذلك ويثبت العيب في العيب فيما
عدو حال المهمة رجل وامرأتين لان المقصود منه المال لكن هذا وما قبله انما يأتان
على القول محل النظر الى ذلك اما على ما صححه الشيخان في الاولي والنووي في الثانية من
عثرتم ذلك فلا وجه قبول النساء منفردات ثم رايته البلقني ذكره في قال الاسوي وقصنة
التعليق المذكور اختصاص ذلك بما اذا كان اثبات العيب بفسخ البيع فان كان بفسخ النكاح
لم يقبل الضرب الثالث للمال وما المقصود منه المال كالاغنياء والديون في الاول
والعتق والمالية وغيرها وكذا الاقارب اى بما ذكر في الثاني ثبت كل منهما برجلين ورجل
وامرأتين لعدم قوله تعالى واستشهدوا بشاهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فزجل
وامرأتان وسياي انه ثبت ايضا بشاهد ومن ولا يثبت نسوة منفردات لعدم اختصاص
بمعرفة ومثل لاثبات السابقة لشهادتها بجملة بقوله كالتبوعات والاقله والعتق والرد
بالعيب والحواله والصلح والابراء والقرض والشفعة والمسايق والغصب والوصية بماله
والنكاح في النكاح وطى الشهوة والحسنة في المال وقتل الخطا وقتل الصبي ومجنون
وقتل جريحه او مسلم ذميا او والدولدا والسرقه التي لا قطع فيها وكذا اثبت بذلك
حقوق الاموال والعقود بشرط اربعين والاحل وقصص مال ولو اخرجه
في الكتابة وان ترتب عليه العتق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة وهلكه
الزوجة لتسحق الشفعة وقتل كافر لسفيه وارثه واثبات السيد اى اقامته
عن الخوم ورجوع الميت بالدفن وروي واثبات السيد اى اقامته
بينه بام الولد التي ادعاه على غيره فيثبت مدعيه والادله لكن في شهادة الرجل
والمرأتين يثبت عتقها بموته باقراره والعرض اصلا او قدرا في الطلاق وفي العتق وفي النكاح
وكذا اثبت بذلك نسخ العتق والمالية بخلاف نسخ النكاح لا يثبت الا برجلين وشهادة المختن
طافى لا يحتل كونه انثى فروع اذا شهد بالسرقه رجل وامرأتان ثبت المال لا القطع
كما سرف بابها وان علق طلاقا او عتقا بولادة فتشهد بها اربع نسوة او رجل وامرأتان
ثبت رويتهما كما يثبت صوم رمضان بواحدة يحكم بوقوع الطلاق والعتق المعلقين
باستحلاله بشهادة ذلك الواحد ويثبت الوكالة به او برجل وامرأتين او لا
قال ابن القتيبي فان كانت واحدة وحقة فعتق وعتقت والفرق بينهما ومن ما قبله ان
التعليق بعد الحكم واقع بعد ثبوت المعلق به ظاهرا فنزل عليه والا فهو مراعاة لحكم القاص
وقد ج فيه والتعليق قبله يقتصر على نفس المعلق به فاذا شهد وابعه لا يقع المعلقان
ثبت المعلق به كما لا يثبت قطع السرقه وان ثبت المال قال الرازي لكن تقرر في الروايات

صحة

صحة

صحة

قال البلخي وقد يشهد بالعدل كالزنا والعصب بان وضع يده على ذكر ادي في مخرج اخر
فتعلق بها حتى شهد بما عرفه واحترق بن الرقعة الحمر في الاقسام الثلاثة السابقة
بحر ان الشهادة بما علم بها في الحواس الخمس وهي الذوق والشم والسمع كما لو احلف المتباعد
في مائة المبيع او موصيته او تغير راحته او حرارته او برودته او نحوها واجاب بان فيما افترقا
عليه بتبنيها على حوار الشهادة بما يدرك بالذكور ان يحاصر حصول العلم بذلك وان اعتمد
الشهادة على ذلك قليل وهو انما ذكره ما نفي بالحاجة اليه قتل والشهادة بالجل والقيمة
خارجة عن ذلك كله وقد يقال بل ما اذا حلف في الابصار اذا المراد الابصار لما يتفق بما شهد
به كسبه وقيل رواية الا على ما سمعه ولو حال العاقد اذا حصل لنا الظن القاطن بغيره
لان باب الرواية اوسع من باب الشهادة كما سر ويشهد الا على ما يعرف بالنسب والاسم على
معرفة في النسب والاسم كما نحل وفي نسخة ما سمع منه قبل القبول العلم بذلك خلافت
مجهولها او احدها اذا لا يمكنه تعيينها او تعيين احدها نعم نوعي وبهها او يد المقر في
شهادته في الاول مطلقا وفي الثانية لمعرف النسب والاسم قبلت شهادته وبه صرح
الاصل في الثانية ولو ترجم الا على كلام الختم او الشهود للمقاضي او بالنسب جاز لما مر ان
الترجمة تفسر لتفصيل محتاج الى معانيه واشارة ولو على قاض بعد سماع البينة وقد يراها
في وقعة حرة في تلك الواقعة وان صار معززة في غيرها ولم ينجح الى اشارة كما لو تحمل
شهادة وهو جبر ثم على فصل راي فعل الشان او عقد يقول قضا شهد عليه باسمه له
ونسبه ان عرف اسمه ونسبه غاي او لو بد منه شيئا بالاشارة اليه ان حضر لحصول
التبين بذلك وان لم يعرف الا اسمه واسم ابه اي دون اسم جد شهد له ولم تقبل
شهادته به الا اذا ذكر القاضى امارات يتحقق بها نسبه اي يميز بها عن غيره فله
ان يحكم بشهادته حينئذ كذا قلنا الاصل عن القرائن ثم نقل عن غيره ما يقتضي ان لا
تقبل الا شاهدان على مجهول وجمع بينهما الاسوي بان الاول فيما اذا حصلت المعرفة بذلك
والثاني فيما اذا لم يحصل به ونوع الشان يشهدون ان فلانا رسل هذا بابيغ هذا وان
الوكيل بالبيع شهد على اقراره بالبيع لا سمعه ولا يشهد بالوكالة كانه لم يسمها ولم
ان يشهد بشهادة الشاهد بالوكالة كما علم كما في ولو حضر عقد نكاح زعم الموجب انه
ولي المخطوب او وكيل ولها وانما اذنت له في العقد ولم يعلم الاذن ولا الوكالة او الوكالة
ولا المرأة اذ علم بمقتضى ذلك لم يشهد بالزواج لكن يشهد ان فلانا قال انكحت فلانة
فلانا وقبل فلان فان علم جميع ذلك شهد الزوجيه ولم ان يشهد بالاشارة على من لا يعرف
اسمه ونسبه فان ما ان حضر لي شاهد صورته ويشهد على عينه قال لا ذري هذا ان كان
بالبلد ولم يحضر تبينه باحضارة والا فالوجه حضور الشاهد اليه لان ذري فلا حضرة
بحر ان يشهد نعم ان اشتدت الحاجة اليه ولم تغير صورته جاز في نسبه كما قاله القرائن لكون
قال في الاصل وهذا احتمال ذكره الامام ثم قال والا طرأ انه لا فرق لو حمل على من لا
يعرف

فصل

يعرفه وقال له اسمي ونسبي كذا لم يعتده فلو استفاض اسمه ونسبه بعد حملها عليه
قله ان يشهد في عينته باسمه ونسبه كما لو عرفها عند الحمل وان اضى عدلان عند الحمل او بعد
لنسبه واسمه لم يشهد في عينته بنا على عدم جواز الشهادة على النسب بالسمع من عدلين
مترع لو قال ادعي ان لي على فلان من فلان الفلاني كذا في صحته الدعوى فيقول
المديع مع ذلك وهو هذا ان كان حاضرا ولا يكن ادعي على فلان من فلان كذا من غير ربط
بالحاضر فان احضر رجلا عند القاضي وقال هذا فلان فلان بن فلان كذا او قال
الختم نعم اقررت ولكن رجل اخر لما ركض في الاسم والنسب اثبت المقر اي اقام بينه
بالدعي ان بوجود الاخر المشارك للمديع في الاسم والنسب ثم سأل الاخر ان يثبت
سلم اليه ما اقر له به وحلف للاول انه لا شيء له عليه فان كذبه سلم ذلك للمديع وان قال
افترق لاحدهما او اعرفه منهما سئل الاخر ان قال لا شيء لي منه اعترف ذلك الاول
كما لو كانت عنه ودعية فقال هي لا حدتها ولا ادري انما لا يكما فقال احدها ليست لي فانما
تكون للاخر وان ادعاه كمنها بخلاف الودعية اذا قال كل من اثنين هو لي فصل لا يجوز
الشهادة على منتهى ما سئل قبل ان لا يحل اي يصف الراي من ورايه صلها عمادا
على الصوق فان الا على والبصير في الظلم او من ورا حيل صديق لان الاصوات تتشابه
خلاف الشهادة على منتهى ما يحل وجمها يجوز لانه لا يمنع المشاهدة الا ان منتهى
الشاهد حتى يدخل بها اليه الحاكم او عرفها بالنسب والاسم او بالعين فجوز الشهادة
عليها ولا فلا بد عند حمل الشهادة عليها ولو عرفها عدلان بان قال له هذه فلانة بنت
فلان لم يجوز له التحمل بتقريبها وجوبه الشيخ ابو حنيفة بن علي انه يجوز الشهادة على النسب
بالسمع عدلين وعن الشيخ ابى محمد انه يحل تعريف واحد من عدله بسلكه للاخبار واجاب
جماعة من المتأخرين قال في المنهاج كاصله والعل على هذا وفيه اشارة الى الميل اليه فلا
في الاصل فان قال عدلان يشهد ان هذه فلانة بنت فلان فمقر يكرها فما هذا اصل
وسامعها ثمة هذ فرع شهد على شهادتهما بالاسم والنسب دون العين عند اجتماع الشروط
وحذره المصنف للعلم به مما سأل وان شهد الشان ان امرأة منتقة اقوت يوم كذا
فلان بكذا شهد اخوانه ان تلك المرأة التي احضرت واقوت يوم كذا هي هذه
ثبت الحق باليمين ولا يجوز القرائن وجهها للمحمد لان مني القصة فان خاف
فلا كما مر في محله لان من عينه عليه نعم ان يقر عليه نظر واحترار ذكي الاصل مترع لو
ثبت الحق على من شخص واراد المديع ان يسجل له القاضى جاز ان يسجل له بالكلية
فكتب حضر رجل فلان بن فلان ومن خنته كيت وكيت فلا يسجل بالعين لا مشاه
ولا بالاسم والنسب مالم يشهد ولا يكن فيها قول المديع ولا اقرار من قامت عليه البينة
لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولو شهد الشهود على اسمه ونسبه جاز وسجل
بما بعد حظه بها بناء على قبول شهادته الحسية في النسب وهو ان يصرح لو شهدا على امرأة

ان لي

فصل

ن

مترع

بأنها ونسبها ولم يتعرفنا معرفة عنها جاز ذلك فان سالها الحام هل تعرفان عينيها قلها
ان يقول لا يجوزنا الجواب عن هذا ولها ان يثبتا فمرفون كانا صاحبنا على شروط الا اذا
كان هو الغالب بينهما البيان قاله الذري وعين **الطرف الثاني** فيما يجوز الشهادة فيه
بالاستفاضة **لأنه النسب** لأنه أسرة مدخل للروية فيه وعاقبة الممكن روية الولاء
على انراش ركن النسب الى الاحبار المستوفين والقبائل القديمة لا تحقق فيه
الروية فدرعت الحجة الى اعتماد ذلك واستفادته **ونوم الام** قيا ساعلى الات وصورتها اي
الاستفاضة في التحمل ان يسهل اي الشاهد المتهوب بنسبه ينسب الي الشخص او القبيلة
والناس ينسبون الي ذلك **وانشور ذلك** وقيل لا يشترط امتداد الحق بل يوسع انتساب
الشخص وحصر جماعة لا يرتاب في سدرتهم فاشترط به بنسبه بصفة واحدة حازبه الشهادة بذكر
والترجيح من زيادته وبمصرح الا ذري وغيره ونقله الروايات عن النصارى لا تدرى الحق بصفة
بل العبرة بمدة تغلب على الظن صحة ذلك وانما يمكن بالانتساب ونسبه الناس بشرط ان لا
يعارضها ما يوجب ان يورث ثمة وان الكون اي النسب المنسوب اليه لم تجز الشهادة
به وكذا لو طعن بعض الناس في نسبه وان كان فاستفاد اختلال الظن حينئذ ولو سمعه
الشاهد يقول لا خير هذا الذي يصغر او كبير صدقه الخبير او اناب فلان وصدقه فلان
جاز له ان يشهد بنسبه **وفوسكت** المنسوب بالخبير جاز للشاهد ان يشهد بالافتران
لا بالنسب وترجيح الخبير من زيادته وكذا الخصم الاول بالصغير ونقدتيه بالخبير
والثاني بسكوته بالخبير واما عدم اصله هنا لمصلحة ان كثير من جوار الشهادة بذلك
على النسب سواء كان المنسوب صغيرا ام كبيرا وصدق او سكوت لان السكوت في النسب كالتور
وان الذي اجاب به الامام والغزالي المنع وانما يشهد بالافتران وهذا قياس ظاهر وعبري
الشرح الصغير عن الثاني بان الفاهر وخلاسه في الخبر يحمل اليه ايضا لكن اختار من رافقه
في المطلب الاول والاوجه ما جرت المصنف فان قلت قضيتة علامه في احكام الثاني ان
حكم الراجح فهو النسب بالافتران به خلا السكوت وهو ما جزم به اصله هنا كما رأيت في خلاف
عكسه اعتمد الذي جرى عليه هو في الاقرار قلته سلم ان قضيتة ذلك فان قلت فيلزم
على عدم ثبوته به ان الراجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لا نسلم لجواز ان يصدقه بعد
سغوته فيكره ان فيقيم البينة لثبت النسب **مزع يثبت ايضا** بالاستفاضة الموت
كالنسب وانه اسبابه كثيرة ومنها ما يحق ومنها ما يظهر وقد يعتبر الاطلاع عليها مجاز
ان يعتمد على الاستفاضة ويثبت بها **الوكالة والعق** والزوجه لا بها اسود موبقة
فاذا طالت مدتها عسر إقامة البينة على انتدابها فثبت الحاجة الي اثباتها بالاستفاضة
ولا نثبتها على الحاصل بالتقدم فاشبهت (نسخة) على الملك المطلق وهذا ما رجح النووي
في كتبه وقال الاستنوي للسويدة الذي به الفتوى انما هو المنع فقد نص عليه الشافعي وتقدم عن
بن الرفعة واذا قلنا بالاول قال النووي في مقاييد الشريعة ثبت بها شروط الوقف وتفاصيله بل
ان

انظر الى

مزع

ان كان وقف على جماعة معينين اوجبات متقدمة فثبت الغلبة بينهم بالسوية او على مدسة مثلا
ونقدت معرفة السهو وصرف اناظر الغلبة فيما يراه من كمالها انهم قال الاستنوي
وهذا الاطلاق ليس بجديد الا رجح فيه ما افق بين المذاهب فانه قال ثبت بالاستفاضة ان
هذا وقف لان فلانا وقفه قادم الشروطين شاهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شاهد
باعتدال الوقف سمعت لانه يرجح حمله الي بيان كيفية الوقف انهم وما قاله النووي قال به
نن سراقه وعين لكن الوجه حمله على ما قاله من الصلاح قال الاستنوي ولا شك ان النووي
لم يطلع عليه مزمع بشرط في الاستفاضة ان يسمع الشاهد من جميع كثر يقع في نفسه بصدقهم
ويؤمن قواظم على الكذب فلا يكون سماعه من عدلين نعم لو شهد ان شهدا على شهدا دهما
ولا يشترط عدالتهما وحريتهما وذكرهم كالمشترط في التواتر فحصل من رأي رجل يتصرف
في شيء يلهي شحير على مثاله كالدرا والعبود واستفاد من في الناس انه ملكه جاز له ان يشهد
له به وان لم يعرف نسبه ولم تطل المدّة وكل اجوز ذلك لو انتم اليه تصرف مدة طويلة
ولو بغير الاستفاضة لان امتداد اليد والتصرف بلا منازع يغلب ظن الملك وهذا الاثباته
يقين التسامع فيما سرف باب الدققة من انه لو راه يستخدم صغيرا لا يقيد ذلك الشهادة له
بالمذكر حتى يسمع منه ومن الناس من انه ملكه له انه محمول على ما اذا لم تطل المدّة وفرق الاستنوي
بان وقوع الاستخدام في الاحوار كثير مع الاحتياط في الحريه وخرج بالتميز غير كادراهم
والدناير والحبوب وكونها مما يتماثل فلا يجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد **يلو** في جوار
الشهادة بالمذكر **يد بحريه** ولا تصرف مجرد ولاهما معا دون طلبة الملك والاستفاضة
لان اليد المحررة قد تكون على امانة او اعادة والتصرف المحرر قد يكون من وكيل او عاصب
نعم يجوز ان يشهد له بها باليد ولو جردت الاستفاضة لم يشهد بها الشاهد على الملك حتى يقيم
اليها ما يد **وتصرف مع مدقة** ليه فيهما كما لا يشهد بها على اسباب الملك فان انما اي
اليد والتصرف **ليتها** اي الاستفاضة لم يشترط طول المدّة كما علم مما ذكر من عدم
الاختلاف بالاستفاضة وحدها هو ما نقله الاصل عن نفسه في حرملة وعن اخيه القاضي
والامام والغزالي وغيرهم وقال انه الظاهر قادم الاقرب الي اطلاق الاكثرين ●
الاختلاف بها كالنسب والموت انهم ونص على الثاني ايضا كما نقله بن حيران ونقل المنهاج
عن المحققين والاكثرين وجزم به الغزالي وغيره **ويشترط في الشهادة** بالملك مسنا
على اليد والتصرف مع ما ذكرنا لا يعارضها من اراء في الملك للشهود له به اذ ظن الملك
انما يحصل حينئذ ويرجع في معرفة طول مدة اليد والتصرف الي العرف ولا يمكن الشاهد
بالاستفاضة ان يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت مبنية عليها بل يقول اشهد
انه لو انه ابنه مثلا لا تدعيه خلاف ما سمع من الناس قال بن ابي الدم ولا يدعيه غير
سوان الحام مستندتها دته من سماع اوردية يد او تصرف فلو ذكره بان قال اشهد
بالتسامع ان هذا ملك زيد او اشهد انه ملكه لا في رايه تصرف فيه مدة طويلة لم يقبل على

الاصح لان ذكره يشترط عدم جزمه بالشهادة ويوافق ما سياتي في الدعاوي من انه لو صرح في
شهادته باللعنة انما يقتضي الاصلح لم يقبل شهادته كما لا يقبل شهادته الرضا على امتصاص
المدعي وحركة الحلقوم والوجه كما قال الزركشي حمله لما عدل به بن ابي الدم والجمع بينه وبين
ما افترضه ما سبقه باب القضاء على الغائب من ان ذكر المستند من شهادته مع غيره ليس بقادر
على ما اراد اظهر بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية او حكاية حال قبلت شهادته **فزع**
المعتد هنا تصرف الملاك كما لعدم البناء والحوال واخره وجوب البيوع منه وكذا
الاجابة او الرهن لا بنا تدل على الملاك ولا يكتفي بالسرف مرة واحدة لانه لا يحصل لنا ولا ثبت
دين باستفادته لانه لا يقع في ذمة كذا عدله بن الصباغ قال الزركشي ويؤخذ منه ان مدعي
الحصص من الاعيان لا يثبت بالاستفادته قال والوجه القابل بنبوت الدين قال لا يستفاد منه على
السمع والاعيان فيه كالبصير فان شهد على معروف باسمه ونسبه او شهد به بنسب مرفوع
او بنسب ادنى وصورة بان يصف الشخص فيقول الرجل الذي اسمه كذا ومصادره كذا او مسكنه
كذا هو فلان بن فلان ثم يقيم المدعي بينه اخوي انه الذي اسمه كذا او كنيته كذا الى اخر
الصفات او شهد له بملك او معروف او ارض معروف فزع ما شهد به الشاهد
اعتمادا على الاستفادته جاز ان يظن عليه اعتمادا على ما قبل اولى لانه يجوز الحلف على خط
الاب دون الشهادة الطرف الثالث في تحمل الشهادة **واذا كان الشاهد حراما كونه**
ولا يكتفي بالشهادة ولا ينافي ما حصلت عنده فعليه اداؤها وجب الادائها وعلى غيره
ان ادعى كل منهما مسافة قريبة وهي خاسيات مسافة العدوي فاقبل ولا عذر له من مرض او خوف
او غيره وهو عدل فان لم يدع لم يجب عليه الاداء الا في شهادة الحسنة وسياق بيان بقية المفاهيم
فان شهد واحد من اثنين واشنع الاداء بلا عذر وقال المدعي **انك معي عصى وان كان**
القاضي يرا القضاء يشاهد ويمين اذ من قصد الاشهاد التورع عن اليمين فلا يفتقر عليه
وكذا الشاهد رد الودعة اذا امتنع من الاداء وقال لا للمودع الحلف على الرد بيمينات
وان لم يرد المودع في الودعة حسنة والتمسح ببوله وان اى امر من زيادته فان لم يكن في الواقعة
الشاهد واحد لزمه الاداء ان ثبت الحق **شاهد وعين** وكان القاضي يرا الحق بهما
والا فلا يلزمه اذ لا فائدة فيه **فوجب الاداء على الشاهدين وان تخلفا اتفاقا** بان وقع
السمع او الروية اتفاقا لا فائدة لهما امانة حصلت عنده وان لم يبلغزها فعليه اداؤها لثوب
طيرته الزم الى دانه ثم بين بقية مفاهيم التورع السابقة فقال **فان ادعى مدعيه بيمين لم**
يجب عليه الاداء القول تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وللشفقة وجواز الشهادة على
الشهادة حينئذ **وحد القدر** ما يعود فيه يعني منه المبكر من يومه اي ما يمكن التورع
اليه من عوده الى محله في يومه لا ما بينه وبين تمام مسافة العتق فلو دعي من مسافة
التصرف فاختار اقل الى فوق مسافة العدوي لم يجب عليه التورع لاداء الحرام قال الاذكر
هذا ان دعاه المستحق او الحاكم وليس في عمله فان دعاه الحاكم وهو في علمه او الامام الاعظم
فيشهد

مرح

مرح

المرح والسام

فيشبهه ان يجب حتمون وقد استخبر عمر رضي الله عنه اليهود من الخوف الى المدينة وروي
من الشام ايضا وما قاله طاهر في الامام الاعظم دون غيره **وانما يجب الاداء على العدلين** جمع
على فسقه **حرم عليه ان يشهد** وان **فقه** لا داخلم بشهادته باطل قال الاذكري
فحرم الاداء مع الفسق الحق نظر لانه شهادته حق واعانه عليه في نفس الامر ولا انما على القاضي
اذا لم يتصور بل يحرم الوجوب عليه اذا كان في الاداء انفس او عمنوا وبضغ قال ومصرح
الماوردي وقرئ بينه وبين الفسق الظاهر بان رد الشهادة به يختلف فيه وبالفقه فسق
عليه قال ومصرح بن ابي الدم فيما من كلام الاصحاب بعدم التحريم وقال انما يستحبه ونقل
اعني الاذكري عن بن عبد السلام ما يوافق في قد قدمته في الغلام على عدم الشهادة **اما**
لو لم يجب على فسقه بان اختلف فيه كشرط البعد **فانه يلزمه الاداء مطلقا** اي سواء كان
القاضي يري النفس و رد الشهادة به ام لا فقد يتغير اجتهادها ويبري قبولها وقمينة
التعبد عدم اللزوم اذا كان القاضي مقلدا لفسق بذلك وهو ظاهر وقد يمنع ان يجوز ان
نقله بغير مقلده **ويجاب بان** اعتبار مثل هذا الجواز بعيد **ولو كان مع الجمع على فسقه عدل**
لم يلزمه الاداء الا فيما يثبت بفسقه وعين اذ لا فائدة فيه بما عداة وهيل يجوز لعدل
ان يشهد بغير عذر من يري اثبات الشفعة للمجار وهو لا يراه او لا وجهه لاجواز اخذها
من باب ادب القضاء ان يقبل شهادة الشاهد عند القاضي بما يعتقده دونة شفعة الجواز
وذكر البيع المذكور فقال والفتاوى ان يشهد بما يعلم ان القاضي يرتب عليه ما لا يعتقده هو
كما صرح به الاصل **واما المريض وخو** كالحائض على ما له اذا اتفق عليه **فان** لا الشهادة
فلا يكلف له بل يشهد على شهادته او يفتي اليه القاضي من يسمعها دفعا للشفقة عنه
والمخدة كالمريض فيما ذكره غيرهما من النساء خضر وتوري **ويجب ان** اذن لها الزوجة لتوري
الواجب عليها ولا يجب على الشاهد وهو في اكل عقيم وفي حرام او سرف في ذلك ان
يقتلعه لاداء اليمين ثم يفتي له **ولو رد قاض** شهدا **فانه كجرحه** ثم دعي اليه قاض اخر
ليودي عنه وان ادعى اليه لزمه اداؤها ويلزم اداء الشهادة ولو كان القاضي حائرا
او متعينا او لا يكونه لا يمان ان ترد شهادته جورا او قسرا فيتعبد بذلك وكذا يلزمه
الاداء عند امير وخو كونه بران علمه **فان ادعى الحق** بان علمه لا يقبل اليه الا بان ايه
عنده كما ذكره في التوشيح قال فان علمه ان يبعد الى ذلك بالقاضي فلا وجه لا قامة اليه
عند من ليس اهلا لسماعها وقد جزم في الروضة في القضاء على الغائب بان منصب سماع الشهادة
مختص بالقضاة قال في الكفاية ولو دعي اليه من لا يعتد به العقد ولا يثبت له الجمل او فسق لزمه
فزع **لو اشتم الشاهد من الاداء حيا** من الشهود عليه او عين عصى **فان** شهادته
ان **ان يصح قوله** ولو قال المدعي للقاضي **شاهد** فحقت شهادته **فانه** لم يقبل لانه فاسق
بالامتناع بزعمه خلاف ما اذا لم يقبل عناد الاحتمال ان يكون امتناعه لعذر شرعي كخوف

امتناعه

مرح

على نفسه من ظالم مخرج ليس له اي للشاهد اخذ رزق الخجل الشهادة من بيت المال والى من احد
من الامام او الرعية تبع كما روضته في عدم اخذ من بيت المال بغير الرافعي السقيمة والذي
في نسخة معتد كما قاله الاذري وغيره ترجيح ان له ذلك كالمقاس وقدم تفصيله بل الاقرب
ان له ذلك فلا تفصيل كما في نقيضه الا في كتابه الصكوك وانه بكل حال اخذ اخذ من
المشهود له على الخجل وان يقين عليه كما في تجهيز الميت هذا ان دعي له فان عمل مكانه فلا اجر
له ومعه ايضا ان لا تكون الشهادة مما يبعد ذكرها ومعرفة الخصم فيها لان باذل الاجرة
انما بذلها تقدير الانتفاع بها عند الحاجة اليها ولا يفسر اخذها على شئ من اجور اداؤها
قاله بن عبد السلام اخذ اجرة لاد وان لم يقين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه
عوضا ولا نكلام يسير كاجرة لثله وفارق الخجل لان اخذ لاد يورث ثمة قوية مع ان
منه يستر لفقوت بمنفعة منقومة بخلاف من الخجل لان دعي من مسافة عدو
فاكثر فله نفقة الطريق وجن المرحوب وان لم يركب كالم يودي في البلد اي ليس له
اخذ شي لاد او هذا داخل في المستثنى منه السابق وانما اعاده ليرتب عليه قوله الا ان
اخذ اي ما ذكره اخذ له صرف ما عليه انه المشهود له اي عين اي ما غير من
الكسوة وقدمت هذه والتي قبلها بزيادة في باب الهبة ثم ان شئ الشاهد من بلداي بلد
مع قدرته على الركوب قد حرم المودة فيظهر استناعه فمن عدا شانه قاله الاستوفي
قال الاذري بل لا يتقيد ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فيعذر ذلك خرم المودة
الان تدعو الحاجة اليه او يبعده تواضع او كسبه فيها وان عبر به الشيخ الاصل نقلا عن الشيخ
اي حامد وبما عبر به المصنف عبر به الماوردي فروع كتب الصكوك فرض خفاه اي
في الاسلحة والنفقة في القضا فاما اذا اطلب الخصم من القاضي كتابا بما ثبت عنده
وحكم به ان لا يجب وانما كان فرض خفاه الحاجة اليه في حفظ الحقوق وله ان يظهر في
التدبير وان لم يجز لا اعتماد على اخفاء وجهه والكتابا اورد في بيت المال فان لم يرد
منه لم يرد من بيت المال وان يقين عليه الثبوت لطول زمنه كما في الخجل فصل في الشهادة
من من كان في الخطاح لتوفيق العقادة عليه فان امتنع الجميع منه انما او لم يرد
اسر للمخدر وهناك غيرهم يثبتون خلاف ما لو طلب الا من اثنين مخلا مع غيرهما
شهادة فانما يتعنت لانها مخلا امانة فتلزمها اداؤها عند صلها كما سر وكذا اسائر
المشهورات العامة وغيرها تحمل الشهادة معها فرض كفاية الحاجة الى اثباتها عند
التنازع ولا يلزم ما جاء به في حكمه فينبذ منه اجابته للعدو ولا يحتاج القاضي الى
التردد لا بواب الشهود فتعطل احوال الناس فصل من ادله اي الشاهد ان لا يحمل
شهادة من لا يثبت عليه من نفسه وتام النهم من جوع وعطش وحر وجذب وكحو
كما لا يفتي القاضي ويرثي منها ولا يثبت شاهد يفتي الس من لا يجوز والتمهاته

نور

نور

نور

عليه نصيب محتون فلا يحمل عليه ولا علم يعني الى كتاب مخالف للاجماع فلا يثبت شهادته
فيه شئ من ابي يظن وتشتكي الشهادة على المكوس وكحوها فحوا اذا قصر الشاهد
بذلك حفظ الاموال على اربابها بان يشهد لهم ليرجعوا بها في وقت اخر عند امكانه بتولية عادل
قاله بن عبد السلام **وثبت شهادة على كتاب انشئ على مختلف فيه بين العلما وهو مخالف**
معتقود لسودي عند الحاجة وحكم الحاكم باحتجاده وقيل يعرض عنه والترجيح من زيادته
على الروضة ولا بأس ان يقرب على الخجل المتروكة والمحرمة لاسيما اذا لم يسبقه بالشها
اخذ وان يفتي بالكتاب ما يروى من رسم شهادته احاقه وحكم السيد النافق خجل او خط
كما صرح به الاصل فالأقرب ان الشاهد ان يفتي عليه اي على المشهود عليه او افرا عليه عين
محضته وبما له الشاهد سبيل بذلك ففان لم يحسن كاجل وجير وبلي في الخجل
قال له في الجواب ان يثبت وكحوه كالا مراكب او كما تري او اخذ الله وان شئت
تأه عقد بدعي او طلاق او عتق او حوا اقرب من عقد عليه فلا يثبت بذلك
بل يقول شاهد ياتر ان بذلك وتثبت ندبا في الكتاب الذي تحمل فيه اسمه وما ياتر
به من اسما اب وجد يعرف به ومن حلق اليه اي الى جد اعلى يعرف هوبه لشهرته
فان يجوز فيه اي فيما ذكر من اسمه ونسبه ذكر الشئ لتمييزها وان ندبا باليد
التدبير كما في ادب القضا ويكتب في السجل التحمد على علم القاضي بما فيه ادلى فاما ما فيه
لا على اقراره الخ وموعد فان حتم في يمينه ثم اخبر شهد على اقراره الشاهد
ندبا في كتابه الدين الموجه صاحب الدين ثم حرم او موجه هو لا ثم بعد ان يحببه صاحب
الدين اي المدين لا من لوسا المدين او لا وقرينة فيكون صاحبه الاجل فيقع في النزاع وفي
كتابته السلم ياتر ندبا المصلح اذا ما ذكر حوا فان ان ياتر سلم ويطالب بما دفعه لوسا
صاحبه او لا وافر ويجوز القاضي ان يفتي الشاهد الذي اتي اليه ليورد عنه من فيه ويظهر الشاهد
اسمه المقتوب ويأمله قبل ان يشهد فان استشهد بان استشهد المشهود له استأذنت
القاضي ندبا ليدعي اليه عند لا يسمع من يفتي شهادته وقضية ذلك انه ليس للقاضي ذلك
وبه صرح الماوردي فقال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيهم للشهادة ولا ينبغي له ان يدعوا بها
قال وصيغة اذن القاضي ان يقول ثم تشهدون ولا يقول تشهدوا قال بن ابي الدم ويسفي
لشاهد ان يحمل الثاني في الادا فيقول اطال الله بقا سيدنا الحاكم ويريد من انفاه والد
له بما يقتضيه حاله وقد تم يقول ان شهد بكذا **باب الرابع في الشاهد مع الخصم**
يجوز القضا بشاهد ومين في الجملة لا نه صلى الله عليه وسلم فتن بها راوها مسلم وغيره زاد الشا
في الاموال وقضاها ما ثبت بشاهد ومن يفتي في شهادته ومين غير عموم النساء
التي لا تتعلق بالمال وكحوها كالرضاع فلا تثبت بها لخطرها خلاف الاموال وحقوقها وما د
ثبتت بهم ولا يثبت بها عد ومين ولا يثبت في امر اثنين ومين ولو فيها يثبت بشهادة النساء
منفردات لان المسكن الى اليمن حينئذ اضعف شطري الحجة كما يشع بان تمام ضعيفا في ضعيف

نور

نور

نور

نور

واستفادة وذلك لان الدعوي في الميراث عن واحد وهو الميت ولهذا يقضى دونه من الموقوف
وفي غير الميراث الحق لا يختص فليس لاحد ان يدعي ونعيم البينة لغيره بلا اذن او ولاية وان
اقام الورثة شاهدا وحلف معه بعضهم او مات بعضهم قبل ان يكون اي نكوله وقتل حلفه حلف
اي ورثته لم يعيد والدعوي والشهادة فان كان من اي فيمن لم يحلف غائب او صبي او مجنون
تقدم الغائب او بلغ الصبي او فاق المجنون حلفوا لا يثبت نصيبه وقبضه بلا اعادة شهادة
لانما تعلقته بالميراث والاثبات بمكر المورث وذلك في حكم حلفه واحدة فاذا ثبتت الشهادة بحق
البعض ثبتت في حق الكل وان فقدت الدعوي من الجميع وليس كاليمين فانها مبنية على اختصاص
اثرها بالحالف والشهادة حكمها السعدي والدعوي وان كانت على الاختصاص وعدم التقدي فانها
هي وسيطه سيله قال الزركشي وينبغي ان يكون محل ذلك اذا ادعى الاول جميع الحق فان كان
المدعي بقدر حصته فلا بد من الاعادة امره وكلام الماوردي الذي قد يقتضي انه لا بد من
ان يدعي الاول جميع الحق وكما قال في هذا ذكر الحاضر الذي لم يسرع في الخصومة او لم يشعر بحال
كالحاجة الاصل فلو نسق الشاهد عبارة الاصل فلم تغير حاله فهل يوتر في حق الغائب او الصبي
او المجنون فلا يحلف لان الحق بشهادته انما يقبل في حق الحالف فقط وهذا لو رجع لم يكن
نكر الحلف لا يوتر في حقه فحلف له فحكم بشهادته وجهان المختار منهما كما قال الزركشي
وغیره الاول وان مات الغائب او الصبي او المجنون حلف وارثه واخذ حصته وان كانت
الوارث موا حالف او لا فلا يختص بمينه الاولي واقام الظاهر في قوله الوارث مقام الميراث
والحالف من الورثة على دين او عين لمورثه حلف على الجميع لا على حصته فقط سواء حلف
كلهم ام بعضهم لانه يشته لمورثه لانه فيحلف كل منهم على ما تفرق عن الماوردي ان مورثه
يستحق على هذا الكذا لانه يستحق بطريق الارث عن مورثه من دين حلفه كذا كذا
وكذا وان ادعى بعض الورثة بعض نوصي له واقام شاهدين ثبت الجمع واستحق
الغائب والصبي والمجنون بلا اعادة شهادة وانفرد بين مسلمي الارث والوصية علمه
من نظير السابق دينا كان او عينا ثم يامر بالتصرف فيه بالقبضة لئلا يصيب عين مالهما
واما نصيب الغائب فيثبت له القاضى لعين وجوبه بالدين فلا يجب نصبه له بل يجوز
كن اقرب دين لغائب واحسن للقاضي لانه بقا الدين في ذمة المدين احفظ لما له
خلاف بقا العين بل الامر بالعكس ويجوز القاضي العين لئلا يفتوت المنافع وقد مر في كتاب
الشركة ان الشركة لا ينفرد بغير غير من الشركة ولو ثبتت من شركة شيئا يدين به كل
بشركه فيه يثبتهم وقالوا انها ياخذ الحاضر نصيبه وكانهم جعلوا العنة للشريك بها
عذرا في تخلف جاز من الانفراد حينئذ واذا حضر الغائب شاركه فيها فحقه ونصيبه
وكيل الغائب فيما سرجوا بالعين والدين وتقدم في ذلك على القاضي كوكيله لو كان
حاضرا ومثله في الصبي والمجنون اذا كان لها ولي كحاضر به بن ولي اي الدم فصل
ثبت الوقف بشاهد ومين لان المقصود منه استحقاق المنافع فاشبهه استيجار بدل
الحر

تدبر

الحر وليس كالعق لان المقصود منه تحصيل الاحكام والاثبات الولايات ولان الوقف لا ينفك عن احكام
الملك بل يليل انه اذا تلف وجبت قيمته خلاف العتيق فلو اقاموا اي او كاد ميت حثيث على شخص
شاهدا بنصيب دار وقفها ابوهم عليهم وعلى زيد وحلفوا على ذلك مع الشاهد ثبت نصيب
الوقف وانما احتج بالشاهد ومين في ثبوت الوقف لاجل الغرمان لا فاقراة بمكاف التفرغ
بهذا من زيادته مع انه سياسي مانع عنه وانما عن او كاد مدعي ثلاثة منهم ان اقام وقف
عليهم هذه الدار وانكر بقيتهم واقاموا شاهدا فان حلفوا معه ثبت الاولي ثبتت اي الدار
وقالهم ولا حق فيها لباقي الورثة فان كان مدعاهم وقف ثلثيها بان ادعوا انه وقفها عليهم
ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم وهكذا ومات بعضهم اخذ من بقي منهم لا من بعدهم من
البطون نصيبه اي نصيب من مات لان استحقاق البطل الثاني انما هو بعد انقراض من بعده
قبله بلا يمين حلفه لولا فان ماتوا اي الثلاثة كلهم معا او سرتها اخذها اي الدار وقفا من
بعدهم بلا يمين وان قلنا بالاصح انهم ينفقون من الواقف لان وقفها ثبتت بحجة ثبت بها الوقف
مدام كالموت ثبتت بشاهدين ولا يثبتت المستحق فلا يفتقر من بعده اليه كالمملوك ولا يتم
حلفا المستحقين ولا فلا يفتقرون اليها كالمفترم اذا اثبت الوارث ملكا لورثته بشاهد ومين
فياخذونها بنسابة يطق على شرط الواقف وان حلفوا عن اليمين مع الشاهد فالدار بعد
اختلاف بقية الورثة تركه يقضى فيها الدين والوصية ويقسم الباقي بين الورثة ونصيبه
الثلاثة وقفا انما ارفع وصية ساير الورثة طلقا لم فان ما حثي لم تثبت اي الدار وما في
حق ورثته اي او كادم الا يمين ولا يكون اقرار الاولين لازما عليهم وامر ان حلفوا ولا يجوز
جميع الدار وقفا لانهم اصحاب حق الاولين فاذا ابطالوا حقهم بالكل فلهو ان يطلبوا حقهم
لان حياة الاولين فليس لهم ان يحلفوا لان استحقاق البطل الثاني شرطه انقراض الاول
وان نكل اثنتان من الثلاثة عن اليمين وحلف الثالث فنصيب الحالف وقف وحصته التاكليين
تركة يقضى الدين والوصية منها ويقسم القاضى بين الورثة من التاكليين والمنكرين
دون الحالف لانه مقروا انه صادر من حقه فيها اخذ وان الباقي لا حوته وقفا ثم ما خرج من بيت
لكن وقفا لا اقرارها فاذا مات التاكليان والحالف حين اخذ نصيبها على ما شرطه
الواقف او وهو ميت فلا بد لها ان يحلفوا ياخذ جميع الدار وقفا كما لو نكل الجميع واما
نصيب الحالف فينتقل الي البطل الثاني بلا يمين دون التاكليين لا بما ابطالوا منها ما يتخولها
ومصارا كالمعدومين اما اذا كان مدعاهم وقف ثلثيها بان ادعوا ان اباهم وقف هذا الدار
عليهم وعلى او كادم واراد ادرادهم ما تناسلوا واقاموا يد لك شاهدا وحلفوا معه وانكر
بيته الورثة احدها المدعون وقفا ثم ان حدث لاحدهم ولد وقت له في يد امين كافي للاصل
ربع الغلة متى ولد وحلف او حلف فان حلف كانت القسمة على أربعة بعد ان كانت على ثلاثة
وان نكل صرف الموقوف الى الثلاثة وجعل كانه لم يحدث ولا اثر لا قرارهم بان الوقف لهم لانه
انما اقر وايد لك بنقد يركبهم حلفه بعد البلوغ ولان الواقف جعلهم اصلا في الاستحقاق ثم ادخل

الطريق الثالث

وطر والجامع

ارحسون ۲

المغز

حيث يتقرر صدقه لانه يعرفه وبذلك صرح الاصل فتوع لواجبه شرع اصل وفروعها اصل
اخر قدم عليهما في الشهادة فمالو كان معه مالا يكتفيه يستعمله ثم يتيم قاله صاحب الاستقفا
الباب السادس في الرجوع عن الشهادة فان رجعا الي التهود عن الشهادة قبل الحكم
بها لم يحكم بها وان اعادوها سواء كانت في عقوبة ام غيرها لان الحاكم لا يدرى اصدقوا في
الاول او في الثاني فينتفي ظن الصدق ولا يفسقون برجوعهم الا ان قالوا انهم شهداء
لزوجهم فيفسقون ولورجعوا عن شهادتهم فزاد احد واحد القذف وان قالوا غلطنا لما فيه من
القيصر وكان حقتهم التثبت كما لو رجعوا عنها بعد الحكم ورددت شهادتهم وان اعادوها لما سرفان
قالوا الحاكم بعد شهادتهم توقف عن الحكم ثم قاله له اهل فخذ على شهادتنا حكم لانهم لم يفسقوا
رجوعهم ولا بطلت اهلهم وان عرض شك فقد زال قال الا ذريعي ويشبه ان يقال يرجع
في ذلك الى اعتماد القاضى فان لم يبق عنده ريبه حكم وان دامت او دلت قرينه على تساهل
فلان قال التلميزين وينبغي ان يسالم عن سبب التوقف هل هو لشك طرا ام لا من طر لم فان
قالوا الشك طرا قال لم يفتوه فان ظهر مالا يوترع عند الحاكم لم يمنعه من اختم بلا اعادة
شهادتهم لانها صدقت عن اهل جازم والتوقف الطاري قد زال وان رجعوا عما شهدوا
به بعد الحكم وهو بان او عقد فوضا احدا اليه واستوفى ان لم يكن استوفى اذ ليس
هو ما يسقط بالشبهة حتى يتاثر بالرجوع او يصفوا به ولو ردني لم يستوف لتاثرها
بالشبهة وجوب الاحتياط فيها وان رجعوا بعد الاستقفا في قتل او زنى او حديد سات
منه او قطع بجناية او سرقة وقالوا انهم اقتضى منهم ما فعلوا واخذت منهم الدية المغضلة
موزعة على عدد ادسهم كما سرف في الحنايات ولا يقصر في اعتبار المائنة عدم معرفة محل الجناية
من المرجوم ولا قدر المحرم وعدة قال القاضى لان ذلك تفاوت يسير لا عبية به وخالف
في المهمات فقال تعيين السيف لتقدير المائنة وتختلف ما تقر وما يوجب انراوي عن روايته
خبر يوجب القود فانه لا قصاص فيه ولا دية لان الرواية لا تخص بالواقعة فلم يقصد
الراوي القتل وتقدم حد ذلك لزمهم على قتلهم ليتاين الجمع بينهما اذ قالوا اخطا في شهادتنا
فدية مخففة موزعة على عدد ادسهم فتكون في حاله لا على عاقلة كذب لان اقرارهم لا يلزم
العاقلة ما لم يقدّموا وانما خلاصتها لم يلزم العاقلة مع سكوتها وكلام الاصل في هذا امتداح لكن
ظاهر كلام كثير عدم اللزوم فيه ولا عليه لولا ادعوا انها تعرف خطاه وان عليهم الدية وانكرت
ذلك نقله الاصل عن ابن القطن ثم نقل عن ابن كجب احتمال ان لم تخلفها لانهم لو اقرروا لغروا
قال الاسنوي قد حزم الراعي في باب العاقلة بان الحاكم اذا اعترف بالخطا وكذبها عاقلة
فله تخليفه على نفي العلم فيكون الصحيح خلاف ما قاله ابن القطن فان الشاهد فرد من افراد
ما دخل ثم في علامه الهى على ان ابن القطن لم يحزم بذلك بل حكى وجهين كما حكاها الا ذري
وعنه عن حكاية الدارمي عنه قال الامام وقد يري القاضى فيما اذا قالوا اخطانا تقر برقم
لشركهم التحفظ نقله عنه الاصل واقره وحزفه المصنف لقول الاسنوي المعروف عدم التفرقة

البار السادس

فقد جزم به العقال والقاضي ابو الطيب والبندجي وبنا الصباغ والبقوي والروائي والقاضي
على جميع الاذرع من الغلايين بان هو اراد وان لا يتحقق التقوى ببل هو ارجح الى رأي
الحاكم كما قال الامام **وجوع والقاضي وحده كوجوع** فان قال فقدت الحكم بشيعة الزور
لزمه القصاص او الدية المغلظة او اخطات فدية مخففة عليه كما على عاقله كذبه **فان رجواى**
القاضي والسنود **ما قال لقما على خبر** ان قالوا انهما انما عليهما مناصفة لا اعتبار بسبب قتله
عدا وعدا قال في الاصل كذا نقله البقوي وغيره وقيل سمع انه لا يجب كمال الدية عند رجوع
وحد كما لو وجع بعض اليهود ابيه ورد القصاص بان القاضي قد يستعمل بالمباشرة فيما اذا اتفق
بغير خلاف اليهود ورد ايضا بان لا يضمن انه لا يجب كمال الدية عند رجوع اليهود وخدم مع ان ليس
كذلك **ان رجواى** ولو لم يعم عليه **روى** القصاص او الدية لا المباشرة مع كمال المستند مع
القائل **وجع المزدك** لشيء وولوقيل شهدا ثم لزمه القصاص او الدية لا بالتزكية الجا القاضي
الى الحكم القاضي الى القتل وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله علمت كذبه وبين قوله علمت فسقم
وبه صرح الامام وقال العقال محله اذا قال علمت كذبه **فان قال علمت فسقم** لم يلزم شي لا يتم
قد يصدق مع فسقم **ويوقا كل واحد من شاهد يثبت** **واخطا صاحبى فلا قصاص لا شفا**
لخصر العدا عدوان في حق كل منهما باقراره بل يلزمهما دية مغلظة او قال **احدهما يثبت**
وصاحبى احتيا قال يثبت ولا ادور **احدهما صاحبى ام لا وهو ميت او غائب لا يكره مراجعته او**
افقصر على يثبوت وقال صاحب اخطات فلا قصاص لما وسط المتقدم من الدية مغلظة
وقسط الخطي منها تخفى **وقال يثبوت** **وتقر صاحبى وهو غائب او ميت افقصر منه** او قال
كل منهما يثبوت **وكا اعلم صاحبى** او يثبوت وتقر صاحبى كما يتم بالادب او افقصر عن قوله
تقردت افقصر منها وانما عتق احدهما جدها والآخر نعهن وخطا صاحبى او خطا به
وحده او خطيها اقص من ارض لا عتراه يثبوتها جميعا لا من الثاني لان لم يعترف الا
بخط (او خطا) **رجوع احدهما وحده** **وقا يثبوت** **ان قال يثبوت اقص منه ولا اثر لقولهم**
بعد رجوعهم **لم يعلم انه يثبوت** **كثير من سما الى رجل واعترف بان قصص** **يكن قال لم اعلم انه يثبوت**
الا لفرعهم **منهم** **امام او شتم** **بها دية بعيلة عن العلم** **فيكون شبهه** **عد لا تتفا تخفى على**
العدوان **فعلهم** **واجبه** **في ما لهم** **توجب** **ثلاث سنين** **الا ان يقد** **فم العاقلة** **فوجب عليها ولو**
رجعا عن شهدا **تتما بما يوجب** **الخرق بين الزوجين** **بعد تقر نقي القاضي بينهما** **ببينة**
بطلاق او رضاع او لعان او عواها **عزما** **لزوج لانها هو ما عليه ما يتفق** **كما لو شهدا**
بعق **عبد** **ثم رجعا** **فغير مان** **مثل المثل** **ولو قبل** **او بعد** **ابرا** **الزوجة** **زوجها**
عن المهر **نظر الى بدل البضع** **المعقوب بالشهادة** **اذ النظر في الاتفاق الى الخلق لا الى ما**
قام به على المستحق **سوا دفع البها** **الزوج** **المهرام** **لا خلاف** **نظير** **في الدين** **لا يفرمان**
قبل دفعه **لان الحيلولة هنا قد حقت** **كما لو شهدا** **بطلاق** **وقررت** **لمعوضة** **قبل**
دخول **وحكم القاضي** **بالطلاق** **ثم رجعا** **فانما يفرمان** **مهر المثل** **وكذا لو لم يثبت** **بالفرق**

لانها فتا على الزوج البضع والمقروح بالادب من زباده وهي مضمومة بالاولى مما
في الاصل من انما لو شهدا بطلاق معوضة قبل الدخول والفرق وقضى القاضي بالطلا
والسعة ثم رجعا عن مهر المثل دون المتعة **ولو رجعا عن شهدا** **في طلاق رجعي**
فلا عزم **عليهما حتى تنقضي** **العدة** **لانها لم يفتوا على الزوج شيئا لعدته على المراجعة**
فان لم يراجعا حتى انقضت **عدتهما** **عزما** **كما في التباين** **قال** **الليثي** **وهذا** **غير معتد**
والاصح **المعتد** **انما لا يفرمان** **شيئا** **اذ** **المكن** **الزوج** **الرجعة** **فتركها** **باحتياله** **وقد سفت**
فيما قاله **لان** **الامتناع** **من تدرك** **دفع** **ما يعرض** **محنة** **الغير** **لا يستقط** **الضمان** **كما لو**
جرح **شاة** **غيره** **فلم** **يدعها** **ما** **الحكام** **مع** **التن** **منه** **حتى** **ماتت** **ولو عزما** **لرجوعهما** **عن**
شهدا **تتما** **بعد الحكم** **في الطلاق** **ثم قاض** **بينه** **فقدت** **ان** **لا تباح** **بين الزوجين** **استردا**
ما عزما **لان** **بشهادة** **ان شهدا** **تتما** **لم تقوى** **على** **الزوج** **شيئا** **او شهدا** **ان تزوجا** **بالب**
ودخل **بها** **ثم رجعا** **بعد الحكم** **عزما** **لها** **ما** **انقض** **عن مهر** **شهادة** **ان كان** **الالف** **دون**
علاف **ما لو رجعا** **قبل الدخول** **لا يفرمان** **شيئا** **كما نقله** **بن الصباغ** **عن بعضهم** **ثم قال** **ينبغي**
انما **اذا رجعا** **قبل الدخول** **ثم دخل بها** **يفرمان** **ما** **انقض** **وهو ما** **اطلقه** **من كح** **وهذا** **البحث**
فقله **الاصل** **عنه** **ولم** **ينقل** **عنه** **منقول** **وقيل** **لا عزم** **عليهما** **مطلقا** **لانها** **لم** **يتلفا** **شيئا**
بل **المتلف** **هو** **الزوج** **وترجيح** **الاقل** **من** **زيادة** **المصنف** **وقال** **الزركلي** **الراجح**
الثاني **وهو** **الذي** **اورده** **الشيخ** **ابو** **علي** **عكي** **في** **شرح** **عن** **المهذب** **او** **شهدا** **ان**
طلقا **اي** **زوجته** **واعقرا** **اي** **امته** **بالب** **دمهرها** **او قيمتها** **فان** **ثم رجعا** **بعد الحكم**
عزما **لها** **وقيل** **يفرمان** **مهر المثل** **والقيمة** **كما لو لم يذ** **كرا** **عوضا** **ولما** **الالف** **لم** **تخفوط**
لها **ان** **قيمتها** **لان** **لا بدعية** **والا** **فقير** **عندها** **حتى** **يدعيه** **والنظر** **في** **الترجيح** **من** **له**
زيادة **لحق** **فقيه** **ما** **مقر** **قربا** **في** **المقرب** **بالبينة** **وترجيح** **القاضي** **كما** **فيه** **عليه** **الاذري**
ومني **قالوا** **او** **يجزم** **الاراضي** **على** **ان** **الرافعي** **اشار** **الي** **لها** **يفرمان** **في** **مسئلة** **العق**
كل **القيمة** **وفرقت** **بينها** **وبين** **مسئلة** **الطلاق** **بان** **العبد** **يودي** **من** **كسبه** **وهو** **السيد** **والزوجة**
خلافه **او** **شهدا** **بعق** **لوفيق** **ولو** **لا** **م ولد** **ثم رجعا** **بعد الحكم** **عزما** **لها** **القيمة** **والعين** **فيها** **بوقت**
الشهادة **كانت** **لهم** **الرواي** **عن** **بن** **القاص** **وهو** **محمول** **على** **ما** **اذا** **النقل** **بالحكم** **لان** **وقت** **نفوذ**
العق **وبه** **غير** **الماوردي** **على** **احد** **وجهين** **ثانيهما** **اعتبار** **الحرق** **قيمة** **من** **وقت** **الحكم** **الي** **وقت**
الرجوع **وظاهر** **ان** **قيمة** **ام** **الولد** **والمدبر** **تؤخذ** **منها** **للمحيلة** **حتى** **يستردا** **ها** **بعد موت**
السيد **كما لو** **غصبا** **تؤخذ** **قيمتها** **للمحيلة** **بنه** **عليه** **بن** **الرفقة** **ومرط** **لا** **استردا** **ها** **في** **المدبر**
ان **تخرج** **من** **الثلث** **فان** **خرج** **منه** **بقيته** **استرد** **وقد** **ما** **خرج** **او** **شهدا** **بالب** **او** **بالب**
ثم رجعا **بعد الحكم** **عزما** **لها** **القيمة** **بعد الموت** **لا قبله** **لان** **المدة** **انما** **يزول** **بعده** **او** **شهدا** **بالب**
طلاق **او** **عق** **نصفه** **ثم رجعا** **بعد الحكم** **بالب** **وجود** **النصف** **يفرمان** **المهر** **او** **القيمة** **لا قبله** **لما**
مرا **او** **شهدا** **بالب** **لوفيق** **ثم رجعا** **بعد الحكم** **عق** **بالب** **اذا** **ظاهر** **ان** **يفرمان** **القيمة** **كلها** **لان**

المودي من كسبه وهو لسيك او يقض الخيوم عنها لانه الفات وجهان قال الزركشي اشبهما الثاني
وعزاه الدارمي لان سرتج ولم يحك عليه او شهد الله وقفه على سرتج او حجة عامة او على معين
كما اعضاء كلام الروياني والدارمي وغيرهما او انه جعل ثمانية اربعة ثم رجعا بعد الحكم **فالقضية**
بغير ما بها وبغير ما لدى ما شهد عليه به لاخر ولو كان عينا ثم حكم به وعزمه له وفي نسخة ودفعه
ثم رجعا لانها لو فعلية بشهادتهما ما عزمه وبغير ما له عاقلة شهدا على من حملت عنه بحياة او جت
مالا وحكم بها وعزمت ثم رجعا وبغير ما فيها اذا شهدا على شريك مؤسرا بان اعتق نصيبه في
ريق مشترك وحكم به ثم رجعا فيه ما اعتق بالاعتاق لشريك وهو العتق وقيمة سرابه
اي المقتضى بمعنى الاعتاق للشريك الاخر وان رجع فزوج او اصول عن ثمة ذهبا بعد الحكم
بشهادة الفروع غرموا او رجع كل منهما فالفروع اي فالفارم الفروع فقط لانهم يكررون
اشهاد الاصول ويقولون حذونا فيما قلنا واحكم وقع بشهادتهما وعزمت في شهادة الزور
باعتزافه اذا لم يقض منه بان لم يلزمه برجوعه قصاص ولا حد ودخل التقدير فيه اي في
القصاص والحدان ففرض منه ولو استوفى الشهود ولم يشهدا مالا ثم رجعوا لهما او
شهدا باقاه من عقد وحكم به ثم رجعا فلا عزم عليهما لانهما ان الفارم عاد اليه ما عزمه وهذا
من زيادته فزوج لو لم يقولوا رجعا لكن قامت بينة برجوعهما لم يفرض ما قال الماوردي لان
الحق باق على المشهود وعليه فصل اذا رجعوا عن حكمهم بالسرية سواء رجعوا معا ام
مرتبا وسواء كانوا اقل الحجة ام زادوا او رجع بعضهم **فصل في ارجاع فلا عزم ولا قصاص على**
الراجعة وان قالوا تعذر القيام بالحجة من بقي من رجوعهما فيما ثبتت بشهادته الا واحد اخر
النصف لا القسط حسب عدد الراوس لبقا لنصف الحجة وعلى امرتين رجعتا مع رجل نصف
على كل منهما ربع لانها نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي وعليه اي الرجل اذا رجع مع نسا
اربعة في رضاء او غيره مما ثبتت لخص النساء وعليهن ثلثه اذ كل شئ من رجل ورجل
الشهادة ستفرد بها النساء فلا يتعين الرجل للنصف فان رجع هو او ثنتان منهم فلا عزم على
الراجع لبقا الحجة وعلى امرتين رجعتا مع رجل نصف وعليه اذا شهد مع ثلثي ذلك ثم رجعا
سدس وعلى كل ثلثين سدس فان رجع منهم ثمان او هو ولو مع ستة فلا عزم على الراجع
لبقا الحجة وان رجع مع سبع عزموا الثلث لبطان ربع الحجة او رجع كلهم ووجه عزم
نصف او رجع هو مع ثمان عزموا النصف لبقا لنصف الحجة فيها او مع سبع عزموا ثلثه ارباع
وهو كما مر من قبله مثل ما علمنا وان كانت اي شهادته الرجل والنساء ما رجع ورجع او مع
ثمان عزموا النصف دون من بقا على انه لا يثبت بشهادتين الا نصف الحق وقد بقي من ثمة
ثم به ذلك او رجع مع تسع فعليه نصف ومن عليهن رجع لبقا ربع الحجة وان شهدوا باحصانه
اي شخص وشهد اخرين بزناه فزوج او شهدوا بالصفقة المعلن بها طلاق او عتق وشهد
اخرين بتعلق ذلك فطلقا وعتقت ثم رجعوا كلهم فلا عزم على شهود الاحصان بما يوجب
عقوبة على الزاني وانما وصفوا صفة كمال وشهدا دهم في الصفه شرط لا سبب والحكم انما يقض
الى

عزم
ن

الى النسب لا الى الشرط على الاصح هذا ما صححه الاصل تبعاً للبغوي قال الاسوي والمعروف
بغيره فقد صححه الماوردي والبيدجي والخرجاني انتهى وقال البلقيني انه لا راجح وقد مر ان
المزك يفرم فثمود الاحصان والصفه كل ذلك بل اولى وبما بان المزك معنى لشاهد
المقتب في القتل ومقتوله خلاف الشاهد بالاحصان او الصفه وان شهدا رجعة على شخص
باربع مائة فزوج واحد منهم مائة واخر عن مائتين والثالث عن ثلث مائة والرابع عن
اربعة مائة فالزوج الذي لا يبقى معه حجة عن مائتين فقط اي دون المئتين الاخرين لبقا
الحجة بينهما فاما ثمة ثمة الاربعه بالتقادم وثلاثة ارباع مائة بغير ما عزموا الاول بالسرية
لا اختصاصهم بالرجوع عنها والربع الاخره لا رجوع فيه لبقا ربع الحجة قال البلقيني الصحيح ان
الثلاثة انما يفرمون نصف المائة وما ذكرنا ما ياتي على الضعيف القابل بان كلامهم بغير حصته
بما رجع عنه وما قاله متعين فعليه النصف الاخره عزم فيه فصل اذا حكم لخاصة بغيره
فما نوا سرور دين في ثمة دهم بغيره اوردق او فسق او غيرها فقد سبق بند اي حكم يقض
بغيره انا نتبين لانه فسق المطلبه بشهادتهم ووجه المعقده بها اتمه فان استوفى بها
قطع او قتل او حد او تقصير فعلى عاقلة القاضي الضمان ولو في حد لله تعالى لتقريبه بترك
الحق التام عن حال الشهود سواء استوفاه المدعي ولو يبايعة ام القاضي فلا ضمان على الذي
لانه يقول استوفيت حتى فان كاف المحكوم به ما لا ولو تألفا صفته المحكوم له وان تلف
بانه سماويه ومرتقوا بينه وبين الانلاف كالقصاص حيث لا عزم عليه فيه بان الانلاف
انما يضمن اذا وقع على وجه التقدي وحكم القاضي اخرجته عن التقدي واما المال فاذا
حصل بيد انسان بغير حق كان مضمونا وان لم يوجد منه تعدد لو كان المحكوم له محسرا
قادر الاصل او غايها عزم القاضي للمحكوم عليه لا عاقلة لان ذلك ليس بدل نفس حتى يتعلق
بها ورجع به على المحكوم له اذا اشترى او حضره عزم على الشهود لانهم يابون على ثمة دهم
في اعون صدق خلاف الراجعين ولا على المزكين لان الحكم غير مبني على ثمة دهم مع انهم يبع
للشهود **كتاب الدعوى** يقع التواد وكسرها والساق الدعوى لغة الطلب
وسه قوله تعالى ولم يابدعوت والفتا للتأنيث وشرعا اخبار عن وجوب حق الخبر على غير
عند حاكم والبيد الشهود وسواها لانهم يتبين الحق والاصل في ذلك اخبار كغير مسلم لو لم يخط
الناس بدعواه دعا ناس دما رجال واموالهم ولعن البيهقي على المدعي عليه وروي البيهقي
باسناد حسن ولعن البيد على المدعي والبيد على ما انكروا المدعي فيه اجاب المدعي ضعيف
لدعواه خلاف الاصل فكلت الحجة القوية وجاب المنكر قوي فاكفي فيه بالحجة الضعيفة
وفيه ابواب سبعة الاول في الدعوى وفيه سبعة الاول في موجب الرفع الى القاضي
فان كان الحق عتق كعتق مملوك خذ قذف الشئ الى الرفع فيها الى القاضي ولا يستقل
صاحبها باستيفائها لفظ حظرها كمال النكاح والطلاق والرجعة وغيرها من سائر العقود
والفسوخ نعم قال الماوردي وجب له تقصيرا وحذف وكان في يديه تعدد عن السلب

عزم
ن

له استيفاءه وقال بن عبد السلام في او اخر متواضع لو ان فرد حيث لا يرى ينبغي ان لا يمنع
من المورد لا سيما اذا عجز عن اتيانه وفدت هذه في باب استيفاء المصايب وكذا من لم يزل
منه من **رجعي** بالخذلها استقلالاً فتنة تشترط معنى انه يجب فيه الرفع الى القاضي كتمسكه
من المخاصم به بغير اثمان فتنة خلاف ما اذا لم يخشها فله الاستقلال باخذها وكان له دين
على من عجز عن تمسكه او اديبه به به ليو ديه وليس له ان ياخذ شيئا من ماله لان الخيار في تعيين
المال المدفوع الى المدين فان حالها وحذ من ماله شيئا رده اليه ان بقي فان تلت عنده
منه فان اتفقا اي الحان جارا للعاص وان كان الذي يبيع مقر ما مل به وشكر له يحتاج
في اخذ الحق منه اي بيعة وتخليف اخذ من ماله استقلالاً وان كان له بينه او برجوا قران
لو رفعه الى القاضي **جنس حقه فان لم يكن** فحين ولا يجب الرفع الى القاضي لجنس حقه حذ
من عالم ما يكتيك فو لذكر بالمعروف وكان في الرفع اليه مشقة وموتة وتضييع زمان وتعيين
في اخذ غير الجنس تقديم التقد على غيره فقله بن الرفعة عن المتوي واقته قال الاشوي وهو
واضح قال الاذري ويبيح تقديم اخذ غير الامة عليها احتياطاً للابضاع قال البلقي ولو
كان المدين محجوراً عليه بفلس او ميتاً وعليه دين فلا ياخذ الا قدر حصته بالمفاديه ان
علمها وشجوا زاله اي لا خذ الحرز ان لم يصل اليه لايه اي بالقب السائل لكر الباب
لان استحق شيئا استحق الوصول اليه بلا اثمان عليه كما في دفع الصايل قال الملقى ومجده اذا
كان الحرز للمدين وغير موهون وان لا يكون محجوراً عليه بفلس لمصلحة حق الغرماء ومثله
سائر ما سأل في حق الغير كاحاقه ووصية بمنفعة قاله الاذري قال القاضي ولو وكل بذلك
اجنبياً لم يحز ولو فعل ضمن ثم **بها** الجنس الماخوذ ان جنس حقه بد لاعتنه قال الاسوي
وقصته انه لا يملكه مجرد اخذه وليس كذلك وجهه ان هذا العقل انما يجوز له بعد
اخذ حقه بلا شك ولهذا قال الرومان ويبيع لو اخذه لكونه هنا حقه لم يحزوا اذا وجد
القصدم مقارناً للاخذ كفي ولا حاجة الى اشتراطه بعد ذلك ولهذا قال الامام فان قصد
اخذ حقه ملكه وقال البغوي ياد اخذ جنس حقه ملكه انتهى ووافقه الاذري ثم قال
معنى تملكه ويصرف فيه في نفسه او نائبه **ان لم يطبع القاضي** معتمداً بتقدير الطأ
على الحال **يع** اي غير جنس حقه لان المدين باشتاعه سلطه على البيع كالاخذ وليس
له تملكه وان كان قد رخصه فان اطلع عليه القاضي لم يبعه الا باذنه قال البلقي ولعله
فيما اذا لم يحصل موته ومثقه فوق العادة والا فلا يبعد ان يستقل بالبيع كما يستقل باخذ
الجنس وغيره وفيه الاصل جواز بيعه استقلالاً بعدم البيعة ايضا وقصته انه لا يستقل
به ايضا مع وجودها وحته بمضمون وقال بل هو اولى من علم القاضي لان الحكم بما لم يملك
فيه خلافاً بما وانما يبيع **بالتقدي** اي بتقدير البلد وان كان غير جنس حقه **بالتقدي** اي
اي جنس حقه **لم يكن** اي بتقدير البلد ويلبي ان يبادر الى بيع ما اخذ حقه كما كان
ان قصور فيه وتلف الماخوذ منه **بأد** من قيمه من حين اخذه الى حين تلفه
كالعاص

خالفه

ه كالعاصب وهو موقوف عليه قبل بيعه لانه اخذه لغرضه كالمستام بل اولى لعدم اذنت
المالك ولان المصطرا اذا اخذ ثوب غيره لدفع الحر وتلف في يده ضمنه وكذا اذا
اعطاه الاولي او نقصته قيمته ضمن نفسه **العقد** لا بد اي الماخوذ فلا يضمن نقص
قيمته كالعاصب **وانما** اي يبيع لما ليس من جنس حقه او التمسك بجنس حقه ملك **المالك**
وقوله كالمروضة او التمسك جارعي طريقته من انه لا يملك جنس حقه فخره الاخذ وقد قدم
رويه فان باعه الاخذ وتكلمت ثم وقام المديون دينه راليه **بتمسكه** كالمالك
المعصوب الي المفسوب منه وقدم يملك المفسوب منه من ما ظهر به من جنس المفسوب
من مال المخاصم فانه يرد قيمة ما اخذه وباعه لكن يبيع الاخذ هنا ولذكر الثمن نزل
منزلة دفع الغريم وما دام المفسوب باقياً فهو المستحق والقيمة تؤخذ بالحيولة فاذا رد
العين رد القيمة كما لو دفع القيمة بنفسه وهنا المستحق الدين فاذا باع واخذ في يده ان لا
يرد شيئا ولا يعطى شيئا وقد خذ الاصل بعد نقله ما مر من الامام **فان اخذ** من مال غيره **بأد**
حقه وقدره اي واخذ قد رده فقط **مكرر** فمن الزيد بقدره باخذه **ولا** اي وان لم يكن
اخذ قد رخصه فقط فلا يضمنه لانه لم ياخذ حقه مع العذر بخلاف قدر حقه **والاستناع**
بالمأخوذ بقدر قيمته اجرة مثله وان قدر ربيع قدر حقه فقط **بأد** الجحبه واخذ من ثمنه قدر
حقه **ورد** ما رده عليه الى غريمه **بغيره** وكما وان لم يتقد رده لباغ منه بقدر حقه
ورد ما رده اذ كان كذلك **بمكرر** من صراح لا تخاد الجنس مع استناب بعض حقه
لا عكسه وقيمة الصراح اخبر لا يتأفق حقه **فليس** بآدم **بشعري** بها **دراهم** مكس
و **بملكها** فلا يبيعها بدراهم مكس لا متفادلاً للربا ولا متساوياً اي وقيمتها اكثر كما هو
القالب للاحتجاف بالتعزيم وله **الاخر** من ما عزم عن حقه كان يكون لزيد على عمرو دين
ولعمرو على بكر مثله فلو يرد ان ياخذ من مال بكر ماله على عمرو وان **الغريم** **اقترانه**
اي اقتران غريم الغريم له او محمد غريم الغريم استحقاق رب الدين على الغريم بشرط ان لا
يقتصر على الغريم وان يكون غريم الغريم جاحداً او متنعاً ايضا وعلى الاستناع حمل الاقتران
الذ كورد في المتن ولا منافاه بينه وبين الشرط الاخير وظاهرهما قال بعضهم انه يلزم الاخذ
ان يعلم الغريم انه اخذ من مال غريمه حتى اذا اطالبه الغريم بعد كان هو الظالم وله استيفاء
دين له على اخذ واحد له **لشبهه** ودين اخذ له عليه **تقدي** اي ادا ولم يعلموا اداه ودين
محمد من محمد اي ولا حد الغريمين اذا كان له على الاخر مثل ماله عليه او اخبر منه محمد حق
الاخران محمد الاخر حقه ليحصل التقاض وان اختلف الجنس ولم يكن من التقدين للظرف
فان كان له عليه دون مالاخر عليه محمد من حقه بقدر المسألة **الثانية** في حد المدعي
والمدعي عليه وهو اي المدعي من مخالف قوله **الظاهر** المدعي عليه من يوافقه ولذا
حيث السنة على المدعي لا ينافي من العمن التي جعلت على المنكر ليخبر صنف جاب المدعي
لقوة حجته وصنف حجة المنكر لقوة جانبها كاسم الاستاذة اليه وهذه القاعدة تخرج الى

لا وجه للاخذ بالحق لا قبل من سمعه ثوب عنه اي عنده قاله الاصل المسند في هذه المسئلة
حين من قام بينه بما ادعاه لانه تكليف حجة بعد قيام حجة ولا نه كالطعن في الشهود ونظائر
قوله تعالى واستشهدوا شهودهم ان ادعى احدهم ان الحق ابراهيم او اسحق او يعقوب
وقالوا لا نعلم ما كان من قبل اقامة البينة وكذا احدها ان كان ذلك بان معنى زمن مكانه
فيحلف المدعي في نفسه وهو انه ما تأذي منه الحق ولا ابراهيم منه ولا باعه له ولا وهبه اياه
ان ادعى بعد ذلك حجة وفي ذلك قبله فلا حلف لثبوت الحق على خصمه بالحكم وهذا ما عني
في اصل الروضة والرافعي في الشرح الصغير ونقله في الكسر عن البغوي واختار الادرك
انه حكاه لانه لو اقر نفع خصمه وهو مقتضى اطلاق المنهاج كاصله وكذا اختار الزركشي قال
وما نقله الرافعي عن البغوي نقل عنه في باب القضاء على الغائب خلافه قال وما نقله عنه هنا
من تصرف البغوي بدليل قوله في فتاويه انه الامح عتدي تنبيهه اطلق ورد على اطلاق الادا
ما قالوه من ان الاجير على الا لو قال فكيف قد حجت قبل قوله لا يابيه ولا يمتنع وقد توقف
في قبول قوله بلدين وان ادعى علمه بنفسه الشهود او كذبهم فلم ينعقد انه لا يعلم ذلك لانه
لو اقر به لم ينعقد وكذا ان ادعى عليه بكل ما لو اقر به لنعقد كان ادعى اقراره لم يكن اي
بالمدعي به او ادعى عليه وقد اذ ادخله انه قد حلفه من قبلها او سال القادفي وقد
اذا ائتمن في حقه حلف المقتد في آثم ما زني او حلف وارثه انه ما علمه في حقه حلف
في الكل لكن محل في الثانية اذا ادعى انه حلفه عند قاض اخر فان ادعى انه حلفه عند
قاض اخر فان ادعى انه حلفه عند قاض فان ذكره القاض لم يحلفه ولا اطلعه كما سيأتي
في اخر الباب الثالث وقوله فلم يحلفه في الكل ايضا ولا في حلفه انما عني ولا يشهد
وان كان ينفع الخصم تكذيبهما انفسهما لما مر ان منصفهما في الحلف في حلفه اي الخصم
انما ما ابراه من هذه الدعوى وجهان احدهما انه لا توافر انه لا دعوى له عليه بوي
وثانيها لا وصح في الشرح الصغير وهو مقتضى كلام الاصل لان الابرأ عن الدعوى لا يعني
له الاستصواب على انكاد وان باطل وان قال في بيته وان الحق استفسر ان كان
ان لا تدرى انتم انتم ما ليس بدافع دافعا خلاف ما اذا كان عاديا في حقه حلفه للدفع
من اذا ابراه او غيره مدعى ثلاثين الايام بعد لانها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها وتقيم
البينة يحتاج الي ثلثها لاحتمار البينة واستشباتها في ما حلفت تحلفته ولو ما دلو بعد الثلاثين
وسال القاضي حلف المدعي على نحو الابرأ اجابه اليه ليس في الحال ولا يكلف توفيقه الدين
او لا خلاف قوله للوكيل الذي ابرأه موكله حيث يستوفى منه الحق ولا يجر الى حضور الموكل
وحلفه لعظم الضرر بالتأخير ان لم يات ببينة ثم ادعى حجة اخرى في انقضائه او
في انقضائه من دعواه واذا في بيته بعد الثلاثين ولم يعد اهل ثلاثه فله الاذاعي
عن الماوردي المسئلة في دعوى المدعي بالتفصيل لها كما سبق في بابها فقط
وان كان المقود عليا مة لان المقصود منه المال وهو اخف حضانة النكاح وهذا لا يعتبر فيه
الاشهاد

الاشهاد بخلاف النكاح وقيل لا يشترط وصفه بالصحة والبرصيح بالترجيح من زيادته ونقصه
في دعوى النكاح انما ادعى ابتداء او دوامه ان يقول تزوجتها بولي وشاهدتي ويضمنه
باعتداله ويصف المرأة بالزوجه بالنكاح حيث بشرطه رضاها بان كانت غير مجبنة والولي بال
اهل الدولة الا ان يكون ولا يثبت بالشوكة والمعتد الصحة للاحتياط في النكاح كالدم قال
البغوي ويستثنى من ذلك النكحة الكفار فيمكن في الدعوى بها ان يقول هذا زوجتي وان ادعى
استتم ارتكاجها بعد الاسلام ذكر ما يقتضي تقريره حينئذ ولا بد فيها اذا كان سفيها او عبدا من
قوله تكتمها باذن ولي او مالي اما دعوى المال فيمكن فيها بالاطلاق لان اسباب تحصيله لا تخص
فيتحقق ضبطها وانهم كلامه ما صرح به الاصل انه لا يشترط تعيين الولي والشاهدين ولا التقرن
لعدم الموانع لان الاصل عدمها ولتكثر بها ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح كذلك تبعا لدعوى
وقيل يشترط عدم علم الغزاة بان يقولوا ولا تعلم انه فارقتها او هي اليوم زوجته وهذا
نقله الاصل عن فتاوي القفال واقره فتعنيف المصنف له من تصرفه وكانه فاسد بما ياتي
عقبه لكن ذاك في الشهادة بالانكاح وهذا في الشهادة بنفس النكاح وبينهما فرق
ظاهر فالدرجة انما يصح معمول به ولا يشترط تفصيل في اقرارها بالنكاح لانها لا تترأ الا عن حقيق
ومقدم فيه كلام في النكاح وكذا قول شهوده لا ينعقد فارق ما ادر اليوم زوجته وتعرفت
وجوبان في دعوى نكاح الامة مع ما مر من عن سهر الحنف وحرف الوقت المشترطين في جواز نكاح
الامة ولكنهما مسلمة اذا كان مسلما ولو عبدا لان الزوج حشا لها والدعوى بالنكاح يكون
اما على المرأة او على وليها الحبر بنا على صحة اقرارها به وقد سبق ذلك في مسئلة تزويج الوليد
المرأة تخصيص المسئلة بامر المحلصة مع دعوى المرأة النكاح بالتفصيل كما نفع عليه في الام ولو
لم يبق الحق من حقوق النكاح لان النكاح وان كان حقا للزوج فهو مقصود لها ايضا فنشئ ونقول
به الحق فلو انكس النكاح فلا قائل به هو كسوة فقيم البينة وحينئذ يتم اليه ان اعترف
بالنكاح بعد ان كان له وشبه قبول رجوعه عن الانكار بما اذا قالت انقمت عدل قبل الرجوع
ثم قالت غلطت فانه يقبل رجوعها وان حلف حيث لا يثبت له لم يلزم شي وحينئذ فله ان ينكحها
واربعاسواها وليس لها ان تنكح زوجا غيره وان ادفع النكاح ظاهرا حق فارقها بطلاق او
غيره فليرق به الحائض ليقول ان كنت تكتمها في طلق ليحل لها النكاح وان نكل عن اليمين
حلفت واستخفت المهر والتفقت وغيرهما من حقوق الزوجية وبهاج للزوج وطهرها فقد قال
الماوردي اذا حلفت حكم لها عليه بالزوجية وحل له التمتع بها وان ائخر العقد اذ لا يجوز ان حكم
عليه بالنكاح وحكم عليه بتزويج التمتع والظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر او فيما اذا زال عنه
طن حرمتها وحكم عليه بتزويج التمتع والظاهر ان مراده جواز ذلك في الظاهر او فيما اذا زال عنه
طن حرمتها فله ان يزوجها في نكاح اسراة في زوج فله ان يزوجها في نكاح اسراة في زوج فله ان يزوجها
حت اليد وهذا التعليل حري على الغالب اذ الامة كالحرية في ذلك فلو قالوا لان الزوجة لا
تدخل تحت يد الزوج كان ادعى فلو تعارضت بينهما بان ارضا تنازع واحد او اطلقا او

الخامسة

سرع

اطلعت احد بها وأرخت الأخرى **سقطت** إذا ترجع أحدهما على الأخرى في الأولى ولا
تأخر بينهما في الأخرى لاحتمال توافقهما في التاريخ **وإن ساق** لا أحدهما قدم السابق تاريخا
كالواقم كل منهما بينة بنكاح خليفه **وتقدم البينة بالنكاح في بيته** لا قرارها به كالأوراق زيد يعين
لوجله فاقام بينه بذلك **واقام آخر بينه** ان زيد اعصمها متى فان الثانية تقدم وذلك لان
بينه النكاح والغيب تشهد تحقق وبينه الاقرار تشهد باخبار كمثل الصدق والحذب وتبينه
انه لا فرق بين تقديم بينة النكاح وتأخيرها وقضية تعليل السجوى ان اقرارها بالزوجه بعد قيام
البينة عليها لو احدى لا سمح انه لو تقدمت بينة الاقرار قدمت وبه صرح في فتاوى وموسياتي قل
عنه تبيل الباب السابع فان اقرت لاحدهما بالنكاح ولا بينة لاحدهما كما سبق في النكاح فيما لو زوجها
وليان باثني وادعى كل منهما سبق نكاحه وان ادعت ذات ولد على رجل واعترف بالولد دون
النكاح بان قال هو وولدي او ولدي من غيرها لم يثبت النكاح فان قال هو ولدي منها لم يثبت
نكاح لان الاعتراف بالنسب اعتراف بالانسابه ظاهرا وهي تقتضي المهر ولا محل على استدخال
المالانه نادوا وان اقر بها بالنكاح وقالت كنت مفوضة لزمه الفرض لها ان لم يطاها وان وطىها
فمهر المثل وان انكر النكاح والغيب صدق بميمه كما صرح به الاصل المسئلة السادسة لو ادعى
تخصر رق بالغ فقال يا حوا لا اجل ولم يسبق منه اقرار بصدق بينه وان تدادولته
الايدي وسبق من مدي رقه مريمه تدل على الرق ظاهرا كما استخردام واجارة قبل بلوغه
لان اليد والقرق انما يدلان على الملك فيما هو مال في نفسه وهذا خلافا لان الاصل الحرية
وخروج بقوله انا حر الاصل ما لو قال انا عتيق وسياقي ما لو قال انا عبد فلان فالصديق
السيدة عترة العبد بالرق وان ما ثبت عليه امرق اليد واليد عليه السيد فلا يستقل
بدعواه خلافا في مسلمتنا فانه لم يعترف بذلك والاصل الحرية فان حلف البالغ على نفي
الرق وقد اشتراه المدي من غيره رجع المدي على بايوعه باليمن ولو اعترف بحالة كفوته
برقه وقال انه ذمه على وجه الخصومة او اعتمد في اعترافه به ظاهر البدوان قال
البالغ لمن هو في بين اعتقني متى باليمن لك او اعتقني طوبى بالبينة فلا يعقل قوله لان الاصل
عدم الاعتاق وان ادعى رق صغير في يده ولو ميمه اصدق ان لم يلقظه كالأوراق على الملك
في دابته او ثوب في يده ولا بد من ميمه كخبر شتان الحرية لان النقطة فلا يصدر الا
بينه فاذ بلغ بعد تصديق مومي رقه وانكر الرق لم يصدر **لا بينة** لسبق الحكم بالرق
اما اذا ادعى رق صغير ليس في يده فلا يصدر **لا بينة** لان الاصل عدم الملك **علا** لا بينة لان
الظاهر عدم استرقاق الحر والاحوط ان لا يسري الا بعد اعترافه بالرق لمن سمعه خرجا
من الخلاف في ذلك وما نقل من تخريم وطى السراري حتى يحسن ويقسم محمول على تحقيق
سيمم من المسئلة السابعة لا تسع بدعوى **بدعوى** موجد وان كان به بينه اذ لا يتعلق بها الزام
ومطالبة في الحال ولا حال على من اعترف المدي باعساره نعم ان كان الموجد في عقد لم يقد
بدعواه به تعميم العقد سمعت قاله الماوردي قال وتسع ايضا بدعوى يعفده موجد وبعضه حال
ويكون

ويكون الموجد تبعا للحال وكلام غير يقتضيه **وتسرع** باستيراد وتدير وتعليق عتق بصفه ولو
مجد العرض على البيع لا يباحقون ناجن وسناني الاحيوتات في التدبير ايضا **دعوى** من
ادعى دينيا محمدا لم يكن له الاجل **لا يلزم** من تسليمه لان وحلف عليه وقوله ولم يذكر الاجل من زاد
وهو يتبع للدعوى لان الدعوى بالموجد لا تسرع كما مر في حوازل النكاح استحقاقه اي المدي الذي
بان يقول لا شيء له على **تيمان** قال الزركشي المذهب المتع كما حكاها شريح الرويان عن جده
اقر له خصمه عند الحاضم بنوب مثلا وادعى دفعه فلم يخلفه انه لا يلزمه تسليمه اي المدي
ثم بعد خليفه يفتنع منه **بالقيمة** وان تدل وحلف المدي على بقايه طالعه به **باب**
الثاني في جواب الدعوى اذا سكنت المدي عليه عن جواب الدعوى واصر على ذلك
مقلنا خلا عن اليمين وردت اليمين على المدي فان قال له المدي عليه في مخرج من دعواه
اولت على اخر ما ادعيت **والحق** مودي اي الحق ان يودي او لو لم يدر على اخر من مال فليس
باقرار له لاحتمال الخروج في الاول بالانكار وان يريد في الثانية فليس من الحق عدي ما تحقق
له اكثر ما ادعيت وان المعنى في الثالثة حيث يكون حقا فاما انا فبني وان يريد في الرابعة
لا يستهزا وان لم يدر حمة وحقا اكثر من مال فولا باقراره في الرابعة الاحتمال **ان اراد**
الرمة والصرامة فان قال لم يدر على ما اكثر ما ادعيت فاقترار لم يدر ويفسر ويقتل
تفسيره باقل ما ادعى به عليه تنزيلا على كثرة البركة او الرغبة كما مر في الاقرار فصل فيه
مسائل **الاولى** لو ادعى عليه غير عتق فقال لا يلزمي لم يكن في الجواب لم يقل معه **ولا شيء**
منها وكذا استخلف لان مدعيها مدع لها ولكل حزم من اجزاها فلا يطابق الجواب والحلف ودعاه
ولان قوله لا يلزمي العترة لا يستلزم نفي ساير اجزاها **باب** الحلف بعد استخلافه على ما ذكر
الاعلى نفي عتق لم يلزمه بتماها **وعند** كمالا ما دونه **والمدعي** الاولي قول اصله فلم يدعى ان
حلف على استحقاق ما دونه **والمدعي** ان لم يجد دعوى به وبطالته به الا اي لكن ان كان المدعي
عليه عن القرض لعش و قد اقرض القاضى ان حلف مدعي عليه اي خليفه على عرض القرض
عليها ولم يرد ولا شيء منها فليس المدي ان حلف على استحقاق ما دونه **والمدعي** ان لم يجد دعوى ونقول
المدي عليه انما نكل عن عتق والناكل عنها لا يكون ناكلا عن بعضها هذا اذا لم يسندها الى عقد
خلاف ما اذا اسندها اليه وهو ما ذكره بقوله **ولو اقرض** له **تحتي** او يعقني دارك بعشرة
تحتي ما تحتك **وما تحتك** بعشرة كبر لان المدي للنكاح او البيع بعشرة غير مدع له بمادونه
فان نكل عن اليمين لم يكن لها ان حلف على الاقل من عشرة لانه ينافي ما ادعته او **لا بدعوى**
حديث فلها ان حلف لنكوله والقصرح مسئلة البيع من زيادته وان ادعى ملك دار بعشرة
فانكر فلا بد ان يقول في حلفه ليست لك **ولا شيء** منها ولو ادعا انه باع اياها خفاه ان حلف انه
لم يبيعها صرح به الاصل المسئلة الثانية لو ادعى عليه غير شفعة **ولا امتناع** ان سبب
لقرض وبيع خفاه في الجواب لا يستحق على شرا ولا يلزم من تسليم شيء عليه فلا يلزمه الثمن
للسبب لان المدي قد يكون صادقا فيما ادعاه وموثر ما يستحق الحق من ادائه او ابراءه فلو

باب الثاني

فصل

اكتافه

في السب كان كاذبا واعترف به وادعى المستطاول بالينة وقد يعجز عنها فدعت الحاجة
 الى قبول الجواب المطلق **و** ادعت عليه زوجته **بطلانها كفا** في الجواب ان يقول ان
 زوجتي وحده المدعي عليه اذا اقتصر على الجواب المطلق وافضى الامر الى حلفه **و** **علي**
تلي السب وان كان الجواب مطلقا فلا يلزمه التفويض لتلي السب عينا وان **جواب تلي السب**
تصحيح الحلف عليه لطابق اليمين الجواب وان ادعى عليه **موتنا او زوجنا** كفا في الجواب
 ان يقول **لا يلزمي تسليم اليك** او يقول له وقد يعجز عن بينه الرهن الاجارة وخاف محمد المدي
 لها لو اعترف له بالملك **ان ادعت ملكا مطلقا** **بطلانها** في تسليمه او **موتنا او زوجنا** عند
 فاذ كره حتى **اجيب** وتحمل هذا التردية وان كان على خلاف الاصل للحاجة اليه **وكسرا** ادعى
 الرهن على الراهن دينا وخاف الراهن محمد المدي الرهن لو اعترف له بالدين يقول في
 جوابه **ان ادعت الفالاهن** به فلا يلزمي او به **فان** حتى **اجيب** ولا يكون مقرا
 بذلك هنا ولا فيما مر **ولذلك** يقول في **من** مبيع لم يقبض بان يدعى عليه الفاضل ان ادعت
 عن **من** مبيع مقبوض فاذ كره حتى **اجيب** او عن **من** مبيع لم يقبض فلا يلزمي مطلقا وذكر التقييد
 بعدم القبض من زيادته ولهذا امثل الاصل نقول له مثل ان يدعى عليه الفاضل ان ادعت
 عن **من** كذا فاذ كره حتى **اجيب** او عن **من** كذا فاذ كره حتى **اجيب** او عن **من** كذا فاذ كره حتى **اجيب**
كفا في الجواب ان يقول **لا يلزمي تسليم شي** اليها فان اعترف بالزوجة **نهر مثل** كذا
 عليه **ان لم يثبت** اي **بينة** خلافه اي بانه نكحها باقلا من ذلك والافلا يلزمه اكثر منه
 المسئلة **فان** لو ادعى عليه **مسئلة** غفارا او منفولا في **بينة** فقال **هي** لم يثبت اي فاضا فاهاله
 كان قال **هي** لرجل لا يعرفه او لطفل او لمسجد او لظن **او** **المسجد** الفلاي وهو ناطق عليه او
 للفقرا او ليعتدلي او نحوها مما استند فيه الاقرار لمن تعذر مخاطبته وتخليته لم **تترفع**
 من يده ولم **يعد** بذلك اي لا يتصرف عنه الخصومة به لان الظاهر اليد الملك وما صدر
 عنه ليس بمزبل ولم يظهر لغيره استحقاق فان اقر لمعين بعد اقراره لجمهور او قوله ليست
 لي قبل وانصرف عنه الخصومة اليه واللا **يثبت** المدعي اي **يقم بينه** بما ادعاه **و** **حلف**
المدعي عليه انه **لا يلزمه** تسليمها اليه رجا ان يتروا وينحل فيجوز المدعي وتثبت له **وان ادعاها**
المدعي عليه بنفسه سمعت دعواه وقيل لا تسمع والترجيح من زيادته وبه صرح القاضي محلي
 وفي اي عسرون ونقصية كلام صاحب التقييد **ان اقراها الحاض** في البلد بذكر خاصته
 وخليفه **وسدقا** **مقتل** **احصونه** **عنده** **ايه** **لانه** **المالك** **بظاهر** **الاقرار** **وان** **كز** **به** **ترك**
في **المقرا** **كما** **مر** **في** **الاقرار** **وامر** **بها** **الخايب** **انصرف** **الخصومة** **سنة** **اليه** **لما** **مر** **فان** **ثبت**
 اي اقام **ها** **عنه** **بينه** **فمن** **عالي** **غاي** **يعلن** **عها** **وهذا** **امان** **وجه** **الامل** **بعد** **نقله**
 عن **ترجيح** **العراقيين** **والرواي** **ان** **ان** **فقا** **على** **ما** **ثبت** **حاضر** **قال** **البليقي** **وما** **مرحوة** **موال** **المدي**
 المعتد فان لم يكن للمدعي بينه وقف الاسرائي حضور الغايب **فان** **ادعى** **و** **اليد** **انها** **الغايب**
واثبت **انه** **وكيل** **لغايب** **قد** **ثبت** **بينه** **بذلك** **على** **بينة** **المدعي** **لزيادة** **قوتها** **اذن** **باتزاله**
 دي

ذي اليد فان لم يثبت اي **يقم بينه** **بينة** **بينة** **على** **الغايب** **واثبت** **اي** **اقام** **بينة** **بينة** **الغايب**
سمعت **بينه** **لا** **تثبت** **العين** **لغايب** **لانه** **ليس** **تايبا** **عليه** **بل** **لتنزع** **عنه** **اليمين** **وبينة** **الاضافة**
 الي الغايب سواء انقضت بينته لكونها في يده لعارضه او غيرها ام لا فهذه الخصومة خصومة للمدعي
 مع المدعي عليه في رهن او غيره من الحقوق اللازمة كاجارة **يقي** **واقام** **بينه** **لم** **سمع** **دعواه** **مع**
 بينته **لنقصتها** **اثبات** **الملك** **مع** **بينة** **بينة** **اي** **المدعي** **عليه** **اي** **المدعي** **عليه** **حيث**
 انصرفت الخصومة عنه **انه** **لا** **يلزمه** **تسليمها** **اليه** **وان** **ما** **اقره** **ملك** **المقر له** **رجا** **ان** **يقوله**
 او **يشكر** **تخلف** **ويغرمه** **القيمة** **بنا** **على** **ان** **من** **اقر** **بشي** **لخص** **بعد** **ما** **اقره** **لغير** **بغرم** **القيمة**
 للثاني **فان** **نكل** **عن** **اليمين** **وحلف** **المدعي** **اليمين** **الرد** **ودة** **او** **اقر له** **بالعين** **ثانيا** **وغرم له**
القيمة **ثم** **اثبت** **المدعي** **اي** **اقام** **بينه** **بينة** **بينة** **او** **حلف** **بعد** **نكل** **المقر له** **رد** **القيمة**
 واخذ العين **لانه** **اخذها** **لحيولة** **وقد** **زالت** **فرع** **لوا** **دعي** **على** **غيبه** **وقد** **دار** **عليه**
 عليه **واقترعها** **ذ** **واليد** **لعل** **وصدق** **له** **المقر له** **لم** **ين** **لم** **يخلف** **المقر** **ليغرمه** **قيمتها**
لان **الوقف** **لا** **يقتضي** **عنه** **وفيه** **نظم** **لان** **الوقف** **يعني** **بالقيمة** **عند** **الاتلاف** **والحيولة**
 في الحال كالالاتلاف اما اذا اخذ به المقر له فيها سر بينه على الملك لم يكن للمدعي تخلف المقر
 ليغرمه لان الملك استقر بالينة وحزج الاقرار عن ان تكون الحيولة به صرح به الاصل
 المسئلة **ان** **اقر** **بشي** **واشتري** **شيئا** **وادعاه** **اخر** **فاقر له** **المشتري** **به** **او** **نكل** **عن** **اليمين**
 تخلف المدعي اليمين **المرد** **ودة** **واستحق** **لم** **يرجع** **مشتريه** **على** **بايعه** **بالتن** **تقصير**
 باقراره او بنكله وان اقره **بشي** **رجع** **على** **البايع** **بالتن** **وان** **قال** **حاله** **الخصومة**
هي **ملك** **اي** **او** **يملك** **اقال** **حاله** **الشرا** **اعني** **ملك** **هذا** **اعتد** **في** **ذلك** **طاه**
اليد **ليس** **للمشتري** **المقر** **للمدعي** **بالمك** **ان** **ثبت** **اي** **يقم** **بينه** **بالمعد** **للمدعي** **يرجع** **له**
بالتن **على** **البايع** **لانه** **ثبت** **الملك** **لغير** **بلا** **شابه** **خيف** **والمدعي** **لوار** **ادامة** **البينة** **والحالة**
 هذه لم يثبت اليه لا استغنايه عن البينة بالاقرار **وله** **تخلف** **البايع** **لان** **دعا** **يقضي** **يرجع**
 عليه فان نكل للمشتري ان حلف بين الرول **ان** **ثبت** **اي** **اقام** **بينه** **بقرار** **البايع**
بالمك **للمدعي** **سمعت** **ويرجع** **بالتن** **لان** **اذا** **بان** **اقرار** **البايع** **من** **ثبت** **كفي** **اقرار** **المشتري**
ولو **كان** **المبيع** **عبدا** **وادعى** **انه** **حر** **الاصل** **اقر له** **المشتري** **فكف** **اي** **ثبت** **اي** **قيم**
 بينه على البايع **بانه** **غيره** **ببيعه** **حو** **لان** **الحريته** **حق** **له** **تعالى** **فذلك** **احد** **اثباتها** **واذا**
 ثبتت **ثبت** **الرجوع** **ولا** **يكن** **فيه** **بينه** **ببطلان** **الحريته** **لاحتمال** **ان** **المشتري** **هو** **الذي** **اعتقه**
وان **استحق** **المبيع** **بما** **بينه** **نقاة** **بينه** **ان** **البايع** **كان** **اشتراها** **الاولى** **اشتراها** **من**
المدعي **سمعت** **ونقص** **الحكم** **الاول** **وتقرر** **الشرا** **فكون** **العين** **للمشتري** **فصل** **لو**
ادعى **جار** **به** **على** **مشتريها** **بما** **سحق** **الحجة** **وطيها** **واولدها** **ثم** **اخذ** **بغيبه** **لم** **يكن** **ايه**
بالتن **بانه** **اخذ** **بغيبه** **لانه** **ثبت** **ما** **يقول** **ولم** **تطل** **الا** **بانه** **اد** **وحريته** **لانه** **لان** **اقرار**
 لا يلزم غيره **وان** **وافقه** **الجارية** **في** **اخذ** **بغيبه** **فان** **الحكم** **كل** **ذلك** **اذ** **لا** **ترفع** **ما**

ظهور المبيع حقا

حكم به بر جوع مختل فليزمه المهر ان لم تعترف في الزنا والارض نقصت ولم يولد لها قيمة الولد
وامه ان اولدها ولا يخلو لها بعد ذلك الا بغير احد من ان ماتت قبل شراها او بعد مقت
علا قوله الاول **ولا يخلو لها بعد ذلك الا بغير احد من ان ماتت قبل شراها وكذا الختم لو انتم ما كانت الجارية**
مباة الاصل صاحب اليد وحلف انها له **واولدها ثم اكدب نفسه** فلا تكون زانية بالمر
ولا يخلو الا بغير احد من جارية الولد ويلزمه المهر والارض وقيمة الولد وامه ولا يخلو لها
الا بغير احد من ان ماتت عقت ووفت ولاوها وجب احبة مثلها في الحالين **المسألة الخامسة**
الدعوي في العقوبة كوفد وحلف تكون على العبد لانه يقبل اقراؤه بها دون السيد
وفي موجب المال تكون على السيد لان محل التعليق مكد له ولان اقراؤه العبد فيه لا يقبل فلو
ادعى به على العبد في سماعها وحلف في الوجه انما تسمع كليات الارض في الزمة لا
بمصلحة **المسألة السادسة** لا يسمع لا ثبات الارض قال في الاصل فترى فاعني على ان ذلك يتعلق
بالزمة وان الدعوي تسمع بالوجه قال في التحقيق فخرج منه ان الاصح ان لا تسمع عليه
بذلك لان الاصح ان لا تساق بالزمة ولا تسمع الدعوي بالوجه وهذا هو صاحب الاموال
قال في التحقيق والذي يقول له نحن ان التوجه سماعها بغير الارض فيتعلم بزمته او ينكل فترو
البين على المدعي لحلف فيتعلم بها ايضا ومال من الرفعة ان ما قطع به البغوي من سماعها ان كان
للمدعي بينه قال وقد يسمع اقراؤه الشخص بالشيء وتسمع الدعوي به لا عليه لا اقامة البينة فان السفيه
لا يقبل اقراؤه بالمال وكذا بالجناية على رأي وسمع الدعوي عليه لاجل اقامة البينة قال في التالوا
ان الدعوي بخيانة الخطأ على آخر تسمع وتقام عليه البينة وتواخذ العاقلة بها وان قلنا بوجوب
البينة عليهم ابتداء لان المدعي عليه به فقله وهذا موجود هنا وما مال اليه هو ما جري عليه المصنف
في اوائل الاموال وتقدم بيانه **المسألة السادسة** **بما في المدعي عليه الكفيل بعد قيام البينة**
وان لم يقد لان المدعي ان ما عليه والشك في حال البينة من وظيفة القاضي وانما هو العادلة
لا قبلها فلا يطالب بكفيل وان اعتاد القضاة خلافه **وان لم يقد** اي في كفيل احبس
لاستماعه من اقامة كفيل لا يثبت الحق واستماعه منه **الباب الثالث في البينة** وفيما طراف
اربعة **الاول** في نفس الحلف **والثاني** في ان يات قاعدتين **الاولى** في التعليل في الايمان
المشروعة في الدعوي مباينة في الزجر واكيد الامس وهذا الحصر ما هو متأكد في نظر الشرع
كما بينه بقوله **فعلط البينة** ندبا وان لم يقد **الحصر** تعليلها **فما** **يس** **ولا يقد** منه
المال كسكاح وطلاق ولعان وقود وعق **وفي حال يبلغ** **نصاب** **كافة** او لم يبلغ لكن راه اي التعليل
خاص **عمراه** في الخلف وظاهر اعتبار نصاب الزكاة من نقد وغير حتى يبلغ في خمس من الابل
وفي اربعين من الغنم وهو وجهه ما هو الماوردي والذي في الاصل اعتد عشرين دينارا او مئتي
درهم والنصوص في الام والمختصر اعتبار عشرون دينارا عينا او قيمة وقال البلقيني انه المعتد
حتى لو كان المدعي به من الدراهم اعتبر بالذهب اتمى ولا وجه اعتبار عشرين دينارا او مائتي درهم
او ما قيمته احدها وحقوق الاموال كاخيار والاحل وحقوق الشفعة ان تعلقت بحال هو نصاب غلظ فيها

انما الثالث

كلامه

والا خلا واحج للتعليل بما رواه الشافعي والسبقي عن عبد الرحمن بن عوف انه راى قوما يخلفون بين
المقام والبيت فقال اعلى دم فقالوا لا قال فعلى عظيم من المال قالوا لا قال خشيت ان يتهاون الناس
بهذا المقام ويستوي فيه بين المدعي عليه وبين المدعي ولوسع شاهد وقد يقتضي الحال التعليل
من احدهما دون الآخر كما ذكر بقوله **يفعل** **فما** **اي** في البين على عبد حسيب لا يبلغ قيمته
نصاب الزكاة اذ يدعي على سيد **حقا او ختابة** فانكروا فكل لان مدعاه ليس بمال لا يدعي سيد
او احلف لان قصده استدامة مال قليل بخلاف ما اذا كان نفسه يغلظ في الوقف ان بلغ
نصبا باعلى المدعي والمدعي عليه بخلاف ما اذا لم يبلغ نصبا واما الحق القليل من المال لمن
ادعاه الزوج وانكروا الزوجة وحلفت او نكلت وحلف هو فلا تعليل على واحد منهما وان
ادعت واثبت وحلف او نكل وحلفت هي **علا** **عليها** لان قصدها القران وقصده استدامة
النكاح اما الخلع بالكثر فيغلظ فيه مطلقا **والمرين** **والزمن** **والجائين** **والنساء** **الغلظ**
البين **عليهم** **انما** **كان** **لعدوهم** **خلاف** **غيرهم** كالخدة وكالجانب لا مكان اغتساله قال الاستاذ
قد ذكرنا في اللعان ان الحائض يغلف عليها باب المسجد فقبها منه ان يات هناك مثله وان لم يات
فراق بين البينين **ولا يغلف على خالف** **يا لطلاق** **من التعليل** اي حاله به ان لا يحلف بمينا
مغلظه بناء على ان التعليل مستحب وتقيده كاسله بالطلاق بينهم انه لو حلف لعين لم يكن ذلك
وقصة وكلامهم صريح كلام الداعي انه لا فرق بين حلفه بالطلاق وحلفه بعينه قاله الاذكي
والتعليل هنا بالمكان والزمان كما في اللعان وتقدم بيانه **وبزيادة الاسماء والصفات**
كقول **واسم الطالب الغائب المدرك المملوك الذي يعلم يعلم السر واخفى وما اشبهه** كونه
الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
و ندب وضع المصحف في حجر الخالف به وان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله اليه وان
يقول له القاض انك الله وذكر بعضهم انه حلف قايما زيادة في التعليل ذكره الاصل **ولا يغلف**
هنا **كقصور الجمع** لا اختصاصه باللعان ولا بتكرير اللفاظ لا اختصاصه باللعان والقسامة وهو
واجب بينهما القاعدة الثانية اشتراط مطابقة البينة للانكار فان قال في جواب من ادعي عليه
قوصما انتر حسبي او لا يلزمي شيئا انكروا بلفوا الحلف قبل تخليف القاضى وطلب الخصم له
كما سياتي واحج له بان كانه طلق اسرته البتة وقال والله ما اردت الا واحدة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة حلف سرة اخرى فزدها عليه رواه ابو داود واثبت
وصححه وجه انه لا لم انه لم يعتد ببينه قبل التحليف بل ادعاهما عليه فلو قال له القاضى
في تخليفه قل والله فقال والرحمن او قلله والله العظيم فقال والله وسكت او اثبت من
تعليل المكان والزمان **فما** **كل** **اذ ليس** **له** **ردا** **اجتها** **دائما** **في** **او قال** **له** **قل** **والله** **فقال**
بالله **بالمرحلة** **او بالله** **بالمشاه** او بالعلمه **فوجها** **احدها** **ان** **يقول** **كاي** **التي** **قبلها** **والثانية**
لان حلف بالاسم الذي حلف به والتفاوت في محرر الصلة وصحة البلقيني ونسبه للنسب
وقال الزركشي انه الصواب فقد نص عليه في الام وقاله تبعه لابن الرفعة وجزم العراقيون

حلف

كم

الطريق الى... بان امتناعه من التخليط على القول بسببته ليس بكونه خلافا للكمال الطرف الثاني في كيفية الخلف
وهو على الميت في الالباق والنيق ولا على نبي فقل عليه كابراني سورتك او عصبي او باع مني موكلا
وانت تعلم ذلك فانه خلف على نبي علم لان ما بينه انه لا يعلم وجوده وعدم العلم لا يستلزم عدم
ولان النبي المطلق يعبر الوقوف على سببه ولهذا لا يشهد على النبي المحض خلاف الخلف على الالباق مطلقا
ونفاضي البتة اي الخلف عليه ليس هو الوقوف عليه كالمشهد به وخلافه في نفي فعله لاحاطة بحال نفسه ولا يكلفه اي من خلف
فدونه عليه فندفع بخت على نفي فعله عليه خلاف قوله ابلغ على عبدك او بهجتك كذا وانكر المالك فانه خلف على الميت
لان عبد ماله ومفعله كفعله وبذلك سمعت الدعوى بذلك عليه ومناز اليه انما هو بتقصيره في
حفظ ماله لا بفعله وان ادعى عليه دينا على مورثه فليذكر مع ذكر الدين وصفه وموته وحصول
التركة بيده وان علم بدنيته على مورثه فليخلف في الوقت والدين على نفي العلم في عدم حصول التركة
بيده على البتة ولو انكر الدين والتركة معا واراد الخلف على نفي التركة فقط فله اي للمدعي
خلفه معناه اي التركة اي مع خلفه على عدم حصولها بيده على نفي العلم باندين لانه له عرضاني
اثبات الدين وان لم يكن عند الوارث شي فقلعه بوجهه او دين للميت في اخذ منه حقه قال
الا ذري وهذا التعديل يفهم ان المدعي لو اعترف بان له تركة للميت كان له الخلف للعرض المذكور
وفيه نظر يعرف ما مر في الكلام على الدعوى بالدين الموكل او على المحسر قال في قولهم ان الذي
يقول وان علم بذلك تكذا اظاهرا اذا علم انه يعلم ذلك اما لو علم انه لا يعلمه او غلب على ظنه
فكيف يجوز ان يقول ذلك ويجوز الخلف على البتة بظن موكد كخط ابيه الثقة وخلفه بان له على
ن يترك او يقول عن الخلف خلاف الشهادة والقضا حيث يتبع فيها اعتمادا والخط لان خطها عظيم
كامل بيان ذلك مع زيادته في باب ادب القضا ويعتبر في صحة الخلف بينه القاضي المستحدث
والمتقدم لانه اختلفوا واعتقاده ليللا تبطل فايده الايمان وتبيين الحقوق وتجبر مسلم اليقين على
بينه المستحدث وحمل على القاضي لانه الذي له ولاية الاستخلاف والمراد به من له هذه الولاية ليشمل
الامام والحكم وغيرهما من يصح ادا الشهادة عنده فلا بد من الاتم اي اتم اليقين الفاجر ساويل
واستشكك في قولهم ان شأنا من رخصه كثرط وصله باليمين ولم يسمع القاضي على خلاف بينه قال
ابلقيني وحده اذ لم يكن الخلف محققا لما نواه والا فالعبرة بينه لابنية القاضي فاذا ادعى انه اخذ من
ماله كذا بغير اذنه وسالردة وكان انا اخذه من دين له عليه فاجاب بنفي الاستحقاق فقال خصمه
للقاضي خلفه انه لم يأخذ من مالي شي بغير اذني وكان القاضي يرا اجابته لذلك فللمدعي عليه
خلف انه لم يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوي بغير استحقاق ولا ياتم بذلك وما قاله كذا في ما
سياتي في مسألة تخليف الخلفي الشافعي على شفعة الجوار فتأمل فان سمع القاضي بالي بغير
ما ذكر عزله ان كان على ما بعد حوائه واعا داليمين عليه فان وصلها بخلافه لم يسمع القاضي
انفاه عنه واجادها عليه وجوبا فان قال كنت كذا اذرا الله تعالى قيل له ليس هذا وقته ذكر
الاصل فرج لو كان تقاضي حقيقيا لم يكن شافعي بشفعة الجوار فقد حكم ظاهره وبالطريق حق
المقتد والمجتهد وان استخلفه خلفه يستحق على شيا ثم اعتبار اربعة القاضي وان خلف

ونفاضي البتة اي الخلف عليه ليس هو الوقوف عليه كالمشهد به وخلافه في نفي فعله لاحاطة بحال نفسه ولا يكلفه اي من خلف
فدونه عليه فندفع بخت على نفي فعله عليه خلاف قوله ابلغ على عبدك او بهجتك كذا وانكر المالك فانه خلف على الميت
لان عبد ماله ومفعله كفعله وبذلك سمعت الدعوى بذلك عليه ومناز اليه انما هو بتقصيره في
حفظ ماله لا بفعله وان ادعى عليه دينا على مورثه فليذكر مع ذكر الدين وصفه وموته وحصول
التركة بيده وان علم بدنيته على مورثه فليخلف في الوقت والدين على نفي العلم في عدم حصول التركة
بيده على البتة ولو انكر الدين والتركة معا واراد الخلف على نفي التركة فقط فله اي للمدعي
خلفه معناه اي التركة اي مع خلفه على عدم حصولها بيده على نفي العلم باندين لانه له عرضاني
اثبات الدين وان لم يكن عند الوارث شي فقلعه بوجهه او دين للميت في اخذ منه حقه قال
الا ذري وهذا التعديل يفهم ان المدعي لو اعترف بان له تركة للميت كان له الخلف للعرض المذكور
وفيه نظر يعرف ما مر في الكلام على الدعوى بالدين الموكل او على المحسر قال في قولهم ان الذي
يقول وان علم بذلك تكذا اظاهرا اذا علم انه يعلم ذلك اما لو علم انه لا يعلمه او غلب على ظنه
فكيف يجوز ان يقول ذلك ويجوز الخلف على البتة بظن موكد كخط ابيه الثقة وخلفه بان له على
ن يترك او يقول عن الخلف خلاف الشهادة والقضا حيث يتبع فيها اعتمادا والخط لان خطها عظيم
كامل بيان ذلك مع زيادته في باب ادب القضا ويعتبر في صحة الخلف بينه القاضي المستحدث
والمتقدم لانه اختلفوا واعتقاده ليللا تبطل فايده الايمان وتبيين الحقوق وتجبر مسلم اليقين على
بينه المستحدث وحمل على القاضي لانه الذي له ولاية الاستخلاف والمراد به من له هذه الولاية ليشمل
الامام والحكم وغيرهما من يصح ادا الشهادة عنده فلا بد من الاتم اي اتم اليقين الفاجر ساويل
واستشكك في قولهم ان شأنا من رخصه كثرط وصله باليمين ولم يسمع القاضي على خلاف بينه قال
ابلقيني وحده اذ لم يكن الخلف محققا لما نواه والا فالعبرة بينه لابنية القاضي فاذا ادعى انه اخذ من
ماله كذا بغير اذنه وسالردة وكان انا اخذه من دين له عليه فاجاب بنفي الاستحقاق فقال خصمه
للقاضي خلفه انه لم يأخذ من مالي شي بغير اذني وكان القاضي يرا اجابته لذلك فللمدعي عليه
خلف انه لم يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوي بغير استحقاق ولا ياتم بذلك وما قاله كذا في ما
سياتي في مسألة تخليف الخلفي الشافعي على شفعة الجوار فتأمل فان سمع القاضي بالي بغير
ما ذكر عزله ان كان على ما بعد حوائه واعا داليمين عليه فان وصلها بخلافه لم يسمع القاضي
انفاه عنه واجادها عليه وجوبا فان قال كنت كذا اذرا الله تعالى قيل له ليس هذا وقته ذكر
الاصل فرج لو كان تقاضي حقيقيا لم يكن شافعي بشفعة الجوار فقد حكم ظاهره وبالطريق حق
المقتد والمجتهد وان استخلفه خلفه يستحق على شيا ثم اعتبار اربعة القاضي وان خلف

كلا

كلا ان صافي سائر الدعاوي قبل ان يستخلفه لم ياتم او حلفه القاضي بانطلاق او نحوه
وهو لا يرى الخلف به كالمشافي له حلفه غير القاضي من تهاها وضعم او غيره ولو بانته تعالى ووري
لم يثبت ونفسته التورية في جميع ذلك اعتبارا بسببه وان القاضي ليس له ان يحلف بغير الله تعالى
كاحاد الناس كما ذكره النووي في ادكاه وغيره وقصته انه لو كان له الخلف بغير الله كالحلفي لم تنفعه
التورية وهو ظاهر فقتل الاستوي عن الاذ كان نفعها له فيما لو حلفه بغير الله من يري الخلف
به كالحلفي وهم فانه ليس له فيه مع بعد عن المعنى ايضا وخالف بن عبد السلام في تخليف الحفم فلكم
بتخليف القاضي محتجا بخبر مسلم يمينك ما يصدقك عليه صاحبك قال اراد به الحفم ولو ترك المصنف
قوله لم ياتم اعني عنه قوله لم يثبت وقوله او حلفه القاضي بانطلاق من زيادته الطرف الثالث في
الحالف في جواب الدعوى وهو من توجهت عليه دعوى محبة لواقتر محطوبها لزمه هذا اما جزم
به المنهاج كخلفه لثن المنهاج عبر بدل دعوى محبة وقيل كل من توجهت عليه دعوى الى اخر ما سر
قال الا ذري قيل يحتمل ان العبارة الثانية شرح للاولى انتهى وحصل الضابط على ما ذكر المصنف ان كل
من خلف من توجهت عليه دعوى الى اخره لان كل من توجهت عليه دعوى الى اخره خلف فلا يرد عليه
الشاهد والقاضي حيث لا خلفان وان كانا لواقتر الزمها الحق صيانا لمصنهما وتجري الخلف في
العقود والفسوخ كزكاح وطلاق وسائر حقوق الادمين ولو شتما وضربا او جبا نقر برآه
لخبر اليه على المدعي واليمين على من انكر وخبر اليين على المدعي عليه ولا يسمع دعوى في جد
الند تعالى ونقر بين المامر في الشهادات في الكلام على دعوى الحسبة فلا ياتي في ذلك خلف نعم لو
تعلق به حق ادعي كان قد دفعه غيره وطالبه بالجدفله خليفه انه ما ر في كاسر في الباب الاول
فانه حد القاذف وان نكل وحلف القاذف سقط عنه الحد ولم يثبت الزنا على المقدوف خلفه
لانه لا يثبت بعد لين فكيف يثبتا باليمين المردودة ولهذا له خلف وارث المعرف انه ما علم
ان مورثه زنا ان طالبه بالحد كما سر في الباب المذكور ويثبت باليمين لردود في دعوى السرقه
المال دون القطع كما سر في السرقه من الاحالة من زيادته والوجه تركها لان الذي سر
ثم ثبتت القطع ايضا وتقدم بيان ما فيه وان المعتمد ساهنا لان حدود الله تعالى لا يثبت
باليمين المردودة وان اقر بما يوجب حد اقلنا لا يجب التفصيل في الاقرار وادعي شبهه
كان وطى امه ابيه وقال غشها خلد لي وامكن ما قاله وحلف عليه لا حد عليه ولم يثبت
المهر قال الا ذري وقصية ما ذكر انه لو لم يحلف حد وهو مشكك ولا خلف مدعي النبي
اذا احتل بل يجهل حتى يبلغ وان كان لو اقر بالبلوغ في وقت احتماله قبل ان يحلفه قيل
لان حلفه ثبت صباه وصباه يبطل حلفه في تخليفه ابطال الا كافر او وقع في السبي
البت اي ثبت عانته وقال استعملته اي الالباق بالعلاج فيحلف لسقوط القتل بنا
على ان الالباق وقالوا كيف يترك الدليل الظاهر بغير عمد محدد وحكم برفق كسائر الهيبان
المسبيين وان نكل عن اليمين قتل قال بن القاضي وهو اخصم بالنكول وقال غيره لا بل دليل
البلوغ دون دافع ولا خلف في الدعوى بحق على ميت وصبي خبر وارث له لان مقصود

البلوغ

التخلف الاقرار وهو لا يتناول ان يدرك فلا معنى لتخليفه **وكذا من القاضى لا يخلف اذا لم**
يكن وارثا كذلك خلاف ما اذا كانا وارثين يخلفان بحق الورثة وهذا فيما لا يتعلق بنقصهما
بقدرته ما سياتى في الولى **وحوز اثبات الوكالة في غيبة الخصم** لغرض الاحتياط حصونه قال بن
شريح **ويكتفى فيها اي الوكلاء اي اثباتا يعلم القاضى** قال بن الرفعة ان كان الموكل حاضرا او غائبا
وهو سرحان والنسب للقاضى والا فلا **الطريق الرابع في قايمة اليمين وما ذكره** **وهي قطع الخصم**
في الحال لا سقوط حق المدعى لانه صلى الله عليه وسلم امر رجلا بخلف بالخروج من حق صاحبه
كانه عرف كذا رواه ابو داود والحاكم وصححه اسناده وخبر الصحيحين من خلف علي
عين صبر يقطع **بما لا اسرى مسلم هو قايمة الجور** الله وهو عليه غضبان فلم يجعل اليمين
دبره في الظاهر والباطن **وتسعى** **بما لا يدينه** في حاضره ولا يدينه لما ذكره في اليمين على
المدعى حين الحلف كان قال لا يدينه في حاضره ولا يدينه لما ذكره في اليمين على
المدعى في كل امر اقام بيته باحتمال ان يتكلم للزور عن اليمين الصادقة واستثنى التلقين
ما لو احاب المدعى عليه ودعيه بغير الاستحقاق وحلف عليه فانه يبرأ حتى لو اقام المدعى
بيته بانه اودعه الود بعد ان يوترق **لا تخالف** ملحق عليه من غير الاستحقاق **ومن**
كذب شهود سقطت بيته لتكذيبه **لا عوازه** لا احتمال كونه مخافيا والشهود
مطلوبين لشهادتهم بما لا يكون وفي مثله قال تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المتنافين لكاذبون ولو اقام خصمه شاهدا **انك لرب شهيد** واراد ان يحلف بعد
الخروج للشهود **لم يمكن** من ذلك لان الغرض من حشد الطعن في الشهود وهو لا يثبت لشاهد
ويمكن وان كانت الشهادة بالولاء المدعى شاهدين تلك ادعاه **وكانا قد اشترى**
منه **لغيره** **للثمة** ولو شهد الشخص ملك وقامت عليه بيمينه باقرارهما حين تصديا
لشهادة ان لا شيء ده معهما بذكره شهادتهما **وقامت** بانه اي المدعى اقراره شاهدا
شرا بخر او وقت كذا وفصرت المدة بيمينه بيمين اذا الشهادرة ردت شهادتهما
الا بان قامت بيمينه في الاولى باقرارهما بما ذكره قبل تصديهما للشهادة وطالت المدة
في الثانية فلا تزد شهادتهما اذ كانا مع ولو خذ في ردت الاولى كان الاولى وان شهدا
بان المدعى اقرار بما ذكر في الثانية ولم يبعثا في شهادتهما بالافتراس بالشرب ان المقر
عين وقتا للشرب **سئل** عن ذلك **وعلم** **بما يقتضيه** بيمينه ولو اقام المدعى بيته
على خصمه **فقال** للقاضى **لا تخلف بيمينتي حتى تخلفه** بطلت بيمينه كانه كما لم يعرف
بانه ما لا يجوز الحكم **قال** **النزوى** قلت هذا امشكلك فقد يوصد تخلفه ليقهر
بعله البيعة ويطهر اقدامه على يمين فاجبره او غير ذلك من المقاصد التي
لا تقتضى قدحها في البيعة **حينئذ** **بمعنى** **ان لا يتطاع** بيمينته قال ابن الرفعة
هذا الكلام من سبق فهدى الى ان المسئلة مصورة بما اذا قال المدعى ذلك مثل اقامته
البيعة وهي مصورة بما اذا قال بعد ما يبطل ما ابداه من الغاية قال الازري

والطريق الرابع

وهو

وهو كما قال علي ان ما ذكره الاصل من بطلان البيعة انما قلده عن فتاوي القفال وفيه خلل والذي
بينها ان ذلك لا يقدح في البيعة انتهى ومع ذلك فكلام بن الرفعة باق على ذلك بحاله **واو قال**
الخصم للقاضى قد خلفني له مرة على ما ادعاه بطلبه فيلزم له تخلفي ولم يذكر القاضى تخلفه **خلفه**
وان اقام بيته **بما لا يدينه** لما اراد القاضى متى ذكر حكمه امضاها والا فلا يعتد بيمينه **قال** **المدعى**
عليه **للقاضى قد خلفني عند قاض اخر** او اطلق **خلفه** انه لم يخلفني لكن من ذلك لا يمكن غير
مستبعد وقوي او اطلق ذكره الاصل وقال الازري يشبه ان يستغنى القاضى لانه قد خلفه
ويظهر انه كخلف القاضى لاسيما اذا كان خصمه لا يتفطن لذلك **ولا يسع** **مثل ذلك** **من المدعى** بان
قال لا اصف فقد خلفني عند قاض اخر اني ما خلفته **خلفه** انه لم يخلفني لئلا يتسلسل فان اقام بيته
خلص عن الخصومة وان استعمل في البيعة **امهل** **ثلاثا** من الايام على قياس البيئات الدوافع
فان لم يفيها حلف **انه ما خلفه** **ثم يطالبه** بالحلف وقول الاصل ثم يطالب بالمال سبق فلم كان دعوي
المال تقدمت ولم يتوجه عليه مال بعد بيته عليه الزكوى تبعاً للبقيتي **وان نكل حلف المدعى عليه**
يحين الرد وسقطت الدعوي **لا يمين الاصل** **الا بدعي** **اخرى** لا تما الا ان في غير الدعوي الاولى
قال بن الرفعة نفقها فان اصر على ذلك بعد استيناف الدعوي حلف المدعى على الاستحقاق هو
واستحقاق اليمين وما ذكره من الابد من استيناف الدعوي نقله الاصل عن البقوي قال البقوي وهو
مردود **اذ لا وجه** لا بطلان الدعوي الاولى بالعارضة الذي زال حكمه ولو بما قاله اسوه **ولو ادعى**
عليه **اي على شخص مد لا يخلط** **لا يلزم** من تسليمه اليه ثم بعد من ادعاه عليه وقال له حلفت
يومئذ لا نك كنت معسرا لا يلزمك تسليم شيء الي واليوم يلزمك لانك قد اتسرت سمعت
دعواه لا مكانا وحلف المدعى عليه ما لم تذكر فان تذكرت لم تسع لظهور تعنته وله اي
المدعى تاخير اليمين اي يمين خصمه وتخليفه اياها بالدعوي السابقة لانه لم يسقط حقه
منها **ولغيت** **يمين** **للخصم** **قبل طلب المدعى** لها قال الازري وقد يقال لا يلغو اذا اطلق
القاضى لكونه ظمرا له منه انه يريد التخلف وانما سكت عنه لجهل ادعى وان ابراه عن
اي عن اليمين لم يخله **الا بتجدد دعوي** تسقط حقه منها في الدعوي الاولى قال بن
الرفعة ويظهر انه مبني على مذهب العراقيين الا في بيانه في نكول المدعى عن يمين الرادما
على مذهب الراوية فيظهر انه لا يسوع له الدعوي ثانيا انتهى ويترق بان ابراه عن
اليمين لا يقتضى اسقاط الحق مساع له بتجدد الدعوي به بخلاف نكوله عن يمين الرادما
ياي **ثم** **الباب الرابع في النكول لا يقتضى** **له** **اي للمدعى** **نكول** **خصمه** **عن اليمين** **بل**
يردها **القاضى** **عليه** **لتخلف** **لحقول** **الحلف** **اليه** **بالنكول** **ولا نه صلى الله عليه وسلم رد**
اليمين **على طالب الحق** **رواه** **الحاكم** **وصححه** **اسناده** **ولان** **نكول** **الخصم** **محتمل** **ان يكون** **تورعا**
عن اليمين **الصادقة** **كما** **يحتمل** **ان يكون** **تورعا** **عن الكاذبة** **ولا يقتضى** **به** **مع** **التردد** **فردت**
على المدعى **ومعرفة** **استحقاقه** **منها** **لما ادعاه** **ان** **يحمل** **نكولها اليه** **واستحقاقه** **بها** **فالحلف**
بعد ان يامره القاضى **لا قبله** **قضى** **له** **واغتر** **دا** **اليمين** **اذا** **كان** **الحق** **للمين** **والنكول**

اقامة

ان يقول له القاضى حلف او قل والله او بالله لا ان يقول له الحلف بالله فيقول لا او يقول انا
ناكل مقوله هذا بعد قول القاضى المذكور ونقول وانما لم يكن نكول بعد قوله له الحلف لان ذلك
من القاضى استخباره استخلاف ولهذا ابودر الحنفي سمع ذلك وحلف لم يمتنع بميمنه والفتوح
بانا ناكل بعد الحلف من زيادته **والسكوت** عن الحلف بعد الاستخلاف **لا لهش وخون كفاية**
نكول كما ان السكوت عن الجواب في الابتداء انما هو هذا الحكم به ليرتب عليه رد اليمين بخلاف
ما لو صرح بالنكول فانه يرد بها وان لم يحكم به بخلاف السكوت لهش وخون ليس نكولا وليس
للقاضى ان يحكم بانه نكول وقول القاضى للمدعي احلف حكم بنكوله اي نازل منزلة الحكم بنكول
حضره في سكوته ويستحب عرضها اي اليمين على الناكول ثلاثا وعرضها على ساكن منها لانه من عرضها
على الناكول وبين حكم النكول كما قل به بان يقول له ان نكلت عن اليمين حلف للمدعي واخذ
منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله فقد حكمه بتقصين وترك البحث عن حكم النكول وقوله وبين
اي نكول احصا صرح به الروايان وابن عبد السلام وغيرهما لكن صرح القاضى والمأوردى والفرار
في بسطه بالوجوب واقتضاه كلام الامام ومع ذلك صرح هو والفرار بنكوله عند تركه
وله بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله وان هرب وعاد فان حكم بنكوله حقيقة او
تزيلا بان قال للمدعي احلف فليس له العود الى الحلف بغير رضى المدعي قال في الاصل وان
اقبل عليه ليحلفه ولم يزل بعد احلف فهل هو كما قال احلف وجهان قال في الكفاية اقرها ثم
بلى فقله البغوي في تقليته عن الاصحاب كما قاله الاذري فلورضى المدعي يحلفه بعد النكول
جاء له المود اليه لان الحق لا بعد وما لكن ان نكل عن الحلف لم يحلف المدعي عين الرد لان
ابطل حقه برضا يمين الخصم **فصل** في احلف المدعي بين الرد استحق ما ادعاه لانه فائدة
الرد ونكول خصمه مع يمينه كما قرأ لا كالبينة لانه يتوصل بنكوله الى الحق فاشبه اقواله
به فوجب الحق بفراغ المدعي من عين الرد من غير افتقار الى حلف كما لا تقرأ كما صرح به الاهل
فلا تنس بعد ذلك بيئته باذ او خوه كما برا او اعتاض لتكذيبه لها باقراره هذا ما حزم به
الشيخان قال البليغي وهو في الفرد به القاضى وهو ضعيف والاصح سماعها لان قولنا انها
كالاقرار امر تقديري والبيئته تشهد بامر حقيقي فيبعد مقتضاها وسيأتي في الباب الخامس
على الصواب ونصر عليه الشافعي ابي وسيا في جوابه ثم **وامتناع المدعي عن اليمين**
المردودة بلا عذر ونكول عنها يسقط حقه من المطالبة بحقه ومن اليمين ولا ينفعه بعد
ذلك **الا بسطة** ولو شاها او يمينها فلا يمتنع من تجديد الدعوي وخليف خصمه في مجلس آخر
كما لو حلف الخصم وليا تكرر ودعواه في القضية الواحدة وهذا اما رحمه الاصل بها للامام
والفرار الى والبغوي بعد نقله عن العراقيين والهروي والروايان انه يمكن من ذلك وهو
ظاهر انقض ويلي الاول ليس له رد اليمين على خصمه اذ اليمين المردودة لا ترد الا لو ردناها
لاذي الي الدور وخره المروزي وجبت امتنع سألها الحاضر عن سب امتناعه بخلاف الخصم
لان المدعي ثبتت له امتناعه ثبت للمدعي حق الحلف والحكم بيمينه فلا يوخ حقه بالبحث
والسؤال

والسؤال وامتناع المدعي لا يثبت حقا للغير فلا يصح السؤال وان لم يمتنع عنها بل قال
عندي بيئته اريد ان اقيمها او قال انظر في حسابي او نحو ذلك يريد ان اسأل الفقهاء امهل
ثلاثا من الايام فقط ليلا يطول مداعبته ويوافق حوازل تخير البينة ابرالا فاقدا لا تتساعده
ولا تخضر واليمين اليه وهل هذا الامهال واجب او مستحب وجهان قال الروايان واذا اهلنا
ثلاثه فاحضر شاهدا بعد ما وطلب الامهال لبيان بالشاهد الثاني امهلناه ثلاثه اخري
فان غادر بعد مدة ليحلف مكن منه فان بقي القاضى نكول خصمه اثبت ايدافام المدعي بيئته
به وخلف وكذا له اثباته عند قاض اخر وحلف ولا يهل المدعي في اليمين الا برضى المدعي
لانه يجبور على الاقرار او اليمين فانته بخلاف المدعي فانه محتار في طلب حقه وتأخيرها ثم يهل
بطلبه الامهال في ابتداء الجواب لينظر في حسابيه او خوه الي اخر المجلس ان رآه القاضى
عبارة الاصل ان شا اي المدعي فنقول المصنف ان رآه القاضى مستحب ما فهمه ثم يحلف بلا تجديد
دعوي كما لو احضر موكل الدعوي بعد نكول الخصم له ان يحلف بلا تجديد دعوي ونكول
المدعي مع شاهده لنكوله عن اليمين عن اليمين المردودة مما مر فان قال للمدعي عليه
احلف انت سقط حقه من اليمين فليس له ان يعود ويحلف الا بتجديد دعوي في مجلس آخر
واقامة الشاهد هذا نقله الاصل عن الحاملي وهو مذاهب العراقيين ثم قال وعلى الاول
يعني ما عليه الامام ومن تبعه لا ينفعه الا بيئته كاملة وهو ما نص عليه في الام واقضى كلام
الاصول ترجيح واعتمده البليغي وحزم به صاحب الانوار وغيره قال الاسنوي وحمله اذا
لم حلف الخصم المردودة والا انتقضت الخصومة ولا كلام وحمله ايضا اذا لم ينكل عنها والا
حلف اي المدعي على الاصح وهذا هو مقتضى كلام الرافي في اخر القسامة اسمي وفي هذا
الاخير وقفه **فصل** ما مر من ان اليمين ترد على الميضي هو الاصل لكن قد يتجدد رد
اليمين على المدعي ولا يقضى عليه بالنكول ونذكر في كتابنا اذا غاب ذي ثم عاد وادعي الاسلام
قبل تمام السنة حتى سقط عنه قسمة الجزية ثم ادعي عاملها اسلامه بعد حجي يلزمه تمامها فان
حلف سقط عنه وان نكل عن اليمين وقتنا بوجوبها عليه وهو الاصح طولب بهما بالجزية
وليس ذلك قضا بالنكول لانما وجبت ولم يأت بدافع فان لم يغب وادعي ذلك لم يقبل
قوله لان الظاهر ان من اسلم في دار الاسلام لا يكتفه اما اذا قلنا باستحبابها فلا يطالب
بذلك وكول من ترق ادعي بلوغا باحتلام وطلب اثبات اسمه في الديوان ونكل عن
اليمين لا يثبت اسمه فيه الي ان يظهر بلوغه بنا على ان يمينه واجبه وهو ما صح الاصل
هنا لكن مقتضى خلاصه في الاقرار انها لا تجب وكما هو حصر الواقعة وادعي احتلاما
فطلب سهم القاتله ونكل عن اليمين لا يثبت له بناء على ان ما ذكر في التي قبلها فليس ما ذكر
فيها قضا بالنكول بل لان الحجة في ذلك اليمين ولم توجد وكتمت بال ميت وارثه بيت
المال فانه اذا ادعي به ونكل حسب الحلف على نفيه فيعبر عنه او يقر به فيؤخذ منه
وليست هذه كسلة الجزية حيث حصر فيها مال فانه قد سبق فيها اصل يقتضي الوجوب

فصل

عليه

ولم يظهر دافع فاختارنا الاصل وهنا لا مستند الا النكول المحض لا اعتماد عليه وكذا
ثم وقف ومجرد ادعى لها شيئا وكل المدعى عليه محض لحلف او يقر هذا ما اقتضاه كلام
الاصل لكنه ذكر قبله انه كان يولي وسياتي حكمه وكوفي بين ادعى الوارث وصية للفقير
فقد فاته محض لحلف او يقر وقيل يقضي عليه بالنكول ويؤخذ منه المال وقيل يترك
لكن بان كان معاندا او التصريح بالترجع من زيادته ولو ادعى عرولي صبي او غيره بشرط
موليه فانكر او ادعى هو شيئا على غيره فنكول فقيه تفصيل ذكره بقوله فاذا لم يبين ان الولي
ولو وهبا او فيما التصرف في مال الصبي وكوفي كالباق من غير لم يحلف عليه دفعا ولا اثباتا
لان الحق لموليه لا له ولا هو ثابت مباشرة واثبات الحق للشخص بينين غير بعيد ولا يتغير
بالنكول بل يكفى اي القاضي به وما جري محضرا وينتظر بوضع الصبي واقافة المحنون
فلهما يحلفان اما اذا باش فان ادعى بمن ما باشر ببيع موليه فانه يحلف بين الرد لانه
المستوفي قال الاسوي والفتوي على هذا التفصيل فقد نص عليه في الام وهو الموافق لما سري
الصدوق فيما اذا احلف في قدن زوج وولي صفي او محنون اسي وزج في اصل المنهاج
منع الحلف مطلقا ونقله الاصل هنا عن مثل الاكثرين ثم قال ولا بأس بالتفصيل وقد
قدت هذا مع الفرق بينه وبين ما في الصداق في بانه الوكيل كالولي فيما ذكر وحلف
السفيه المحجور عليه على ما ادعاه وليه له اذا نكل خصمه ويقول له ويلزمك التسليم
اي و لا نقول ان خلافه في دعواه عنه وقصيه كلام الاصل انه لا يعتبر ذكر
لفظه في حيث قال حلف انه يلزمه التسليم هذا المال ولكن لا يقول الى الباب
الحاس في البينة وفيه اربعة اطراف الاول في الاملاك فان ادعى اي اثبات عين في يد
ثالث واقام كل منهما بينه مطلقا التاريخ او متفقته او احدها مطلقة والاخر في
مورخة ولم يبقوا احدهما تعارضا وسقطتا وفي نسخة وسقطان وكان لا بينه لما سري
او اخر الباب الاول وحلف المدعى عليه لكل منهما بينا لمحضر البينة على المدعي والتمس على من
انكر وما خبر الحاكمان وجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع فاقام كل
منهما بينه انه له فحمله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما فاجيب عنه بانه محتمل ان البعير كان
بيدها فابطل البنتين وقسم بينهما واما خبر اي داود ان خصمين تبارسا رسول الله صلى
الله عليه وسلم واتى كل واحد منهما بشهود فاسهم بينهما وقضي لمن خرج له السهم فاجيب
عنه بانه محتمل ان الشراع كان في قسمه او عتقه وان اقر بالعين لواحد منهما بعد قيام البنتين
فحلف له بخلافه باقران او اقر له قبل تمامها الاولي قول اصله قماهما اي البنتين قضى
له بالبيد وان شهد كل من البنتين بالكل اي بجز العين لمن اقامها وهي بيدها فكل
ترجع بينته فيما في يده لكن بعيد المدعي الاول منها بينته للنصف الذي بينه لانه اقيمت
قبل بينه الخارج ثم بقي العين في يدها كما كانت اذا لا يستحق لها غيرها وليس احدهما
باولي من الاخر وان اثبت كل منهما اي اقام بينه باي الاخر فقط حكمه له به وبقيت
اي

على

الباب الخامس

اي العين في يدها ايضا وحيث لا بينه لواحد منهما بقي العين في يدها ايضا وحلف كل منهما
بلاخر او نكلا الاولي او نكل ولا يخفى الحكم اذا اثبت اي اقام بينته بالعين او حلف احدهما
فقط فيمضي له جميعا سواء اشهدت له بينه بجميعها ام بالنصف الذي بيد الاخر وس حلف
منهما ثم نكل صاحب رد عليه البين وان نكل الاول ورغب الاخر من البين كمن الاخرين
واحدة للنصف الذي ادعاه الاول والاثبات للنصف الذي ادعاه هو لان كلامهما قد
دخل وقتة فيحلف ان الجميع له لاحق الاخر فيه او يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه
والنصف الاخر لي وان اثبت اي اقام احدهما بينه بدار في يد ثالث واثبت الاخر
اي اقام بينه بينهما او ثلثها تعارضا في النصف او اثبت ويسلم الباقي لمدر الكلا
اثبت كل منهما ذلك والدار في يدها بقيت بيدها كما كانت قال الرافعي ويصور ذلك بما اذا اقام
مدعي النكول بينه او لا لان الاخر لا يدعي الا النصف وهو ذو يد فيه وسياتي ان اذا اليد
لاحتاج الي بينه في الابتداء وان ادعى زيد نصف دار بيد رجل فصرقه عمرو والنصف الاخر
فخذ باه ولم يدعيه لنفسه لم يرج تم هو في يده وحفظ الي ظهور مالكه كذا رجم في الروضة
هنا قال الاسوي وهو هو دعاهما محض فيها كما صلبا في اوايله الباب الثاني من يقي بينه كما كان
لكن لا يتصرف الخصومة هو وحده بان الظاهر ان ما بيد مالكه وما صدر منه ليس مول
ولم يظهر لغيره استحقاق فرغ دار في يده لانه وكل من يدعي استحقاق اليد في جميعها
ولا بينه الا ان الاول يقول النصف مدعي والنصف الاخر لقول الغايه هو في يدي
عارية او وديعه والثالث كذلك ويقول مدعي منها السدس والثاني للغايه وهي
في يدي عارية او وديعة والثاني كذلك يدعي اليد في جميعها وان ما يملكه منها الثلث
والباقي للغايه وهو في يدي عارية فيقول مدعي الثلث وتبقى الدار في ايديهم
فكانت لكن نصف الثلث الذي في يد مدعي السدس الا السدس ايضا ولا نزاع بينهم
حينئذ ولو اقام كل منهم بينه على ما يدعيه لنفسه حسم له به لان الكل من الاخيرين
فيما اذا ادعاه لنفسه بينه ويد الاول في الثلث بينه ويد او في السدس الباقي بينه
والاخران لا يدعيان له وليصور ذلك بما اذا اقام مدعي النصف البينة او لا لانه محتاج
الي اقامتها للسدس الزايد على ما بينه والاخران لا يحتاجان الي اقامة بينة في الابتداء
على نحو ما مر قبيل الفرع ذكنا الاصل قال الغزالي وفي الاحتجاج الاخيرين الي اقامة بينه
بعد بينه الاول نظرا لانه لا مزاح لها وها صاحبها يد وجاب بان ذلك في ما اذا ادعى كل منهم
الكل كما مر واقام الاول بينة لا ثبات المالك في بعضه ودفع البين عنه في بعضه ولا ينافيه
قولهم ولو اقام كل منهم بينه على ما يدعيه لنفسه لكن يحتاج الاول الي اعادة بينته للثالث الذي
بينهما علم مما مر اول الباب ويجري تطبيق فيما ياتي ان ادعى شخص دارا واخر ثلثها وخ
نصفها يقع فيدا بتعارض فالسدس الزايد على النصف يتعارض فيه بينه مدعي الكل
وبينه مدعي الثلثين والسدس الزايد على الثلث يتعارض فيه بينهما وبينه مدعي

وادعي

مرع

احتجاج

النصف وفي ذلك الباقي تتعارضان البيئات الأربع فتسقط البيئات في الثلثين فالحل الذي
عليه لكل منهم بيننا وبينهم الثلث لم يدرى الكل ولو كانت في أيديهم جعلت بينهم أربعة لأنهم أن
اقاموا بيئات فبينهم كل منهم ترجع في الربع الذي بيده باليد والآخر قول كل منهم في الربع
الذي بيده فاذا جعلوا كأنهم بينهم أربعة وان كانت بيد ثلاثة أي واحد النصف والثاني
الثلث والثالث السدس اعطى كل منهم ما ثبت له أي ما ادعاه لأن به عليه ولا منازع له
فيه وهذا من زيادته وهو معلوم مما رواه ادعى أحدهم الكل والآخر النصف والثالث
الثلث واقاموا بيئتين دون الثالث فكل منهما الثلث بالبيته واليد وعدهم الكل أيضا له
فصل الثلث الباقي بيئته السابعة عن المعارض ونقص الآخر بيقط للثلاث بين بيئته
مدعى الكل وبينه مدعى النصف والقول فيه قول الثالث بيمينه فصل وان تعارضنا
أي البيئتين ولا حدهما أي المتداعيين يد ويدعي الداخل قضى له بما ادعاه وان تأخر
تأخر بيئته لترجمها باليد بخبر من مع أحدها قياسا وانما لم ترجح البيته بها في نظير من البقيط
لأنه لا يدخل تحت اليد خلاف المال وقضية كلامه ما صرح به أصله أنه لا يشترط في سماع
بيئته أن يبين تسبب المدعى من شئ أو ارث أو غيره كبيته الخارج وأنه لا يشترط أن يحلف
مع بيئته ليقضي له كما في الخارج وانما تسع بيئته بالخارج لا قبله لأن الأصل في جابيه
اليمين فلا يعيدل عنها مادامت كافيه وتسع حيد وان لم تقبل بيته الخارج لأن يد الداخل
بعد إقامة البيته قد اشرفت على الزوال فثبت الحاجة إلى دفع الطعن عنها وحمل البقيين
منع اقامتها قبل بيته الخارج على ما إذا لم يكن في اقامتها دفع ضرر عن الداخل بتهمته
سرقه وخونها فان كان فالذي تقتضيه القواعد سماعها قبل اقامته الخارج البيته لرفع
ضرر التهمة قال فاذا اقام الخارج البيته فمحل يحتاج الداخل إلى اقامة البيته هذا المحتمل
والأرجح احتياجه إلى الاعادة وتسع بيئته بعد الحكم بالخارج وقبل التسليم للمال إليه وانما تسع
بعد أي بعد التسليم ان اشتدت أي الملك أي ما قبله أي قبل التسليم واستدأته إلى وقت
الدعوى وأعد الداخل بغيره فهو بالخارج وتقدم على بيته الخارج في الحالين ويتضمن
الحكم الأول ما ساعها وتقدمها في الأول فليقا اليد حسا وأما في الثاني فلا اليد إذا ازيلت
لعدم الحاجة وقد ظهرت والآية وان لم يستند الحكم للملك إلى ما قبل التسليم أو استندته إليه ولم
يعتد زعمه فهو الآن مدعى خارج فلا عذر له في حاله فالحال هو ملحق بغيره منك واقام
كل منهما بيته فثبت بيئته لزيادة علمها لا اشتغال أو عكسه بان قال الداخل هو ملحق بغيره
من أي وقال الداخل هو ملحق بغيره من أيك كما صرح به الأصل وفي قول الداخل
الخارج اشترطه شك لا يرجع به حتى يتم الخارج بيته فان قال هو عاينه انزع المال
فان باق عدهما استرد قوله حتى يتم الخارج إلى هنا فهو والذي في الأصل ان الداخل في
قوله اشترطه شك لا ينزع المال من يده قبل اقامة بيئته لأنها إذا كانت حاضرة فالتأخير
إلى اقامتها سهل فلا معنى للاشتراع والرد فان قال هو غايته انزع المال من يده فان
ثبت

والآخر

فصل

فصل

باب

نزع

اثبت ما يدعيه استرد قال ويجري ذلك فيما لو ادعى دينا فقال الخصم ابرأني منه واداد اقامته
البيته لا يلزم بوجاهة الدين قبل اقامتها وان ادعى كل منهما للمساكن الآخر واقام به بيته وجهها
التأخير قدم الداخل لا نفراده باليد وصل من حكم عليه باقراره الأول قول أصله من قر
بعين غيرهم ادعاه لنفسه لم تسع إلا ان ادعى انتقاد لها منه إليه لأن المقر موافق باقراره
في المستقبل فيستقي ما اقتربه أي ان يثبت الاشتغال خلاف من حكم عليه بيته فتسرع ومواه وان لم
يدع اشتغالا كما لا يخفى نعم ان تمدت بالملك واصانته إلى سبب يتعلق بالماخوذ منه كبيع وهبته
بعوضه صدرا منه فهو كالقرارة قاله البلقي وقدم على بيته الداخل بيته خارج قال كحقيقتهما
نفي أو اجوبتهما أو ادعتهما لزيادة علمها بما ذكره من الغصب وخونه ولو انزع من داخل
لا بيته له حاضرة وقد نكل عن البيتين وحلف الخارج وحكم له بها ثم جاز الداخل بيته سمعت كالمو
اقامها بعد بيته الخارج فانزع العين ليس يغتر والقبس كما في المهمات ان لا تسرع عبارة المهمات
والصحيح المذكور في الباب الرابع عدم سماعها لأن الصحيح ان البيتين المردودة كالقرارة لا بيته أي
وتقدم ثم عن السلي ان الصواب ما هنا والأوجه ما هناك وما هنا مفزع على احد قول الثاني
من ان البيتين المردودة كالبيته ولو كانت كمن اشين أي اقام بيته بشاه مذبوحة وفي كل يد كل
منها تسع بيته أو بيئتين وفي يد كل منهما شاة فتسعي لكل منهما على يد لا اعتضا د بيته باليد
وان ثبت كل منهما أي اقام بيته بما في يد الآخر قضى له به ولا يرجح به بانه شهدوا حلفهما
أو بوردعهم أو فقهم خلاف الرواية لأن الشهادتين معا فيسرع ولا ضبط للرواية فيعمل بأرجح
الظنين ولا يرجح رجلا على رجلين بل يرجحان على شاهد وعين لأنها حجة بالإجماع والبعد
عن التهمة الخالف بالكذب في عينه إلا ان يكون معهما الأول مع او معهما يد يتوجه أحد البيئتين على الرجلين ونزع
سبق التأخير سماعا من يكن فيه انتقال الملك في نكاح وشراء وخونه من عذر ومك فلو
اقام أحدهما بيته بملك من سنة والآخر بيته بملك من آخر قدمت بيته الآخر لأنها ثبتت الملك
في وقت بلا معاوضة وفي وقت بعاد منه بتساقطان في الثاني وثبتت سوجها في الأول والأصل
في الثالث دوامه ولأن ملك المتقدم يمنع ان يملك المتأخر الا عنه ولم تتضمن الشهادة له
فلم حكم بها وصورته الرفعة ذلك بما اذا اشهدت البيته مع ذلك بالملك في الحال وهو موافق
الطلق وسوا في صورة الشراء بشرط من تخم أو تخمين فلو اطلقت أحدهما الملك وثبت الآخر
بسبب الملك من ارث أو شري أو غيره أو أنه زرع الأرض المدعاة بان شهدت ان الأرض
له زعمها أو أن الثمرة والخضرة من شجر وبدر قدمت على المطلق لزيادة علمها ولا جابها ابتداء
الملك لصاحبها ومحل ذلك إذا لم يكن أحدهما صاحب به ولا تحكمه ما ذكره بقوله وتقدم بيته
صاحب اليد على ما بقية التأخير لأنها يشا ويان في اثبات الملك في الحال فتساقطان فيها
وبقي من احد الطرفين اليد ومن الآخر الملك السابق واليد اقوي من الغفلة على الملك
السابق بدليل أنها لا تزال بها فلو كانت سابقة التأخير شاهد بوقف والمتأخر التي معها يد
شاهدة بملك أو وقف قدمت التي معها يد قال البلقي وعليه جري العمل ما لم يظهر أن اليد عاينه

باعتبار ترتيبها على بيع صدر من اهل الوقف او بعضهم بغير سب غير في مفاك يقدم العمل بالوقف
ومنه كلام المصنف كاصله وكثير يقدم بينه ذي اليد وان قال كل من المتداعين اني اشتريتها
من زيد مثلا وهو قوي لكن قضية كلام الشيخ اي حاسد والقاضي اي الطبيب وغيرهما تقدم
سابقه التاخير حينئذ **والمرحوم كالمطلقة** بلا عدم عليها تساويها لان المطلقة قد ثبتت الملك قبل
ذلك التاخير لو ثبت منها ثم لو شهد احداهما بالحق والاخر بالابراء واطلقت احدهما وارخت الاخرى
قد ثبت بينه الابراء انما تكون بعد الوجوب فتمه الزوكني عن شرح الروايي واقفه **فصل**
لو شهد في بيته لاحد بملك او بدامس لم يسمع كما لا يسمع دعواه ولا يثبت له بها لم يدعه
وبعارضة سبق اليد الدالة على الانتقال فلا يحصل به ظن الملك في الحال فلا يسمع شهادته الشاهد
له بملكه امس حتى تشهد له **بملكه في الحال او يقول لا اعلم له من يلا او لم يزل ملكه** واما
بمعج الشهادة له بملكه ليد اسر فيها في اخر الفصل **ولم ان يثبت له بملكه في الحال**
استحقاقا واما ما عرفت من كثرة وارث وان احتمل زواله للحاجة الداعية اليه **لذلك لا يسمع**
في شهادته بالاستصحاب فان صرح به لم تقبل كما لا تقبل شهادة الرضاع بامتصاص اليد
وحرمة الخلقوم وتقدم في هذا كلام وان الاوجه حمله على ما اذا ظهر بذكر الاستصحاب
تردد في سماع قوله هو ملكه بالامس **اشتراه من حصه امس واقوله به امس** وان لم يصرح
بملكه في الحال لانه اسند الى تحقيق **وعن النص انه اي المدي يحلف مع قوله اي الشهود**
فيما مر **لا يسمع له من يلا مع قوله اي الحلف** فاعبى اوجه الخلاف ان البيه
قامت خلاف الظاهر ولم يتعرض لاستقاط ما منع الحلف من الظاهر فاعبى ايها اليمين **فان قال**
الشاهد لا ادري ان الملك ام لا لم يقبل شهادته لا يسمع من باب بعينه عن الشهادت
ولو شهد بيته باقر انه له بملك امس سمعت شهادتها وحكم له بملكه في الحال وان لم
يصرح بالملك في الحال استدامه الحكم الاقرار ولو يلا تبطل فائدة الاقرار وفارق ما لو
شهدت له بملك امس بان الشهادة بالاقرار شهادته بامر حقيقي فثبت الملك له لم يسمع
والشهادة بملكه شهادته بامر حقيقي فاذا لم يسمع اليه الجزم في الحال لم يثبت له الا ما
وكذا الحكم لو شهدت بان اشتراها امس من ذي اليد المشتري من الختم والاقرار منه
ما يعرف بيقين وليس كما لو شهدت بالشراء امس من غير ذي اليد لان نفس الشراء من الغير
لا يكون حجة على ذي اليد **ولو قال له الختم كانت اي العين المدعاة ملك امس واخذناه**
باقراره فتزعم منه كما لو قامت بينه بانها مرقلة بها امس وفارقت ما لو شهدت بانها كانت
ملكه امس بان الاقرار لا يكون الا عن تحقيق والشاهد بملكه قد يتساهل ويعتد الخبر
فاذا لم ينضم اليه الجزم في الحال ضعف او قال له كانت في يدك امس فلا يوافق باقراره
وفارقت ما قبلها بان اليد قد تكون مستحقة وقد لا تكون فاذا كانت قايمه اخذنا بان
الظاهر منها الاستصحاب فاذا ان التضعفت دلالتها وتقدم في الاقرار ما يشاهد ذلك
مع الفرق بينهما **ولو شهد ان المدي به كان بدن امس اشترط ان يقول مع ذلك واخذ الختم بيده**
او غيره

فصل

ادام

دارام

فصل

او غيره كقصبة منه او من عليه فحينئذ تقبل شهادتها ونقصن بها للمدي ويجعل صاحب
يد ولو ادعى اثنان بيدنا لت واقام احدهما بينه افعاله غصبها منه والاخر بينه انه اقوله بها
فلا منافاة بينهما فيثبت الملك والغصب ويلغو اقرار الغاصب لغير الغصب منه صرح به
الاصل **فصل المدي اي بيته المدي المطلقة** تظهر الملك له **ولا توجيه فيجوز لصديقها تقديمه**
عليها ولو لم يخطه لطيفه او شهد له بملك دابة او تجرة واستحق الحق الموجود عندا قامتا
تبعا لادام كما في العقود وان احتمل انفصاله عنه بوسيلة التناج والتمره الطاهر
وسايل الزوايد المنفصلة عندا قامتا بل بقي للمدي عليه **ولو اشترى شيئا فاستحق**
لغيره **بخطه** مطلقه اي غير مورخة رجوع على بايعه بالتمن وان احتمل انتقاله منه الي
المدي لم يمسس الحاجة اليه في عهد العقود ولان الاصل عدم انتقاله منه اليه فيستند
الملك المتصور به الي ما قبل التناج او انما حكمه بقا الزوايد المنفصلة للمدي عليه كما تقر
لاحتمال انفصالها اليه مع كونها ليست جزء من الاصل وقيل لا رجوع بذلك ووجهه البلقي
وقال انه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره والاول طريقه غير مستقيمة جامعة لا مرجح
وموان ياخذ التناج والتمره والزوايد المنفصلة كلها وهو قضية صحة البيع ويرجع على بايع
بالتن وهو قضية فساد المبيع وهذا محال انتهى وجاب عنه بما تقر **ولو باع المشتري لغيره**
واشترى من المشتري الثاني رجوع كل منهما على بايعه فليس للثاني ان يرجع على بايع بايعه وان
لم يظفر بايعه وفهم بالاولي من قوله مطلقه انه يرجع بالتن على بايعه بالحجة المورجة بزمان
التمر او بما قبله ثم بعد الرجوع اذا لم يزرع باقرا والمشتري والا فلا رجوع له اذا اقرده لا يزم
الباع كما سر في الغصب **ولو ادعى مطلقا مدك مطلقا فشهدوا به وبسببه او بالعكس** باز ادعى
مدك او ذكر سببه فشهدوا بملك مطلقا قبلت شهادتهم لا يتم شهدوا بالمقصود ولا ينافي
فيه لان ذكر السبب ليس مقصودا في نفسه وانما هو كالتابع لكن لا تزجج للبينة بالسبب لوقوع
قبل ادعوي به واستشهاد عليه فلا يرجع به حتى يدعي المدي الملك وسببه وشهدوا به
وان ذكر في دعواه سبب للمدك وذكروا سببا غير ذلك فثبتا دهم للتناقض **ولو شهدوا بشيء**
ملك من ماله بسبب صحيح لم يسميونه ففي سماعها خلاف قبل لسمع كالو بينوا السبب وقيل
لا يسمع لان اسباب الاشتغال مختلف فيها فصار كالشهادة بان ولا يوافق ولا يقبل ما لم يبين جهة
الادع قال الزركشي قد نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب وعليه الجمهور قال وبيد علم
ان المذهب السماع هنا الطرف الثاني في العقود **ولو اختلفا في قدر ما اشترى من الدار مثلا**
او في قدر الاجرة او في قدرها ولا يثبت تحالفا وفيه العقد كما سر في باب التحالف وسلم الكفري
اجرة مثل ما سكن في الدار فلو اقام احدهما بينه دون الاخر قضى بها وان اقام كل منهما بينه
بما عرفت التكاليف بما فتنها فطنا ثم تحالفا ويغارق ما لو شهدت بينه بالف واخري باليمين
حيث ثبتت الاثبات بينهما لا يتنافيان لان الشهادة بالالف لا تنافي بين هاتين العقد واحد
هذا كله اذا لم يختلف التاخير بان اطلقنا او ارحمنا او اطلقت احدها وارخت الاخرى وان

اختلف التاريخ بان شهدت احدهما ان كذا تكبر سنة من اور رمضان والاخرى بان كذا تكبر
سنة في اورشول قدم **الاسبق** تاريخا لان العقد السابق صحيح لا حالة لانه ان سبق العقد على
الاخر صحيح وبما العقد على الاقل بعد او بالعكس نظر الثاني في الاقدون الثاني **الات** **انفعا** **على** **انه**
لم يجر الا عقد واحد فثبتت رضات قار الوافي وكذا ان يكون عقد المتعدي في المطلق
وفي المطلق والمزوجه اذ انفعا غير ذكر والا فلا فصار حرجا ان يكون تاريخ المطلقين مختلفا وتاريخ
المطلق غير تاريخ المزوجه نسبت الراي بالبينه الزايله **وان ادعى** **ظرفا** **على** **ثالث** **انه** **اشترى**
اي اذ اعاد منه **وبما** **الثان** **وطا** **ت** **تسليم** **حجها** **له** **فزلوا** **احدهما** **بإدعاء** **او** **اقام** **احدهما** **بينه**
بإدعاء **او** **اقامها** **وبينه** **احدهما** **اسبق** **تاريخا** **سلك** **له** **لانه** **اذا** **باع** **لا** **احدهما** **لم** **يكن**
من البيع الثاني **وطالبه** **الاخر** **بالتز** **حو** **اذا** **لان** **ذلك** **كهدى** **المبيع** **قبل** **قبض** **في** **معه** **والفقه**
لغيره **بمن** **في** **الاول** **علي** **ان** **اللاف** **الباع** **كافه** **سار** **لان** **قضية** **دعواه** **ان** **المبيع** **قد**
انفس **بشوية** **الباع** **عليه** **وما** **في** **الاخير** **من** **فلا** **له** **لم** **يكون** **الوارث** **عليه** **وما** **اخر** **منه** **البينه**
والفقه **في** **مطالبة** **الاخر** **بعدم** **التسليم** **في** **الاخير** **من** **زبادته** **فان** **في** **شبهة** **وان** **تعارضا**
بان **يسبق** **احدهما** **الاخرى** **واسفرا** **ثالث** **على** **التقريب** **وبما** **سلك** **بمن** **ان** **بإدعاء**
كالمو **تكن** **بينه** **ولم** **استرداد** **الثان** **منه** **اذا** **لما** **رضيه** **لان** **بينه** **كل** **منها** **شهدت** **بشوية**
الثان **والا** **في** **الارض** **في** **الوار** **منشاع** **كوما** **ملك** **للمرء** **في** **رنت** **واحد** **فستقطا** **بين** **دون** **الثان**
لان **تعرضت** **البينه** **لقبض** **المبيع** **فليس** **لها** **استرداد** **الثان** **منه** **للتقرر** **العقد** **بالقبض** **وليس** **غير** **الباع**
منه **ما** **حدث** **بعد** **ومن** **شهدت** **بالمك** **في** **المدي** **للباع** **وقد** **المبيع** **او** **لم** **يشتري** **لان** **او** **يقتدر**
الثان **دون** **الاخرى** **قد** **ثبت** **شبه** **دفع** **وان** **كانت** **الاخرى** **سابقة** **لان** **معها** **زيادة** **علم** **ولان**
التقرر **للتقريب** **بالتسليم** **والاخر** **لا** **يوجب** **للقا** **حق** **المسخر** **للباع** **فلا** **يكن** **المطالبة** **للمسخر**
للو **قار** **احدهما** **لم** **يملك** **دارا** **اشترى** **بها** **زبد** **وهي** **ملكه** **وقال** **الاخر** **اشترى** **من** **غير**
وهي **ملكه** **واقام** **ببينه** **بإدعاء** **تعارضا** **ببينه** **للمرء** **ببينه** **لما** **شرط** **ان** **يفوز** **كل** **منها**
وهي **ملكه** **لان** **ادعى** **مالا** **يملك** **وقال** **اشترى** **من** **فلان** **لم** **يسمع** **دعواه** **حتى** **يقتر** **للمرء**
وهو **ملكه** **او** **ما** **يقوم** **مقامه** **فأدركه** **بقوله** **ويشترط** **في** **دعوى** **الشرا** **من** **غير** **ذي** **اليده**
ان **يقول** **المدي** **اشترى** **من** **وهي** **ملكه** **او** **تسليمها** **منه** **او** **سليمها** **الى** **كاشها** **فله**
فيشتر **بها** **ان** **يقتر** **الشرا** **هذا** **اشترى** **من** **فلان** **وهي** **ملكه** **او** **اشترى** **ها** **وسليمها** **منه** **ه**
او **سليمها** **لا** **في** **دعوى** **الشرا** **من** **ذي** **ير** **فلا** **يشترط** **فيها** **ذلك** **بل** **يكتفي** **بان** **المرء**
قد **على** **المكرو** **ان** **شهد** **اي** **اثبات** **للمدعي** **فيها** **ذخرا** **بانه** **باعه** **ما** **ادعاء** **واخر**
ان **السنة** **كانت** **ملكه** **جسر** **اي** **جسر** **المبيع** **حار** **وان** **اسب** **اي** **اقام** **احدهما** **بينه**
بالشرا **لدار** **من** **ما** **ادعاء** **اقام** **الاخرى** **بانه** **اشترى** **ها** **فان** **المس** **الاول** **في**
شهادة **بينه** **فلا** **يجوز** **ان** **يقول** **له** **صاحب** **الميد** **لان** **البينه** **فان** **يدل** **على** **المك** **كالمير** **وقر**
لم **حضر** **ببينه** **ولو** **قال** **كل** **منها** **لذي** **اليده** **فثبت** **بكذا** **وهي** **مك** **عاد** **الثان** **فان** **قولا**

من البين
قرع

ما ادعاء

ما ادعاء او اقام بينه لزمها **المان** **لان** **كان** **الجمع** **بانتفا** **بها** **منه** **الي** **للباع** **الثاني** **بان** **سعه** **ه**
فان **الزمن** **من** **ان** **أخذ** **تاريخها** **فان** **رضا** **لا** **منشاع** **كونها** **ملك** **لكل** **منها** **في** **وقت** **واحد** **فثبت**
لكل **منها** **عينا** **كالو** **لم** **تكن** **بينه** **ولا** **اقرار** **ولو** **اقام** **احدهما** **بينه** **واقر** **له** **غير** **له** **التمن** **الذي** **سماه**
وحلف **للاخر** **ان** **لم** **يخص** **بين** **الزمن** **ما** **لم** **يكن** **فيه** **الاستفاد** **من** **الشرا** **الي** **الباع** **الثاني** **شرا**
العقد **الثاني** **لم** **يلزمه** **المان** **لتراض** **البين** **فثبت** **لكل** **منها** **عينا** **ولو** **حذف** **لم** **يلزمه** **التمن**
اخر **فان** **رضا** **عما** **بعده** **كان** **او** **صح** **واخبر** **وقد** **اؤجد** **على** **اقراره** **فيلزمه** **التمن** **الا** **ان** **أخذ**
أخذ **تاريخ** **الاقرار** **من** **لم** **يخص** **ما** **يكن** **فيه** **الاستفاد** **فلا** **يلزمه** **للتراض** **من** **ولو** **شهد** **عليه**
بالبيع **او** **التمن** **في** **وقت** **شهدت** **البينه** **الاخرى** **ان** **كان** **سا** **كسافيه** **لا** **يكون** **ولا** **يفعل** **شيئا**
تعارضا **بنا** **على** **قبول** **الشهادة** **بالنفي** **المحذور** **وهو** **الاصح** **وان** **قال** **السيده** **اعتقتني** **قال**
الاخر **بعتنه** **بكذا** **فاقر** **لا** **احدهما** **ما** **ادعاء** **لم** **يكن** **فيه** **الا** **لان** **ان** **اقر** **بالمك** **فاقر** **ان** **اللاف**
منه **للمبيع** **قبل** **قبضه** **فيصح** **المبيع** **بنا** **على** **اللاف** **الباع** **كالافه** **الساويه** **فلا** **يخلفه** **وان** **اقر** **بالمك**
فذلك **لان** **لو** **اقر** **بالمك** **حينئذ** **لم** **يقبل** **لم** **يلزمه** **غير** **من** **ان** **شرط** **في** **المبيع** **حيا** **رشد** **فيه** **عق**
الباع **فلم** **يجد** **خلفه** **لان** **لو** **اقر** **بالمك** **لعل** **وقد** **ذكر** **الواقعي** **في** **الفصل** **ما** **يفتضيه** **ذكر** **ه**
الزكفي **قال** **ولا** **يخص** **التقريب** **بالمك** **بل** **ساير** **اسبابه** **من** **تدبير** **وختابه** **وايلا** **دو** **عق**
عق **تصفه** **كذلك** **لم** **يسلم** **التمن** **بدعواه** **وهو** **الاخر** **والمسلم** **التمن** **طلبه** **اي** **التمن** **منه** **فيحلفه**
عليه **مينا** **فان** **اقام** **ببينه** **ما** **ادعاء** **قدم** **السابق** **منها** **تاريخا** **الا** **اي** **ان** **لم** **يسبق** **احدهما**
تعارضا **فيحلف** **كل** **منها** **ببينه** **للمرء** **لان** **تكن** **بينه** **الطرف** **الثالث** **في** **المان** **والا** **في** **لومات**
نصراني **اي** **رجل** **عرف** **تضمن** **عن** **ابنا** **وفي** **ابنا** **سلم** **فادعى** **اسلام** **اي** **اسلام** **ابيه** **قبل**
موته **وان** **الباقر** **لم** **يصرف** **الا** **ببينه** **لان** **الاصل** **بقا** **عنه** **فان** **قامت** **بذلك** **بينتان**
مطلقتان **بان** **قال** **احدهما** **مات** **سلما** **والاخرى** **مات** **بضر** **فيا** **قدمت** **بينه** **المسلم** **لحقنا**
بزيد **علم** **لانها** **ناقلة** **من** **النصرانيه** **الي** **الاسلاميه** **والاخرى** **مستحبه** **لها** **كما** **لو** **تعارضا**
بينه **والد** **اقامها** **بتركة** **ادعاء** **ارثا** **وبينه** **زوجه** **لبيت** **اقامها** **على** **بني** **انه** **سدر** **باياها**
او **بالحاله** **فقد** **ببينه** **لذلك** **وكما** **لو** **ادعى** **علي** **محمود** **ان** **كعدي** **واقام** **به** **بينه** **واقام** **المدي** **عليه**
بينه **انه** **كان** **ملك** **لفلان** **واعتقه** **تقدم** **بينه** **لذلك** **فان** **قيدنا** **اي** **بينه** **الشرا** **كان** **قال** **احدهما**
اخر **علامه** **التوحيد** **اي** **الاسلام** **او** **مات** **سلما** **وقال** **الاخرى** **اخر** **علامه** **التثليث** **تعارضا**
لتناقضا **فيحلف** **النصراني** **على** **ما** **ادعاء** **لان** **الاصل** **بقا** **كفر** **الاب** **واشار** **بالتقليد** **الي** **انه**
يشترط **في** **بينه** **التصور** **ان** **تضرط** **للمدعي** **ما** **يخص** **به** **النصراني** **وهو** **ما** **سرح** **به** **الاصل** **فان** **لم**
يعرف **دين** **الاب** **ولا** **بينه** **والمال** **بيدها** **او** **بيدها** **احدهما** **حلف** **كل** **منها** **للاخر** **ونقسم** **المال**
حكم **اليده** **عني** **حكم** **انه** **بيدها** **او** **بيدها** **احدهما** **تسعين** **بينه** **وبهم** **ولا** **يخص** **به** **ذواليد** **في** **الثانيه**
لان **لا** **يكون** **للمدعي** **بعد** **اعتراف** **صاحبها** **فانه** **كان** **للمدعي** **وانه** **ياخذ** **ارثا** **فكما** **بيدها** **وحق** **الحكم**
ان **قامت** **بينتان** **بما** **ذكر** **وتعارضا** **اما** **اذا** **كان** **المال** **بيدها** **غيرها** **فالمقول** **قوله** **كذا** **اجرم** **به**

احدهما
مها

الاصول قال الزركشي وهو ما في المذهب وقال بن الصباغ انه موقوف الى البيان ابي وما
قاله بن الصباغ هو الموافق لما ياتي في مسألة الزوجه ويدفن هذا الميت المشكوك في اسلامه
في متنا بر المسلمين ويقول من يصلي عليه اصلي عليه ان كان مسلما كما لو احتلط موالي المسلمين
بموالي الكفار وتوكل الرجل مكان الابن المسلم اختا وزوجة مسلمين واو لا واخفق
فادعا المسلمين اسلامه قبل موته وانقر الاولاد ولم يعرف اصل دين الميت ولا يتوقف
المال بينهم حتى يتكشف الحال او يصطلحوا قال بن الرفعة كذا قال الجمهور وقال الامام
يقيم بينهم قال وهو قيس ما سفي الاولي اي التي قدمت علام بن الصباغ وان اقام كل سبعة
متنا وصفا فان عرف اصل دينه بان عرف الاولاد بما ينتمون وان اقام كل بينه
متنا وصفا فان اخلقتا قدمت بينه المسلمين وان لم يدنا او بينه التتصرتا وصفا فلو مات كافر
عن ابا وجديهم بعد الموت مسلم وقال ابنه المسلم اسلمت بعده فامير ان بيننا وقالوا بل
اسلمت قبله فلا ترثه او مات في رمضان بانقضاء ما قال ابنه المسلم اسلمت في شوال وقالوا
بل اسلمت في شعبان ولا بينة تعلق على ما ادعاه لان الاصل بقا وه علي دينه وورثته وان اقام
احدهما بينه قضى بها وان اقاما بينتين قدمت بينهما نزيادة علمها لانها ناقلة من الكفر
الي الاسلام والاخرى مستحبة لدينه وان اسلم في رمضان بانقضاء ما قال مات في شعبان
وقالوا بل في شوال ولا بينة صدقوا لان الاصل بقا الحياة وان اقاما بينتين قدمت بينه
المسلم لانها تنقل من احياء الي الموت في شعبان والاخرى تستحب الحياة الي شوال الا ان
قالت بينتهم في هذه رايه حيا في شوال فيتعارضان ولوقالت بينه المسلم في المعلقين
الاولين المحكوم فيها بقوله حلف وورث كذا سري ينظر الي نصف شوال الاولي الي ماء
بعد الموت فانما يتعارضان ايضا وهذا من زيادته فخرج لو مات مسلم ولم اثنان اتفقا
علي ان احدهما كان مسلما قبل موت الاب واختل في تقدم اسلام الاخر على موته فقال له الاول
مات الاب قبل اسلامك وقال بل هو بعده ولا بينة صدق الاول بيمينه لان الاصل بقا الكفر
وكذا الحكم لواقفنا على موت الاب في رمضان وقال الاول للاخر اسلمت في شوال
وقال هو بل اسلمت في شعبان ولا بينة ولو اقاما بينتين بذلك قدمت بينة الاخر لا بها
ناقلة ولو اتفقتا على ان الاخر اسلم في رمضان فادعي ان اياه مات في شوال وقال الاول
بل مات في شعبان صدق الاخر بيمينه لان الاصل بقا الحياة وفي التقارن بين البنتين
تقدم بينة الاول لانها ناقلة فان قال كل منهما للاخر انا الذي لم ازل مسلما واتنا اسلمت
بعد موت الاب ولا بينة حلفا وجعل المال بينهما لان ظاهر الدار يشهد لكل منهما بما يقوله في
نفسه ولو اتفقا على ان احدهما لم يزل مسلما وقال الاخر لم ازل مسلما ايضا وانما الاول
فقال كنت نصرانيا وانما اسلمت بعد موت الاب فالقول قوله انه لم يزل مسلما لان ظاهر الدار
يشهد له صرح به الاصل وقيس عليها اي المسائل المذكورة ما لو مات الاب حرا وكان
احدهما رقيقا والاخر حرا بانقضاء ما علي حريته واختلف هل عتق الاول قبل موت الاب او

مرو

لعم

بعده وان مات قبل من ابوين كافرين وان كان مسلما مات مورثا بل ربينا حتى
لان ولدها محكوم بكفره ابتدا بتبعها لم يستعجب حتى يعلم خلافه وقيل يوقف المال حتى يتكشف
الامر او يصطلحوا قال النووي وهو ارجح دليلا لانه لا يصح عند الاصحاب الاول وان مات برجل
وزوجته اي الرجل فاحسن هو واخوهما فقال هو ماتت او فورا فانها في عبادة الاصل فورا رثتها
انا وابي وخداها صحيح ثم مات الابن وورثته انا وقال اخوها بل ماتت اخا مورث الابن
قبل موتهام ورثتها انا ولا بينة صدق الاخ في مال اخيه والزوجه في مال ابنه بيمينها فان خلفا
او وكلا لم يرث ميت من ميت قال الابن لابيه ومال الزوجة بين الزوج والاخرى فانما
بينتين بذلك تعا وصفا فان مات واحد من الابن والزوجة وماله بانقضاء ما واختلف في
تقوت الاخر قبله او بعده صدق من ادعاه لان الاصل بقا الحياة فان اقاما بينتين
بذلك قدمت بينة من ادعاه قبل لانها ناقلة وان قال ورثته ميت لزوجته كبت امه شر
عتقت بعد موته او كبت كافرتم اسلمت بعد موته وقالت بل عتقت او اسلمت قبل صدقوا
بما ينتمون لان الاصل بقا الرق والكفر وان قالتم ان زوجة او اسلمت بعد موتهم
لان الظاهر معها فصل لوقال السيد لعبد ان قتل فانت حر وان مت في رمضان
فانت حر فان ثبت العبد اي اقام بينه موجب عتقه بان اقام بينه في الاولي انه قتل وفي
الثانية انه مات في رمضان وقام الوارث بيمينه في الاولي موته حلف الله او في الثانية موته
في شوال قدمت بينة العبد لانها زيادة علم بالقتل في الاولي ونحو ذلك الموت في رمضان
في الثانية ولا قصاص في الاولي لان الوارث منكر للقتل فان ثبت الوارث اي اقام في
الثانية بينة موته في شعبان قدمت بينة الوارث لانها ناقلة ولو حكم بشاهدي رمضان
ثم شهد احدهما انه مات في شوال فدل بيقين الحكم وكحل كالوشهدت البيتان معا او لا فعرف
سري خرج قولين فيه كالتوبان فسق الشهود بعد الحكم كذا ذكره الاصل وقضية ترجيح نقصه
وعليه جري شعبان ابو عبد الله الحجازي وهو جار علي الضعيف فلهذا احدثه المصنف اما على
الصحيح من تقديم بينة رمضان فلا نقص ولوقال لعبد ان مت فان حر فشهدت بينة بطله
قال ابن الرفعة في شبه ان يقال يعنى لان من قتل فقدم مات وان علق متفق سالما لموته في
رمضان او في مرضه او عتق ما تم موته في شوال او بل للمرض مرضه فاقاما بينتين
موجب متقما تعا وصفا وقا وجه التقارن في الثانية تقابل زيادة علم احدهما بالموت في المرض
وزيادة علم الاخرى بالبر وفي الاولي تقابل على البنتين بالموت في الوقتين وقيل تقدم فيها
بينه سالم لان معناه زيادة علم بالموت في رمضان وقيل تقدم بينه غانم والتزجج فيها من زيادته
والا وجه تقديم بينة سالم ثم راييت صاحب النوار جزم به مع انه يوحذ من علامه كاصل
في سلة ان مت في رمضان السابقة اول الفصل ومن ادعي انه وارث الزوج فلا بد من ذكر
الجهة اي جهة الوراثة كايوة واخوة ومن ذكر الوراثة وذلك لما زاد من قوله له بانقضاء
انا انه وارثه فانما تشهد عدلان حرا ن باطن حال مورثه لجمعة وجوار وعوض وسفر

صل

بار

ن

يعتق نصف غام الذي لم يشأ له بدلا فعنق هو مع كل سالم والمجموع قدر الثلث وترجع الاول المبني
على النفس من زيادة تدور او من **الثالث** لو حل فيما اذا كان سالم السدس وشهد الوارثان
وهما عدلان بالرجوع عن الاثبات معتق سالم العام كما هو المناسب لما مر عن غام لسالم رالت
التي لان لعمارة الزيادة على الثلث فتقبل **ثمة** بالرجوع عن غام وبقية الثلث **الاثبات**
بين الموصي له بالثلث وبين عتيق سالم فتقبل **الثالث** منه للموصي له بالثلث **ذلك** منه يعتق
بدون العير وهو سالم **ثمة** وهما بالثلث قال في الاصل كذا ذكره لكن رد الزيادة على
الثلث لا يجب حرمان بعض اصحاب الوصايا بل يوزع عليهم الثلث وقبول شهادة الرجوع يجب
ارقاق غام وحرمانه عن التبرع وهو محل تهمة لتعلق الاعراض باعيان العبد وتقدم عن
الرفعة ما يوجب منه جوابه فان كانا فاسقين فيظهر انه يعتق من كل من غام وسالم نصفه
وحصة اجزائي احد عشر جزءا من عشرة وان للموصي له بالثلث مثل ما عتق من غام وظاهر ان المثلث
تدور اذا ما يعتق من غام كالتالف ومعرفة متوقفة على معرفة ما للموصي له بالثلث **هـ**
لا يشتر احدهما فيه وبالعكس وطريق احتجاجة ان يقال عتق من غام مني ومن سالم نصف مني لمعوانه
نصف غام ومن الموصي له مني والتركه للاثني يبقى له وارثن بلاشون الاثنيين ونصفا ذلك
بعد نصف ما فات عليهما بالاثبات بالثلث وعتق سالم وهو ثلاثة اشياء وما عتق من غام كالتالف
فاسم فخير ويقابل فدل ان بعد خمسة اشياء ونصف مني فاثني خمسة وجمعه اجزائي احد
عشر جزءا من الواحد فاعتق من غام نظير ذلك وهو ماسر والباقي اربع وعشرون وستة
اجزائي اما ذكر ثمة ثمانية وجزان منه نعم بين الموصي له وعتق سالم اقلنا فللموصي له
ثلثي ذلك وهو خمسة وجمعه اجزائي احدى عشر وعتق سالم ثلاثة وهو نصف ذلك والباقي وهو
ستة عشر واربع اجزائي اما ذكر الوارثن وهما نصف ما فات عليهما بعد ما عتق من غام فان
خا في التي قبل هذه **فاسقين عتقا** معا غام بشفاعة الاجنبيين وسالم باقرار الوارثن
وهو دون ثلث الباقي من المال بعد غام وهذا لما احتجاجة اليه على قول الاصحاب السابقين
ما عيى النصف المبني عليه ما رجع هو منها فلا حاجة اليه **وان كان السدس هو غام** الاولى وان
كان غام السدس وسالم الثلث **وجعا** اي شهدا بالرجوع عن وصية غام وهما فاشقان
عتقا الا سدرس سالم لثلاث سدس المال يعتق غام فعنق من سالم خمسة اسداس
وهي قدر ثلث الباقي بعد عتق غام فان كانا عدلين عتق سالم فقط **لو شهدا جنبيين**
انه اعتق غام في الموصي وشهد الوارثن **الحايزان** عدلين كانا او فاسقين **انه انما**
اعتق سالم وكل منهما ثلث لماله عتقا غام بشهادة الاجنبيين وسالم باقرار الوارثن
فان لم يكونا حازرين عتق من سالم قدر حصتهما **قال الروائي** والخوارزمي المصبر عنهما في
الاصل ببعض المتأخرين **يعني** ماسر فيما لو اوصى بالعتق وكان الوارثن فاسقين
ان يعتق من سالم قدر ثلث الباقي بعد عتق غام فقط وكان غام تالف **موجس** وان **و**
وهما عدلان **ولا يجوز** الاجنبيين بدلا لا اعتق سالم او لا ندرى هذا عتق غام او لا
وجعل

وجعل السبق **عتق غام** شهادة الاجنبيين ونصف سالم باعتراهما بنا على انه معتق من كل
منهما نصفه فيما قبلها هذا ما نقله الاصل عن الشيخ ابي حامد وكثير من ثم قال قال ابو الصباع هذا
سهو وصوابه ان يعتق غام وذو ثمنه بغيره الجبر وقد ذكره الرازي مع بيان وجه السهو
فصل لو اوصى يزيد بالثلث ثم رجع وجعل لزيد ثم رجع وجعله لعمرو وشهد كل منهما عاوي
بمع الرجوع المذكور شاهدان ولو اوصى **سليم** لعمرو فان لم يشهدا بالرجوع قسم الثلث
من الجميع سواء انا صلت شهادة الوارثن لانها اثباتا بشهادة الرجوع عنه بدلا وان شهدا
انه اوصى بالثلث لزيد واخوانه اوصى بعمرو واخوانه رجع عن احدهما والاخرى **ثمة**
وله يعين الرجوع عنها لغت شهادة ثمة لانها لا تنعما معا كما لو شهدا اوصى لاحدهما **ثمة**
يشهدا اي بين زيد وعمرو ولو شهدا ثمة اوصى لزيد بالسدس واخوانه اوصى بعمرو
لعمرو واخوانه رجع عن احدهما ولم يعين الرجوع عنها معطى الثلث في الاولى والسدس في
الثانية **لذا** في الباب السادس في مسائل **منشوق** سلق بادن القضا والشهادات والدعاوي
تحققوا الختم بحسب الحكم **ولو عودا** في يوم السبت ونصرا بنيا في يوم احد ومعه في يوم جمعة
لا في الخليفة والعدالة اي خطبة الجمعة وضلا تما فلا حضر حتى يفرغ منها **لو شهدا**
اي ثمة انه غصبه كذا بكرة واخوانه ان غصبه اياه **عنه** تقاضا فلا حكم بواحدة
منهما واحتمال استرداده ثم غصبه ثانيا بعد اوصيائه **واحد** هكذا او واحد هكذا احلفا للمدعي
مع احدهما واخذ العزم لان الواحد ليس بحجة ولا تعارض ولو اوصى لثمة وقومه شاهدا
نصف دينار واخر يد دينار ثبت النصف لاثنتهما عليه وحلف المدعي ان شامع الاخر
اي الذي قوم بالدينار وثبت النصف الاخر لان شاهد النصف لا يعارض الشاهد واليمين
في النصف الاخر وهذا كما لو شهدا اوصى ان اخذ منه دينار واخوانه اخذ منه نصف دينار
فان ثبت السنتان في ذلك بان قومت احدهما الثوب بالنصف والاخرى بالدينار ثبت
النصف ايضا **تعارض** في النصف الباقي وان اختلف في قدر التالف بان شهدت بيته
ان وزن الرمي اتلفه المدعي عليه دينار واخرى انه وزنه نصف دينار **قدست** شهادة الأكثر
لان منها زيادة علم بخلاف ثمة في التقويم لان مدركها لا جتهاد وقد نطعن بيته الاقل على
عيب منها زيادة علم قال لا ذري وقيل من ذلك انه لو اقام بيته بعد المعدود او بالمدعي
لزم روج فعارضه المدعي عليه بيته بان اتقص من ذلك نصفه تقدم بيته المدعي ولا عني ما
فيه ابي وفي قوله لا عني ما فيه نظر وما ذكر في سدة التقويم مخالف ما عني به في اصلاح من الو
قامت بيته بان قيمه سلعة اليتم ما يتيه مثلا فاذا ان احاكم في بيعها بالمائة فبيعت بمائة قامت
بيته اخري بان قيمتها ما يتيه من انه يمتقن البيع والاذن فيه قال بعضه ولعل خدام هذا
بما تلت بعدد الحق الا مرفيه وخدام بن الصلاح في سلعة قامه مطع كذب السه الشا
بان قيمتها ما يتيه ولا تبسج بيته مدعي **وامر** فقد تله قبل ان يملحها او بيته مدعي
شمة ان امره من جرحه فقد ثمرها قبل ان يملحها فلا يسمعان حتى يقو ولا تملحها او ثمرتها

نصف

وقسم

السالكين

هذه

لم يقبل منه او قال انما قلت لا منعه لانها لم تكن في يدي الا الان قبل منه بمينه بخلاف
عليه ويمنعه منها بعد الحلف ولو ادعى عبده في بيده قبل الشك في نفي من ماله
بيع او سم اذا ناسه له في الحاقه لم يرد دعواه او بعد ما اشترى ولم يقبل البايع الثمن
او باع وقبض الثمن وتلف بيده قبل البيع في الاولى اذا اطلب الثمن من كسب العبد والمشتري
في الثانية اذا اطلب البايع خليف سيده للعبد على نفي الاذن ان انكر الاذن له في الشراء والبيع
فاذا حلف فيها حكم بطلان البيع في الثانية وبذلك السيد للمبيع في الاولى بزعيم البايع وحيد
فللعبد خيمه **ايضا يستفيد الثمن عن ذمته** يتقدم يرافقه اقرار سيده وتوحيده ان منعه
البايع البيع بافلاس المشتري ورجع في المبيع فليس للعبد خليف السيد وكذا لو لم يقبض
الثمن في الثانية واحال به وحلف السيد للمشتري ذكره كذلك العقال في تناوبه ونقل
عنه الاصل غالبه اقروه وما علم منه من الحكم بجهة البيع في الاولى قد يستشكل بالحكم
ببطلانه فيما لو اشترى شخص لزيد شيئا بوكالته بدخوله وسماه او نواه في العقد وصرفه
البايع فيها فانكرها زيد وحلف وجاب بان العبد اقوي في تحصيل الملك للسيد من الوكيل
بالنسبة لموكله بدليل ان احصاه يدخل في ملكه وتراوان لم ياذن له فيها اما اذا لم يحلف
السيد بل نكل عن البين فللبايع او المشتري ان يحلف وياخذ الثمن من كسب العبد الذي
بيعه او المبيع ومن اقام شاهدا بالادعاء يحلف مع شاهدين فاقام خصمه شاهدا
باقراره ان لم لا شيء له عليه حلف خصمه مع شاهدين وسقطت دعواه اي المدعي ان
لاصد براءة الذمة وبذلك مطالبه عاظم غاصبه وان سفل وليس للاول ان ادعى الملك
عليه انه يلزم رد المقتوب بصفه كذا او قيمته وهي كذا ان حلف انه لا يلزمه رد
العقود ولا قيمتها لا مكان الرد وعدم عبادة الاصل انه ان قدر على الانتزاع لم يرد
الانتزاع والا فالقيمة وعذر عن قول الروضة تبعا لنسخ الرافعي السقيمة وليس على الاول
ان ما قاله تبعا لنسخ الرافعي الصحيحة لقول الاذري انه القمواب والتعديل ناطق به
وتكفي الشهادة بانه اي المدعي لدار اشتراها من مالك لها وان لم يشهدوا ملك
المدعي لها الان قال الاذري لعل هذا منزل على ما اذا دللت الشهادة على ملك المدعي
لما ادعاه في الحال والا فطلق الشهادة بالانتقال اليه من زيد وهو يملكها لسيوينة تعريض
لملك المدعي لها الان ويدي المالك على من غصب ملكه المرهون من يد المرتين ان
لي عنده ثوبا مثلا صفته كذا او انه يلزمه رد اي وله كذا كونه ميراثا بان
يقول كنت رهنته عند فلان ولا بعد في قوله يلزمه رده الى ان يد المرتين يد الرهن
ولهذا لو نزع من المرهون كان القول قوله وان كان بيد المرتين كان له يد وله في عرف
شناخ والدي شخص وجوبه امة الشهادة له بان حوالا اصل وان لم يشهد الولاة كما
يجوز الشهادة بانه بن فلان لا الشهادة بذلك غريب دخل بدرا او نحوه فلا يجوز ان
ادعى الخالج شرا العيين المدعاه من الداخل واقام به بينه وادعى الداخل انه وهبها
من

من الغافل رج وقاية الاختلاف يظهر مما ذكر بقوله فان استحققت واخذت منه
او ظهرت معيبة واراد ردها لم يرجع بالثمن فان ارجعها بتارخين فالمتأخرة اولى قاله
الغفال ولو تنازعا اي اثنان دار او شهدت بينه المدي لها انها ملكه رجاء خروا في
انما اشترها من اخر واقام بينه بالتسا فقط اي دون كان يملكها يوم يمد تم اقام بينه
اخرى ان الذي باعه اياها باعها منه وهي ملكه الاولى ولا نسب كلام اصله تم اقام
بينه اخرى انه كان يملكها يوم بيعها منه جعلنا كسبه وتعارضت ستها اي بينه الاول
وبينه الثاني الحاصلة من بينته وان ثبت اي اقام بينه علي زيد عك دار وتزعمها منه تم
اثبت اي اقام اخر بينه انه اشترها من زيد وهي يوم يمد ملكه فحق لها الاول وكما لو
اقام ذوال اليد اليه قبل الانتزاع منه وان ثبت الثاني انه اشترها من المدي الاول بعد الحكم
له بها لم يمت بينته من الحكم لها على الاول ان يقول انه اشترها منه وهي ملكه او اثبت ذلك
فقد الحكم الاول بها فان قالوا اي شهودة اشترها منه انتزعت من ذيل اليد وقبض
بها للثاني وان لم يعرض بينه للمدعي على الاول فاذا حكم بالمدعي الاول انتزعت
للثاني وقوله وان اثبت انه اشترها من فلان من زيد على الروضة والمدعي على ذي اليد
شرا دار من اشترها من ذي اليد وانكر ذوال اليد ذلك كان من اي قيم بينه المصنف انه
وله ان يقر ذلكا لهما بينه وان قدم او اخر لم يضروا في المشتري دارا تم تبدل حدودها
بعد الشرا ان ثبت بينه انه اشترها من فلان وقت كذا او الحدود يوم يمد كذا تم ثبت
اي قيم بينه اخرى **بشبهة التبدل** الحدود فيشهدون بان الدار التي كانت بيد فلان اي
الحدود لها انتقلت الى فلان والتي كانت بيد فلان انتقلت الى فلان وكذا البقي ان بالدار
المدة قال الزركشي تبعا للاذري وما ذكر من اعتبار بينه اخرى مصورة بما اذا لم يكن
شهود الشرا سمحوا الحدود فان امكنهم ذلك حضور الحاكم او نايبه فيه فلا حاجة الي بينه
اخرى بالانتقالات المذكورة وقد لا يحدها فان اثبت اي اقام بينه على غيره عك دار فقال له
له الثاني على ملك فلان بغيره فاثبت التمسك لك منه انه ثبت بينه بذلك اذ ليس للثاني
ان يعق حلاف علمه وان كان لا يعق بعلمه في هذه لوجود اليه عاكف علمه وان ادعى
عليه دارا فقلت ليس في يدي او لا منعك منها فخذ به المدعي في ذلك لم يلتفت اليه بل
يستط اي المدعي اليها فان منعه شيئا احدهما ادعى عليه والا فلا ماردة وتغييره باو
قراة منعك او صلي من تغيير اصله بالو او فان باع دار فقامت بينه حصة بوقتها عليه
ثم على او كذا تم على الساكن ثبت الوقت لها وتزعت من المشتري رده عليه البايع التمسك
وتوقت الغلة الحاصلة في حياة البايع فان صدق البايع اليه اخذها والاصرف بعد
موته لا اقرب قالوا قرب الى الواقف قال البلقى وقصبة التغيير بينه الحجة ان الواقف
ينسبها ان كان على مرتين وهو وجه ولا يصح عند الجمهور المدعي الان يقال ان الحجة العامة في
هذا الموضع موجود فعينه نظروا كلام اخر ولو ادعى البايع وقفها ولم يكن قال حين البيع هي

ملكى سمعت دعواه للتخلف وبينته والاى وان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا بينته
وتفصيل سماع دعواه بكونه لم يقل ذلك من زيادته اخذ من المسئلة لا بينه وظاهر ان
محل عدم سماعها فيها اذ لم يذكرها ولا يلاها لوقال الباع للمشتري منه بعتك وان لا املكه
والان في ملكته المناسب لما مر ولما ياتي وان لا املكها والان ملكتها ولم يكن قال
حين البيع هي ملكى سمعت دعواه وبينته فان لم يكن له بينه حلف المشتري انه اياه
وهي ملكه وان كان قال ذلك لم تسمع دعواه ولا بينته فصل في قضاوى القاضي حسين
انه لو ادعى عليه عشرة فقال لا يلزمنى اليوم لم يكن مقرا بها لان الاقرار لا يثبت بالمعنى
قال الاسنوي وهذا يوم ان الجواب مقبول والصحيح كما مر في جواب الدعوى انه لا يلزم الدعوى
الا اذا تيقن كل جز منها فنقول لا يلزمنى تسليم شي منها قلت القاضي ما يبي على طرفتها بقية من
صحة الجواب بدلك من ان الكلام ليس فيه بدلي انه هل يكون اقرا او لا ولا تخلف ولا تنقطع
به مطالبته وخلفه بعد اليوم كما نقله انما لا يبي عن شريح الروايات وانه تعارض بينه
وقف وبينه بعد كينى الملك فلا تقدم بينة الوقت وانه ان ماتت امرأة ولها اخ او اخت
وروج لهما شيئا فادعى الزوج ان المتاع له صدق في النصف بيمينه واخذه بحكم اليد
وجعل النصف للبيته ثم يستثنى من التصفية ثبات بدليتها التي عليها لا تنفردة باليد عليها
فيحلف وارثا عليه قاله اذ ادعى وخروج بقول المصنف من زيادته بداركها ما اذا لم
ليساكنها فلا يقبل قوله في شي اذ لا بد له وحلف الزوج لكل من حضر منهما اي الاخ والاخت
يمينان فان اثبتت الاخ بعد حلفه لها بكونها الحاضرة والاخ غائبا انه اى المتاع لهما ولا بينهما
ثبت لهما كما علم بامر في الباب الرابع في الشاهد مع اليمين وانه لا يطلق حتى يحبس القاضي
الا يثبت اعيان او ارضى خيمه وبعد رضاه با لا طلاق لا تسمع بينة باعيان لا يثبت
عليه حينئذ خلاف ما اذا استحق جسيمه ومن عرف عانة قدسية باجر اما او طرح يلزم في مد
الغير بلا مانع فله ان يشهد باحقاقه لدعيه ولا تسمع شهادته به ان صرح بالعادة بان
تقول رايك ذلك بينين وان كان ذلك مستند شهادته على جاسر فصل في سبيل صاحب التنية
عن رجل حلف له على دار فادعى اخر وقفها عليه واقام به بينة فان ثبت الاول اي اقام
بينه بالحكم له بالملك والثبت الاخر اي اقام بينه بالحكم له بالنفقة الوقف قبل الحكم الاول
بالملك ولا يدله حدها هل يثبت الوقف او الملك فاجاب بقوله ثبت الوقف دون الملك
قال الاسنوي ومقتضاه ترجيح بينة الوقف من حيث هو على الملك عند التعارض وهو
خلاف ما مر عن القاضي من ان يثبت القاضي الملك والوقف متعارضان اهوى وحجاب بانها
انما تتعارضان اذا لم تحل تارة بينهما والزماني مدعي الملك اخيه مثل ماله ويريده الاول ويريها
اي الدار اى مدة اقامتها تحت يده وان وقف ملكا له وامر على حاكم بمعينه فله
بيمينه ثم رجع عنه ورفع الامر الى حاكم يري جواز الرجوع عنه كينى فله الحكم
بنموذ الرجوع او لا فاجاب عنه صاحب التنية بانه لم يكن للحاكم تفقد رجوعه اي الحكم
سعد

فصل

فصل

فصل

في

ي

نقد

فصل

في

بنموذ رجوعه مواخذ له باقرانه اما الشافعي ومن لا يري الرجوع فليس له ذلك وان لم
حكم حاكم بجهة الوقت فصل منقول من فتاوى القزالي لو ادعى دارا على من
هي بيده قد كثر انه انتزاعها من زيد فاقام المدعى بينة باقرار زيد له بها قبل البيع واقام
المدعى عليه بينة ان المدعى اقربها لزيد قبل البيع ولا يلزم لها معلوم قوت في يد المدعى
عليه لا اعتضاد بينته باليد وان اسحق مبيع فقال اشترى سلمت الثمن للبايع في المجلس
اي يحبس العقد فانكره البايع واراد ان يثبت اي يقيم بينة بانه اي المشتري لم سلمه
في المجلس شيئا سمعت هذه البيعة لان الثمن اذا كان محصورا حصل العلم به قبل الشهادة به
وفي نسخة لم تسمع وهو المنقول عن الفتاوى المذكورة كما نقله الاصل هنا ايضا عن النوو
بعد هذا بقليل رده وقال الصواب ان الثمن اذا كان في محصور حصل العلم به قبل الشهادة
به وان ادعت امرأة على رجل انك تزوجتني وطلقتك قبل الوضوء وطالبته بالنكاح فله ان
ادعت نكاح فلان ائمت وطلبت الارث منه ثمة ذلك برجوع امرائين او بوجوه غير ذلك
فثبت بها النكاح لان قصد ما المهر في الاول والارث في الثانية وقاسه القزالي على
مسئلة السرقة وتطبيق الطلاق عليه الغصب فان المال يثبت فيها وان لم يطلع المارق وقع
الطلاق فصل في فتاوى البغوي انما لو اقرت لرجل نكاحا في سنة واحدة واثبت اخر
اي اقام بينة نكاحا من شهر حضر لغيره لانه قد ثبت باقرارها النكاح الاول فالحلف
الطلاق لا يحزر لهما الثاني وانه ان قال الحكم في النكاح لليل قد حلفي لان زوجي
هذا مسكتت فان سكتت اذ اقام له فيه كما لو استأذنها العبد فسكتت وانه ليس للقاضي
ان يزوجه رجلا من ادعت عليه طلاقا في نكاح رجل معين او موته عنها حقة ثبتت
اي بيمينه به لانها اقرت له بالنكاح فصل عن ابن القاض ان من انكر الحلف
ما لطلاق الثلاث فعليه ان يحلف ان ما قعت لهما ان حلفي كذا بدخول وغيره مما
ادعى به عليه فاتي طلق ثلاثا ولا يبي بين يدي ثلاث فيقنع ثبات اي تخلف منها ولا
على مذهب الحنابلة راي ابن ابي ابي ونا بغيره ان الثلاث لا تقع معا او على قول من يصح
الدور فيثبت عليه ليعرض للحادثه قال في الاصل مع نقله هذا عن ابن القاض وقال
الشيخ ابو زيد بكفنه انها لم تبين منه ثلاث وكوزان يقال ان قال لم تبين حلف عليه وان
قال لم احلف بطلاقها حلف عليه اي وان قالها حلف عليها وعن حمل كلام ابن القاض عليه
وما قاله ابو زيد اخبره والتا ويل لا يقع الحالف تخلف القاضي كما سوان ادعى عليه
ودعيه لم يكن ان يقول في الجواب لا يلزم منى الدفع اليه لان المدعى لا دفع عليه وانما
عليه الحلية بل يقول في الجواب ما اودعني او ما فت في يدي او رد اليك
وما وقع في خلافهم ما ظهره ان ذلك يكفي ما دل كما بينه في الروضة ولو اثبت محض على
اخرانه استأجره كحفظ سيفينه له بدنيا والثبت الا انه استأجره هامة به
تعا رضتا اي البستان او شهدت بينه الشخص على اخرانه قبله في وقت معين وشهدت

البينة الاخرى انه كان ذلك الوقت عند اولم يغيب عنا وان لم يقبله تعا رختا بنا
 على ان النقي اذا كان في محصور حصل العلم به بقبل الشهادة به كما مروا ان ادعى شخص ان
 الله ارسلني وفلا ان يدعي وتقيم البينة من غير ان يقر للمدعي عليه باليد وظاهر علامه ان
 جميع ما في الفصل لفصل نقله الاصل عن بن القاص وليس كذلك وانما نقل عنه الاولي فقط
 ونقل ما عدا ما عن العادي **الباب السابع في الحاق القايف بالنسب عند الاستباه**
 بما حقه الله تعالى به من علم ذلك والاصل فيه خبر الصحاح عن عائشة رضي الله عنها قالت
 دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا ترق اسارير وجهه فقال لمرثري ان محمدا
 المدحجي دخل علي قراي اسامه وزيد اعليهما فطمقة قد عطيا بهما او سهما وقد بدت
 اخذتهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فاقرا له صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل
 على ان القايف حق وسبب سرور رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قال محمدا ان المنافقين كانوا يطعنون
 في نسب اسامة لانهم كانوا طويلا اسودا فاني الانف وكان زيد قصيرا بين السواد والبلان
 احسن الانف وكان طعمه معاينة له صلى الله عليه وسلم اذ كانا حصة فلما قال المدحجي ذلك
 وهو لا يرى الاقداما سر به نقله الراعي عن ابيه وقال بوداودان زيدا كان ابي
 وشيطة اي القايف بعد قوله فمما ذكر ان يكون **سدا بالغا قلا عدلا حرا ذكرا**
بصر انا طقا جريا كالحاكم والتجربة له كالحق للمحكم وان لم يكن مدحجيا اي من بني
 مدح وهم بطن من خزاعة ويقال من اسد وذلك لان الصافه نوع من العلم فكل من علمه
 علم بعله **واحد** كالحاكم والمفتي والتجربة السابق **ويقبل اثبات القايف الولد**
بعد ولا لاخر المنازع لعدوه لانه كالشهادة لعدوه في الاول وعليه في الثاني **وبكس**
الوجه فيقبل اثباته الولد لعن ابيه لا لابي له لانه كالشهادة على ابيه في الاول وله في الثاني
 وخروج بالاثبات النفي فهو بالعلم ما ذكر ولو كان القايف قاصيا حكم بعلمه بما علي ان
 القاضي يقضي بعلمه والخبر ما يكتفي بها ان يعرف عليه ولد في نسوة ليس فيهن امه مرتين
 كذا وقع في نسخ الروضة السقيمة والذي في نسخها الصحيحة بعملا صلا لاف مرات فقال
 وكيفيه التجربة ان يعرف عليه ولد في نسوة ليس فيهن امه ثم في نسوة ليس فيهن امه ثم
 في نسوة فيهن امه ثم في نسوة فيهن فيصيب في الكل ان يصنف اصناف من الرجال والنساء
 اي احدها وفي كل صنف منهم او في بعضهم **والد البينة** وهذا الطريق اولى من الاول لان
 القايف فيه قد يعلم بان لا يثبت الاولي امه فلا يثبت فيها فايد وقد تكون اصابتها
 واتخذ في الرابعة اتفاقا فلا يوثق بتجربته والطريق الثاني مع ذكره الاصل على الاول ان
 على الروضة وبه صرح البارزي موجهها الاول ولونه مما ذكر به وذكر الاصل على الاول ان
 الاصح ان التجربة لا يثبت بالام بل يجوز ان تعرف عليه المولد مع ابيه في رجال لكن العرض
 مع الام اولى قال البارزي ينبغي الاحتياط ثلاث مرات وقال الامام العبرة بغلبة الظن
 وقد

الباب السابع

وقد حصل بدون ثلاث واذا حصلت التجربة اعتمدنا الحاجة ولا تجدد التجربة بكل الحاف
 واذا اتد اعيا بمحمدا من لقيط او غيره **عرض عليه** اي القايف كما سري اللقيط مع زيادة
 وكذا الواشوكا في وطي لا امرأة تمت النسب بان يكون بنكاح او شبهه **فولدت** وقد ا
مستحنا كونه منها اي من كل منهما فانه يعرض على القايف وان لم يدعه واحد منهما لتقدير
 الحاقه بهما وتفيقه عنهما وذلك كوطي مشتر من غير امه موطوءة له بلا استبراء لهما منها بان
 وطاهما في طهر واحد **يكوي** من كوي حنك يشبهه ويغارق ما لو نكح امرأة بعد انقضاء عدتها
 وانت بولد فانه يلحق بها به وان امكن كونه من الاول ايضا لان العدة امانة ظاهرة في
 البراة عن الاول وهنا خلافة فان ولدت من اشتراك في وطئها في طهر واحد اثنان ولدا
 مستحنا منها لما بين سنة اشهر واربع سنين من الوطئين **وادعيه** بل اولم يدعه واحد
 منهما كما يعلم من فصل عدم القايف **عرض على القايف** ما لا بد من بين الوطئين **حيثما سقط**
حق الاول لظهور البراة لها عند الا ان يكون الاول زوجا قائم الفرائض فلا يستقط حقه
 لان امكان الوطئ مع الفرائض منزلة الوطئ والامكان حاصل بعد الحيض بخلاف ما لو كان
 في نكاح فاسد كما تكلمه المستثني منه لان المرأة انما تصير فرائضا فيه بالوطئ وسواء كان ابتدا
 او الوطئين مسلمين ام خري من امر محمد بن كمال وقضية علامه انه لو فارقا الزوج ثم وطئها
 الثاني سقط حق الزوج وحق الولد الثاني وهو كذلك ان وطئها بعد انقضاء العدة والاعراض
 على القايف كما صرح به اصله **فصل لو ادعى انه وطي من وجهه بغيبه** وانت
 بولد **واذعي ان الولد منه لم يعرف على القايف** بل مولا حق بالزوج **وان صدقه**
الزوجان على الوطئ ما لم تقرب بينة له **بالوطئ** لان الولد حقا في النسب وتصديقها ليس
 محجة عليه فان قامت بينة به اعرض على القايف وما ذكره كاصلة من اشتراط اقامة بينة
 بالوطئ لم يذكره في الدعان وتقدمت الاشارة اليه ثم علي ان الزركشي قال ان ذلك بحث
 للامام والذي ذكره الاصحاب ان ذلك تصديق بالزوج في الوطئ كان في العرض على
 القايف ولم يتعمروا لاشتراط البينة **يعرض عليه تصديقه** مدعي الوطئ عليه ان
 رجع وان لم يتم بينة لان الحق له وان استحقاق **بجهول** نسبه وله زوجة فانكرته **ر**
حقه علاما بقرانه دونها يجوز كونه من وطي شبهة او زوجة اخري وان ادعته والحالة
 هذه امرأة اخري دون زوجها عابدة الاصل وانكر زوجها **اقام زوج المكره وزوجه**
المكره بينتين فانما بينتا قطان **يعرض على القايف** الذي في الاصل بعد سنة او لم
 يستها امر يتعارضان ام تعرف على القايف فيما راي المصنف الاخيرين رجحان الي قول
 واحد عبر عنها بما قاله والتزجيم من زيادته اخذ اسما سري باب اللقيط **فان الحق بها**
حقها دون زوجها او بالرجل **حقها** اي الرجل وزوجه وقوله **حقها** دون زوجها ضعيف
 وقال الاسنوي انه خلاف المذهب فقد سري اللقيط ان المصنف ان الحق بها اما اذا سم
 لم واحد منها بينة قال في الاصل مهمل ام الاولي ام الثانية ام يعرف على القايف فيلحقه

عيان

فصل

ويستحق بغيره فقال لها يا حرة لم تعقني عتقت ان لم يقصد المالك باسم
القدرة وان قصد له العتق فان كان اسما في الحال حرة لم تعق الا ان قصد العتق
فيعتق وان اقر بحرية حرة من احد المالكين عنه كذا اطلاقه المالكين وقصد الاضرار
لم يعق باطن كمال الاستنوي ودواعي مفهوم ذلك ولا ظاهر كما اقتضاه المذهب
في الطلاق انه لو قال لها انت طالق وهو كمالها من وثاق ثم ادعا انه اراد طلاقها
من الوثاق قبل للقرينة ولا شك ان مورد المالكين قريب ظاهر في ارادة صرف
العتق عن ظاهره ورد منع ذلك فانه انما هو قرينة على انه اخبار بانفسه ولا يستقيم
كلامه معه الا ان كان على ظاهره وتبين مسألة الوثاق ان يقول له اسد فحده فيقول
يدعي حرة فهو قرينة على ارادة العتق لا العتق وان قال له افرغ من عنقك وانحر
وقال اردت حرة من العتق دون العتق لم يعق ظاهره ويدعي ولو قال لمزاحمة
فطريق اجراء حرة فان عبد لم يعق قال الراعي ان اراد في الظاهر بغيره
بغيره ومنه ما عليه انه لا يدري من مخاطبه وعنده انه مخاطب وغيره ومنه مخاطب
العبد باللفظ المخرج فخرج لو اقر بحرية عبد غيره او قال له قد اعتقتك ثم اشتراه
فحده بعتقه موافقة له باقران ووجهه في الثانية ان قد يكون معنى المضي في الفعل الماضي
فكان اخبار الاشارة قبل لا بد ان يدل كونه في معرض الاقرار والترجع من زيادته لكن
وجه صاحب الانوار الثاني وقوله حرة قد يراد به ويجعل عتقته ففعله اي ففعله
قال في الاصل فان لم يفسر ترك وقوله انا منك حرة لغو وان نوي به العتق لعدم اشكاله
به وهذا لو قال اعتق نفسك فقال اعتقتك خطا بالسيد لذلك وهذه التي قبلها
من زيادته لكن التي قبلها ذكرها الراعي في الطلاق فخرج بغيره تعليق عتقه
بصفة قياسا على التدبير ولما فيه من التوسعة في تحصيل القرينة وما نفس التعليق فقال
الرافعي في كتاب الصداق ليس عقد قرينة وانما يقصد به حث او منع اي او تحقق حد
خلاف التدبير وكلامه يقتضي ان تعليقه العاري عن قصد ما ذكره التدبير وهو
ظاهر ويصح اعتاقه بغيره كما في الطلاق وحكمه كالخلع فهو من جانب المالك معاوضة
فيها بثبوت تعليق ومن جانب المستدعي معاوضة واجبة اليه كماله من باب الطلاق
ويصح تنوي بغير عتقه اليه فان نوى اليه العتق فاعتق نفسه في الحال عتق كما في
الطلاق او قال اعتقتك على اني اتي شهر فقبل فورا اعتق والآن موجل ولو قال
له عبد اعطني على كذا فاجا به عتق وعليه ما التزم بغيره به الاصل وان اعتقه
على حرة او حرة او على حرة لم تقدر مدة تبعه او قال له اعتقتك على ان تحدد مني
ابدا عتق وعليه قيمته كما في الخلع ولا يحد في نفوذ العتق كون العوض حرة او حرة
وان كان ذلك على كماله لا يحد في الضمني ما يمتنع في المقصود او على ان
تحدد مني شهر من الان او قبل لي كذا او ليلة فقبل عتق بما التزم فان خدمه نصف
شهر

مرج

مرج

شهر لم يات العبد او تقدرت خدمته وعمله بغير الوقت ولو تركه لها بلا عتق والنصف
شهر المذكور لزم تركه في صورة موته ودمته فيما بعد ما نصف قيمته لسيد وساتي
المسئلة بزيادة في العتابة فروع لو قال من دخل الدار او لا في عبيدي او اول
من دخلها منهم بنو حرمي فدخله الاول فدخلها واحد منهم عتق ولو لم يدخل احد
فعتق في الطلاق ولو دخل اثنين معا ثم قال فاعتق لواحد منهم اذ لا يوصف واحد
منهم بانه اول واعتصم بانهم ذكر ولو في المسابقة ان الاول يطلق على المتعد ويجاب
بانه لا يحد من الاطلاق ثم اذ لا يلزم المخرج زيادة على المشروط بخلافه هنا اذ يلزم
عليه زيادة عتق لم يلزمه فان كان قال في هذه اول من يدخل وحده حرة عتق
الثالث لانه اول من دخل وحده ولو قال اخر من يدخلها من عبيدي حرة فدخل بعضهم
بعد بعض يمين عتق اخر من دخل بموت السيد اي لا يعتق واحد منهم الى ان يموت السيد
بل اذا كانوا بلائذ مثلا فآخر من يدخل منهم هو الآخر وان احتمل دخول غير عتق اذ خلف
لا يتناول الامه واحدة وقد وجدت برهان المعلق عليه دخول الآخر وهو لا يعلم
الا بموت السيد فقد يصير الآخر غير آخر فلا عتق بالآخر مادام حيا كما مر في نظيره
في الطلاق فيما لو قال اخر من ارجعها من طالق وقباس مامر في مسألة اول من يدخل
انه لو كان الداخل احرا اثنين لم يعق احد ولو قال لعبد ان لم اتج هذا العام فانت
حرة ففي العام واختلفنا في انه هل حجج او لا فثبت انه كان يوم الخبر بالكوفة عتق بيمين
انه لم يات بالحج ولو قال لعبد ان جا الفد فاحد فاحد عتق فاحد اي الفد واحد
منها وعليه التبعين وان باع واحد منهما او اعنته او مات قبل بيع الفد وحده
الفد والآخر في ملكه فلا عتق لواحد منهما لانه لا عتق جنس اعتاقهما فلا يملك اعتاق
احدهما وان اشتراه اي من باعه قبله اي قبل بيع الفد فانه لا عتق لنا بنا على عدم
عمود الحث وان باع نصفه اي نصف احدها وحده الفد في ملكه احدها ونصف
الآخر وعليه التبعين فان عين من ماله نصفه عتق نصفه وقبح النظر في السراية
وان عين من له كله عتق او قال لها ان جا الفد واحد كما في ماله في حرة الفد ويمين
له الا نصف واحد منهما لم يعق لان الشرط وهو كون احدهما في ملكه لم يحصل ففعله
للعتق جنس حصا يمين بغيره بها عن الطلاق ولو في بعض الاحوال الاولى السراية فان
اعتق جزا ثانيا يملك نصف او مينا كبد من مملوكه عتق الجوز ثم سري العتق الى الباقي
وان كان معسر القوت كما في الطلاق ولا نه اذا جرت السراية والباقي لغين فلا يجري
والباقي له اولي وقيل لعنق الجميع دفعة ويكون اعتاق البعض اعتاقا للكل والمقترح
بالترجيح من زيادته ومعنى جعل المملوك له لا لغين بعتق امه تبعا للام ولو اشتراه
لا نه كجزئها ولا عتق لام بعتقه ففعله لان الاصل لا يشيع الفرع وانما صح العتق في هذه
صورة الاستثناء لقوته بخلاف نظيرها في البيع وانما لم يشبهها لانه اذا كان مملوكا لغير ماله

210

فكل من ثلثته وهذا لم يوصى بالتمثيل فكيف يسري على المعسر وان اشترياه اي اثنان
 عند اصفته واحدة وابنه احدها عتق نصيبه عليه ويسري عتقه الي باقية الشرط
 الثالث ان يكون الامة المعتق بعضها مستولدة فلو اعتق نصيبه من مستولدة
 شركه المعسر بان استولدها وهو معسر لم يسر العتق الي باقية لان السراية
 تقتضي التخل والمستولدة لا تقبله وكذا لو استولدها من تبا والاول معسر وقت
 استيلاده ثم عتقها احدها لا يسري الي باقية ومثلها ما لو وقف احدها نصيبه ثم اعتق
 الاخر نصيبه وفي قوله مستولدة شركه محذور اذا المستولد منها نصيبه لا كلها ولو استولد
 احدها نصيبه معسرا ثم اعتقه وهو موسر سري الي نصيب شركه وقوله ان يسري
 نقلا عن القاضي اي الطيب لا يسري اليه ككسبه ممنوع مع اني لم اراه في تعليق القاضي ه
 ويسري العتق الي بعض موهون لا يوجب المهر من ليس باقوي من حق المالك فكا قوي
 الاعتراف علي قول المعتق حتى الشريك الي القيمة قوي علي نقل الوثيقة اليها ويلي بعض
 مدبر لان المدبر كالتن في جواز البيع فكذا في السراية ويلي بعض مكاتب تجز عن اذا
 نصيب الشريك فان اعتق نصيب شركه لغيره لا ملك ولا تبعية وان اعتق نصف
 الشريك وعلق بثلث بقية العتق علي النصف شيئا بغيره لم يخصه بماله نفسه او
 علي ملحه لان الانسان انما يعتق بما يملك وجمان جزم صاحب الا نوار بالثاني منهما كما في البيع
 والقرار وهو معتق كلام الاصحاح في الرهن لا يتم قالوا فبين رهن نصف عتق ثم اعتق نصفه
 وهو معسر يعتق نصفه الذي ليس بموهون وعلي كذا التقدير بين لا يعتق جميعه الا اذا
 كان المعتق موسرا قال الامام ولا يكاد يظن لهذا الخلاف فائدة الا في قول في طلاق
 او عتق كالقول ان اعتقت نصف من هذا العبد فامرا في طائف فان قلنا بالاول لم نطلق
 او بالثاني طلقت قال جماعة وتظهر فائدة في مسائل اخر منها ما لو وكله شركه في اعتاق
 نصيبه فان قلنا بالاول عتق جميع العبد شيئا بغيره وعن مركله او بالثاني لم يعتق نصيب
 الموكل وهذه ستاتي بعد فرع لو علقا عتق نصيبهما بقدر ز يد كان قال كل منهما ان
 قدم زيد فانت حرا او فنصبي منك حر فقدم او وكلا من جتقه فاعتقه دفعة عتق
 علي كل منهما نصيبه ولا تقوم من العتق حصل دفعة سواء كان موسر بين ام معسر بين
 ام احدها موسرا والاخر معسرا ولو سبق تعليق احدها او توكله علي الاخر فانه
 احكم كذا تدلان العبرة بالمعينة والترتب بوقت القدوم والعتق لا بوقت التعليق والتزويل
 فلو قال لغير موهول بها اذا دخلت الدار فانت طالق طلقة ثم قال ان دخلتها فانت
 طالق طلقتين فدخلتها طلقت ثلاثا كقولها انت طالق ثلاثا وان قال احدها انت
 حر قبل موتي فموت ثم خن الاخر عتقه بعد مضي يوم مثلا فان ما في المعلق بثلث
 شهر من تمام التعليق ولو كان الناقص عن الشهر بقية صيغة التعليق بان مات
 بعد مضي شهر فقط من ابتداء التعليق او مات بعد اكثر من شهر او اكثر من يوم عتق
 في

مخرج

٢٢

في الصورتين علي المجر ان كان موسرا اما في الاول فلا نه لا يمكن ان يعتق بالتعليق
 بل لا يقوم العتق عليه واما في الثانية فلان العتق بالتعليق بانما يتقدم علي الموت
 بشرط اعتاق المجر متقدم علي الشهر المتقدم علي الموت وقوله او اكثر من يوم او في
 من قول اصله ايام ومع هذا لو حذر في لفظه اكثر من كان او في واحدا او ماقت
 لتام شهر من تمام صيغة التعليق عتق علي المعلق لتقدم ترتيب العتق بالتعليق علي
 السجيرة او مات لتام شهر من تمام كلام المجر عتق علي كل منهما نصيبه ولا تقوم ه
 لو فوق العاقر معانزع تقع السراية اذا احصينا بها بنفس الاختلاف من الشريك
 وحيد يصير حرا قبل ادا القيمة وذلك لخير الصحاح السابق ولا نبيان بقية
 الباقي جعل ملكه لثاني في اقتضا السراية فتحصل بنفس اللفظ كما لو اعتق بعض غيره
 ولا ن الباقي يوم عليه والتقوم عليه بشعر بالانلاف وهل تحصل الحرية دفعة واحدة
 وجهات في الضمان قال الامام يتفضل المالك ثم يعتق وقيل يحصلان معا ويقوم نصيب
 الشريك علي شركه موسر استولد الامة المشتركة بينهما فنزولا للاستيلاذ منزلة
 الاعتراف قال الا ذمعي لكن لا فرق فيه بين مطلق التصرف في ماله وغيره فيما يظهر
 كالانلاف خلاف الاعتراف باللفظ فانه لغو من غير مطلق التصرف وخرج بالموسر
 المعسر فلا سراية باستيلاذه كالعتق ويستثنى من اعتبار اليسار ما لو كان المستولد
 اصلا لشركه فلا يغير تيساره كالموسر استولد الامة التي كلها لغيره قاله اليلقي ويلزم
 لشريكه مع قيمة نصيبه نصف المهر لمتعمه ملك غيره بنصيبه ويسري اي الاستيلاذ
 بنفس العلوق كالاعتاق ولا يجب نصف قيمة الولد لا ناعنا امه ام ولد في الحال فتكون
 العلوق في ملحه فلا يجب قيمة الولد وقيل يجب والترجيح من زيادته وبصرح المهاد
 كاصل وصح الاسنوي الوجوب ونقله عن جزم الراعي في آخر التذييل ثم لو وطئها اثنا
 قبل اخذ القيمة لزم الاول المهر بنا علي حصول السراية بنفس العلوق وله عليه
 اي الاول نصيبه اي المهر فينقاصا بانه وفي قول اصل الروضة سفاصات في المهر محذور
 وثبت الاستيلاذ في نصيب المعسر فقط ونصيب الاخر ببقا وثا ويكون وله منها حرا
 للشبهة وان كان عبيد بين ثلاثة لاحدها المناسبه خدم فيه نصف والاخر ثلث
 والاخر سدس فاعتق احدهم وهو موسر نصيبه فيه عتق العبد كله او اعتقه
 موسر بثلث الباقي عتق نصيب ثلث نصيب كل من الاخرين وان اعتقه اثنان
 بان اعتق كل منهما نصيبه منه معا او علقا بشرط واحد او وكلا من اعتق منهما دفعة
 وكان احدها موسرا فهو نصيب الثالث علي الموسر منهما فان كان موسر من ثلث
 عليهما بالسوية اي علي عدد الراعي لا يتقدم ملحهما خلاف التسففة لان الاخذ بها من
 نوايد المالك وسرافقه فكان علي قدره كالمعراج والثمرة وسيل قيمة السراية سبيل
 ضمان المتلفات والنظر فيه الي عدد الراعي لا الي قلة الجناية وكثرهما كما في الجراحات

مخرج

ن

المختلفة والجمع بين التسوية وعلى عدد الراوس من زبادته ولا حاجة اليه والعبرة
في التقويم بعمه يوم الاعناق او يوم العلوق لانه وقت الاتلاف وظاهر ان هذا في
غير المكاتب اما فيه فيعتبر تقويمه عند مجز عن الجوز لانه وقت السراية المترلة من ربه
اذ يلاف ضما سيباني في محله وان اختلفا فيها اي في قيمة الرقيق وكان حاضرا او الغد
مرب وروح المعرفون فيها فان تغذر حضوره او تمام ماله صدق العتق بيمينه
لانه غارمك لغاصب وان عتق احد ما حصته من عبد قيمته ماله فقال الاخر علم صيغة
بلغت بيمينه بيمين ما بين صدق العتق لان الاصل عدمها وبراه من الزيادة
انني ادعاها شريكه الا ان علمنا بالحرية للعبد ان حسن الصيغة ولم يرض بعد
الاعتناق ما يمكن التعلق فيه فانه يصدر في الاخر عملا بالظاهر وعلم من تعليق الحكم
بتجربة العبد انه لا يقبل قوله على اعتناق في احسن الصيغة ولا على الشريك في لاحضا
لانه قد يجهلها وبذلك فخرج الاصل وان ادعى العتق عينا بنقص القيمة وانكر الشريك
فان كان خليفيا كما حكمه والخزس وتعدرا العلم بحاله فهو العبد او غيبته او خورهما
صدق العتق بيمينه لان الاصل البراه وعدم ما يدعيه الشريك قال في الاصل وخضه
البغوي بما اذا كان النقص الظاهر لبيته الشريك من اثبات السلامة فيها فان كان
في الباطن فكا حادث وحكمه ما ذكره بقوله او حاد فاعيد السلامة ولو في الاعضا
الظاهرة كالعمى والسرقة صدق الشريك بيمينه لان الاصل عدمه وتؤخذ القيمة اي
قيمة نصيب الشريك الذي سري اليه العتق من تركه بعتق ما قبل اداها موسرا فان
مات معسرا بقيت في ذمته والعبد جرت ثبوت السراية بنفس الاعتناق كما مر ووط الشريك
للأمة التي سري عتق بعثها الي نصيبه منها قبل اخذ القيمة شبهة توجب المهر لها بناء على
حصول السراية بنفس الاعتناق ولا حجة عليه للاختلاف في ملكه فزع لو قال اخذ
الشريك للاخر اذا اعتقت نصيبك فنصيبني او جميع العبد حوا ونصيبني حوا بعد عتق نصيبك
فاعتقه وهو موسر عتق عليه وشريك الى الباقي وقت بر عليه وانما عتق نصيب الشريك
بالسراية لا بالتعلق لانها اقوى من العتق بالتعلق لانها قهرية تابعة لعتق النصيب كما مر
لها وسوجب التعليق قابل للدفع بالبيع ونحوه واعتراض ذلك بان حارجه صله نقد يم السراية
على التعليق وقد مر في الباب الاول من ابواب الوصية قبيل الركن الرابع ما يفتي التسوية
بينها حيث قال لو عتق عتق امته الحامل بعثت نصيبه جملها فاعتقه في مرض موته سري
اعتقه اي باقية وعتقت امه بالتعلق فان لم يحتل ما في الثلث الا نصه الاخر او الامر
اقرع بينها وبين باقي الحمل فسوي بين السراية الى باقي وعتق الام بالتعلق حتى اقرع
بينها واجاب الركني بانه لا مخالفة فانه اذ دخر ثم على الثلث حق الام والولد وهما في
ملك واحد فسويا بينهما وهذا اجتمع على عتق النصيب الاخر سريان ولا يمكن الجمع بينهما
فقد منا قولهما او اعتقه وهو معسر او قال له شريكه اذا اعتقت نصيبك فنصيبني
حز

لا الاعضاء

حز مع عتق نصيبك او حال عتق نصيبك او قبل عتق نصيبك فاعتقه عتق نصيب كل
منها عنه نصيب المنجز بالتخير ونصيب المعلق بمقتضى التعليق ولا شيء على المعلق
اذ لا سراية مع الاعسار واما مع اليسار في المعينة والحالية والقبليه فلا اعتبار المعينة
والحالية تمنع السراية والقبليه ملغاه لاستحالة الدور المستلزم هنا سد باب عتق الشريك
فنصرا التعليق معها كمواع المعينة والحالية ولو اعتق المعلق نصيبه في هذه الصور
قبل اعتناق شريكه عتق وسري ان كان موسرا مزرع لو قال لشريكه الموصرا عتقت
فان عتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبك فانكر ولو يكن للمدعي بينه فانقول قول الشريك
بيمينه لان الاصل عدم الاعتناق فان حلف الشريك في نصيبه وان نكل حلف المدعي
اليمين المردودة واستحق القيمة ولم يعتق نصيب الشريك لان الدعوى انما توجهت
عليه لاصل القيمة والا فلا يعني للدعوى على انسان بانه اعتق عبده وانما هذا وظيفة
العبد لكن لو شهد عليه المدعي مع اخر حصة حصل العتق في نصيب شريكه والقيمة
ثبت بحلفه السابق فلا تامة في شهادته فاما نصيبه اي المدعي اذ حلف الشريك ونكل
وحلف المدعي فحز باقراره بسراية اعتناق الشريك الي نصيبه ولا يسري العتق الي
شريك نصيب شريكه وان كان هو موسرا لانه لم ينش عتقا فهو كما لو قال لشريكه
او غيره اشتريت شريك نصيبني واعتقته فانكر وحلف فانه يعتق نصيب المدعي ولا سري
ولان نصيبه عتق كبا حثيان بل نصيبه قوله اعتقت نصيبك فهو كما لو ورث بعض بعضه
بعثت ما ورثه ولا سراية وان كان الشريك معسرا وحلف لم يعتق شي من العبد وان
قال كل منها للاخر اعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبني وانكر اصلق كل منهما بيمينه فيما
انكره وعتق العبد لا اعتراف كل منهما بسراية العتق الي نصيبه ولا قيمة لاحدهما على الآخر
ووقت ولا وه لانه لا يدعيه احدا كما يعلم ماسياي وصرح به الاصل ههنا لان كما معسرين
وقال كل للاخر اعتقت نصيبك فلا يعتق شي منه فان اشترى احدهما نصيب الآخر عتق
لا اعترافه بحريته ولم يسر لانه لم ينش اعتقا او اشترى اي النصيب اجنبي مع الشرا
ولم يعتق لحواز كونها كاذبين وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا عتق
نصيب المعسر لان اقراره يضمن السراية الي نصيبه ووقف ولا وه لما سري ولا يعتق
نصيب الموسر فان اشترى المعسر عتق كله باعترافه وان عتق احدهما عتق نصيبه
يكون الظاهر عزابا والاخر عتق نصيبه يكون غيره واشكل الحال فان كانا معسرين
فلا عتق لنصيب واحد منهما كالوجري التعليق ان من اشترى في عبد بين او زوجتين
وان اشترى احدهما نصيب الآخر او اشترى الكل ثالث حزم يعتق احد النصيبين
لانه قد جمعها ملك واحد واحد النصيبين حريتين وفي حق الاثنين استحقاقا
الملك في حق كل واحد وطرحنا الشك ولا رجو للثالث على واحد منهما وان لم يعلم
بالتعليقين قبل السراية لان خلاصهما يزعم ان نصيبه مملوك فان اختلف النصيبان عتق

مزرع

يه

لانه حكم متعلق بالقرابة فاستوي فيه اجمع كروا الشهاده وسوا الملك القهري بالارث
والاختيار بالشرا وخوه وفوق بين عتق القريب والسرايه حيث لم تثبت الا عند الاختيار
لان العتق صله واحكام للقريب فلا يستدعي الاختيار والسرايه توجب التقويم والمواخذ
وذالك انما يليق حال الاختيار اما غير الاصل والفرع من ساير الامار فلا يعتق لانه لم
يرد فيه نص ولا هو في معنى ما ورد في النص لا تنافي بينهما عنه واما خبر من ملك
دارحم حرّم فقد عتق عليه فضعف بل قال السبائي انه منكروا الترمذي انه خطأ
ويستثنى من كلامه سبائل ذكرت مفرقة في الكتاب منها مسايل الميراث اليتيم **وسبيل شري**
وبن من اب او غيره من عتق على مولي عليه اذ ليس له ان يتصرف في ماله الا بالقبضه
وعليه ان يقبل هبته والوصيه به **له اذا كان معسرا وعتق عليه** اذ لا ضرر فيه عليه
مع حصول الكمال وقد يوسر فينتفع على المولي عليه ولا نظرا في انه قد يوسر فتحت النفقه
في ماله وانما يعتبر الحال وكذا الحظر اذا كان موسرا **ان يلزمه نفقته** في الحال بخلاف
ما اذا لم يمتد فلا يجب عليه ذلك بل لا يحزر له لا دخال الضرر على مولييه بالاتفاق من ماله
قال ابي الولي القبول قبل له **الحاشيات الى الحاتم وهي مصيده فعلها هو اذ ابلغ الاولى**
اذ اكمل نعم لزاوي الحاشيات القبول عن نظر واجتهاد كان راي ان القبول القريب محرم عن
قريب او ان حرفته كثيره الكسار قال الا ذري فيشبهه انه ليس له القبول بعد كماله
وهو ظاهر ان اياه بالقبول دون ما اذا سكت وخرج بالوصيه الهبة فلا يقبلها اذ اكمل
لا القبول اذا تراخى فيها بطل الاجاب **ولو وهب له اي للمولي عليه هبته اصله او اوصي**
له به وهو معسر قبله له الولي اذ لا ضرر عليه مع حصول خريه البعض او موسر
فلا لا لو قبل له لعتق عليه وسري ولزمه قيمه نصيب خريه وفيه اضار به وخالف
النووي في تصحيحه نصح انه يلزمه القبول ولا يسري لان المقتضى للسرايه الاضمار
وهو موسر هنا وترك سبائل لذكره لها في غير هذا الباب **وان خرج عند اياه حر**
اشتره الاب فمات من اخرج عتق معتبرا منه من ثلثه بناء على صحة الوصيه للقاتل
وان قال تولد عبيد اخرج عتقك لباك قال لرد لك عتق الاب باقرار سيده وهذا
من زيادته الحصريه الثالثه امتناع العتق باسرى ومن عتق في مرضه عبدا لا
ملك غيره ولا دين عليه مستغرق عتق ثلثه لان العتق تبرع معتبر بل لثالث طاهر
في الوصايا فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق منه شي لان عتقه وصيه والدين مقدم
عليها نعم ان وفي الدين من غير العبد عتق ثلثه او فاه الوارث ام اجنى كما قاله القاضي
وظاهر ان محله في الوارث اذ او فاه ولم يقصد فراه لسي له وخرج بالمستغرق عنوة
فالباقي بعد الدين كان كل المال فيعتق ثلثه **فان مات العبد الذي عتق ثلثه**
قبله مات رقيقا لان ما يعتق ينبغي ان يحصل للورثه مثلاه فلم يحصل ثم هاتين
وقدا

وهذا اما نقله الاصل عن تصحيح السيد لا في وقطع به غيره مع نقله وجهين اخرين ه
احدهما ان يموت حرا وثانيهما يموت بملكه حرا وباقيه رقيقا لكنه نقل في باب الوصيه
عن تصحيح الاستاذ انه يموت حرا تنزيلا له منزله عتقه في الصحة واقصروا عليه قال الزركشي
وهو الصواب فان القاضي ذكر ان ابا سهل الاموردي نقله عن ابي وصحح البغوي انه يموت
بملكه حرا وباقيه رقيقا كما لو مات بعده قال ولا وجه للقول بانه مات رقيقا لان تصرف
الميراثين غير منقطع على الاطلاق وتبعه الا ذري في علمي هذا اي القول بموته رقيقا **ووصف**
مريض عبدا لا يملك غيره واقتضيه ثبات في يد المتهب قبل موت الواهب مات على ملك
الواهب فعليه تجهيزه وعلى القول الثاني يموت على ملك المتهب فعليه تجهيزه وعلى الثالث
توزع مونة التجهيز عليهما ولو اعنى او وهب مريض عبدا واقتضيه في الثانيه ولم مال
اخر فمات العبد قبله **لم حسب من الثلث** ولم يزاحم ارباب الوصايا ويجعل كانه لم يكن
لان الوصيه انما تحقق بالموت فاذا لم يبق الى الوارث لم يدخل في الحساب ولو تلفد المتهب
فيما ذكر حسب من الثلث كما لو كان باقيا سبعة الثلث عزم المتهب للورثه الرايد
عليه بخلاف ما لو تلف لان الهبة ليست بمنزلة خلاف الاتفاق ولو اعنى مريض ثلثه
اعيد دفعه بينهم سوا لا يملك غيره فمات احدهم قبله اقروا بينهم فمات حرجه او لا الحر
للمت علم انه مات حرا ورق الاخرات او خرج له الرق لغا فلا يجب على الورثه
مع انه مات رقيقا لانهم يريدون المال ولم يقتضوه بخلاف العتق لانه يريد الثواب
واخرج بين الاخرين كما لو لم يكن الا عبدا ان فاه عتقها من خرجت له **القرعة بالحرية**
عتق ثلثه ورق بملكه مع العبد الاخر وان خرجت الحرية او لا الجي من الاخرين عتق
ثلثاه ايضا وكان الحيين كل التركة **وكذا الحكم لومات احدهم بعد موت السيد وقبل**
نقص الورثه التركة فان مات بعد قبضهم لها وقبل القدره حسب الميت عليهم
لرجوعه في ضمانهم حتى لو خرجت الحرية لاحد الحيين عتق كله وان مات اثنتان منهم اقرع
بينهم فان خرجت الحرية بين ميتين عتق نصفه وجعل للورثه مثلاه وهو العبد
الجي وان خرج عليه الرق اعيدت بينهما اي بين الاخرين فان قرع الميت الاخران
خرجت عليه قرعة الحرية عتق نصفه والاعتق ان الجي ولم يحسب الميت على الورثه
وان قتل العبد اي عبدا من الثلاثة قبل موت السيد او بعده فقيمته قايمة مقامه
فقد دخل هو في القرعة واذا خرجت القرعة بخرقة القتل فقيمة دمه للورثه لتبين
حرثيه لا قصاص ان قتل من خلاف ما لو كان عبدا ان قتلك احد فمات حر قبله فقتله
حر فانه يجب القصاص لان الحرية سعيه فيه وفي الاولى التعيين بالقرعة وان خرجت
بحرية احد الحيين عتق كله وللورثه الاخر وقيمة القتل وخرج بقوله او لا يملك غيرهم
ما لو ملك غيرهم فيعتق ما يخرج من الثلث **الحصصه الرباعه القرعة** سقط منه قول
اصله وفيها طريقان الاول في محلهما بقربيه ذكره الثاني بعد فاه عتق في مرضه عبدا وضا

فبهم

ق

الثالث فمهم ولم يحز الورثة عتقهم فان اعتقهم دفعه واحدة كان قال لم اعتقكم او انتم احرار
او وكل بالعتاق كل منهم وكبلا فاعتقوا معا اقرع بينهم بجمع الحرية في بعضهم فيعتق بكما له او
يقرب من العتق او اعتقهم موتيا كقولهم سام حرو وغام حرو وخالد حرو قدم الاول فالاول
الي تمام الثالث وان قال سام وغام وخالد احرار اقرع بينهم او حر فذلك الا ان اراد
الاخر منهم فلا يقرع بل يقبل قوله ان اراد غيره فلا يقبل قوله لانه خلاف الظاهر بل يقرع
بينهم ومثله ما اذا لم يساو كلامه كاصله فيها مترافع ولو ترك قوله لغيره سلم من ذلك
اما اذا اعتقهم في صحته او موصيه ولم يصدق الثالث او صاق واجاز الورثة فيعتقون جميعا
وتقدم بعض ذلك مع زيادة في الوصايا فان علق عتقهم بالموت كان قال اذا مت قائم
احرار او اعتقكم بعد موتي اقرع بينهم وقوله من زيادته مطلقا يعنى عنه قوله وان
رتب العتق كان قال اذا مت وغام حرو وخالد حرو فيقرع بينهم لا يشرأفهم في وقت
نفاذ عتقهم كحماهم في الوصايا وان اعتق ثلث كل واحد منهم كان قال ثلث كل منهم حرو او
انذار احرار اقرع بينهم ولا يقتصر العتق على ثلث كل منهم حذر ان الشك في عبده
لان اعتاق بعضه كاعتاق كله فصارت كالموت فاعتقكم وهذه قدمها كاصله في الوصايا
ولو قال ان مت فعتق احرار وان مت من مرضي هذا اقرع من ذلك المرض اقرع
بينهما لغير الثالث اي عند محضره عن عتقها فان برى منه ومات بعده بسالم حرو وبطل
التدبير المقيد او قال ان اعتقت غاما فعتق غاما في مرض موته ووسعهما
الثالث عتقا والا بان لم يسع الا احدهما فغام يعقق بلا قرعة لانا لو اقرعنا ربيما
خرجت القرعة بالحرية على سالم فيلزم ارتفاق غام فيفوت شرط عتق غام ساهم وكذا
يعتق غام بلا قرعة لو قال ان اعتقت غاما فعتق غاما بسالم حرو حال عتق غام ثم اعتق غاما
في مرضه وان علق بعنته اي غام عتق اثنين واسبع الثالث لعتقهم عتقوا والا
بان لم يسع الا لعتق احدهم عتق غام ولا قرعة فان فصل منه شيء اقرع بينهما
اي بين الآخرين فمن خرج له قرعة الحرية عتق كله ان خرج كله وبطلته ان لم يخرج
الا بعضه وان كان حرو من خرج منه احدهما وبعض الآخر عتق من خرجت قرعته وعتق من
الاخر بعضه وقوله وان قال ان مت الي هذا ذكره الاصل في الوصايا مع ان المصنف
تبعه في ذكر بعضه ثم فرع يعتبر لقرعة الثالث فيمن اوصى بعنته يوم الموت
اي قيمته فيه لان وقت الاستحقاق فيمن خرج عتقه في المرض يوم العتق اي قيمته
فيه لذلك وبما بقي للورثة اقل قيمة من يوم الموت الي ان يتبصوا القرعة لانه
ان كانت قيمته يوم الموت اقل فالزيادة حدثت في ملكهم او يوم القبض اقل فالتعق
قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب عليهم كالذي يعصب او يصع في التركة قبل ان يتبصوا
فاذا اعتق عبد اعتقا بمجرا او اوصى بعنتي اقرع عتق احر قوتنا كلا منهما دفنته فيقرع
المجور وقت الاعتاق والاخر وقت الموت ويقوم ما يبقى للورثة باقل قيمة من الموت
الي

في

مورع

225 الي القين في خراج من الثلث عتقا او المخرج او ما خرج منه فان زاد الثلث على
المخرج عتق مع المخرج من الاخر الزايد ولو قال المريض احر هو لا حرو او حرو او حرو
واحد منهم بان قال اعتقوا احدهم اقرع بين الثلث والثلث اي بين الثلث بالقرعة
لستعذر التقويم قبل تميزه ثم بين المخرج والاخر لتمييز احدهما عن الاخر فيكونا حرا ولو
عتقا ابتداء او قد مر حكمه وقيل بكتب رتعة لاعتق واحري للموصيه ورقعتان للتركة
فمن خرج له العتق او الوصيه فكانه عينه لذلك وقد مر حكمه وهذا مع انه او اوضح من
الاول نقله الاصل او لا عن الروايات ثم نقل الاول عن الشامل وظاهرا ان كلاهما حار
وان اوصى بقتل المصنف على الاول خلافه فخرج من مخرج عتقه مع غيره في مرض الموت
واخرجته القرعة حكم بعنته في يوم عتق لاني يوم القرعة لاني ما بينة للعتق لا مشبهة
له وكسبه الذي كسبه من يوم عتقه له فلا يحسب من الثلث سوا كسبه في حياة المقتق
ام بعد موته لانه حدث على ملكه بعد الحكم بحريته ومن رقب منهم اي من المخرج عتقهم
فكسبه قبل موت السيد يحسب معه على الوارث من الثلثين لانه انما ملكه بعد ذلك
لا كسبه بعد موته ولو قبل القرعة فلا يحسب عليه لانه حينئذ ملك للوارث اي حدث
على ملكه حتى لو كان على سيده دين بيع فيه والكسب للوارث لا لبعضي منه فلو اعتق
في مرضه ثلاثة اعبده معا لا يملك غيرهم وقيمة كل واحد منهم مائة مكسب واحد منهم قبل
موت السيد مائة ولم يحز الوارث اقرع بينهم والتصرح بقوله معان زيادته فان
خرجت الحرية اي فرع الكاسب عتق وفازت كسبه ورق الاخران لان المال حينئذ ثلاثا
وثلاثة مائة او خرجت لغيره من الاخرين عتق ثم يقرع ثانيا لاستكمال الثلث بين
الاخر والكاسب لزيادة المال حينئذ على ثلاث مائة لكونه كسبه او بعضه فيه فان
خرجت قرعة الحرية الثانية لآخر عتق ثلثة لكون المال حينئذ اربع مائة ويكون ثلثا
والكاسب وكسبه للورثة ولا دور وان خرجت للكاسب حصل الدور لان كسبه بقور
على ما عتق منه وعلى ما رقب ولا يحسب عليه حصة ما عتق وتزيد التركة حصة مارق
فتزيد حصة ما عتق فتتق حصة التركة فعلم ان معرفه ما يفتق منه متوقفة على
معرفة ما يبقى من كسبه للورثة ومعرفة ما يبقى من ذلك متوقفة على معرفة ما يفتق به
وطريق استخراج ان يقول عتق منه شيء وتبعه مثله من كسبه فيخرج من اربع مائة
بالقرعة الاولى وشبان بالثانية سقى للورثة ثلاث مائة الاشرين وما عتق مائة وشي اذ ليس
الشي الثاني ما عتق بل تابع له ولا بد ان يبقى للورثة مثلا ما عتق فثلاث مائة الاشرين
بقدر مثلي ما عتق وهو عبد وشي من عبد وذلك هو ما بينان وشبان فاجير وقابل يكن
ثلاث مائة بقدر ما بينان واربعة اشيا فاسقط ما بينان بما بين مائة بقدر اربعة
اشيا فالشي ربع المائة فالحكم ان يعقق منه ربعة وشيجه ربع كسبه ويبقى للورثة
لثلاثة ارباعه وثلاثة ارباع سبه والعبد الاخر وذلك ما بينان وخمسون وهو ضعف

صع

يه

ع

ما عتق ولو اكتسب احدى ما بين وخرجت القرعة الثانية لغير الكاسب عتق لثلاثة
وبقي الثلثة والكاسب وكسبه مائة وذلك ضعف ما عتق وان خرجت للكاسب فقد
عتق منه شي وبعده من كسبه مثله لان كسبه مثله قيمته بقي للورثة اربعة اثار اثباتا
تقول مثلي ما عتق وهو مائة وبقي وذلك ما بين اثباتا فاحبر وقابل يكن اربعة بقدر
ما بين وحمه اثباتا فقط ما بين اثباتا بقي ما بين بقدر خمسة اثباتا لشي خمسة
الما بين وهو خمسة بقدر عتق من الكاسب خمسة وذلك اربعة وبعده خمسة لثلاثة
وذلك ما بين ثلثي عتق مائة اربعة وبعثون وبقية للورثة ثلاثة اجاسه وذلك ستون
والعبد الاخر في القسب وهو مائة وعشرون وذلك ما بين وثمانون وهي مثله ما عتق
واما من كسب منهم بعد الموت شيان فليس له غير محسوب من الثلث فان عتق نازبه كالو
كسبه قبل الموت وان رقب نازبه الورثة فلو كسب احدى مائة وخرجت القرعة له عتق وبعده
كسبه غير محسوب عليه وان خرجت لغيره عتق ورق الاخران ولا نقاد القرعة للكاسب
بل بقدر الورثة كحدود على بالهم وكسب من اوصي من اعتاقه قبل الموت ملك للموصي
به التركة والعبد لم يملك للعبد كتريد به التركة كانه الموصي العتق موت الموصي استحقاقا
مستقرا او اربعة من كسبه من كسبه من عتق بعتقه الزيادة غير محسوب عليه
وكذا ولد العتقة كالقسط فلو كان فيمن اعظم امة قبل موت مائة فان خرجت القرعة
لما عتقت وشيها الولد غير محسوب من الثلث وان خرجت لغيره من زاد قيمته او ولد
وقع الدور كما صرح به الاصل مع زيادة معلومة مما مرم لوقال المرفيع لثلاثة الخليل
ان حرة وما في بطنك حرة مولدت لدون سنة اشهر من وقت الاعتاق وما قبل
القبيل لاحدهما فرع بينها وبين الولد فان خرجت القرعة العتق له عتق جميعا وما
وسعة الثلث منه ولم يفتق من الام شي فان وفي نسخة وان خرجت للام عتقت وشيها
الولدان وفيها الثلث فان عتقت عنهما عتق منها شي وبقية من الولد شي وحصل
الدور مما قرر في كسب العتق لان الولد كالقسط فلو كانت قيمته سوا فقد عتق منها شي
وشيها من الولد شي غير محسوب عليها بقي للورثة وبقية ان الاشياء وذلك بعد ملكي
ما عتق وهو شي وذلك شيان فاحبر وقابل يكن رقيقان بعد الاول معه لان اربعة اثباتا
فان شي نصف فيعتق منها نصفها وبقية نصف الولد وبقية للورثة نصفها وذلك مثلاً ما
عتق ويقوم ولدها يوم الولادة اذ لا يتا في ذلك ولو ولد بعد الموت لا اكثر من
سنة اشهر من وقت الموت فالولد ككسب حصل بعد ولدت او قبل سنة اشهر حسب
على الورثة اي بعد الموت فان كان قد عتق معها غيرها وخرجت القرعة لها عتقت
وبقيها الولد وان خرجت لغيرها عتق ولا نقاد القرعة بنا على ان الحمل يعرف وان نقصت
بقية من كسبه عتق قبل الموت فان نقص من خرجت له القرعة عتق وحسب
القس على الورثة الوجه قول امله عليه اي على من عتق لانه محكوم بعتقه من يوم
الاعاق

226 الاعتاق او نفق من رقب لم يحسب عليهم اي على الورثة اذ لم يحمل لهم الا الناقص فلو اعتق
عبد الا يملك غيره قيمته مائة فعاد ان اي صارت حرة عتق خمسة فقط لان قيمته
اخذت كانت عشرين ويبقى للورثة اربعون وطريقه ان يقال عتق منه شي وعاد اي
نصف شي فبقي خمسون الا نصف شي بعد مثلي ما عتق وهو شي وذلك شيان فاحبر وقابل
يكون خمسون بقدر شيين ونصف شي فالتالي خمس فيعتق منه خمسة وذلك كانت قيمته يوم
الاعتاق عشرين فعاد ان اي عشرة وبقي للورثة اربعة اجاسه وبقية يوم الموت
اربعون وهي مثله ما عتق ولو اعتق ثلاثة اعبد فبقي كل منهم مائة فعاد ان قيمته احدى
اي صارت خمسين فان فرغ اي خرجت له قرعة العتق عتق وحده لانه كانت قيمته يوم
الاعتاق مائة فبقي ان يكون للورثة ضعفها وان فرغ غيره عتق منه خمسة اسداسه
وهي ثلاثة وثلاثون ثمانون وذلك بقي للوراث سدسها والعبد الاخر والناقص
وذلك مائة وستة وستون وثلاثون وهي ما عتق لان المحسوب على الورثة الباقي
بعد النقص وهو ما بين اثباتا وخمسون وان كان اي عتقها عتقها عتقها غير ما بقيه
كل منها مائة ونقصت قيمة واحد منها خمسين فقرع الاخر عتق نصفه وبقي للورثة
نصفه مع العبد الناقص وهو نصف ما عتق او فرغ الناقص حصل الدور لانا
حتاج الى اعتاق بيمه معتبرا بيوم الاعتاق والي انفاضعه للورثة معتبرا بيوم
الموت وطريقه ان يقال عتق منه شي وعاد اي نصفه بقي للورثة مائة وخمسون الا
نصف شي وذلك بعد نصف ما عتق وهو شي وذلك شيان فاحبر وقابل يكن مائة
وخمسون بعد شيين ونصف شي فالتالي ثلاثة اجاس فيعتق منه ثلاثة اجاسه كما
قال وسبق اجاسه عشرون باعتبار قيمته يوم الموت مع العبد الاخر للورثة وذلك
نصف الستين وان حصل النقص بعد الموت وقبل الاقتراع لم يحسب على الوارث كما قبل
الموت الا ان كان قد قبضه الطرف الثاني في كيفية القرعة وهي ان يكتب الاسماء
اي اسم الارقا في رقاع ثم يخرج على الرق والحريه او يكتبان اي الرق والحريه
في الرقاع ويخرج على الاسماء والضعيفه الاولى حصر وقد سبق ذلك ثانيا في كتاب
القسمه ولا بعد من القسمه لقرعة اي غيرها فان انفقا اي المخرج والارقا او الورثة
والارقا على طير ان غراب ووضع صبي يده اي على ان طار غراب فلان حرا وان
وضع عليه صبي يده فهو حرم حرا او على جعل ذلك الي اختيار احد ولو غيرهم فكذا
فان كانوا اي من فقرع بينهم عبيدا ومن عتق منهم نصف من يرق كلاله اثبت الرق
في رقتين والحريه برقعته اي فيها لان الرق نصف الحريه فتكون الرقاع على نسبة
المطلوب في القلة والكثرة فان ما يكثر فهو احري سبق اليه قال في الاصل وفي
علامه ما يدل على استحقاق ذلك ومنهم من عده اختيارا ورجحه المصنف ثم يقول لانا
انه الاوجه حيث يجوز ان يكتب برقتين رقعته حريه ورفعه رقب فان اخو حرا رقعته

باسم اعدم وخرجت اخرى له **او لا قضى الامر** او خرج الرق اعيدت اي القرعة
كان اختلعا اي خرجها وبقيت الارقا او الورثة والارقا في البداية كان قال المخرج اخرج
باسم هذا وقال الاخرون اخرج على اسمائنا **او في كيفية الاخراج** كان قال اخرج على الحرية
فقالوا اخرج على الرق او قال الورثة اخرج على الرق فقال العبيد اخرج على الحرية
قالوا فيه اي ولي ذلك اي متولي الاخراج من قاض ووصي وخوها كما في القصة فيدا
بمن شاؤوا يلتفت الى مضايقاتهم وتعامله البده بكيفية الاخراج من تصرفه مع ان
كل منهما يعني عن الآخر **ولا يشترط في الاخراج اعطاء كل عبد رقعة بل يكفي الاخراج هـ**
للرقاع باسم او اعيانهم **فصل في كيفية خزية الارقا وخزيتهم** تقع بحسب الحاجة اذا
اعقب عبيد من مال كل ملكة كتب الاسماء اي اسمها في رقعتين احدهما على الرق والخرية
او كتب الرق والخرية في رقعتين واخرج على اسمها كما صرح به الاصل فان استوت قيمتهما
من خريته الحرية عتق ثلثاه ورق باقية مع الاخر فان الاول قول اصله وان
اختلفت كناية ومائتين وخرجت الحرية لنفس عتق نصفه ورق باقية مع الاخر اخرجت
للاخر فعتق عتق ويرق الاخر وان اختلف ثلثاه كمال له سواء اختلفت قيمتهم كناية
ومائتين وثلاثمائة فله ان يكتب اسمها فان خرجت قرعة الحرية ويرق باقية مع
الثاني وان خرجت او لا يكتب الرق في رقعتين والخرية في رقعة وخرج على اسمها او
والاخران وله ان يكتب الرق في رقعتين والخرية في رقعة وخرج على اسمها او
اعيانهم وان استوت قيمتهم فان شامتولي القرعة كتب اسمهم وقال للمخرج اخرج رقة
على الحرية من خرج اسمه عتق او قال اخرج على الرق حتى يتبين في الاخر الحرية
والاخراج على الحرية او في كانه اقرب الي فصل الاخر وان شاك كتب على الرقاع الرق
في رقعتين والخرية في رقعة وقال اخرج على اسم سالم او اسار ان عتقه وقال اخرج
على اسم هذا فان خرج اسم الحرية عتق ورق الاخران او سهم الرق ورق واخرج حقه
رقعة اخرى على اسم غانم فان خرج سهم الحرية عتق ورق الثالث او سهم الرق فبالطس
صرح به الاصل **وان كانوا اكثر من ثلاثة وامكن التوزيع اي تسوية الاجزا**
بالعدد والقيم كسنة او تسعة او اثني عشر قيمتهم سواء جعلوا ثلاثة اجزا مثل اثنين
اثنين كما في المثال الاول او ثلاثة كما في الثاني او اربعة اربعة كما في الثالث فان كانوا
سنة ثلاثة قيمة كل واحد منهم مائة وثلاثة قيمة كل واحد منهم خمسين باعرا
بالحرية على لغة والشهور خمسون باعرا به بالحسن لحرف جعل كل نفيس منهم خمسين
واقرع بينهم وكذا الحكم في سنة اثنان منهم قيمة كل منهما ثلاثمائة واثنان قيمة كل
مائتان واثنان قيمة كل مائة فيجعل اللذان قيمتهما اربع مائة وحوا جعل مع كل نفيس
خمس مائة فيستوي الاجزا عددا وقيمة وامكن التوزيع بالقيمة دون العدد كسنة قيمة
واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة اثنين مائة وزع جميعهم اي جزوا كل ذلك
اي

فصل

منها

لا ولا عتق ثم
اخرج رقة اخرى
خرجت للذي عتق نصف
ورق باقية مع الثالث
الذي ثلثته عتق

اي واحدا واثنين واثنين واقرع بينهم وامكن التوزيع بالعدد دون القيمة مثل سنة
قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة وقسمه **بما تخرجوا كل واحد اي واحد**
او اثنين وثلاثة واقرع بينهم ان بقدر التوزيع بالعدد والقيمة كسنة قيمة قيمتهم
سواء جزوا ثلاثة اجزا وجوبا ثلاثة وثلاثة واثنين لانه اقرب الى التثليث في القيمة
من جزئهم اربعة واثنين واثنين مثلا ولانه اقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم في الجزا لثنا
في الوصية ان رجلا عتق ستة مملوكين الحديث ويكتب في رقعة حرية وفي رقعتين
رقق ويقرع بينهم وقيل لا يجب خزيته ثلاثة بل يستحب فيجوز ان يكتب اسم كل عبد في رقة
فيخرج على الحرية رقة ثم اخرى عليها ثم اخرى عليها فيعتق الاولان وثالثا الثالث
لحصول المقصود بكل منهما الاول هو ما قال في الاصل انه مقتضى كلام الاكثرين والثاني
هو ما رجح المنهاج كاصلة فان خرج العتق على ثلاث مائة ورق غيرهم وانحصر العتق فيهم
ثم يقرع بينهم سهم عتق وسهم ورق فمن خرج له الرق رق ثلثه ومن عتق ثلثان
مع الاخرين وهو تمام الثلث فان الاول قول اصله وان خرج العتق او لا على الاثنين
عتقا ثم جزا السنة ثلاثة بان يجعل كل اثنين جزا ثم يقرع فان خرج العتق باسم اثنين
اعيدت بينهما فمن قرع اي خرج له القرعة العتق عتق ثلثاه ولو كانوا تسعة
قيمهم سواء جزوا ثلاثة واثنين واثنين وكانوا اربعة قيمتهم سواء جزوا اثنين وواحد
او واحد لانه اقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم فان خرج العتق لواحد من الفردين
عتق ثم قرع بين الثلاثة يتم الثلث فمن خرج له العتق عتق ثلثاه واخرين الاثنين
رق الاخران ثم اقرع بينهما اي الاولين فيعتق من قرع ذلك الاخر وكانوا خمسة
قيمهم سواء جزوا اثنين واثنين واثنين وان اخرجت عبد او عبيدا من عبده على
الا بتمام جزوا اثنين اثنين او ثلاثة او اربعة اربعة او اخرجت بحسب الحاجة
مسائل سبعة الاولى لو اعقب المريض عبيدا لامل له غيرهم مات وعليه دين
ودينه مستغرق لهم قد مر ان دين على العتق لانه وصيته والدين مقدم عليها ولا
حق الورثة في المثلين مقدم على العتق والدين مقدم على حق الورثة فاذا ولي ان
يقدم على العتق ويبيعوا وصرف عنهم الى الدين ونسلم يستغرقهم اقرع بين الدين
والتركة لينصرف العتق عما يتعين للدين فلو استغرق نصف منهم جزا جزئين
دينا وتركه واقرع بينهما سهم دين وسهم تركة اما يكتب الاسماء اي اسما كل
حرفي رقعة واخراج رقة للدين او التركة او يكتب الدين بقرعة وان تركه
في اخرى ويكتب احدهما على احد الجزاين او استغرق الثلث منهم جزا تمام
ثلاثة اجزا واقرعنا بينهم سهم دين وسهم تركة او استغرق ربعهم جزا اربعة
اجزا واقرعنا بينهم سهم دين وثلاثة اسهم تركه ولا يجوز ان يقرع للدين والعتق
والتركة بان يجعل المخرج في مثال استغراق الربع سهم دين وسهم عتق وسهم

رق

القرعة

تركة لانه لا يتقدم حق قبل قضاء الدين ولو تلف العقب للدين قبل قضاء الدين
الدين على الباقي من التركة وكما لا يقسم ثمن على الورثة قبل قضاء الدين لا ينفق قبله ثم ما
الاولى من خرج منهم للدين بالقرعة بيع وقضي به اي ينفق الدين ثم يفرع للمعتق
وحق التركة فهو ما عدا نفق الدين من مودع آخر وتنفذ اعتق في جميع نفق
لان المانع من النفوذ الدين فاذا سقط بقضائه من غير العبد نفذ كما لو اسقط
الورثة حقهم من ثلثي التركة واجازوا اعتق الجميع وقضية التقليل انه يعتبر والنفوذ
قضا الدين قبله وهو ظاهر فان لم يكن على الميت دين فاعتق بعض بالقرعة ورق
بعض ثم وجد له ما ربحه ووسعه الثلث بان كان المثال مثلي قيمتهم فنحو كلهم اي
ثمن عتقهم من حين الاعتياق واخذوا اقسامهم من حبيبه وكذا ما في سنها من ارض
جناية وولد ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم كمن نفق بجاهل فاسد لا يراد
وفرق بينهما لا يرجع بما انفق لغيره لانه انفق على نفسه لا يرجع بالانفق على الماني لانه
انفق عليها لظن حملها لاشترعها فان خرج من الثلث بعض من ورق اعتقاه بالقرعة
كان اعتق واحدا من ثلاثة ثم ظهر ما خرج منه عبيد اخر من الثلث اشترى بين
الثلث للدين او قضاها من خرج له منهم الحرية اعتق ولو اعتقناهم ولم يكن عليه
دين ظاهر ثم ظهر عليه دين مستغرق للثلاثة بطل العتق نعم اذا اجاز الوارث
العتق وفقني الدين من مال اخر مع لان اجازته لما زاد على الثلث سعيه لما فعله
لا ابتداء عليه منه مع زوال المانع بقضا الدين وان لم يستغرق لم تبطل القرعة
ولكن ان تبرع الوارث بقضائه نفذ العتق والاراد من العتق بغير العتق
الدين فان كان الدين نصف التركة ودين العتق النصف او ثلثها ردها
الثلث فلو كانوا مثلا اربعة قيمتهم سوا وعتق بالقرعة واحدا وثلث ثم ظهر
دين نقد بقيمة عبيد مع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يفرع بين
من خرجت قرعتها بالحرية بسهم ورق وسهم عتق فان خرجت الحرية كاله عتق وفي
الامر وان خرجت للذي عتق لانه فثلثه خرج عتق من الاخر ثلثاه او كانوا
سنة وقيمهم سوا وعتق بالقرعة اثنين ثم ظهر دين بقدر قيمة اثنين مع فيه
اثنين غير من خرجت لهما القرعة ثم يقوم بين من خرجت قرعتها بالحرية بسهم
رق وسهم عتق فمن خرج له سهم الرق رقت ثلثاه وعتق بثلثه مع الاخر وان
ظهر الدين بقدر قيمة ثلاثة منهم اقرع بين المدين كان قد خرج لهما سهم من خرج
له سهمها عتق ورق الاخر المسلة الثانية اذا قال لا رقا به احدكم حرا واعتقت
احدكم ونوي مغبنا بسينة وجوبا والاجس عليه وان بين واحد للعتق فلا خير
ان كان اهلا للعتق والاولى لغيره خليفه امة ما اراده فان لكل من اليمن وعتق
الاخر عتقا وان قال اردت ذنابل هذا عتقا جميعا مواخذا له باقراره فان
مد

مخلان مالوم

فمن احدهم او وطى امة وقد اعتق احدي امايه ونوي مغبنا لم يكن ذلك با نأ
للمعتق في غير المعتق والموطوء فان بين اخوته في من قتله بقرعة القصاص عملا
باقراره وان بينهما في من وطى امة اكد والمهر لجهلها بالعتق وان مات قبل
البيان وبين وارثه العتق في واحد فلا خير خليفه غير نفق العلم فان لم يعلم
بان قال لا اعلم او لم يكن ثم وارث اقرع بينهم لان الحال قد اسقط والقرعة لتعمل
في العتق وهكذا الحكم لوسمي المعتق واحدا منهم واعتقه ثم قال استخرج
فيوسر بالتدبير وكس عليه وان عين واحد فلا خير خليفه وان مات قبل التذكر
وبين وارثه في واحد فلا خير خليفه بمن نفق العلم الي اخر ما مروا ان اثم العتق
بان لم ينو مغبنا منهم وقف عنهم حتى يعين والقبيل واجب عليه ولو نمة الا لفاق
عليهم في هذه الحالة وكذا في الحالة الاولى هذا من زيادته فان بين العتق في احدها
لم يبارعه الاخوان وافقته على الامانة فان قال عتقت هذا بطل هذا عتق
الاول فقط اي دون الثاني لان التعيين حصل بالاول بخلاف قوله بوقت هذا
بم هذا الا انه اخبار ويقع العتق في المتمم حال البطل حال القيين كما سري لطل
فان ابهر العتق في اثنين ومات احدهما فله تعيين الميت للمعتق بناء على ان
العتق حصل حال اللفظ ووطى احدهما اي الامتين تعيين الاخر اي لعتقها
كذلك في التبيين كما سري فيا رقت نظيره في الطلاق لما توفيه من ان السخاح لا يحصل
بالفعل ابتداء فلا تدارك به بخلاف المالك فلا حد به من كان اما وطى امة
والبيع والعتق مع الاقباض منها والاجابة لبعضهم كالنوع في التعيين عما مع ان كلا
منها من تصرف المالك وفي المباشرة فيما دون النزع بوطى او بغيره وجهان احدهما
انها مفسى كالوطى في النزع وثانها لا لانه اخف وهو لا وجه له الا بخلافه اي لا
حصول التعيين به ولا عتق معني الاعتياق ولا العرض على البيع وان الاول فان
عين من اعتق قبل منه وان عين غيره عتقا يلزمه في مقتوله دينه ورثته ان
عينه للمعتق وكذا الكفارة دون القصاص للثبوت وان عين غيره لم يلزمه الا
الكفارة وعلم من كلامه ان قتله ليس تعينا وبه صرح الاصل وقتل الاخر الاجنبى
احد في الضمان لانه اي المعتق فيجب الذية والكفارة ان عينه للمعتق دون
القصاص وان عين عين لزمته الكفارة وكذا القيمة فان مات قبل التعيين عين
الوارث لانه حيا يرتبط بالمال بخلاف الوارث المورث فيه كما في خيار البيع والشفعة
المسألة الثالثة لو قال لا ابيته اول ولد له بينه حرا فولدت ميتا ثم حيا لم يفتق
اي الحي لان الصفة احدث بولادة الميت كما لو قال اول عبد رايته من عبيدي حرا
فراي احدهم ميتا انحلت اليمن فاذا راي بعد حيا لا يعتق وسواء كانت حاملا عند
التعيق ام لا المسألة الرابعة لو قال لعبد المحمود نسبه لا على وجه الملاطفة انت

ق

ابني وامكن ان يكون ابنه بان كان اصغر منه بايتا في معه ان يكون ابنه عتق عليه وثبت
نفسه ان كان صغيرا وكذا الكبير ان صدق به ويعتق عليه فقط ان كذب به وان
كان لا يمكن ان يكون منه بان كان اكبر منه او مثله سنا او اصغر منه بما لا يتا في معه
ان يكون ابنه لعاقولته انه ذكر محالا قال امكن ان يكون منه وكان معروفا والنسب
من غيرهم عتق عليه ولم يثبت نسب له ان ذلك يقتضي الاقرار بالنسب والعتق فاذا
لم يقتل في النسب حق الغير لم يمتنع مواخرته بالعتق ويأتي مثل ذلك في قوله لزوجته
انت بنتي وبه صرح الاصل هنا فقلنا عن الامام خلاف قوله يا بني فانه لما يقتل اذا
مؤي به العتق كمنطوقه في الطلاق والعرق بين الندا وغيره اذا الندا بكثر منه الملاحظة
خلاف غيره المسئلة الخامسة لو قال لعبد له عتقت احدهما واحدا حر كما حر
علي الف وقيل كل منهما العتق بالالف عتق كل منهما احدهما فان لم يقبل فلا عتق
لعتيقه بالفتول كما اذا قال احدا كما حران شيئا لا يعتق واحدهما لا اذا شاول لزمه
البيان كما لو اعتق احدهما بلا عوض وان مات قبله اي قبل البيان ولم يبين الوارث
اولم يكن وارث افزع بينهما فن خرجت قوعته عتق وعبي من عتق عوض لسيد
لانه لم يتبرع باعتاقه واعوض فممنوع لا المسمى لفساده باهام من هو عليه كما في البيع
والما حصل العتق لقوته وتعلقه بالفتول وهذا كما لو قال له مراة ان اعطيتني
عبد افانت طالق واعطته عبد اطلقت ولا يلحقه الزوج بل يردده ويرجع عليها
بمهر المثل وان كانتا اي من قال لهما ذلك وتبليا امتنن فوطيه لاحدهما تعين له
للعتق في الاخرى وقيل لا والزوج من زيا دته اخذ اما من في نظيره حيث لا عوض
ثم ما ذكر من اشتراط قبولها فيما ذكر هو المستقل قال الوابي ويكن ان يقال ان
لم يقصد احدها بعينه فلا بد من قبولها وان قصد احدها بعينه كقبوله وعلى ما
قاله في الشق الثاني يلزم المسمى المسئلة السادسة لو وصي بواحد الشريكين
في امه لامة بنطال بان زوجها له فانت بولد منه عتق فممنوع على الحد ولا يسي الى النصف
الاخر لا يعتق بغير اختياره ولا نظوا الي انه زوج برصاه لان الوطي والعلق
لا يتعلقان باختيار الزوج المسئلة السابعة لو اتي جارية ابية على انها حرة
مولدت ولد امة لزمه قيمته ما لعتما لان العزور واجب العتق حر ادم يلع
الحد حتى يعتق عليه فاشبه ساير صور العزور وان كان عالما بالحال مدعه حده
وعتق عليه قال في الاصل قال الامام ولا يبعد ان يقال ساعد حرا فروع في
مسائل مشنوع تسمع الشهادة على شخص يتولى احد عبدين واحدي سنا في حرا واطاق
وبانه اوصى باعتاق احد عبده وكجز عتقها اذ لو قال لعبد انت حر كيف ثبت
اشروط في حصول عتقه شيئا اي على الفور كمنطوقه في الطلاق على القول بانه انما
ينفع بالمشية وقال السند جي تفقها لعنق بلا مشية لان قوله انت حرا اتياع للعتق

مروغ

في الحال وقوله كيف ثبت معناه على اي حال ثبتت وليس في لفظه ما يقتضي تعليقه بصحة
وما قاله هو الموافق لما نقله الاصل عن اي زيد والعتاق في نظيره من الطلاق وحزم
به المصنف ثم وهو الاوجه وان قال بن الصباغ والرواية ان الاول اشبه وان اوصى اي
وارثه باعتاق من خرج من ثلثه وامتنع الوارث منه اعتقه السلطان لانه حق
توجه عليه فاذا امتنع منه ناب عنه السلطان وان قد عتقه وحلف بعقده ان قيده
عنه ابطال وانه لا يحل له هو ولا غيره فشهدوا انه خمسة ابطال وحكم بعقده فحل
فيان قيده بغيره فلا يبي على الشاهد بن بكير الدال لينا سب شهد وانه عتق بجل
القيد لا بما شهد وانه لا يفتق كذبهم وان شهدا اي اثبات بفتق المرقعي غامدا
بانه اوصى بعقده وحكم به اي شهدا تهما ثم شهد اخران يعق ساء اوبانه اوصى بعقده
وكل منهما اي ثلث ماله ثم رجوع الاولان عن شهدا تهما افرع بينهما ولا يرد
الحكم بعد نفوده فان خرجت اي الفرعة للاول عتق وغرها الرجوعها ورف الثاني فلم
يقت على الورثة شي ولا بان خرجت للثاني عتق ورق الاول فلا غم عليهما الا في
شهادته لم يعتق قال القوي وعند ي يعتق الثاني بلا قرعه وعلى الراجعين قيمة
الاول للورثة فروع لو اعتق الوارث وهو موسر ولو غير حراز او معسر خاتومة
زوجها ابوه بعد نفوده وقبض مهرها ومات ولم يدخل بها الزوج ولا مال له الا لاب
عنها وانك المهر فقد العتق في الحال فان كان الوارث موسرا فلهما اختيار في فسخ
التكاح لكونها عتقت تحت عبدا فان فسخت طالبت الوجه طالم اي سيده الوارث
مهرها لا نحصار دينها على مورثه هذا ان كان مهرها كقيمته او اقل لتقويتها
التركة فان كان اكثر منها لم يطالب الا بالقيمة اي بقدرها لانه لم يقوت الا ذلك
وان كان الوارث معسرا فقد رعلها الفسخ لانه يصير المهر دينها على المالك فممنوع
نفود عتق الامه من الوارث المعسر ففسخها يوجب بطلان فتقها فتعذر رعلها
الفسخ والمسئلة دوريه اذ في اثبات الفسخ نفية وان لم يكن المعسر حراز اعتق
نصيه فقط ولا خيار لها هذا بيان للتميز فيما من حراز وكلاهما من زيادته
فان قال الوارث الحازن للتركة والتركة ثلاثة اعيد فممنوع سوا اعتق التي في رصم
غامدا ثم قال بانما ساء ما معا ثم قال ان لا تمة معا فاول حرا بكل حال لا قرانه
والاول ويبرع بينه وبين الثاني لا قرانه الثاني فان قضيت ان الثاني لا يحق ان
لقرع بينه وبين الاول ويعتق ان خرجت الفرعة له ثم يفرع بين الثلاث
من ثمانية لا قرانه المال فان قضيت ان يفرع بينهم ويعتق من خرجت قوعته فلو اخذ
بموجب كل اقراره ولا يمكن من الرجوع عن مقتضى واحد منهما فاذا اقرعا في المرتين
فان خرجت قرعة العتق للاول ومنها عتق واحد او خرجت له في الاولى والثاني في
الثانية او بالعكس اولئك لثيها عتقا فقط اولئك في الاولى والثاني في الثانية

مروغ

عنتوا اكله او للاول في الاول والثالث في الثانية رفق الثاني فقط وان اختلفت
قيمهم فكان قيمة الاول ما به وقيمة الثاني ما بين وقيمة الثالث ثمانية فاول
حر بكل حال لا قوال الاول وهو دون الثلث فيخرج بينه وبين الثاني فان خرج
سهم العتق للاول عتق معه نصف الثاني او خرج للثاني خرج عتقا الاول عتق
معه لان موجب اقراره الثاني ان يعتق الثاني بضماله او نصفه الاول ثم يقرع بينه
وبين الثلاثة الوجه ثم يقرع بين الثلاثة كما عبر به الاصل وسياتي نظيره وذلك
لاقراره الثالث فان خرجت قرعة العتق للثاني عتق ثلثاه وذلك لثلاث ماله
او للثاني لم يعتق الثالث سواء اخرجت القرعة الاولى على الثاني ام لا لانه ثلث ماله
ولم يعتق من الثاني الا ما عتق بالقرعة الاولى وهو نصفه او كله وان خرجت
للاول فهو نصف الثلث معال القرعة لا كمال الثلث بين الثاني والثالث فان خرجت
على الثاني رفق الثالث وان خرجت على الثالث عتق ثلثاه لان ثلثه مع الاول ثلث
جميع المال وقوله ولم يعتق من الثاني الا ما عتق بالقرعة الاولى وهو نصفه هو ما نقله
الرافعي عن الشيخ ابي علي ثم استدرج عليه استدراكا صحيحا نقله عن الامام فقال ان
الثاني استحق بالاقرار الثاني ان يقرع بينه وبين الاول وبالاقرار الثالث ان يقرع
بينه وبين الاقرار ولين وان لم تحصل له الحرية في القرعة الاولى خرج سهم العتق
للاول واجب ان يحصل في القرعة الثانية اذ اخرج سهم العتق له لانه قضية الاقرار
الثالث ولدك عند استواء القيم اذ لم يعتق بالقرعة الاولى يعتق بالثانية اذ
خرج سهم له به على ذلك الاستدلال ثم قال وبه يعلم مسا دما قاله الشيخ ابو علي
في هذا القسم وقوله كالرافعي الاولين صوابه الاخرين فلو كان قيمة الاول ثلثا ثمانية
والثاني ما بين والثالث ما به عتق بين الاول ثلثاه ثم يقرع بينه وبين الثاني
فان خرجت قرعة العتق للاول لم يرد شي على ما عتق وان خرجت للثاني
عتق كله ثم يقرع بين الثلاثة فان خرجت للاول او للثاني لم يرد شي على ما
عتق وان خرجت للثاني عتق كله وقد عتق من قبل ما اذا ضمن اليه ثم اثلث بل
داد فسرع لم مات عن ثلثه من اثنين مثلا هاريز بن مخرجة وعن ثلثه اعبد
قيمهم سواء اقر احدهم انه اعتق في مرض موته هذا العبد قال الاخر بل هو
هذا المعنى وقال الثالث بل الثلثة معا عتق ثلث الاول وهو نصيب المقر لا اقر
بعقده فنقد في حصته وهي ثلثه ثم يقرع بينه وبين المضمون اليه لا قرار الثاني
فان خرج سهم العتق للاول عتق منه ثلثه اخر وهو نصيب المقر الثاني او خرج
الثاني عتق ثلثه لهذا المعنى ثم يقرع بين الثلاثة ثم خرج له سهم العتق كذا في الاصل
ايضا وصوابه فخرج للاول سهم العتق عتق كله قال الرافعي واذا اقتصرت قلت
ان خرج سهم العتق في المرتين للاول عتق جميعه او للثاني عتق ثلثاه مع ثلث الاول
وان

وان خرج مرة للاول واخرى للثاني عتق ثلثا الاول وثلث الثاني في امرة للثاني
واخرى للثالث عتق من كل ثلثه ولا سرايه ههنا لان لم يباشر في الاعتراف ولا اقرارا
به على القسم وانما اقراره على ابيهم لقرع من ثلثه في اقرار بعقده يعني من عتق بعقده
بالاقرار عتق عليه لاقراره بانه حر كله اما اذا اختلفت قيمهم كان ثلث قيمة الاول ما به
والثاني ما بين والثالث ثلثا ثمانية فبعث من الاول ثلثه لان الاول اقربان الاد اعقده
وحصته من الثلث ثم يقرع بينه وبين الثاني لا قرار الثاني فان خرج سهم العتق للثاني
عتق ثلثه لانه كله حر يزعم الثاني اذ اخرج سهم العتق له فانه ثلث المال فيقبل اقراره
في حصته او للاول عتق منه ثلث اخر ومن الثاني سدسه لان قضية اقراره ان يعتق
جميع الاول عند خروج القرعة له ومن الثاني نصف الثلث فيواخذ باقراره
في حصته من كل الاول ونصف الثاني ثم يقرع بين الثلاثة لاقرار الثالث فان خرج سهم
العتق للثالث عتق منه تسعة لان قضية اقراره اذ اخرجت القرعة له ان يعتق ثلثاه فانما
ذلك جميع المال فيواخذ باقراره في حصته وهي ثلث الثلثين وذكر تسعة اكله او للثاني
عتق منه ثلثه لان قضية اقراره عتق جميعه فانه ثلث المال فيواخذ به في حصته للاول
عتق منه ثلثه لمثل هذا المعنى لكنه لا بد من احوال الثلث فتعاد القرعة مرة اخرى
لتعقد حصته من تمام الثلث فان خرج سهم العتق عتق منه سدسه لان نصيبه مع الاول
تمام الثلث وحصته منه السدس او للثالث عتق منه تسعة لان ثلثه مع الاول تمام الثلث
وحصته منه الثلث ذلك الرافعي فخرج له اي لميت عبد ان كل منهما ثلث المال فيواخذ
اثنا عشر عليه عتق هذا او اقرار الوارث بالاحقر اي بانه اعقده فان ادب الشاهد
عند اي العبدان الاول بالشهادة والثاني بالاقرار والاعتق الاول بموجب البيعة
اقرع بينه وبين الثاني لاقرار الوارث فان خرجت قرعة العتق للاول لم يعتق الثاني
او خرجت للثاني عتق ولم يرد من الاول لانه مستحق العتق بالبيعة فلا يمكن الوارث
من ابطاله بالاقرار ومثل هذه القرعة في احد الطوفين دون الاخر كما مر من ثلثه
اخره ما اخرجت ولدها ونسبه بمحلول فقال اخرج من ام ولدتي وهو ولدتي
وقال اخرج من ام ولدتي وهو ولدتي قال ثلثهما ملكتي لم يثبت نسب للولد لان من
اسم لعدم اتفاقهم عليه ولا من المستحق له الا ان يكون مملوكا ويصدق على ما قدمته
في باب الاقرار بالنسب وتقدم ما فيه ثم والمسا استلزام لان الامنة لا شيء له لانه لا يدعي
لنفسه شيئا ولا شيء عليه لانه اقرار بالاستلزام على ابيه لا على نفسه ولا لام خليف
مكرى (لا بد من) انما لا يعلم ان الاب ولدها وكل منهما خليف الاخر على نفي ما
يدعيه في الثلث الذي بيده اذ كل منهما يدعي ما بيد الاخر هذا يقول هي مسئولي
وذاك يقول هي ملكتي واحدها وهو مدعي الاستلزام بقول ثلثي نصيب اخيه من
الامنة والولد بالاستلزام فيقوم له ان اعترف بالشركة فيها حصه مدعي لكل

نوع

نوع

منها وهي ثلث قيمتها لانها في ايدي الثلاثة ويسري الابدان نصيب مدعي الرق باء افع
نزع لو قال لسالم وغانم احد كما حرم قال لغانم واخر احد ما حرم ومات ولم يبين معنى
يعين اقترع بين غانم وسالم للاعتاق الاول فان خرجت فرقة العتق سالم عتق ثم
نقاد الفرقة بين غانم والاخرين خرجت فرقة اي خرجت له منها فرقة العتق عتق ايضا
خرجت لغانم او لا عتق ويخرج بينه وبين الاخر لا حتم له ان اراد بقوله الثاني الاخر
فان خرجت له لم يعتق غيره او لا عتق ايضا وقد تكرر الفرقة في احد الطرفين دون
الاخر كما سرقه لا يخرج بينه وبين الاخر لان تعيين الفرقة بتعيين المالك ولو عين غانم
المعتق ثم قال ولا خراجا حركا كان صادقا ولم يقتض ذلك عتق الاخر والتراجع من زيادة
فرع لو قال لا ادري من الاما كل ما وطيت واحدة منكن فواحدة منكن فان وطى احد
عتقت واحدة منهن ونزع ذكره تعقيب الحصة لا بهام المملوكة وتدخل الموطوعة في العتق
اليهم وان قلنا الوطى تعين للملك في الموطوعة والمعتق في غيرها وهو الاصح لعن الوطى المذكور
بلا استدانة ليس تعينا لان العتق متعلق به وما لم يوجد ثبت استحقاق العتق والوطى
مع الاستدانة ليس تعينا ايضا لانه وطى واحد وهذا لا يستحق بالاستدانة عتق اخر
فيقرر على التقديرين بين الاربع من خرج لها سهم العتق عتقت وان وطى ثلثا
منهن عتق بكل وطى امة لان كل ما نصه في النكاح او في فرع بوطيت بين الاول
الرابع لانه اسك الثانية والثالثة بوطيتها للملك والرابعة لم يطقها واستدانة وطى الاول
ليس باسك مبرور العتق المستحق بينهما فان خرجت فرقة العتق للرابعة عتقت
وبوطى الثاني يستحق عتق اخر لخص لا حظ فيه للرابعة لا ما عتقت بالوطى الاول
والثانية لانه اسكها بالوطى هو اذن متردد بين الاول والثانية فيقرر بين
الاولى والثانية من خرجت لها فرقة العتق عتقت وبوطى الثالثة يستحق عتق
اخرى ولا حظ فيه للرابعة ولا لمع عتق من الاول والثانية فان عتقت الاول
اقرعنا بين الثانية والثالثة وان عتقت الثانية اقرعنا بين الثالثة والرابعة عتقت
فان الاول وان خرجت الفرقة الاول للاول دون الرابعة عتقت وبوطى الثانية
يقرر بينهما وبين الرابعة لان الاول عتقت والثالثة تعينت بالوطى للاسك من خرجت
لها الفرقة عتقت وبوطى الثاني يستحق عتق اخر لا حظ فيه للاول ولا لمن عتقت
من الثانية والرابعة فان عتقت الثانية اقرعنا بين الثالثة والرابعة وان عتقت
الرابعة اقرعنا بين الثانية والثالثة وان وطى الاربع عتقت كلهن وهذا التشابك
المهر فاصحابه ان ينظر في كل فرقة من عتقها انما عتقت قبل وبها فلهما
المهر او بعده او بوطيتها فلا يحتاج للمهر في هذا المكان اي الاقتراع ثلاث مرات بين
الاربع مرة بسهم عتق ولثلاثة اسهم وقت ترمرة بيت ثلاث منهن بسهم عتق وسهم رق
تذمة بين الباقيتين بسهم عتق وسهم رق والتصريح بقوله وبعده من زيادته على
الروضة

مرع

221 الروضة ولا فرقة في حمانه بل بوطى بالبيان يعني التعيين فلا تكون الفرقة فيما مر
ونحوه الا بعد موته وان قال كلها وطيت واحدة منكن فواحدة منهن فواحدة منهن ووطى
بلا تامين وعليه حمل قوله الاصل ووطيت عتقت الرابعة بوطى الاول والاولى بوطى
الثانية وعتقت الثانية بوطى الثالثة ورتت الثالثة بوطى الاولى ووطى لعين للملك
واما المهر فلا يجب لمن عتقت بعد الوطى ويجب لمن بان عتقها قبله وتعلق العتق بالوطى
لتعليقه بالطلاق فلو كان له عبيد واربع اما فقال كلها وطيت واحدة منكن فعبد
من عبيدي حر وكلها وطيت ثنتين فعبدان حران وكلها وطيت ثلاثة فعبدان او اربعة
فاربعة فوطى الاربع لم يوطى قوله كلها طقت امرأة فعبد من عبيدي حر الي اخر الصور
وقد مر في الطلاق انه يعتق خمسة عشر عبدا اخرع لو اشترى في مرض موته عبدا
باكثر من قيمته وكانت الحجابة قدر الثلث كان اشتراه بثمانين وهو يساوي ما به
وما له بثلثا ما ثم اعتقه هو الشراء العتق بتقديم الحجابة عليه سواء اقول الثمن
ام لا فان عتقت بعاوضة والمعاوضة يلزم بنفس العتق فرع لو اعتق احد الشريكين
نفسه من امة مشتركة وهو مؤثر وتولد له دون سنته اشهر من اعتاقه
فمؤثر بالباشرة والسراية فيلزمه اي المعتق قيمة نصيب الشريك وفي نسخة
نصف قيمة الولد يوم الولادة اذ لا يمكن تقويمه قبلها فاف القيمة مساكنها فعلى
عاقلة الجاني عليه غرة لوانه لا يحكم له بالحرية وعلى المعتق نصف عشر قيمة
الام للشريك وان زاد على قيمة الغرة لان الجنين الرقيق يضمن بالفساد والقيمة متساوية
بلا جناب فلا شيء على المعتق لا نال ندرى هل كان حيا ولا انه عتق حتى يقال انه اطلقه
على شريكه فرع لو عتق ثلاثة اسد كل منهم ثلث ماله فشهد عدلان انه اعتق هذين
وفي نسخة احد هذين في مرض موته واعتق الوارث به اي بالاعتاق في احد هاتين
اقرع بينهما ولا يقبل قول الوارث في ابطال حق الاخر من العتق من فرع اي خرجت له
فرقة العتق عتق وحده ان كان هو الذي عتقه الوارث وان كان هو الآخر وتوارث
الشاهدين لعنته عتقا جميعا المعين باقرار الوارث والاخر معتق الفرقة التي اقرعها
الشهادة وان لم يكذبها بذلك كان قال لا ادري حال الاخر عتق من فرع منهما ورق
الاخر وان شهدا انه اعتق الثلاثة دفعه وفي نسخة اي واحد معين اقرع بين الثلاثة
فان خرجت الفرقة للمكذب به اي بعنته عتق واقرع بين الاخرين من فرع ه
منها عتق باقرار الوارث وان خرجت الفرقة للاحد الاخرين عتق من
دون الاخرين الخصيصه الخامسة الرقة هو بالقر والمذلفة القرابة ما خوذ من الموا
لهي المعاونة والمقاربة وشرا عصبوبة سبها ما ذكره في قوله وفيه طرانا الاول
لجيبه وه وزوال الملك احرية عن الرقيق ويقال هو عتق المملوك على مالكه
من عتق عليه وقيمتي بوجه من الوجوه ولو بيع عنده نفسه او تديره او ايلادها

مرع

مرع

مرع

لا

سحق من العتق فهو كونه لعتق الام ابدالا لانه لا يحق الزوج او اولاد من ما ذكر في
المسلمين بان انت به ستة اشهر في الاولى ولا ربع سنين في الثانية لحق الزوج
وولاوه لعتق الام فان عتق الاب فلي لا يحذر الى معتقه فولا ان احدهما وجه
العتق في تقديره لا لان ثبوت نسبه يدل على وجوده يوم العتق فيقع عتقه
مباشرة والثاني نعم وحملها ذوقا وبارقا في النسب بانه ثبت لحرر الامكان وذكر في
الاول في الاولى مفهوم من تقديره قبل موت وخلاها من زيادته وقباس ما من الاول
في السنة الثانية من مطلق عتق الامة المروجة بعقيق من حد في فوق حد من احدهما
اخرهما ان بقا له الاب بالعتق في الولد مولى الام في الظاهر فان عاد الاب واستحقه
ولو بعد موته لحقه واسترد من مولى الام ارثه فيما اذا استحقه بعد موته لانه
بان ان ذوقه له وان غير الزوج بحرية امة فتكفي ما ولد لها بطن انما حق ثم علم
انها امة ما ولد لها ثانيا فانما ثبت رقيق والاول حر فلو استحقه اي الثاني السيد مع
امه ثم عتق الاب انحز وولا الاول الى معتق الاب كالا الثاني لما شئ السيد
عتقه فان انحزا عالمنا ائمة واولدها عتقت فاولدها ثانيا فالثاني حر
نحوه فان لم يعتق الاول والاول رقيق وولاوه لمعتقه الطرف الثاني في
احكام الولا وهو يلا تد الارث وولاية التروية وحمل الدية وقد ذكرت
في محالها وهذا المتقدم في صلاة الجنازة في غسل الميت ودفنه فترد اي العتق
العتق حيث كعصبة مع من النسب ياخذ كل المال ارباخ ما بقى وفي نسخة بقى
بعد الفروض فان كان بعد عصبة ياخذ ولا يرث ثم يترثه عصباته المتفصون
بانفسهم الا ان يرب فالان يرب ثم يعتق معتقه ثم عصباته وهكذا ومن اهل الولا
معتق ابية وجده وان عملا لا يعتق بها من العصبات لم فصل الوارث بولا
العتق كل ذكرا يكون عصبة للمعتق يوم مات المعتق يوم موت العتق بصفة
العتق من اعلام او خفر ان مات العتق والمعتق اولا ثم اوجوه ورثة الدور
نحو اي دون الاناث لخير الولا في كلهم النسب اذا النسب الى العصبة ولا ناث ليسوا
بعصبة وقد برهن به كما قال ولا ترف اسرا بولا الابن عتقها كالرحد لخير انما الولا
لمن اعتق ولا نثبت وقد يترتب كما قال اخره اعتقت جارية فماتت الحارثة عن بنت
ومن المعتقة فعل النول على اسلمية وسلم نصف ميراثها للبنت والنصف للمعتقة رواه
النسائي وغيره ومن اولاده وان تزولوا او عتقته وان بعدوا كالرجل ولا نثبت
اعتاقا سلمته كما ثبت العتق تنسقه في الولا وان مات المعتق من ابين او اخوين
بان احد من اولادها لولا فولاوه دون ان كان هو الوارث لان المعتق لومات
يوم موت عتقه كان عصبة لابن دون بن الابن وهذه الصورة وكوها معني بازي
عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ان الولا للخبر لغير الكافي اي الخبر في الدرجة والقر

الاولى بالاب

دون السنن لومات الاخر وخلف تسعة بنين فاو لا بين العتق فيها الشبهة فاذا
مات العتق ورثوه اعتبارا لانه لومات المعتق يوم يدور ثبوت هذا لانه سوا في
القرب اليه وهذا خلاف ما لو ظهر له مال فان نصفه لابن الابن ونصفه الاخر للبنين
لانهم ورثوه عن ابائهم والولا لم يرثوه فاذا مات العتق فمن هو الحق اذ ذاك
من عصباته فهو الحق به وهو كالا العتق سوا في ذلك وحقق بولا اي بالارث
بولا العتق وعقيقه وان بعد بعد الاب وان علا والابن وان سفل الاخ اي
اخ المعتق من ابوي ثم الاخ من الاب ثم بن الاخ من الابوين صحا عتق بوليه
في القرائن الا ان الاخ والابنة هنا مقدم على الجد في القرائن مستويا في
مروان اعتق مسلما كافر اثم مات الكافر عن المسلم واولاده وفي اولاده كافر
ورثه دون لانه الذي يرث المعتق لومات العتق بصفة الصغر وبذلك علم
ان ولا العصبة ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب وقد سبط الظلام على ذلك في
غير هذا الكتاب وان اسلم العتق في هذه ثم مات ورثوه دون فرع الانساب
في الولا قد يكون محض الاعتاق كعتق المعتق ومعتق معتق المعتق وقد يترتب من
الاعتاق والنسب كعتق الاب واب المعتق ومعتق اب المعتق واذا تركب الانساب
مقد يثبت حكم الولا وعاطفه بان يقال اجتمع ابو المعتق ومعتق الاب فانها اولى وجوابه
انه اذا كان الميت اب معتق كان له معتق وحفيد فلا ولا لمعتق ابية اصلا كما مر فلا معنى
للقابلة احدهما بالاخر وطلب الاولية ولو اجتمع معتق ابني المعتق ومعتق المعتق فالولا
لمعتق المعتق لان ولاه بحجة المباشرة صرح بذلك الاصل فرع لو ملكت امراة
اعتق عليها ثم اعتق ابها ومات عتقها بولا ورثه لان كان ابها عصبة لانها
معتقة معتقه فتاخر عن عصبة النسب فالميراث له قال الشيخ ابو علي وسقط بعض الناس
بقول اخطا في هذه المسئلة اربعائة قاص لا يتم راوها اقرب بمباشرة الا عتاق وهي عصبة
له بوليه عليه وغفلوا عن تقديم عصبة المعتق على معتق المعتق فان اشترت ابنته
واخوها فعتق عليها ثم اعتق عتق ابها ومات عتق الاب وحده بعد اي بعد موته وطفهما
فقط ورثه الاخ دونها لانه عصبة المعتق بالنسب وهي معتقة المعتق بل لو كان للاج
ون نسبه لها بن ثم بعيد ورثه دونها لذلك ولومات الاخ بعد موت الاب وم خلف
سواها فلها ثلاثة ارباع المال نصف بالاخوه ونصف الباقي بالولا لان لها نصفه
الاخ لا عتاقا نصف ابية ولومات العتق بعد موت الاب والابن ولم خلف سواها فلها
ثلاثة ارباع المال ايضا نصف لكونها معتقة نصف المعتق ونصف الباقي لكونها
لحونا معتقة نصف ابني معتق نصف من اعتقته والباقي في الصورتين لموات
الام ان كانت عتقة والا فيكون لبيت المال ولنصف الاخير من زيادته ولا بد منها
ولومات الابن وم خلف الا ابنته فلها ثلاثة ارباع المال ونسبه النصف بالبنوة والربع

موقع

لأنها معتقة النصف الآخر وهي الآن ميتة فمبصر الباقي للاختين بالولا عليها لا
حقها للباقية منها نصه وهو الثمن والاخت الميتة الباقي وهو الثمن يرجع الي من له
ولا وهو الاختي والام ونصيب الام يرجع الي الحية والميتة وحصة الميتة ترجع
الي الام والاختي وهكذا يدور ابداء وذلك سهم الدور فيحصل في بيت المال لا
لا يمكن صفة بسبب ولا ولا وهذا اما قاله بن الحداد ونقله ابو خلف الطبري عن اخيه
الاخبار وقيل يقطع السهم الدايرو وهو الثمن ويجعل كانه لم يكن ويتم المال على باقي
السهم وهو سبعة من ثمانية فيه يخرج الثمن الدايرو خمسة للاخت الباقي و سهمان للاختي
ورب الامام الوجهين الاول بان الولا ثابت ونسبه الدور معلومة فيجب تنزيل
السهم الدايرو وقسمته على تلك النسبة والثاني بان ضم ما للاخت بالنسب الي حساب الولا
لا يعني له ثم قال والوجه ان يفرد النصف ولا يدخله في حساب الولا ونظر في النصف
المستحق بالولا بعد نصه للام ونصفه للاختي ونصيب الام للاختين فبان للاختي من
النصف صنف ما للاخت لانه مثل ما للام وما للام ينتصف بين الاختين فالمال بين الاختي
والاخت اثلاثا فتحتاج في التاصيل الي عدله نصف ونصفه ثلث واقله ستة للاخت
نصفها بالنسب سقي ثلاثة لهما سهم و للاختي سهمان فالحاصل لهما الثلثان من ستة
والاختي الثلث وترجع بالاختصار الي ثلاثة وهذا ما عليه المحققون ولو ماتت احدهما
قبل اي قبل موت ابويهما فما لابيها لأمه من الثلث والباقي للاب ثم ان ماتت
الام فلبقت الباقيبة النصف بالنسب ولها نصف الباقي لا عتقا نصف الام
ونصفه الباقي للاب لانه عصبية معتقة النصف من النسب ولاد ووراثان ماتت
احداهما بعد موت الاب والام باقية فللموت الثلث ما لها وللأخت نصفه والباقي بين
الام والاختي لانها لم معتقة ابويها فان ماتت امها بعد ما فنصف ما لها للثلاث الباقيبة
بالنسب ولها من العصب الباقي نصه لانها اعتقت نصفها والنصف الآخر حصة الميتة
الميتة لو كانت حية وهي ان ميتة فيكون لموا اليها وهو الاختي والام ثلث للميتة
فالاختي نصه وهو الثمن سقي من يرجع الي الاختين لا عتقاها الام وهو الدور
يرجع لبيت المال على ما روي عليه المحقق للاختي سدس المال وللأخت خمسة اسدس
اذ لهما مع النصف بالبنوة نصف الباقي بالولا والباقي بينهما اثلاثا اذ له منه صنف مالها
منه فتحتاج الي عدله نصف ونصفه نصف ونصفه ثلث واقله اثنا عشر للاخت منها
عشر وللأختي ثلثان وتوجه بالاختصار الي ستة واعلم ان الفرضيين قالوا بما يحصل
الدور في الولا بثلثة شروط تعدد المعتق وتعدد من مات في المسئلة وان لا خورا لباقي
منهم ارك الميت قبله وان للسئلة احوالا اجزنا سهمه عن موت الابوين واحدي الاختين
يترتب او سعيه او اختلاف منهما وعلى التقادير ما ان تكون الزوجة باقية او لا فعيل
تفصيل ذلك فصل في مسائل منشور لو اعتق عتقا ابا معتقه فكل منهما الولا على

موت

موت

لأنها معتقة النصف الآخر ولا النصف الباقي لانها نصف النصف الباقي
واخوها مولي الاب في النصف في مولاة مولي الاب في النصف والثلث الباقي لمواي الام
ان كانت معتقة والاقلية المال يرجع لو غر عين حرة امة فملكها فاولادها بنين
منها خرتان لا ولا عليهما بالمباشرة كما لا ولا عليهما بالسراية لان فان اشترى احداها
الاب والاختي الام فعتقا عليهما بان عتق على كل منهما فمشتراه مات الابوان عليهما
ولا حتى الحية بينهما وهو ان لهما الثلثين من تركته كل منهما بالبنوة والباقي من تركته كل منهما
لمشترية بالولا ثم ماتت احدي الاختين ورثتها الاختي النصف بالاختي والنصف
الاخر بالبنوة لان لكل من الولا على الاخرى تبع الولا على مشتراها وقوله ولا حتى
الحية فيها حيلة معتومة وجواب الشرط ورثتها الاخرى وان اشترى اباها ثم اشترى
احدها والاب ابوه الاب وعتق جميعا ثم مات الاب فلهما الثلثان والباقي لحدتها
اب الاب السدس بالبنوة والباقي بعصبية النسب فان مات اجد بعده فلهما الثلثان
بالبنوة والباقي نصه حقه مع ادب لا عتقا نصه ونصفه الاخر بينهما اعتقاها محقق
نصفه ولو ماتت احداهما بعد وفاته الاخرى فعلى ما مر صرح به الاصل وان اشترى اباها
ثم اشترى الام اباها واعتقته فلهما الولا عليها مباشرة كما لها الولا عليها سراية لا نها
معتقة ابويها فان مات الابوان ورثتها الثلثين بالبنوة والباقي بحصة الولا ثم اذا
ماتت واحدا منها بعد فالاخرى ثلثه اربع ما لها النصف بالاختي ونصف الباقي باعقائه
نصف معتق ابويها والباقي لبيت المال وان اشترى اباها فاشترى احدها والاب هو
عصاها وان سحبه اخاها عتق عليه نصه فقط لانه معسر واعتقت المشتريه
بافته فان مات الاخر بعد موت الاب فلهما الثلثان بالاختي والباقي نصه للمشترية
لا عتقا وباقية بن البنين لا عتقا لادب الذي اعتق نصف الاخ في اي القيمة
سما حتى عتقها اقل عدله نصف نصف تلك للمشترية الاخ منها سبعة والاخرى
حصة ولو مات الذي لم اشترى الاخ او لم مات الاب ثم الاخ قال الميتة او لا لا بها مال
الاب ببنته وبنيه اقله و مال الاخ نصه للاخت الباقي بالنسب ونصف باقية ما عتقاها
نصفه والباقي وهو الوارث للاب لو كان حيا فيكون لمعتق الاب اي الاختين لا عتقاها
فلهذا الاول قول اصله فلهذه نصه ونصفه للميتة فيكون لموا اليها وهذه الاخت
ومواي الام ان كانت معتقة بينهما نصفي فان لم يكن للام مولي فبيت المال عدله
فخرج اختان لا ولا عليهما اشترى اباها فاشترى الام واجبي اباها واعتقاها فماتت
الام فمالها للبنين ثلثاه بالنسب وباقية بحصة الولا فان مات الاب بعد ما فلهما ثلثاه
بالنسب ونصف الباقي للاختي لانه اعتق نصفه والباقي لها لانها معتقة معتقة نصه
وان ماتت احدي الاختين بعد موت الابوين فنصف ما لها للاختي بالنسب ونصف
الباقي وهو الربع للاختي لانه اعتق نصف ابيها والربع الباقي كان للام لو كانت حية

سقي

ان

سه

موت

الاخرى اعني اجنبي اختين لا يوين اولاب فاستترنا اباها فلا ولا لو احسن منها على
الاخرى لان عليا اي علي كل منهما ولا مباشر فاذا ماتت احدهما فلا اخري نصف ما لها
بالاخوة والباقي لمعتقها بالوكة ولو ملك مكاتب بعض ابيه ثم عتق يعتق لم يهر العتق
الي باقية لا عتق **اختها** بل منها كذا انقله الاصل هذا في الكتابة عن فتاوي
الفتاوى لكنه صح في اصل الروضة ثم السراية وجري عليه الاستوي ولو قال لعيني اعني
عبدك عن يميني فاعتقه وهو مستاجر او موصوب او غايب علمه حيا لو قال لعيني اعني
والاويان فقد متا في العتق وقوله قطع لا حاجة اليه وكذا قوله علمه حيا ولو قال لعيني
علي وجه التحرير به باجر حكم عليه بعتقه لغير ثلاث جده من جده وهن جد وسنه العتاق
واعتاق مصنفه لغوا اذ لم ينع فيها الروح وفي نسخة واما ما مضى لم ينع فيها الروح
لغوا فان قال مصنفه اني حررت اقرارا بعتق ابي الولد حر فان اقر بوطيها اصارت
له ام ولد ولا فلا تصير لا حتمال انه حر من وطى اجنبي شبيهه قال البلقيني وهذا غير
كان وصوابه فان اقرارا بعتق مصنفه منه قال وقوله مصنفه اني حر لا ينعين للاقرار
فقد يكون للاشراك قوله اعنت مصنفها اي فبلغوا الماسر وطا اقرارا مضمونه غير كاف
ايضا حتى يقول عتقت بها في ملكي او غيره احرز اما ذكره في الاقرار **ولو قال لعيني**
قل عند الناس اني حر لم يعتق بل هو امر بلبذ او قال له اسع اعتق عتق لا اجل
او قال له **اعتقك الله** فلا يعتق لا دعاه بالاعتاق وقيل لا يعتق بينهما وقيل يعتق
فيهما ونرجح التفصيل من زيادته وبه جزم القاضي في تعليقه لكن الموافق لما قدمه
المصنف كما قدمه في الباب الثاني من الطلاق من انه قوله من ان قوله لا الله اعتقك الله
صريح في العتق انه يعتق في الثابتة ايضا وهو الاوجه وتقدم في الفرق بينه وبين عتق
الله واذا قال ولو عتق عتق عبد من عبده بيمينه فاعل عبد من عبده عبد اخر
منهم ليس بيمين فقال له عبدك فلان يمشوك بكذا او ارسلني لا خيرك عتق المرسل
لانه المبعوث الرسول ولو عتق عتق بشر اعد من صفقه بان قال ان اشترت عبد
في صفقه فله على اعترافهما ما اشترى **ثلاثة** صفقه لزومه الوفاء باعتاق اثنين منهم لو جرد
الصفقة هذا ان قصد الشرع على حصول الملك فان قصد الامتناع من ملكها فهو نذر
لحاج كما علم من باب النذر به عليه الاستوي ولا يعتق على رجل **والزناه** ملكه له
لانها نسيه وان قال لعبد انت حر مثل هذا او اشار الي عبد **الاخر** عتقا كذا صوبه
اليووي وضوب الاستوي عتق الاول دون الثاني لان لفظي حر ومثل خبر ان عن
انت مستقلان لا ارتباطا لاحدهما بالاخر ورد بان القواب قول لليووي لان المشايخ
اللدان ثبت لكل منهما ما ثبت للاخر وبسحق عليه ما يستحق على الاخر قال الزركشي
وعتق الثاني ينبغي ان يكون بالمواضع حتى لو كان كاذبا لم يعتق باطنا فان قال له انت
حر مثل هذا **العبد عتق المخاطب** قد لان وصف الثاني بالعبدية يمنع عتقه فان وفي
نسخه

نسخه وان قال لرجل انت تعلم ان عبدك حر عتق باقراره وان لم يكن المخاطب عالما
بحرثيه وتقدم في الباب الثاني من ابواب الطلاق او اخر الطراف الاول منه ما يشبه
ذلك مع الفرق بينهما لان قال له انت تظن او تروي ان عبدك حر فلا يعتق وبما روي
الاولي بان لم يلم يلم حواشيها لم يكن المخاطب عالما بحرثيه وقد اعترف بعلمه والظن وخو
خلافه قال الاذري وينبغي استفساره في صورتي تظن وتروي ويعمل بتقريبه وان
ولدت عتقه تحت رقيق ولد افاق فثلث ميراثه لأمه والباقي لموا اليها لولا ان
عليه فان ولد له اي للرقيق من حرمه اصلية ولد بعنه اي بعد موت الاول باقل
من ستة اشهر من يوم موته استرد اي الباقي من الموالى لتقدم عصبة النسب
على عصبة الولا او ولدت له ستة من الاشهر فاعتق فلا يسترد لا احتمال حدوثه بعد
قال الراعي ويحي فيه التفصيل السابق بين افتراض الزوج وعدمه وان قال السيد
الضارب عبدك معا تناله على الضرب عبد غيرك حر شك لم يحكم بعتقه لانه لم يعينه
وقوله وان ولدت الي هنان زيادته على الروضة ولو وعده في عتق عبد فاعتق
نصفه عتق ولم يسر اي باقية لانه لما خالف امر موكله كان القياس ان لا يعتق
لكن تشوق الشارع الي العتق اوجب تنفيذ ما اعتقه الوكيل ولم ترتب السراية
على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة
فيفوت غرض الموكل لانه قد يوكله في عتقه عن الكفاية فلو نفذ ما عتق بعصه بالسراية
لما اجزأ عن الكفاية ولا احتاج المالك الي نصف رقية اخري بخلاف ما اذا قلنا يعتق
النصف فقط فان النصف الاخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفاية ولو قال رجل احد
الشركيين في عيدا او الشريك لشريكه فيه اعني نصيبك عني بلذا افعل مولا وه
للاسي به وقوم نصيب الشريك على المقتق لانه اعتقه لغرضه وهو العوض الذي
يحصل له وقال **التوري** القواب لانه لا يقوم عليه لانه لم يعتق عنه كتاب
التدبير هو لغة الظن في العواقب وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة
فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يفتقر الي اعتاق بعد الموت وسمى تدبرا من
الدبر وقيل سمي به لانه دبر امر ديناه باستخدامه واسرا حرة باعتاقه قال الراعي
وهذا مردود الي الاول ايضا لان التدبير في الامر ما خرد من لفظ التدبر ايضا كان
معروفا في الجاهلية في معناه فاقتره الشرع على ما كان والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحابي
ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غني فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقريبه له وعدم انكائه
يدل على جوازه واسم العلام العلام بمقبوب وسد بين ابوامد كور وسمي بالاول
الركان **وهو تدبير** الحل والصفحة والاهل **الحل الرقيق** ولو مكاتب لا يستولى ولا يبيع
تدبرها لانها تستحق العتق بالموت بحجة اقوى من التدبير والصفحة صرحها لا لا تحتل
تدبير كانت حوا او اعتقك او حررتك بعد موتي وكذا تدبر او انت تدبر او اذا

كتاب التدبير

لم يكن لا شرط اتصالها بالموت معنى ولهذا لا يشترط في قبول الوصية ما اذا كان الموت
مكنت فانت حراً شرطاً غير المشيئة بعد الموت لان النكاح الحقيقي وكل ما سار النكاح
المشترط على النكاح دخلت اذ دخلت في ما ماتت في ما ماتت في مدحها القول
لذلك فيشرط في المثال اتصال الكلام بالدخول وقوله اذا ماتت في ما ماتت في ما ماتت او
انت حراً اذا ماتت ان شئت او اذا شئت حمل ان يريد به المشيئة في الحياة والمشيئة بعد
الموت بعد الموت فانت لم يوتئياً بل على المشيئة بعد الموت لا انه اخذ كرها من ذكر
والسابق الي التهم منه تاخيرها عنه وكانم لحظوا في هذا التعليك فاعتبروا فيه تاخير
المشيئة لتقع الحرية عقب القبول والا فيشكل على ما مر في الطلاق من انه اذا تولى
الشرطان يعتبر تقدم الثاني على الاول وعليه يشك في منه التعليق بمشيئة الزوجة
مع ان ذلك يشكل ايضا على ما لو قال ان شئت فانت حراً اذا ماتت فانه يعتبر فيه المشيئة
في الحياة كما سار وان كان الجزاء فيه متوسطا خلافاً هنا وقد حجاب من المتبادر من كل منهما
ما ذكر فيه لتقدم المشيئة ثم تاخيرها هنا وكذا سار التعليقات التي توسط فيها الجزاء
بين الشرطين كقوله لزوجته ان او اذا دخلت اذ دخلت فانت طالق ان كملت زيدا
فانه بعد بيته فان لم يوتئياً حمل على تلخير الشرط الثاني عن الاول ويشترط هنا ان يحدد
قوله بعد الموت عند اعرافيين والآخرين في عبارة الأكثرين من مذهب العراقيين وهو
مخالف لما سبق عن الامام والفراي انما لا مخالفة لان حمل الاطلاق لا حتماً القبلية
على البعدية لا تقاوم التصريح بها او بيئتها المبطل للفورية ولو قال لولته ان رأت
نساء ما عدا سراً منهن من العين النافذة وفي نسخة الناصرة وعن الماوعين
يوتئياً بعد الموت من جهة احداهما ومنه قبول المشيئة على الفور ما لم يطل التعليق
ان لم يصر كافي قوله فانت حرة متى شئت واخرها عن عليه الورثة المشيئة والرجو
او نحو ذلك ولو قال كما قال الموصي له اقبل او رد فان امتنع فلم يبعه ولا يباع قبل الموت
لذلك على من لو قال اني غلام فلان فبعد موتي يشاء ما يشاء
سار مدبر الا وفي قول اصله لم يكن مدبراً حتى يشاء جميعاً لا يباع النكاح الحقيقي والموت
قوله اذا انت فميت فانت مدبر لان التدبير لا يحصل بعد الموت وكذا يلغو قوله اذا
من مدبر او عبيد ولو قال اذا ماتت بعد من عبيدي حرة ماتت ولم يبين اقرع
بينهم ولو و في نسخة وان قال بعد موتي فماتت القرات بعد موتي فانت حرة لم يفتق
الا لقراءة جمعة خلافاً قوله له اذا فماتت قراتي بعد موتي فانت حرة فانه يعتقد
قراءة بعض القرات والعزق التعريف والتعريف الركن الثالث الذي فلا بد من التدبير
لان من مطلق ولو سار في سائرنا فلا يصح من غير مطلق لعدم اهليته للعقود وكان حقه
ان يقول لا سكرانا لكنه جري على طبعه من انه مطلق وقد عرفت ما فيه ولو ي
الصفحة

234
الصفحة الذي صدر منه تدبير التوجيه فيه سار الذي راها فيه ويصح تدبير
كان ولو جرياً و يلاذه وتعلقه العتق بصفة لانه صحيح الملك وتدبير المراهقة
كذلك ان اسلم بان حخته وان مات مرتد لكان فساداً وان تدبر المراهقة او
او استولى على المدبر اهل الحرب لم يبطل التدبير ويحقق موت السيد فانه حقه
عن الضياع وكما لا يبطل بالردة البيع والا يلاذ بالكتابة وغيرها واذا حق احد
المسلم تدبر احراراً لم يسترق وان يسرق ان كان حراً فانه حراً ولو كان عبيداً
له اجري التدبير والاستيلاء بداد الاسلام ام بداد الحرب ثم دخل دار الاسلام بامان
لان احكام الرق باقية لا حمل معاته الكافر الا لم يبق له الثور واستقلاله وان اسلم
مدبر ربيده فاجر لم يصح بل بقي التدبير لتوقع الحرية والولا ولكن يخرج من يده ويجعل
بيده عياله وفقاً لذلك عنه ويستكتب له كالمواصلة مستولته فان حق سيده بداد
احرب انفق عليه من كسبه وحق بقا مثل السيد له فاذا مات عتق من اختلف فان بقي منه
شيء للورثة بيع عليهم فان لم يكن له كسب انفق عليه سيده لتقادمه عليه وان اسلم
مكاتباً فاجر لم يصح بل بقي مكاتباً لا تقطاع سلطنة السيد عنه واستقلاله بالكتابة
فان خرج عن الخوم وعجن سيده بيع عليه ولا يسرى اليه من احد الثوريين لنفسه
من العبد المشترك بينهما في العتق المشرك الاخر لان التدبير لا ينعى البيع ولا يقتضي
السراية كما لو علق عتق نفسه بصفه ولا ان التدبير اماناً وصية بالعتق او تعليق عتق بصفه
على ما ياتي وكل منهما بعيد عن السراية وهذا اختلاف الا يلاذ حيث يسري لانه كالطلاق
لنعم البيع ولا سبيل الي رفعه خلاف التدبير ولا يسري العتق به اي بالتدبير لتعيب
احدهما الي نصيب الاخر لان الميت معسر والعق عتق نفسه بصفه ان وجد في وهو
موسر عتق وسرى العتق الي نصيب المتعسر في الباب الثاني في احكام التدبير
ويسرى التدبير ما يربط المالك عن المدبر كبيع بنت او يشترط الخيار للمشتري فيه
لنعم وصية سواء كان التدبير مطلقاً ام مقيداً لانه تعليق عتق بصفه والخير السابق
اول الكتاب وروي الحاكم ان عائشة باعت مدكره لها سحرها ولم ينكر ذلك احد من
الصحابه واستشكل البلقيني جعل الوصية من يله للملك لما مر في بابها بانا بالقبول لها
بنيها ان الموصي له ملك بالموت وهذا اقوي من ترتب العتق بالتدبير على الموت كما لا
يحيى على التماس في الاستدلال وروى في وان لم يغزل لانه لا تنافي للملك بل توكره
فانت مدبراً لان التدبير لان الا يلاذ اقوي منه بل لا يلاذ لا يعتبر من ذلك ولا يمنع
منه الدين خلاف التدبير في رفعه الاقوي كما يرفع ملك اليمن النكاح ولا يرفع التدبير
الا يلاذ بل لا يصح تدبير المستولن كما مر فان بيع المدبر اي المدبر لم يبطل تدبيره
التي و ذكر البيع والنعم مثال التدبير برفع عتق نفسه بالعتق كالو
علق بموت الغير ولا نال الصفه صيغة تعليق ولا لا يقتضي احد اي يعرف او قول بعد

الموت خلاف الوصية فلا يبطل فسخ له ولا رجوع عنه بلفظ كرجعت عنه او بطلته
او شخخته او رفعتة كما في سائر التعليقات والنسخ داخل في الرجوع كما صنع الاصل
ولا يعود التدبير بعد **الثالث** بعد ذلك لا يرد على عدم عود الحث في اليقين وقوله
الحق اعبدني عني **الامت** وصيه يرجع فيها بالقول لا ان يتم الى الموت المعلق به
العتق صفة اخرى كان قال **الامت** **مطل** الدار او ليست الثوب فان حصر
فلا يرجع فيه بالقول لانه تعليق عتق بصفة ولا يبطلها التدبير هبة بلا قصد
لعدم ازالة الملك ولا بطله رهين وان قلنا بعينه على وجه ذلك ونفخ كناية
المدرك كفسه لا شتر اظهرها في العتق المنصود بها **وختان** اي الكناية والتدبير
فيه فيكون مدبر امكاتبيا كما في تعليق عتقه بصفة فانه يقع ويحتج فيه بالتعليق
بما والتدبير كفسه وفي نسخة وتعلق عتقه بصفه ويعتق بالسابق في الموت واحا
الخوم او وجود الصفة وان مات السيد قبل الاداء ووجود الصفة عتق بالتدبير
ويطعن الكتاب في التعليق بالصفة وقوله وبطلت الكتاب به من زيادته اخذ من
كلام الشيخ ابي حامد في المسئلة الاتية والوجه اخذ من مقابلة فيها الذي جري هو
عليه ان لا يبطل فيتبعه كسبه وولد وحمل الفرق بان الكتاب هنا لاحقه وفيما
يا في سابقه فان **عجز** في صفة الكتاب عنه اي عن عتقه **الثالث** عتق قدره **ويبقى الباقي**
مخاتبا فاذا ادي تسطه عتق واعلم انه سياتي في بيان ان اذ ادبر عبدا وباقى ماله
فلا يبطل عتقه لاحتقال تلك المال ولا يعتق ثلثه ايضا على الاصح لان في تحيز
العتق تنفذ الشرع قبل تسلط الورثة على التملكين وقياسه ان لا يشتر العتق
في شيء من المكاتب لان الورثة لم يصل اليهم خلاه لانهم لا يقدرون على التفرق في
الباقى والخوم قد تكون موجه الى مدة طويلة فالمدكور انما يجي على الوجه الحقيقي
فكذلك الاسوي وبقية بان الكتابة من باب الغرامات وامتناع الورثة
من التصرف مع وجود ملك المكاتب في حوزتهم لا يمنع عتق الثلث لانهم يتصرفون
في المكاتب بتعجزه وعنه عجزه وبطلانها بالخوم عند حلولها خلاف الذين فانهم لا
يتصرفون فيه بوجه وان مات وقدر مدبر **مخاتبا** عتق بالتدبير قال الشيخ
ابو حامد وبطلت الكتابة وقال بن الصباغ عتق لا يبطل ويتبعه كسبه **بولن**
كن عتق **مخاتبا** له قبل الاداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاعتاق فكذا
بالتدبير قال ابن الصباغ وعلم ان يدبر الشيخ ابو حامد بالبطلان زوال
العقد دون سقوط احكامه ولم يصح الاصل من المناظرة لئلا يقال وقال الاسوي
الصحيح ما قاله بن الصباغ وبه جزم صاحب الجرح واول التاويل المذكور وذكر
الاصل المسلم اخره اخرج الرابع من احكام الكتابة فان صح في من اجل مخاتبه
ثم مات قبل اداها انما تنقضي الكتابة لا عن الابدان حتى يتبعها ولدها وكسبها
ثم قال

ثم قال واجري هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفه وقد علمت ان الراجح
في التدبير انه تعليق عتق بصفة عن ان الحكم المذكور يؤخذ من مسئلة الاحوال
تطريق الاولي حيث لم يبطل الكتابة بالابدان مع كونه اقوي من التدبير فان عجز
عتق اي عن عتقه **الثالث** عتق قدره وفي **مخاتبا** كما مر نظيره في التدبير فان عجز
من زيادته وان ادرك الخوم قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التدبير ولو عجز نفسه
او عجزه نفسه بطلت الكتابة وفي التدبير سبع من حرس رجوع ان فهمت اشارته **والا**
فلا تنفع الدعوى من العبد **الكاتب** بالتدبير والتعليق لعنقه بصفه على السيد في حياته
والورثة بعد موته لانها حقا فان اجاز ان **وختان** اي الورثة **يحيي** في العلم بذلك
وحلف السيد على البت على القاعدة في ذلك ومنه يؤخذ ما صرح به الاصل ان انكار
السيد التدبير ليس برجوع ولا اعتاقه عن الحلف ولكن رجوعا باللفظ وهو لا
يصح وقيل على الرجوع **شاهد** من رواه امرأتان لان المقصود منه المال لا على
التدبير بل لا بد فيه من رجلين كما ليس بمال وهو ما يطعن عليه الرجال على الباقى
عتق المدبر معتبر **من الثلث** بعد التدبير لانه يبرع بيزم بالموت فيكون من
الثلث كالوصية لان الاعتاق في المصن اقوي من التدبير لانه متحد ولا رجوع
عنه مع انه معتبر من الثلث فالتدبير اقوي ان يعتق منه ولو كان على الميت دين
مستغرق للتركة لم يعتق منه شيء وان لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه وان كان
دين يستغرق نصفه بيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه فان قال هو حر
قبل مرض مولي اليوم وان من **الحج** فعل مولي يوم ومات بعد التعليق **بأقوى**
من يؤم عتق من راس المال ولا سبيل عليه لاحد وان مات سيد المدبر وماله
اي باقية غايب عن بلد الورثة او كان على معسر او جاحد ولا بينه او ما طل او
مقفر لم يحكم بعتق شيء منه حتى يقع اي يجعل للورثة من المال الغايب مثله لئلا
يفقد التبرع قبل تسليمهم على التملكين **فمن عتق من عتقه من جنس الموت ويوقف**
كسبه قبل وصول ذلك فادرا وصل بين عتقه ان الكسب له واولي من يقبضه بذلك
قول اصله بعد التعليل السابق يقال هذا توقف الاكساب فان حضر الغايب
بان انه عتق لان الاكساب له فلو كانت قيمته مائة والغايب مائتين فحضر مائة
عتق نصفه لحصول مثليه للورثة فان تلفت الاخرى استغرق عتق ثلثه وتسلطت
الورثة على ثلثه وعلى المائة فان استغرق التركة دين **وتلثها** **يحتل المدبر** فان
منه اي من الدين **ثنتين** عتقه من وقت الابرا من وقت الموت لانه وقت سقوط الدين
ولا يصح اراد ان معسر مدنيه عن ثلث الدين الذي له عليه ولا ماله غيب في مرض
موته حتى يستوفي الورثة **العتق** منه نظير ما مر والحق به الاصل بالومات عن
ابنيه ولم يترك الا دينا على احد ما ولا يدبر الذين من نصيبه حتى يستوفي الاخر نصيبه منه

مع

مع

والا لا يختص حقة قبل ان يتوفر على الاخر حقه قال الزركشي والجميع ما جزم به اي
 الشيخان في باب الوصية انه يبرأ لان الانسان لا يستحق على نفسه شي والعقود ان علق
 في مرض الموت بصفة كان قال فيه ان دخلت الدار فانت حرة ووجدت عتقه من
 الثلث كما لو اعنته حينئذ وكالوصية لانه مضاف الى الموت او علق في الصحة بصفة فوجد
 في المرض لغير اختياره كوجود المظفر من راس المال لان الذي يغير عتقه كانه حين
 علق لم يكن متمايا بطلان حق الورثة او حدثت فيه باختياره لدخوله الدارين الثلث
 يعتبر عتقه لانه اختار حصول العتق في مرضه وذكر الاصل هنا مسئلة تركها المصنف
 لذكره لها فيما في الروضة ولو علق مطلق التصرف العتق بصفة قد وجدت في
 حال حجر الزمان عليه بغير اختياره عتق والا فلا نظير ما هو والتصريح بالقييد بغير
 الاختيار من زيادة او وجدت وبه جنون او حجر بصفة عتق ايضا وان علق عتقا
 لحرة بان قال لعبد ان حنت فانت حرة فحق في وقوعه اي العتق وجهان احدهما
 لا كالمو عتق في حال جنونه وتمايها وهو الا وجه فم لان سبب الايقاع حصل في الصحة
 وهو يشبه بما لو علق على فعله ناسيا وان علق بمرض مخوف فمرضه وعاش عتق
 من راس المال وان مات منه من الثلث يعتق من راس المالك كالتق في الحماة
 منه وعليه فيبقى التدبير بحاله ان فذاه بقى العبد الحامي سيده وجب التصا ص
 او القيمة ولا يلزم ان يقتل ان يربد بقيته عبد ابان يشتري عبدا ويدينه بخلاف
 ما لو اتلف الموقوف عليه فانه يشتري بقيته مثله ويوقف لان مقصود الوقف
 لتمام الموقوف عليهم وهم باقون ومقصود التدبير انتفاع العبد به ولم يبق ولا ان
 الوقف لازم فعلق الحق بطلان خلاف التدبير وان بيع بعضه في الجناية بقى الباقي
 مدبرا فان مات السيد وقدم جني المديون لم يبعه ولم يحترق فذاه فلعن اي فاعتقته
 من تركه عتاق القن الحامي فان كان السيد سيرا عتق وقدي من التركة لانه
 اعتقه بالتدبير السابق وفقدته بالاقول من قيمته والارضى لانه بعد تسليمه
 للبيع وان كان معسرا لم يعتق منه شي ان استغرقته الجناية والافعتق منه ثلث
 الباقي قال الرافعي ويشبه ان يقال المدين معسر على ما في رواية العتق قال
 الاستوي قد استند تأمن هذا ترجيح عدم النفوذ هنا وحذفه من الروضة
 فالأهم ترجيح خلافه اعتمادا على التركة قلت وهو المعتمد ويفارق السراية بان سبب
 العتق فيه متقدم على الموت وسبب السراية متأخر عنه ولو مضى عن اي عتق
 بال الجناية الثلث ومات السيد فقداه الوارد من ماله فولاوه كله للثلاث لان
 تنفذ الوارد احاد لا ابتد اعطته لانه يتم به نقد المورث فضل يجوز وطى المورث
 والمعلق عتقا بصفة له مال المكد ونفاد المقرق فيها ولان المستولى يجوز وطىها
 مع ان العتق فيها اكد فالمدبرة والمعلق عتقا الي وفارق الثلاث المكاتبه لانها
 صارت

مور

مصل

صارت احق بنفسها ليل انما اذا اوطيت كون الميراثا وادحق عليها يكون ارش
 الجناية لها بخلاف الثلاث فان مهورهن وارو من الحنايات علمن كون للسيد فان
 اولدها السيد بطل التدبير وصارت ام ولد كما مر اول هذا الباب وفائدة نظرها
 لو قال كل من سبق لي حرة فلا تدخل هذه ولو اتت المدبرة بولد فزوج اولها بان علق
 به بعد التدبير وان فصل قبل موت السيد لم يسر التدبير اليه كما في ولد المهرهنة عام
 ان خلاصتها قبل الرفع وكذا المعلق عتقا بصفة والموصي بها اي بعثتها لا يسري الي
 ولدها العتق والابن لذلك وما فررت في ولد المدبرة اي هنا وقول لا فرق في
 ولد المعلق عتقا بين ان يعلق به امه بعد العتق وان يكون موجودا بعده ممنوع
 ولو قال كاتمة انت حرة بعد موتي بعشر سنين مثلا لم تعتق الا بمضي تلك المدة
 من حين الموت ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة الا ان اتت به بعد موت السيد فبقيتها
 في ذلك فيعتق من راس المال كولد المستولدة بجامع ان خلاصتها لا يجوز ارقاها ويؤ
 من القياس ان محل ذلك اذا علق به بعد الموت اما ولد المدبر فلا يتبعه وانما يقع
 امه في الرق والحريم صح به الاصل فزوج لود بر حاملا او حاملا ثم حلت ومات قبل
 انفصال الحمل تبعها فيه اي في تدبيرها الحمل وان انفصل قبل الموت كما في البيع وقال
 ابلقي هذه طريقه مردودة فقد نص الشافعي على خلافها وكذا لو وجدت الصفة
 المعلق عليها العتق وهي حامل وان كانت حائلا حين التعليق يتبعها الحمل في العتق
 بالصفة فان ولدته وماتت قبل وجودها فان كانت منها لدخولها الدار لم يعتق
 لغوات الصفة بموتها او غيرها كدخول سيدها الدار عتق بالصفة كولد المدبرة ه
 وتبعه الحامل عند التدبير او التعليق ليست بالسراية بل يتناول اللقطة ذكره
 الاصل وانما لم يتناول لفظ الام في الاقرار لان الاعتبار فيه السر غائبا ولا نه اجاز
 عن حق سابق وربما كانت الام للمقر له دون الحمل ثم ما نقله عن الاصل قال الزركشي
 مقتضاها انه لو اشترى الولد فقال انت مدبرة دون حملك صح الاستثناء به صرح الما
 والروايات بشرط ان تكون قبل موت السيد فان ولدته بعده بطل لان الحرة لا تلد الا حلا
 والفرق بينه وبين عدم صحة استثنائه من عتق امه ظاهر يعرف وجوده عنده
 التدبير مثلا لوصفه دون ستة اشهر من حين التدبير فان وضعت اكثر من اربع سنين
 من حينئذ لم يتبعها لحدوثه وانفصاله بعد التدبير او وضعت لما بينهما فرق بين من
 لها زوج يفتقر شها فلا يتبعها وبين غيرها فيتبعها وان انفصل عنها قبل موت السيد
 سيدها كما سبق في نظائرها ولو كان لها زوج قد فارقها قبل التدبير وولدت
 له دون اربع سنين من حين الفراق يتبعها ويحوز تدبيره وحده ولا يشارك
 امه كما لو اعنته ويعتق بموت السيد دونها لذلك ويصح حملها به ويطلق به
 تدبيره لدخوله في البيع وان لم يقصد به الرجوع ونوم ان بعد موت السيد تدبري

خذ
 برع

في

وروي

وكان قال الاسنوي والعجيج على ما قاله الرازي في الركن الثالث ونظير المسئلة العججة
 فقال لو كانت في مرفق موته اعتبرت كتابته من الثلث فان خرج بعضه فالباقى فن
 ثم فرق بينه وبين كتابته احد الشريكتين نصيبه بان ذاك امتداد كتابته وهذا ورد
 الكتاب على الجميع ثم دعت الحاجة الى ابطالها في البعض قال لكن نص في الام على ما
 يوافق البطلان فقال اذا انقضت الكتابة في البعض انقضت في الكل مرفوع لو
 قال اعتقدت بل اني قد عرفت واطلق وقال على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 في الحال وعليه بطلان لانه لم يفتحه كما يحتمل او قال على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 من الحالات عرفت ولزم الوفا بالخدمة لتعويض رتبها فان قدمت الخدمة
 فيه مرفوع او غيره رجع عليه السيد بطلان لا باجيرة الخدمة كالصداق وبدل
 الخلع اذا تلقا قبل انقض او قال كما يشك على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 وان قبل لا يستغرق الخدمة مدة عمره فيؤدي الى عدم عتقه او على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 شهر افضل وخدمته شهر عتق وله على سيده اجرة مثل رتبته فبطلان السيد
 لا نه كتابته فاسدة فان خدمته اقل من رتبته لم يعق لعدم وجود الشرط ويشترط
 في بحثها بيان قدر العوض وصفته وقدر الاجال ومسئولها عند معا
 والتميم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطبق على المال المودي فيه وسمي
 الوقت نجما لان العرب كانت لا تعرف الحساب بل كانت تبني امورها على طلوع النجدة
 فيقول احدهم اذا طلعت نجم الثري اودي من حقك كذا او لا يشترط فيها اذا اقتبح
 مثلا شأنا فمخوز تقا وبها فلا يشترط تعيين استمرار ابتداء الصوم فيكون الاطلاق
 ويكون ابتداءها من حين العقد كما في الاحابة ويشترط ان يكون العقد انما كان
 من نقد غائب واختلفت قيمة النقود والا كفى الاطلاق ويشترط فيها اذا عقد
 بعوض وصف العوض بعينه السلم فان كانت على ثوب مثلا وسوق على ان
 يودي نفسه مثلا لستة اشهر اي بعدها ونفسه الاخر لستين اي بعدها
 يقع لانه اذا سلم النصف في المدة الاولى بقيت الثاني والثانية والمعين لا يجوز
 تاجيله او كاتبه على ما يود في كل اي نصفها مثلا بعد ستة اشهر ونصفها
 الاخر بعد ستين مع لانه الماية متفاضلة بخلاف الثوب فان قال على ان يودي نصفها
 لستة ونصفها لستين لم يقع وكذا الوفاق على ان يودي في عشرين شيئا
 بالتوالي فيها ولا ياتي في الثانية الى كتابة الى اجل واحد ولو قال على ان يوديها
 في شهر وكذا او في وسط الشهر او في يوم كذا بعد موعود او غيرها في غير
 الوسط على اوله في الوسط على نصفه لانه الوسط الحقيقي وجهان كغلبه في السلم
 كذا انظر في الاصل في غير الوسط وقصته البطلان وعليه اختصار في الوسط
 وغيره شيئا العلامة الجازي كلام الروضة وقال على ان يوديها في عشرين

وكان قال الاسنوي والعجيج على ما قاله الرازي في الركن الثالث ونظير المسئلة العججة
 فقال لو كانت في مرفق موته اعتبرت كتابته من الثلث فان خرج بعضه فالباقى فن
 ثم فرق بينه وبين كتابته احد الشريكتين نصيبه بان ذاك امتداد كتابته وهذا ورد
 الكتاب على الجميع ثم دعت الحاجة الى ابطالها في البعض قال لكن نص في الام على ما
 يوافق البطلان فقال اذا انقضت الكتابة في البعض انقضت في الكل مرفوع لو
 قال اعتقدت بل اني قد عرفت واطلق وقال على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 في الحال وعليه بطلان لانه لم يفتحه كما يحتمل او قال على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 من الحالات عرفت ولزم الوفا بالخدمة لتعويض رتبها فان قدمت الخدمة
 فيه مرفوع او غيره رجع عليه السيد بطلان لا باجيرة الخدمة كالصداق وبدل
 الخلع اذا تلقا قبل انقض او قال كما يشك على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 وان قبل لا يستغرق الخدمة مدة عمره فيؤدي الى عدم عتقه او على اني قد عرفت بل اني قد عرفت
 شهر افضل وخدمته شهر عتق وله على سيده اجرة مثل رتبته فبطلان السيد
 لا نه كتابته فاسدة فان خدمته اقل من رتبته لم يعق لعدم وجود الشرط ويشترط
 في بحثها بيان قدر العوض وصفته وقدر الاجال ومسئولها عند معا
 والتميم الوقت المضروب وهو المراد هنا ويطبق على المال المودي فيه وسمي
 الوقت نجما لان العرب كانت لا تعرف الحساب بل كانت تبني امورها على طلوع النجدة
 فيقول احدهم اذا طلعت نجم الثري اودي من حقك كذا او لا يشترط فيها اذا اقتبح
 مثلا شأنا فمخوز تقا وبها فلا يشترط تعيين استمرار ابتداء الصوم فيكون الاطلاق
 ويكون ابتداءها من حين العقد كما في الاحابة ويشترط ان يكون العقد انما كان
 من نقد غائب واختلفت قيمة النقود والا كفى الاطلاق ويشترط فيها اذا عقد
 بعوض وصف العوض بعينه السلم فان كانت على ثوب مثلا وسوق على ان
 يودي نفسه مثلا لستة اشهر اي بعدها ونفسه الاخر لستين اي بعدها
 يقع لانه اذا سلم النصف في المدة الاولى بقيت الثاني والثانية والمعين لا يجوز
 تاجيله او كاتبه على ما يود في كل اي نصفها مثلا بعد ستة اشهر ونصفها
 الاخر بعد ستين مع لانه الماية متفاضلة بخلاف الثوب فان قال على ان يودي نصفها
 لستة ونصفها لستين لم يقع وكذا الوفاق على ان يودي في عشرين شيئا
 بالتوالي فيها ولا ياتي في الثانية الى كتابة الى اجل واحد ولو قال على ان يوديها
 في شهر وكذا او في وسط الشهر او في يوم كذا بعد موعود او غيرها في غير
 الوسط على اوله في الوسط على نصفه لانه الوسط الحقيقي وجهان كغلبه في السلم
 كذا انظر في الاصل في غير الوسط وقصته البطلان وعليه اختصار في الوسط
 وغيره شيئا العلامة الجازي كلام الروضة وقال على ان يوديها في عشرين

مرفوع

ضمة

الصفحة

في المرض او قبضته وارثه واساقى الاخيرة فلانه اقرب ما يقدر على انشاؤه ولا ن
 الاقارب يستوي فيه الصحة والمرض **فصل في بيع الكتاب** من كان موقفاً له كتابه ولا يبيع
 من سرقه وان قلنا ما من ملكه موقوف لا يباع معه ما وضمنه والعقود لا توقف
 بخلاف التدبير فانه يعلق عتق والتعلق يقبل الوقف ولا الاولي فلا يعلق العبد
 بادائه الخوم في كتابته المرتد لبطاينا والمسئلة تقدمت في باب الردة ايضا ولا
 يبطلها رد السيد الطارئة بعدها كما لا يبطل بيعه **وتبيع كتابه** سيد مرتد
 كما يبيع بيعة وتديبره واعتاقه ويقتل الاولي فيعتق بالاداء ولو في زمن ردته
 وان قيل الا اذا كان في يد السيد وان رقت الكتابته بقتله ولو ارتد المكاتب
 لم تبطل كتابته فان مات على الردة كان ما بيده لسيدته وان رقت الكتابته كما فيهم
 من التي قبلها وصرح به الاصل ولو حرق السيد المكاتب بداء الحرب مرتد او وقف
 ماله نارا الحاكم كتابته مخاطبة اي بخومها وعتق بالاداء ولا حاجة لقوله ووقف
 ماله فان عجز فبيع الكتابته او عجزه الحارق فان جاز السيد بعد ذلك لو مسلم اتقى
 التعزير على ان اسلم بيده وكان قد دفع اليه الخوم او بعضها حال ردته انشد
 بما رقت له وان كان ممنوعا من الرفع اليه لان المنع من الدفع اليه كان حق
 المسلم فاذ اسلم صار الحق له فيعتد بقيضته وهذا افارق بقا التعزير فربما لو كان
 مخرج ذي ذميا او مشركا من غير ادخوه مخنوز يرمي اسلم او توافعا لينا بعد قبض
 الجميع اي جميع العوض عتق ولا رجوع للسيد على العبد او قبله ولو بعد قبض
 انفق اطلقها ولا اثر للقبض بعد في العتق اذ لا اثر للكتابة الفاسدة بعد
 اطلاقها فان قبضها والباقي منه بعد الاسلام وقيل اطلاقها ثم توافعا لينا احتجوا بغيره
 لوجود الصفة ورجوع عليه السيد بيمينته ولا توزع القيمة في الصورة الثانية على
 المقبوض والباقي لان العتق يتعلق باليتم الاخر وقد وجد في الاسلام والخوم
 لا تثبت لها حقيقة العوضه الا اذا تمت بربيل انه اذا فرض عجز لم يكن المقبوض
 من قبل عوضا بل كتب رقيق ولا يرجع المكاتب على السيد بيمينته فخرجت يمين
 ولا يخلها ويرجع بيمينه فقيمة ولو اسلم عبد شخص ذي فكاكته تحت كتابته خرج
 بها عن تصرفه واستلاد عليه ولا ينهيا خطا للعبد بتوقع عتقه ولو اسلم العبد
 الذي بعد الكتابة لم تبطل كتابته ولو اسلم البعض من الخوم قبل اسلامه
 هذه فممت بالاولى من التي قبلها لقوله الدوام على الايتد او قوله ولو اسلم البعض
 من زبادته والغائب ولو لم يسلم البعض فخرجت كتابته الحزني لان مال الك
 كادمي فان فهو السيد بداء الحرب سكاكته بيمينته وصرحنا او قوله
 المكاتب هناك صا حرا وملكت سيده لان الدار دار قهر لا ان كانا في دار الاسلام
 بامان وقهر احدهما الاخر فيها فلا ياتي شي من ذلك لان الدار دار حق والاضاق
 وكذا

نصل

مرع

وكذا لو سرق حرا بداء الحرب او بدارنا ياتي فيه ما ذكره وذكر حكم ذلك بدارنا
 من زيادته ولو سرق ابي المكاتب من سيده ولو غير مسلم بطلت كتابته وصار
 من اهله حرا لانه قهره على نفسه فقال الله عنه ما لم يسلم طوبى بالجزية اي
 بعثها ان رضى به وكان من اهله فان لم يرض به او لم يكن من اهله الحق بما فيه وان كانا
 باذن سيده وانا بنا التجارة او غيرها استمرت الكتابته كالوجهنا السيد بامان ولو جانا
 السيد مستلما لم ينقص كتابته هناك صرح بذلك الاصل ولو رد دارا حربي ردت
 بامان ولم يغير احد من اهله او ردت دارا حربي ردت بامان او كانت بعد ما دخلها
 دارا حربي ردت بامان من دعت لم يغير عليه كما لا يغير على المكاتب ان كان من اهله
 من يقبض الخوم عنه ولا يقبض اي ولا يجوز له ان يقيم بدارنا اي للخوم من يقبض
 الا ان كان ممن بقر بالجزية والدم او امانه فيجوز له ان يقبض لانه ان عجز مكاتبه
 لنفسه فقيما امانه بعد عود السيد الى دار الحرب خلاف ذلك ردت في باب الامان ولينها
 لم يبعث حربي ماله الى دارنا بامان ثبت الايمان لما له دونه ونقد الاضطرار كرهنا عن
 ابن الصباغ ثم قال زنجي بيده الخلاف المذكور ثم ذكر ان حق المصنف ان عشي في كلام
 ابن الصباغ ولو مات السيد وقد بطل امانه ولو بداء الحرب بطل مال الكتابته الى
 وارثه لبقا الامان فيه وقد ورثه وارثه ومن ورث مالا ورث حقوقه كالرفق
 والصنم اما اذا لم يبطل امانه فهو ائمه الذي وخوه فقط كما علم من باب الامان
 ولو رجع السيد دارا حربي ومال الكتابته عندنا ثم اسرناه لم ينتقض الامان في ماله
 وان انتقض امانه هو بالرجوع فيأخذ الخوم ان مننا عليه او فدي نفسه وهو
 بذلك في امان ما دام في دارنا صرح به الاصل وان استرق السيد بعد عتق المكاتب
 في مال ملكه كسائر الارقا والامان باق في مال الكتابته فينتظر به عتق السيد
 ومصيره ماله كما واسترقا بعد عتق المكاتب يبطل الولالة على مكاتبه لان
 الولاء يورث ولا ينتقل من شخص الى اخر والمراد ببطلانه انما حكمه والافهم وقو
 كما يؤخذ من كلامه الذي احرق الفرع فان استرق السيد قبل عتق المكاتب قال
 الكتابته موقوف فان عتق سيده دفعه المكاتب اليه وصار الولاء السيد فان
 قال لنا المكاتب حال التوقف خذ والمال عني وفي نسخة ميني لا عتق اجابه الحام
 اليه فان عتق السيد احرم منه ماله وثبت ولا فقه لسيد وان مات قنا فماله
 في ويسقط وفي نسخة وسقط وسط الولاء كاتب مسلم كما فرادنا او بداء الحرب
 صحيح كما علم من امر فان عتق قرد بالجزية كاد بها وان الحق الكافر بداء الحرب
 واسلم تبطل كتابته لان في امان نفسه وكذا لا تبطل كتابته اذا استولى الغزاة
 عليه كمدبر اي المسلم ومستولده اي كما لا يبطل تدبيره واستيلاده بذلك
 وان خلع المكاتب من يد الكفار حسب عليه من الاسر من الاجل اي اجل

تب

ف

فرع

مال الكتابة لعدم تقصير السيد خلاف ما لو حبسه هو مدة ولو انقص مدة اجل كتابته
وهو في الاسر **بقي السيد** ان شأنا على ان المدة تحب على المكاتب فيما ذكر وينبغي
بنفسه كما لو حضر المكاتب واحترز بهذا عن الوجه العالي بانه لا يفسخ بنفسه بل برفع
الامر الى الحاكم ليبحث هل له مال يفي بما عليه فان اطلق من يد المظفر لكان اقام
بينه انه كان له مال يفي بما عليه اذاه وعتق وبطل الفسخ **الركن الرابع المكاتب**
وتشرطه كونه مكلفا مختارا فلا تصح كتابة صغير ومجنون ومكره ولو كانت له
اي المكلف المختار لنفسه واكادته الصغار او المجانين تحت اي الكتابة له دونهم
عملا بتفريق الصنفه وان كاتب صغير او مجنون او قال في كتابته اذا ادت النجوم
وان حرق دي عتق ولا تراجعه بينهما **لا تعلق محض** فعتقه حصل بحرق الصنفه
وتبطل انما حصل حكم كتابة فاسدة لانه لم يعرف بعقده الا بعمول فيرجع السيد عليه
بقيته ويرجع هو على السيد بما دفع وهذا ما احترز عنه بقوله ولا يراجع واجاب
الاول بان قبول غير المكلف باطل فاعلمد معه ليس بعقد ولهذا لو اشترى شيئا وتلف
عنده لم يضمنه خلاف ما لو اشترى المكلف سورا فاسدا وتلف عنده **ويصح كتابه مدر**
ومعلق عتقه بصفة ومستولدة لان مقصودها العتق ايضا فيعتق الثاني بوجود الصنفه
ان وجدت قبل اد النجوم والافاد ايها الاجزاء ان يكون السيد فان مات قبل الاد والافاد
فبالاد الكتابة **مروءة** لانه مرصد للبيع والكتابة تمنع منه ويستأجر كتابة
تأجر لانه مستحق المنفعة فلا يتفرغ للاكتساب لنفسه ولا كتابته المصطفى لمنفعته
بعد موت الموصي ولا كتابة الموصي ان لم يتمكن من التصرف في يد الغاصب والطلاق
العراقي يمنع بمحلول على ذلك ولو قبل الكتابة من السيد اجنبي ليوري عن العبد
النجوم لم تصح الكتابة لما فيها موضوع الباب فان ادي عتق العبد لوجود الصنفه
ورجع السيد في الاجنبي بالقيمة ودوله ما اخذ منه **فصل** وفيه كتابة المبعوث
ان اسفوق عقدها الباقي منه كما تصح كتابة جميع العبد جامع افادته خلاصتها الاستقلال
علاق ما اذا لم يستفوق الباقي منه فان كاتبه **صحة** في القن منه قد سطره من النجوم
وبطلت في الباقي فلا يتفرق الصنفه وكان الوطنه قنا فبا **فصل** في كتابة العتق
من ذلك لما ذكرنا ان كاتب بعض عتق فاسدة كتابته كما لا يكتفى عتق عبده ولا
حينئذ لا يستقل بالتردد لا كتابا بالنجوم ولا لانه لا يمكن صدق سهم المكاتبين اليه
فان ادي النجوم قبل فسخ السيد عليه عتق ويرى الي باقية لوجود الصنفه **فصل**
المكاتب عليه ما ادي ويرجع السيد عليه بقيمة القدر المكاتب لا بقدر ما سرق
العتق اليه لانه لم يعتق تحت الكتابة ومحد فسادها فيما ذكر اذا كانت في الصحة
فان كاتبه في مرض موته تحت بقدر ما يخرج من الثلث ولو كان بعضه موقوف على خدمة
مسجد او غيره من الجهات العامة وبعضه رقيقا وكاتبه مالكة فيتبعه ان تصح بنا على
قولنا

منها

الركن الرابع

فصل

1

قولنا المكاتب في الوقف ينقل الى الله تعالى وهو المذهب لانه مستقل بنفسه في اخله
كذا ذكره الا ذريعي والا وجه خلافه لما فانه تعليلهم السابقين ولو سلم فالبنا له
المذكور ولا يثبت بالوقف على الجهات العامة ولو كاتب احد الشريكين نصيبه
في المشترك لم تصح كتابته ولو باذ الشريك منه من التردد والسفر ولا يمكن
ان يصرف اليه سهم المكاتبين من الزكاة فلو ادي النجوم من حصته من كسبه المشترك
بينه وبين من لم يكتبه قبل فسخ سيده الكتابة عتق لوجود الصنفه وقوم عليه
نصيب الشريك بشرطه وهو اليسار ويرجع العبد عليه بما دفع له والسيد عليه بقيمة
حصته منه وان ادي العبد الي الذي كاتب جميع الكسب حتى ثم قدر النجوم لم
يعتق لان المعاوضة تقتضي اعطاء ما يملكه ليستفيع به المدفوع اليه كن عتق
عبد باعطاء عبد فاعطاه عبدا مقصوبا فللذي لم يكتب ان يأخذ نصيبه مما اخذ
الذي كاتب لانه ملكه فان اتم العبد النجوم من حصته من كسبه عتق والا فلا فزع لو
كاتبه الشريكان معا او ما و اجلا وعددا وجعلا المال على نسبة ملكهما او اطلقا
فانها تقسم كذلك ليلاي يوري الي انتفاع احدهما بالآخر كتابته على ذلك بقوله
لان شرط تقاض في الوعد او في نسبة الملك ولو عجز احدهما وفسخ الكتابة
واراد الآخر ابقاه فيها وانظاته بطل عقدها في الجميع كالوارثين لمن كاتب عبده
فجزه احدهما وفسخ الكتابة به واراد الآخر انظاته فانه يبطل في الجميع ايضا سواء
بينهما اذن الشريك ام لا كما بتد الكتابة **فصل** ما لا يصح منها اي الكتابة فثمان
باطلة وفاسدة فالباطلة ما اختل ركن من اركانها كالصبي يكتب او يكتب
له وليه او المكروه عليها او كانت بعوض لا يقصد كالدوم والحشرات او لا تحمّل
كحتى حنطه او اخلت الصنفه بان فقد الاجاب او القبول او لم يوافق احدهما
الاخر وهذا معطوف على الامثلة لا على الاختلاف ركن لا تقتضيه حينئذ ان الصنفه
ليست ركننا وليس كذلك كما امر والمقترح بقوله او لا يتمول من زيارته فلا عتق اي
اذا عرف ذلك فالكتابة الباطلة لا عتق لا ان صرح بالتعليق عليها بقوله ان
اعطيتي دما وميته فانت حر وهو اهل للتعلق فاعطاه دما وميته فلا يخلو
بل يثبت لها حكم التعليق واما الفاسدة فهي التي لم تحتد ركن من اركانها لكن اخلت
صحتها بشرط فاسد في العوض كجز او مجهول او معلوم بلا جميع او لا جل كتابه بعض
من بعض وسائر العقود اي باقية لا يفرق بين باطلها وفسادها خلاف الكتابة لان
مقصودها العتق وهو يبطل بالتعلق على فاسد قال الرافي كذا وجهه الامام
لكن قصيته ان يكون الباطل اذ اصح التعليق فيها كالفاسد قال الاسنوي وما ذكر
من انه لا فرق في سائر العقود بين باطلها وفسادها ممنوع فقد فرقوا بينهما ايضا
في الخلع والعارية انتهى وصرح بذلك مع زيادة التوقي في دقائمه وقال واعلم ان

نوع

فصل

الفاسد والباطل من العقود عندنا سواء في الحكم الا في مواضع منها الحج والعارية والحلج
والكتابة ونوم الزكوي ان النوري حذر ذلك في الاربعة المذكورة فقال وهذا حذر
عني جيد بل يتصور الفرق بينهما في ذلك عقد غير ممنون كالاجارة والمنة فانها لو صدرا
من سيده او وصي وتلفت العين في يد المستاجر او المتهب وجب الثمن ولو كانا فاسدين
لم يجب ضمانهما لان فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه **وللتعليق بالصفة ثلاثة**
اوتام قسم ما من موعدا ومنه كان ذلك الرافعات حروكا ان ادب ان الفا
فان حرق المال هناك لم يترك للمعاوضة فقد اضم القم لا زمر من الجانبين ليس للسيد
ولا للعود ولا لها ابطاله **ويبطل موت السيد** واذا وجد في الصفة في حياة سيده عتق
فان ادب الا لف له في حياته في الصورة الثانية فلا تراجع بينهما وان اعتق العبد
وكسبه اسما في اي الحاصل قبل وجود الصفة للسيد القسم الثاني **التعليق في الضمان**
موجبه وسيا في حكمه الثالث **التعليق في الكتابة الفاسدة** وكل منها عقد معاوضة
بعض المقلب في الاولي معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق وفي الثالثة
في سورة ثلاثة احدها ان يعقوب بالان الجوم بوجود الصفة **لكن لا يعقوب بالان السيد**
له ولا ولا يعقوب عند ولا بالا عتياض عنه اي العود لان الصفة لا يحل بها
ولا يعقوب فيها الا باء الجوم للسيد في محلهما كما سيأتي بخلاف الصحة بناء على صحة الاعيان
عنها كما اخبرهم كلامه كالملة هنا وفي الشفعة قال في المهمات وهو الضوابط فقد نص
عليه في الامم والذي جرى عليه المصنف كالملة فيما سيأتي عدم الصحة فتستوي الفاسدة
والصححة في ذلك قال الزركشي والفرق على الاول بينه وبين عدم الصحة في المسامر
فيه ان المسلم فيه بيع والجوم من والا عتياض عنه جائز الثاني ان يستعمل بالاكثاب
فيتردد ويتصرف في جود الجوم ويعتق وما **فكتب** من الكتب **عنا الجوم فهو له**
لان الفاسدة كالصححة في حصول العتق بالاداء فكذا في الكسب **وتبعه** في الكتابة
ولما منه منه وعناية الاصل وولد المكاتب من جاريته ككسبه لكن لا يجوز له بيعه
لان مكاتب عليه فاذا عتق تبعه وعتق عليه وهل تتبع المكاتبه كتابة فاسدة ولها
طريقان المذهب سبعة كالكتب انتهى **الثالث سقوط نفقته** في سيده اذا اتحل له
بالكسب **ولا يعامل سيده** هذا ما نقله الاصل عن تهذيب البغوي ثم قال ولعله اقوى
ونقل ماله عن الامام والعراقي ان له ان يعامله كالمكاتب كتابة صححة وقد راجعت
كلام البغوي فرائيه اما ذكر ذلك تفريعا على ضعفه وهو انه لو اعطى من سهم المكاتبين
ولم يعلم بفساد كتابته ودفعه الي سيده ثم علم به لم يتردد منه فالاقوى قول الامام
والعراقي **مخرج** فارق الكتابة الفاسدة **الصححة** في امور ان لا يجوز له اي المكاتب
كتابة فاسدة **السيرة** لا اذن من سيده لعدم لزومها بخلافه في الصحة يجوز له
ذلك فام حل الجوم **والله اعلم** بالاداء الي سيد **ترجعا** اي رجع على سيده
بما

ترج

بما ادب ان بقي ومسف له ان تلف لانه لم يملكه ويرجع سيده عليه بقبضته لان فيها
معنى المعاوضة من مكاتبه الكافر حال الكفر عليه ولا تراجع نص عليه **الثاني**
والاصحاب ويقوم يوم العتق لا يوم العقد خلافه واذا وزع المسمى على قيمة العبد
في الكتابة الصححة لان يوم العقد هو يوم الحيلولة للصحة وهذا كما حصل الحلو
بالعتق **وقد يقع التقاس** بين السيد والمكاتب فان فضل لاحد ما شئ رجع به **والله**
يرجع على سيده بخوضه ويرجع السيد عليه بقبضته **وللسيد في الكتابة الفاسدة**
بالقول وبالفعل كما يبيع لجواز هاتين الجانبين ولان المسمى فيها لا يسلم للسيد كما
مر فكان له ضمها دفعا للضرر بخلاف الصحة وانما قيد الفسخ بالسيد لا بحسينه
هو الذي فارق فيه الفاسد **الصححة** خلافه من ان يعبد فانه يطرده في الصحة
ايضا على اضطراب وقع للرافعي ثم اذا ضمها ضمها بنفسه او **حاشا** اذنه اي طلبه
كما لو وجد المشتري المبيع مغيبا له ان يفسخ البيع بنفسه او بالحاكم فان ادب المسمى لم
يعتق لانه وان عتق غلب فيها معنى التعليق فهو في ضمن معا وضد فاذا ارتفعت ارفع
ما تضمنته من التعليق قال في الاصل وليشهد السيد على الفسخ اي احتياطا وان
ادب الاداء قبل الفسخ يعتق وقال سيده بل بعد فصدق بحسبه لان الاصل عدم
الفسخ قبل الاداء **ومضى السيد له** لا عن الكتابة **فمنع** لها فلا يفسخ كسبا ولا
ولذا خلاف الصححة لان المكاتب فيها اسحق على السيد بعقد لا زمر العتق **والله**
والاستتباع ما ذكر خلافه في الفاسدة وبيعه وهبته نقص فسخ لكتابته **ويبيع**
عتقه عن كفارته كما مر في بابها **ويبطل موت السيد** لانها جازية من الجانبين حاشا
مرفلا يعقوب بالاداء الي وارثه خلاف الصحة **الا ان عتق عتقه بالاداء الي**
الوارث بعد موته فيعتق بذلك كما لو قال له ان دخلت الدار بعد موتي فانت
حرو وقد البطلان بموت السيد لما مر في تقييد الفسخ به **ولا يجب** فيها الاثبات
لان الجوم غير ثابت فيها خلاف الصحة **ولا يجب استير اوها** اي الكتابة
كتابة فاسدة بالعود اليه بالفسخ ولو قبل عجزها **ولو جحد الجوم** **يعتق** لان
الصفة لم توجد على وجهها خلافا في الصحة **ولزومه** فله **وان لم يلزم** نفقته
ولا يعطى من سهم المكاتبين كما مر في قسم الصدقات **وصرح** به الاصل هنا ايضا **خلاف**
الصححة في ذلك **كله** كما تقر ولو لست الصور مخصصة فيها ذكر فيها عدم الصحة
اسقاطها كالقن ومنها عدم وجوب الارش على سيده اذ افسخ عليه وسما منعه
من صوم الكفارة اذا حلف بغير اذن وكان الله او تصعبه **القوم** **الباب الثاني**
في احكام الكتابة الصححة وهي خمسة **الاول** العتق اي وقوعه **والثاني**
كل الجوم لا لبعضها كخير المكاتب عبد مابق عليه درهم والاراعها على قياس
الابرا عن الثمن والاجرة **واخوانها** لا حلقها بناء على صحتها في الاول دون الثاني كما

وتدلف المصنف على
منه فلو كان البيع فاسدا
لما كان له ان يفسخه
فان كان له ان يفسخه
لما كان له ان يفسخه

له

الاول

مرفى بها ولا يعتق بالاعتياض عنها لا بما غير مستقرة ولقد قدم ما في هذا ولا يعتق
شي منه وعليه من الخوم درهم او اقل ولما سوطه كنظمه من الرقن لا ينفك شيء منه
ما بقي ذلك ولا يعتق بغير خنوبها ولا باعها بها فم بالاولى وسرح به الاصل للزومها
من أحد الطرفين كالرقن وانما يفسخ به العقود الحاضرة من الطرفين فان جن
السيد او جبر عليه نفسه فسم المكاتب المال الي وليه عتق لانه ثابت عنه شرعا
او سلمه اليه فلا يعتق لان نصه فاسد ولو استرداد منه لانه على ملكه ولا
يضمنه لو تلف بيده لتقصير المكاتب بتسليمه اليه فان عجزه الولي بعد التسليم اليه
اي الي سيده في حال حجر عليه بالجنون او السفه ثم ارتفع عنه الحجر استمر الرق وان
ادى المكاتب المال في حال جنونه الي السيد واخذ منه السيد بلا اذنه اليه عتق
لان نصه مستحق ولو اخذه بلا اذنه من المكاتب وقع موقعه وتبطل الكتابة
انفاقة بجنون السيد وانما يوجب الحجر عليه لسفه لا بجنون العبد وانما يلا حظ
في الضمان للعبد لا للسيد لما امرنا بتبرع فيؤثر اخلال عقل السيد لا عقل العبد ولا
الكتابة الصحيحة ايضا جازية في حق العبد وجوازها لا يقتضي بطلانها بما ذكره فكذا
في الفاسدة قال السيد يحيى وليس على اصلنا عقد جازي لا يبرول بالجنون من جهة احدها
ويبرول بموته الا هذا فلو فاق فادى المال عتق وتراجعا قال في الاصل قال لو اوكذا
لو اخذ السيد في جنونه وقالوا اسلمت الحكم من يرجع له قال لا ينبغي ان لا يعتق له
ياخذ السيد هنا وان قلنا لعق في الكتابة الصحيحة لان الغلب هنا التعلق والصفة
المعلق عليها الاداء من العبد ولم يوجد اسبابه وان كانه الشريكان معا ثم اعتق
احدهما نصيبه وهو موسى او ابراه من نصيبه من الخوم وهو موس وعقوله لم
يسر الي نصيب الاخرى الخاز لا ثم قد انعقد سبب الحزبه لنصيب الاخر وفي
التجمل فنور بالسيد لفوات الولا وبالمكاتب لا فقطاع الولد والكسب عنه فلا
يسري الي نصيبه حتى ينجح المكاتب ويوفى بدينه خبيثا بالسراية ويقوم عليه ويكون
الولا كله للمعتق فان لم ينجح ولم يوفى بل ادى نصيب الاخر من الخوم عتق وكان
الولا بينهما وان مات قبل التجير والاداء لم يبق بعضها وان ادعى انه وفاهما
الخوم وصرف احدهما عليه وحلف الاخر على نفسه عتق نصيب المصدق ولم يسر العتق
الي نصيب الاخر لا ثم يقول عتق النصيبات معا بالنصيب فلا يعق الا لزامه السراية
وللمصدق مطالبة المكاتب اما بكل نصيبه او بالنصف منه ياخذ نصف ما
بيد المصدق لان كسب المكاتب متعلق حتما بالشركة ولا يرجع به المصدق ه
على المكاتب لا اعترافه بان مظلوم والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه وترد شهادة
المصدق للمكاتب عن الكذب لغتهم دفع شاذ كنه له عنه وان ادعى المكاتب دفع
الجميع لا حدها بان قال دفعت اليك جميع الخوم لتأخذ نصيبك وتدفع للاخر نصيبه
فقال

246 فقال له بل اعطيتك خلاصا نصيبه بنفسك وانكر الاخر القبح عتق نصيب المقر
و لم تقبل شهادته على الاخر لما امر ولا ان المكاتب لا يدعي عليه شيئا لم لاخر ان يبر
نصفه من العبد ان شكا او ياخذ من المقر نصف ما اخذ وماخذ النصف الاخر
من العبد ولا يرجع المقر بما عزمه على المكاتب حكام نظيرة فان عجز المكاتب
عما طالبه المنكر به عجزه ورق نصيبه ويقوم مارق على المقر خلاصا في الق قبلها
لان العبد ثم يقول ان اخر كمال الحال فلا يستحق التتوير وهذا يعترف بان ه
نصيب منه لم يعتق وان قال لا حدها اعطيتك الخوم لتغطي نفسك نصيبه وتأخذ
نصيبك فقال له قد فعلت ذلك وانت خروا انكر الاخر وحلف على نفسه في ذلك بقى
نصيبه مكاتباً وعتق نصيب المقر ولا يغير السعيض للصرونة وخبر في اخذ نصيبه
بين مطالبة المكاتب والمقر به لا قرانه باخذه ومن ايها اخذ عتق نصيبه فان
اخذ من المكاتب رجوع المكاتب على المقر لا ثم وان صدق في الدفع الي الشريك
كان ينبغي ان يشهد عليه او اخذ من المقر لم يرجع على المكاتب لما امر فان طالبه
الوجه طالب اي المنكر المكاتب وعبارة الاصل واذا اختار الرجوع على المكاتب
فلم ياخذ حصته من المقر ولم يدفعها الي المنكر وعجز نفسه صار نصفه حوا نصبه
رقيقا وقوم بنصفه الرقيق على المقر واخذ منه المنكر قيمة النصف واخذ منه ايضا
نصف ما قبض لا ثم كسب عليه يعني كسب النصف الذي كان ملكه فروع لو كاتب
عبد او مات وخلف ابنيان فاعتق احدهما نصيبه ولو باعتهما جميعه او ابراه عن
نصيبه من الخوم عتق بخلاف ما لو ابراه الاب عن بعضهما لانه لم يبره عن جميعه
بخلاف الابن كاحد الشريكين ولم يسر الي نصيب شريكه وان كان مؤثرا بخلاف
تظهيره في الشريك لان عتقه وفي نسخة لا ثم عتق هنا عن الميت كتابه والسراية
منتفعة في حقه كما سرح خلاف عتقه ثم ونصيب الابن الاخر مكاتب كما كان فان عتق
بأداء او اعتاق او ابراه فولا وكله للاب لانه عتق عليه وان عجز ورق بقى نصيبه
رقيقا ولو خضع المكاتب احدهما بالاقبال نصيبه من الخوم ولو باذ الاخر لم يقع
ولا يعتق نصيبه كاحد الشريكين وسياتي بيان حكمه فروع لومان عن ابنيين
وعبد ثم ادعى العبد عليهما ان اباها كاتبه ولم يقر به بنية بذلك وكذا به حلفا
على نفسه العلم بذلك لان الاصل معهما ومن نكل منهما عن اليمين فنصيبه مكاتب
بيمين المكاتب المرودة عليه فان اقام بيعة او صدقاه فمكاتب فان صدق
احدهما وانكر الاخر وحلف ورق نصيبه وله مع العبد المهاداة في الكسب بلا ايجاب
عليها ولا ينفذ ولازم منها للثوبتين فيجوز يومين وثلاثة واقدوا اخر وصار
نصيب المصدق محتاتاً علما بقراره ولا يضر التفتيح للضرورة وتقبل شهاد
المصدق على المكاتب لان تنفا التهمة واما استحقاقه لما يخصه من الخوم المشتركة

فروع

فروع

فلا يوثق العبد مقرولا تمة وان ادي الخيوم وفصل شي ما كسبه لنفسه فهو له
 صرح به الاصل وان اعتق المصدق نصيبه او ابراه عن حصته من الخيوم او تبصر حصته
 من اعتق باقي المشترك ولم يصر الي نصيب الاخر وان كان موسرا لان العتق انما وقع عن العتق
 كما سطره وان المالك لم يعترف بعتق نصيبه في الاخرى فالأبرار القبط عنه
 لغو ولا ان المصدق سطر على القبط في صورة فلا يكون العتق باختياره وهذا ما صححه
 الاصل في الثانية وحيزه في الثالثة واقتضى كلامه نزججه في الاولى لكن الذي في المخرج
 كما صرح في ان المذهب السراية ان كان موسرا لان المالك يقول انه رقيق لهما فاذا اعتق
 شريكه نصيبه ثمة السراية بقوله وانما لم نقل بالسراية في رقيق من اوتاب كل ما في
 من اوقا حق الشريك في كتابته وهذه العلة مفقودة هنا فلا يجوز في السراية
 وما في المخرج هو المعتد وحيزه عليه صاحب الحاركي الصغير وغيره والظاهر ان عزم السراية
 كان المذهب يزعم ان المصدق اعتق نصيبه عن نفسه كما عن العتق والمصدق ينكره
 فصرح لو قال لشريكه انت اعتقت نصيبك فانكر وتحتل خلافة ولا ما اعتق المصدق
 فخط كان المالك اربط حقه بالعتق كما لو ادعي وارزمن دنيا وانما هذا وحلف
 احدهما معه دون الاخر با هذا اخر نصيبه ولو قيل بان الوكا موقوف كان له وحده
 فان عجزه المصدق وما دنا نيا خذ ما بيده من المالك لان المالك اخذ حصته ولو
 اخلفا في شي من اكسابه فقال المصدق اكتب بعد المجد الثانية وقد اخذت
 نصيبه منه فهو لي وقال المالك بل انفسه قبله وكان للاب فوزنا منه
 صدق المصدق لان الاصل عدم الكسب قبلها قال الا ذري ومجمله اذا اعتر
 الكذب بانه اخذ ما حصد من كسبه قبل تعجير المصدق قال وهو واضح وقد
 تغفل عنه فصرح لو وجد السيد بالخوم عيبا فله ردها ان كانت باقية
 وطلب بولك وان كان العيب يسيرا كالعيب بجامع ان كلامها عقد معاوضة بالحق
 العقب بالبر من فان رضي به عتق بقبض الخيوم لا خير ويكون رضاه به كالا بر اعن
 بغير الحق والا صح انه يعق بالقبض كما بالرضى بنا على ان مستحق البر اذا استوفاه
 ورجع به عيبا ورضى به كما يقول ملكه بالرضى بل بالقبض وان كذا الملك بالرضى
 وان رد العيب بان ان كان عتق اذ لو حصل عتق لم يرتفع فان ارد له بعد استرداده
 اي اعطاه به بولك عليها عتق وان علم بعيبه بعد ائتمنته ولم يرض به بل
 طلب الارش بان ان كان عتق فان ادي اليه الارش عتق حبيب ابي حين اداه
 فان رضي بالعب بعد العتق فان عجز عجزه سيد رق كما لو عجز لبعض الخيوم
 والارش اي قدره ما نقص من الخيوم المقبوضة بسبب العيب لان ما نقص من قيمة
 العبد بحسب نقصان العيب من قيمة الخيوم كان له كما هو وجه لان المقبوض
 عما في الزمة ليس رقا في العقد ولذلك لا يرتد العقد برودة فلا يسترد في مقابلة

نقصانه

نقصانه جرم من العوض كما لا يسترد العود اذا كان باقيا بررد المعيب والمزجج من 247
 زيادته قال الاسنوي وهو الصحيح فقد رجحه في الشرح الصغير ورض عليه في الام
 وان وجد ما قبض من الخيوم ناقص وزن في الموزن او كيل في المكيل فلا عتق فصرح لو
 استحق بعض الخيوم ولو بعد موت المالك بان انه باق رقيقا لان الاول لم يبع وتزك
 للسيد لا للورثة وان كان قال له حين ادي الخيوم اذ قبضت حرا وقد عتقت
 لا يبي على ظاهره وهو صحيح الاول انما اشترى شيئا فاستحق فقال في الخاصة مع
 المدعي فهو ملك بالبيع الي ان اشترى منه كمر رصير في رجوعه على بالبيع بالتميز مع
 عليه به فلو قال المالك لسيد اعترفتي بعتك انت حرا وقد عتقت وقال السيد انما
 ادوت انا حرا باديت وبان انه لم يبع الاول اصدق السيد بمينه للقريبة اي عند بها
 كقبض الخيوم عند اطلاق الحرية خلاف ما اذا انقذت ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم
 طلقتكم قال ظننت ان المار الذي جبري بيننا طلاقا قد قد اتنا في تحلله الفقير وقالت
 الزوجة بل طلقتكم لم يقبل من الزوج ما ناله الا بقربنة كان ثانيا صير في لفظه اطلاق فقال
 ذلك ثم رد التناويل بقبول وهذا في الصور بين تفصيل الامام ما ناله الاصل عنه وقال انه
 قويم لا بأس بالاخذ به لكن قال في الوسيط في الاولى انه يصدق بمينه سوا اقاله جوا
 عن سوال حرميه ابتدا الاصل بعض الخيوم او لي واطلق السيد لاني وعبره فيها انه يصدق
 بمينه قال الزرقي وما في الوسيط قطع به العراقيون وغيرهم بما جله هذا هو المنقول
 فيها وكلام الامام بحث له فابلا فيه وتصديقه بلا قربنة عندي غلط كان الاقرار
 حرمي بالاصح فقبول قوله في دفعه محال وقد يوجب كلامه وبما قاله الاصحاب من انه
 لو اقر ببيع ثم قال كان فاسيد او اقررت لظني الصحة لم يقبل لان الصحة الاسم على الاطلاق
 على الصحيح وجاب بانه هناك لم يبين مستند طنه خلافة هنا وقد حمل كلام المصنف
 على كلام الاصمدي لاني جعل القربنة شاملة للحال والماضي الحكم الثاني انه يجب على السيد
 الاتيان للمالك بيمينه انك ما سدها قال امه تعالى وانزهر من مال امه الذي
 اتاكم ومنسرا لا يتا باله يحط عنه شيئا من الخيوم او يبيد له ويأخذ الخيوم لان الوعد
 منه الامانة على العتق والحط عنه افضل من اعطاه وهو الاصل والا اعطاه له عنه
 لان الامانة فيه محققة وفي الاعطاه هو هونه لانه قد يفتق المال في حرمه اخري
 وان ابراه عن الخيوم او ابعه نفسه او اعطاه ولو يعوض فلا ايتا عليه وما ذكره في
 في الاخيرين ياتي في غير المالك ايضا بل ظاهر كلام اصليه ان ذلك انما هو فيه خا
 وللاولى من زيادة تد قال الزرقي ومثلها الهبة كما اقتضاه كلام الرازي في الصدق
 وهو ممنوع على الذي اقتضاه كلام الرازي ثم انه يجب الاتيان ان كان السيد قد ضمن
 الخيوم والا فلا لان الهبة البر ابراه وهو اخل في كلام المصنف كما صله واستثنى
 ايضا الحامل والجرجاني مالوكا بته في مرض موته والثالث لا يجمل الثمن قيمته

نزع

الحكم الثاني

نزع

وبالوكان على منفعة ووقت الوجود لا يتا قبل العتق يستعين به على تخصيصه كما يدفع اليه سهم
المكاتبين قبل العتق فلو اخره عند اتم وكان تضاعف القول الاصل ويجوز بعد الاداء والعتق لكن
يكون تضاعف السهم ويجوز الايتام من وقت العقد للكتابة ويتعين في النسخ الاخير ان لم ينفذ
في غيره فلا يتعين في الاخير عينا لكنه البق لا نه اقرب الي العتق ويكفي في قدر الواجب
مستوفى لا ندل برده فيه لغدير والظاهر قوله في الآية من مال الله ولا يختلف حسب المال
قلة وكثرة **ويستحب ربح والا يبيع** وان لم يبيع به نفسه **تسليم** زوي السباي واليه يفتي عن علي
رضي الله عنه يحط عن المكاتب قدر ربح كتابته وروي عنه رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم
وروي مالك في الموطا عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان عبد الله بن عمر خمسة وثلاثين الف
درهم يحط عنه سبع مائة الف قال البلقيني بقي بينهما السدس وروي البرقي عن ابي
سعيد مولا ابي اسيد انه كان عبد الله بن عمر الف درهم وما بقي درهم قال فانتهى بمكاتبتي
فرد علي ما بقي درهم ومراة هني ما ورد في الحديث والا فالجسد من السدس والثلث اولى
من الربح وما دونه **وان لم يربحه شيئا واعطاه من غير الجنس** اي جنس مال الكتابة كان
اعطاه دراهم عن دنانير لم يلزمه قبوله لقوله تعالى من مال الله الذي اناكم قال الرازي
يريد به من مال الكتابة ويجوز قبوله لان الكتابة من قبيل المعاملات **او اعطاه**
من جنسه ولو من غير جنس وجب قبوله كالركاز لان العتق لا يمانه وهي حاصلة بذلك
فان مات السيد ولم يورثه شيئا لم يورثه ان كانوا مكاتبين او الوالي ان كانوا غير
مكاتبين الايتام فان كان النجس باقيا ضمن الواجب في الايتام منه اي فعلق به و
تقدم على الدين لتعلقه بالعين وان تلف النجس قدم الواجب على الوصايا كاسير
الدين وان اوقى بالتمسك الواجب فالزائد عليه من الوصايا **وان بقي** على المكاتب
من النجس قدره اي قدر الواجب فلا تقاسر بالوالات وان جعلنا الحط اصلا فللسيد
ان يعطيه من غيره ولا ينجس اي وليس له العجين لان له عليه مثله بغيره المكاتب
اي الحام حتى يفضله الميراثين **صل** لو ادى النجس او بعضه قبل الحط او
في غير البلد اليه بلد العتق لزم السيد قبوله لان المكاتب عز من اظاهه اقيده وهو
تجيز العتق او تقريبه ولا ضرر على السيد في القبول وكان الاجل حق من عليه
الدين فاذا استغنى بالاداء سقط الا ان يضر في قبوله **بالحقوق** بوقته له كالحجران وما
يحتاج الي حفظ او بالحقوق **حقوق** في اوقافه فلا يلزمه قبوله **وان اشافها** اي الكتابة
في زمن **الهدى** لان **الهدى** عند الحط والماني قبوله من الضرر قال الامور دي
والروايات فان كان هذا الحق معهودا لا يبرح زواله لزمه القبول وجها واحدا
وان احضره في الحط او قبله ولا ضرر على السيد في قبوله وقد غاب او امانه متع من قبوله
قبض القاضي عنه وصنع المكاتب لانه ثابت القاضيين والمتمنعين وليس للقاضي قبض
دين الغائب لانه ليس للموذي غرض من الاستقوط الذي عند التمسك الغائب ان يبقى المال

في ذمة المولى فانه خير من ان يصير امانة عند الحاكم وان اتى الى سيده بنح فقال لا
اقصده لانه حرام اي ليس ملكك ولا يبيعه له بذلك صدق المكاتب بيمينه انه
ملكه لظاهر التدواجر السيد على اخذه او ابراهيه من النجس لانه لو لم يجز على ذلك
لنضرر المكاتب ببقا الرق فان اتى ذلك قبضه القاضي وعتق المكاتب وان نكل
عن اليمين حلف السيد وكان كما لو اقام يمينه بانه حرام فلا يجز على ذلك بل يجوز لظاهر
وان لم يمين المالك ولا يثبت بيمينه ولا يمينه لا يستحق حلف المكاتب حتى يصرح به الاصل
والضريح بذلك حكم من السيد من زيادة المصنف لكن اذا اخذه السيد امر بتسليمه
لن اقر له به ان صدقه بواجبه له باقراره وان لم يقبل قوله على المكاتب وان لم يمين له
بالمالك او عينه ولم يصدق اخذ في دينه خال من باب الاقرار ومنع الضيق فيه حتى يكره
نفسه في قوله انه حرام فيتصرف فيه حريته وان عجل بخلاف المحل والبراه له عن
الباقى فاحذ منه وابراه عن الباقي لم ينجس القبض ولا البراه لفساد الشرط ولا العتق
لعدم صحة القبض والبراه ويرد عليه السيد الماخوذ منه لذلك سوا كان الشرط من
السيد او العبد ولو اشترى من حديد ان يفتق ذلك عما عليه حكم بيمينه كما لو اذن للمشتري
او المرتن في قبض ما يبيد عن جهة الشراء او الرهن وان اتى به في المحل بطل الشرط فقط
اي دون القبض والبراه والعتق ولا يلزمه ان يبريه في الباقي ولو عجل ولو اشترطه
ابراه فاحذ منه وان ابراه من الباقي بلا شرط او يحجز نفسه فابراه من الباقي او اعنته
عتق ولو قال له ان يحجز نفسك واديت كذا فانت حرة فحجز نفسه وادى عتق من
الكتابة لان العجز يعني التجيز لا يصح الوجه لا يفسخ به الكتابة مالم يفسخ بعد التجيز
وله اشياء لعنته عن الكتابة ويرجع عليه السيد القيمة لانه اعنته على عوضين
التجيز والمال المذكور والتجيز لا يفسخ عوضا فكانت اعنته بعوض فاسد ويرجع
المكاتب عليه بما ادى اليه بل لو قال السيد لمكاتبه ان اعطيتي كذا فانت حرة اعطاه
عتق وهو عوض فاستفيرا جعان لان المعاملات لا يكاتب عليه اي لا يجعل عتقه عوضا
فيعتق بالصفة لا بالكتابة وكذا لو عجل النجس على ان يعتقه ويبراه عن الباقي ففعل عتق
عن الكتابة ورجع كل على الاخر ويرجع عليه السيد بقيمته ويرجع هو على السيد بما
ادى لانه اعنته بعوض فاسد فراجع لو حلف على المكاتب بيمينه ففعل عتق من ادايه ولو عتق
بعينه واستنظر سيده في ذلك سن له انظارا كسائر الديونيين ولم يفسخ وان لم
يثبت عجزه باقراره او يمينه لتقدر وصوله الي الغرض كالبايع اذا افسس المشتري بالتمسك
ويفسخ بيمينه وكذا بالقاضي لانه فسخ بيمينه كفسخ النكاح بالعتق لكن عنده اي
القاضي محتاج ان يثبت اي قيم بيمينه بالكتابة وحلول النجس فثبت اي الكتابة
ينوز السيد باخذه لانه كسب عبده لكن يرد ما اعطى من الزكاة على من اعطاه
ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفا وميل لاحضار مال دون مسافة القصر واحضار

نوع

به

دين حال على يد مقرر او عليه بيعة حاضرة و احضار مال مودع خلاف ما اذا كان مسافرا
القصر فموتها او كان الدين موجبا او على معسرا او ولي منكر ولا يبيعه عليه و يقا
بالدين الذي للكاتب على السيد ان اخذ جنس الدين فان اخذ جنس الجنس احضره
اي السيد الذي للكاتب يساع في النسخ و يجهل الكاتب بعد حلول النسخ لبيع عارض ثلاث
من الايام لا يملكها الخصم لا يختصار بيعة الشاهدة له بالالا و غيره فرع لو حل النسخ للكاتب
غائب ولو باذن السيد و غاب بعد حلوله بفرا ذنه فليس السيد النسخ الكتابة لتقصير
بالقبض بعد المحل والاذن قبله لا يستلزم الاذن لم في استناده الى ما بعده و ينسخ نفسه
بشهادة على النسخ لئلا يكذب به المكاتب و **يقضي** الحكم نظير ما مر في النسخ بالتحريم
بعد الاثبات اي اقامة البيعة **للمالك** **بالحلول** للنسخ و قياس ما مر له ثم ان يقول هنا بالكتابة
و المحلول و **يستدل** لتخصيص النسخ و **الحق** في السيد انه ما ينس ذلك منه ولا من وكيله
ولا ابراه منه ولا انظره فيه كانه على الشافعي والراقيون **ولا يعلم** له **بالاحضار**
لان ذلك قضاء على غائب والمراد بالقبض كما قال بن الرافعة في كتابه مساقاة القصر
قلت والقياس فوق مساقاة العذوي **ويكون** له مال حاضر لم يكن للقاضي الادا
للنسخ **مذوق** القاضي السيد **النسخ** اي منه وان عاق المكاتب عن حضوره
او خوف في الطريق لانه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يود المال و ربما فسخ الكتابة
في عيبه قال الاسنوي وهذا مع قوله قبل انه يحلفه انه لا يعلم له مال حاضرا لا يحتمل
انهي والتخلف المذكور نقله الاصل عن السيد في واقعه لعن قال الا ذرعي
انه عزيب وعليه لا اشكال قال الاسنوي ثم ما ذكره من عدم الادا عن الغائب قد
خالفه اخر الركن الثالث في الكلام على الاسير قال الا ذرعي وهو كلام بازل يرد
بالتمام وعلى ما حكاه قد يفرق بين الاسير وغيره **ولو انظر** السيد بعد حلول النسخ
و **ما مر** في **قوله** **ندم** على انظره **لم يفسح** في الحال لان المكاتب غير مقصور و ربما التفت
في التفرع ما بنى بالواجب عليه فلا يفسح سيد **حتى يصح** بالحال **بكتابة** **في** قاضي بلد
سيد **القاضي** بلزمان يرفع الامر اي قاضي بلده ويثبت الكتابة والحلول والقبض وكل
ان حقه باق ويذكر انه ندم على الاذن والانتظار ورجع عنها فيكتب القاضي الى
قاضي بلد المكاتب بذلك ليعرفه الحال فان عجز نفسه كتب به قاضي بلد **قاضي**
بلد السيد ليفسخ ان شاؤا وان بدل المكاتب ما وجب عليه **وللسيد** وكيل هناك
سليم اليه فان ابي ثبت حق الفسخ للسيد والوكيل ايضا **الا بان** لم تكن له وكيل هناك
النسخ القاضي ارسله اليه في الحال ان لم يحضر اليه رفته او مع اول رفته **مخرج** ان
احتاج اليها و **عليه** السيد ان يصبر الى مضي مدة مكان الوصول اليه ثم اذا مضت
بومله **يخرج** ان قصر في ايماله وان سلم الي وكيله و بان انه قد عزله فان كان
التسليم اليه باسم القاضي يري وان لم يكن يلد السيد قاضي و بعث السيد الى
المكاتب

سأله
الدين
موت

المكاتب من يعلمه بالحال و يقبض منه النسخ **فهل هو** **كتاب النسخ** **القاضي** الى القاضي
فياتي فيه ما مر ام لا **فقد خلاف** والاول وهو ما اختاره بن الرافعة والقصوي
مخرج لو امتنع المكاتب من ادائه النسخ بعد المحل وهو ما روي عليه مخرج على ادائها
لجواز الكتابة من جهته ولا يحظر فيها له ولضمتها التعلق بصفه وهو لا يخبر عليها
وللسيد **يجهل** اي فسخ الكتابة ان شاؤا وان شاخبر ولقد اخرجهم من صاحب اخاوي
فتبين ان اصل الفسخ تبيخ المكاتب نفسه ليس بظاهر فان **ابطل** السيد المكاتب ولم
يفسخ **فلم** **للمكاتب** **النسخ** فان لم يكن فسخ الرهن **فصل** **لو حو** **المكاتب** **قارا** **والسيد** **النسخ**
لم يفسخ بنفسه بل يشترط ان ياتي الحاكم ويثبت اي قيم البيعة بجميع ما ذكرناه فيما
اذا اراد الفسخ على الغائب من الكتابة والحلول وتقدر التحصيل عند الحاكم وطالب تحقه
و حلف على بقاياه فان وجد القاضي له **مالا** اداه عن الواجب عليه **ليعتق** لان السيد
اهل النظر لنفسه فينبوب عنه خلاف المكاتب الغائب كما مر وقوله اداه كذا اطلقه المحمدي
وقال الفرالي يودي ان راى له مصلحة في اخريه وان راى انه يضع بها لم يود قال بن
الاصل وهذا الحسن لكنه قليل النسخ مع قوله ان للسيد اذا وجد ما لم ان يستقل باخذ
الا ان يقال ان الحاكم بمنع من الاخذ و احالة هذه اي فلا يستقل باخذ وان **لم** **يحد** له
القاضي **مالا** **فبفسخ** **السيد** **اذن** **القاضي** **وعاد** **بالفسخ** **قنا** **له** **وعتق** **قال** **بن** **الاصل** **كذا**
اطلقوه واحسن الامام اذا حضر نفق التحريم اذا اظهر المال بيد السيد والا
فهو ما مر لا نه فسخ حين تعد عليه حقه فائس ما لو كان ما لم يباي ففسخ بعد الفسخ **وطالب**
السيد **بما** **النسخ** **عليه** قبل نفق التحريم لا نه لم يبرع عليه به وانما النسخ عليه على
انه عتقه قال الا ذرعي وقته الدارمي وغيره بما اذا كان النسخ عليه على انه عتقه
قال الا ذرعي وقته الدارمي بما اذا كان النسخ عليه بما راى كالم وهو ظاهر وهو يستعين
ان علم **بالمال** **فلا** **مطالبة** **بذلك** **قال** **الرافعي** **ولو** **اقام** **المكاتب** **بعد** **افاق** **بيعه**
انه كان قد ادى النسخ حكم بفسقه ولا رجوع للسيد عليه لانه ليس والنسخ على علم تحريمه
فيحصل شتر عاقلوقا لثبت الادا فعل يقبل ليرجع فيه وجهان قال الاسنوي وغيره
النسخ **بما** **عدم** **الرجوع** **ايضا** **ولو** **مات** **المكاتب** **وعليه** **بشي** **من** **النسخ** **ولو** **قبل** **الاثنا**
ما **ق** **و** **تتقوا** **ولنفخت** **الكتابة** **بموته** **فلا** **يؤثر** **ويكون** **احسانه** **للسيد** **و** **يحمزه**
عليه **مرا** **اختلف** **ونا** **بالنسخ** **ام لا** **وذكر** **لان** **مورد** **العقد** **الرفقة** **والمقصود** **مرتبة**
فيها فادانت كانت فواتها خلت المبيع قبل القبض وانما لم يسقط الباقي قبل الاثنا
مع انه واجبا لا نه غير معلوم فلا يسقط به معلوم بل لو ارسل به اي بالمال الى
سيد مات قبل ان يقبضه السيد مات رقيقا ايضا ولو ادعى اولاده الاختوال
بعد موته الا قاض للمال المرسل الى السيد قبل الموت وكذا السيد فالقول قول
السيد بيمينه لان الاصل عدم الاقباض فان اقاموا بيعة بالتسليم له يوم موته

تجيزه
مصل

ودين المعاملة لا يتعلق بالرفقة كما مروا من المطالب قبل تسمه ما بيده القسطن
 الحثابة وسقطت الجوع وغيرها ما السيد لهوده الى ملكه لا الارثو المعاملات
 اي دونها الثابتان لا حتى لتقلتها بما خلفه وقسم بينهما بالنسبة وقيل بنسب الارثو
 والترجيح فيه من زيادته فسرور له كان بينهما سدا اسوي مثلا فثابتا به معالم يكن
 لم تقديم احدهما في الرفع ولا فمعه في قدر المدفوع لان احسابه مشتركة بينهما فان
 خالف من لم الى احدهما حصته ولو بان ان الاخول يفتق منه شي لا تحقه باق في
 دونه اي المكاتبه ما في يده ملكه فلا اثر للاذن فيه ولا له لوجا بالمال لبيد لهما
 يزوي احد هما بان يرز للآخر او لا ففعل ولم سلم له لم يفتق حتى يوزن للآخر ولو
 هذا الباقي قبل ان يوزن الثاني كان المدفوع للاول بينهما فكذا هنا وللاد في ذلك
 طلب الاخر نصيبه مما قبض لما مر انه مشترك بينهما وان ادي الجوع اليه بالاد
 من الاخر عتق عليه ما لا يوجب له في التبعين او غير الاذن فلا والاي وان لم يود الجميع
 بل ادي البعض واشنع من اد الباقي فلهما تجزئه فسرور لوجا ببيد بشرط
 ضمان مضمون اي غير لبقينم الجوع ففاسدة العتابة لا شرط فاسد لان
 ضمان الجوع باطل قال الاسوي وهذه العلة تقتضي ان مثل هذا الشرط لواقع فيها
 بيع ضمانه كالبيع كان صحيحا وليس كذلك وان تضمنوا بلا شرط فاعا الضمان وان كانه
 مشروطا بغيره عنه من لم يبيع الكتابه لما مروا ان كاتبه عديني ولو في
 قادي احدهما عن الاخر اذ له وروى السيد صحيح الاداء ورجع عليه او غيرا ذنبا
 او باذن السيد فقط فلا لغير الاداء صحيح في الاخير وهذا اذا ادى عنه قبل عتقه والا
 فلا حاجة لاذن السيد لغيره تبرع المودي حينئذ بلا اذن والاداء من احدهما اي السيد
 عنه معلوم المراد ان اخذ السيد من المودي عن الاخر مع علمه بالحال كالاذن منه في
 الاداء لم يعلم بالحال كان ظنه وخيلا عنه في الاداء وان المودي عسب المودي عنه
 لم يبيع الاداء الا انه تبرع بغير اذن السيد واداه الاداء رجع على صاحبه ان ادي
 عنه ان لم يرد الا فلا على السيد هذا علم ما مر وقدم المرجوع به في الجوع
 لا انه لا بد له والجوع له باليد عند التقدي وهو الرفقة ولا في دين الواقع لا زمر
 لا يكن استقاطه بخلاف الجوع قال الاذري ولا ينافي هذا ما مر من ان المكاتب قد تم
 ما شئت من الديون وان الترتيب السابق اتما يجب اذا جبر عليه لان ما مر فيها اذا كان
 الامن الى خيرته بلا خاصه وحاشه وما هنا بخلافه وان لم يبيع الاداء يرجع المودي
 على صاحبه عتق يسترد من السيد ما اداه ما لم يفتق لعدم صحة الاداء والسيد
 يطالب المودي عنه بما عليه فان حل بجم على المودي وقد تلف ما اداه الى السيد
 تقا هذا من زيادته على الرضه هنا وان لم يسترد من السيد حتى ادى الجوع
 وعتق لم يسترد منه على النص لا ان تمام يبيع تبرعه لنقصانه فلا عتق صار كما مثلا
 دفع

موج

موج

دفع اداه لصحة تبرعه ولو كانت رجلا كل ثمنها عتقه فادى كل ثمنها من الاخر بغير
 اذن السيد لم يبيع اداوه واسترد من السيد ما اداه اليه ما لم يرد الا فلا يسترد او
 ادي عنه باذنه عا اداوه كما مر نظيره بغير اذن السيد عتق اذ استرد دفعه فيما اداوه
 اي السيد ما لم يبيعهم وهم من كثر قيمتهم على قدر القسم وقال الاخرون وهم من قلت
 قيمتهم اذ با على قدر ابر او سرق الاخرون وان ادي الكل جميع الجوع وادى
 الاخرون انهم ردوا اكثر ما عليهم ليكون وديعة لهم عند السيد او قرضا على الاولين
 لا يستويهم في التسليم ولشوق يدهم في الاصل على ما ادعوه وكذا حكم في اشترايا شي على
 الشاقص وادى بالنسبة معا واختلاف في انهما اديا متفاضلا او متساويا ففصل في
 الاختلاف القولون بيد في حياته والقول وان له بعد موته ان انفق
 كل ثمنها العتابة لان الاصل عدمها وخلف او ان يبيد في المم بذك والسيد على البت
 وهذه عتق ما مر في فرع ادي ان اباها كاتبه وكذا ان قال لعبد ما ملكه واما جوع
 على او محبون وانكر العبد فانه يصرف بيده ان عرف له جوع او جوع سابق لقوة
 جانيه بذكر والا فيصدق العبد لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينه واخر في
 الشق الاول يخالف ما مر في النكاح من انه لو زوج بنته ثم قال كنت محجورا على الكفو
 يوم زوجتها لم يصرف وان عدله ذلك وقرق بان الحق ثم تغلق ثاثة بخلافه هنا
 وان قال بيا بدم والمرا العبد صار قنا وحمل انكاره تعجيرا منه لنفسه وان قال كان بيا
 وادى امكاه وعتقت بغير اذن السيد فان كان المالك الذي اذنته السيد
 ليس له بل لزيد وادعاه زيد سرق العبد بيمينه ويصدق بيمينه السيد ان كان له
 وادعاه المالك بان الاصل عدمه ومهل المالك في اقامة البينة بالاداء لثلاثين
 الايام ان احضر بعد الثلاث اشهادا من ماله في احضار امهل الا ان احضر
 قال الرويان ولو احضر ثلثا هدين انظر لاثبات عد التما ثلاثا وهذا الامكان عتق
 او مستحب فيه بجهان او جهما الاستحقاق وذكره هذا في الامكان الثاني من زياد
 ويشترط في الشهادة بالعتابة ذكر التحميم وقد رطل بجم وقيل في الاداء ولو
 للجم الاخير شاهد ومين او امراتين لان مقصود الشهادة في المالك وان تقيين العتق
 وشعبه ذلك بما اذا ادي على غيره انه باع منه اياه وعتق عليه واقام شاهد الملتين
 او شاهد اربعين يثبت البيع ويتبعه العتق فروع لو اختلف في تداء الجوع
 في وصف من صفاتهما عتق دها او جنسها او قدر رجلا ولا يبيد لرجلها فاما
 كما في البيع فان لم حصل العتق باقا فاما بان لم يقبض جميع ما يدعيه او تقبض غير الجس
 الذي يدعيه الجس اي الكتابه كما في البيع ففسخا نفا او احدهما او الحاشي اخذ اما
 مر في البيع وهو الذي مال اليه الاسوي وغيره واقضاه كلام المفسر لكن ان ادي
 في المنهاج كما صله انه يفسخها الحاشي ان لم يفتق على شي وقرق الزرقي بان اذبح هنا غير

موج

فصل

نه

موج

منه ومن عليه بل يعتقد فيه فاشبه العنة خلافه ثم ان حصل العتق بانقضاءها كان
سهم المكاتب اليه ما يدعيه وهو الف مثلا وقال الكتابة وقعت على جنس ياب
والباقي وزججه عنده وكان السيد في الكتابة على الف حالة اراسترو نفوذ العتق
ورجع المكاتب على السيد ادي له ورجع عليه السيد بيمينه اذ لا يمكن رد العتق
فان شابه ما اذا صدر الاختلاف في البيع بعد تلف المبيع من يد المشتري والبيع انما هو
بينهما وان قال السيد الكتابة وقعت على نجم وقال العبد بل على نجم قال
السفوي صدق السيد بيمينه لانه يدعي نساد العقد وقال النووي هذا اختلاف
في من يدعي العتق اي بيني بصدق المكاتب قال الاسنوي وانما قال السفوي ذلك
لانه يرى ان القول في سائر العقود قول مدعي فسادها والمصحح بصدق مدعي
الصحة فيكون هنا كذلك وهو ما اشار اليه السفوي بكلامه المذكور ولما قام العبد
بينه وبين الكتابة يابيه واقام السيد بينه وبين الكتابة بما بين والفقهاء يفتون
على ان الكتابة واحدة سواء احدثا زحما ام اختلفت تساقطت فبفتحان لان كل
بينه تكذب الاخرى وان ذكرتا تاريخين ولم يتفقا على ان الكتابة واحدة قدمت
المتأخر تاريخا لانه ربما كانت في التاريخ السابق ثم ارتفعت تلك الكتابة واحده
اخرى اي مع كون الكتابة محررة للفتح قال الاذري قال الشافعي الا ان تقول البينة
الاولى انه ادي وعتق فتشقا وض البينتان لانه لا يمكن ان يكون مكاتب بعد العتق وان
ادعي السيد ان مكاتبه ادي الخوم من ماق وقبحة ومات حرا وخرعتة ولا
اولا الحاصلين من زوجته العتقة البينة اي الي السيد فانكروا ذلك موالي ايم
صدق ما يابيه على نفي العلم لان الاصل ثباته الا لم وعليه البينة ولو شاهدوا
او عينا لان مقصور الشهادة به المال وان تضمن العتق وتوقع مال المكاتب الي وزنه
الاخر لاقدارة السيد انما مات حرا ولو اقر في حياة المكاتب بانه ادي الخوم
عتق وجرا اليه ولا اقره صرح بذلك لاصل وان كانت عتق ولو في صفقة
اقر انه استوفى نجوم احدها او ابراه منها امر بالبيان فان قال نسيت امر بالتدبر
ولا يقرع بينهما ما دام سالما لانه قد نذر صرح به الاصل فان بين في واحد منهما
ولم يكذب الاخر عتق وان عتقه الاخر وقال استوفيت مني او ابراني حلف
السيد وبقي الاخر مكاتبنا الي الادا او خوه وان نكل عن اليمين حلف المظن
وعتق ايضا اي كما عتق الاول وان لم يكتف بهما حقيقة فان حلف لهما بقيا على
الكتابة ولا عتق واحد منهما عينا الا باذنا او خوه وقيل يحلف الدعوى اليهما
فان حلفا على الادا او خوه او خلا ببقيا على الكتابة او حلف احدهما حكم بعتقه به
وبقي الاخر مكاتبنا والترجيح من زيادته وبه صرح الاسنوي ونقله عن الشافعي وان
اعتز بالسيد باذنا بعض نجوم احدهما ومن وقف الامور لا يبيع قول احدها
لنوسى

لنوسى بالاقوال الذي اهمته ولم نقل استوفيت مني او ابراني لانه لم يدع حقا
ثابتا بل احب ارا قد يصدق فيه وقد يكذب وان مات قبل البيان فاقام وارثه
مقامه في البيان ولا تروعة فان بين احدهما فكما سرفي بيان المورث فان مال
امرته فلهما اي لكل منهما حليفه ويمينه حيث طلبت منه تكون على نفي العلم ثم اذا
حلف لهما به يقع بينهما للعقود لئلا اذلا مدخذه للقرعة فمن عزجت قرعته
عتق وعلى الاخر اذ اخوجه وان قال الوارث مدعي الادا المستوفى عتق
الاخر باقراره الحاصلا فكانه ان قال له لا اعلم انكر الموردي او خوه وان قال
المكاتب للسيد لم اوقف فقال بلي اوقال السيد ابتدا استوفيت ثم اختلفا فقال
المكاتب ونكل الكل فقال السيد لم اوقفتي البعض صدق السيد لان اللفظ
مكتوبه في جميعها والاصل عدم اشتقاق الجمع وان اختلفا فيما ومنعه السيد عنه من
الخوم فقال المكاتب وضعتما عني وقال السيد بل بعتقها او اختلفا من اي نجم وضعه
فقال السيد وضعت من الخم الاول وقال للمكاتب بل من الاخر صدق السيد بيمينه
لان الامل عدم الوضع ولا انه اعرف بقتله وان وضع عنه دينارين والكتابة تدبر
لم يصح فان قال اردت ما بقا لهما الا ادي ما بقا لهما من الدراهم وان جهلا
كما لو اوصى بزيادة على الثلث واجاز الوارث وهو جاهل بما فاته يبيع ويحل على ما ظن
وان ادعي المكاتب ان له سدا اراد القيمة اي المعنى السابق وهو ما بقا بل الدراهم
من الدراهم وانكر السيد صدق السيد بيمينه لانه اعرف بقصد الحكم انك في تصرف
السيد في المكاتب وما يتعلق به وفي قصص فاقه المكاتب ليس ليه بيمينه لان
الكتابة عقد يمنع استحقاق الكسب والارش فيمنع البيع كما لو باع عبدا بحوز له بيمينه
لان البيع اما ان يرفع الكتابة وهو باطل للزومها من جهة السيد ولا يقبل المكاتب
مستحق العتق فلا يبيع بيمينه كالمستولاة نعم ان رضى المكاتب بالبيع مع وكان رضاه مستحبا
للكتابة لان الحق له وقد رضى بباطاله حكمه البيهقي في سننه عن نص الشافعي وذكره
القاضي في تعليقه ومنه يبيع بيمينه قال الزركشي وينبغي صحة بيعه ايضا من نفسه
كام الولد وقد يمنع بان امية الولد لا يراه فجاز البيع فحلفا للعتق خلاف المكاتب
وقد يعكس هذا المعنى وقال ابليقني يبيع بيمينه من نفسه وتوقع الكتابة ويعتق
لا عن جهة الكتابة فلا يستتبع عتقا ولا ولد اختلف ما لو اعتقه (وابراه عن الخوم)
فانه يعتق عن جهة الكتابة لان السيد لم يأخذ عوضا عن العتق بخلافه في البيع
ولا هبته لما سرفان باعه واخذ المشتري منه الخوم لزوم المشتري رد ما اخذ من
الخوم اليه لبطان ابيع فلا يعتق العبد والاصل لم تعرف من هذا وانما قال فلو
ادي الخوم الي مشتريه فمهل يعتق فيه اختلف فيما لو دفع الخوم الي مشتريها
ولزومه اجرة مثل ملكه استخدام المكاتب تغير المشتري قال الاذري ولا يشهد ذلك

الحكمة المأثورة

باعتقاده **وتجب مدة قاملته مع المشتري من الاجل** كالواستخدام السيد ولو قال
احبني السيد المكاتب اعنق بكاء او اعنقه عني بكذا او بجائنا فهو كقوله اعنق
مستولذتك وقد مر في الكفارات ذكره الاصل **وليس للسيد التصرف في شيء مما في يده**
المكاتب يبيع او اعنق او غيرها لانه معه في المعاملات كالاخني كاسياني **ولا يبيع ببيع**
الخوم التي عليه لانه غير مستقره ولا يبيع ما لم يقبض ولا للمسلم فيه لا يبيع بعه
مع لزومه لتطرق السقوط اليه فاحتمل بذلك اولى وصح الاصل عدم صحة الاستبدال
عنها كالا يبيع بغيرها وترك المصنف لما قدمه كاصله في الشفعة من انه صحيح وقال الانسوي
انه الصواب فقد نص عليه في الامم وذكر في البويطي ما يدل له **ولا يقبض المكاتب** هـ
يقبضها اي الخوم اي المشتري ولو بالاذن من السيد فيه لانه يقبض لنفسه حتى
لو تدب بغيره منها خلاف الوكيل ولا يذون اذ ذك فانما ياذن حكم المعادصة لا بالوكالة له
فيما به اي المكاتب السيد **ما هو اي المكاتب يستوي** بما من المشتري لا بما ملكه والسيد معه
في المعاملات كاحبني فيما يبعده وياخذ كالا يبيع بالشفعة من الاخر لان مقصود الكتابة
العنق بالاذن من المصنف المعين عليه ولا ان المكاتب هو المالك لما بيده دون سيده
الا ان يبيع من تقوى المال لئلا يبيع فيفوق العنق فلو ثبت له على السيد في معاملته
اوجباية والسيد عليه الخوم او دين معاملته اوجباية **تقاصا كما ياتيانه في النوع بعده**
فروع في استقاص لا تقاص في الاعيان لاختلاف الاغراض وانما ياتي في الديون فاذا ثبت
لكل من اثنين على الاخر دون فان كان الدينان **تقدري** و **تقاضي** وحلوة وصفه سقط
احدهما بالآخر غيرها اي قراض غير رضى اذ مطابقة كل منهما الآخر بمثل ما عليه عند اذ لا
فاية فيه ولا لو كان له على وارثه دين ومات سقط ولا يوم تسليمه فان اختلف في شيء
ما ذكره ولو في **احلول** **والنكاح** **والطلاق** **وقدر الاجل** **او لم يكونا تقديري** وان كانا هـ
جنسيتين فلا تقاص لاختلاف الاغراض ولا ان العقد على التقدير ليس عقد مفارقة هـ
ومراحة لقلة الاختلاف فيها فغير بينهما التقاص خلاف غيرها والوجه بقبضه في غيرها
من سائر المشليات بما اذا لم يحصل به عنق في الامم لو حرق السيد لمكاتبه ما به تصاع حذقة
مثل حنطته والحنطة التي على المكاتب حاله كانت قصاصا وان حرره سيده ثم قال وكذا
لو كان مكان الحنطة جنباية على المكاتب لم يختلف هذا ما مر في استيفاء القصاص من
جريات التقاص من الديات يجوز بقرينه ما هنا على ما اذا كان الواجب التقدير بان اعور
الابل ورجع الواجب الي التقدير جوازين الكلامين وتقدمت الاشارة اليه ثم واعلم انهما
لو تراخيا جعل الحال قصاصا عن الموهل لم يجوز ايضا في الخوالة كذا الوجه الاصل والوجه
لقبضه بما اذا لم يحصل به عنق في الامم لو حرق السيد على مكاتبه فوجب مثل الخوم وكانت
موجبه لم يكن قصاصا الا ان يشاء المكاتب دون سيده واذا جاز ذلك برضى المكاتب وحله
فبرضاه مع السيد اولى ولو كانا زوجين باجل واحد فوجبات ارجحهما عند الامام التقاص
وسد

نوع

ومند الفوري نقلها الاصل وفي تنصيص المصنف على اخلول دون التاميل اشارة الى
ترجيح الثاني وهو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير وحزم به القاصي لا نقا المطايع ولا ان
اجل احدهما قد حل بموته قبل الآخر فلا يجوز ذلك الا بالتراضي ورجح التلقيني الاول
وقال في نص الشافعي ما يدل له قال الزركشي تبعه لانسوي بشرط التقاض ان يكون
الدينان مستقرين فان كانا سمينين فلا تقاص وان تراخيا لا شناع الاحتياض فنهما
قاله القاصي والماوردي ورض عليه الشافعي **فان منعنا** التقاض في الدينين **وهما**
نقدان من جنسين كدراهم ودنانير **فلطريق في وصول كل منهما الي خقه** من غير احد
من الجانيين **ان ياخذ احدهما ما عليه الاخر ثم يحل** **لما جاوز ان تعاوضا عما عليه**
ويرده اليه لان دفع العوض عن الدراهم والدنانير في الزمة جائز **ولا حاجة**
حينئذ الي قبض العوض الا جازوها عوضا من جنسين فليقبض كل منهما ما على
الاخر فان قبض واحد منهما لم يجوز رده عوضا عن الاخر لانه يبيع عوضا
الصحيح لقبض وهو متيقن الا ان استحق ذلك العوض **فقرض** **او تلاف** لا عقد الا
ان يكون العوض فيه تمنا فيجوز ذلك ولا حاجة لقوله كاصله لا عقد لدخوله في
المستثنى منه وان كان احدهما **نقد** او الاخر **فرضه** قبض العوض **ستحقه** جـ الهـ
رده **لانه عن النقد** المستحق عليه ان لم يكن دين سلم **لا عكسه** اي ان قبض
النقد مستحقه فلا يجوز له رده عوضا عن العوض المستحق عليه **الا** ان يستحق العوض
في القرض ونحوه من التلاف او كان تمنا **وان امتنع التقاض** **وامتنع كل من المتدينين**
من البداية بالتسليم لما عليه **حيثما** حق سيده كذا انقله في الروضة عن صاحب التال
وغيره قال الا ذرعي وقصبت ان السيد والمكاتب بحسبان اذا امتنع عن التسليم وهو
ساذ بقوله ان الكتابة جائز من جهة العبد وله ترك الاداء وان قدر عليه ولم ار
ذلك في شيء من الكتب التي تستند من الشامل كالبحر وصلة الشافعي وبيان العمرا في رمانة
الماوردي فان قال كل منهما ١٢ دفع ما على حتى يقبض ما في كان لكل منهما حصة ما لصاحبه
على حقه ولا يرجع حج احدهما في تقديم في لقبض وهو الصواب وما وقع في الشامل من ايهام
الجنس بيق قلم او تعريف من ناقل واسا حرس السيد او المكاتب فلا وجه له انتهى وظاهر
ان خبسهما بما ذكرنا بما قدما قاله لو لم يشعرا في تغيير المكاتب اما لو امتنع منه مع امتنا
ما سر فلا وعليه عمل كلامهم **فروع لا تصح الوصية من السيد برفقة المكاتب** وان عجزه بعد
لانه ممنوع من التصرف في رقبته ومنعته فاشبه ما اذا اوصى لعبد الغير فان عذقه
بغيره **وعوده** **في الحق** كما لو اوصى بتمرة لخلية وحمل جارية وكما لو قال ان يملك
عبد فلان فقد اوصيت به وتقدم في الوصايا والحاجة لقوله عوده **مدقيق فان**
عجز المكاتب عن الخوم في هذه **وانظروا الوارث فلم يوصي له** **فبحر** **ياخذ** لانه
يستحق رقبته فلم التوصل الي خقه بغيره والوارث لا حق له فيها وانما يجره الموصي له

عما
فروع

لنحوى بالقاضي اي بالرفع اليه كما سرفي الحق عليه وتصح الوصية بالنجوم التي على المكاتب
وان لم تكن مستقرة كما تصح بالجهل وان لم يكن مملوكا في الحال فيأخذها الموصي ان اريدت
والوصية على المكاتب للسيد فان عجز المكاتب عنها عجز الوارث وبطلت الكتابة وان
انظره الموصي له فان ابراه الوصية عن النجوم عتق كما لو ابراه السيد عنها بما يبيع ان كلا
منهما يملك الاستيفاء فيمك الا براه الله تعالى عليه العتق وقيل لا يعتق لان السيد ملكه استيفا
النجوم لا تقوت الرقبة على الوارث والترجيح من زيادته وبه صرح الاسنوي ونقله
عن خزم بن الصباغ وتصح القاضي في تعليقه وتصح الوصية بالنجوم لواحد وبالرقبة
ان رقي لاحد فان ادي المال بطلت الثانية وان رقي بطلت الاولى صرح به الاصل وبعد
صح الوصيتين ان طلب الثاني تعين والا اول انظاره قوم الثاني او بالعتق قال الماوردي
بطلت الوصيتان لان كلاهما داغ الى ابطال وصيته فصار ذلك مبطلا لهما ويعود المكاتب
الي الورثة وهم بالخيار بين انظاره وتعييره ونقله الركني واقره ونصح الوصية بالجهل
المكاتب من النجوم فان لم يجد شيئا بل اذيت كلها بطلت اي الوصية ولا يجبر على
التعجيل لسيد الوصية ولو اوصى بالرقبة والكتابة فاسد تحت اي الوصية
لان قن وتضمنت التسخير للكتابة وكذا النجوم وان كان جاهلا لفساد الكتابة اعتبارا لاختلاف
الحال ولو قال صحته وتضمنت التسخير ولو جاهلا كان اولى واخصر واما الوصية بالنجوم فصحها
ما ظلة كما نقله في المختصر لان السيد لا يملك في الذمة الا ان يقول اوصيت بما اقبضت من
خبري الفاسد فتصح كما في الوصية على الغير اذا اضافه الي نفسه بل اولى فان قلت
هنا كالمالك ما يقبضه بديل تراعيها كما سرفلت قد يقال بل يقبضه كالمالك لا بد لاسب
عنده وتسلمه ان لم يملكه اي يقبضه كما يتد اند يخرج عن ملكه بالعتق المرتبة على نفسه
حينئذ وصية به اتمام الوصية به فلا تتقدم تعلق الوصية به على حروجه
المرتبة على العتق المرتبة على القبض وهذا كما يراعى ما فيه من التكتل فتنبه على ان
المكاتب كتابة فاسد لا يملك كسبه وليس كذلك قال وجه ان يقال محل صحة الوصية بذلك
اذ لم يعتق المكاتب كان انقبضه من الخبرين وعجز عن الباقي او عتق لكن قال السيد
او يبيع او وصيت بما اقبضه من الخبرين واما ملكه لغزنية ما نظروا به وحكم الوصية
بالبيع بالبيع الفاسد كذلك فتصح وان كان جاهلا بفساد البيع ولو ابعده المكاتب
كاتبه فاسدة او البيع بفساد او رهنه او وهبه ولو جاهلا بفساد البيع
كاتبه او يبيع ذلك كما لو باع مال ابيه ظنا حيا به فبان ميتا فهو نص الوصية
لوضع الخبر عن المكاتب وخبر من التكتل لتضعفرا عند ثابته او ما عليه من
النجوم فان رقي نسخة وان اوصى بنجوم من النجوم ابر بوضعه عنده فلو ارث
جعل له اقل خبر فمك لان المتعقن وصدق الخبر عليه ولذا الحكم لو قال
صنعوا عنه ما قال او ما لقرأوا خف او نقل لانها امور اضافية ولو قال

سرع

صغرا

صنعوا عنه ما شاؤا او ما شاؤا نجوم الكتابة فشا الجميع اي وصنع لم يصنع بل بقي منه
اقل من الاول من في الثانية للتبعية والمعنى في الاول صنعوا نجوم كتابته ما شاؤا والاعمال
صنعوا عنه النجوم فنرجع الي الصورة الثانية او قال صنعوا عنه اكثر ما عليه او اكثر ما بقي
عليه وضع عنه نصفه وزيادة ما شاؤا الوارث لان اكثر الشيء ما زاد على نفسه ولو قال
صنعوا عنه اكثر ما عليه او اكثر ما بقي عليه وشمل نصفه وضع عنه ثلاثة ارباع ما عليه
وزيادة شيء ذكره للرأي في نسخة الصحيحة ونص عليه الشافعي والمدا بر زيادة شيء ما شاء
الوارث ونصنه لان مقتضى العيان ان كمل النصف ونصها جميعا فلو كانت الف درهم
فاختار الوارث ان تكون الزيادة درهما وضع عنه خمسة دراهم ثم نصها فتكون اربعة
سبعمائة وخمسين ودرهما ونصها او قال صنعوا عنه اكثر ما عليه واكثر حط عنه النحل
ولقي الزايد لا سحا له وصعه فان اختلفت النجوم اقدارها او اقال فقال حطوا عنه
اكثر ما او اخبرها دري القدر او اطولها او اقصرها روعيت المدة او اوسطها عين
الورثة ما شاؤا من اوسط عدد النجوم واحاطوا اقدارها ان اختلفت النجوم فيها
جميعا لا حطال المظن الا اوسط في كل منها فان قال المكاتب للورثة لا را د بالوسط
اي بالاوسط غير ما عتق حلهم عين نفي العلم بذلك فان تساوا في الاول قول
اصد تساوت اي النجوم في القدر لا لاجل حلت على العدد فان كانت ثلاثة نجوم مثلا
فالاوسط واحد وان كانوا الاول كانت اربعة نجوم مثلا فالاوسط منها اثنان الثاني والثالث
فيعين الوارث احدهما اذ ليس واحد منهما اولى باسم الاوسط من الاخر قال في الاصل
كذا قال بن الصباغ وغيره ونحوه ان يقال الاوسط خلاها فيوصيان هذا مقتضى
ما في التذييب انتهى قال الاسنوي والاول هو مذموم الشافعي وقد نص عليه في الامم
وذكره البلقيني نحوه فان اوصى بكتابته عتق بعد موته وعين ما اذا كانت عليه والا
فعلى ما جرت به العادة والعادة ان يكاتب العبد بما فوق قيمته فان ضاق به ذلك
ولم يجز و اي الورثة الزايد عليه حو تب بعضه الذي يخرج من الثلث و جاز
اي صح ولا يبالي بالتعويض اذا افضت الوصية اليه وان ادي عتق ذلك العوض
وولاوه للموصي والباقي رقيق وان اجاز الورثة ما ذكره وعتق باد النجوم فولاوه للموصي
هذا كله اذا رغب العبد في الكتابة والا بعد رتبته الوصية ولا يكاتب بدينه اذ
كالواو من لو يد بما لا يملكه لا يبر ف الي غيره وان قال كما قاله في النجوم
امته ولا حتى مشكلا حتى يظهر ذممه لعدم صدق الاسم ولو قال كاتبا احد ما ي
لم يكاتب عتق ولا حتى مشكلا حتى يظهر انوثته ويدخل في الامم والمشكلا اطلاق
الرقيق ونص الام على ان المشكلا لا يدخل هو احد القولين في السلف
الآخر في المقرقات لان مقصود عقد الكتابة تحصيل العتق وهو ما يحصل بالنصف
الا فاما اي في تصرف فيه تبرع او خسر كما سياتي والخطر بفتح الطاء الاخراف على الا

ث

على السيد ولا نظر الى لزوم النفقة له بالعنف عليه وانما اعتبر والحال فان كان مملوكه
بما ذكر بعضه اي بعض من يعتق على سيده ولم يحرر سيده نجسه بل هو الذي عجز نفسه
لم يسرع عتق ذلكا لبعض الى الباقي ولو كان السيد موسرا كانوا ورت بعض قريته وان
اختار نجسه وهو موسر او موسر كما انهم بالاولي فقد لك لان مقصوده فتح الكتابة
ودخوله في ملكه صني قهري وقيل يسري بما قاله لانه ملك باختيار النعمير فصار كما
لو ملك بالشر والتزجيم من زيادته وبه صرح الاصل في كتاب العتق وتبعه هو ثم ايضا
وخالف البلقي في الثاني **والقيد القن ان يذهب بلا اذن** فربما يعتق على سيده ان لم
تلقه نفقة في الحال لكونه كسوبا او السيد فقيرا او يدخل في مكر سيده قبرا كالمواظب
وعتق عليه فان لم يمت في الحال لكونه زمنا او جوه والسيد موسرا فليس له ذلك
فان خالف لم يصح لان فيه امرار بالسيد وليس له الرد بعد قوله اي العبد الهمة
كان في المدة الحاصل بالاحتياط **وكذا انه ان يذهب بعضه اي بعض من يعتق على سيده**
بلا اذن بالشرط السابق يعتق ذلك البعض على السيد ولا يسري عتقه الى الباقي له
لحصول المدة قبرا كما لو ورثه وهذا جزم به الاصل هنا وبحثه في الروضة في كتاب
العتق لكنه جزم قبله فيها كاصلا والمخرج كاصله ثم بالسراية ولو احرز كاصله قوله
وليس له الرد بعد قبوله اي هنا كان اولى ولو اشترى برقيق اياه بالثمن مثلا
ودينه مستغرق لتركه صحيح ولا يعتق عليه وباع في ديونه ولو وهب مكاتب
بغير ابيه او ابنه الكاسب فعتق مكاتب عتق عليه ذلك البعض سري الى باقيه
ان كان موسرا او اشترى المكاتب من سيده ثم باعه باني السيد صحيح وملك الاب فان
رق المكاتب عتق الاب على السيد لانه ما رطاه فان وجد به سببا فله الارش لا الرد لغيره
فان نقص العيب العشر من قيمة الاربع بعشر الابن الذي هو الثمن وعتق عليه
ولا يسري عتقه الى الباقي ولو عجز السيد المكاتب لحصول الاستحقاق قبرا وان توقف
المالك على طلب الارش قال البلقي قد صحح النووي السراية فيما لو باع سقما من يعتق
على وارثه من ابن اخيه مثلا بثوب ثاثة ووارثه اخوه فزد الثوب بعيب واسترد
الثلث من ابنه عتق عليه وسري ومسلتنا اولى لموجه الوعد الى احتيا مملوك بعض
الابن اسى وقدم ثم ان المعتد خلا في ما صححه النووي فزع لو **وطي المكاتب امته**
ولو غير اذن سيده **بلا حر عليه** لشبهة الملك ولا مهر لها عليه لانه لو ثبت لثبت له
وانود سبب للشبهة فان ولدته وهو مكاتب ملك لانه ولد امته ولم يملك سيده
لانه ولده ومكاتب مملوك فلا يعتق عليه لضعف ملكه فاذا عتق المكاتب عتق
الولد وان كان مكاتب لا الولد بكسبه لانه كسب مملوكه ولا لانه لو فاز به الولد لرق
وان رق صار للسيد ولا نصير امه ام ولد للمكاتب ورب ملكها ملكا تاما عند
عتقه لانها عتقت بمملوك فاشبهت الامه المنكوحة وحق الحرية للولد لم يثبت بالاستيلاء

مرع

في المدة بل يصير ملكا لبيه كما لو ملكه بهمة ولو حنى الولد وتعلق الارش برفقه
وابوه على مكاتب فلكي الامام عن العراقيين ان له ان ينفذه من كسبه فان لم
يكتسب فله بيعه كله وان زاد على قدر الارش واخذ ان ينفذه من كسبه فان لم
للمجنى عليه قال وهو غلط بل ليس له ان يوفى به وان كان يفديه من كسبه لان كسب
الولد كسب اموال المكاتب والقد اكاشرا وليس له صرف المال الذي يملكه المقر
فيه الى غيره ولده الذي لا يملكه التصرف فيه لانه تبرع ولا يباع منه **الاقد والارش**
كما لا يباع من العبد المرمون اذ احب الاقد والارش اي ان ليس ببيعه فيها والاج
كله قال في الاصل واذا فداءه اي على القول بانه يفديه لا ينفذ تصرفه فيه بل مكاتب
عليه كما لا ينفذ اذ اشتراه قال الاسنوي وما صححه الامام من انه لا يفدي ولده وان
لا يبيع الاقد والارش هو الصحيح فقد جزم الرافعي بالاول في تصرفات المكاتب ونص
الشافعي على الثانية في الجامع الخير كما نقله العمري في زوايله وان **لدون بعد عتقه**
الدون ستة اشهر من حين العتق **فان علم** ان يكون الولد مملوكا للواظي ولا يملك
بيعه ولا نصير امه ام ولد لان العلق وقع في الرق او ولدته لا كثر من دون ستة
اشهر ووقع في المباح واصله فوق ستة اشهر من حينه وهو المناسب في الستة اشهر
فان وطى بعد الحرية وانت به لستة اشهر فالكثير من حين الوطى في مستولك لغيره
العلق بعد الحرية والولد حينئذ حر لا ولا عليه الا بالولا على ابنته ولا ينظر الى
احتمال العلق في الرق تغليب الحرية وان لم يطاها بعد الحرية او وطاها بعد هذا
وانت به لدون ستة اشهر من الوطى لم ينقض مستولك واو لا واولاد المكاتب كما ولاها
الحكم الرابع في ولد المكاتب لو كانت امه ولها ولد لم يلحقها في الكتابة بل هو باق على
ملك السيد فان شرط دخوله فيها فله من ثمن العلق فيعتق منها بالاولا
منها للنجوم لوجود الصيغة وان كانت لها ولد ما قال على ان ما يدها لها فجميع
بنين بيع وكتابة بعض واحد فلا يبيع البيع ونقح الكتابة بالشرط هذا اما اقتضا كلامه
كالروضة وهو بحث الرافعي ابداه بعد نقله عن من كج عن الشافعي انه نص على فساد
الكتابة ونقله انزركشي مع زيادة عليه ثم قال وبذلك علم ان الرابع فساد الكتابة ولا
ينبغي حركه على البيع المضمون للكتابة لان المتبايعين قصد العلقين فاسكن اعطاه كل
واحد حقه وهنا ارداهما على هذه الشريطة وهي فاسد فامته فسدت وينبغي في
الكتابة حمل لها موجود عند الكتابة وان لم تنح كتابته وحده بنا على ان الحمل يعرف
فيعتق بعقدها على الكتابة بان يعتق بالانجوم او بالابراستها بالاعتاق وهذا كما
انه يبيعها في البيع وان لم يبع سعة وحده وكذا يتبعها ما حذفت منها من غير السيد من حمل من
نكاح او زنا بعد الكتابة لان سبب الحرية حقيقتها في عتق الاول لا بدليل المستولدة
ولا ان الولد كسبها فنوقف امره على رقبها وحريتها كسائر احسابها الا انه لا يطاها بباخر

بغيره لا لم يوجد منه الزام **وعتق بعقبتها عن الكتابة فان ماتت او رقت رق تبعها**
لها وصار للسيد ولو عتق الكتاب وعتقت بعد الفسخ لم يعتق بعقبتها لانها لم يعتق
بعقبتها بحكمه الكتابة وقد زالت وحق الملك في ولد المكاتبه للسيد كما هو وكولد له
المستولدة فلو اعتقه عتق خلاف ولد المكاتب من امته فان حق المحاكمات فيه لا للسيد
فيمصرف كسبه اليه ولا يعتق باعتاق السيد له وذلك لان امته ولدته وهي مملوكة له ولو ولد
امته من نكاح او زنا اولادهم عبيده كسائر اخصايه فكذا هذا الولد الا انه لا يبيعه بل
مكاتب عليه بالفدية كما هو فان قتل ولد المكاتبه فاقبضه له اي للسيد كقيمة امه لو قتل
واما كسبه وارثه جنانة عليه فيما دون نفسه ومهره وطله شبهه موقوف باق كل منها بعد
الانفاق عليه منه فان عتق مع امه فذلك له والا فلا للسيد كما ان كسب الاسر اذا عتقت
يكون لها والا فلا للسيد ولا نارا وجعلنا حق الملك فيها للسيد فليس له التصرف فيه بل يتوقف
الى ان يتبين امره في الحرية والرق فليكن كسبه لنفسه وليس له اي لولد ان يورث
منه عزها نحو ما ان عجزت عن الاداء او قدرت عليه حيا فم بالاولى **اعتق هي يعتق**
بعقبتها لانها تابع لا اختيار له في العتق وليس لها اذا عجزت ان تأخذ من كسبه الموقوف
له لتستعين به في ادا جومها اذا حق لها فيه فان مات الولد في مدة التوقف صرف
الموقوف الى السيد ذكره الاصل ومون الولد يكون من كسبه فان لم يكن كذلك لم ينف
كسبه بموته فعلى السيد لا على بيت المال لان حق الملك له ويصدق السيد بمقتضى ما
ولد معاشته ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقا له وان امكن انه ولد بعد اي والحالة
ذلك لا اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كاصلها لان الاصل جواز التفرغ فيما
حدث من ملكه وهي تدعى حدود مانع منه فان نكل عن البيع قال الدارمي قال
بن القلان وقف الامر حتى يبلغ الولد وحلف وتحمل ان خلف الام فان نكلت قبل خلف
الولد على وجهين فان شهد السيد بدعواه السابقة ربيع سنة قبلت في شهدا من كانا
شهادة على الولاية والمكاتب يثبت ضمنا وان اقر ما بين يمين بما اذعياه تعارضتا وان روح
امته بصله ثم كاتبه ثم باعها منه وانته بولد فكذا المكاتب رده بعد الشراعي ملكي
شكاتب على فكذا به السيد صدق المكاتب بيمينه خلافة فيما مر لانه هنا يدعى ملك الولد
لما مر ان ولد امته ملكه والمكاتبه ثم لا تدعى الملك بل تدعى ثبوت حكمه الكتابة فيه
ونوكات الامه بين وضع التومين فالاول للسيد والثاني كالا ام اي يتبعها في الكتابة
اي يسعها في الكتابة وكذا الحرف في البيع يكون لنفسه للبايع **والحق للسيد لان**
الحمل يسع الام في البيع فقل وطى عتاقته فكتابة صحبه حرام لا اختلاف ملكه فيها
وكا لو طوى في التحريم سائر التعلقات العتقات كما صرح به في الروضة في باب الظهار
ولا حد عليه واحد منهما به وان علم بحرمه لشبهة الملك بل يعزو به العالم بخبره **وجوب**
المهر لها عليه ولو مع العلم بالتحريم لذلك وتأخذه هي في الحال فان لم تأخذه وقد قتل
عليها

مهر

عليها جميعات المقاصد بشرطها وان عجزت قبل اخذها سقط ولها المطالبة به بعد
اعتق بالكتابة فان اولد لها وارث مع كونها مكاتبه مستولدة لانها عتقت منه بولد
في ملكه فعتق بالكتابة او عوته والولد حر لانه لا تجبها عليه فتمت لان حق الملك
فيه له كما مر فان مات السيد قبل فسخها عتقت بالكتابة لا بالاستيلاء كما لو اعترق
المكاتب او ابراءه عن النجوم وتبعها كسبها واولا دها الحاد ثون من نكاح او زنا بعد
الكتابة ولو بعد الاستيلاء كسائر المكاتبات وكذا الوعلق عتق المكاتب بصفة
فوجدت قبل الاداء النجوم عتق بوجود الصفة عن الكتابة وتبعه كسبه ولو ولد له
الحاد ثون لا يعتق المكاتب لا يقع الاعن الكتابة ولو اولد لها ثم كاتبها ومات قبل فسخها
عتقت عن الكتابة وتبعها اولا دها الحاد ثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الاصل
فان مات السيد بعد الفسخ عتقت بالاداء والا ولا الحاد ثون بعده من نكاح او زنا
تبعوها واذا حاد ثون قبله ارقا للسيد فتسقط معنى فسخها عبره الاصل كتاب امه
تشرط وطى لها فساد الشرط فرع وطى امه المكاتب حرام على السيد كالمكاتبه بل اولى
ولا حد عليه بوطيها لشبهة الملك لانه يملك سيد هاد يزره له المهر بوطيها لان اكسابها
لسيدها والمهر منها والولد حر بسبب المشبهة لا تجب قيمته على واطيها لا فاضعته في ملكه
وتصير الامه مستولدة له ويلزمه قيمتها السيد هاد لا فاضعته ومن كاتب امه له حر
عليه وطى بنتها التي كانت عليها لثبوت حكم الكتابة لها ويلزمه به المهر ولا حد عليه
للمشبهة فيها وينفق عليها منه ومن في كسبها ويوقف الباقي فان عتقت مع الام فهو لها
والابان عجزت بفسخها فللسيد فان اولد لها وارث مستولدة له والولد حر بسبب
لا تليزمه قيمته لانه تمامر ولا قيمة امه لا مملها تملكها وانما شئت لها حق العتق بعقبتها
وقد تأكد ذلك بالاستيلاء وبقى حق الكتابة فيها وحيد فعتق اما يعتق امها
ويكون الكسب لها او موت سيدها فرع لو وطى احدا شريكين بكتابتها لزمه مهرها
ولا حد عليه غمار في المالك الوطى ولزمه تسليمه لها في الحال ان لم تكن عليها بجم وان
حل عليها بجم وانكح مع المهر جنسا وقدر الا في يدها فكل قدر المهر اظنه منها الاخر
وبري الواطي من المهر والمكاتبه من قدره من بجم الواطي بالتقاص وان لم يكن في
يدها شي اخر فلا يتقاص جاز في نصف بجم الواطي مع نصف المهر **ولا عجزت بعد**
اخذ النصف الاخر يدفع لغير الواطي وان عتقت بغيره اي بغير دفع قدر المهر
والتقاص حذته اي المهر وان عجزت بعد اخذه ووقت انفساه ان يبق وان تلف من
ملكها وان عجزت ووقت قبل اخذه فان كان في يدها بقدر المهر مال اخذه الاخر
وبرتب ذمة الواطي وان لم يكن في يدها شي فلا خزان ياخذ نصف المهر من الواطي
لان وطى امه مشتركة بينهما وان اجبها الواطي منها فانت بولده **وحقه بان ولدته لا ربع**
سنتين فاقل من وطيه ان لم يدع استبرا اولد ون ستة اشهر من الاستبراء وحظ

مهر

مهر

عليه وانت به لمتة اشهر فاكثر من الاستبراء ولم يدعه وانت به لاكثر من اربع سنين
من الوطى فلا استيلاء وهو كولد المكاتبه من نكاح اوزنا فقد مر حكمه فان كان مفسرا
لم يسر الاستيلاء الى نصيب شريكه فان ادت اليهما الخجوم عتقت بالكتابة وبطل حكم
الاستيلاء ان كان وان عجزت ورقت فتنصفا قن ونصف منها مستولد وان
مات الوطى وهي مكاتبه عتقت نصفا وبقي النصف الاخر مكاتب او بعد الفسخ عتقت نصفا
المستولد والباقي قن واما الولد فتمنعه حرو ونصفه مكاتب على امه لان احد نصفيها
ليس له فان عتقت عتق النصف المذكور والارق للشريك الاخر ولا يجب على الوطى
قيمة نصف الولد الحر بناء على ان الحق في ولد المكاتبه للسيد فان ادت الي الشريك الخجوم
سواء اي النصف المكاتب والامه بالكتابة وبطل الاستيلاء وقوله وان عجزت نصف
قيمة الولد اي من الوطى بناء على الاصل على ان الحق في ولد المكاتبه لها وهو ضعيف كما مر
الاشارة اليه وان كان الوطى موسرا لم يسر الاستيلاء الى نصيب شريكه الا عند
العجز فيسري وان عتق الولد كله حر الواعق احد الشريكين نصيبه من المكاتبه فان
ادت اليهما الخجوم عتق كل الامة وعبادة الاصل عتقت عن الكتابة وولاوه اي عتقها
بينهما وبطل الاستيلاء ولها المهر على الوطى لثاخذ ان لم تكن اخذته وعليه للشريك
نصف قيمة الولد بناء على ثبوت الكتابة فيه وان حق الملك فيه للسيد وان عجزت ورقت
لزم الوطى للشريك النصف من قيمتها ومن مهرها ومن قيمة الولد فرع هذا ان وطيا
احدها وان وطاها جميعا ولم تات بولد فعلى كل منهما مهر كامل فان رقت وقد نصفتها
وهما سرا فقتلها بالسوية ان كانا باقين وليس لاحدها مطالبة الاخر بشي وحكم
الحجر والتزوير كما مر وقوله هما سوا من زيادته وهو مضر وان رقت قبل قبضتها سقط
عنهما نصفا اي على كل منهما نصف ما لزمه وتقاضي الباقي ان تسلا المهران فان كان
احد المهرين اكثر من الاخر لكونها بكر اعند وطى احدها نصيبا عند وطى الاخر ولا خلاف
حاليا حجة وبرضا او لغيرها اخذ صاحبها اي الاكثر الفضل فان اتفقا ما احدها او اقتضيا
وهي بكر سقط عنه حصته من الاثر ايضا اي مع سقوط حصته من المهر ولزمه حصته الاخر
من ذلك والمراد بالارش في الاول نصف القيمة وفي الثانية الحكومة وعبادة الاصل وان افضا
احدها لزمه نصف القيمة للشريك وان افتتحتها لزمه نصف ارش الاقتصاض مع المهر اي مع
مهر بكر لا ثيب والتصرع بقوله وهي بكر من زيادته فان اختلفا في المقتضى او المقتضى لهما
حلف كل منهما للاخر وكفى حكم الاول اي فان تكللا فلا شيء لاحدها على الاخر واحدها
قضى الخالف ولان انت بولد ولم يدعيها استبراء ادعياء ولان ستة اشهر من
الاستبراء فلها الاول قول امه فله ربع احوال الاول ان لا يمكن تحقير الحق باحدها
بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطى الاول ولدون ستة اشهر فاكثر من الاستبراء ان
ادعياء فلا يلزمها الا المهر على السابق فلا يلحق الولد بواحد منها الحال الثاني ان يمكن كونه

نوع

ناب

من الاول فقط فاذا كان كذلك حكمه وثبت الاستيلاء في نصيبه فان كان مفسرا فلا سريته
وتبقى الكتابة في جميعها وحيدان ان ادت الخجوم عتقت وفعلى كل منهما مهر كامل وان رقت
فقتلها قن للاخر ونصيب الاول سبق مستولد او لكل منهما نصيبا فقتلها قن ونصيب الاول
حرم سابق فيما لو وطيا احدها راو لها وان كان موسرا فالولد كله حر ويسري الاستيلاء
من نصيبه الى نصيب شريكه عند التغير من الحكم كما سبق ثم وما سريتها اذا عجزت ورقت من
ان يجب للشريك على الذي اولدها النصف من مهرها وقيمته ونصيب الولد حب هذا الثاني على الاول
واما وطى الثاني فان كان بعد ما حوصنا يصير جميعها له ولد للاول فقط ولا يمتنع ثانيا
يوجب الحد فان وطيا شفهة اجري اي غير شفهة الملك المتغيبه لزمه المهر فان ثبتت
الاول قول امه بقيت الكتابة في نصيب الاول فالنصف من المهر لها والنصف الباقي للاول
وان ارتفعت في نصيبه ايضا فجميعه له وان كان وطيه قبل الحكم بذلك لم يجب عليه الا نصفه كذا سريته
اذا حصلت اخيرا انفسخت الكتابة وما د نصفه رقيقا يكون الا حساب له والمهر لها وهو اي نصم
للكاتب ان بقيت الكتابة في نصيب الاول والا فله كما مستولد كما الحال الثالث ان يمكن
كونه من الثاني فقط بان ولدته لاكثر من اربع سنين من وطى الاول وما بينه وبين دون ستة
اشهر من وطى الثاني او لو وطى من ستة اشهر من استبرائه ان ادعاه لحق به وثبت الاستيلاء في
نصيبه ولا سريته ان كان مفسرا ونصف الولد حر وان كان موسرا سري الاستيلاء كما سبق
في الحال الثاني ويجب هنا عليه ما وجب هناك على الاول واما الاول فعليه كمال المهر لثاكنه
ان كان الثاني مفسرا او موسرا او استمرت الكتابة ولا نصفه الحال الرابع ان يمكن كونه
من كل منهما بان ولدته لما بين دون ستة اشهر واكثر من اربع سنين من وطى كل منهما او لدون ستة اشهر
من الاستبراء ان ادعياء فيعرض على القاييف في حقه به منهما كان الحكم كما لو تبيين الامكان
فان تعذرا لحاقه باحدها بالقاييف فباستسائه اليه بعد بلوغه يلحق به فان حق بواحد منهما
فكما سبق فيما لو تبيين الامكان فيه ولو ادعياء الولد من مملوكة لهما غير محاشية والحقه القا
باحدهما لحق وحكم باستيلاء جميعها لا قرار لاحد به ولم يسر الى نصيبه ان كان الملحق به
مفسرا وان كان موسرا سري ولحق قد اقر الاخر بالاستيلاء فليس له مطالبة شريكه
بقية نصيبه مواخره لم ياتر انه وان تعذر القاييف والمدعيان للولم سريان حكم لكل
منهما بالاستيلاء نصفا باقراره ولا سريته اذ ليس احدهما ولي بامر الاخر وان اعترف
بالوطى دون الولد فالحق القاييف باحدهما صادق مستولد له ويسري ان كان موسرا
ويغرم لشريكه اذ لم يوجد هنا اقراريا في الغرم كما سبق في باب العتق وان ثبت
الحقوق باحدهما باستسائه الولد اليه بعد بلوغه ففي الغرم وجهان قطع الما وروي
هو وغيره به كما لو لحق بالقاييف قالم التزكيت اما اذا ادعياء الاستبراء وحلفا عليه وانت
بالولد ستة اشهر فاكثر مما ذكر فلا يلحق بواحد منهما وهو كولد المكاتبه من نكاح اوزنا
نوع لو وطى بكاتبتهما وانت بولد من كل واحد منهما فان اتفقا على المولد الاول منها

العالم

الرابع

الف

فمنصف بينهما مستو لدله ان كان معسرا سواء كان الثاني معسرا ايضا ام لا فان كان موسرا
سواء كان الثاني موسرا ايضا ام لا ففي عند التعجير لا يعلو مستولقة له وعليه للثاني النص
من مهرها ومن قيمتها ومن قيمة الولد واما الثاني فان كان وطيبها وكلها مستولقة للاول
عالمها بالمال لزمه الحد ورق ولد الاول او جاهلا بالمال فالولد حصة علمه الاول المهر
وقيمة الولد يوم الوضع ان كانت محزوت نفسها عن نصيبها في الاخرى فان كانت
محزوت نفسها عن نصيب الثاني فقط فلهما عليه نصيب المهر وللولد عليه نصفه ونصف
قيمة الولد الوجه حذف لفظة نصف الاخير لان له قيمة الولد كلها ونظر النص وهم
حصل باسقاطين من الرافعة مع انه يمكن حمل كلامهما على ما يوافق المراد فان وطيبها الثاني
قبل ان يصير هي جميعها مستولقة للاول من ذلك قبل التعجير منها لزمه الاول ان لم
تستمر كتابتها ولها ان استمرت نصف المهر فقط لان نصيبها الاول بعد ونصف الولد حصة
ان كان معسرا وان كانت الاول معسرا فلا سارية فاذا اجلبها الثاني ثبت الاستيلاد في
نصيبها ايضا وعلى كل منها المهر للمكاتب فان محزوت ورثت قبل قبضتها المهر فكل منهما على
شريكه نصف المهر ومن مات منها غرق نصيبه ايضا حكم الاستيلاد واما الولد فلولد المهر
حصة كله ويتبع ولد المعسر وان ادعى كل منهما بعد تعجيرها انه السابق بالايلاذ
واحتل صدقه فان كانا موسرين فكل منهما مقر للآخر نصف قيمة الجارية ونصف
المهر ونصف قيمة الولد لا يتورانا اولادها وهي مشتركة فصارت مستولقة لي وهو
يكذب فيسقط اقراره وكل منهما يدعى على الآخر المهر وقيمة الولد لا يتور
وهو مستولق لي فان افتقن الحال التسوية بينهما تقاضا والاحلف كل منهما للاخر على
بني ما يدعيه فاذا حلفا لم يثبت لاحدهما على الاخر شي وبقي الاستيلاد فيها لاحدهما
منها وينفقتان عليها ثم يعتق بموت احدهما احتمال انها مستولقة الاخر والولة
موقوف بينهما وان كانا معسرين فهو كما لو عرف السابق منهما وهما معسيران فن
مات منها غرق نصيبه وولده لعصبته وان كان احدهما موسرا فقط فكل منهما
على بني ما يدعي اي يدعيه الاخر عليه ويثبت الاستيلاد في نصيب الموسر بلا تنازع
ويبقى التنازع في نصيب المعسر وعلى المعسر ربع النفقة للامة والباقي على الموسر
مختصا منه بينهما ومشا ركنه للمعسر في الباقي فان مات المعسر او لا لم يفتق منها
شي الا بموتها جميعا فاعتق كلها ونصف الولة للموسر فينقل الي ورثته والباقي من الولة
موقوف بينهما وان مات الموسر وولده غرق نصيبه وعرق الثاني بموت المعسر والولة
كما سبق فيكون نصف الموسر والباقي موقوف بينهما وان قال كل منهما للاخر
الواطي او فري ايلاذ ان نصيبها وهما موسران تحالفان خلف كل منهما للاخر
على بني ما يدعيه وعليهما نفقتا فان مات احدهما غرق نصيب الحي بقران ان الميت اولد
اولا ثم سري الي نصيبه وعرق بموته ولا يعتق نصيب الميت لاحتمال ان الاخر سبقه بالايلاذ
وعتقت

وعتقت كلها بموت الاخر والولة موقوف بينهما وان كان الموسر منهما واحدا فقال المعسر
سري ايلاذ ان نصيبها والموسر منكس للسبق بان قال انت اولدت اولاد ولم يسري الي نصيبها
بان خلف كل منهما للاخر على بني ما يدعيه والنفقة عليها وان الاول قول اصله فان مات الموسر
اولا عتقت كلها اما نصيبه بموته وولده لعصبته واما نصيب المعسر فبموتها وولده
موقوف بينهما ولا يعتق بموت المعسر اولاد من قبلها لان سبق الموسر له بالاحمال فان
مات الموسر بعد عتقت كلها ولا نصيبه لعصبته ولا نصيب المعسر موقوف بينهما والاعتبار
في اليسار والاعسار في جميع ما سرح حاله العلوق كما علم من كتاب العتق وصرح به الاصل هنا
الحكم الخامس في المكاتب اذا جنى وجنى عليه فاذا جنى على اجني بما يوجب قصصا اقتضت منه
فاذا اغنى عنه على مال او كاتب جنيته توجبه اي المال لم يبالا لالا بالاكل من ارضها وقيمة
الامة بعد لعسر نصيبه واذا اعجزها فلا يتعلق سوى الرقبة الاكثر من قيمته فان زاد الارش
عليها فلا يطالب به ولا يبدى نفسه به الا بالاذن من سيده كغيره ويقتل في نفسه به
اي باقتل الامرين ولو يلاذ ان فان لم يكن له مال بقي الارش فللمحي عليه تعجير اقا
كاسر في اثنا الحرم الثاني ثم سبع القاصي منه بعد رالارض ان لم يستغفر قيمته لا نه الفد
المحتاج اليه في الفداء وسبق باقية مكاتب حتى يعتق عن الكتابة باوالة فسلطه والايلاذ
عنه او الاعناق وقضية بق الكتابة انه لا يعجز الجميع فيها اذا اجتمع الي سبع بعصته خاصة
لكن قضية صدق كلامهم ان لم ان يعجز الجميع ويوجب بانه يعجز سرامي حتى لو عجز ثم ابراه
عن الارش بق كلمه مكاتبه وليس له ان يبيع بالاقول من الارش والقيمة وعلى
مستحق للارض القبول كما مر ذكره في الحكم الثاني فان مات المكاتب بعد اخيرا فدايه
اي سبيل له لذمه فداوه كما لو باعه ولو يعجز اذن المجني عليه بشروط فدايه فانه يفرمه
فداوه فان اعتقد او قبله السيد او ابراه من الخوم بعد الحناية لزمه فداوه لانه
فوت على المجني عليه متعلق حقه ولزمه ايضا مدان يعتق بعقده اي المكاتب ان جنى
بعد تكاتبه عليه واعتق هو المكاتب او ابراه من الخوم لا ان قتله وان اقتضى كلامه خلافه
والنص مخير بذلك بالنسبة الي ابراه من زيادته ولو عتق المكاتب بالانجوم وقد جنى على
اجني فدي نفسه بالاقول ما سرح ولم يلزم السيد فداوه وان كان هو القاصي للخوم
لا نه مخير على قبولها فاحواله على المكاتب اولى وتوجب جنات وعرق باكا داود كمنه
كما في الحناية الواحدة او اعتقد السيد تبرعا كان او ابراه من الخوم لزمه فداوه ولا
يلزمها الفداء الا بالاقول من الارش الواجب بالجنات والقيمة كما في الحناية الواحدة سواء
انقرت الجنات ام وقعت معا كما في جميعها تعلق بالرقبة فاذا انقضا بالعتق
لم يقتل الاما التلذذ لان المنع من البيع يحصل بالامتناع وهو شي واحد فلم يوجد الامتناع
واحد فان لم يكن له مال بقي الارش فللمحي عليهم تعجير باجائهم وسبع فيها ان استغفرت
قيمتها والايبيع منه بقدر اموالها وقسم الثمن في من لم يبره من حصته منها في الاصل

وان اختار السيد فداه بعد التجيز لم يبع انهي وظاهره انه سقى مكاتبه وان لم يجد دكتابه وتقدم
نظيره وان خي المكاتب **علي عبد سبه** بما يوجب قصاصا فله ان كان حيا **او لو رثته** القصاص في كاز ميتا
القصاص كجناية عبد غيره عليه او على عبده بل اولي لمقابله الا حسان بالاساة والنشرع بدكر
حكم قصاص الرزقة في الجناية على عبد السيد من زبادة **فان** عني عنه على مال او جبت جنائيه
ما لا تعلق بما في يده لانه بعد كاجتبي **وفدي نفسه** بالاقبل مما مر من انفق كلام الاصل فصرح
به النووي في تصحيحه والمقصود في الامم والمختصر انه بالارش بالغاميل وهو مقتضى كلام النزاع كان
وجزم به المارودي وعبيده وصحح البلقيني كانه واجب جنائيه عليه لا تعلق له برقبته كاساني
على اضطرار بنية دفع للراعي **والسيد** اذا لم يكن في يده المكاتب ما يقع بالارش **فجيزه لسبب الارش**
كما في جنائيه على الاجنبي **ويستفيد به رقة** المحض **ويسقط عنه** حينئذ الارش كما لو كان
له على عبد غيره دين فله **وجنائيه على طرف لسبه** كجنايته على اجنبي **وان قتل اسبده**
فللسيد القصاص فان عني على مال لو كان القتل خطأ او شبه عمد **فجنايته على السيد**
بما قاله مكان سبه غير ممنوع برقبته **وهو راض** ولو عتق المكاتب بعد جنائيه على
السيد بالاداء ففجزم لم يسقط الارش كما لا يستط اذا جنى على اجنبي راضي النجوم
وعتق **وفدا نفسه بالغاميل** وفارق الاجنبي بان واجب جنائيه عليه لا تعلق له
برقبته لان ملكه وانما سلت بماله فيجب بحاله كما هو خلافه في الاجنبي فانه يتعلق بها فما
ان لا يراو عليها وان اعتقه السيد بعد جنائيه عليه **فبما وبي يده** مال لعلق الارش به
كما عتق برقبته قبل العتق **والاستقط** عند كانه ازال الملك عن الرقبة التي كانت متعلق
الارش باختياره ولا مال غيرها **وان جنى عبد المكاتب على اجنبي اقتضى منه** كغيره فان
عني عنه على مال او وجبت جنائيه **ما لا تعلق برقبته** ويبيع فيه **الا ان بعد به المكاتب**
بالاقبل بما مر ويستثنى منه ما لو كان العبد امثالا بجور فداه اي بغير اذن نكته
السيد يبي عن الشافعي كما ذكره في المهمات وقال انه لا يفرق قال الا ذرعي الا ان كان
معلوم المكان مقدورا عليه بحيث يجوز بيعه وكان الحظ للمكاتب في فداه فلا
منع من فداه **والوقت** المعتبر فيه فدية العبد يوم الجناية لا يوم الاذنه ولا يوم
الفدا لانه وقت تعلق الارش للرقبة **وان جنى من ذكاته عليه** كجنايته من امته على
اجنبي لم بعد ه المكاتب **الادبا** من سيد ه لان فداه كشره وهذه تقدمت والمكاتب
ان يقبض لعبد ه من جنس عليه ولو من عبده لا حرد لو بغير اذن سيد ه لان من مصالح الملك
لان قتل والقائل ابو المكاتب او ابو المقتول فلا يقبض له ولم يقتل ولله المملوك
لعبد ه لبيعه في الارض الواجب عليه جنائيه عليه لانه لا يثبت له على عبده مال والاصل منع
بيع الولد فان جنى عبده عليه جنايته توجب المال سقط عبائه الاصل لم يجب اذا لا يثبت للسيد
على عبده مال او على سيد سبه في الجناية او فداه سيد ه فزع لو جنى على طرف
المكاتب بما يوجب قصاصا فله ان يقبض من الجاني عليه ولو من عبده او بلا اذن من السيد

سما

لا لا يقبض المرفق والوجه بعين ذن السيد لورثته والعزم وان عني عنه مال او احده جنائيه
ثبت على الجاني **لا على عبده** ان كان هو الجاني اذا لا يثبت للسيد على عبده مال كما مر او وجبت قصاصا
وعني عنه **مجانا** اي بلا مال سواء اصح بعدم المال ام اطلق **فصح** فلا يجب شي وان اوجبت الجناية **مالا**
لم يصح عقوبه عنه بلا اذن من سيد كسائر نبرعائه **وجبت** ثلث المال بالجناية على طرف المكاتب **فهو**
للمكاتب يستعين به على اداء النجوم لانه يتعلق بضمون اعضائه وهو كما لم يرتفعه المكاتبه ولا كسبه
وهو عوض ما تعطل من كسبه باللاف طرفه ومع ذلك **يستحق اخذه في الحال** فلا يتوقف على الاندمال
كالجناية على الحي وكلام الاصل يقتضي ترجحه وصحح به شيخنا ابو عبد الله الحجازي في مختصر الروضة فصرح
الصف الاول من نفس فانه قلنا بالتوقف وقد قطعت يده فان سرت الجناية الى النفس انفتحت القصاص
وعلى الجاني القيمة للسيد ان كان اجنبيا وان اذنت والجاني اجنبي اهل المكاتب فدين قيمته او السيد
استحق عليه نصف القيمة وهو يستحق النجوم فان جلى نجم واخذ الحقان جنسا وصفته قاصدا واخذ من
النفس الفضل او اخلفا اخذ كل حقه وان قلنا بالاخذ في الحال **فان** وجب له على الجاني **ديات** اي اروش
لم ياخذ منه قبل الاندمال **الا قدر الدية** ان لم ينقص الواجب عنها لان الجناية لا قد تسري الى نفسه
بعد عتقه منيعه الواجب الى الدية فان نقص الواجب عنها اخذ قدره الا ان يزيد على قيمة المكاتب
لان الجناية قد تسري الى نفسه فتمنع الواجب الى القيمة **فاذا اندملت الجراحات** بعد اخذ ذلك **اخذ الباقي**
لان الاعتبار في القصاص بحال الاستقرار وهذا اخرا التفرع على ما رجحه من اخذ ذلك في الحال وعلى
القولين يتي اخذه اخذه لنفسه لا لسببه ولو من السيد ان كان هو الجاني بخلاف القن اذا جنى عليه
السيد **ثم اعتقه** كاهن عليه ان مات القن بالسراية لان الجناية على المكاتب كالجور من غير خلاف القن وكذا
عتق المكاتب بالقصاص ام لا وهذا اعم من اقتصار الامر على عتقه بالاداء او القصاص وان جنى السيد
على طرف مكاتبه **والارش** كالنجوم قدر اوجسا وهذه عتق بالقصاص وان الاول فان جنى عليه
بعد عتقه **ثانيا** بما يوجب قصاصا **اقبض** منه لانه جنى على من سوا علم بالقصاص ام لا كما هو قبل من كان عبدا
فعتق فانه لنقص منه وان لم يعلم بعقوبه ولا يمنع القصاص كون الدية اربلا لان الواجب في الانتقام
نصف القيمة وما ابي القيمة **محصل القصاص** لكونه دراهم او دنانير وجب القاض من الابل ان كان
قاصدا وسرت الجناية بعد العتق ولو بطر عفوا المكاتب عن المال ثم عتق قبل اخذه له فله المطالبة بذلك
المال لان عقوبه وضع لا ينفك ولو اخلف مكاتب عتق والجاني عليه في حريته حال الجناية عليه قال المكاتب
قتل من الجناية وان الجاني بدمه ما يصدق يمينه لا في الاصل بل في الكتابة وتقبل شهادة السيد
له اي للمكاتب بما اودعه من التهمة وان مات وقد وجبت له ديات اي اروش قبل عتقه انفتحت
الكتابة ومات رقيق وسقطت الديات **ووجبت القيمة للسيد** قال في الامر وان كانت الجناية
على نفس المكاتب انفتحت الكتابة وما ان رقيقا ثم ان قتل السيد فليس عليه الا الضمان او جزئي فليقتل
القصاص او القيمة ولم اجد ما به حكم الملك لا بالارش وهذا ما احتج عنه المصنف بقوله اول النزاع
من غير طرف المكاتب نحل فيه مسائل مشهورة وان علق حرة مكاتبه هجر منه عن النجوم بعد موته
اي السيد بان قال له ان هجرت من النجوم بعد موته فانت حر لم يعتق **الا ان هجر عنها** هجر نفسه بعد

ومر

الموت والحلول للجنوم فان ادعى العجز عنها ولم مال بين يها او ادعاه قبل الحلول لها لم يفتق فان لم يكن
له مال بين يها وادعى العجز بعد الحلول عتق لانه مصدق بحينه حينئذ وقوله من زيادته وعجز نفسه لا دلالة
للفظ العتق عليه مع انه ممن ويقبل اقوال المكاتب بالديون اي ديون المعاملة وبما لا يشك في قبول
اقواله بخلافه فيجوز دفعه فادون فالاكث منها قوله **قوله** اخبرها بغير كد بين المعاملة وثما بينهما وبين
جزم في الاقرار قبل وقت السيد لم يسلط عليه بعد الكفاية قال الا ذري والظاهر ان المنع وجب في
بعض المداويزه والمنصوص في القول اما اقراره بحجابه فيجوز اخبره بغيره فلا تقبل في القدر الزايد
قطعا فان قبلنا اقراره بالحجابه وليس في يده مال سعي في دينها ولا فان عجز نفسه فعاد رقيقا قبل ان يولد
منه فذلك يفتق بوقته فيباع فيه لانه اقر في وقت كان اقراره متبوعا او بذمتي ان يفتق لانه بالجوهر
رقيقه للسيد فعاد رقا لو اقر بعد العجز **قوله** ان اقر السيد على المكاتب بحجابه لم يقبل
وان عزاها اليه ما قبل العتابة لم يزوج عن يده بالبيع لكن لو عجز ورقي لزوم السيد اقراره وان كان سيده
ومروره لم يفتق الا باذنه او بغيره اقليم كلامه اذ في العتابة لم يفتق الا بالرفع
اليها الا ان كانت الاستقلال لكل منى فان كانت على الميت دين او وصي بوصا فان اوصى بتفويضها
الي وصي غير الوارث لم يفتق الا بالرفع الي الوصي والوارث فان كان الوارث هو الوصي عتق بالرفع
اليه وان لم يكن وصي فالقاضي يقوم مقامه لا بالرفع الي القديم ولا الي الوارث الا ان قضى الدين والوصي
سعتق بالرفع اليه وفي فتحة بالاداء في غير دينه مستغرق للتركة والي الموصي لم بالجزم خلاف ذلك
الحاظر في الثاني مع عدم الترجيح فيها من تصرفه والذي في الاصل الجزم فيها بان يفتق بالرفع الي
الموصي له وانما الاول في حكم الاصل فيها عن السفوي انه لا يفتق هذا بالرفع الي الموصي وعن القاضي في
الطبيب انه يفتق به ان استغرق الدين التركة قال البلقيسي وما قاله القاضي من عليه الثاني في الام
لكنه لم يشترط استغراق الدين للتركة ولعله المراد اسي وقد يقال هذا مني على ان الدين يمنع الارث
وان عجز المستغرق منه ليس كما مستغرق في المنع من التصرف في التركة فان قبلنا بمقتضاها وهو الاصح
فالراجح ما قاله السفوي وكلام الاصل يميل اليه وان ادعى بالجزم للفقر او المساكين او لقضاء دينه
منها يفتق له كما اذا ادعى بها كالتساقط **قوله** المكاتب اي الموصي له بتفويضها او بقبضه دينه منها
فان لم يكن فالقاضي يسلمها اليه ولو وصي وان كاتب بن اخيه ومات ووارثه اخوه عتق المكاتب
عليه عتابة الاصل ولو مات السيد والمكاتب ممن يفتق على الوارث عتق عليه وان ورث رجل زوجته
المكاتبه او ورثت هي اي امرأة زوجها المكاتب **قوله** الفسخ النكاح لان كلاهما ملوك زوجة او بعضه
ولو اشترى المكاتب زوجته او بالعكس وانقضت مدة الحيار او كان الحيار رثلث تربي الفسخ النكاح
لان كلاهما ملك زوجة **كتاب امهات الاولاد** بفتح الحاء وكسر هاء الميم وكسر هاء المعجمة
واصلها امه بدليل جمعها على ذلك قاله ابو هري قال وقال بعضهم الامهات للناس والامهات للبهائم
وفي غيرهما في رتبتهما امهات لهن الاول اعترف في الناس والثاني اعترف في غيرهم والاصل
فيه خبر ابي امامة ولورث من سيدها في حرة عنه دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسنادا
وخبر ابنه صلى الله عليه وسلم قال في مارية ام ابراهيم لما ولدت اعنتها ولدها اي اثبت لها حرة
رواه

حار امهات الاولاد

رواه بن حزم وصححه لئن اعلمه بن عبد البر وخبر امهات الاولاد لا يفتق ولا يوهن ولا
يورثن ليشتمن منها سيدها مادام حيا فاذا ماتت فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححه
علي عمر رضي الله عنه وخالف بن القطان فصح رفعه وحسنه وقال رواية كلهم ثقافت واستشهد البيهقي
بقول عائشة رضي الله عنها لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا امه وكانت
ما ربه من حمله الخلف عنه فدعى انما عتقت بحوته وسب عتق ام الولد ان عتق الولد حرة الاجماع
والخبر الصحيح ان من اشترط الساعة ان تلد الامه ربتها وفي رواه ربهما اي سيدها فان قام الولد
مقام امه وابوه حركه اهو **اد الحبل** رجح حركه او بعضه **قوله** بان عتقت منه ولو سيقها او كرها
او محبونا او باسرها مال او دخره وهو بايم ولم يفتق بها حق كاعلم من محله **قوله** ولو حيا او ضا
قوله ولو عتقت ظهر فيها خلقه **قوله** وان لم تظهر الا لاهل الخبي من النساء وغيرهن وانقضت الاصل
تتبع لثانيه على الثاني جري على الغالب صار قدام ولد له وتفتق بحوته ولو سيقها لم كاسرو لما روي
البيهقي عن بن عمر انه قال ام الولد اعنتها ولدها وان كان سقطا وكالمضفة بعينها ولهذا قال الدارقطني
ولو زوالا وصفت عتقها وان لم تسع الباق وعنتها من راس المال لان ثلثه وان احلها في المصنف او
او صمها من الثلث كما عتق الزركشي كافتق المالك في الغزوات والشموات واولي من يفتق بغيره بما
قاله قول المنهاج وعتق المستولقة من راس المال لثمنها اعنتها بعتاقه لها في مرض موته وبقي
عتقها على قضا الديون المقدمة على الرمايا والارث **قوله** ان لم يكن فيها وصية صرة خفية وقضى اي
المقابل هذا الاصل ادي **قوله** لو بقي لمقصور فلا يغير ام ولد ولا يجه في الفقه **قوله** قد سبق بيانه ذلك
في الحدود ولا حاجة لقوله خفية وخرج بامته غير ما وسيا في بيانه لكن تقدم ان الاستيلاء يثبت
باجاب الاصل امه فرعه والتركيب الموصر المشترك والسيد امه مكاتبه **فصل** في بيع هذا ادي
من تغيير اصله بحرم بيع المستولقة وعتقها **قوله** الوصية بها ورثتها لغير الدارقطني السابق في الاولين
وقيل ما للبار عليها وقد قام الاجماع على عدم صحة بيعها واشتهر عن علي رضي الله عنه انه خطب
يوما على المنبر فقال في اثنا خطبته اجتمع راي وراي عمر على ان امهات الاولاد لا يبعن وانا
الان ارا بغيره فقال عبده السليماني ركب مع راي عمر وفي رواية مع الجماعة اجب اليها من رايك
وحذر فقالوا ففوضوا امه ما ائتم قاضون فاني اشكره ان اخالف الجماعة **قوله** يفتق حكم جري بيعها
اي بعتها لمخالفتها لاجماع وما كان في بيعها من خلاف بين القرن الاول فقد انقطع وصار
محمقا على منعه واما خبر ابي داود وغيره عن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك باسافا حبيب عنه بانه منسوخ وبانه منسوخ الى النبي صلى
الله عليه وسلم اسند لا ولا اجتراحا فتقدم عليه ما نسب اليه قوله ولا وهو خبر الدارقطني
السابق وبانه صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك بخاور في خبر الحجاز عن بن عمر قال كنا نحاضر
لا نرى بذلك باسافا حتى اخبرنا رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم لم يبي عن الختان فخرناها وحمل
ذلك اذ لم يرتفع الا يلد فان ارتفع بان كانت كافرة وليست لمسلم وسبقت وصارت منه مع جميع ذلك
قوله وللسيد بيعها من نفسها بانه على انه عتق عتاقه وهو الاصح وكسبها في ذلك عتقها ما خرج به البلقيني

سأله

فصل

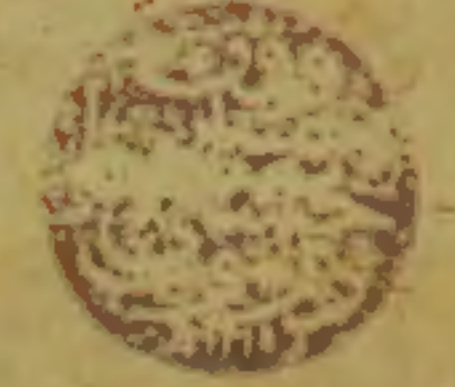
علاوة الوصية بما لا يتجاوز الى القول وهو ان يكون بعد الموت وتحتها تقع عقبة و له اقرارها من
غيرها و ظاهر كلامه جواز اقرارها في نفسها وليس بمراد وانما جازا البيع لانه في المعنى عتق كما مر
تارة اخرى و قد روي في قولنا جواز بيعها من عتق عليه لقرابه و بآر و اخذ بعض منساجه
وفيه نظر **فدع الولد اي ولد الامت ولو عجز مستولدة من السيد** ولا عليه لان مانع
الوقت قارن بطلب بسميه املك فدهه خلافا لما استقرى ووجهه الحاصل منه فان الولد يعق
عليه و لو لم **وما عقلت به قبله** او قبل استيلادها من تكاح او زنا او شبهة يظن انه يطل
زوجته الامه من وان ولد في ملكه فليس له حكم امه لخصوله قبل ثبوت الحرة لها او عقلت به بعد
فلا حكمها لان الولد يتبع الام في الحرة فكذا في حرة الام فليس للسيد بيعه وعتق بعتق السيد
وانما يتعطل اي قبل موت السيد بخلاف المكاتبه اذا ماتت او عجزت نفسها بطل العتابة ويكون
الولد رقيقا للسيد لانه يعتق بعتقها تبعا بلا ادمته او حرة وولد المستولدة لما يعقق بما يعق
في به وهو موت السيد ولهذا لو اعتق ام الولد ام المدين لم يعتق الولد كالعكس بخلاف المكاتبه
اذا اعتقها بعتق ولها لان **وطيها رجل ينفق** وفي نسخة معتقد **انما زوجته الحرة** او امته فانت
من يولد فانه ينفق **حرا** على انظم وتلزم قيمته للسيد وان طهرنا زوجته الامه فالولد رقيقا للسيد
كالم وهو كما لو ائت به من تكاح او زنا **فدع له ووطي امته المستولدة** خبر الدارقطني السابق لا ووطي
بنتها الحرة بوطي امها قال البلقي ويستثنى المبعوث فليس له ووطي مستولدة الا باذن مالك بعتقه
وهي كالمملوكه لان قتل المملوك فيها ولا فيها معنى اليه كالم من يبي نحو الاستخدام وعدم القيمة او قيمتها
او قيمة بعضنا له **بالتلف او تلف** لها او لبعضنا في يد نحو عاصب لها **وكذا اولدها حكم حكمها في ذلك**
وذلك للملك لها ولنا فيها كالمدين وانما امتنع نقل الملك فيها لما كل صق العتق فيها **ولو شهد**
اي اثنان على اقرار السيد الامه **بأبلادها وحكم به ثم رجعا عن ثبوتها** فاما لم يعرف ما شيا لان الملك
باق فيها ولم يفتوا بالسلطه البيع ولا قيمة لها باقرارها وليس كباقي العبد من يد عاصبه
فانه في عهده ضمان يده حتى يعود الى مستحقه **الا بعد موته** اي السيد في ضمانات للتوارث لان
هذه الشهادة لا تحيط عن الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بعتقه فوجدت الصفة وهو حكم بعتقه
ثم رجعا عنهما **وللسيد تزوجها ولو اجارا** وكذا لم تزوج بنتها لذالك كما في العه لا فيه يملكها حرة
فيملك تزوجها ولا يحل له البيع بالام فيجوز له تزوجها كالم برة **لكن البنت لا تستبرأ** اي لا حاجة
الي استبرائها بخلاف المستولدة لانها كانت فراشها ويستثنى من تزوج المستولدة مستولدة
المبعوث فقال البلقي ليس له تزوجها ومنهم البلقي بان تزوج السيد امته بالمدة وهو موجود
وابنها يملك باذن السيد لا بدونه كالعبد فصل **لو حقه ولد** ولو حرا من امه عيش او لم يلحقه لكونها
ايت به من زناه كما فيم بالاولى وصرح به الاصل **ثم مضى لم يصر ام ولد له** لا شيا احبالها من سدا
ولان الايلاد لم يتشكلا فكذا بعد الملك كما لو اعتق رقيق عيش ثم ملطه ولا ان الكتاب والتدبير
لا يشتان في ملك الغير حرة ولا مالا فكذا الايلاد وكذا الحكم لو ملكها وهي حامل منه **فدع**
لدون ستة اشهر من الملك اولد من اربع سنين منه ان لم يظاها بعده **لكن يعتق الولد**
علم

فروع

معد

حينئذ

262 عليه ان لم يكن من زناه لانه بعد ولده وقوله كاصله لدون اربع سنين قاصدا لاولى الاربع سنين
ان وطيا بعده **ووصفته لستة اشهر من حين الوطى بعد الملك ثبت الاستيلاء وحريته**
الولد وان امكن كون العلوق سابقا على الاستيلاء لان الاصل عدم سقه وقوله من الوطى بعد
الملك هو ما في الرافعي وهو حسن فقول الروضة من وقت الملك سبق قوله فان وضعته
الي اخره فيه تسخ لان يقتضي ان لم تكن حاملا عند قبل ملكها والمغنى قبله يقتضي خلافه **وان**
الولد يتردد امته واسلم صارت ام ولد له والا فلا فلا استيلاء قبل اسلامه موثوق كملكه
ولا يتبع مستولدة كنفيا سلمت ولا من استولدها بعد اسلامها كما صرح به الاصل **بل يحل عند**
امارة لغة ليجال بينهما وقد ذكر ذلك في كتاب البيع **ولفتة عليه وكسرا** له فان اسلم رفعت
الميلولة وان ماتت عتقت **ويزوج الحاكم** لا السيد لا انقطاع المواكبات **بأذن** ان
طلبت ذلك **او باذن السيد** ان طلب هو وان كرهت هي والمهر للسيد اسود وقيل
لا يزوجه الحاكم ارضاء والترجيح من زيادته وكذا بقوله باذنه ولا حاجة اليه مع قوله
ان طلبت مع ان كلامه كاصله بوجه انه لا حاجة مع ذلك الى اذن السيد والا وجه خلافه
لان لا يتخير على تزويج امته فخر ران ان طلبت من الحاكم تزويجك فلا بد من اذن السيد
وان اذن له السيد فيه فلا حاجة الي طلبها **ولا حصة** **للكافر على مسلم** كما مر في باب
دفع يمين الرقيقة فلو انت مستولدة الكافر المسلمة بولد منه يها الحق بحضانتها
مالم يقع مانع من تزوج او غيره لزيادة شغلها فان قام بم مانع لم تنتقل الحضانة الي
الاب **للكفر فروع** لو اولد عدا امت ابنة الاولى ولده او فرعه **ثبت النسب** لشبهة
الملك **لا الاستيلاء ولو كان مكاتب** لانه ليس من اهل الملك التام وكان المكاتب لا يثبت
استيلاده بايلاده امت نفسه فعدم ثبوته بايلاده امت ابنة الاولى ولا حده عليه و
الولد حرة كما مر في الباب العاشر من ابواب النكاح وقيل الاصل الابن بالحرد وتركه المصنف
لغيره من نسبه الملك اليه ولما دخل فيه البعض والمسلمة بتكررة فقدمت مع زيادة في الباب
المذكور وجاز به بيت المال تجارية الاجمعي بنحو وطيا وان اولدها فلا نسب ولا استيلاء
وان ملكه بعد وسوا اكان عيا ام فقيرا لانه لا يجب الا عفاف من بيت المال **وللدون**
مملوكة الزوجه او المحرمة عليه **بنيب** او رصاع او مصاهرة **حريته وهي مستولدة**
لكن تغرز بوطي ان علم الخبز ولا يجد لشبهة الملك في شرح المباحث من شرح الرضا لمؤلفا
والامام العالم **لكن لا يملك** من الدين في حريته **ولا الاصل** من نور لم يملكه كنه ولي
فقد ولفظا عليه وكان الغرض من نسخي بغير المباحث **الثالث** **لو تزوجت** من حرة
الاولى **فدع له** من زناه كالفيم بالاولى وصرح به الاصل **ثم مضى لم يصر ام ولد له** لا شيا احبالها من سدا
ولان الايلاد لم يتشكلا فكذا بعد الملك كما لو اعتق رقيق عيش ثم ملطه ولا ان الكتاب والتدبير
لا يشتان في ملك الغير حرة ولا مالا فكذا الايلاد وكذا الحكم لو ملكها وهي حامل منه **فدع**
لدون ستة اشهر من الملك اولد من اربع سنين منه ان لم يظاها بعده **لكن يعتق الولد**
علم



Süleyman ve Hürrem Sultan
Hazine-i Hümayun
Eski kâğıt 400